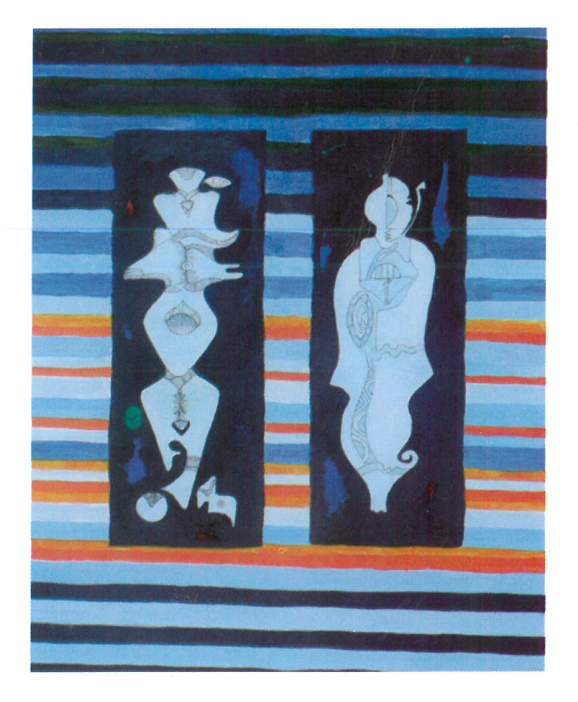
محمد الكوخي

سؤال الهوية في شمال إفريقيا



التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ

أفريقيا الشرق

سؤال الهوية

في شمال إفريقيا

المؤلف : **محمد الكوخي**
عنوان الكتاب: **سؤال الهوية في شمال إفريقيا**
رقم الإيداع القانوني : 2013 MO 0332
ردمك : 978-9981-25-886-0
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
الهاتف : 04 95 25 22 05 - 13 98 25 22 05
الفاكس: 20 29 25 22 05 - 80 00 44 22 05
مكتب التصفيف التقني :39، زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء.
الهاتف: 54 / 53 67 29 22 05 الفاكس: 72 38 48 22 05
البريد الإلكتروني : E-Mail : africorient@yahoo.fr
www. afrique-orient.com

محمد الكوخي

سؤال الهوية في شمال إفريقيا

التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ

أفريقيا الشرق

مقدمـة

التعدد والانصهار: أساس هوية الإنسان

كانت البدايات الأولى لاهتمامي بمسألة الهوية بسيطة للغاية، فقد وعيتُها وأنا طفل صغير من خلال والدتي ـ المرأة التقليدية التي علمتني لغتها الأمازيغية ـ والتي كانت كثيرا ما تتذمر من وسائل الإعلام الوطنية ـ وخصوصا الإعلام المرئي - بسبب حرمانها جزء مهما من الشعب المغربي من حقه في مشاهدة برامجها بلغته الأم التي لا يتقن غيرها رغم أنه يدفع فاتورة هذا الإعلام الرسمي من جيبه. كانت والدتي تردد باستمرار على مسامعي بأن الناطقين بالأمازيغية في المغرب يعاملون مثل الأغراب في وطنهم أو كرعايا من الدرجة الثانية لا أحد يهتم لأمرهم ولحقوقهم اللغوية والثقافية وكأنهم غير موجودين أبدا.

كانت تلك بدايات بسيطة لتعرّفي على إشكالات اللغة والهوية المعقدة جدا في المجتمعات المغاربية، وعلى ذلك الشعور المرير بالإقصاء، والذي يسمى بالدارجة المغاربية « الحكَرة » (من الاحتقار)، هذه الكلمة التي طالما ردّدتها والدتي أمامي حتى صرت متعوّدا عليها، وفيما بعد صرت أعي أن ذلك الشعور ليس خاصا بها وحدها وإنما هو شعور عام عند شريحة واسعة من المغاربة ومن بقية سكان شمال إفريقيا.

لم أكن أنا شخصيا أشعر به لسبب بسيط أدركته فيما بعد، فقد كنت أنا ـ عكس والدتي ـ أتقن العربية (سواء الدارجة أو الفصحى) لأنني نشأت في المدينة وذهبت للمدرسة منذ سن مبكرة ولم يكن الحاجز اللغوي موجودا عندي قط . لكني وبعدما كبرت وصرت طالبا جامعيا بدأت أعرف معنى ذلك الشعور، عندما صرت أدرك أن اللغة العربية التي تعلمتها لسنوات طويلة في المدرسة ـ

وأنا الذي أنتمي إلى جيل تعريب التعليم ـ ليست لها أي قيمة في واقع المجتمع المغربي، ما دامت الإدارة والاقتصاد والإعلام وحتى التعليم العالي كلها توظف لغة أخرى هي الفرنسية. اكتشفت بأن الاستقلال الذي حصلنا عليه منذ أزيد من خمسة عقود لم يكن كاملا، فقد بقيت لغة الاستعمار (الفرنسية) مسيطرة على مجمل المؤسسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولم يستطع المغاربة في يوم من الأيام تصفية تركة الاستعمار التي ما تزال تذكرهم باستمرار بذلك الماضي المرير. وحتى التعريب الذي طالما أزعجونا به لم يكن سوى شعارات ـ لا أثر لها في الواقع ـ سرعان ما تكشّف زيفها، وكل ما أنجز منه لم يتجاوز خطوات محتشمة وعرجاء زادت من تأزّم الأمور، وبدل حلها للمشاكل أضافت مشاكل جديدة خاصة في الواقع التعليمي.

عندما ولجنا التعليم العالي طُلِب منا أن ننسى العربية التي تعلمنا بها لزمن طويل وأن نتأقلم مع واقع التعليم بالفرنسية، ونحن الذين درسنا طوال الفترة السابقة باللغة العربية. عندها صرت أعي ماذا يعني حاجز اللغة، وأن تحس أن لغتك التي تتقنها جيدا لا قيمة لها، وأن تطالب ببذل مجهود مضاعف لفك رموز لغة أجنبية أولا ثم استيعاب المضامين ثانيا. ووقتها فقط صرت أدرك جيدا ذلك الشعور الذي كانت تحسّه والدتي دائما، شعور بالمرارة من كونك تعامل وكأنك غريب في وطنك، وصرت أعي أيضا أن تلك التجربة ـ التي تجاوزتها شخصيا بإتقان الفرنسية مضطرا وأنا لها كاره ـ والتي لم أصادفها إلا بعدما كبرت، هناك من عاشها وهو طفل صغير منذ ولوجه المدرسة لأول مرة، وهذا هو واقع الناطقين بالأمازيغية في بعض المناطق ـ وخاصة في البوادي ـ والذين لا يتقنون غيرها. فهم مضطرون لتعلم لغة غريبة عنهم تشكل في غالب الأحيان حاجزا أوليا بينهم وبين الاستيعاب. وغالبا ما يكون الفشل الدراسي من نصيب هؤلاء لا لشيء سوى لأنهم يتعلمون بلغة ليست لغتهم الأم، وتضيع بذلك كفاءات ومواهب عديدة لسبب تافه مرتبط بسياسات معينة لا يهتم أصحابها إلى حجم النتائج الكارثية التي تترتب عنها. وأدركت أيضا أن هذا الواقع ليس مرتبطا فقط بالتعليم بل هو واقع عام، ويشمل جوانب عديدة من الحياة اليومية لشرائح واسعة من الشعوب المغاربية، في الإعلام والاقتصاد والمؤسسات العمومية للدولة وفي كل مكان تقريبا.

فطوال فترة الاستعمار وبدايات الاستقلال كان موضوع الهوية في بلدان شمال إفريقيا المغاربية وبالأساس موضوع الهوية اللغوية مطروحا بحدة في إطار الحركات الوطنية الساعية لمواجهة التغلغل الاستعماري الثقافي واللغوي في هذه البلدان. وكان لشعارات القومية العربية التي تبنتها نخب الحركات الوطنية دور فعال في هذا المجال، فجرى تعريف الهوية في شمال إفريقيا بكونها هوية ذات أسس عروبية تشكل امتدادا للهوية العربية في المشرق وتمثل النسخة المغاربية لهذه الهوية. وبذلك جرت عملية إعادة صياغة لواقع الانتماء البشري واللغوي والثقافي والتاريخي لسكان شمال إفريقيا انطلاقا من هذا التصور القومية العروبي للهوية والذي كان يضاف إليه في بعض الأحيان بُعد آخر إسلامي في القضايا الدينية رغم الالتباس الكبير الذي ظل يطبع العلاقة ما بين مفهوم العروبة ومفهوم الإسلام لدى نخب القومية العربية ذات التوجه العلماني بالأساس.

وبعد حصول الدول المغاربية على استقلالها في العقد السادس من القرن العشرين، كان الوقت قد حان لوضع الشعارات التي رفعتها الحركات الوطنية في تلك البلدان على المحك، وهي التي كانت تُستخدم سلاحاً في مواجهة الأجنبي المحتل ومقاومة تغلغله الثقافي والاقتصادي ومحاولاته للهيمنة والسيطرة على جميع الأصعدة. كرّست تجربة ما بعد الاستقلال نوعا من الإحباط العام لدى الشعوب بعد فشل كل شعارات المرفوعة عن الاستقلال والتقدم والوحدة... إلخ، دون أن يتحقق أيٌّ من تلك الأحلام الكبيرة: فلا الاستقلال كان كاملا، ما دامت لغة الاستعمار ـ الفرنسية بالأساس ـ هي المهيمنة لحد الآن في كل البلدان المغاربية (باستثناء ليبيا التي عرفت استعمارا إيطاليا لم يحاول نشر لغته وثقافته في المجتمع) في جميع القطاعات العمومية والخاصة في الإدارة والتعليم والاقتصاد. ولا التقدم حصل، ما دمنا لا نستطيع حتى التخلص من تركة الماضي وبالأحرى التطلع للمستقبل. ولا الوحدة تحققت، فاتحاد المغرب العربي فشل بسبب نزاعات سياسية تافهة بين أنظمة استبدادية قررت أن الصراع من أجل بضعة حبات من الرمال التافهة التي لا قيمة لها، أهم عندها من كل المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي كان بالإمكان تحصيلها من مشروع الوحدة المغاربية.

ويبدو أن كل ما أفلح في تحقيقه الخطاب القومي (مجسدا في خطاب الحركة الوطنية التي استلمت السلطة بعد الاستقلال) للنخب الحاكمة في دول ما بعد

الاستقلال في البلدان المغاربية جميعا، هو - وبامتياز - صناعة مشكلة هوياتية جديدة، حيث أدت مقولة الانتماء العربي لسكان شمال إفريقيا دون استثناء، واختزال هوية الانسان في المنطقة في أحد مكوناتها فقط وهو المكون العربي (مع أهميته) والحديث عن هوية واحدة وموحدة على مستوى الانسان واللغة والثقافة والتاريخ هي الهوية العربية، إلى تكريس سياسة التهميش الثقافي لبقية المكونات الأخرى المشكلة لهوية سكان شمال إفريقيا وبالخصوص للمكون الأمازيغي الذي ظل موجودا وحاضرا في الواقع اليومي للناس رغم طغيان الشعارات الأخرى عن الوطن العربي، والمغرب العربي، والشعب العربي، والوحدة العربية... إلخ.

هذا الواقع هو الذي دفع بالكثير من الناطقين باللغات الأمازيغية إلى التعبير عن سخطهم واستيائهم من سياسة التهميش والإقصاء تلك، في ما صار يصطلح عليه فيما بعد بـ " القضية الأمازيغية " أو " قضية الهوية في شمال إفريقيا "، قضية المهمّشين في أوطانهم وبلدانهم وقضية الناس الذين لا يعترف بهم، أو يعاملون في أحسن الأحوال على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. لكن هذه القضية التي بدأت بسيطة - كبدايتي وعيي بها - صارت تتجه في منحى مغاير تماما لذلك الذي خطه لها روادها الأوائل. كانت القضية الأمازيغية - في المغرب على الأقل إن لم نقل في مجمل بلدان شمال إفريقيا - في بداياتها الأولى عبارة عن قضية ثقافية حملتها مجموعة من النخب المتعلمة، التي حاولت إيصال صوت أولائك المهمشين والمقصيّين في لغتهم وثقافتهم، وإيصال صوت تلك الثقافة التي هي جزء رئيسي ومكون أساسي من أجزاء ومكونات الهوية المغاربية وهوية الإنسان بشكل عام في شمال إفريقيا. وكان هؤلاء في مجملهم باحثين في قضايا التراث والثقافة الأمازيغية ينتظمون في جمعيات ثقافية غرضها التعريف بهذا التراث الثقافي الذي يشكل جزءً هاما وإن كان مغيبا من هوية المجتمع وتاريخه. هكذا بدأت القضية التي ستأخذ فيما بعد أبعادا وامتدادات أكبر ابتداءً من ثمانينات القرن العشرين، حيث سيتزايد عدد المهتمين بها بشكل كبير وملحوظ وستتحول من قضية ثقافية إلى قضية ذات أبعاد سياسية، مع ارتفاع الأصوات المنادية بالاعتراف السياسي بالقضية ودسترة اللغة والثقافة الأمازيغة ضمن دساتير ديمقراطية.

ومع مجيء عقد التسعينات والتزايد الكبير في عدد الجمعيات والناشطين في مجال القضية الأمازيغية وتحت تأثير الأحداث التي عرفتها القضية في الجزائر

أوائل الثمانينات (خصوصا ما أعقب أحداث الربيع الأمازيغي (تافسُّوت بالأمازيغية) الدموية بمنطقة القبائل شمال الجزئر سنة 1980) إضافة إلى التراجع الكبير الذي عرفه الخطاب القومي العربي وفشل مسلسل الوحدة المغاربية فيما عرف باتحاد المغرب العربي، ستعرف هذه القضية تغيرات كبيرة على مستوى الخطاب المتداول، حيث ستبرز لأول مرة إرهاصات نزعة قومية جديدة ستبدأ في التشكل ببطء طوال عقد التسعينات، وستحاول إعادة قراءة القضية بمنظور قومي مختلف عن المنظور الثقافي السابق الذي كان يرمي إلى التعريف بالقضية و تقديم اللغة والثقافة الأمازيغية كجزء – جزء فقط ضمن أجزاء أخرى – من واقع الهوية التعددية لمجتمعات شمال إفريقيا التي تتميز بالميزتين الرئيسيتين: التعدد والانصهار، أو ما كان يعبّر عنه حينها بفكرة «الوحدة في التعدد» أي انصهار المكونات الثقافية المتعددة في إطار واحد يشكل هوية الإنسان في المنطقة عبر سيرورة تاريخية طويلة امتدت للآلاف السنين.

هذه النزعة القومية التي ستبدأ في النمو شيئا فشيئا ابتداءً من ذلك الوقت، ستعيد تعريف القضية الأمازيغية من جديد ليس على أنها قضية واقع تهميش لغوي وثقافي ترافق مع تهميش اقتصادي واجتماعي لشريحة من سكان شمال إفريقيا في أوطانهم، وإنما على أساس كونها قضية قومية تتجاوز حدودها الوطنية إلى حدود إقليمية لتصير تعبيرا عن صراع مفترض على أرض شمال إفريقيا بين ذات «أمازيغية» أصلية (بالمعنى القومي للكلمة) و آخر «عربي» دخيل (بالمعنى القومي للكلمة). هذه الثنائية ستشكل الأساس الذي ستبني عليها النزعة القومية الأمازيغية مجمل خطابها وستحاول تأصيله على جميع المستويات التي تقوم عليها كل نزعة قومية : أعني بذلك التأصيل العرقي (إدعاء وجود عرق أمازيغي خالص يرمز له عادة بمصطلحات «الإنسان الأمازيغي» و «الشعب الأمازيغي»...) واللغوي (ادعاء وجود لغة أمازيغية خالصة، واحدة، وموحدة) والثقافي (ادعاء وجود ثقافة أمازيغية أصلية و خالصة) والتاريخي (صناعة أساطير تاريخية عن الهوية والذات والآخر...).

هذا الخطاب الذي يهدف في عمقه إلى تقسيم المجتمعات المغاربية في شمال إفريقيا، إلى قسمين متصارعين يختلفان على مستوى العرق واللغة والثقافة

والتاريخ (الأمازيغي الأصلي والعربي الدخيل...)، يرتكب أخطاء فادحة تقوم على أساس عملية تشويه متعمد لواقع التعدد والتنوع الكبير لهوية سكان شمال إفريقيا بما في ذلك التنوع الكبير الذي يعرفه المكون الأمازيغي نفسه، وذلك خدمةً لمصالح نخب قومية بدأت في التشكل حديثا وصارت تطمح للحلول مكان النخب القومية السابقة ذات التوجه العروبي، وهو ما يشكل أيضا خطراً مستقبليا على السّلم الأهلي و التعايش المشترك بين جميع مكونات هذه المجتمعات، كما أنه سيشكل عائقا كبيرا أمام أي محاولة مستقبلية لتأسيس أنظمة ديمقراطية تقوم على أساس مفاهيم المواطنة واحترام التعددية وحقوق الإنسان، وعائقا أيضا أمام أية محاولات مستقبلية لتحقيق الوحدة المغاربية.

وبعد... وحرصا مني - وأنا المغربي المؤمن بثنائية التعدد والانصهار أساسا لتعريف هوية الإنسان في بلدي وفي منطقة شمال إفريقيا عموما - على فضح تناقضات هذه النزوعات القومية على جميع المستويات وكشف تهافتها المعرفي وانتهازيتها السياسية، وعيا مني بخطورة الشعارات والمضامين التي يروج لها أصحاب الدعاوى الانعزالية على واقع مجتمعاتنا ومستقبلها، يخرج هذا الكتاب كمحاولة للقيام بعملية تشريح علمية مفصلة لثنايا هذا الخطاب القومي ولأساطيره المؤسسة لعل ذلك يكون له أثر على من يروجون له - بوعي أو بغير وعي - حتى يستطيعوا رؤية الأمور على حقيقتها التعددية، المنصهرة والمنسجمة فيما بينها.

ويبقى امتناني لسائر من ساعدني على إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود وأخص بالذكر الأستاذ الكبير إبراهيم أمهال الذي يمثل لوحده مدرسة قائمة بذاتها، والذي أرشدني إلى كثير من الآراء القيمة وتتابعت أفكاره النيرة ومناقشاته المفيدة عبر خطوات الإنجاز، وكان لجلسات النقاش معه ولأنهار الشاي التي شربناها معا والمسافات الطويلة التي قطعناها مشيا على الأقدام، دور كبير في تشكيل وعيي العلمي والفكري والسياسي منذ سنوات طويلة مضت... كما لا أنسى صديقي - المسافر في الأرض بحثا عن الإنسان - صلاح الدين باحموش الذي كانت لمناقشاتي معه الحية والمستفيضة حول أصول وأبعاد بعض المفاهيم دور كبير في انطلاقة إنجاز هذا العمل... وأيضا صديقي - أو بالأحرى أخي الذي لم تلده أمي - إبراهيم سوسي الذي رافقني طوال فترة الكتابة والتحرير وكان لإصغائه

العميق ونقاشه الهادئ والمستمر دور مهم في إنجازه بشكله الحالي، وشكر خاص له على مشاركته لي في همومي وانشغلاتي طوال المرحلة الماضية فكان بذلك دوما أقرب الناس إلي... و أيضا صديقي الأستاذ والمربي الفاضل إبراهيم حوسني على تشجعيه ودعمه المتواصل طوال فترات تحرير هذا العمل... كما لا أنسى أن أشكر زوجتي العزيزة أولغا يتسينكو على كل ما فعلته لأجلي ووقوفها إلى جانبي طوال الفترة الماضية. كما أود أن أشكر القائمين على مكتبة مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة فيليبس ماربورغ بألمانيا على توفير جزء مهم من لائحة المراجع المعتمدة في هذا الكتاب.

وفي الختام أهدي هذا المجهود المتواضع إلى والدتي ـ المرأة التقليدية ـ التي علمتني لغتها وثقافتها، هذا الجزء المهم من هوية وثقافة الإنسان في شمال إفريقيا، وبقيت محافظة على هذا الموروث الغني والمتنوع الذي ظل يقاوم ـ من خلالها وغيرها من النساء المحافظات على موروثهن الثقافي ـ مكائد الزمن ومصاعبه طوال آلاف السنين كما لا يزال يقاوم التهميش والإقصاء المتعمد منذ فترة ليست بالقصيرة.

محمد الكوخي

في أكادير

الفصل الأول

مدخل إلى فهم سؤال الهوية في شمال إفريقيا

«القومية ليست أسطورة بقدر ما هي واقع تاريخي، والأسطورة تكمن في ادعاء أن خصائص هذه القومية ـ بيولوجية كانت أو ثقافية ـ هي خصائص ثابتة لا تتغير..»

(نديم البيطار، حدود الهوية القومية).

I – في دلالات الهوية وأبعادها

لعل أول احتكاك للانسان مع سؤال الهوية يبدأ عندما يحاول الاجابة عن سؤال التعريف البسيط: من أنت؟ كل واحد منا يجيب بطريقة معينة على هذا السؤال، وعادة ما تتضمن الاجابة تصور الانسان عن نفسه والطريقة التي يعرف بها ذاته، بدءً من الاسم الشخصي والعائلي وصولا للغة والدين والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها... إلخ. إذن فالهوية هي بتعبير بسيط الطريقة التي يعرف بها الإنسان ذاته والآخرين.

وتُعَرّف الهوية عادة لدى علماء الاجتماع بأنها «مجموع التصنيفات الإنتمائية التي يرى بواسطتها الإنسان نفسه ومحيطه». وهي تضم التصنيفات القائمة على اللغة والدين والعرق والجنس والأدب والموسيقى والعادات والتقاليد والوطن والتاريخ والطبقة والمهنة...إلخ. وباختصار جميع الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، وما إلى ذلك من التصنيفات التي لها تأثير ـ لا شعوري غالبا ـ على سلوكيات الإنسان وتصرفاته تجاه الأفراد والمجتمع، و تجعل الناس يشعرون بأنهم يشتركون أو يختلفون مع أفراد آخرين من نوعنا البشري.

ولأنّ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ولا يستطيع العيش بمفرده، فإن ذلك يجعله يربط باستمرار علاقات تواصل مع أفراد آخرين من المجتمع، تواصلٌ لا

يمكن أن يكون ناجحا إذا لم يكن هناك شعور متبادل بالانتماء المشترك إلى نفس المجموعة. هذا الانتماء يزيد من تماسك المجموعة وقدرتها على التواصل والتعاون المتبادل، كما يزيد من تقوية الإحساس بالثقة والأمان الضروريين لتأسيس المجتمع ابتداء من نواته الأولى الأسرة وصولا إلى أعقد الأنظمة الاجتماعية وأكبرها.

في هذا السياق يتبادر إلى الذهن السؤال عن البدايات الأولى لظهور الاحساس بالانتماء والذي تتأسس عليه فكرة الهوية برمتها ؟ يمكن إرجاع بدايات تأسيس هذا الشعور بالهوية عند الإنسان إلى بدايات ظهور الإنسان على وجه البسيطة مع المراحل البدائية لنوعنا البشري، حيث كانت روابط الانتماء الاجتماعي ضرورية لبقاء الفرد والمجموعة على قيد الحياة، وبالتالي فقد كان لبنيات اجتماعية كالأسرة والعشيرة والقبيلة دور أساسي في حياة الفرد وبقائه، في محيط يشكل تهديدا مستمرا وتفرض تحدياته ضغوطات دائمة أدت على طول التاريخ البشري إلى تقوية تلك الروابط وضمان استمرارها. وبما أن الإنسان الحالي لا يزال تحت رحمة الضغوطات التي يفرضها عليه محيطه ـ وربما بشكل أكبر وأعقد ـ فإن روابط الانتماء تلك ما تزال موجودة وتلعب دورها بالكامل، رغم التغيرات الكبيرة التي عرفها الإنسان والتي عرفتها أيضا بنياته الاجتماعية والاقتصادية المختلفة حيث صارت أكبر بكثير وأكثر تعقيدا بما لا يقارن. هذا التاريخ الطويل ولّد لدى الإنسان إحساسا عميقا ـ هو محصلة تراكمات أزمنة ماضية ـ حول وجود هوية مشتركة مع أفراد آخرين، هوية تؤسس لنظرة مشتركة للأشياء وتؤسس لبقاء الفرد و لبناء المجتمع.

لكن مفهوم الهوية كثيرا ما يساء تعريفه أو استخدامه من طرف الناس سواء عن قصد من أجل تحقيق أغراض مرتبطة بمصالح فئوية معينة، أو عن غير قصد نتيجة كثرة التداخلات والتناقضات التي يفرضها غموض والتباس المفاهيم المتعددة والمرتبطة بالموضوع. ومن بين المشاكل العديدة التي يطرحها تعامل الناس مع مفهوم الهوية يمكن أن نذكر ثلاثة مشاكل رئيسية :

ـ الأول : تجاهل وجود الهوية وإنكار أي دور لها في تحديد تصرفات الناس واختياراتهم ضمن ما يعرف بالنزعة الفردانية Individualism. وهو ما تقوم بترويجه بعض النظريات الحديثة خصوصا في ميدان الاقتصاد والعلوم

الإجتماعية، حيث يجري الحديث عن الفرد كوحدة مستقلة ضمن نسق من العلاقات الاقتصادية والإجتماعية يقوم على الاختيار العقلاني والحر للأفراد بشكل مستقل وضمن لعبة المصالح الأنانية الضيقة المبنية على أساس مادي، تعاقدي، برغماتي بحث... وهو تصور فيه الكثير من السطحية والسذاجة يقوم بتنميط الإنسان في بعد واحد هو البعد دون الانتباه إلى أبعاده الأخرى المتعددة والمتعلقة بنظرته إلى ذاته وإلى الآخرين ومنه بطبيعة العلاقات التي يربطها معهم ومع محيطه. وعلى سبيل المثال تؤثر هوية الإنسان في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مجتمع ما، ففي المجتمعات الإسلامية مثلا تكون الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بتربية الخنزير وبيع لحومه نادرة جدا إذا لم تكن منعدمة تماما، والسبب في ذلك راجع إلى أن الدين الإسلامي ـ وهو جزء من هوية تلك المجتمعات ـ يحرم تناول لحم الخنزير، ما يجعل من الهوية الدينية عاملا أساسيا ليس فقط في صياغة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وإنما أيضا في الاختيارات الفردية ذاتها بما في ذلك انعكاسات هذه الاختيارات على الأنشطة الاقتصادية نفسها.

ـ الثاني : النظرة الاختزالية التي تختصر الهوية في مكون واحد من مكوناتها المتعددة. وهذه النظرة تؤسس لنفسها عادة انطلاقا من ادعاء وجود انتماء «منفرد» للإنسان يكون بموجبه هذا الأخير جزء من جماعة واحدة فقط لا أقل ولا أكثر، وتُعرَّف هذه الجماعة على أساس انتماء ذو بعد واحد يقوم على عنصر واحد كالدين مثلا أو اللغة أو العرق أو الطبقة الاجتماعية... ويتم بالتالي إقصاء الجوانب الأخرى المتعددة من هوية الإنسان وتغييبها. وهذا النوع من النظرة الاختزالية هو الأكثر انتشارا في العالم اليوم حيث يتبناه كل أصحاب النزعات القومية التي ترى الإنسان من منظور واحد وتحاول اختزال انتمائه في عنصر واحد من عناصر هويته. ولعل ما يجري تداوله حاليا في وسائل الإعلام من تصنيفات أحادية عن عوالم مختلفة تتصارع بينها في إطار ما يسمى بصراع الحضارات ـ أو حوارها في أحسن الأحوال ـ تنتمي إلى هذا الصنف من النظرة وكلها تصنيفات اختزالية مضللة تغض الطرف عن التنوع الكبير الذي تعرفه كل حضارة. وعلى سبيل المثال فإن ما يصنف ـ على أساس ديني ـ بأنه «عالم إسلامي» يضم داخله عددا كبيرا من الشعوب المتعددة واللغات والأعراق والمذاهب والتقاليد المختلفة، وبالتالي فإن أي نظرة اختزالية لهذا

التعدد والتنوع الهائلين هي نظرة سطحية لا تنفذ إلى عمق الأشياء ولا ترى الأمور على حقيقتها.

ـ الثالث : نفي حرية الاختيار الإنساني في مجال الهوية، وادعاء أن الهوية تملك وجودا مستقلا عن الإنسان وحريته. ورغم أنه من المُسَلّم به أن عناصر عديدة من هوية الفرد هي عناصر موروثة كاللغة والدين والعرق والتقاليد وغيرها يتم تلقينها للطفل من خلال أنماط التربية، إلا أن الإنسان يكتسب خلال حياته أمور كثيرة تعيد صياغة ذلك الموروث وتشكيله وفي بعض الأحيان تجعله يتخلى عن أمور كثيرة من ذلك الموروث. وهنا تتجلى حرية الإنسان في اختياراته، فبإمكان أيّ كان أن يغير موروثه الهوياتي كاملا رغم القيود التي يفرضها المجتمع، فالإنسان يستطيع تغيير دينه أو على الأقل نظرته إلى ذلك الدين، ويستطيع تغيير لغته وتعلم لغات جديدة والتواصل بها، ويستطيع تغيير جنسيته ووطنه، إضافة إلى أنه مع التقدم العلمي الكبير صار بإمكانه أيضا تغيير حتى لون جلده وشكله الخارجي عبر العمليات التجميلية التي صارت مؤخرا موضة رائجة... ومن بين الأمثلة العديدة على حرية الإنسان في اختيار الهوية التي يريدها أي للطريقة التي يعرف بها نفسه، موقف عدد كبير من منظري القومية العربية في شمال إفريقيا من الناطقين بالأمازيغية ومن بينهم المفكر المغربي «محمد عابد الجابري» الذي يعد أحد أهم منظري القومية العربية في شمال إفريقيا رغم أن لغته الأم هي أمازيغية المغرب الشرقي ولم يتعلم العربية ـ حسب شهادته ـ إلا بعد ولوجه إلى المدرسة، لكن هذا لم يمنعه من أن يختار العروبة كهوية بل و أكثر من ذلك أن ينظر لها. وكمثال آخر على قدرة الإنسان على تغيير أجزاء من هويته الموروثة، فإن عددا كبيرا من النخب القومية سواء العروبية منها أو الأمازيغية من ذوي النزعة العلمانية لهم تصور مغاير تماما عن الدين الإسلامي يختلف عن الإسلام التقليدي الذي تربوا عليه وتشكلت هويتهم الدينية على أساسه. فكيف استطاعوا تغيير تصورهم عن هويتهم الدينية وتبني تصور جديد لها ؟ إن هذا السؤال يبقى بدون جواب، إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار حرية الاختيار الفردي للإنسان في موضوع الهوية. وهو ما ينسف بالكامل أي ادعاء لهوية ثابتة موروثة يصنف الناس على أساسها و يكون الإنسان مجبرا عليها دون

حريته واختياره، أو على الأقل دون قدرة العوامل الخارجية المتغيرة في التأثير عليها.

II - تشريح النزعة القومية من الداخل ومن الخارج

يعد مفهوم القومية أحد أكثر المفاهيم إثارة للنقاش والجدل في العصر الحديث، وذلك بسبب التجاذبات الكبيرة التي تفرضها استخداماته في شرح وتفسير الظواهر السياسية والاجتماعية، ما جعل عددا كبيرا من الباحثين وعلماء الاجتماع يرفضون وجود تعريف موضوعي وموحد لهذا المفهوم مكتفين فقط بتعاريف ذاتية وأخرى تاريخية له. هذا الغموض في تحديد دلالات مفهوم القومية رغم الأهمية القصوى التي تعطى له هو ما دفع بأحد أهم الدارسين لهذا المفهوم فريديريك هرتز إلى التساؤل بجدية عن السبب الذي أعطى فكرة القومية كل تلك القوة الكبيرة في العصر الحديث؟ ليجيب عن هذا السؤال بأننا في الحقيقة لا نعلم ما هو السبب بالضبط[1].

وإذا كان التعريف الاصطلاحي للقومية يجعل منها مرادفا لكلمة الأمة، أي بمعنى «مجموعة الناس الذين تجمعهم هوية واحدة مشتركة فيما بينهم تميزهم عن المجموعات الأخرى المختلفة»، فإن هذا التعريف ـ الذي يحيل بدوره على مفهوم آخر هو مفهوم الهوية ويجعل منها مفتاحا لتعريف القومية ـ يسقط هو الآخر ضمن إشكالات عديدة مرتبطة بدلالات الهوية نفسها. فكما رأينا سابقا ترتبط الهوية أساسا بالتراث الاجتماعي والثقافي للإنسان والذي يجري توريثه من جيل إلى جيل، لكن عملية الانتقال هذه لا تتم بشكل آلي وروتيني، فالظروف التاريخية المتغيرة من زمن لآخر تقوم بإعادة صياغة مستمرة لهذا الموروث وتشكله وفق رؤى وتصورات جديدة ترتبط بشكل كبير بآراء الناس المختلفة وتوجهاتهم، آمالهم وأحلامهم، مخاوفهم ورغباتهم...إلخ، وهي أمور تتدخل فيها أساسا حرية الإنسان واختياراته. لذلك كتب «كارلتون هايز» المؤرخ المعروف للظاهرة

---

1 - فريديريك هرتز، القومية في التاريخ والسياسة. ترجمة عبد الكريم أحمد. المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر. القاهرة (د.ت) ص 11.

القومية يقول بأن: «معظم الخصائص التي يتم ربطها بقومية معينة هي خصائص نسبية جدا... وما يميز قومية في مرحلة ما لا يعني أنه سيميزها في مرحلة أخرى. إذاً فهوية الأمة هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها[2]». وعلى سبيل المثال فقد خضعت جماعات عديدة ولفترة طويلة للسيطرة المشتركة لدولة واحدة كما كان الحال بالنسبة لمعظم الإمبراطوريات والدول في التاريخ، دون أن تشعر بتميزها أو برغبتها في الانفصال وتأسيس قوميات مستقلة، إلا في ظروف تاريخية معينة جعلت من ذلك أمرا ممكنا.

وبما أن الهوية هي دائما ذات أبعاد متعددة فإن التاريخ يفرض على بعض الجماعات أن تختار أحد هذه الأبعاد كأساس لتعريف نفسها وقد تغيّره إذا ما تغيرت الظروف التاريخية المحيطة به. ومن أمثلة ذلك ما حدث في بداية القرن العشرين حينما تخلت الشعوب العربية الخاضعة للدولة العثمانية عن شعار الوحدة الإسلامية الذي ربطها بالأتراك العثمانيين لمصلحة فكرة القومية العربية، مما جعلها تتحالف مع القوى الأوروبية في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، كما أن تلك الشعوب أنشئت ـ تحت ضغط الأحداث والمصالح المختلفة ـ دولا عديدة مستقلة رغم أن نخبها بقيت لزمن طويل محتفظة بشعار الوحدة العربية.

وحتى تستطيع نزعة قومية ما أن تؤسس لنفسها انطلاقا من فرضية وجود هوية واحدة مشتركة بين أفرادها، لا بد من توفر شروط تاريخية ملائمة لتعبئة الشعور العام لدى هؤلاء الأفراد من قبيل الذكريات السياسية والرموز الثقافية والمعاناة والحقوق التاريخية المشتركة... إلخ، وهي أمور تزيد من الشعور بالإتحاد وتقويه. ومن أمثلة ذلك ما يؤكده المؤرخ «نورمان كانتور» Cantor عن نشوء الأمة الفرنسية: «في نهاية القرن الحادي عشر لم تكن فرنسا طبيعيا أو حتى كاحتمال بلدا واحدا. العائلة الملكية هي التي خلقت فرنسا في القرن الثاني عشر والثالث عشر. ولم تكن هناك أية حتمية طبيعية في خلقها ولا أي قدر قومي لذلك، قبل ظهور الملكية الفرنسية... »[3]. لقد كان ظهور الأمة الفرنسية نتيجة تاريخ طويل لعبت فيه الملكية دورا هائلا في صياغة هوية هذه الأمة من جميع

---

2 - Hayes, Carlton1937. Essays on Nationalism. Macmillan. p 9.
3 - Cantor, Norman. Medieval History : the life and death of a civilization. Macmillan 1971. p : 436.

جوانبها بما في ذلك اللغة الفرنسية ذاتها، حيث جرى فرض الباريسية (لهجة العاصمة باريس) كلغة رسمية ليس فقط للدولة وإنما للمجتمع نفسه حيث تقرر أن لغة الملك يجب أن تكون هي لغة الشعب أيضا، وجرى تطبيق ذلك بواسطة العنف والقمع، فكان يسجن ويعاقب كل من يتداول لغة أخرى غير لغة الملك. وقد خسرت مجموعات عديدة لغاتها المتداولة سابقا جرّاء ذلك مثل الباسكية في أقصى الجنوب الغربي في حين استطاعت المجموعة الباسكية في إسبانيا الاحتفاظ بلغتها الخاصة إلى اليوم لأنها لم تكن خاضعة لسلطة الملكية الفرنسية. تلك الأحداث التاريخية هي التي أدت في النهاية إلى صياغة ما صار يعرف بـ «الأمة الفرنسية» قبل أن يأتي جان جاك روسو بعد ذلك بزمن طويل بنظريته الشهيرة عن «الأمة / الدولة» والتي ستصير أساس الفكر القومي برمته.

من هنا، فإن الحديث عن هوية قومية بمعزل عن الظروف التاريخية التي صنعتها هو من قبيل السذاجة والسطحية التي تكون من ورائها غالبا اعتبارات سياسية بالأساس. فالقول بهذا المفهوم يعني – ضمنيا على الأقل – رفض قبول المجتمع أو الأمة كوجود تاريخي، إنه محاولة لانكار الزمان أو على الأقل التقليل من دوره، وهو رأي يتميز بقصد مضاد للتاريخ. الهوية القومية موضوع تاريخي محض، ويجب أن تدرس كجزء من تاريخ وأوضاع المجتمع الذي أنتجها[4]. فالخصائص المميزة للشعوب هي أمور غير ثابتة بل هي متحولة وتخضع لتأثير العوامل التاريخية، وفي أوروبا اليوم لا يوجد أي تشابه بين السكان الحاليين وبين القبائل الجرمانية والسلتية القديمة كما وصفتها كتب التاريخ رغم أنهم ينحدرون وراثيا من هؤلاء. ومعظم الشعوب المنتشرة في الأرض اليوم تختلف بشكل كبير عن أسلافها القدماء رغم وجود موروث مشترك ذو طابع ثقافي وبيولوجي بينهم، لكنه يخضع باستمرار لتغيرات طويلة المدى بفعل عوامل التاريخ، حتى لو كانت هذه التغيرات تتم بشكل بطيء أحيانا ما يجعل ملاحظتها عملية صعبة. إذا فالقومية ليست أسطورة بقدر ما هي واقع تاريخي، والأسطورة تكمن في ادعاء أن خصائص هذه القومية – بيولوجية كانت أو ثقافية – هي خصائص ثابتة لا تتغير[5].

4 – نديم البيطار، حدود الهوية القومية نعقد عام. دار الوحدة. الطبعة الأولى 1986. ص 53.

5 – المصدر نفسه. ص 67.

هذا إضافة إلى أن الهوية القومية هي في عمقها ذات طابع نسبي حتى داخل الأمة الواحدة، ففي داخل كل شعب توجد فئات متعددة وطبقات اجتماعية مختلفة ـ وفي بعض الأحيان متصارعة ـ مما يجعل من ادعاء وجود هوية قومية موحدة تميز جميع أفراد المجتمع أمرا فيه كثير من المجازفة ويتناقض مع مظاهر عديدة من الواقع . وفي لحظات تاريخية معينة تصل فيها التناقضات الاجتماعية والفئوية التي تغذيها المصالح المخلفة لك فئة من فئات المجتمع ، إلى درجة من الاحتقان تؤدي إلى نشوب حروب أهلية داخلية أو صراعات مسلحة حول السلطة بين أبناء الأمة الواحدة. وكثيرا ما تؤدي تلك الحروب والنزاعات إلى تشتيت الوطن الواحد ومعه الهوية القومية الأولى وتعويضها بدويلات جديدة لكل منها هويته القومية الجديدة، التي نشأت بفعل معطيات الواقع الجديد. ولعل عمليات التفكك المستمر التي تجري اليوم في مناطق كالبلقان والقوقاز خير مثال على ذلك.

وهو ما يعني أن شعار الهوية القومية «الموحدة» داخل الأمة «الواحدة» فيه الكثير من المغالطة والتعتيم الذي يراد به في الغالب إخفاء التناقضات والانقسامات الداخلية التي تعرفها المجتمع الواحد بسبب التباين في المصالح الاجتماعية بين فئاته وطبقاته، ما دام مفهوم الأمة ذو طابع اجتماعي بالأساس ويتميز بالتعقيد الداخلي والتمايز الموجود بين مكوناته، مما يجعله مختلفا عن تنظيمات اجتماعية أخرى مثل الأسرة والقبيلة والطائفة الدينية ويدفع إلى وجود مؤسسات يكون دورها تدبير هذا التمايز والاختلاف للحيلولة دون التفكك الداخلي وضمان استمرار الوحدة الداخلية للأمة. إذا فالأمة كيان اجتماعي متمايز داخليا ويضم فئات اجتماعية مختلفة فيما بينها لأسباب عديدة مرتبطة بالمكانة الاجتماعية والسلطة والثروة... وهي أمور تجعل من أي ادعاء عن وجود هوية قومية موحدة بين جميع أفراد الأمة الواحدة تجعل أفرادها متشابهين بشكل تام، هو ادعاء يتناقض مع الواقع ويهدف إلى إخفاء شمس التعدد (في المواقع والمصالح) بغربال الوحدة القومية المزعومة.

كل ذلك دفع بفيلسوف مرموق من طراز كارل بوبر Karl Popper إلى معاداة فكرة القومية واعتبارها فكرة فلسفية خاطئة وتشكل خطرا على التعايش الإنساني. وقد قدم توصيفا متكاملا عن هذه الفكرة وأصولها نرى أنفسنا ملزمين

باقتباسه حرفيا كما هو لأهميته البالغة، حيث يؤكد بأن : «المبدأ الفلسفي للدولة القومية هو مبدأ فلسفي خاطئ. على أن هذا المبدأ، مبدأ القومية السياسية، ليس فقط مفهوما مؤسفا وخبيثا، بل أيضا مفهوما يستحيل أن يتحقق فعليا، لأن القوميات ـ كما يفهمها أولائك الذين يرفعون لواء هذا المبدأ ـ لا وجود لها : إنها أبنية نظرية، والنظريات التي أقيمت على أساسها غير ملائمة بالمرة، وغير قابلة للتطبيق في أوروبا أو في أي مكان آخر، لأن النظرية السياسية للقومية تقوم على افتراض مؤداه أن هناك جماعات عرقية هي في الوقت ذاته جماعات لغوية، واتفق أنها تقطن في وحدة جغرافية وأقاليم مترابطة ذات حدود طبيعية يمكن الدفاع عنها من المنطق العسكري ـ جماعات توحد بينها لغة مشتركة وأرض مشتركة وتاريخ مشترك وثقافة مشتركة ومصير مشترك. ووفقا لنظرية الدولة القومية، تمثل حدود الأقاليم التي تقطنها هذه الجماعات حدودا للدول القومية الحديثة... ولكن لا وجود لمثل هذه الأقاليم في العالم اليوم، ولا هي وجدت فعلا في أي مكان من العالم القديم. هناك بضعة أقاليم جغرافية يتحدثون بلغة وطنية واحدة فقط، وكل إقليم تقريبا به أقلية لغوية أو عرقية... وبالنسبة لموضوع حديثي الجاري، فمن الأهمية بمكان أن فكرة القومية فكرة فلسفية. لقد انبثقت من نظرية «السيادة» ـ النظرية القائلة بوجوب بقاء السلطة في الدولة غير منقسمة ـ وعن فكرة الفائق للبشر الذي يحكم بفضل من الله. أحلّ روسو محله ملكا من الناس، لم يفعل أكثر من أن عكس هذه النظرية : جعل من الناس أمة ـ أمة فائقة للبشر بفضل من الله. على هذا النحو نشأت نظرية «القومية السياسية» عن عكس فلسفي لنظرية «المَلَكية المطلقة». ويبدو لي أن تاريخ هذا التطور خاصية مميزة لنشأة أفكار فلسفية عديدة، وقد أوعزت لي بدرس مفاده أن الأفكار الفلسفية ينبغي أن تعالج عادة بشيء من التحفظ... »[6].

يكشف بوبر هنا عن الأصل الفلسفي لفكرة القومية كما نشأت في أوروبا عصر الأنوار، حين جرى تحويل نظرية «السيادة» التي كانت تقوم عليها الملكية المطلقة في العصور الوسطى، ليتم تعويضها بالقومية السياسية ضمن سياق

6 - كارل بوبر، أسطورة الإطار. ترجمة : يمنى طريف الخولي. سلسلة عالم المعرفة عدد 292 ماي 2003. وانظر أيضا كارل بوبر، بؤس الأيديولوجيا. ترجمة : عبد الحميد صبره. دار الساقي الطبعة الأولى 1992.

التحولات السياسية والفكرية التي كانت تشهدها أوروبا في القرن الثامن عشر، وما تلا ذلك من أحداث كان أبرزها الثورة الفرنسية واستقلال الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن التاريخ الأوروبي سيشهد فيما بعد على الآثار المدمرة لهذه الفكرة الفلسفية ـ الخاطئة ـ وخصوصا في القرنين التاسع عشر والعشرين.

فقد لعبت الحركة الرومانسية ـ كحركة فكرية وأدبية جاءت كرد فعل على إنجازات الثورة العلمية ـ دورا كبيرا في تغذية ذلك الشعور المتنامي بالفوارق القومية لدى الشعوب الأوروبية وساعدت على ظهور تصورات صوفية لمفهوم الوطنية. وقد كان ذلك أحد النتائج غير المتوقعة من فلسفة الأنوار ذات الخطاب العالمي، حيث أدى كتاب الفيلسوف الإنجليزي «طوماس هوبز» المعنون بـ«ليفياتان» (أو التنين) ومن بعده العمل الشهير للفيلسوف الفرنسي «جان جاك روسو» تحت عنوان «العقد الاجتماعي»، إلى اعتبار أن الأمة ذات إرادة مثل الشخص الطبيعي وهذه الإرادة ـ التي هي إرادة الجميع ـ هي نفسها القانون. وهنا يكمن التناقض، فروسو مثلا يفترض أن «الإرادة العامة» ـ ممثلة في الدولة التي تتماها عنده مع مفهوم الأمة ـ معصومة من الخطأ. فماذا يحدث إذا لو أن هذه الإرادة المتجسدة في الدولة تحولت من قانون للمساواة والحرية إلى قانون للإرادة الإجرامية، للاستعباد، وللاضطهاد... ؟ وهو ما حصل بالفعل بعد الثورة الفرنسية سنة 1799 حيث صار إرهاب الدولة في عهد «روبسبيير» والجمهورية الأولى يهدد فرنسا نفسها بالخراب، ما دفع بقوى عديدة في المجتمع الفرنسي خاصة البورجوازية منها، إلى دعم الانقلاب العسكري لنابليون ونشوء الإمبراطورية.

حاول نابليون أن يخرج من الفوضى التي أعقبت اندلاع الثورة الفرنسية، بتصدير الثورة إلى الخارج، ورفع شعارات الأنوار عن الحرية والمساواة والمواطنة العالمية... إلخ، وهلّل معظم المثقفين الأوروبيين لتلك الشعارات ودعموها علانية. لكن حروب هذا الأخير في أوروبا وتنكيله بالشعوب التي قاومته خصوصا في ألمانيا وإسبانيا دفعت بالمقابل إلى ظهور تيار قومي يدعو إلى فك الارتباط مع أفكار «المواطنة العالمية» كما روج لها فلاسفة الأنوار، وإلى تقوية روح القومية الوطنية باعتبارها وسيلة فعالة للتحرر. ويعد الفيلسوف الألماني «فيخته» أحد أبرز أعلام هذا التيار، خاصة في كتابه «نداءات إلى الأمة الألمانية» الصادر سنة

1909، حيث دعا الألمان إلى مقاومة نابليون باسم الوطنية و«القومية الألمانية». وحين اندلعت حروب التحرير سنة 1913 والتي انتهت بهزيمة نابليون، أرسل فيخته تلاميذه لمحاربة الفرنسيين، و كان شديد العداء لنابليون الذي ظل يتهمه بأنه من كان وراء تشويه مبادئ الثورة الفرنسية. وقد نتج عن تلك الأحداث واقع تميز بكون كل أمة في أوروبا صارت تشعر بخصوصيتها القومية المختلفة عن باقي الأمم الأخرى، وهو واقع ستزيد من تأكيده نتائج مؤتمر فيينا سنة 1915 رغم أنها في النهاية كانت ضد الليبرالية والقومية معا.

فبين سنة 1915 و 1971 ستجتاح أوروبا موجة من حركات تحرر ذات طابع قومي أدت إلى استقلال كل من اليونان من الإمبراطورية العثمانية وبلجيكا من الهيمنة الهولندية وأيضا إلى استقلال بولونيا التي كانت مقسمة بين النمسا وبروسيا وروسيا. كما أدت إلى نشوء الدولة القومية الموحدة في كل من إيطاليا سنة 1961 وألمانيا سنة 1971. لكن هذه الخريطة الجديدة لأوروبا - والتي صنعت بالحديد والنار -كانت في حقيقتها مؤقتة، فقد نتج عن تلك الحروب عدد من الدول القومية الجديدة التي كانت تنظر إلى جيرانها بعين الريبة والشك.

ولم يمض وقت طويل قبل أن تتحرك المشاعر القومية مجددا - مدفوعة بالمصالح الاقتصادية والسياسية - في بداية القرن العشرين لتشعل فتيل الحرب العالمية الأولى ما بين 1914 و 1919، والتي سيكون لها تأثير مدمر على أوروبا. حيث أدى ازدياد الوعي القومي في القرن التاسع عشر وتنامي الخلافات بين الدول إلى إغراق العالم في بحر من الدماء لم يعرف له مثيل حتى ذلك الحين. ولم تكن تلك سوى البداية لأنه سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الثانية ما بين 1939 و 1945 ، لتكون أكثر دموية وتدميرا من سابقتها بما لا يقارن. فقد أدى تنامي الشعور القومي في ألمانيا الذي كان يغذيه إحساس بمرارة الإهانة عقب خسارة الحرب العالمية الأولى وفقدان ألمانيا لجميع مستعمراتها، ممزوجا بنظريات التفوق العرقي للشعب الآري وللقومية الجرمانية، إلى صعود الرايخ الثالث والنازية والتي كانت أشد شراسة وتطرفا من أية حركة قومية ظهرت من قبل، كما حدث نفس الشيء في إيطاليا مع صعود الفاشية كنزعة قومية متطرفة. ما أدى في النهاية إلى حدوث الكارثة الكبرى وانهيار الثقة في الغرب بشعارات العقلانية

والتقدم التي رفعها فلاسفة الأنوار، مما خلق جوّاً من الشك والريبة لم يفق منه العالم الغربي تماما حتى وقتنا هذا [7].

وبالتتبع الدقيق لتاريخ النزعة القومية منذ نشوءها الأول في أوروبا كحكاية كبرى أفرزتها التحولات التاريخية التي عرفتها القارة العجوز، نكتشف أنه في مجمله تاريخ حروب ونزاعات دموية، فلم تنتج القومية طوال تاريخها شيئا آخر غير العنصرية والحروب والمآسي... إلخ وهذا أمر ليس بالغريب ما دامت هذه النزعة في عمقها نزعة لاعقلانية تقوم على أساس أساطير وخرافات عن الأمة والانتماء القومي وأساطير أخرى لا وجود لها في الواقع مرتبطة بالأرض والأجداد واللغة والتاريخ وبالاصطفاء والتبشير الحضاري. وكثيرا ما تصبح هذه الأساطير أدوات تستخدمها النخب لتؤسس لهوية قومية والعمل بالتالي على إنشاء أمة موحدة. وقد أثبت علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا وجود هذه الأساطير عند جميع الشعوب في العالم بما في ذلك الشعوب الأوروبية المتقدمة، وحتى عند الشعوب التي لم يكن لها «عصور ذهبية» على المستوى التاريخي. مما يؤكد أنها تكوينات ثقافية تتجسد في أساطير وحكايات تاريخية كبرى، وهي تخضع لإعادة تفسير مستمر وفقا لمصالح النخب التي توظفها في معاركها السياسية.

وتستمد هذه النزعة مضمونها من «أيديولوجية التفاوت» التي رتبت مجموعة من الأساطير لإعلاء الذات وخفض الآخر. ويؤدي هذا الإيمان بتفوّق الذات إلى نتائج لا تقف عند محاولة اختزال الآخر (الغريب) فقط، وإنما تتجاوز ذلك أحيانا إلى محاولة القضاء عليه وإنهاء وجوده [8].

نعود مجددا إلى التعريف الذي أعطاه بوبر للقومية، فهو يؤكد أنها ترتكز في دعواها على أربعة أسس رئيسية هي : العرق واللغة والثقافة والتاريخ. وكل نزعة قومية لا بد وأن تأصّل لنفسها على أساس أساطير تدعي وجود وحدة بين هذه العناصر عند جميع الأفراد المنتمين إلى نفس القومية، ولا تكاد توجد نزعة قومية لا تدعي وجود عرق مشترك ولغة مشتركة وثقافة مشتركة وتاريخ مشترك بين جميع

---

7 - برتراند رسل، حكمة الغرب. ترجمة : فؤاد زكريا. سلسلة عالم المعرفة عدد 72 ديسمبر 1983. ص 214.

8 - عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكوّن والتمركز حول الذات. المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى 1997. ص 274.

الأفراد المنتمين إليها... بل أكثر من ذلك تدعي هذه النزعات أن هذا المشترك بين أفراد القومية الواحدة هو «مشترك أصيل» بمعنى أنه صناعة محلية خالصة لا وجود فيه لأي تأثير خارجي، وهي بذلك تقوم بعملية تزوير ممنهج للتاريخ وتحريف متعمد لمفهوم الثقافة نفسها، لأن كليهما يشير بقوة إلى حدوث العكس ويلح على أنه في داخل كل «ذات» يوجد جزء من «الآخر» هو نتيجة علاقات تفاعل متبادلة حصلت على مر التاريخ وما تزال تحصل إلى اليوم لتنتج ما نصطلح عليه بمفهوم الثقافة. فتاريخ البشر على هذه الأرض هو تاريخ تراكمي – وهذا ما يميزه عن الحيوانات الأخرى – حيث يجري باستمرار نقل الأفكار والمعارف والخبرات ويتوارثها الناس جيلا بعد جيل. وكل جيل منهم يضيف إليها أشياء جديدة سواء من خبرات وتجارب أفراده أو من تجارب الآخرين التي تنتقل عبر آليات التواصل البشري الثقافة والاجتماعية، مما يؤدي في النهاية إلى خلق ذلك التنوع والتعدد الذي تتميز به كل ثقافة أو حضارة إنسانية سواء في الماضي أو الحاضر في الشرق أو الغرب.

III- النزعات القومية في شمال إفريقيا

عرفت منطقة شمال إفريقيا شأنها شأن غيرها من المناطق الأخرى، ظهور عدة نزعات قومية منذ أوائل القرن العشرين، وذلك تحت التأثير التاريخي الذي مارسه التغلغل الأوروبي في المنطقة ومجيء الاستعمار والتحولات التاريخية الجذرية التي نتجت عن ذلك. كان لصدمة الاستعمار تأثيرات عديدة طالت جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعات المنطقة، وكان من بينها بروز أسئلة الهوية التي ترافقت مع الضغط الكبير الذي كان يمارسه حضور الآخر / الغريب ممثلا في المستعمر الأوروبي (سنناقش هذا الموضوع بتفصيل في الفصل الأخير من هذا الكتاب).

في هذا السياق برزت إلى الوجود عدة نزعات قومية في شمال إفريقيا ارتبط ظهورها كلها مع التحولات التاريخية الكبيرة التي عرفتها مجتمعات المنطقة، والتي نتجت عن فترة الاستعمار، رغم أن بعضها لم يظهر إلى الوجود إلا في فترة متأخرة جدا (الخطاب القومي الأمازيغي) كرد فعل على المآلات التي انتهت إليها دولة الاستقلال. اختلفت المنطلقات والمرجعيات التي تقوم عليها كل نزعة

قومية، لكنها في النهاية اتفقت جميعها في النزعة الاختزالية للإنسان ولواقعه الثقافي والبشري التعددي على مر التاريخ، وتشابهت جميع هذه النزعات القومية في إدعائها بوجود «شعب» موحد له لغة وثقافة وتاريخ موحد، ويعيش على أرض هي «وطنه» التاريخي...إلخ.

وسنحاول هنا تفكيك الأساطير المؤسسة التي تقوم عليها كل واحدة من تلك النزعات القومية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا عبر تاريخها الحديث.

1 - القومية اليهودية (الصهيونية) وأيديولوجية التهجير

ابتداءً من النصف الأول من القرن العشرين ستفقد منطقة شمال إفريقيا جزءا من مكونات هويتها البشرية والثقافية العريقة، من خلال عملية التهجير الواسعة التي سيعرفها يهود شمال إفريقيا نحو فلسطين المحتلة تحت إشراف وتحريض نزعة قومية حديثة كانت من أوائل النزعات القومية التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، وهي القومية اليهودية المعروفة باسم «الصهيونية».

فقد عرفت أوروبا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر بروز الفكر القومي في عدد كبير من البلدان، وهو ما أدى إلى نشوب صراعات كثيرة في مناطق متعددة من أوروبا بين القوميات العديدة سواء القديمة منها أو الناشئة حديثا. وفي نفس المرحلة من تاريخ أوروبا برز إلى الوجود لأول مرة ما صار يعرف بـ «المسألة اليهودية»، حين أدت الاضطهادات العديدة التي تعرض لها يهود أوروبا الشرقية وروسيا القيصرية خلال القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى الوضعية المزرية لأغلبية اليهود في أوروبا الغربية الذين كانوا يعانون من الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، عوامل ساهمت في بلورة «المشكلة اليهودية» في أوروبا. وتبعا للحركية الفكرية التي كانت تعرفها أوروبا خلال هذه المرحلة وتزايد المد القومي بين مختلف المجموعات الإثنية والدينية، ظهرت إلى الوجود حركة قومية يهودية أطلق عليها اسم «الصهيونية» روج لها مجموعة من المثقفين اليهود من أمثال الروسي ليون Leon Pinsker 1821 - 1881 والذي قضى معظم حياته يدافع عن اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية قبل أن ينقلب في أواخر حياته ليصبح من مؤسسي الصهيونية ومن

دعاة الانعزال القومي اليهودي، وهو نفس الطريق الذي سلكه النمساوي تيودور هرتزل (1860 - 1904) المؤسس الحقيقي للصهيونية كحركة سياسية، حيث بدأ داعيا إلى اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية وانتهى به المطاف قوميا صهيونيا.

وفي سنة 1992 انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال السويسرية والذي كان من بين أهم وأخطر مقرراته إعلانه الشهير عن تأسيس الحركة الصهيونية «كحركة سياسية عالمية... هدفها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (أرض الميعاد) يضمنه القانون العام (أي ضمن السياسة الاستعمارية للدول العظمى)...»[9]. و كان ذلك بمثابة انتقال نحو تنفيذ المشروع الصهيوني القاضي بتأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين التي كانت تابعة آنذاك للانتداب البريطاني، فسعت المنظمة الصهيونية لإقناع الدول الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا بتبني هذا المشروع، وقد تحقق لها ذلك بعد صدور وعد بلفور سنة 1917، وشروع بريطانيا بالتمهيد الفعلي لإقامة الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة عن طريق تسهيل عمليات الهجرة اليهودية إليها وحماية المهاجرين اليهود. وقد توج هذا المسلسل سنة 1949 (عام النكبة) بإعلان قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتصبح هذه الدولة بمثابة «كيان وظيفي» تابع للقوى الاستعمارية الكبرى (بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية الآن) يدافع عن مصالحها بالمنطقة وتدعم هي وجوده اقتصاديا وعسكريا وتضمن حمايته من محيطه المعادي له.

جاء تأسيس إسرائيل «كوطن قومي لليهود» على حساب شعب آخر يتنفس هو الشعب الفلسطيني الذي هُجّر من أرضه و قُتل وشُرّد في أرجاء المعمورة، لا لذنب اقترفه سوى لأن الأساطير والخرافات الدينية القديمة لبعض القوميين المتعصبين عن «أرض الميعاد» و «الشعب المختار» التقت بأطماع استعمارية متجددة لقوى كبرى مهيمنة على السياسة الدولية، ليدفع الشعب الفلسطيني من دمه وأرضه فاتورة هذه الخرافات والمصالح في مأساة ما تزال تكتب فصولها إلى اليوم دون نهاية قريبة تلوح في الأفق.

---

9 - عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجيا الصهيونية : دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة ج 1، سلسلة عالم لمعرفة العدد 60 شتنبر 1982 ص 153.

ولم تنج منطقة شمال إفريقيا من تأثيرات هذه الموجة القومية الجديدة التي ستجتاح يهود المنطقة، ليبدأ بذلك مسلسل طويل انطلق من إعادة تعريف هوية اليهود في شمال إفريقيا تمهيدا لتهجيرهم إلى إسرائيل ليصبحوا بذلك وقودا للمشروع القومي الصهيوني. وبالفعل فقد جرى طمس كل الموروث الثقافي واللغوي والتاريخي والحضاري لليهود في شمال إفريقيا والذي يجمعهم بالمسلمين في المنطقة، وجرى اختزال هويتهم في المكون الديني المميز لهم مع محاولة إخفاء التأثيرات الأخرى التي عرفها هذا المكون الديني على امتداد تاريخه في المنطقة والتي تميزه عن بقية النسخ الأخرى من الدين اليهودي، وجرى تلخيص المسألة اليهودية برمتها في الهجرة إلى إسرائيل تحت مظلة أيديولوجية قومية تحمل شعارا واحدا هو «الرحيل إلى أرض الميعاد».

بدأ هذا النشاط الصهيوني في شمال إفريقيا منذ فترة الاستعمار وتحت مظلته واستمر حتى ما بعد استقلال بلدان المنطقة على امتداد الفترة ما بين سنة 1900 و 1964 متزامنا مع عمليات التهجير الواسعة نحو إسرائيل خاصة بعد نشوءها سنة 1949. وخلال الفترة ما بين 1900 و1949 سنة إعلان قيام دولة إسرائيل كانت النشاطات الصهيونية تقوم فقط على الدعاية لأساطيرها عن أرض الميعاد والشعب المختار وضرورة الرحيل... لكن هذا الخطاب القومي اليهودي لم يلاقي رواجا كبيرا في شمال إفريقيا، شأنه كبقة الخطابات القومية الأخرى في المنطقة التي بقيت دائما خطابات نخبوية ولم تستطع أن تتحول في يوم من الأيام إلى قناعات شعبية يتبناها الرأي العام والمجتمع باختلاف طبقاته ومكوناته. هذا رغم تأسيس عدد كبير من التنظيمات والجمعيات من طرف الدعاية الصهيونية حتى تتمكن من إقناع اليهود بضرورة الرحيل، ومن بين التنظيمات والمنتديات التي صنعت لهذا الغرض رابطة « شعاري تسيون» (أبواب صهيون)، ورابطة «شيفات تسيون» (العودة إلى صهيون)، ورابطة «أهفات تسيون »(حب صهيون)، ورابطة «حيبت تسيون» (محبة صهيون)، وكانت معظم هذه الروابط والمنظمات تعمل على استكمال دور الحركة الصهيونية التي فشلت في التغلغل بصورة فعالة في أوساط يهود شمال إفريقيا ولاسيما الطبقة المثقفة منهم. وخلال نفس الفترة حاولت الحركة الصهيونية توسيع حجم نشاطاتها خاصة في المغرب مستخدمة في ذلك عدة أساليب من أبرزها إيفاد مبعوثين تابعين للصناديق القومية الصهيونية

كوسيلة اتصال مباشرة مع اليهود هناك بالإضافة إلى استمرار تبادل الرسائل مع الروابط الصهيونية بالمغرب. كما استخدمت الحركة الصهيونية وسائل إعلامية عديدة في دعايتها كان أبرزها الصحف والمطبوعات، وذلك للترويج للنشاط الصهيوني في المغرب، فصدرت أول صحيفة صهيونية في المغرب عام 1926 في الدار البيضاء وهي صحيفة L'Avenir Illustre (المستقبل المصوّر) الناطقة بالفرنسية. وتبع ذلك إنشاء عدد من الصحف والنشرات الدعائية التي تروج للأطروحات الصهيونية، ومن أبرز تلك الصحف صحيفة «الحرية» وصحيفة «أخبار إخواننا في إسرائيل وفي الشتات» وصحيفة «المقتطف»... وكلها صادرة في المغرب. وقد أسفرت هذه المرحلة الأولى عن هجرة حوالي 1000 يهودي مغربي فقط إلى فلسطين المحتلة [10].

أما في المرحلة الموالية ما بين 1949 سنة إعلان قيام دولة إسرائيل وسنة 1964 فقد عرفت عمليات التهجير تقلبات مستمرة، لكنها بقيت دائمة بسبب تواطأ بعض الأنظمة السياسية بشكل سري في دفع يهود شمال إفريقيا نحو الهجرة إلى إسرائيل. و حسب أمين عام الطائفة اليهودية بالمغرب شمعون ليفي : « فخلال المرحلة ما بين 1949 و 1956 هاجر نحو 90 ألف يهودي، وحوالي 120 ألف هاجروا مابين 1962 إلى حدود 1964، ثم بلغ عدد المهاجرين سنة 1967 حوالي 40 ألف يهودي مغربي، ومنذ تلك الحقبة وتهجير اليهود يتم نحو إسرائيل – التي صنعت قبل تهجيرهم» [11]. وبعد هذا المسلسل الطويل من الهجرة لم يتبق من اليهود في شمال إفريقيا سوى بضعة آلاف معدودة: حوالي 4000 في المغرب 2000 في تونس وأقل من 300 في الجزائر! [12].

جاء أبناء هذه الطائفة (يهود شمال إفريقيا) إلى إسرائيل وهم يحملون مكونات اجتماعية مختلفة وعناصر ثقافية محلية، علاوة على معتقدات دينية

---

10 – أحمد الشحات هيكل، يهود المغرب : تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية، مركز الدراسات الشرقية – جامعة القاهرة 2007. 12

11 – شمعون ليفي، إسرائيل صنعت قبل تهجير اليهود المغاربة. جريدة الصباحية (تصدر في المغرب) عدد 442 فبراير 2009.

12 – عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية : نموذج تفسيري جديد ج 2، القاهرة دار الشروق 1997 ص 328.

مغايرة لما هو سائد في إسرائيل، ليجدوا هناك وعلى غرار كثير من طوائف يهود الشرق (السفاراد) واقعا يقوم على التمييز الطائفي على أسس إثنية وعرقية ووجود هوة واسعة بين اليهود السفاراد واليهود الأشكناز (يهود أوروبا) في إسرائيل. وهذه الهوة هي بلا أدنى شك مظهر من مظاهر التناقضات العديدة داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث عمدت المؤسسات الإسرائيلية التي تكونت بالأساس من الأشكناز منذ تدفق هجرة يهود السفاراد عامة ويهود المغرب خاصة إلى إسرائيل، إلى إتباع إستراتيجية التذويب القهري والإجبار الثقافي، في محاولة جادة لنزعهم عن هويتهم الثقافية الشرقية وسلخهم عن ماضيهم، وبذلك كانت قد حكمت بالموت على الهوية اليهودية الشرقية، في محاولة منها لإحلال الهوية الإسرائيلية الجديدة ذات الطابع العلماني - الغربي مكانها. وقد عانى يهود المغرب أكثر من غيرهم، بسبب ثقلهم البشري الكبير، من محاولات اليهود الأشكناز فرض ثقافتهم وعاداتهم وموروثاتهم الحضارية، حيث استخدمت المؤسسة الأشكنازية الحاكمة في إسرائيل العديد من الوسائل القمعية لسلخ يهود المغرب عن تراثهم الثقافي والتاريخي العريق وعالمهم الخاص بهم، وإجبارهم على تبني أنماط ثقافية غربية، حيث حاولت تزييف تاريخ يهود المغرب وقطعهم عن أصولهم السفادرية وانتهاج سياسات تمييز طائفي ضدهم، وإنكار أن يهود المغرب لديهم عناصر ثقافية أصيلة، إضافة إلى محاولة تحطيم الأطر الجماعية والأسرية التي ظلت تجمع يهود المغرب، وهي الدعامة الرئيسية التي يقوم عليها المجتمع اليهودي المغربي منذ القديم وهي الأساس الاجتماعي لهويته المتميزة[13].

وقد بدأ يهود شمال إفريقيا في إسرائيل كمجموعة أقلية، لكنه ومع الوقت صاروا مجموعة كبيرة للغاية، ففي إسرائيل اليوم يوجد حوالي490 ألف يهودي من المغرب أو من أصل مغربي و 125 ألف يهودي من تونس والجزائر و 79 ألفاً من ليبيا، أي أن هناك 692 ألف يهودي ينحدرون من شمال إفريقيا، وهم يشكلون حوالي % 20 من يهود المستوطنات الصهيونية على أرض فلسطين المحتلة.

13 - أحمد الشحات هيكل، يهود المغرب : تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية، مركز الدراسات الشرقية - جامعة القاهرة 2007.

وإذا كانت الحركة القومية اليهودية (الصهيونية) قد نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها في شمال إفريقيا عن طريق تهجير الأغلبية الساحقة من يهود المنطقة من خلال الضغط والتخويف من جهة وإغرائهم بمستقبل أفضل من جهة أخرى، وهم الذين في غالبيتهم العظمى كانوا شأنهم شأن بقية سكان شمال إفريقيا يعانون من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة زاد من سوءها واقع الاستعمار الذي عرفته بلدان المنطقة وما تلا ذلك من تقلبات اقتصادية وسياسية واجتماعية كان لها تأثير واسع في إنجاح أهداف الحركة الصهيونية. لكن ما حصل بالفعل هو عملية اقتلاع واسعة النطاق لجزء من هوية الإنسان في شمال إفريقيا و محاولة ناجحة (و في نفس الوقت قذرة !) لطمس جزء من فسيفساء التعددية الدينية في شمال إفريقيا، دفع ثمنها غاليا الشعب الفلسطيني المظلوم من دمه وجلده وأرضه وزيتونه، بعد أن تحول هؤلاء اليهود ـ الذين كانوا يعيشون في وطنهم الأصلي (شمال إفريقيا) باندماج كامل مع بقية مكونات مجتمعاتهم الأصلية ـ إلى مجموعة من الأفاقين مصاصي الدماء والقتلة المغتصبين لأرض شعب آخر. ومن بين الأمثلة الدالة في هذا الصدد ما فعله وزير الدفاع الإسرائيلي السابق من أصل مغربي عمير بيريتس الذي تسبب في ارتكاب الفظاعات خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان سنة 2006، ومن بينها مجزرة قانا الثانية التي راح ضحيتها مجموعة من المدنيين الأبرياء جلهم من النساء والأطفال بعد استهداف أحد مقرات الأمم المتحدة في بلدة قانا جنوب لبنان.

هذا باختصار شديد مجمل إنجازات النزعة القومية اليهودية في شمال إفريقيا، تبين في مشهد واضح للغاية مدى الفظائع التي يمكن للنزعات القومية أن تتسبب فيها، إذا ما صدق الناس خرافاتها عن أساطير العرق أو الدين أو اللغة... وفي مشهد مثير يحمل دلالات كثيرة، قررت مجموعة من يهود شمال إفريقيا مؤخرا وخاصة يهود المغرب العودة إلى وطنهم الأصلي، وتكمن أهمية القرار في أنه ضربة في الصميم لأسطورة الشرعية الصهيونية التي تطرح فكرة اليهودي الخالص الذي لا ينتمي إلا لوطنه اليهودي (إسرائيل).

2 - القومية العربية وأيديولوجية الاختزال

ظهرت القومية العربية لأول مرة في بلدان المشرق وبالضبط في سوريا، وكانت فكرة الوحدة العربية تعني وحدة «سوريا الكبرى» (بلاد الشام) قبل أن تضاف إليها بلدان أخرى مثل العراق وشبه الجزيرة، في حين تأخر انتشار فكرة القومية العربية في مصر طويلا بسبب النزعة الوطنية المصرية إلى أواسط القرن العشرين. وقد ظهرت فكرة القومية العربية أساسا لتجاوز واقع يتميز بالتعددية الدينية للتركيبة الاجتماعية للسكان بمستوياتها الأفقية (تعدد الأديان : إسلام ومسيحية) أو العمودية (تعدد المذاهب والطوائف داخل نفس الدين) : فأمام تنوع الانتماءات الدينية للسكان بوجود أغلبية إسلامية وأقلية مسيحية ذات وزن وتأثير كبيرين، وأمام الانتماءات المذهبية المتعددة التي يعرفها كل دين على حدة (وجود كتل شيعية كبيرة في كل من العراق ولبنان وأغلبية سنية في باقي البلدان إضافة إلى تعدد المذاهب السنية والشيعية نفسها، دون أن ننسى انقسام المسيحيين بدورهم إلى كاثوليك وأرثودوكس وسريان وغيرهم...)، كان لا بد من إيجاد أيديولوجية مشتركة تستبعد المكون الديني في خطابها، وتؤسس لمشترك قومي ذي طابع علماني. كما أن القومية العربية في المشرق جاءت أيضا كرد فعل على مسألة أخرى مرتبطة بالعلاقة مع الأتراك العثمانيين الذين كانوا ينتهجون سياسة التتريك العنصرية ضد الشعوب الواقعة تحت سيطرتهم، فجاءت القومية العربية كرد فعل على القومية التركية (خصوصا بعد سقوط الخلافة العثمانية وصعود كمال أتاتورك) تحاول تمييز العرب عن الأتراك على المستوى اللغوي / العرقي، بعيدا عن المستوى الديني مادام الدين الإسلامي مشتركا بين الأتراك وأغلبية العرب.

لكن ما هي الأسس التي تقوم عليها فكرة "القومية العربية" كما تصورتها النخب اتي حملت لواء هذه الفكرة؟

يجيب أحد أبرز منظري هذا الخطاب في منطقة شمال إفريقيا، المفكر المغربي محمد عابد الجابري، عن هذه التساؤلات بالقول: «نقصد بالوعي العروبي، الوعي بالانتماء إلى «الأمة العربية» ، مفهومة على أنها حقل ثقافي وإطار حضاري يتحددان بثلاثة عناصر رئيسية : وحدة اللغة ووحدة التاريخ وبصورة عامة وحدة الأهداف والمصير. مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد

والتنوع داخل الوحدة في كل عنصر من العناصر...» [14]. يلخص الجابري إذن مقومات هذا الإنتماء القومي في ثلاثة عناصر فقط هي اللغة والتاريخ والمصير المشترك والتي تشكل أركان الهوية العربية. وإذا أمعنا النظر في دلالات مايقوله الجابري يمكن أن نلاحظ على الفور أحد مقومات القومية العربية وهو محاولة تغييب موضوع الدين والانتماء الديني كأحد محددات الهوية وعدم إدراجه ضمن محددات الهوية القومية العربية. لماذا ؟ لأنه يدرك جيدا ما الذي سوف يؤدي إليه ذلك، أي نسف فكرة العروبة من أساسها لو جرى إدخال الإسلام ضمن محدداتها، بالرغم من أن الإسلام باعتراف الجميع هو دين الأغلبية الساحقة من العرب، وكان له دور تاريخي حاسما في تشكيل الوعاء الحضاري للمنطقة في إطاره العام. وحتى تاريخ شبه الجزيرة العربية الخاص ما كان ليعرف ما عرفه من دون محمد (ص) ورسالته الدينية، ويمكن للمرء أن يتخيل هذا التاريخ من دون الإسلام وله أن يحكم على الدور الحاسم الذي لعبه هذا الدين في تشكيل التاريخ العربي. في تشكيل التاريخ العربي. لكن منظري القومية العربية (وضمنهم محمد عابد الجابري) يدركون جيدا تعقيد مسألة الهوية وموقع الانتماء الديني فيها، وهو ما يعبر عنه الجابري حينما يحاول تبرير أسباب حذف الانتماء الديني من محددات الوعي العروبي، حيث يقول: «أما الدين، والإسلام بصفة خاصة باعتباره دين الأغلبية، فمع أنه مقوم أساسي للحقل الثقافي والإطار الحضاري الذين يتحدد بهما مفهوم «الأمة العربية»، فإنه أعم منهما لكونه يدخل أيضا كمقوم، على هذه الدرجة من الأهمية أو تلك، لحقول وأطر حضارية أخرى غير عربية (إيران، تركيا...)» [15]

هكذا يجري تبرير تهميش المكون الديني (الإسلام كدين للأغلبية) هنا كمحاولة لإبعاد مكونات حضارية أخرى من هذا المجال التي تمثله فكرة الأمة وتكريس فصلها عنه (إيران، تركيا...)، لأن القبول بها ضمن هذا المجال الحضاري سينسف لا محالة فكرة العروبة من أساسها، وهي التي كانت ومنذ

---

14 - محمد عابد الجابري، يقظة الوعي العروبي في المغرب : مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية. ضمن كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986. ص 33.

15 - المصدر نفسه.

بداياتها الأولى محاولة لتجاوز واقع التعددية الدينية (إسلام / مسيحية) والمذهبية (سنة / شيعة...)، ونفي العلاقة مع الآخر التركي العثماني. لذلك كان استبعاد الإسلام كأحد المكونات الأساسية لتعريف الهوية (التي توصف هنا بكونها عربية) مسألة مصيرية للخطاب القومي العروبي.

لكن المعضلة الحقيقية تبدأ حينما يتجاوز المرء منطقة وادي النيل غربا إلى شمال إفريقيا حيث واقع التعددية مختلف تماما : من تعددية دينية في المشرق إلى تعددية لغوية / ثقافية في شمال إفريقيا، وهو ما لم يستوعبه جيدا المنادون بفكرة «العروبة» في شمال إفريقيا (وعلى رأسهم الجابري نفسه) حينما عمدوا إلى الخلط بينها وبين الإسلام، ما انتهى في النهاية إلى إنتاج نسخة مغاربية من العروبة مليئة بالتناقضات ومحكوم عليها بأن تبقى – للأبد – نخبوية ومعاقة عن أي فعل التاريخي.

فقد ظل الخطاب القومي العروبي في شمال إفريقيا، والذي ظهر أوائل القرن العشرين، محكوما بما كانت تعرفه المنطقة من أحداث تاريخية مرتبطة بواقع الاستعمار الأوروبي لجميع بلدانها، وتنامي الشعور الوطني المعادي للاستعمار مع ظهور حركات سياسية عديدة تطالب بالاستقلال... كل ذلك أدى إلى ظهور خطاب قومي معاد للآخر الأجنبي والمستعمر، خاصة في صفوف النخب المتعلمة، تميز ببروز شعارات قومية عديدة كان أحد أبرزها ظهور تسمية «المغرب العربي» بإضافة وصف العربي لكلمة المغرب التي كانت متداولة فيما قبل ذلك كاسم تاريخي لمنطقة شمال إفريقيا. هذا المصطلح الجديد حمل في طياته العديد من الإشكالات كان أولها كونه يحاول تجاوز الاسم السابق (المغرب) بدلالاته الجغرافية المحضة، ومحاولة إعطاءه بعدا قوميا، بإلصاق كلمة «عربي» به وبالتالي اختزال الهوية الحضارية لشمال إفريقيا في الإطار الخاص لفكرة «العروبة» كأيديولوجية قومية.

ويرى المؤرخون لهذه الحقبة الصعبة من تاريخ المنطقة، على أن هذه الأفكار جاءت مباشرة نتيجة عامل رئيسي تمثل في السياسات الاستعمارية الأوروبية خاصة الفرنسية منها في كل من الجزائر والمغرب وتونس مع ما عرف بسياسة «الفرنسة» والتي كانت تهدف إلى إنشاء نخبة متعلمة من أبناء المناطق

المستعمرة ذات ثقافة فرنسية تلعب دور الوسيط بين المجتمع الأهلي والسلطات الاستعمارية وتخدم أهدافها، وكان أحد أدوات تلك السياسة متمثلا في التعليم الفرنسي وإنشاء المدارس الحديثة وفرض نوع من إلزامية التعليم خاصة الأولي منه في بعض المناطق. أدى ذلك إلى ردود أفعال عديدة كان من بينها ظهور الحركات الوطنية والتي ركزت في صراعها مع الاستعمار على رفع شعارات العروبة والتعريب مع التشديد على تلاحمها مع الدين الإسلامي وأن العروبة والإسلام يعنيان الشيء نفسه، وذلك كرد فعل معاكس لسياسات التنصير التي كانت ترعاها السلطات الفرنسية في بعض المناطق الجبلية وفي بعض البوادي، إضافة إلى وعي تلك الحركات بأهمية المكون الديني في وعي الناس بهويتهم ومحاولتها استثماره كأحد أدوات التحريض ضد المستعمر الذي يوصف بكونه «كافرا» تجب محاربته.

ففي شمال إفريقيا تختلف المعطيات التاريخية والديموغرافية والثقافية بشكل كبير عن بقية المناطق الأخرى فيما يسمى بالوطن العربي. ذلك أن صعوبة ادعاء وجود هوية عربية أحادية وموحدة عند جميع سكان المنطقة، أو حتى إمكانية ادعاء أن العرب يمثلون الأغلبية فيها هذا إذا كان بالإمكان أصلا تحديد من هو العربي ومن هو غير العربي، جعل القومية العربية تعاني من صعوبات عديدة في الترويج لخطابها، ما دفع بمعظم منظريها إلى الاعتراف بأن الوعي القومي العربي يعرف تدنيا كبيرا في منطقة شمال إفريقيا وأقصى تدنٍّ له موجود في المغرب[16]. ولأن دعاة القومية العربية في شمال إفريقيا يعرفون جيدا أن نسختها المشرقية لا يمكن أن تجد تجاوبا عند الناس في هذه المنطقة لاختلاف المعطيات البشرية والثقافية عنها في المشرق وخاصة في موضوع التعدد الديني والمذهبي، فقد عمدوا إلى إستراتيجية بديلة تقوم على العمل على احتواء التناقضات التي تفرضها قضية العروبة سواء عند الناطقين باللغات الأمازيغية أو بالنسبة للواقع التاريخي والثقافي العام لشمال إفريقيا. لذلك ظلت محاولاتهم كلها تدور حول مسألة واحدة وهي احتواء المكونات الثقافية الأخرى وعلى رأسها المكون الأمازيغي في هوية سكان شمال إفريقيا ومحاولة ابتلاعه ضمن الهوية العربية كمجرد رافد

16 - علال الأزهر، المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي. الدار البيضاء 1984، ص 24.

ثانوي لها أو كأحد اشتقاقاتها في أحسن الأحوال. ولأن ذلك غير ممكن ما دامت القومية العربية – بنسختها المشرقية – تقوم على أساس اللغة والثقافة ما يجعل الناطقين بالأمازيغية خارجها تماما لاختلافهم اللغوي (العجمة حسب تعبير ابن خلدون) والثقافي والتاريخي، إضافة إلى أنها تستبعد المكون الديني (الإسلام) من خطابها وهو المكون الوحدوي الأساسي في هوية الناس في شمال إفريقيا، فإن نسختها المغاربية ستلجأ إلى المكون الديني نفسه الذي ولدت القومية العربية أساسا لتجاوزه، كأداة لهذا الاحتواء عبر الترويج لأيديولوجية بديلة مفادها أن «الإسلام» و «العروبة» يعنيان الشيء نفسه وأن «العربي هو المسلم والمسلم هو العربي»،رغم أن الجميع يعي الفرق الشاسع بينهما من حيث التعريف والنشأة والمسار والغايات، ورغم التناقض الظاهر بينهما على الأقل في النسخة المشرقية للقومية العربية.

ويلخص محمد عابد الجابري محاولات النزعة القومية العربية في نسختها المغاربية للجمع بين العروبة والإسلام فيقول أنها : «تلك الظاهرة التي تشكل خصوصية المغرب (شمال إفريقيا)، ظاهرة الارتباط العضوي بين الإسلام والعروبة والوحدة الوطنية : فالحديث عن العروبة في المغرب معزولة عن الإسلام والوحدة الوطنية حديث فارغ. والحديث عن الإسلام معزولا عن العروبة والوحدة الوطنية، حديث عن إسلام مجرد لا مكان له ولا زمان ولا مجتمع...»[17]. هكذا صار الإسلام والعروبة عند منظري القومية العربية متطابقان في شمال إفريقيا و متنافران في المشرق العربي في الآن نفسه ! رغم أن ذلك غير صحيح خاصة في شمال إفريقيا حيث العروبة والإسلام غير متطابقان أيضا سواء في المضمون أو في اللحظة التاريخية لدخولهما إلى المنطقة أو حتى في النتائج التاريخية التي ترتبت عن ذلك.

ولعل أهم دليل على ذلك هو أن الانتشار الواسع للمكون اللغوي والثقافي العربي الذي عرفته منطقة شمال إفريقيا لم يرتبط أبدا بلحظة الفتوحات الأولى

---

17 – محمد عابد الجابري، يقظة الوعي العروبي في المغرب : مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية. ضمن كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986. ص 50.

ودخول شمال إفريقيا إلى المجال الحضاري الإسلامي (القرن السابع ميلادي)، بل جاء كنتيجة متأخرة ارتبطت بأحداث تاريخية لاحقة متعلقة بالتغريبة الهلالية وهجرة هذه القبائل البدوية نحو المنطقة في فترة متأخرة نسبيا أوائل القرن الحادي عشر ميلادي (سنناقش ذلك بتفصيل في الفصل الخاص بالثقافة)، كما أن انتشار الإسلام كديانة وترسيخها في المنطقة تم على يد أبناءها وليس على يد عرب الفتح الأوائل، وهو ما يعني أن الإسلام والعروبة لا يعنيان الشيء نفسه في شمال إفريقيا، بل على العكس انتشر الإسلام قبل انتشار العربية بقرون طويلة ولم تساهم هذه الأخيرة في نشره في أي لحظة تاريخية ولم يكن للعرب الفاتحين أي دور يذكر في هذا المجال (وهو ما سنناقشه بتفصيل أيضا في الفصل الخاص بالتاريخ).

ولأن دعاة القومية العربية يعلمون جيدا أن هوية الإنسان في شمال إفريقيا متعددة ومتنوعة بدرجة كبيرة جدا، حاولوا باستمرار احتواء هذا التعدد والتنوع في مكون واحد ادعوا أنه « أسمى وأرقى » هو المكون العربي الذي يحتوي كل المكونات الأخرى، رغم أن هذا المكون العربي هو في واقع الأمر مجرد جزء من مكونات الهوية في المنطقة ـ جزء كبقية الأجزاء ـ وليس هناك جزء أرقى وجزء أدنى في الهوية الإنسانية لأي شعب.

وفي هذا السياق يقول علال الفاسي (أحد رواد الحركة الوطنية في المغرب وأحد أوائل منظري القومية العربية في المغرب) في معرض حديثه عن الوطن العربي ووضعية شمال إفريقيا ضمنه : «فالشعب الذي يعيش في كل من المغرب والجزائر وتونس شعب واحد يتكون من سلالات واحدة، فيه العرب وفيه البربر وفيه الأفارقة والمنحدرون من سلالات أوروبية وكلهم تبلور في هذه العروبة «المعتزة بكيانها» وبما لها من «شجاعة وإيمان»... واللغة التي نتحدث بها في جميع شؤوننا الدينية والدنيوية والعائلية «واحدة» هي لغة الضاد. وحتى اللهجات التي تحتفظ بها «بعض» القبائل في الجبال واحدة وتنتمي إلى فصيلة واحدة مع العربية...» [18].

---

18 - علال الفاسي، دفاعا عن وحدة البلاد. مؤسسة الرسالة الرباط 1972. ص 226.

هنا يتجلى وبصورة واضحة ما قلناه سابقا عن محاولة احتواء التعدد والتنوع الكبير في المنطقة ضمن مكون واحد أسمى هو العروبة والتي تعطى هالة من السمو والرفعة تظهر في عبارات من قبيل «المعتزة بكيانها» و «بما لها من شجاعة وإيمان»، ما يفهم منه ضمنيا أن المكونات الأخرى «تحتقر كيانها» وأنها «جبانة ومتشككة» إذا أردنا المقارنة على سبيل قراءة المخفي من الكلام. إذن فمسلسل الاحتواء والاختزال يبدأ من خلال خطوة أولى هي محاولة رفع مكانة أحد مكونات المشهد التعددي للهوية وهو المكون العربي و تبخيس قيمة المكونات الأخرى تمهيدا لاحتوائها ودمجها فيه. ويستمر هذا المسلسل عند التطرق لموضوع اللغة، حيث يجري الإدعاء بأن العربية هي اللغة الوحيدة المنتشرة في المنطقة، قبل أن يتم الاستدراك على ذلك، والاعتراف بوجود « بعض اللهجات» (هي مجرد لهجات لا ترقى إلى مستوى اللغة) دون حتى تحمل مشقة تسميتها، واعتبار «بعض القبائل في الجبال» هي فقط التي «تحتفظ بها» وكأنه يراد لها أن تختفي ولا يحتفظ بها أحد، ولا ضير إذا اختفى معها ذلك « البعض» أيضا.

كل ذلك يقال بالرغم من أن الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية تقول بأن الناطقين بها يشكلون كتلة بشرية ضخمة تعد بالملايين (تقدرهم المصادر غير الرسمية بحوالي 40 مليونا في مجموع شمال إفريقيا وبلدان الهجرة في حين تقول الإحصاءات الرسمية أنهم يقدرون بحوالي 30 مليونا فقط، وأيّاً كانت الأرقام مختلفة فهي تحمل دلالات عميقة لا يمكن تجاهلها عن حجم انتشار اللغات الأمازيغية في المنطقة...) وأنهم لا يسكنون الجبال فقط بل في مناطق متنوعة تضاريسيا ومناخيا ما بين الجبال والسهول والصحراء. وعلى سبيل المثال تعد لغة «تشلحيت» (أو السوسية) أكبر اللغات الأمازيغية في شمال إفريقيا من حيث عدد الناطقين بها (تقدر بعض المصادر غير الحكومية عدد الناطقين بها بحوالي 6 إلى 9 ملايين، أي حوالي ثلث ثلث الشعب المغربي، رغم أن الدولة المغربية ما زالت تتحفظ على إعطاء الأرقام المضبوطة) وتنتشر في مناطق متنوعة تضاريسيا بين منطقة سهلية هي سهل سوس جنوب غرب المغرب وجبال الأطلس الكبير والصغير وأيضا في منطقة الصحراء إضافة إلى انتشارها في عدد كبير من المدن الكبيرة أهمها أكادير ومراكش والدار البيضاء وفي عدد من بلدان الهجرة في أوروبا، وهو ما ينسف ما يقال عن كون اللغات الأمازيغية موجودة فقط في بعض المناطق الجبلية المعزولة.

إذن فتلك النبرة التحقيرية التي يجري بها الكلام عن المكون الأمازيغي - وخاصة اللغوي والثقافي - في هوية سكان شمال إفريقيا ضرورية جدا بالنسبة لدعاة القومية العربية في المنطقة حتى يتمكن مفهومهم عن الهوية العربية من الهيمنة على الهوية الجماعية لسكان المنطقة وابتلاع بقية مكوناتها الأخرى، في إطار ذلك النزوع العام نحو الاختزال المفرط في تعريف الهوية التعددية ذات الأبعاد المختلفة للإنسان بشكل عام ولسكان شمال إفريقيا بشكل خاص.

ومع ذلك لم تستطع النزعة القومية العربية - رغم أنها سادت لزمن طويل في أوساط النخب وحتى بعض الأنظمة السياسية الحاكمة التي اتخذت منها أيديولوجية رسمية - أن تحقق أياً من الشعارات الكبيرة التي ظلت تروج لها حتى في المشرق العربي نفسه، فلا فلسطين تحررت ولا الوحدة العربية تحققت رغم العدد الكبير من المحاولات الفاشلة (الوحدة بين مصر وسوريا والوحدة بين سوريا والعراق، وتجربة اتحاد المغرب العربي التي فشلت قبل حتى أن تولد... إلخ). وفي المحصلة لم تستطيع القومية العربية كخطاب وأيديولوجيا أن تتجاوز ما جاءت لتجاوزه أصلا وعلى رأسها الطائفية الدينية والمذهبية والتي لا تزال قوية في المشرق بل ربما أقوى حتى مما كانت عليه من قبل. وكدليل على ذلك ما حصل مباشرة بعد سقوط العراق في يد الاحتلال الأمريكي وانهيار نظام البعث هناك الذي طالما ردد شعارات العروبة والانتماء القومي والدولة القومية، فما أن سقط حتى تبث أن كل ما صنعه طوال الأربعين عاما التي حكم فيها ليس سوى تغذية الطائفية الدينية والمذهبية وتأجيجها أكثر، وهوت البلاد نحو الحرب الأهلية الطائفية والمليشيات المذهبية والقتل على الهوية في أبشع صورها، في حين أنه في الماضي أوائل القرن العشرين حين سقطت البلاد في يد الاحتلال البريطاني بعد أن كانت تابعة لحكم الأتراك العثمانيون، لم يحصل مثل ما حصل أوائل القرن الواحد والعشرين بعد أن صار يحكمها نظام سياسي يرفع شعارات القومية والعروبة، فهل يتقدم التاريخ هناك نحو الأمام أم أنه يتقهقر إلى الوراء؟ سؤال مرير وربما كان جوابه أكثر مرارة.

أما في شمال إفريقيا فلم يستطع خطاب القومية العربية أن يصمد طويلا أمام التعقيدات الكبيرة التي يعرفها موضوع الهوية في المجتمعات هناك، وكل

ما فعلته هو زيادة حدة هذه التعقيدات وخلق مشاكل جديدة عن طريق التسبب في نشوء مشكلة هوياتية جديدة ضمن ما صار يعرف بـ «القضية الأمازيغية». و منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأ صوت القومية العربية يخفت كثيرا ـ في المشرق كما في المغرب ـ لمصلحة تيارات أخرى ارتبط ظهورها ببروز المد الإسلامي وصعود الحركات الأصولية ذات المرجعية الدينية.

3 - القومية الأمازيغية وأيديولوجية الانعزال

أثّرت النزعة القومية العربية كثيرا في نظيرتها الأمازيغية والتي نشأت أساسا كرد فعل معكوس على الأولى، بحيث قامت القومية الأمازيغية بعملية قلب لشعارات القومية العربية عن الوطن والهوية والوحدة المنشودة دون أن تقدم أي جديد سواء على مستوى الخطاب أو الممارسة. فعلى مستوى الخطاب لم يتعدى الأمر سوى تعويض شعارات قومية سابقة من قبيل «العروبة» و«الشعب العربي» و«الوطن العربي» بشعارات أخرى مقابلة لها من قبيل «الأمازيغية» (تامازيغت) و«الشعب الأمازيغي» (إيمازيغن) و «الوطن الأمازيغي» (تامازغا)، وكلها شعارات قومية ـ العربية منها والأمازيغية ـ تقوم على أساس تصورات مغلوطة عن الهوية وأبعادها خصوصا في منطقة مثل شمال إفريقيا عرفت منذ الأزمان الغابرة بتعدديتها وتنوع مكوناتها البشرية والثقافية.

وعلى مستوى الممارسة جرى إنتاج نفس الممارسات السابقة للقومية العربية والتي تتلخص في رفض الواقع التعددي لهوية مجتمعات منطقة شمال إفريقيا وتبني مواقف عدائية وإقصائية ضد بقية المكونات الأخرى لهذه الهوية حينما يتعذر احتواءها ضمن الشعارات القومية المرفوعة. لذلك جاءت النزعة القومية الأمازيغية نسخة مقلدة ورديئة عن القومية العربية، لا تختلفان في شيء سوى في الشعارات. أما النتائج فهي واحدة: اختزال الهوية في مكون واحد من مكوناتها المتعددة والمتنوعة وإنتاج نزعة قومية تقوم على أساس أساطير خرافية ـ لا علاقة لها بالواقع ـ ذات طابع «عرقي / لغوي / ثقافي / تاريخي» يراد من خلالها إعادة قراءة وتأويل هذا الواقع لمصلحة نخب سياسية تختبأ وراء الخطاب الثقافي، دون الوعي بمدى خطورة تلك الأساطير على المجتمع نفسه وعلى سلمه الأهلي.

لقد جاء مجمل خطاب القومية الأمازيغية على شكل ردود سجالية مع نظيرتها العروبية وعلى جميع المستويات، لذلك كانت خلاصة خطابها رد فعل على محاولات القومية العربية إختزال الهوية سكان شمال إفريقيا في المكون العربي واعتبارهم «عرباً » وجزءً من «لأمة العربية» وأرضهم جزء من «الوطن العربي» من المحيط إلى الخليج... فجاء رد الفعل ذلك متجسدا في نزوع انعزالي يحاول فصل هوية جزء من سكان شمال إفريقيا عن الهوية العربية (المفترضة) وإعادة تأسيس هوية بديلة توصف بكونها هوية «أصلية» في مقابل هوية أخرى «دخيلة» . سميت هذه الهوية الجديدة بالهوية الأمازيغية لسكان شمال إفريقيا في مقابل الهوية العربية التي نادت بها نخب القومية العربية في المنطقة منذ النصف الأول للقرن العشرين. وكما هو الأمر بالنسبة لكل نزوع قومي، كان لا بد للقومية الأمازيغية نفسها من محاولة تأسيس خطابها عن الهوية على جميع المستويات البشرية واللغوية والثقافية والتاريخية. من هنا ظهرت مصطلحات عديدة كان هدفها اختلاق هوية جديدة سميت الهوية الأمازيغية لسكان شمال إفريقيا، وبالتالي بدأ الحديث عن الإنسان الأمازيغي واللغة الأمازيغية (الموحدة) والثقافة الأمازيغية (الأصيلة) وتاريخ الشعب الأمازيغي... وذلك من أجل فصلها وعزلها عن كل ما هو عربي سواء في الإنسان أو اللغة أو الثقافة أو التاريخ.

كان مسار النزعة القومية الأمازيغية يتطور منذ بدايات نشأة الحركة الأمازيغية وبروز القضية الأمازيغية في الربع الأخير من القرن العشرين، من شعار الوحدة في التعدد الذي لطالما رفعته في بداياتها حينما كانت ما تزال ضعيفة ومحصورة في نطاق نخبوي ضيق، قبل أن تتحول إلى شعار الوحدة في نفي الآخر أي وحدة الذات الأمازيغية الموصوفة بأنها «أصلية» تتأتى من خلال فصلها وعزلها عن الآخر العربي الموصوف بأنه «دخيل»، وهو ما ستظهر نتائجه في جميع مستويات النقاش حول الهوية في شمال إفريقيا سواء في موضوع الإنسان أو اللغة أو الثقافة أو التاريخ.

وإذا كان «التعدد» هو الكابوس الذي ظل يقض مضاجع القومية العربية في شمال إفريقيا وكان عدوها الأول الذي ما فتئت تحاول تجاوزه من خلال نفيه أو الالتفاف حوله، فقد كان «الانصهار» دائما هو الكابوس الأول الذي يقض

مضاجع القومية الأمازيغية والذي يتلخص مجمل خطابها في محاولة نفيه أو تجاوزه، فجاء خطابها انعزاليا يحاول فصل المكون الأمازيغي عن بقية المكونات الأخرى المنصهرة فيما بينها منذ تاريخ طويل، وادعاء وجود هويات عديدة مختلفة في شمال إفريقيا منفصلة عن بعضها البعض ومتصارعة فيما بينها، تشكل ما يشبه الجزر الهوياتية المعزولة في المنطقة.

لقد جاءت «أيديولوجية الانعزال» كخطاب رسمي للنزعة القومية الأمازيغية، رد فعل على « أيديولوجية الاختزال » التي روجت لها النزعة القومية العربية من قبل، فكان رد الفعل على محاولة احتواء تعدد مكونات هوية الإنسان في شمال إفريقيا في هوية عربية جامعة، هو ادعاء وجود هوية أمازيغية منفصلة ومعزولة عن الهوية العربية ومن ثم نقل الصراع بين النخب القومية حول تعريف الهوية في شمال إفريقيا إلى ادعاء وجود صراع بين هويتين منفصلتين ومتمايزتين هي الهوية العربية والهوية الأمازيغية وبالتالي تقسيم الإنسان إلى نوعين عربي وأمازيغي ومعه الثقافة إلى أمازيغية توصف بأنها أصلية وأخرى عربية تنعت بأنها دخيلة وغريبة على المنطقة.

من هنا جرى التأسيس لنزعة قومية جديدة في شمال إفريقيا على جميع المستويات التي تؤسس بموجبها أية نزعة قومية لخطابها أعني بذلك مستويات الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ، فصرنا نسمع عن إنسان أمازيغي وشعب أمازيغي في شمال إفريقيا موحد وأصلي، وعن لغة أمازيغية موحدة وأصلية وثقافة وتاريخ أمازيغيين، وذلك في إشارة ضمنية لوجود إنسان ولغة وثقافة وتاريخ آخر غريب مختلف ومنفصل عن هذه «الذات» الأمازيغية الموحدة والأصلية ، هذا الآخر يسمى «عربيا » وينعت بكونه دخيلا وغريبا عن المنطقة.

وفي هذا السياق حاولت النزعة القومية الأمازيغية أن تجيب على السؤال المحوري : ماهي محددات الهوية الأمازيغية ؟ والتي بموجبها يمكن فصل هذه الذات الأمازيغية (المزعومة) عن الآخر العربي (المزعوم) في منطقة شمال إفريقيا. كان الجواب في هذا الصدد هو أن الهوية الأمازيغية تتحدد بثلاثة عناصر هي الأرض واللغة والإنسان (بالأمازيغية : أكال أوال أفكان، ويعبر عنها بالرمز الشهير لليد التي ترفع ثلاثة أصابع والشائع في صفوف الحركة الأمازيغية)، وهي العناصر الثلاثة التي تحدد الانتماء الهوياتي لإنسان شمال إفريقيا.

لكن هذا التعريف يعاني من صعوبات عديدة جعلت من إعادة صياغته باستمرار أمرا ملحا مع التطور الذي عرفته الحركة الأمازيغية في العقود الثلاثة الأخيرة وتحولها التدريجي نحو النزوع القومي. أول هذه المشاكل هو تهمة العنصرية التي ظلت تلاحق الحركة الأمازيغية بسبب مقولاتها عن «الإنسان الأمازيغي والشعب الأمازيغي»، وهي مقولة ذات حمولة عرقية وإثنية واضحة تحدد هوية الإنسان في المنطقة من خلال ادعاء وجود مجموعة عرقية لها صفات وراثية مميزة تسمى «الشعب الأمازيغي» منفصلة ومعزولة عن مجموعة بشرية أخرى ذات صفات وراثية مميزة تسمى «الشعب العربي». وهو الأمر الذي يتناقض مع معطيات الواقع الوراثي لسكان شمال إفريقيا الذي تشكل من خلال انصهار عدد كبير من موجبات الهجرة البشرية عبر عشرات آلاف السنين الماضية وليس آخرها الهجرات العربية في العصر الوسيط ووجود تنوع إثنولوجي كبير بين سكان شمال إفريقيا يجعل من مقولة العرق في تحديد هوية الإنسان بالمنطقة أمرا ليس فقط مخالفا للواقع ومستحيلا عمليا وإنما يحمل في جوهره أبعاد عنصرية خطيرة (سنناقش الموضوع بتفصيل في الفصل التالي). هذا ما جعل أنصار الخطاب القومي الأمازيغي يتخلون سريعا عن هذه المقولة وإن احتفظوا بها ضمنيا دون القدرة على التصريح المباشر بها خوفا من تهمة العنصرية.

المقولة الثانية هي مقولة «اللغة الأمازيغية» كمعيار لتصنيف الناس في المنطقة إلى أمازيغ وعرب، حيث يصدر الحكم على الانتماء الهوياتي لإنسان شمال إفريقيا مرتبطا بلغة الحكي اليومي التي يستخدمها أو بلغته الأم، وهي مقولة تعالى الكثير من المشاكل، أهمها أن المعرفة بهذه اللغة أو تلك لايعني أي شيء في موضوع الانتماء الهوياتي حتى لو كانت تلك اللغة هي اللغة الأم للإنسان. وعلى سبيل المثال ما ذكرناه سابقا عن منظري القومية العربية في شمال إفريقيا مثل محمد عابد الجابري الذي كانت لغته الأم هي أمازيغية المغرب الشرقي ولم يتعلم العربية إلا متأخرا في المدرسة دون أن يمنعه ذلك من تعريف هويته الثقافية بأنها عروبية. أضف إلى ذلك أن أغلبية الناطقين باللغات الأمازيغية في المنطقة هم في حقيقة الأمر مزدوجي اللغة (عربية وأمازيغية). ما يجعل إمكانية تصنيفهم هو ياتيا على أساس لغوي مسألة صعبة. هذا دون أن ننسى أن تداول بعض اللغات

الأمازيغية مرتبط أساسا بمجال جغرافي معين، وكل من يهاجر إلى تلك المناطق أو ينشأ فيها يصير واقعا تحت تأثير التداول اليومي لتلك اللغات، ما يجعله يتقنها في نهاية المطاف ويتداولها بشكل يومي، حتى لو كان أبواه أو أسرته لايتقنونها. والعكس صحيح، حيث أن هناك كثيرين من أبناء اناطقين باللغات الأمازيغية لايتقنونها ولايتكلمونها أصلا لأنهم لم يتعلموها ولم يضطروا لذلك. وهي ظاهرة منتشرة بالأساس في المدن والمناطق الحضرية. هؤلاء يصنفون لغويا على أنهم عرب رغم أنهم ينحدرون من عائلات لغتها الأم هي أمازيغية. وبالنتيجة لاتوجد إجابة واضحة لعلاقة اللغة بالتصنيف الهوياتي : فهل يجب تأسيس هذا التصنيف على أساس المعرفة باللغة أو الجهل بها ؟ أم يجب تأسيسه على أساس اللغة الأم؟ أم يجب تأسيسه على مسألة الأصل اللغوي ولغة الآباء والأجداد ؟ أم يجب تأسيسه حسب تعريف الإنسان الحر لهويته اللغوية كما يشاء هو تعريفها ؟... إلخ.

ولكن أهم ما يزعج القومية الأمازيغية في موضوع اللغة كمعيار لتحديد الهوية هو واقع التحول إلى أقليات لغوية وثقافية لو جرى الاعتماد على المكون اللغوي فقط في تحديد هي المجتمعات في شمال إفريقيا. ففي جميع البلدان المغاربية تبين الإحصاءات الرسمية لتداول اللغات في الحياة اليومية، أن اللغات الأمازيغية هي لغات أقلية مقارنة بالعربية التي تهيمن على المشهد العام للغات الأم في المنطقة، مايضرب في الصميم ادعاءات هوية أمازيغية لمنطقة شمال إفريقيا (تامازغا الكبرى)، حيث وبهذا المنطق تصير البلدان المغاربية - حسب الإحصائيات اللغوية - بلدانا عربية مع وجود أقليات لغوية وثقافية أمازيغية هنا وهناك في مناطق محددة.

المقولة الثالثة هي مقولة الأرض والمجال الجغراقي، والتي تحولت مؤخرا إلى موضة رائجة لدى منظري القومية الأمازيغية، حيث يتم ربط الهوية الأمازيغية بالمجال الجغرافي لمنطقة شمال إفريقيا. وحسب هذا الطرح فإن الهوية الأمازيغية مستمدة من الأرض والمجال الجغرافي للمنطقة، وبالتالي يصير كل إنسان ولد ونشأ وعاش في هذه المنطقة أمازيغي الهوية باعتبار الأمازيغية هي الهوية الأصلية للمنطقة وأرضها. وهذه المقولة تعاني مشاكل كبيرة في تعريف معنى

الهوية وخلطا كبيرا ما بين معنى الهوية ومعنى المواطنة أو الجنسية. فهل توجد أصلا هوية للأرض والجغرافيا دون الإنسان ؟ فإذا كانت الهوية - حسب تعريفها - هي مجموعة التصنيفات الإنتمائية للإنسان التي تجعله مميزا عن بشر آخرين، فهذا يعني أن أصل الهوية ومحورها الأساسي والذي بدونه تنتفي إمكانية الحديث عنها أصلا، هو الإنسان ولاشيء غيره. وبالتالي يصير من المستحيل تحديد هوية الأرض أو المجال الجغرافي إلا من خلال سكانه البشر ومجتمعاتهم. وبالتالي فإن المجتمع البشري هو الذي يعطي للأرض وللمجال الجغرافي مميزاته التي يعرف بها وليس العكس. فلا يمكن مثلا الحديث عن هوية للأض الألمانية دون الحديث عن الشعب الألماني وهويته المميزة. في حين أن الجنسية أو المواطنة هي التي يحصل عليها الإنسان في حالة عيشه على أرض دولة معينة، وهي مسألة قانونية وإجرائية في المقام الأول يكون الانتماء فيها للدولة كنظام سياسي يمارس سيادته على فضاء جغرافي معين وليس للأرض أو الجغرافيا. وعلى سبيل المثال تغيرت أسماء الدول وحدودها مرارا عبر التاريخ ومعها تغيرت جنسية المواطنين ومواطنتهم وجوازات سفرهم حسب ذلك.

كما أن خسارة شعب معين لمجاله الجغرافي السابق أو جزء منه، ينهي معه هوية المجال السابقة ويجعله منتميا لهوية سكانه الجدد، وهذا ماحصل مع شعوب عديدة خسرت مجالها الجغرافي السابق، مثل شعوب القارة الأمريكية بعد الغزو الأوروبي وسكان أستراليا بعد الغزو البريطاني لها... إلخ، والأمثلة التاريخية الأخرى عديدة. ولا أحد يصف سكان الولايات المتحدة مثلا بأنهم هنود حمر لأن الأرض هي في الأصل أرضهم، أو وصف الأستراليين اليوم بأنهم جميعا أبوريجيناليون (سكان أستراليا الأصليين) لأن هذه أرضهم في الأصل.

هكذا يمكن القول بأن تحليل مايعتبر - حسب الخطاب القومي الأمازيغي - مقومات للتصنيف الهوياتي في منطقة شمال إفريقيا على أساس ثنائية عربي / أمازيغي، يجعلنا نصل إلى نتيجة مفادها استحالة هذا التصنيف الهوياتي على أرض الواقع بسبب التعدد الكبير بين المكونات الثقافية المختلفة في المنطقة وانصهارها عبر التاريخ الطويل في بوتقة ثقافية واحدة.

كان هذا الخطاب يتبلور تاريخيا منذ الأحداث الدموية التي عرفتها الجزائر أوائل الثمانينات (ما يعرف بالربيع الأمازيغي «تافسوت» سنة 1980) والتي كانت بمثابة نقلة بين مرحلتين، والمنعطف التاريخي الذي انتقلت معه القضية الأمازيغية من مسألة تعدد ثقافي في شمال إفريقيا وطريقة تدبيره سياسيا إلى قضية صراع قومي بين شعبين مختلفين أي بين العرب والأمازيغ على أرض شمال إفريقيا. هذا الخطاب الأخير سيتطور ويتخذ كافة مقومات النزوع القومي على مستوى الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ والتجربة الحضارية وسيتركز مجمل هذا الخطاب على محاولة التأصيل لفكرة الانفصال بين ما هو عربي وما هو أمازيغي في هوية الإنسان في شمال إفريقيا، وهو ما عبر عنه أحدهم ذات مرة بالقول : «أما» الاستقلال عن العرب «فنحن مستقلون عنهم، وهم مستقلون عنا...»[19]. قبل أن يشرح الأهداف التي يتطلع إليها هذا النزوع القومي الجديد، بقوله : «قضيتنا الأولى هي الحفاظ على وجودنا ضد عوامل الفناء التي تهددنا، فنحن أمة موزعة على حوالي 9 أقطار في إفريقيا تمتد من المحيط الأطلسي إلى نهر النيجر وسط إفريقيا ونهر النيل بمصر، والبحر الأبيض المتوسط في الشمال، ووجود جغرافيتنا الطبيعية والإنسانية لا يوازيه وجودنا كقوة إقليمية في إفريقيا والعالم أجمع ... فنحن الأمازيغ شعب إفريقي، ولنا في قارتنا الإفريقية وجود قديم، وحضارة أنتجها أجدادنا، ولنا قضايا قومية أمازيغية وهي التي تهمنا...»[20]. هكذا تعبر النزعة القومية عن نفسها بوضوح في عبارات من قبيل «نحن الأمازيغ شعب...» وهو ما يعني ضمنيا وجود شعب آخر في شمال إفريقيا هو «الشعب العربي» منفصل ومستقل تماما عن الشعب الأمازيغي، وكذلك عبارة «لنا قضايا قومية أمازيغية وهي التي تهمنا...» ما يعني ضمنيا وجود قضايا قومية مختلفة في شمال إفريقيا عربية وأمازيغية، وكأن الناس يعيشون في جزر منعزلة لكل واحد منهم قضاياه القومية التي تهمه ولا يهتم لقضايا «الآخر» المختلف عنه، وكأن الناس في شمال إفريقيا لا يعيشون في نفس الأوطان ولا يتقاسمون كل شيء من الدم إلى التاريخ إلى المصير الواحد.

---

19 - أحمد الدغرني، حوار مع موقع الجزيرة نت. إعداد: عبد السلام رزاق. ملفات خاصة 2005Aljazeera.

20 - أحمد المغربي، المصدر نفسه.

كان لا بد لهذا الخطاب المعتمد على «أيديولوجية الانعزال» - تحت شعارات «نحن (الذات) و هم (الآخر)» وقضايانا القومية وقضاياهم القومية - أن يصبح له مشروع سياسي وأهداف سياسية يسعى لها شأنه شأن أي نزوع قومي آخر، ما دامت السياسة هي الغاية والمنتهى لكل النزعات القومية عبر التاريخ.

يشرح أحد منظري هذا الخطاب في المغرب - بوضوح وشجاعة قل نظيرهما في صفوف هذا النزوع القومي الذي تعود أصحابه أن يختبئوا وراء شعارات التعددية والحقوق الثقافية... إلخ - تلك الأهداف السياسية بقوله أن: «استعادة هذه الذاكرة (الأمازيغية)، كهوية ولغة وثقافة وتاريخ وتجارب وفنون وقيم... يتطلب أن تصبح السلطة السياسية، التي عرّبت المغرب، أمازيغية، ليس عرقيا وإثنيا، بل هوية وانتماء. فعندما يكون الحكم أمازيغيا، سيعمل تلقائيا على استعادة الذاكرة الجماعية الأمازيغية وبنائها من جديد، لأن المغرب سيكون قد أصبح دولة أمازيغية، بسلطة أمازيغية وشعب أمازيغي. آنذاك ستتم المصالحة بين التاريخ والجغرافيا، بين الأرض والإنسان، بين الوطن والمواطن، بين المجتمع والسلطة، بين الشعب والدولة. لكن الوصول إلى سلطة سياسية أمازيغية، بدولة أمازيغية، ليس أمرا سهلا، بل يتطلب كفاحا يتجاوز ما هو ثقافي ولغوي إلى ما هو سياسي بشكل واضح وصريح، مع الانتقال من مطالب ثقافية إلى مطالب سياسية صريحة وواضحة كذلك، تتمثل في إقامة دولة أمازيغية على الأرض الأمازيغية...»[21].

بهذا المعنى أصبح الخطاب القومي الأمازيغي ينتقل من المطالب الثقافية ضمن إطار التعددية، إلى خطاب سياسي صريح وواضح غايته إنشاء «دولة أمازيغية بسلطة أمازيغية وشعب أمازيغي...». لكن المعضلة الرئيسية لهكذا خطاب سياسي هي اصطدامه بالمعطيات في الواقع وعلى الأرض، تلك المتعلقة بواقع التعددية الثقافية واللغوية السائدة في منطقة شمال إفريقيا ليس فقط بين المكونات الثقافية العربية والأمازيغية والأندلسية والإفريقية (سنتطرق لهذا الموضوع بتفصيل في مواضع لاحقة)، بل أيضا ضمن إطار المكون الثقافي الأمازيغي ذاته والذي يعرف تنوعا وتعددا كبيرين يصبح معه الحديث عن إنسان أو لغة أو ثقافة أمازيغية خالصة وموحدة كلاما بلا معنى وشعارات لا أساس لها في الواقع.

---

21 - محمد بودهان، الأمازيغية من الوعي الإيديولوجي الزائف واستعادة الذاكرة الجماعية الأمازيغية. جريدة ثاويزا، عدد 13 أكتوبر 2009.

لهذا سيعرف الخطاب القومي الأمازيغي عدة تحولات في سبيل تجاوز تلك التناقضات، كان أولها وأهمها محاولة تجاوز موضوع التعددية في المكون الأمازيغي من خلال الحديث المكثف عن «وحدة» الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ الأمازيغي. وهكذا اتخذ الخطاب القومي الأمازيغي نزوعا مزدوجا عرقيا / ثقافيا من خلال الحديث عن شعب وثقافة أمازيغيين أصليين وموحدين من جهة، ومن جهة أخرى منفصلين عن المكونات الأخرى. وفي هذا السياق جرى اختراع لغة أمازيغية موحدة في مختبرات بعض المعاهد والأكاديميات لم تكن موجودة من قبل سموها «الأمازيغية المعيارية»، وبنفس الطريقة جرى اختراع كتابة أمازيغية موحدة (سنفصل في هذا الموضوع في فصل لاحق عن اللغة في شمال إفريقيا)، لخدمة نفس الأغراض السابقة أي عملية «توحيد» المكون الأمازيغي تمهيدا لعزله وفصله عن المكونات الأخرى لهوية الإنسان في شمال إفريقيا وجعله هوية قائمة بذاتها منفصلة عن غيرها. وهو ما يجري اختصاره في الموقف القائل أن : «الهوية الأمازيغية، هوية الشعب الإفريقي الأمازيغي ابن الأرض الأمازيغية تامازغا، هي : الأرض الأمازيغية (تامازغا) واللغة الأمازيغية والتاريخ الأمازيغي. وهذه الأصول والأركان الأمازيغية هي واحدة وموحدة غير متعددة : أرض واحدة وهوية واحدة وشعب واحد ولغة هويّاتية واحدة وتاريخ واحد. . .»[22].

عملية التوحيد هذه ضرورية للغاية لهذا النزوع القومي حتى يكون بمقدوره تبرير مقولاته عن الأرض واللغة والتاريخ والتي يقوم عليها خطابه بالكامل. أما الخطوة المنطقية التالية التي تأتي بعد «توحيد الذات»، فهي بالضرورة «عزلها عن» الآخر». هذا الآخر الذي جرى اختصاره وتلخيصه في المكوّن العربي الذي صار يوصف بكونه «دخيلا» في مقابل الذات «الأصلية»، ضمن ثنائية عربي / أمازيغي التي ستصبح عنوانا للصراع القومي على هوية الإنسان في شمال إفريقيا.

---

22 – انظر بيانات الحركة الثقافية الأمازيغية MCA بالجامعات المغربية.

الفصل الثاني

في الإنسان

«العرق أسطورة اجتماعية أكثر مما هو ظاهرة بيولوجية...»
(اليونيسكو، مؤتمر باريس 1969)

سنحاول في هذا الفصل مناقشة الواقع الإثنولوجي لسكان منطقة شمال إفريقيا على ضوء المعطيات العلمية المتوفرة، وذلك من حيث الأصول الأنتروبولوجية و كذلك من حيث الامتدادات الحالية لهذا الواقع داخل سياق التنوع والتعدد البشري في هذه المنطقة على مر التاريخ والعصور. وسنعتمد في هذا التحليل لواقع الوجود البشري وتاريخ الانسان في شمال إفريقيا على عدة حقول علمية ومعرفية متنوعة من الأركيولوجيا (علم الآثار) والأنتروبولوجيا (علم الإناسة) وصولا إلى الفروع العلمية الحديثة جدا وخصوصا علم الوراثيات الأنتروبولوجية وذلك في محاولة لتقصي تاريخ الإنسان بشمال إفريقيا منذ التاريخ الموغل في القدم إلى يومنا هذا. وبموازاة ذلك سنعتمد على معطيات علم الاجتماع والمعطيات التاريخية لتحليل التاريخ الاجتماعي لمجتمعات المنطقة وبنياتها ودور ذلك في صياغة الواقع البشري الحالي الذي يتسم بثنائية التعدد والانصهار.

I- الأصول الأنتروبولوجية لإنسان شمال إفريقيا : التنوع البشري والجذور الشرقية

يسود الحقبة التاريخية الطويلة التي قضاها الإنسان منذ ظهوره إلى أن اخترع الكتابة غموض كثيف. ويتم اللجوء عادة في دراسة حياة الإنسان خلال حقبة ما قبل التاريخ على البقايا الأثرية التي عثر عليها في باطن الأرض، وهي نوعان : بقايا العظام البشرية و الأدوات التي كان يستخدمها هذا الإنسان.

ويوجد اليوم إجماع متزايد في الأوساط العلمية على أن مهد الإنسان الحديث (الإنسان العاقل) يقع في القارة الإفريقية، في مكان ما شمال شرق القارة وبالضبط في المنطقة الشرقية لحوض وادي النيل. وقد أكدت الدلائل القائمة على أساس تحليل معطيات الجينات الوراثية («دنا الميتوكندري» DNA Mitochondrial لدى الإناث والكروموسوم Y لدى الذكور) أن كل البشر الحديثين ينحدرون من مجموعة من «الهوموسابينز» Homo-sapiens (الاسم العلمي لنوعنا البشري ومعناه «الإنسان العاقل ») عاشت ذات يوم في إفريقيا، ولكنها أشارت أيضا إلى أن نوعنا كان محصورا في البداية في عدد صغير نسبيا من الأفراد، يقدر بنحو عشرة آلاف عاشوا منذ حوالي 170 ألف سنة مضت[1]. وتشير هذه الأبحاث إلى أن الأسلاف المشتركين للإنسان الإفريقي و غير الإفريقي عاشوا منذ حوالي 52 ألف سنة مضت رغم أن الأصول الإفريقية نفسها تمتد إلى أبعد من ذلك كما ذكرنا[2]. وهو ما يشير إلى حدوث خروج عظيم من إفريقيا من نحو خمسين ألف سنة لقوم تفرقوا في الأنحاء الأربعة للأرض لينجبوا سكان العالم اليوم.

أما فيما يخص منطقة شمال إفريقيا فإن ظهور الإنسان الحديث (Homo-sapiens) فيها كان متأخرا عن وجود زميله في منطقة الصحراء الشرقية، مما يشير إلى أنه ربما هاجر من شرق القارة إلى شمالها متوغلا في اتجاه الغرب. حيث أن المناخ في الزمن القديم لم يكن كما هو الآن، فقد عرفت المنطقة تغيرات مناخية مختلفة بين المناخ الرطب المعتدل في بعض الأحيان والمناخ الجاف في أحيان أخرى، مما كان يسبب ضغطا مستمرا على الإنسان، دافعا بذلك أعداد متزايدة منه نحو الهجرة المستمرة والتوغل شمالا. و اشتغل السكان الأقدمون في شمال إفريقيا بالصيد البري والبحري وبالالتقاط، وكانوا لا يعرفون الاستقرار في مكان واحد. و مرّ هؤلاء بفترة حجرية طويلة استمرت إلى حوالي 10 آلاف سنة ق. م، قاموا خلالها بصنع أدوات حجرية كالأزاميل والمكاشط ورؤوس الحراب والسهام. وقد

1 -Ingman, H. 2000. Mitochondrial genome variation and the origin of modern humans. Nature magazine. n 408. p 708 / 713.

2 - Cavalli-Sforza,l. Underhill, P. A. Wells, A. 2000. Y chromosome sequence variation and the history of human populations. Nature Genetics magazine. n° 26 : p 358 / 361.

عثر على بعض هذه الأدوات في أماكن عديدة من المنطقة خاصة في الكهوف التي عرفت تعميرا بشريا موغلا في القدم كما هو الشأن في المغرب بمغارة العالية بطنجة وكهف دار السلطان بالقرب من الرباط وكهف الخنزيرة بشمال الجديدة... كما عثر في بعض هذه الكهوف على آثار لبعض الحيوانات التي كانت تعيش بالقرب من هؤلاء السكان كفرس النهر والزرافة والكركدن وغيرها.

لكن هذا لا يعني أن المنطقة كانت أرضا خلاءً قبل مجيء الإنسان الحديث (الهوموسابينز) إليها، فمنطقة شمال إفريقيا تعد من أقدم المناطق تعميرا في العالم، حيث أثبتت الأبحاث الأثرية التي أجريت فيها وجود مجموعات بشرية أخرى أكثر قدما من الإنسان الحديث (الإنسان العاقل) عاشت في المنطقة منذ حوالي 200 ألف سنة على الأقل وربما أكثر من ذلك بكثير. وتعتبر فصيلة الإنسان البيتكنتروبي (Pithecanthropian) من نوع الإنسان القائم (Homo-erectus) أقدم هذه الموجات البشرية، وتعد المجموعة المكتشفة منه في شمال إفريقيا أكثر تطورا من مثيلتها المكتشفة بآسيا وإفريقيا الشرقية، ما يوحي بأنها ربما جاءت إلى شمال إفريقيا من تلك المناطق وبالخصوص من إفريقيا الشرقية التي ظلت مصدرا متواصلا للموجات البشرية المتلاحقة نحو شمال إفريقيا. عاشت هذه الفصيلة من الإنسان البيتكنتروبي خلال مرحلة تتراوح ما بين 1.5 مليون سنة و150 ألف سنة، وقد أطلق علماء الآثار اسم الأطلنتروب Atlanthrope على المجموعة التي كانت تعيش بشمال إفريقيا، والتي عثر على بقاياها لأول مرة بمنطقة مناجم تيرنيفين بالجزائر، وجرى تقدير تاريخها بحوالي 700 ألف سنة، وهو أقدم تاريخ معروف للوجود البشري في المنطقة. ويقدر علماء الآثار أن مجموعتي إنسان سيدي عبد الرحمان (المغرب) التي تعود إلى 200 ألف سنة، وإنسان الرباط (المغرب) التي يعود تاريخها إلى 165 ألف سنة مضت، ينتميان بدورهما إلى هذا النوع البشري.

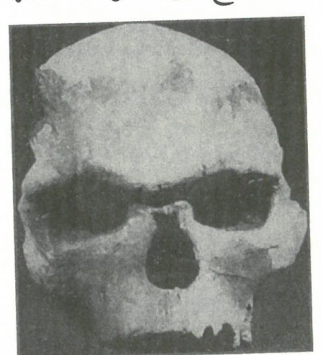
لكن أكثر الاكتشافات الأثرية إثارة للانتباه والجدل في منطقة شمال إفريقيا كان هو العثور على بقايا موجة بشرية تنتمي إلى إنسان النياندرتال (Neandertal) الذي كان يعتقد لزمن طويل أن وجوده ظل مقتصرا فقط على أوروبا والشرق الأوسط (فلسطين). وقد عثر على بقايا منه في جبل أرغود شرق مدينة أسفي

المغربية، قدر تاريخها بحوالي 50 ألف سنة مضت. وبعد دراسة تلك البقايا والتي كانت عبارة عن جمجمتين سليمتين، اتضح أنها تحمل مميزات هذا النوع البشري الذي كان يعيش في أوروبا، رغم وجود بعض الاختلافات بينها وبين الفصيلة الأوروبية التي تعد أقل تطورا من مثيلتها في شمال إفريقيا. وما يزال هذا الاكتشاف يكتسي أهمية بالغة من حيث كونه الشاهد الوحيد الحقيقي على تواجد إنسان النياندرتال على أراضي القارة الإفريقية. وما تزال هناك العديد من الأسئلة المعلقة حول أصل هذه المجموعة البشرية ؟ والمكان الذي جاءت منه ؟ ومدى انتشارها؟ وعلاقتها بمثيلتها الأوروبية ؟ خاصة إذا ما علمنا أن الملاحة بين أوروبا وإفريقيا عبر مضيقي جبل طارق وصقلية لن تبدأ إلا في فترة متأخرة جدا عن تاريخ تلك البقايا البشرية، ما يزيد الأمور تعقيدا أكثر. وقد عثر على بقايا من ثقافة هذا النوع البشري (أدوات، أسلحة...) والمعروفة بالثقافة الموستيرية فقط في عشرة مواقع في مجمل شمال إفريقيا، ستة منها بتونس (سيدي الزين، عين محروثة، عين مشرشم، سيدي منصور، القطار، وادي العكاريت) وواحد بالجزائر (واد شلف) وثلاثة بالمغرب (تافوغالت، أرغود، كيفان بن الغماري). ويعتقد أن هذه المجموعة البشرية هاجرت من منطقة الشرق الأوسط في اتجاهين مختلفين : إحدى موجات الهجرة ستتجه نحو أوروبا لتسود هناك لفترة طويلة، أما الموجة الثانية فقد اتجهت إلى شمال إفريقيا، ولم يكتب لها الانتشار فبقيت محصورة في بعض المناطق، قبل أن تختفي تدريجيا تحت ضغط موجات هجرة أخرى.

وقبل حوالي 30 ألف سنة مضت، ظهرت حضارة بشرية جديدة تعرف بالحضارة العاترية Aterian والتي اكتشفت آثارها الأولى بمنطقة بئر العاتر قرب مدينة تبسة شرق الجزائر إضافة تلك التي عثر عليها بمنطقة تمارة غرب مدينة الرباط بالمغرب، وتتالت الاكتشافات بعد ذلك في مناطق متعددة من شمال إفريقيا والصحراء. ويرى بعض الباحثين الأركيولوجيين أن هذه الفصيلة البشرية قد تكون من نوع الإنسان العاقل (الهوموسابينز) وربما كانت أقدم فصيلة بشرية من هذا النوع في شمال إفريقيا، إضافة إلى كونها لا تختلف عن فصيلة الإنسان الإيبيرو- موريتاني اللاحقة عليها والمكتشفة في منطقة مشتا العربي، سوى بعض

المميزات البسيطة [3]. وهو ما تدل عليه أيضا الأدوات والآلات الحجرية العاترية والتي تشهد بدقة صنعها ومهارة صانعيها وإتقانهم اليدوي، وهذا النوع من المهارات يكاد يكون محصورا في نوع الإنسان الحديث (الإنسان العاقل).

كان انتشار الإنسان العاتري واسعا جدا في جميع أرجاء شمال إفريقيا حيث تم العثور عليه في كل من المغرب والجزائر وتونس وأجزاء أخرى من الصحراء الكبرى في موريطانيا وفي الحدود الشرقية لمصر مع ليبيا. ويبدو أن توغله كان يتجه بشكل قوي ومستمر من الشمال نحو الجنوب وصولا إلى ضفاف البحيرات الكبرى في الصحراء الجنوبية، حيث وصل هذا الامتداد إلى ضفاف بحيرة تشاد عند آخر ارتفاع من مستوى المياه، ويقدر هذا التاريخ بحوالي 9000 إلى 7000 ق.م، وإن كان ذلك كله من باب الافتراض[4]. ويغلب عليه الطابع الجبلي في الاستقرار، ويبدو أنه كان يتجنب العيش في المناطق السهلية المفتوحة ذات المخاطر العالية ويفضل العيش في المناطق الجبلية الوعرة. وقد عثر في منطقة أدرار بسوس جنوب المغرب على مجموعة مهمة جدا من الصناعة العاترية تشتمل على أنوية وصفائح ومحكات ومكاشط مختلفة وحدود ورقية الشكل وكرات حجرية وأيضا على نصال ذنبية يبلغ طول الواحدة منها حوالي 20 سم[5].



جمجمة لإنسان السلالة العاترية، عثر عليها بدار السلطان بالمغرب سنة 1975.
متحف الآثار الرباط

---

3 - فاطمة الزهراء الصبيحي العلوي، «إنسان ما قبل التاريخ» ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغربيط، إشراف العربي الصقلي، الرباط ج1 ص 58.

4 - هـ. ج. هوغو، الصحراء في ما قبل التاريخ. موسوعة تاريخ إفريقيا العام. إشراف موريس جليلي. قسم دراسة الثقافات (اليونيسكو)، 1983. الجزء 1 ص 603.

5 - Hugo. H. J. 1962. Documents scientifiques des missions Berliet – Ténéré Tchad. Paris A.M.G, P 158 – 162.

وقبل الميلاد بنحو أزيد من 13 ألف سنة [6]، كانت توجد ثقافة بشمال إفريقيا تعرف خطأ بالحضارة «الإبيرو- موريتانية » Iberomaurusian (لأن الملاحة عبر مضيق جبل طارق لم تكن قد بدأت حتى 9 آلاف سنة بعد ذلك). وكان أصحابها ينتمون إلى سلالة إنسان «مشتا العربي» (اسم لمقبرة بشمال الجزائر) و إنسان «مشتا أفالّو» (شمال الجزائر)، طوال القامة (بمتوسط يبلغ 1.72 متر) ومستطيلي الرؤوس لهم جبهة ضيقة وشفاه طويلة، ويعتقد بعض علماء الأركيولوجيا أنهم ربما كانوا أول سلالة منحدرة من الإنسان العاقل تتخذ لها موطنا في المغرب [7]، في حين يرى آخرون أنهم ربما كانوا امتدادا لإنسان الحضارة العاترية الأكثر قدما، ونوعا من التطور المتأخر عنها. كان هؤلاء الناس يمارسون عادة خلع الأسنان القاطعة، ومع مرور الزمن بدأ يظهر عليهم تحول نحو قصر الرأس ونحافة الجسم في أماكن معينة وبالخصوص في «كولومناتا» بغرب الجزائر، حولي سنة 6000 ق.م، وذلك ربما بسبب حدوث تغيرات جديدة في الظروف المناخية بالمنطقة [8].

ولا يوجد دليل على وجود هذه السلالة البشرية في السواحل الشمالية الشرقية لتونس ولا في الجزر الساحلية الصغيرة على البحر المتوسط. ومن المحتمل أن تكون قد وصلت إلى جزر الكناري رغم أن ذلك ليس مؤكدا بشكل كامل، لأن «الجوانش» Guanches سكان هذه الجزر يبدون مشابهين أنتروبولوجيا لإنسان مشتا العربي، إلا أنهم لا يماثلون هؤلاء في الحرف الصناعية والعادات. ولم تأت هذه الثقافة من أوروبا لأنها وجدت قبل بداية الملاحة عبر مضيق جبل طارق أو عبر المضيق بين تونس وصقلية. وهناك ما يحمل على الظن بأن أصولها شرقية، وهناك من يذهب إلى أنها جاءت من منطقة النوبة شمال سودان وادي النيل كما يعتقد الأركيولوجي تكسيير Texier ويؤيده في ذلك كامبس Camps [9]، في حين يطرح آخرون أصولا شرق أوسطية للإبيرو- موريتانيين حيث يعتقد أن فلسطين كانت هي المنبع المشترك الذي هاجرت منه عدة موجات بشرية قديمة

---

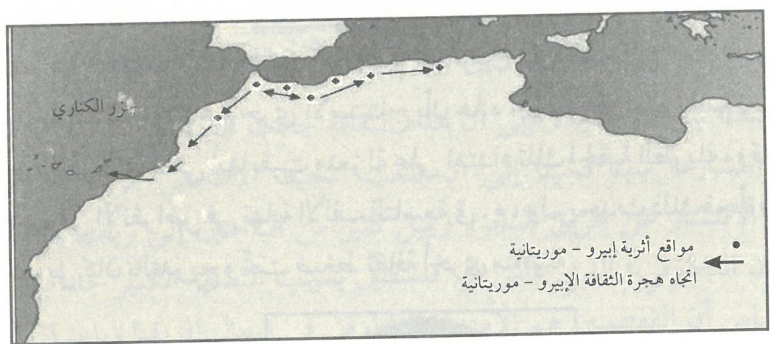
6 - Romanelli, Storia delle Province Romane dell ' Afrique P. 1959 . p 207.

7 - Camps، G. 1974. Tableau chronologique de la préhistoire récente du nord d'Afrique. p 262 / 268.

8 - Chamla, M.Cl. 1970. les hommes épipaléolithique de Columna (Algérie occidentale). Paris. p 113 / 114.

9 - Balout, L. 1954. Les hommes préhistoriques du Maghreb et du Sahara. Inventaire descriptif et critique. Lybica II : 215 – 422.

- تنتمي إلى نوع الإنسان الحديث (Homo sapiens sapiens) - إلى مناطق متفرقة، حيث وصلت إحداها إلى أوروبا وهي المعروفة بنوع الكرومانيون Crô-Magnon ، في حين وصلت موجة أخرى إلى شمال إفريقيا وهي المعروفة بالسلالة الإبيرو- موريتانية [10].



خريطة تبين مواقع انتشار الثقافة الإبيرو- موريتانية واتجاه هجرتها

ومن ثم فما داموا قد أتوا تحت ضغط الشعوب المهاجرة الأخرى التي تحركت في اتجاه الشرق، فلا شك أنهم قد اتخذوا من التلال ملاجئ لهم، لذلك يمكن اعتبارهم- إلى جانب العاتريين - أحد العناصر الأنتروبولوجية القديمة لسكان الجبال في منطقة شمال إفريقيا [11]. وقد أثبتت الأبحاث التي أجريت في كهف تافوغالت (منطقة الريف شمال شرق المغرب) أنهم عاشوا هناك خلال الفترة ما بين 22 ألف و8 آلاف سنة مضت، حيث عثر في هذه المنطقة على حوالي 180 هيكل عظمي بشري يعود إلى هذه السلالة في موقعين من مواقع التنقيب الأثري [12].

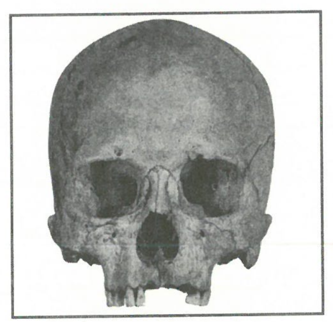
كما أثبتت الأبحاث في منطقة تمارة (المغرب) أنهم أقاموا هناك منذ حوالي 11 ألف سنة على الأقل. وعلى أساس تلك الأبحاث تم التوصل إلى أن هذه المجموعة البشرية قد مرت بفترة نزوح من الشرق إلى الغرب في عمليات هجرة دامت خلال مدة 10 آلاف سنة تقريبا.

10 - Camps. G. 1974. Les civilisations préhistoriques de l'Afrique du Nord et du Sahara. Doin, Paris.

11 - Roche. J. 1976. Actes du IXème Congrès de l'UISPP: Union International des Sciences Préhistoriques et Protohistoriques. Nice, France, pp. 153–167.

12 - Kéfir et all.2005 Diversité mitochondriale de la population de Taforalt(12.000 ans bp-maroc): une approche génétique à l'étude du peuplement de l'Afrique du nord. Anthropologie,Volume 43/1,, pp.1-11

ويبدو أن الأبحاث الوراثية الحديثة التي أجريت على بقاياهم بكهف تافوغالت والتي تعود إلى 12 ألف سنة ق.م، تدفع إلى الاعتقاد بأنهم ليسوا مهاجرين قادمين من الشرق وإنما تؤكد وجود استمرارية وراثية بينهم وبين العاتريين كأقدم المجموعات البشرية الحديثة التي سكنت منطقة شمال إفريقيا، ما يعطي مصداقية أكثر للرأي القائل بأصولهم المحلية [13]، كما يبين أيضا أن السمات الشرقية الملاحظة عليهم هي سمات ورثوها من أسلافهم العاتريين. وبالنظر إلى نوع الصناعات الحجرية المنتشرة عندهم جرى الاستنتاج بأن هذه المجموعة البشرية لم تعرف أي تطور ملحوظ مما يعني أنها بقيت منعزلة على امتداد تلك الحقبة الطويلة. وقد بدأت ثقافتهم في الانقراض في نهاية الألف التاسعة ق.م، ولم يحدث ذلك فجأة وفي كل مكان، بل كان بالتدريج وتحت ضغط ثقافة أخرى منافسة.



جمجمة لإنسان السلالة الإيبيرو- موريتانية يقدر عمرها بحوالي 12 ألف سنة مضت، عثر عليها بكهف تافوغالت شمال المغرب

فحوالي سنة 7000 ق.م ، ظهر في المنطقة قوم آخرون لهم قوام رشيق ينتمون إلى سلالة إنسان البحر المتوسط، ولكنهم لا يخلون من الصفات الزنجية. يعرف هؤلاء ب «القفصيين» Capsian نسبة إلى موقع قفصة بتونس حيث عثر على آثارهم لأول مرة، وقد ازدهروا في منطقة غير محددة تماما ولكنها بالتأكيد تقع في الجزء الداخلي لمنطقة شمال إفريقيا دون أن يكون لها أية امتدادات في المناطق الغربية أو في الصحراء الجنوبية. و كانوا يستقرون عادة بالروابي والمنحدرات الواقعة قرب مصدر مائي، ولكنهم استقروا أيضا في السهول التي تنتشر فيها البحيرات والمستنقعات، وكان غذاؤهم يشمل القواقع والحلزون [14].

---

13 -Balout, L. 1967. L'homme préhistorique et la Méditerranée occidentale. p 23.

14 -Camps, G. 1974. Tableau Chronologique de Préhistoire récente du nord de l'Afrique B.S.P.F, LXX/ 1, p. 265.



(أ) جمجمة للإنسان القفصي

(ب) جمجمة الإنسان الإيبيرو - موريتاني

مقارنة بين جمجمتين تبين الفوارق المورفولوجية بين السلالتين القفصية والإيبيرو- موريتانية

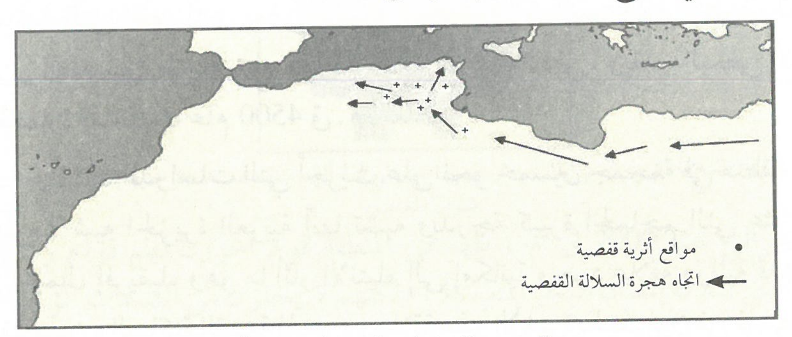
وهناك شواهد عديدة على أن هذه الثقافة جاءت أيضا من الشرق لتوسع مجال انتشارها شيئا فشيئا إلى أن بلغت المحيط الأطلسي غربا، لكنها لم تستطع الانتشار عن طريق البحر، ويميل كثير من الباحثين إلى ربطها بحضارة «الإنسان الناطوفي» الذي عاش في فلسطين بسبب التشابه الكبير جدا بينهما، على أساس أن القفصيين هم الامتداد الناطوفي في شمال إفريقيا وباعتبار كون الناطوفيين (نسبة إلى وادي النطوف قرب أريحا في فلسطين) يعدون من أكثر شعوب البحر الأبيض المتوسط بدائية وقدما. وتوجد لدى هؤلاء نفس الصفات الزنجية التي تظهر لدى بعض الأفراد القفصيين، كما يستخدم النطوفيون على غرار القفصيين طريقة خلع قواطع الأموات قبل الدفن. ويقدر البعض أن هذه الحضارة قد انتهت عام 4500 ق.م.

وأثبتت الدراسات التي أجريت على نحو خمسين جمجمة في منطقة اليمن جنوب شبه الجزيرة العربية أنها تشبه وبدرجة كبيرة الجماجم التي عثر عليها في شمال إفريقيا، وهو ما أثار الانتباه إلى إمكانية وجود علاقة وراثية قديمة بين القفصيين والساكنة القديمة لليمن، وعلاقة هذه الأخيرة بالنطوفيين في فلسطين[15]، ما يساعد على تقوية فرضية الأصول المشرقية للحضارة القفصية، وهو ما تؤكده أيضا نتائج الأبحاث الوراثية الحديثة.

ورغم أن الجمجمة القفصية مشابهة للأنواع المعاصرة لسكان شمال إفريقيا إلا أنه لم يكن هناك أي دليل على وجود سكان شمال إفريقيا القدماء كما ذكرتهم السجلات التاريخية القديمة حتى العصر الحجري الحديث، حيث يبدو أن شعائر

15 - مصطفى أوعشي، «أصل أهل شمال إفريقيا» ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغربي إشراف العربي الصقلي، الرباط ج1 ص 101.

الدفن القفصية لم تنتشر في عالم ليبيا الأمازيغية [16]. ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن عادة تزيين بيض النعام برسوم وأشكال هندسية متنوعة (الجزائر – تونس) والتي كانت إحدى أهم خصائص الحياة القفصية الواضحة قد استمرت خلال العصر الحجري الحديث حتى الوقت الذي ذكرت فيه الشعوب الليبية في السجلات التاريخية، مثل «الجرمانتيين» Germantes وهؤلاء طبقا للمؤرخ «لوكيانوس» قد استخدموا هم أيضا البيض لأغراض لا تحصى [17]، وهو ما أكدته الحفريات التي أجريت في منطقة أبو نجيم (إقليم طرابلس بليبيا). وقد ترك القفصيون عدة آثار تتميز بتطور مهم في المصنوعات الحجرية، حيث خلفوا أدوات حجرية دقيقة مثل الأسلحة النصلية كما أنهم كانوا يصنعون الإبر من العظام ويستخدمون الحجارة الساخنة لغلي سوائلهم، أما النساء فكن يضعن عقودا من الأصداف البحرية. وتركوا أيضا بعض الرسوم على الصخر تمثل حيوانات كانت تعيش بجوارهم وهي أول محاولة معروفة للتعبير بالرسم كما يوجد ذلك في موقع المكثة جنوب تونس.



خريطة تبين مواقع انتشار الثقافة القفصية واتجاه هجرتها

وحوالي 3500 ق.م ، قدمت من الشرق أقوام جديدة، كان هؤلاء الناس رعاة لقطعان الأبقار، يتجمعون حول المناطق الرطبة في الصحراء، ويبدو أنهم كانوا يعيشون في مجموعات صغيرة نسبيا تشبه القبائل وأن أصلهم من أعالي وادي النيل وأن فيهم البيض والسود، مما يعني أنهم ليسوا من نفس المجموعة البشرية. وقد ترك هؤلاء الرعاة رسوما كثيرة وأشهرها تلك الموجودة في هضبة

16 - Balout, L. 1955. Préhistoire de l'Afrique du Nord. Paris. p 435 / 437.
17 - Rebuffat, R. 1970. Zella et les routes d'Egypte. p 12.

تاسيلي بالحدود الجنوبية للجزائر وليبيا. وعندما بدأ مناخ الصحراء بالجفاف توجه الرعاة نحو الغرب والجنوب في اتجاه المناطق المرتوية وذلك حوالي سنة 2000 ق.م. وقد أدى الجفاف النهائي للصحراء بعد ذلك التاريخ إلى عزل إفريقيا الشمالية عن محيطها، وظلت البلاد في المرحلة الحجرية إلى أواخر الألف الثانية ق.م ، أي أنها لم تدخل العصر التاريخي إلا في تلك السنة تقريبا التي وصلت فيها عناصر فينيقية إلى المنطقة وأقامت مراكز تجارية على شواطئها. ونحن ما نزال نجهل الكثير عن أصل هذه المجموعة البشرية والتي تقدمت تدريجيا نحو الشمال منطلقة من قواعد مختلفة. ولعل أهم ما يميزها هو ظاهرة الهجانة بقطبيها : السود من جهة والبيض من جهة أخرى وأصلها نصف الشرقي، ويجري جمع هؤلاء جميعا تحت اسم واحد هو «جنس البحر الأبيض المتوسط».

لكن السؤال الأكثر أهمية في موضوع الأصول الأنتروبولوجية لسكان شمال إفريقيا يتعلق بتحديد مصير هذه السلالات البشرية المختلفة، مع العلم أنها عاشت في نفس المناطق تقريبا وفي أزمنة متعاقبة. فقد أثبتت الأبحاث التي أجريت مثلا في كهف تافوغالت بالمغرب أن هذا الكهف قد كان مسكنا لمجموعات بشرية مختلفة خلال حقب زمنية متعاقبة، وهو ما تدل عليه البقايا المكتشفة هناك لحضارات متعاقبة من السكان.

فهل انتهى بها المطاف إلى الانصهار فيما بينها وهو ما توجد بعض الشواهد الأثرية على حدوثه ؟ أو ربما أدت هجرة الموجات البشرية الجديدة إلى انقراض الموجات السابقة عليها من خلال الحروب أو الاستعباد ؟ وفي هذا الإطار يرى بعض الباحثين أن ظهور اسم أمازيغ (أي السيد والإنسان الحر) ووجود تسمية «إنسان حر» تدعو منطقيا إلى التفكير في تواجد «إنسان مستعبد»[18]. وتدعو الأبحاث التي أجريت لحد الآن إلى الاعتقاد بأن هجرة القفصيين نحو شمال إفريقيا دفعت الإبيرو- موريتانيين إلى الرحيل بعيدا وربما الالتجاء إلى الجبال والمناطق المرتفعة المحمية نسبيا من الآخرين ليشكلوا النواة الأنتروبولوجية الأولى لسكان الجبال في شمال إفريقيا. وتجدر الإشارة هنا بأن سكان شمال إفريقيا عرفوا - ربما لعادة تاريخية بقيت مستمرة إلى وقت قريب - باللجوء إلى الجبال عند مجيء

18 - مصطفى أوعشي، المصدر نفسه. ج 1 ص 101.

كل غزو خارجي لمناطقهم وتحاشي سكنى السهول المكشوفة للأعداء. وقد أدى ابتعاد الإبيرو- موريتانيين إلى هيمنة الحضارة القفصية على مجموع شمال إفريقيا بفضل صناعة الأسلحة المتطورة لديها. وهناك من الشواهد ما يكفي للقول بأن الحضارة القفصية هي الأخرى لقيت نفس مصير سابقتها بعد هجرة مجموعات العصر الحجري الحديث ووصولها إلى شمال إفريقيا حاملة معها حضارة جديدة وبالطبع أسلحة أكثر تطورا وتقدما.

وكيفما كان الحال فإن منطقة شمال إفريقيا لدى نهاية الحقبة الحجرية الحديثة وبداية التاريخ كانت تضم جنسين من البشر : الأول يحمل سمات متوسطية أو ما يعرف بجنس البحر الأبيض المتوسط، ويحتمل أن يكون منحدرا من الإنسان القفصي وإنسان العصر الحجري الحديث حيث توجد مؤشرات عديدة على حصول امتزاج كبير بينهما، وهو ما يؤشر عليه ذلك الانتشار الواسع والمهيمن لهذا الجنس المتوسطي في مجموع منطقة شمال إفريقيا. والجنس البشري الثاني ظل يحتفظ بالخصائص المميزة للإنسان الإبيرو - موريتاني (وأيضا العاتري) والذي يعد أكثر قدما وأصالة من الجنس الأول، وقدكان له من الصمود والصلابة ما جعله يترك وخلال قرون طويلة صفاته المميزة في صفوف سكان شمال إفريقيا خاصة منهم سكان الجبال، رغم انتشار وهيمنة السلالة المتوسطية.

ومهما يكن من أمر فإن التعمير التاريخي للمنطقة هو بالتأكيد نتيجة اندماج – بنسب غير محددة بالضبط – بين ثلاثة عناصر بشرية رئيسية : الإبيرو- موريتانيون (كامتداد متأخر للعاتريين) والسلالة القفصية وسلالة العصر الحجري الحديث [19].

II - التنوع الإثنولوجي في شمال إفريقيا : تعدد الأعراق وأنماط العيش

يعرّف العرق عادة بأنه عبارة عن«مجموعة حيوانية طبيعية تنتمي أشكالها إلى جنس البشريات، ويتميز أفرادها بتناسق نموذجي في الطباع العادية والموروثة على مستوى الشكل وعلى مستوى السلوك » (تعريف ايكستدت). وتوضع

19 - Camps-Fabrer, H. 1966. Matière et art mobilier dans la préhistoire nord-africaine et saharienne. Paris. p 7.

تلك النماذج وفق قياسات وملاحظات مختلفة تتعلق بالشكل الخارجي (لون البشرة، شكل الشعر ولونه، شكل الأنف، قياسات العظام...) أو متعلقة بالموروث الجيني وجملة الحمض النووي DNA (الطفرات الوراثية : تغير القواعد الأزوتية على مستوى الحمض النووي...)، وعلى أساس هذه المعطيات بالإضافة إلى معطيات أخرى متعلقة بعلم التشريح ووظائف الأعضاء والأمراض، يتم عادة تصنيف البشر من طرف المختصين بعلم السلالات البشرية (الإثنولوجيا) Ethnology إلى ثلاث أعراق كبيرة هي : «المجموعة البيضاء» (القوقازية الشكل)، و«المجموعة السوداء» (المسماة أيضا بالزنجية الشكل)، و«المجموعة الصفراء». وتتشكل الأعراق الفرعية من التفرعات الواقعة داخل هذه المجموعات الثلاث الكبيرة.

ولكن ما لا يجب إغفاله هنا هو أن عددا كبيرا من تلك الصفات المميزة لهذا العرق أو ذاك هي صفات غير ثابتة على المدى الطويل، حيث تخضع لتأثيرات المحيط الخارجي (البيئة، المناخ، التغذية...) البعيدة المدى، فلون البشرة مرتبط بشكل كبير بالحرارة والرطوبة ومستوى أشعة الشمس... كما أن هناك ترابطا سلبيا بين طول القامة والرطوبة وبينها وبين الظروف الغذائية للإنسان. هذا دون أن ننسى دور العامل الوراثي والتزاوج بين أفراد مختلفين في إنتاج صفات مختلطة وهجينة... كل ذلك دفع بأحد المختصين وهو عالم البيولوجيا المعروف «ليفنجستون» إلى نشر مقالته الشهيرة سنة 1952 تحت عنوان «في عدم وجود الأعراق البشرية». فأمام التشعب العظيم للمسألة وكذلك أمام ضعف المعايير المعتمدة لوصف الأعراق أوصى هذا البيولوجي بالتخلي عن هذا المفهوم وطالب باستخدام مصطلح «شجرة النسب» كبديل عن مصطلح العرق، مادام أن الأفراد من نفس المجموعة العرقية يختلفون فيما بينهم أكثر من اختلاف الأعراق فيما بينها[20]. وكان ذلك بمثابة بداية لإعادة مناقشة مفهوم العرق من وجهة نظر بيولوجية، وقد أدت الأعمال المتقدمة التي قام بها رائد الأنتروبولوجيا الوراثية «كفالي - سفورزا» L. Cavalli-Sforza إلى اعتبار أنه من وجهة النظر البيولوجية فإن لون البشرة أو شكل الأنف هي عناصر

20 - ج. كي. زربو، النظريات المتعلقة بالأعراق وتاريخ شمال إفريقيا. موسوعة تاريخ إفريقيا العام. إشراف موريس جليلي. قسم دراسة الثقافات (اليونيسكو)، 1983. الجزء 1 ص 271.

تافهة جدا بالمقارنة مع جملة الجينوم البشري (DNA). وفي نفس الصدد يرى «بنتلاي كلاس» أن لا وجود لأكثر من 6 أزواج من الجينات الوراثية يخالف بها العرق الأبيض العرق الأسود. ولذلك صرحت ندوة من الأخصائيين الدوليين في خلاصة عميقة و ذات معاني ودلالات مهمة بأن : «العرق أسطورة اجتماعية أكثر مما هو ظاهرة بيولوجية »[21].

ومع ذلك، يتم عادة تصنيف سكان شمال إفريقيا على أنهم مجموعة عرقية متجانسة تنتمي إلى العرق الأبيض (العرق القوقازي)، وهو تصنيف فيه الكثير من الاعتباطية والتعسف، لأن منطقة شمال إفريقيا كانت منذ القدم منطقة تنوع عرقي وبشري، حيث يوجد عدد كبير من الشواهد الأثرية والتاريخية على وجود مجموعات عرقية مختلفة بالمنطقة منذ زمن بعيد ومن بينها أعداد مهمة من الزنوج والملوّنِين.

فقد بينت المعطيات الأركيولوجية قدم العنصر الزنجي في المنطقة، ومن أمثلة ذلك أن رفات الطفل الذي عثر عليه في رواسب صخرية بجبال أكاكس في أقصى الحدود الجنوبية لليبيا والجزائر والتي تؤرخ بالتقريب بين 346 و 180 ق. م، هي لطفل زنجي[22]. ويعتقد الباحث الأركيولوجي "شاملا" M.C. Chamla أن الزنوج كانوا يمثلون نسبة مهمة من السكان في تلك الفترة، ويذهب إلى أنه من الجائر القول بأن هياكل الرجال السود تمثل فقط ربع الهياكل العظمية في فترة العصرين الحجري الحديث وما قبل التاريخ كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين، في حين أنه وبإجراء عملية إحصائية فإن نسبة من لا تبين بقاياهم أية صفات زنجية لا تتجاوز أكثر من 40%، ما يجعل انتشار الصفات الزنجية أمرا ملحوظا [23].

وفي المدافن البونية في العصر القرطاجي عثر على عدد كبير من المخلفات الزنجية، وكان هناك احتياطي كبير من السود في الجيش القرطاجي والذين لم يكونوا بالتأكيد ينحدرون من منطقة وادي النيل أو إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي لا بد أن تكون أصولهم محلية. وزيادة على ذلك فإن المؤرخ الروماني

---

21 - أربعة تصريحات حول المشكلة العرقية. اليونيسكو. مؤتمر باريس 1969.

22 - Chamla, M.Cl. 1968. Les populations anciennes du Sahara et des régions limitrophes. Paris. p 248.

23 - Sattin, F. Gusmano, G. 1964. La cosidetta Mummia infantile dell accaccus. Tripoli. p 8.

ديودور الصقلي ذكر أن قائدا عسكريا رومانيا في شمال تونس عند أواخر القرن 4 ق.م هزم شعبا كانت بشرتهم سوداء. إذا فهناك أدلة كثيرة على وجود السود على الحدود الشمالية لمنطقة الصحراء الكبرى.

وخلال العصر القديم ذكرت مصادر تاريخية عديدة (وبالخصوص المؤرخ بطليموس) شعوبا تنتمي لسلالات متوسطية لها صفات زنجية وهم : الجيتوليون السود (Melano-Getulas) والإثيوبيون البيض (Lueco-Ethiopians) والجرمانتيون (Germantes)، وقد وصف هؤلاء بأنهم سود نوعا ما وفيهم من هو شديد السواد. ويؤكد مسح أنتروبولوجي أجري في مدافنهم أن صفاتهم الجنسية ذات طبيعة مختلطة وهجينة [24]. وقد اقترح بعض الأركيولوجيين بأن تلك الصفات ربما كانت لعبيد أفارقة من جنوب الصحراء جلبوا إلى المنطقة في إطار تجارة الرقيق، لكن كثيرا من الباحثين يعترضون على ذلك ويرون أنه «لتحامل واضح واحتمال بعيد جدا أن نزعم بأن الهياكل العظمية شبه الزنجية هي هياكل عبيد، لأن القول بأن مجموعتين من الهياكل العظمية البيضاء من أصل أربع مجموعات تمثلان نسبة هؤلاء في العصور القديمة هو نوع من قبيل الاستنتاج التعسفي والعشوائي» [25].

ولا يبدو أن هذه المجموعات الزنجية تنتمي إلى السكان المعاصرين على ضفتي نهري السنغال والنيجر، بل يتعلق الأمر بجماعة عرقية أصلية في منطقة شمال إفريقيا طغت عليها اليوم أعداد متزايدة من الأفارقة السود من منطقة جنوب الصحراء نجمت عن تجارة الرقيق الأسود في العصور الوسطى. ويقدم «كزيل» Gsell وصفا لهؤلاء كما تدل على ذلك بقاياهم في الواحات الجنوبية لتونس : «قامتهم أطول من المتوسط، جماجمهم طويلة وضيقة ويميل أعلاها إلى الخلف، جباههم منحدرة، الحاجبان بارزان وعظم الوجنة أيضا بارز نحو الأسفل مما يجعل الوجه مثلث الشكل، والأنف محزز الأطراف قصير وأفطس ولكنه ليس مفلطحا، الفم واسع والشفاه غليظة، الكتفان عريضان ومعتدلان، الحوض ضيق، ولون الجلد داكن أو مائل إلى ما بين السمرة والاحمرار، والعينان والشعر

---

24 - Sergi, S. 1951, Sahara Excavations.Monument; Antichi, 41, Roma, p, 152 - 551.

25 – جيان دسانج، البربر الأصليون. موسوعة تاريخ إفريقيا العام. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو)، إشراف جمال مختار، 1985. الجزء 2 ص 438.

المجعد فاحمة السواد... وقد كانوا يسكنون شمال الصحراء ويشتغلون في الرعي» [26]. إن هذه الأوصاف تنطبق اليوم على بعض المجموعات السكانية التي تقطن في بعض المناطق الصحراوية لشمال إفريقيا، فهل هناك رابطة قرابة ما بين المجموعتين؟ ربما، لكن المسألة بحاجة لإثبات علمي حاسم ربما توفره الأبحاث الوراثية الحديثة مستقبلا.

ولعل من الملاحظات الغريبة في هذا الموضوع ما يزعمه الباحث الألماني «فليشهاكر» H. Fleischhacker من وجود سلالة نوع غير مميز من «الإنسان العاقل» (Homo-sapiens) في منطقة شمال إفريقيا لا هي سوداء ولا هي بيضاء ذات أصول آسيوية يجهل أصلها الحقيقي؟!![27]. وهو ما يطرح أسئلة عديدة حول النوع البشري الذي ينتمون إليه؟ وعن كيفية وصولهم واستقرارهم في شمال إفريقيا؟ ومدى تأثيرهم الوراثي في الإنسان الحديث بالمنطقة؟...

وبالإضافة إلى المصادر الأركيولوجية لفترة ما قبل التاريخ توجد مصادر أخرى مكتوبة تصف إنسان شمال إفريقيا القديم - وهي مصادر مصرية بالأساس - يرجع أقدمها إلى الألف الثانية ق.م وتتعلق بالسكان الليبيين الذين كانوا يمثلون الجيران الغربيين لمصر ومصدرا للخطر المستمر بسبب غاراتهم المسلحة بين الفينة والأخرى عليها، ومن هنا جاء هذا الاهتمام المصري القديم بهم. وأقدم هذه المصادر هو المقبض العاجي لسكين جبل العرق والذي يصور الليبيين بشعور طويلة، عراة إلا من حزام لستر العورة. وقد عرف المصريون القدماء جيرانهم هؤلاء باسم «التحنو» Tehnou كما هو مدوّن في آثار عديدة أقدمها تلك التي ترجع إلى الملك العقرب (مينا / نعرمر) مؤسس الدولة القديمة حوالي 3000 ق.م. ويقدم لنا النقش الموجود على معبد ساحورع (الأسرة الخامسة حوالي 2500 ق.م) معطيات عديدة عن البنية الجسدية لهؤلاء وعن ملابسهم: كانوا رجالا طوالا، لهم ملامح جانبية بارزة وحادة، شفاههم غليظة، لحاهم كثة ولهم شعر مميز ينمو كثيفا على مؤخرة الرقبة تصل خصله إلى الأكتاف مع خصلة صغيرة من الشعر فوق الجبهة، وإلى جانب الحزام الذي يستر العورة (لا بد أنهم كانوا مختونين) كانوا يرتدون وشاحا عريضا مميزا حول الكتفين يتقاطع طرفاه

---

26 - Gsell.St. 1928. Histoire ancienne de l'Afrique du Nord. Paris. p 294.
27 -Fleichhacker,H. 1969. Pass en und Bevölkerungschichte Nodafrikas. Paiedevma 15, p 12 ,- 54.

على الصدر وعقدا تتدلى منه حلي، وقد سكنوا الصحراء الليبية وواحاتها خلال الألف الثالثة ق.م. ومن الأشياء المثيرة للانتباه في هذا الموضوع أن المصريين حينما كانوا يرسمون أنفسهم والشعوب المحيطة بهم كانوا يعمدون إلى تلوين الأجساد لتمييز لون البشرة، وفي الوقت الذي لونوا جيرانهم الجنوبيين بلون أسود فاحم لونوا أنفسهم بلون بنّي فاتح في حين لونوا الليبيين بالأبيض، مما يعني أنهم كانوا يعتبرون هؤلاء عرقا أبيض.

وتشير المصادر المصرية التي ترجع للأسرة السادسة حوالي 2300 ق.م إلى شعب آخر وهو «التمحو» Temhou وهم ليسوا فرعا من «التحنو» بل كانوا

نقوش مأخوذة من مقبرة الفرعون سيتي الأول



مصري سوري ثوبي أربعة ليبيين

جماعة عرقية جديدة، لون بشرتهم فاتح وعيونهم زرقاء، بينهم نسبة كبيرة ذات شعر أشقر ويلبسون عباءة جلدية تغطي إحدى الكتفين دون الأخرى، وهم أيضا يسكنون الصحراء الليبية ويشتغلون في الرعي[28]. ومن الجدير بالملاحظة أن بعض هذه الصفات تنتشر في أوساط مجموعات أمازيغية عديدة في كل من المغرب والجزائر، ومن بينها قبائل «زيان» (المعروفون في كتب التاريخ ببني زيان أو بني عبد الواد) التي تسكن اليوم جبال الأطلس المتوسط بالمغرب وهي قبائل ذات أصول زناتية صحراوية كانت تسكن - قبل هجرتها إلى الأطلس المتوسط - في الصحراء الممتدة بين غرب ليبيا والمغرب الشرقي وكانت تشتغل بالرعي وتنتشر في صفوفهم - بشكل ملحوظ - ظاهرة العيون الزرق والشعر الأشقر، فهل هناك علاقة ما بين الطرفين؟ ربما، ولكن كما قلنا سابقا لا بد من دليل علمي

28 -Moller, G. 1924. Die Agypten und ilire libyschen Nachabaten. Z.D.M.G 78. p 38.

لتأكيد الموضوع أو نفيه، ولعل التقدم الكبير الحاصل في مجال الأبحاث الوراثية سيأتي بجواب لهذه الأسئلة.

أيّا كان الأمر فقد كان «التمحو» محاربين أشداء وكثيرا ما اضطرت الإمبراطورية الوسطى إلى مطاردتهم. وجرى رسم صورهم أثناء عصر الإمبراطورية الحديثة و من السهل التعرف عليهم بضفائرهم المتدلية أمام الأذن والتي يطرحونها على أكتافهم (من الملاحظ أن الرجال في بعض المناطق الأمازيغية ظلوا وحتى وقت قريب يظفرون جزء من شعرهم ويطرحونه على أكتافهم!!)، وكانوا عادة ما يضعون الريش فوق شعرهم. وهذه الملامح (الشعر الأصفر والعيون الزرقاء والضفائر الطويلة ...) ذكرها هيرودوت عن «السيرتيين الليبيين» في القرن 5 ق. م.

تتفق إذاً المصادر الأثرية والتاريخية معا على وجود موغل في الزمن لمجموعات بشرية تنتمي لأعراق مختلفة (بيضاء، سوداء، هجينة...) سكنت منطقة شمال إفريقيا قديما، وإذا أضفنا إلى هذه المصادر ما تؤكده المعطيات الأنتروبولوجية والأركيولوجية من أن تلك المجموعات هي بدورها جاءت نتيجة اختلاط مستمر وطويل الأمد لمجموعات بشرية موغلة في القدم (الإنسان العاتري، الإنسان الإيبيرو- موريتاني، الإنسان القفصي، إنسان العصر الحجري الحديث...) تختلف عن الإنسان المعاصر الذي يسكن المنطقة في جوانب عديدة بما في ذلك الجانب البيولوجي والمورفولوجي (المظهر الخارجي للجسد، شكل الجمجمة، طول القامة...) فإن أي حديث عن وجود عرقي في منطقة شمال إفريقيا لـ «إنسان أمازيغي»يتصف بكونه « أصليا » و «خالصا» و «موحدا» هو من قبيل الخرافة العرقية التي لا أساس لها من الصحة والتي تتناقض مع جميع المعطيات العلمية والتاريخية وحتى مع الواقع الدموغرافي الحالي لمنطقة شمال إفريقيا والذي يبرز تنوعا وتعددا كبيرين.

III – البنية القبلية لمجتمعات شمال إفريقيا في العصر الوسيط

هذا فيما يتعلق بالعصور القديمة، أما فيما يخص العصر الوسيط فإن المصادر التاريخية بشأن مجتمعات سكان شمال إفريقيا، فهي تكاد تكون كلها محصورة في المصادر العربية الإسلامية التي كانت لها محدداتها الخاصة في النظر إلى الشعوب

وفي تصنيفهم اعتمادا على معايير قبَلية بشكل أساسي. فقد تناولت كتب المؤرخين والنسابة المسلمين واقع الإنسان في منطقة شمال إفريقيا وأصوله المفترضة وروجت هذه المصادر التاريخية ـ من أمثال ابن خلدون وابن حزم ـ لنظريات ترجع أصل سكان شمال إفريقيا إلى موجات هجرات موغلة في القدم قادمة من فلسطين أو اليمن أو منهما معاً، ومن المثير للدهشة ـ في هذا الصدد ـ أن هذه الآراء رغم افتقارها في كثير من الأحيان للأدلة، إلا أنها تتفق بدرجة كبيرة مع نتائج الأبحاث الحديثة لعلوم الأركيولوجيا والوراثيات الأنتروبولوجية (سنناقش هذا الموضوع بالتفصيل في موضع لاحق من هذا الفصل) عن أصول جزء من سكان شمال إفريقيا (العاتريون، القفصيون، مجموعات العصر الحجري الحديث...)، فكيف علم هؤلاء النسابة والمؤرخون بذلك؟ وهل كانت لديهم أخبار متأخرة عن صدى تلك الموجات القديمة من المهاجرين نحو المنطقة؟ ربما يكون الأمر كذلك، رغم أن تلك المصادر التاريخية لا تكلف نفسها مشقة الإجابة عن هذا السؤال وإخبارنا بمصادر معلوماتها التاريخية تلك.

وفي حين أصرت هذه المصادر على موضوع الأصول الشرقية لسكان شمال إفريقيا، لم تتطرق إلى موضوع العرق أو المميزات الإثنولوجية لهؤلاء، باستثناء ابن خلدون الذي قدم بعض الإشارات المفيدة في هذا الموضوع. وقد حاول بعض النسابة العرب (خاصة المشارقة منهم مثل الطبري وابن الكلبي) رد جميع سكان شمال إفريقيا إلى أصول عربية قديمة، إلا أن هذه التخريجات لم تحظ باعتبار كبار المؤرخين المغاربة الذين اعتمدوا منهجا نقديا في كتاباتهم، حيث نفى ابن حزم هذه الأنساب كلها وانتهى به الأمر إلى القول بأن «البربر هم من ولد كنعان بن حام بن نوح»، وهو ما يعني أنهم حاميون أفارقة وليسوا ساميين عربا. وهو نفس ما ذهب إليه ابن خلدون حين قال في تاريخه: الذي تشهد به المواطن (البعد الجغرافي) والحق والعجمة (الاختلاف اللغوي) أنهم بمعزل عن العرب...» (ج6، ص 97).

قسم النسابة العرب سكان شمال إفريقيا الذين أطلقوا عليهم اسم «البربر» (المأخوذ من أصله اللاتيني ويعني كل من ليس لاتينيّاً) إلى فرعين كبيرين على أساس نمط العيش الذي يتبعه كل طرف: الفرع الأول هو فرع البربر البتر وهم

البربر البدو أبناء مادغيس الأبتر، والفرع الثاني هو فرع البربر البرانس وهم البربر المستقرون أبناء برنسبن سفجو... واتفقوا على نسبهم جميعا إلى حام بن نوح[29]. ويمكن أن نلاحظ في هذا التقسيم إسقاطا للثقافة العربية على واقع شمال إفريقيا، حيث يبدو هذا التقسيم تقليدا لتقسيم النسابة العرب للقبائل العربية إلى فرعين كبيرين هما: عدنان وقحطان (رحل ومستقرون).

كان سكان شمال إفريقيا عند مجيء العرب في القرن السابع ميلادي قد ارتدوا إلى حياتهم القبلية عقب انهيار الإمبراطورية الرومانية وضعف السلطة البيزنطية (وريثة روما) على المنطقة وانهيار كل مشاريع التوحيد الكبيرة التي أعقبت الحرب البونية الثانية بين قرطاجة وروما ودخول المنطقة فيما بعد تحت السيطرة الرومانية. كانت القبيلة إذا ملجأ أخيرا للحماية من الأخطار الخارجية وتنظيم شؤون الحياة اليومية على المستوى الداخلي في ظل حالة الفوضى وغياب أية سلطة يمكنها القيام بمثل هذه الأدوار.

تتحدث المصادر التاريخية العربية بإسهاب عن عملية الفتح التي قادتها الدولة العربية الناشئة لمنطقة شمال إفريقيا انطلاقا من قواعدها في مصر، كما تخبرنا عن المقاومة المسلحة التي ووجه بها هؤلاء من طرف القبائل المحلية، وتتحدث بإسهاب عن عملية الفتح التي كانت شاقة جدا وعسيرة، وتطلبت مدة زمنية تجاوزت القرن، قبل أن تخضع كل المنطقة الشمالية لسلطة الخلافة في الشام (سنناقش هذا الموضوع بتفصيل في فصل لاحق). لكن ما أن هدأت الأمور حتى ثارت القبائل المحلية مجددا بعد اعتناقها للإسلام ودخولها في مذهب الخوارج، لتتشكل أولى الإمارات الإسلامية المستقلة في منطقة شمال إفريقيا. كان لهذا التدخل العربي المفاجئ في آثار كبيرة على مجمل المنطقة حيث كان من بين أهم تأثيراته أنه انتشلها من الوضعية الكارثية التي كانت تعيشها عقب الغزو البيزنطي وتفكك الدويلات المحلية وارتداد المنطق إلى الحياة القبلية ودخولها في مرحلة عزلة وجمود تاريخي.

كان أول ما أثار انتباه المؤرخين العرب في سكان شمال إفريقيا هو هذه البنية القبلية للمجتمعات في المنطقة، حيث لا يكاد يخلو أي من المصادر التاريخية العربية من وصف تفصيلي لهذه البنية القبلية ولتشكيلاتها الاجتماعية

---

29 - ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون. الطبعة الأولى دار الفكر، بيروت 1981، ج 6 ص 123.

المتنوعة. ويبدأ المؤرخون العرب عادة بوصف المنطقة من الناحية الجغرافية أولا قبل التحدث بإسهاب عن القبائل المحلية ومناطق انتشارها وأسلوبها في العيش وتاريخها... ويبدأ ابن خلدون مثلا في تاريخه المعروف بكتاب «العبر» (والذي يعد أكبر كتاب تحدث عن سكان شمال إفريقيا حيث خصص ابن خلدون الجزأين الأخيرين من كتابه لتاريخ البربر) حديثه عن منطقة شمال إفريقيا (بلاد المغرب كما كانت تعرف تاريخيا) بالقول: «... وأما إفريقية كلها إلى طرابلس فبسائط فيح كانت دياراً لنفزاوة وبني يفرن ونفوسة ومن لا يحصى من قبائل البربر وكانت قاعدتها القيروان وهي لهذا العهد مجالات للعرب من سليم وبني يفرن وهوارة مغلوبون تحت أيديهم. وقد تبدو معهم ونسوا رطانة الأعاجم وتكلموا بلغات العرب وتحلوا بشعارهم في جميع أحوالهم... وأما بلاد بجاية وقسطنطينة فهي دار زواوة (منطقة القبائل) وكتامة وعجيسة وهوارة وهي اليوم ديار للعرب إلا ممتنع الجبال وفيها بقاياهم... فأما المغرب الأقصى منه وهو ما بين وادي ملوية من جهة الشرق إلى أسفي حاضرة البحر المحيط وجبال درن(جبال الأطلس الكبير) من جهة الغرب فهي في الأغلب ديار المصامدة من أهل درن (الأطلس الكبير) وبرغواطة (سهل تامسنا) وغمارة(جبال الريف).وآخر غمارة بطوية مما يلي غساسة ومعهم عوالم من صنهاجة ومطغرة وأوربة وغيرهم يحيط به البحر الكبير من غربيه والرومي من شماليه والجبال الصاعدة المتكاثفة مثل درن من جانب القبلة وجبال تازى من جهة الشرق. لأن الجبال أكثر ما هي وأكثف قرب البحار بما اقتضاه التكوين من ممانعة البحار بها. فكانت جبال المغرب لذلك أكثر وساكنها من المصامدة في الأغلب وقيل من صنهاجة. وبقيت البسائط من الغرب مثل أزغار (منطقة الغرب) وتامستا وتادلا ودكالة. واعتمرها الظوارى من البربر الطارئين عليه من جشم ورياح فغص المغرب بساكنه من أمم لا يحصيهم إلا خالقهم...»[30]. هكذا يربط المؤرخون ما بين الجغرافيا والسكان في تحديد مناطق شمال إفريقيا، قبل الانتقال – عادة – إلى تفصيل البنية القبلة للسكان بالمنطقة.

وفي هذا الإطار تقدم المصادر العربية الإسلامية تصنيفا مفصلا لسكان شمال إفريقيا على أساس الانتماء القبلي، ابتداءً من المجموعات القبلية الكبيرة وصولا

---

30 - ابن خلدون، المصدر نفسه ج 3 ص 220 – 315.

إلى أصغر الفروع القبلية (العشيرة). ويجري تقسيمهم في الغالب – مع وجود بعد الاختلافات من مؤرخ لآخر – إلى ثلاث وحدات قبلية أو مجموعات بشرية كبيرة هي :

– مصمودة (تحريف عربي لكلمة «إمزمودن» وتعني قصار القامة): ويوجدون بالكامل في المنطقة الغربية من شمال إفريقيا (المغرب) والمطلة على المحيط الأطلسي والممتدة بين منطقة سوس والأطلس الكبير وسهل تامسنا وصولا إلى شمال المغرب بجبال الريف. ويعتبر المصامدة تاريخيا مستوطنين مستقرين يمارسون الزراعة والصنائع . كما كان جزء منهم وخصوصا الجنوبيين يشتغلون في التجارة مع بلاد السودان الغربي، وكانت لهم دول عديدة بالمنطقة كان أهمها على الإطلاق دولة الموحدين التي استطاعت توحيد كامل شمال إفريقيا.

ويقسم المؤرخون مصمودة إلى ثلاث وحدات قبلية كبرى : القسم الأول وهو مجموعة شمالية تسكن منطقة جبال الريف شمال المغرب الحالي من حدوده مع الجزائر وصولا إلى المحيط الأطلسي. وتصل منازلهم جنوبا إلى حوض نهر سبو. ويطلق عليهم المؤرخون اسم «غمارة»، ويسميهم ابن خلدون أيضا بمصمودة الساحل. وتتداخل بلادهم جنوبا مع بلاد أحلافهم من أوربة سكان الأطلس المتوسط القدماء على ضفاف نهر سبو قبل الزحف الزناتي على المنطقة، وقد عرف أوربة تاريخيا بأنها كانت وراء نشوء إمارة الأدارسة بالمغرب . القسم الثاني وهو مجموعة وسطى تسكن السهول الممتدة ما بين نهر سبو شمالا ونهر أم الربيع جنوبا وتسمى «برغواطة» وإليهم تنسب دولة برغواطة التي تعد من أقدم الدول المستقلة في المنطقة بعد مجيء الإسلام وأكثرها غموضا. وأهم فروعهم دكالة (أصل الكلمة «إدوكالن» ومعناها سكان السهول أو الأراضي المنبسطة) التي ما تزال تحمل هذا الاسم إلى اليوم. القسم الثالث وهو مجموعة جنوبية وهي المجوعة الأكبر وتسكن أساسا في جبال درن (معناها بالأمازيغية جبال السقوط جبال الأطلس الكبير) ومنطقة سوس، ما بين نهر أم الربيع شمالا ونهر درعة جنوبا. ويطلق عليهم ابن خلدون اسم مصمودة القبلة، وهم الذين كانوا وراء تأسيس دولة الموحدين، التي كانت أول دولة مستقلة في التاريخ استطاعت توحيد منطقة شمال إفريقيا كلها تحت نفوذها. ويتحدث ابن خلدون عن موطن

المصامدة في معرض حديثه عن غمارة فيقول بأنهم : «من بطون المصامدة وما كان فيهم من الدول وتصاريف أحوالهم هذا القبيل من بطون المصامدة... وهم شعوب وقبائل أكثر من أن تنحصر.. والبطون المشهورة منهم بنو حميد و متيوة و بنو نال و أغْصاوة و بنو وزروال و مجكسة وهم آخر مواطنهم يعتمرون جبال الريف بساحل البحر الرومي من عن يمين بسائط المغرب من لدن غساسة فـ نكور فـ بادس فـ تيكساس فـ تيطاوين فـ سبتة فـ القصر إلى طنجة خمس مراحل أو أزيد أوطنوا منها جبالا شاهقة اتصل بعضها ببعض سياجاً بعد سياج خمس مراحل أخرى في العرض إلى أن ينحط إلى بسائط قصر كتامة و وادي ورغة من بسائط المغرب... ويتبين لك أنهم من المصامدة بقاء هذا النسب المحيط سمة فيهم لبعض شعوبهم يعرفون بمصمودة ساكنين ما بين سبتة وطنجة وإليهم ينسب قصر المجاز الذي يعبر منه الخليج البحري إلى بلد طريف ويعضده أيضاً اتصال مواطنهم بموطن برغواطة من شعوب المصامدة بريف البحر الغربي وهو المحيط إذ كان بنو حسان منهم موطنين بذلك الساحل من لدن أزغار وأصيلا إلى أنفى ومن هنالك تتصل بهم مواطنبرغواطة ودكالة إلى قبائل درن من المصامدة فما وراءها من بلاد القبلة. فالمصامدة هم أهل الجبال بالمغرب الأقصى إلا قليلا منها وغيرهم في البسائط. ولم تزل غمارة هؤلاء بمواطنهم هذه من لدن الفتح ولم يعلم ما قبل ذلك..». وهو ما اتفق فيه مع الرحالة الأوروبي مارمول كاربخال الذي قال عن موطن غمارة (في القرن 16م) : «وتستقر غمارة في جبال الريف الواقعة على ساحل البحر المتوسط وتشغل من حدود سبتة إلى ذلك الطرف من موريطانيا الطنجية الذي يتاخم موريطانيا القيصرية (الحدود المغربية الجزائرية)...»[31].

- زناتة (تحريف عربي لكلمة «إزناتن») : وهم في الغالب رعاة رحل ينتشرون في المنطقة الممتدة بين غرب ليبيا والمغرب الشرقي (بما في ذلك الجزائر وتونس). وقد هاجر جزء كبير منهم لاسيما من زناتة المغرب الأوسط (الجزائر الحالية) إلى أنحاء المغرب الأقصى (المغرب حاليا) ابتداء من زناتة الريف، وصولا إلى قبائل

---

31 - مارمول كربخال، إفريقيا. ترجمة مجموعة من الباحثين، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1984، ج 1 ص 90.

«زيان» في الأطلس المتوسط، عبر مراحل تاريخية متعددة، وذلك تحت ضغط الزحف الفاطمي وهجرة عرب بني هلال، وقد لاحظ المؤرخون وجود شبه كبير بين زناتة والعرب سواء في نمط العيش أو في العادات والتقاليد، وكثيرا ما كان يستخدم ذلك كدليل على الادعاء بأن أصلوهم عربية، ويقول ابن خلدون في الخبر عن زناتة : «هذا الجيل في المغرب (شمال إفريقيا) جيل قديم الدهر معروف العين والأثر وهم لهذا العهد آخذون من شعائر العرب في سكنى الخيام واتخاذ الإبل وركوب الخيل... وشعارهم بين البربر اللغة التي يتراطنون بها، وهي مشتهرة بنوعها عن سائر رطانة البربر. ومواطنه في سائر مواطن البربر بإفريقية والمغرب، منهم ببلاد النخيل ما بين غدامس (ليبيا) والسوس الأقصى (المغرب)، حتى إن تلك القرى الجريدية بالصحراء (تونس) منهم. ومنهم قوم بالتلول بجبال طرابلس وضواحي إفريقية وبأوراس بقايا منهم سكنوا مع العرب الهلاليين لهذا العهد، والأكثر منهم بالمغرب الأوسط (الجزائر) حتى إنه ينسب إليهم ويعرف بهم فيقال له «وطن زناتة»، ومنهم بالمغرب الأقصى (المغرب) أمم أخرى منهم لهذا العهد أهل دول وملك بالمغربيين (المرينيون وبنو عبد الواد) وكانت لهم دول أخرى في القديم (الممالك الأمازيغية القديمة في العهد الروماني...)، ولم يزل الملك يتداول في شعوبهم...» (ج7 ص3). و «...أما أولية هذا الجيل بإفريقية (تونس وليبيا) والمغرب (الجزائر والمغرب)، فهي مساوية لأولية البربر منذ أحقاب متطاولة لا يعلم مبدأها إلا الله تعالى. ولهم شعوب أكثر من أن تحصى... وكانت مواطن هذا الجيل من لدن جهات طرابلس إلى جبل الأوراس والزاب إلى قبيلة تلمسان ثم إلى وادي ملوية...» [32].

عند دخول العرب إلى شمال إفريقيا، كان الزناتيون يسكنون شرقا بنواحي برقة وطرابلس بليبيا، وأهم قبائلهم هناك كانت لواتة ونفوسة وهوارة (يبقى الانتماء القبلي لهوارة محيرا، فموقف ابن خلدون منها يكتنفه غموض كبير فهو يضعها مرة ضمن زناتة ومرة أخرى ضمن صنهاجة، لكن أغلب المؤرخين ذهبوا إلى اعتبارها من زناتة)، وانتشر الزناتيون في بلاد الزاب والجزء الشرقي من جبال الأطلس الصحراوي المعروفة بجبال الأوراس وهناك كانت تسكن قبيلة

32 - ابن خلدون، المصدر السابق ج 7 ص 11.

جراوة، التي تذكر كتب التاريخ قصة تلك المرأة المشهورة باسم الكاهنة والتي كانت تقودهم في التصدي للعرب المتوغلين في المنطقة، وأيضا قبيلة نفزاوة التي سيكون لها دور تاريخي حاسم في ثورات الخوارج بعد ذلك بمدة قصيرة. أما غربا فيعد حوض نهر ملوية من أكبر مواطن زناتة حيث كانت تعيش قبيلة مكناسة الكبيرة ذات الفروع الكثيرة والتي امتدت مساكنها من مصب نهر ملوية على البحر المتوسط شمالا وصولا إلى الواحات الصحراوية الداخلية بمنطقة تافيلالت (شرق المغرب حاليا)، وكانت لها بدورها دور كبير في حركات الخوارج بالمنطقة وهم الذين أسسوا دولة بني مدرار الخارجية والتي كانت من بين أوائل الدول المستقلة بالمنطقة بعد الإسلام. وقد امتد نفوذ زناتة إلى داخل المغرب الأقصى خاصة بعد عبورهم لمر تازة وإنشائهم لدولة المرينيين (بني مرين) واستيطان جزء كبير منهم لمنطقة جبال الأطلس المتوسط بل ووصول جزء منهم إلى حدود ساحل المحيط الأطلسي في ريف تامسنا وهم المعروفون باسم «الشّاوية». وهو ما يتفق مع ما أورده بعد عدة قرون الرحالة كربخال حين قال: «وما زالت لزناتة مساكنها القديمة في سهول تامسنا التي هي آخر أقاليم مملكة فاس وأوغلها إلى جهة الغرب، وكانوا أكثر القبائل قوة إلا أنهم فقدوا هذه القوة، ويسمون الشّاوية. وبقي بعضهم مقيمين بجبال الأطلس المحاذي لولايتي فاس وتلمسان (جبال الأطلس المتوسط) وهم في حرب ضد الأتراك (العثمانيون) الذين استولوا على هذه المملكة الأخيرة (الجزائر حاليا)...»[33]. ويذكر ابن خلدون أن الزناتيين كانوا أول من تحالف مع العرب الهلاليين بعد اكتساحهم للمنطقة، ويعزو ذلك إلى التشابه الكبير بينهم في البنية القبلية وفي نمط العيش والترحال (نحلة المعاش كما يسميها ابن خلدون)، ما سهل كثيرا اندماجهم مع العرب.

ويقسم ابن خلدون زناتة إلى طبقتين: الأولى تضم كلا من بني يفرن ومغراوة، والثانية يدخل فيها بنو مرين وبنو عبد الواد (بنو زيان). وهذين المجموعتين الأخيرتين من قبائل المغرب الأوسط (الجزائر حاليا). كان بنو مرين وبنو عبد الواد يسكنون المنطقة الواقعة بين الزاب شرقا إلى تلمسان غربا، وعندما بدأ الموحدون المصامدة يكتسحون المغرب الأوسط بقيادة عبد المؤمن الكومي استعان

33 - مارمول كاربخال، المصدر السابق ج 1 ص 90.

هذا الأخير ببني عبد الواد لمواجهة إخوانهم بني مرين سنة 540 هـ / 1146 م، مما اضطرهم إلى النزوح جنوبا والتوغل في عمق الصحراء (كما كانت عادتهم كلما واجهوا خطرا قادما من الشمال) ليعودوا إلى حياة البداوة والترحال متنقلين خلال الربيع والصيف إلى أعالي ملوية حتى منطقة تازة وكرسيف (شرق المغرب حاليا)، للتزود بالمحاصيل الزراعية التي يقتاتون منها خلال فترة بقائهم شتاء في الصحراء. كان القسم الأكبر من بدو زناتة عبارة عن قبائل رحل يجوبون صحراء المغرب الأوسط بحثا عن المراعي بين سجلماسة ومنطقة الزاب بإفريقية، ولما قام عقبة بن نافع الفهري بحركته في بلاد المغرب فاتحًا، ساندوه وشكلوا فرقة من جيشه تابعت معه فتوحاته غربًا... ولما حلّ عرب بني هلال بالمغرب انزاح بنو عبد الواد أمامهم من الزّاب واستقروا في منطقة جنوب وهران، وفي عهد المرابطين حضروا مع يوسف بن تاشفين معركة الزلاقة... وعند انهيار الدولة الموحدية حلت الدولة المرينية محلها بالمغرب الأقصى وذلك بعد التضعضع الكبير الذي عرفته العصبية المصمودية - بلغة ابن خلدون - بعد هزيمة العقاب بالأندلس والوباء الكبير الذي أعقبها وأصاب مجمل أنحاء المغرب : « ... لما كانت وقعة العقاب بالأندلس سنة تسع وستمائة وهزم الناصر وهلك الجمهور من حامية المغرب ورعاياه حتى خلت البلاد من أهلها، ثم حدث عقب ذلك الوباء العظيم الذي تحيف الناس إلا قليلا... فلما كانت سنة عشر وستمائة أقبل نجعهم (القبائل الزناتية) على عادته للارتفاق والميرة حتى إذا أطلوا على المغرب تبينوا من ثناياه أن ما ألفوه قد تبدلت أحواله، وبادت خيله ورجاله وفنت حاميته وأبطاله وعريت من أهله أوطانه وخف منها سكانه وقطانه ووجدوا البلاد مع ذلك طيبة المنبت وخصيبة المرعى، غزيرة الماء، واسعة الأكناف فسيحة المزار، متوفرة العشب لقلة راعيها... فأقاموا سكانهم وبعثوا إلى إخوانهم فأخبروهم بحال البلاد وما عليه من الخصب والأمن وعدم المحامي والمدافع. فاغتنموا الفرصة وأقبلوا مسرعين بنجعهم وحللهم وانتشروا في نواحي المغرب وأوجفوا عليه بخيلهم وركابهم واكتسحوا بالغارات والنهب بسيطها، ولجأت الرعايا إلى حصونها ومعاقلها، وتم لهم ما أرادوا من الاستيلاء على بسيط المغرب وسهله وانتجاع طله ووبله...» (ابن خلدون ج 7). هذا في حين شغلت الدّولة الزيانية (دولة بني عبد الواد) إقليم المغرب الأوسط (إقليم دولة الجزائر حاليا)، وعمل حكامها بدءً من مؤسس

الدولةيغمراسن بن زيان على توسيع حدودها و تثبيت قواعدها و ضم القبائل إلى سلطتهم. وتمكن يغمراسن من التوسع غربًا انطلاقا من عاصمته تلمسان، و صار الحد الفاصل بينه و بين دولة بني مرين بالمغرب الأقصىوادي ملوية، كما امتدّ نفوذه إلى مدينة وجدة وتاوريرت وإقليم فجيج في الجنوب الغربي. حدودها كانت تمتد من تخوم بجاية و بلاد الزاب شرقا إلى وادي ملوية غربًا، و من ساحل البحر شمالاً إلى إقليم توات جنوبًا، وبقيت هذه الحدود في مد وجزر بسبب هجمات بني مرين غربًا و بني حفص شرقًا.

هذا ما تورده المصادر العربية عن زناتة ومواطنهم بعد المرحلة الإسلامية والتي تتفق على أن استقرارهم في المنطقة كان حديثا مع غلبة ظاهرة الترحال عليهم. وإذا كان الأمر كذلك فمن أين جاء هؤلاء البدو في البداية ؟ أما في العصور القديمة فيرى بعض المؤرخين المعاصرين أنهم : «البدو الذين أقبلوا من داخل القارة واستقوا في برقة وطرابلس ثم انتشروا في أقاليم الجريد والقبلات والصحاري المحيطة بالمغرب من الجنوب... وجدير بالذكر أن هؤلاء دخلوا المغرب (شمال إفريقيا) على موجتين، الأولى قديمة جدا، ربما قبل الميلاد ببضعة قرون وأصحابها هم الذين أدخلوا الجمال إلى المنطقة، ولهذا يسمون البدو الجمّالة الكبار. وأما الموجة الثانية فيغلب على الظن أنها كانت خلال القرن الميلادي الأول وقد سجلت حوليات الرومان أنباء دخول هؤلاء المهاجرين الأخيرين بلاد المغرب، وربما كان دافعهم اشتداد الجفاف بالصحراء. وهؤلاء كانوا بقايا من الليبيين القدامى الذين سكنوا الصحراء وعمروها أيام كان أرض سهوب وهم «التحنو»الذين صورهم المصريون القدامى على آثارهم...»[34].

في حين ذهب الباحث الفرنسي «جوته» Gauthier إلى أن قبائل زناتة تشكلت من نواة المجموعات القبلية الصحراوية التي هاجرت إلى شمال إفريقيا واستقرت فيها خلال القرن الثاني ق.م، وهم الذين أدخلوا معهم الحصان إلى شمال إفريقيا، صغير الحجم وقوي البنية وعصبي المزاج الذي نتج عن تزاوج الحصان العربي وحصان الزبرا (حمار الوحش في الصومال). مما اعتبر في نظر

---

34 – حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته. العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت 1992 ج 1 ص 54.

غوته نوعا من الإثبات بأصول إفريقية شرقية لهؤلاء عند منابع وادي النيل التي ظلت تاريخيا خزانا للمهاجرين العابرين للصحراء نحو شمال إفريقيا، كما فعلت قبلهم مجموعات العصر الحجري الحديث. ومنذ وقت مبكر نحو منتصف القرن الخامس ق. م حصل المؤرخ اليوناني هيرودوت على معلومات في مصر عن وجود سكان الصحراء على الحدود الجنوبية من طرابلس وبرقة، وقد ذكر في كتاباته مجموعات الجرمانتيين الصيادين سكان الكهوف الذين يستخدمون العربات التي يجر كل منها أربعة جياد (التاريخ ج 4 ص 183)، كما ذكر الناسامونيين من سكان الصحراء الذين يصلون في رحلاتهم إلى أراضي الرجال الإثيوبيين ذوي البشرة السوداء (ج 4 ص 172). وفي الصحراء الشمالية في منطقة تاسيلي (جنوب الجزائر) وأدرار إيفوراس (الحدود الجزائرية مع مالي)، أثبتت الأبحاث الأثرية أن السلطة العليا في العصر القديم كانت بلا نزاع في أيدي مجموعات من جنس أبيض (جنس البحر المتوسط) أو شبه أبيض (خلاسيون) مسلحين بالرماح والخناجر والسيوف ويلبسون زيا عسكريا خاصا ويركبون العربات التي تجرها الخيول ويمارسون الصيد والقتال، مهددين بذلك أمن الجماعات الزنجية وشبه الزنجية التي غلبت على أمرها وتم إخضاعها...[35]. إن منطقة توزيع الرسومات والصور المحفورة للمركبات ذات العجلات التي تجرها الخيول والتي تمتد على طول منطقة الصحراء الكبرى من ساحل البحر المتوسط عند طرابلس بليبيا مرورا بتاسيلي الهجار ومنطقة الحجار إلى النيل الأوسط ومن السحل المغربي حتى موريطانيا، يوضح وجود اتصال مؤكد ما بين شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء في منتصف الألف الأولى ق. م ما يؤكد أن منطقة الصحراء لم تكن أبدا منطقة خالية من البشر، بل كانت منطقة لها تاريخها الخاص المفصل. وبطبيعتها كصحراء كان سكانها مبعثرين وبدوا رحلا، وفي تلك الفترة القديمة ربما كانوا في معظمهم رعاة يتحركون من الصحراء الداخلية إلى المناطق المرتفعة كالحجار وتاسيلي وتبستي، ومن الحزام الساحلي شمالا وجنوبا مع مرور فصول السنة.

---

35 - بيير سلامة، الصحراء في التاريخ القديم، ضمن موسوعة تاريخ إفريقيا العام. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو)، إشراف جمال مختار، 1985. ج 2 ص 536.

ونعلم أن الصحراء الكبرى غزاها الحصان قبل أن يغزوها الجمل، وكانت أولى نتائج عصر الحصان ظهور العربات ذات العجلات التي تظهر في عدد كبير من النقوش الصخرية في منطقة الصحراء وشمال إفريقيا. وطبقا للمؤرخ اليوناني هيرودوت فإن الجرمانتيين ظلوا يستخدمون الجياد إلى فترة متأخرة، وهو ما تؤكده الشواهد الأثرية العديدة التي عثر عليها في المنطقة التي كانت تسلكها العربات الجرمانتية[36]. أما بالنسبة للجمل وبالضبط النوع السريع وحيد السنم، وأصله من منطقة الشرق الأدنى (شبه الجزيرة العربية)، فإنه لم يظهر في الصحراء الإفريقية الكبرى إلا بعد فترة طويلة من ظهور الحصان بها. ولم يوجد بمصر حتى العصرين الفارسي والهيلنستي (القرنين الرابع والخامس ق.م)، وهناك احتمال كبير أنه انتشر في الصحراء من خلال وادي النيل الأدنى (منطقة الدلتا العليا). ولم ينتشر في شمال إفريقيا قبل القرن الثاني ميلادي، كما تؤكد ذلك الرسومات المنتشرة له في هذه المنطقة، إضافة إلى الكتابات الرومانية التي تتحدث عن دور الجمال في تعزيز قدرات القبائل البدوية على تجاوز خطوط الليميس الجنوبية الشرقية وشن الهجمات على الأراضي الخاضعة للسلطة الرومانية. ويمدنا التاريخ الروماني – عبر أزيد من أربعة قرون – بأمثلة كثيرة لسكان الصحراء هؤلاء الذين طالما أزعجوا الرومان بغاراتهم المفاجئة وقدرتهم الكبيرة على التحرك السريع عبر الصحراء، فقد تسبب البدو راكبو الجمال مثل المازيقيون Mazices والأوستوريون Austurians والمرماريديون Marmarides في إثارة القلق في كل الساحل الليبي والواحات المصرية[37]. وقد ظل هؤلاء البدو مصدر إزعاج كبير للإمبراطورية الرومانية، وكانت هجراتهم الموسمية إلى أراضي شمال إفريقيا والتي لا مناص منها لأنها ضرورة لبقائهم حين تستحيل الحياة في الصحراء صيفا، كانت تنذر دائما بخطر نشوب الصراع بينها وبين القبائل المستقرة التي تشتغل بالزراعة، وبالتالي تفجر الوضع القبلي الذي كان هشّا أصلا بعد الغزو الروماني للمنطقة.

– صنهاجة (تحريف عربي لكلمة «إزناكَن») : وكانوا ينتشرون بمنطقة الصحراء الكبرى وجزء من إفريقيا الغربية كما يتواجدون أيضا في مناطق متفرقة

36 -Lhote. H. 1970. Découverte de chars de guerre en Air. N.A, Dakar. P : 83-85

37 – بيير سلامة، المصدر السابق، ص 547.

من جبال وسهول شمال إفريقيا ويعتبرون المجموعة الأكثر انتشارا وتوزيعا في المنطقة، وهم صنفان مزارعون مستقرون في المناطق الشمالية ورعاة رحل في المناطق الصحراوية الجنوبية. وكانت لهم دول كثيرة كان أهمها دولة المرابطين التي امتد نفوذها إلى الأندلس، كما أن دولة الفاطميين قامت على أكتافهم قبل انتقالها إلى مصر. وهم بناة القصور الصحراوية على النمط الحميري اليمني، ولذلك يجري عادة ربطهم هم الآخرين بأصول عربية يمنية كما هو الشأن بالنسبة لزناتة[38]. ويضم المؤرخون ــ خاصة المتأخرون منهم ــ إلى صنهاجة مجموعات أخرى مثل هوارة والطوارق، في حين تفصل بعض المصادر التاريخية الأخرى بينهم وتعتبر هؤلاء مجموعات أخرى مستقلة. ويخبر ابن خلدون عنهم بقوله: «... هذا القبيل من أوفر قبائل البربر وهم أكثر أهل المغرب (شمال إفريقيا) لهذا العهد وما سبقه، لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم في جبل أو بسيط، حتى لقد زعم كثير من الناس أنهم الثلث من أمم البربر... وذكر ابن الكلبي والطبري أنهم وكتامة جميعا من حِمْير (ليمن)... وكان أعظم قبائل صنهاجة بلكانة وفيهم كان الملك الأول (الممالك الأمازيغية القديمة) وكانت مواطنهم ما بين المغرب الأوسط (الجزائر) وإفريقية (تونس)، وهم أهل مدر (مزارعون مستقرون)، ومواطن مسوفة ولمتونة وكدالة وشرطة بالصحراء وهم أهل وبر (رعاة رحل)... وكان الملك في صنهاجة في طبقتين الأولى لملكانة ملوك إفريقية والأندلس، والثانية مسوفة ولمتونة من الملثمين ملوك المغرب المسمون بالمرابطين...»[39].

وتعد كتامة من أشهر القبائل الصنهاجية في المرحلة الإسلامية، بسبب الدور الخطير الذي لعبته في الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة خاصة فيما يتعلق بدورهم الكبير في تأسيس الدولة الفاطمية التي قامت على أكتافهم في المغرب الأوسط قبل انتقالها إلى مصر. ويقول ابن خلدون عن كتامة: «هذا القبيل من قبائل البربر بالمغرب وأشدهم بأسا وقوة وأطولهم باعا في الملك، ونسابة العرب يقولون إنهم من حِمْيَر (اليمن) ذكر ذلك ابن الكلبي والطبري. جمهورهم كانوا أول الأمر موطنونَ بأرياف قسنطينة إلى تخوم بجاية غربا إلى جبل أوراس من

38 - إبراهيم حركات، المجتمع الإسلامي والسلطة في العصر الوسيط. إفريقيا الشرق الدار البيضاء 1998، ص 28.

39 - ابن خلدون، المصدر نفسه، ج 6 ص 201.

ناحية القبلة... وعدّ ابن حزم منهم زواوة بجميع بطونهم وهو الحق على ما تقدم. وكان من هذه البطون بالمغرب الأقصى كثير منتبذون عن مواطنهم وهم بها إلى اليوم... ولم يزالوا بهذه المواطن وعلى هذه الحالة إلى أن كان قيامهم في دعوة الشيعة الفاطميين، ولما صار لهم الملك بالمغرب زحفوا إلى المشرق فملكوا الإسكندرية ومصر والشام واختطوا القاهرة أعظم الأمصار بمصر، وارتحل المعز رابع خلفائهم فنزلها وارتحل معه كتامة على قبائلهم واستفحلت الدولة هناك وهلكوا في ترفها وبذخها. وبقي في مواطنهم الأولى بجبل أوراس وجوانبه من البسائط بقايا من قبائلهم على أسماءها وألقابها، والآخرون بغير لقبهم وكلهم رعايا معبودون للمغارم إلا من اعتصم بقنة الجبل مثل بني زيدوي بجبلهم وأهل جبال جيجل وزواوة (منطقة القبائل) في جبالهم...»[40].

ويدرج المؤرخون عادة ضمن كتامة، قبائل «زواوة» التي تسكن المنطقة المعروفة اليوم بمنطقة القبائل شمال الجزائر، ويقول عنهم ابن خلدون: «... وأما زواوة فهم من بطون البربر البتر... ويقال إن زواوة من كتامة ذكر ذلك ابن حزم... والصحيح عندي ما ذكره ابن حزم، ويشهد له الموطن ونحلة الشيعة مع كتامة لعبد الله (الفاطمي)... ومواطن زواوة بنواحي بجاية ما بين مواطن كتامة وصنهاجة، أوطنوا منها جبالا شاهقة متوعرة تنذعر منها الأبصار ويضل في غمرها السالك... وكانت لهم في دولة صنهاجة مقامات مذكورة في السلم والحرب بما كانوا أولياء لكتامة...»[41].

كما تعتبر «هوّارة» من أشهر القبائل الصنهاجية التي كان لها دور كبير في عصر الدولة الفاطمية وانتشارهم في مناطق عديدة من شمال إفريقيا ومص والشام. ويبقى موضوع انتماء هوارة إلى صنهاجة موضوعا جدليا بين المؤرخين، بل حتى ابن خلدون نفسه ضاع في موضوع نسب هوراة، فهو يضعهم مرة مع صنهاجة ومرة أخرى مع زناتة. وهذا الخلط راجع لأسباب عديدة على رأسها تداخل مواطنهم وتشابه أنماط عيشهم، خاصة البدو منهم، ويقول في الخبر عن هوارة: «وهوارة هؤلاء منن بطون البرانس باتفاق نسابة العرب والبربر. وأما

40 - ابن خلدون، المصدر نفسه، ج 6 ص 195.
41 - ابن خلدون، ج 6 ص 168.

بطون هوارة فكثير، ولكل واحد منهم بطون كثيرة. وكانت مواطن الجمهور من هوارة هؤلاء، ومن دخل في نسبهم، لأول الفتح بنواحي طرابلس وما يليها من برقة كما ذكره المسعودي والبكري. وكانوا ظواعن (رحل) وآهلين (مستقرون) ومنهم من قطع الرمل إلى بلاد القفر وجاوزوا لمطة من قبائل الملثمين فيما يلي بلاد كوكو من السودان تجاه إفريقية... ثم جرت الدول عليهم أذيالها فمنهم لهذا العهد بمصر أوزاع متفرقون أوطنوها أكرة وعيارة والثاوية وآخرون موطنون ما بين برقة والإسكندرية يعرفون بالمثانية... وبعضهم صاروا في عداد الناجعة من عرب بني سليم في اللغة والزي وسكنى الخيام وركوب الخيل وكسب الإبل وممارسة الحرب وإيلاف الرحلتين في الشتاء والصيف في تلولهم قد نسوا رطانة البربر واستبدلوا منها بفصاحة العرب فلا يكاد يفرق بينهم...»[42].

وعادة ما يجري ربط مجموعات التوارك (الطوارق) في منطقة الصحراء الكبرى بالبدو من صنهاجة ويقول عنهم ابن خلدون: «وهذه الطبقة من صنهاجة الملثمين الموطنون بالقفر وراء الرمال الصحراوية بالجنوب أبعدوا في المجالات هناك منذ دهور قبل الفتح لا يعرف لها أول (العصر الروماني)، فأصحروا إلى الأرياف ووجدوا بها المراد وهجروا التلول وجفوها واعتصموا منها بألبان الأنعام ولحومها انتباذا عن العمران واستئناسا بالانفراد وتوحشا بالقفر عن الغلبة والقهر، فنزلوا من ريف الحبشة جوارا وصاروا ما بين بلاد البربر (شمال إفريقيا) وبلاد السودان (إفريقيا جنوب الصحراء) حجزا واتخذوا اللثام خطاما تميزوا بشعاره بين الأمم...»[43].

وإذا كانت المصادر التاريخية العربية تربط الطوارق بالملثمين من بدو صنهاجة فإن الأبحاث الوراثية الحديثة تؤكد على أن الطوارق ليسوا مجموعة بشرية واحدة متجانسة، وإنما هم مجموعة بشرية جاءت نتيجة عملية انصهار طويلة المدى استغرقت أزيد من ألفي سنة بين مجموعات من السكان البيض التي كانت تسكن الصحراء الكبرى منذ العصور القديمة ومجموعات من السكان الزنوج لمناطق جنوب الصحراء. وقد ساد الاعتقاد لزمن طويل أن وجود سكان

42 - ابن خلدون، ج 6 ص 185.
43 - ابن خلدون، ج 6 ص 185.

بيض في منطقة الصحراء كان أمرا حديثا فقط وغزوا منتظما نتيجة طرد الرومان لسكان السهوب من شمال إفريقيا جنوبا نحو الصحراء خلف أسوار «اللّيمس» الروماني [44]. لكن ومع تزايد التنقيب الأثرية في كل من منطقة فزان بليبيا والحجار في الصحراء الجزائرية اتضح أن الأمر ليس كذلك، حيث أثبتت الأبحاث الأركيولوجية أنه وخلال عصر ما قبل التاريخ والذي تعتبر العصور القديمة مجرد المرحلة النهائية منه، كان يسكن وسط وشمال الصحراء ـ أساسا ـ عناصر بيضاء يوصفون بأنهم طوال القامة، لهم ملامح شعب البحر الأبيض المتوسط، تتصف جمجمتهم بالضخامة، الوجه طويل نوعا ما وضيق، الأطراف نحيلة...إلخ، وهي الصفات الموروفولوجية ذاتها لمجموعات التوارك (الطوارق) الحاليين الذين يسكنون هذه المنطقة. وبناء على هذه المعطيات يبدو أن أصل هؤلاء (الطوارق) لن يبحث عنه في اتجاه شمال إفريقيا، بل في اتجاه الشمال الشرقي من القارة الإفريقية [45]. وهناك قناعة متزايدة في أوساط الباحثين (تدفعها نتائج الأبحاث الوراثية الحديثة) بأن الطوارق ليسوا شعبا واحدا له نفس الأصول الأنتروبولوجية والتاريخية كما ذهب إلى ذلك المؤرخون مثل ابن خلدون الذي يعتبرهم أحد فروع صنهاجة الذين دفعهم الرومان جنوبا، وإنما هم خليط من مجموعات مختلفة من بينها المجموعة الصنهاجية نفسها، والتي سكنت منطقة الصحراء الكبرى على امتداد عصور طويلة ممتزجة بذلك مع المجموعات الزنجية الأخرى لجنوب الصحراء.

وإذا كان مصمودة وصنهاجة مشهود لهما بالقدم في المنطقة يدل على ذلك استقرارهم فيها منذ عهود غير معروفة وموغلة في القدم، وتأسيسهم لدول قديمة فيها منذ أواخر العصر القرطاجي... فإن الغموض يكتنف أصول زناتة، الذين ظلوا يعيشون حياة الترحال حتى بعد مجيء الإسلام وانتشاره بالمنطقة أواخر القرن السابع ميلادي ثم بعد ذلك وصول الهجرات العربية الكبيرة (بنو هلال وبنو سليم) إلى المنطقة. وهو ما دفع المؤرخين العرب إلى ربطهم بهجرات عربية قديمة بسبب التشابه الكبير بينهم وبين القبائل العربية الهلالية في نمط العيش

---

44 - Zohrer. L.H. 1953. La population du Sahara antérieure à l'apparition du chameau. BSNG 51: 3-133.

45 - Gsell. S. 1926. La tripolitaine et le Sahara au 3ème siècle de notre ère. Histoire ancienne de l'Afrique du nord., Vol 8, p. 149-166.

والترحال. لكن عددا من المؤرخين من بينهم ابن خلدون وابن حزم رفضوا تلك المزاعم، واعتبروهم شعبا قديما في شمال إفريقيا رغم احتفاظه بنمط الترحال وتوغلهم الحديث نسبيا في المناطق الشمالية المعروفة تاريخيا خارج نطاق عتمة الصحراء. وهو ما ذهب إليه باحثون متأخرون في علم الآثار والذين ربطوهم بالبدو الجمالة الذين توغلوا شمالا قادمين من الصحراء أثناء العصر الروماني.

هذا فيما يخص التقسيم القبلي العام، أما فيما يخص نمط العيش فإن ابن خلدون يقسم سكان شمال إفريقيا (البربر) إلى بتر وبرانس، وقد اعتبر البتر رحّلاً والبرانس مستقرين. وباستثناء المصامدة الذين يتميزون لوحدهم بطبيعتهم الاستيطانية الشاملة حيث ينعدم في صفوفهم الرحل، فإن المجموعتين الأخريين (زناتة وصنهاجة) تضمان رحلا ومستوطنين على السواء مع طغيان طابع الارتحال عليهم. وبخصوص الانتماء الإثنولوجي لهذه المجموعات فيلاحظ ابن خلدون في كتابه «العبر» أن سكان شمال إفريقيا يتغير لون بشرتهم وصفاتهم الجسدية من منطقة إلى أخرى، حيث يلاحظ أن لون البشرة يكون قاتما ويتجه نحو السواد كلما اتجهنا جنوبا ويصبح فاتحا كلما اتجهنا شمالا، كما تتغير البنية الجسدية وطول القامة حسب تغير المناطق الجبلية والسهلية والصحراوية. وقد كان ابن خلدون ذكيا ولمّاحا حين ربط هذه التغيرات الجسدية بالعوامل الطبيعية المختلفة للتضاريس والمناخ، وكان بذلك من أوائل من انتبهوا إلى هذه الخاصية في تفسيرهم للتنوع البشري، وهو ما ستثبته فيما بعد الدراسات البيولوجية الحديثة.

IV - المُكوِّن البشري العربي في شمال إفريقيا : التغريبة الهلالية وخلخلة البنية القبلية في المنطقة

كان آخر شيء متوقع في منطقة شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر ميلادي / الخامس هجري، هو زحف تلك القبائل العربية البدوية على المنطقة، والذي انتهى ـ لأسباب عديدة ذاتية متعلقة بالوضعية السياسية للمنطقة، وأخرى موضوعية متعلقة بالسياق التاريخي العام ـ إلى كارثة غير محتملة، لم تستطع المنطقة النهوض منها إلا بعد ذلك بفترة طويلة. كانت الدولة الفاطمية التي نشأت في المغرب الأوسط وتوسعت نحو إفريقية ودخلت في صراع مع الأمويين في

الأندلس للسيطرة على المغرب الأقصى، قد انسحبت نحو مصر وقررت أن تمد توسعها شرقا للسيطرة على الشام وشبه الجزيرة العربية، وبالتالي اندلاع حرب بين الخلافة العباسية في بغداد والخلافة الفاطمية في القاهرة على الشرعية المذهبية (سُنّة / شيعة) و السياسية بما يعنيه ذلك من صراع على مناطق النفوذ المختلفة (الشام، الجزيرة العربية...). في هذا السياق كان جزء من القبائل العربية في شبه الجزيرة قد ارتدت إلى حالة البداوة السابقة على الإسلام لأسباب عديدة، فقد كانت حركة الفتوحات قد توقفت منذ زمن طويل، كما أن الجزيرة العربية قد فقدت كل أهمية سياسية واقتصادية بعد انتقال مركز الخلافة إلى دمشق أولا أيام الدولة الأموية ثم إلى بغداد أيام الدولة العباسية، وتحول طرق التجارة شمالا، ما أدى إلى إفقار المنطقة بشكل كبير.

كان من بين تلك القبائل البدوية مجموعتين كبيرتين هما بنو هلال وبنو سليم التي كانت قبائل مضرية تعيش في منطقة الحجاز قرب الطائف، وكان أفرادها يعيشون هناك حياة فقر مدقع ويعتمدون بشكل كامل على الرعي والغارات المتنقلة كموردين وحيدين للعيش. عاشوا تلك الحياة وهم يحلمون باستمرار بحياة أفضل وبمراع خضراء فسيحة ومياه وافرة، كما تدل على ذلك حكاياتهم الشعبية المتوارثة وأشهرها سيرة أبو زيد أو السيرة الهلالية.

وحينما اندلعت ثورة القرامطة (نسبة إلى مؤسس الحركة حمدان بن قرمط بن الأشعث الذي نشرها في الكوفة بالعراق سنة 278 هـ / 891 م) ضد الخلافة العباسية شارك هؤلاء فيها واتجهوا شمالا نحو العراق، لكن العباسيين استطاعوا ردهم وطردهم نحو الشام حيث استولوا على دمشق سنة 360 هـ / 970 م وعدد من المناطق الأخرى. كانت المنطقة تابعة سياسيا للخلافة الفاطمية في مصر، فقرر الخليفة الفاطمي التحرك لمواجهتهم، وبعد عدة معارك انتصر عليهم بشكل نهائي سنة 362 هـ / 972 م، وقرر نقلهم من الشام إلى صعيد مصر بعد أن صار الناس هناك لا يطيقونهم. بانتقالهم إلى مصر حاول هؤلاء أن يمارسوا حياتهم البدوية التي تعتمد أساسا على الرعي هناك، ولأن مصر لم تكن بها مراع صالحة أصلا بسبب طغيان الصحراء وانحسار المنطقة الخضراء في الشريط الضيق لوادي النيل الذي كان يستغل بشكل كامل في الزراعة، فإن الناس هناك لم يعودوا قادرين

على تحمل هؤلاء الرعاة المخربين، فنشبت نزاعات عديدة بينهم، كما كان الحال دائما بين الرعاة والمزارعين في كل مكان وزمان. اضطر الخليفة الفاطمي المستنصر إلى ترحيل تلك القبائل البدوية مجددا، ولكن هذه المرة نحو نحو شمال إفريقيا والسماح لهم باجتياز وادي النيل غربا لتبدأ بذلك رحلتهم الطويلة التي سمّوها «التغريبة» أي التوجه غرباً. يقول ابن خلدون في الخبر عن دخول العرب من بني هلال وسليم أرض المغرب (شمال إفريقيا) : «... وقيل إن الذي أشار بذلك وفعله وأدخل العرب إلى إفريقية إنما هو أبو القاسم الجرجاني... فبعث الستنصر وزيره على هؤلاء الأحياء سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وأرضخ لأمرائهم العطاء ووصل عامتهم بعيرا ودينارا لكل واحد منهم وأباح لهم إجازة النيل. وقال لهم : قد أعطيتكم المغرب وملك المعز بن باديس الصنهاجي العبد الآبق فلا تفترقون.. فطمعت العرب إذ ذاك وأجازوا النيل إلى برقة ونزلوا بها وافتتحوا الأمصار واستباحوها وكتبوا لإخوانهم شرقي لنيل يرغبونهم في البلاد، فأجازوا إليهم بعد أن أعطوا لكل رأس دينارين...»[46].

كانت المنطقة التابعة لنفوذ الفاطميين من شمال إفريقيا (إفريقية والمغرب الأوسط) تعيش وضعية سياسية مضطربة ارتبطت بانسحاب الفاطميين منها وتركها لأوليائهم الصنهاجيين من بني زيري وبني حماد. كان هؤلاء قد بدأ يساورهم طموح بالاستقلال عن الخلافة الفاطمية في القاهرة. وسنة 441 هـ/ 1049 م، أعلن المعز بن باديس الزيري الخروج من دعوة الشيعة الإسماعيلية (الفاطميين) ومبايعة الخليفة العباسي في بغداد. عندها قرر الخليفة الفاطمي المستنصر إرسال القبائل الهلالية نحو إفريقية وتحريضهم ضد المعز بن باديس، وبالتالي ضرب عصفورين بحجر واحد : التخلص من هؤلاء البدو المخربين بإرسالهم بعيدا، ومعاقبة المعز بن باديس بإثارة الفوضى في منطقة نفوذه، أو باختصار ما يعرف بسياسة تصدير المشاكل إلى الجيران. وفي هذا السياق يقول ابن خلدون : «... وتقارعوا على البلاد فحصل لسليم الشرق ولهلال الغرب... وسارت قبائل دياب وعوف وزغب وجميع بطون هلال إلى إفريقية كالجراد المنتشر لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه، حتى وصلوا إلى إفريقية

46 - ابن خلدون، ج 6 ص 20.

سنة ثلاث وأربعين وأربعمئة...» [47]. يقدر المؤرخون عدد هؤلاء بحوالي 200 ألف، كانوا يتنقلون بشكل جماعي من أرض إلى أخرى ناشرين الفوضى ومعها الخراب في تلك المناطق. حاول ابن باديس في البداية جعلهم حلفاء له، لكنهم رفضوا فقرر محاربتهم، لكنه انهزم أمامهم بمعركة حيدران بين قابس والقيروان سنة 443 هـ / 1052 م، فانهارت بذلك الإمارة الزيرية. ولم يكن مصير الإمارة الحمودية بالمغرب الأوسط بأفضل من جارتها الزيرية بإفريقية، حيث ما لبثت أن انهارت هي الأخرى بعد معركة سبيبة سنة 457 هـ / 1065 م، واستيلاء شيوخ القبائل الهلالية على السلطة في المنطقة، وبالتالي أصبحت السلطة الحقيقية في يد هؤلاء الشيوخ الذين أسسوا إمارات محلية مستقلة وشرعوا في ضرب العملة بأسمائهم كدليل على استقلالهم.

كانت من بين النتائج المباشرة للتغريبة الهلالية هو القيام بأكبر عملية خلخلة عرفتها البنية القبلية في شمال إفريقيا منذ الغزو الروماني للمنطقة، حيث دمروا بشكل كامل التحالفات القبلية الصنهاجية التي كانت تقوم عليها إمارات بني زيري وبني حماد، كما دفعوا بالقبائل الزناتية أمامهم نحو المغرب الأقصى والمناطق الصحراوية النائية. لم تتوغل القبائل العربية الهلالية أكثر نحو الغرب، وتوقفت على مشارف المغرب الأقصى ولم تدخله، لأسباب عديدة جغرافية وبشرية وسياسية كان أهمها وجود سلسلة جبلية كبيرة وممتدة من الشمال إلى الجنوب هي جبال الأطلس والتي كانت تحمي المغرب الأقصى من أية احتمالات لغزو يأتي من الشرق مع وجود كثافة بشرية كبيرة من القبائل الجبلية المتمرسة على القتال، إضافة إلى أن المغرب الأقصى كان يعرف وجود دولة قوية هي دولة المرابطين من صنهاجة، رغم أنها كانت هي الأخرى قد دخلت طور الانحطاط والتفسخ.

كان مصير منطقة شمال إفريقيا في سبيله إلى التغير دون رجعة. فعلى إثر قيام دولة الموحدين في المغرب الأقصى على أنقاض الدولة المرابطية وعمل أول خلفائها عبد المؤمن الكومي من أجل توحيد شمال إفريقيا، وعلى إثر انتصارات الموحدين بقيادة عبد المؤمن على الإمارات الصنهاجية في المغرب الأوسط وإخضاعه لقبائل صنهاجة ولواتة وكتامة، شعرت القبائل العربية من

47 - نفسه، ج 6 ص 20.

حلفاء الصنهاجيين وخصومهم على السواء بالخطر المحدق بهم وهم الذين كانوا قد أسسوا إمارات يحكمها رؤساء العشائر في المغربين الأدنى والأوسط عقب غزوهم لهذه المناطق. وفيما كان عبد المؤمن قد قفل راجعا إلى المغرب الأقصى بعد إخضاعه لجزء كبير من المغرب الأوسط، هرع العرب الذين كانوا قد شكلوا تكتلا قبليا كبيرا إلى نجدة بجاية، فردهم الموحدون على أعقابهم ثم جروهم إلى سهل سطيف حيث جرت معركة كبيرة فاصلة انتهت بهزيمة العرب وانكسار شوكتهم أمام تكتل القبائل المصمودية التي كانت تشكل قاعدة الجيش الموحدي، وذلك سنة 1153 ميلادية بعد ثلاثة أيام من القتال. وقام الموحدون بتجريد العرب من أموالهم التي كانوا غنموها أثناء غزوهم للمغربين الأدنى والأوسط، وسبيت نسائهم وأطفالهم...[48]. وقد تغلب الجيش الموحدي المتمرس بشؤون القتال والذي كان يتميز بتنظيم وصلابة وانضباط، على حماسة القبائل العربية وسرعة تحركها.

ويفسر المؤرخون نتائج هذه المعركة باختلال موازين القوى لمصلحة المصامدة على العرب خاصة إذا أخذنا بالعلم أن حجم الجيش الموحدي كان يبلغ حوالي 480 ألف مقاتل في حين كان مجمل أعداد العرب الهلاليين المهاجرين إلى شمال إفريقيا يقدر فقط بحوالي 200 ألف، ما كان يعني أن هزيمتهم كانت مسألة حتمية بسبب الاختلال الهائل في ميزان القوى العسكري. ويقدم ابن خلدون تفسيرا آخر ينبني على نظرته للعصبية القبلية ودورها في الأحداث التاريخية، حيث يفسر نتائج تلك المعركة بتفوق العصبية القبلية المصمودية المتماسكة والموحدة على العصبية العربية التي كانت بوادر الضعف والتضعضع تصيبها، بسبب الصراع على الغنائم التي حصلوا عليها من غزو المغربين الأدنى والأوسط ودخولهم في تحالفات محلية سواء مع القبائل الصنهاجية أو ضدها، ما أدى في النهاية إلى إضعاف وحدتهم القبلية وتماسكها وبالتالي هزيمتهم أمام الموحدين.

كانت تلك اللحظة التاريخية مصيرية بالنسبة لتاريخ منطقة شمال إفريقيا كلها. فعلى عكس المتوقع لم يقم عبد المؤمن بطرد العرب الهلاليين من شمال إفريقيا وإرجاعهم إلى مصر التي كانوا قد جاؤوا منها، وإنما على عكس ما عرف

---

48 - حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته. ج 1 ص 269 .

عليه، أبدى نوعا مذهلا من السماحة تجاه العرب المهزومين، وهو الذي عرفت عنه القسوة والشدة في مواجهة الخصوم، كما تصفه كتب التاريخ. لقد ظل الغموض دائما يلف موقف عبد المؤمن المتساهل جدا على غير عادته مع العرب الهلاليين، وقد حاول المؤرخون باستمرار تقديم أسباب مقنعة لهذا التصرف الذي نتج عنه دخول العنصر العربي الهلالي إلى المغرب الأقصى وتجنيده ضمن الجيش الموحدي وإقطاع جزء من المناطق السهلية لهذه القبائل مقابل خدماتها العسكرية. فهل كانت الرغبة في تجنيدهم داخل صفوف الجيش الموحدي هي المبرر الوحيد المقنع لذلك؟ أم أن هناك أسباب أخرى أكثر أهمية كانت حاسمة في اتخاذ عبد المؤمن لقراره ذاك بإدخال العرب المهزومين بدل طردهم؟ يقدم المؤرخون القدامى عادة تفسيرا واحدا لهذه الحادثة التاريخية، والتي كانت لها آثار بشرية ولغوية وثقافية بعيدة المدى في تاريخ المنطقة، وهو تفكير عبد المؤمن بالاستعانة بهذه القبائل البدوية العربية في حربه المقبلة في الأندلس والتي كان قد بدأ يخطط لها، حيث رأى فيهم عبد المؤمن كنزا بشريا هائلا يحتاجه في حربه تلك التي كان يعلم أنها ستكون مكلفة جدا على المستوى البشري.

لم يكن هذا هو السبب الوحيد ولا حتى السبب الرئيسي لموقف عبد المؤمن، بل على العكس من ذلك كان سببا ثانويا جدا ينبع عن رؤية خارجية للأحداث في موضوع كانت أبعاده الرئيسية داخلية بامتياز وترتبط بالظروف الداخلية للمغرب الأقصى وللدولة الموحدية التي كانت في بداية نشأتها وتعرف صراعا قويا على النفوذ بين مختلف مراكز القوى بعد موت مؤسسها وصاحب دعوتها محمد بن تومرت، خاصة بين عبد المؤمن وشيوخ القبائل المصمودية القوية وعائلة ابن تومرت (أخواه). ولكن الخطر الحقيقي الذي كانت تواجهه الدولة الموحدية الناشئة لم يكن يتمثل فقط في الصراع الداخلي على السلطة بين أقطاب الدولة وإنما كان يتمثل أساسا في ثورات القبائل المصمودية الكبيرة والتي كان إخضاعها عملية صعبة جدا ومكلفة. لقد كان عبد المؤمن بحاجة إلى جيش مستقل عن التكتل القبلي المصمودي الذي كان وراء إنشاء الدولة الموحدية، والذي كان شيوخه يبدون نوعا من التعاطف مع عائلة ابن تومرت على حساب عبد المؤمن الذي كان ينحدر من قبيلة أخرى هي كومية الصنهاجية المستقرة في المغرب الأوسط. لقد كان وضعه

الداخلي حساسا جدا كزعيم صنهاجي لدولة وجيش مصموديان، لهذا رأى عبد المؤمن في العرب الهلاليين كنزا ثمينا يمكنه من تخفيف مخاطر اعتماده الكامل على التكتل المصمودي وشيوخه الذين لم يكن يضمن ولائهم الكامل له. هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت التكتلات القبلية المصمودية الأخرى في المغرب الأقصى تتحين الفرصة للثورة على الموحدين والتخلص من سلطتهم خاصة في مناطق سوس (كزولة وتامسنا (برغواطة) والريف (غمارة)...

كان عبد المؤمن وبعد إدخاله للجزء الأعظم من القبائل العربية البدوية إلى المغرب الأقصى يعمد إلى إقطاع أجزاء من أراضي القبائل المصمودية التي تم إخضاعها من طرف الموحدين، إلى العرب الهلاليين كنظير لخدماتهم العسكرية في الجيش الموحدي. وبالنظر إلى خريطة توزيع الأراضي التي استوطنت فيها القبائل العربية يلاحظ أن عبد المؤمن تعمّد إسكان هؤلاء وسط القبائل المصمودية المحلية في محاولة منه لكسر التحالفات القبلية التي كانت تنشأ بين القبائل في هذه المناطق وخاصة في السهول الكبرى (سوس، تامسنا، أزغار...)، وذلك بإدخال عنصر أجنبي غريب هو العنصر العربي الذي غالبا ما يتصادم مع هذه القبائل ويشكل حاجزا بشريا يمنعها من تشكيل تكتلات كبيرة وهو تصادم كانت تغذيه باستمرار طبيعة نمط العيش الذي يتبعه كلا الجانبان، أي بين الرعاة من العرب الرحل والمزارعين من المصامدة المستقرين. كان هذا الإجراء الذي بدأه عبد المؤمن والمتمثل في إدخال عناصر خارجية لتغيير التركيبة القبلية وكسر التكتلات والتحالفات الممكنة، أداة فعالة في يد السلطة المركزية في المغرب الأقصى وهو الإجراء الذي استمر بعد ذلك بزمن طويل ومارسته معظم الدول المتعاقبة في تاريخ المغرب. لكن هذا الإجراء الذي كانت دوافعه سياسية بامتياز، كانت له نتائج بعيدة المدى على البنية البشرية واللغوية والثقافية والتاريخية لسكان شمال إفريقيا، مع اختلاط العنصر العربي بالمجموعات الأخرى السابقة تحت ضغط عوامل الجوار والمصاهرة والتي أدت في النهاية إلى انصهار العنصر العربي بشكل كامل في النسيج البشري لسكان شمال إفريقيا.لقد بدأت هذه السياسة الهادفة إلى كسر التحالفات القبلية الكبيرة التي تشكل خطرا على الدولة، مع عبد المؤمن الكومي واستمرت بعده حتى وقت قريب. وكانت هذه السياسة

تعتمد على آليتين: الأولى تتمثل في إدخال عناصر غريبة عن المنطقة واستخدامها كحواجز بشرية واجتماعية تمنع أية إمكانية لقيام تكتلات قبلية واسعة النطاق يمكنها أن تشكل خطرا على الدولة المركزية. إضافة إلى تسبب تلك المجموعات المستقرة حديثا في نشوب صراعات طويلة بينها وبين المجموعات الأخرى الأقدم في المنطقة، بسبب الصراع على الموارد الطبيعية المحدودة، كما كان الحال مع استقرار البدو الزناتيين أو الهلاليين، حيث نشأ عن ذلك صراع طويل بين نمطين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين : البداوة في مقابل الاستقرار، والرعي في مقابل الزراعة. الآلية الثانية تتمثل في عمليات التهجير واسعة النطاق للقبائل المستقرة وإرغامها على تغيير مناطق استقرارها عقابا لها بعد فشل إحدى حركات التمرد أو في حالة إحساس الدولة بتهديد محتمل لها خاصة إذا كان الموقع الجغرافي لهذه القبائل يتميز بكونه استراتيجيا على المستوى العسكري أو الاقتصادي. يضاف إلى ذلك عمليات الهجرة التي كانت تقوم بها القبائل المختلفة عند تعرضها للهجوم عبر اللجوء إلى المناطق الوعرة في الجبال أو الصحاري، إضافة إلى الهجرات التي يكون سببها البحث عن مراع جديدة أو هربا من الجفاف والمجاعات والأمراض والأوبئة...

لكن وقبل الخوض في تحليل النتائج طويلة الأمد التي أسفرت عنها التغريبة الهلالية إلى منطقة شمال إفريقيا منذ القرن الحادي عشر ميلادي على مستوى البنية القبلية للمنطقة، وبالتالي على المشهد البشري العام بها، لابد أولا من مناقشة حقائق أساسية عن مفهوم القبيلة في شمال إفريقيا، والذي بدونه لا يمكن فهم الكثير من تلك النتائج. وهذا ما يدفعنا إلى طرح سؤال أساسي : ما هي القبيلة في شمال إفريقيا ؟ وكيف تتشكل ؟

اختلف الباحثون والمدارس السوسيولوجية العديدة التي تناولت هذا المفهوم وحاولت تحديده، في التعريف الذي منحه كل طرف لمفهوم القبيلة، منذ المدرسة الكولونيالية (الفرنسية بالأساس) وصولا إلى المدرسة الانقسامية التي أسقطت تعريفا أجنبيا على شمال إفريقيا وحاولت عبثا فهم بنيته الاجتماعية بواسطة مفهوم للقبيلة كما هي سائدة في منطقة الشرق الأوسط والتي يعد النسب فيها ورابطة الدم المحدد الوحيد لتشكلها. لكن الوضع في شمال إفريقيا

يختلف اختلافا كبيرا عن المناطق الأخرى - سواء في الشرق الأوسط أو في المناطق الأخرى التي عرفت البنية الاجتماعية القبلية - حيث أن العوامل التي تتحكم في تشكيل القبيلة في المنطقة لا تعتمد على معيار القرابة الدموية فقط بل تدخل في ذلك عدة اعتبارات أخرى أهمها الجوار والتساكن واقتسام المجال الجغرافي المشترك، فالقبلية في شمال إفريقيا ليس لها معنى سلالي بقدر ما تعبر عن أحد أشكال التعبئة الاجتماعية. وهو ما وعى به أحد أهم المؤرخين من أبناء المنطقة عبد الرحمان بن خلدون الذي أشار في مقدمته في فصل «اختلاف الأنساب» عن العوامل التي تتحكم في تشكل القبيلة من قرابة وحلف وولاء ونعرة واصطناع ... وغيرها من أشكال التعبير الاجتماعي الأخرى التي تؤسس لنشأة القبيلة وتشكلها، حيث يقول في اختلاط انساب : «...إن بعضا من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة إليهم أو خلف أو الفرار من قومه بجناية أصابها، فيدعي نسب هؤلاء ويعد منهم، ثم إنه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان. وما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين...» (المقدمة ص 103).

ويشرح عبد الله العروي ذلك بقوله : «... تنبني العائلة - العشيرة مثلا على الجوار والتساكن ولا تنشأ فقط من علاقات اللحمة والتناسل: يعني أن المرء مع مرور الأيام يستبدل نسبا بنسب وذكريات بذكريات أخرى كلما انتقل من محل لآخر. فالعنصر الجامع بين أعضاء العشيرة في الحقيقة هو الجوار وليس النسب كما يتصور المغاربة (سكان شمال إفريقيا) أنفسهم. هذا واقع يعرفه كل باحث نزيه، كيف نعلله إذا لم نفترض مسبقا الخرافات التي تقتضي أن أي عشيرة هي تعاقد بين أفراد من أصول مختلفة للإتحاد والدفاع المشترك. رمز هذا التعاقد هو الاسم الذي لا يتخلى عنه أحد ويستمر مع الأجيال. لا يدل الاسم على شخص بعينه عاش في سالف الأعوام، هو الجد الأعلى، وإنما يدل على دوام إرادة الالتحام. وإذا كانت الأسماء تتغير بمقتضى المصلحة لا بسبب الترحال والتناسل، أي فائدة في رسم خريطة تاريخية للقبائل ؟...» [49].

---

49 - عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب. المركز الثقافي العربي بيروت 2007، ج 1 ص 118.

انطلاقا من وجهة النظر هذه يمكننا أن نفسر ما حدث في منطقة شمال عقب تحرك الهجرات الكبرى للقبائل الهلالية والزناتية والتي أعادت تفكيك البنية القبلية القديمة وتركيب بنية قبلية جديدة فرضتها الظروف السياسية والاجتماعية. فقد كان الاكتساح الهلالي لشمال إفريقيا مؤثرا للغاية في خلخلة البنية القبلية في شمال إفريقيا خاصة في المغربين الأدنى والأوسط، وحتى في المغرب الأقصى فيما بعد وإن لم يكن بنفس الحدة التي عرفتها المناطق الأخرى، وذلك بسبب وجود دولة قوية لعبت دورا كبيرا في تقنين عملية دخول هذه القبائل واستغلالها سياسيا وبدرجة كبيرة لتقوية نفوذها على القبائل الأخرى المحلية ومواجهة التحالفات القبلية الأخرى وتفكيكها. أسفرت هذه الهجرات القبلية المتلاحقة (الهلالية والزناتية) في إحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمعات في شمال إفريقيا، عن طريق تغيير الخريطة القبلية لهذه المجتمعات، حيث أدى الاكتساح الهلالي والزناتي للمناطق الأخرى التي كانت سابقا خاضعة لقبائل أخرى إلى دفع هذه القبائل إلى أحد الاحتمالين: إما الخضوع للقبائل المكتسحة وبالتالي الاندماج فيها، أو الاختيار الثاني المتمثل في الهجرة نحو المناطق الأكثر أمنا والاحتماء بها خاصة في المناطق الجبلية - كما جرت العادة دائما عند مواجهة خطر خارجي، أو كما يقول ابن خلدون: وكلهم رعايا معبودون للمغارم إلا من اعتصم بقنة الجبل...

وهو ما أدى في النهاية إلى كسر كل التحالفات القبلية القديمة وتفكيك الكتل الكبيرة خاصة منها الصنهاجية (كتامة، لمتونة، هوارة...) والمصمودية (برغواطة، جزولة، غمارة...) وذلك باختلاطها الواسع بالعنصرين العربي والزناتي وذلك تحت تأثير تداخل المجالات الجغرافية لانتشارها واستقرارها، ما أدى في النهاية إلى مزيد من التفكك على مستوى التحالفات القبلية القديمة المبنية على أساس العصبية القبلية ونشوء تحالفات جديدة على أساس الجوار والقرب الجغرافي، وبالتالي انصهار هذه العناصر المتنوعة فيما بينها وإعادة تشكيل المشهد القبلي من جديد وفق قواعد وأسس جديدة...

وقد لعبت سياسة الدولة دورا كبيرا في عملية خلخلة البنية القبلية في شمال إفريقيا، فلطالما اتبعت الدولة - خاصة في المغرب الأقصى - سياسة التهجير القسري للقبائل من مواطنها القديمة إلى مجالات جغرافية جديدة، وتذكر كتب

التاريخ أمثلة عديدة لقبائل هجرت أكثر من مرة من مناطق سكنها. فبالإضافة إلى الهجرة الذاتية التي كانت تقوم بها القبائل من تلقاء نفسها، إما استجابة لضغوطات طبيعية من قبيل الجفاف والمجاعات، أو طمعا في الاستيلاء على السلطة وتأسيس دولة جديدة... كانت تتم عمليات تهجير أخرى ذات طبيعة قسرية، حيث كانت الدولة تعمد إلى تهجير القبائل من مساكنها باستمرار وذلك عن طريق نزع أراضيها أو من خلال مواجهة القبائل المتمردة بقبائل أخرى موالية للسلطة المركزية لإخماد تلك التمردات، ما كان ينجم عنه عادة تغيير المجال الجغرافي لتلك القبائل سواء منها المتمردة أو الموالية للسلطة. كما اضطر قبائل عديدة إلى الهجرة نحو أعالي المناطق الجبلية الآمنة والاحتماء بها («إلا من اعتصم بقنة الجبل» حسب تعبير ابن خلدون...) خوفا من انتقام السلطة عقب فشل حركات التمرد... وفي المغرب الأقصى ومع تزايد تمركز سلطة الدولة وانفصالها عن البنية القبلية للمجتمع، ازدادت حركة تهجير القبائل من طرف الدولة وخاصة في عهد دولة العلويين، فقد قام السلطان المولى إسماعيل بترحيل قبائل الشبانات وزرارة من مراكش إلى فاس ثم إلى وجدة وأحل محلهم عرب الأوداية بفاس. كما رحل أهل السوس إلى المهدية وأهل الريف – بعد تمردهم – إلى تارودانت، قبل أن يرحل جزء منهم إلى العرائش... وفي عهد السلطان محمد بن عبد الله أجريت عمليات ترحيل عديدة منها نقل مجموعات الحراطين (الزنوج) بالقرب من تافيلالت إلى مكناس، كما نقل بربر جروان من الأطلس إلى الغرب وأسكنهم وسط القبائل العربية... وأعاد نقلهم إلى الأطلس... وفي سنة 1782 م رحّل أولاد أبي السباع من حوز مراكش إلى سوس ومنها إلى الساقية الحمراء وموريطانيا بعد اتهامهم بالاعتداء على جيرانهم من أهل الحوز... كما نقل عددا من بني معقل من شيشاوة إلى فاس الجديد وأنحائها... وفي عهد المولى عبد الرحمان بن هشام جرى نقل قبائل الشراردة من ناحية مراكش إلى منطقة الغرب... [50].

وعلى امتداد قرون طويلة أدت هذه العمليات الواسعة من الهجرة وتغيير مناطق السكن إلى حدوث نوع من التخليط الواسع النطاق والانصهار بين

50 – إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ. دار الرشاد الحديثة، الطبعة الثانية الدار البيضاء 1984، ج 3 ص 466-468.

مختلف المكونات البشرية للتركيبة السكانية لمنطقة شمال إفريقيا، حيث لعبت علاقات الجوار دورا هاما في حصول هذا الانصهار السكاني الواسع النطاق (وما يرافقه من انصهار ثقافي...)، عبر تقويتها لعلاقات المصاهرة البينية وما يرافق ذلك من اختلاط الأنساب القبلية القديمة وإعادة تركيب علاقات أنساب جديدة، وبالتالي ظهور قبائل وأحلاف جديدة. وكمثال على ذلك ما انتهى إليه الأمر مثلا في منطقة سوس (جنوب المغرب) إلى ظهور حلفين قبليين كبيرين يضم كل واحد منهما قبائل محلية وأخرى عربية يجمع بينها علاقات الجوار والمصاهرة، حيث يقول العلامة المغربي المختار السوسي عنهما:«الفرقة الأولى تعتنق نحلة «تاكوزالت» والثانية تعتنق «تاحكات» ويمتد هذا في قبائل سوس الشلحية (الناطقة بالأمازيغية) من وادي نون إلى درعة... فكل الحروب التي كانت تثور في سوس إن لم تكن مخزنية (السلطة المركزية) تدور حول هذين النحلتين...»[51]. والملاحظ أن المجموعات العربية في منطقة سوس افترقت على هذين الحلفين القبليين وذلك بسبب عوامل الجوار والمصاهرة، فانتهت قبيلة أولاد جرار (قرب مدينة تزنيت) إلى حلف تاحكات، في حين انتهت قبيلة أولاد يحيى (قرب مدينة تارودانت) إلى حلف تاكوزالت.

ولم ينتج عن علاقات الجوار تلك فقط نشوء أحلاف قبلية جديدة، تصهر جميع مكنات المجتمع القبلي، وإنما أكثر من ذلك نشوء قبائل جديدة من خليط المجموعات الأخرى السابقة، التي فرضت عليها علاقات الجوار والمصاهرات إضافة إلى الأخطار الكثيرة المحدقة بها، أن تتكتل في قبيلة واحدة كما هو الشأن مثلا بالنسبة لقبيلة أيت باعمران جنوب منطقة سوس، والتي تعد واحدة من أكبر القبائل السوسية وتنتشر على مساحة شاسعة ما بين تخوم الصخراء وصولا إلى المحيط الأطلسي. وقد نتجت هذه القبيلة عن عملية اندماج تاريخية طويلة ما بين عدة مجموعات من السكان المحليين على ضفاف وادي درعة والمنطقة الساحلية إضافة إلى مجموعات عربية من عرب السوس الذين يرجع ابن خلدون تاريخ استقرارهم بالمنطقة إلى القرن 13 م / 7 هـ، ويرى بعض الباحثين أن « اسم أيت باعمران قد يجوز اعتباره من مخلفات الأحلاف التي رافق تشكيلها اندماج

51 – محمد المختار السوسي، الإلغيات. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1963، ج 3 ص 166.

عرب معقل في القبائل التي وجدوها بسوس، شأنها شأن بقية الأسماء المعقلية مثل ذوي بلال ومجاط وأولاد جرار...» [52]. وليست قبيلة أيت باعمران أو القبائل المعقلية العربية في سوس هي وحدها التي أعيد تشكيلها من جديد بعد استقرارها بالمنطقة، فحتى القبائل الزناتية المهاجرة عرفت نفس المصير، وأهم مثال على ذلك هو ما حصل لقبيلة هوارة التي انتهى بها المطاف غرب منطقة سوس، وهي من أكبر القبائل في المنطقة ويمكن اعتبارها خليطا من هوارة القبيلة الليبية الأصل والموطن كما يقول ابن خلدون والتي تفرقت فروعها في مختلف مناطق شمال إفريقيا ومصر وبلاد الشام مع توسع الدولة الفاطمية شرقا، وعند دخولها إلى المغرب الأقصى في العصر المريني، كانت هذه القبيلة قد اختلطت بشكل كبير مع المجموعات الزناتية الأخرى من بني مرين إضافة إلى القبائل العربية الهلالية وتم إسكانها بنواحي مدينة فاس عقب سيطرة المرينيين عليها، وعند مجيء الدولة السعدية أبعدت هؤلاء من ناحية فاس إلى منطقة سوس جنوبا، لتحصل عملية اختلاط جديدة مع المجموعات المصمودية والعربية المحلية، لتتشكل في النهاية من هذا الخليط كله قبيلة هوارة السوسية القاطنة على ضفاف نهر سوس كما هي معروفة اليوم.

ويمكن اعتبار أن ما حصل في منطقة سوس على سبيل المثال هو نفسه ما حدث في مجمل المناطق الأخرى للمغرب وشمال إفريقيا عموما خاصة في السهول التي استوطنتها القبائل العربية الهلالية المهاجرة، ويشرح المؤرخ المغربي عبد الله العروي الظروف التاريخية لعملية انصهار العنصر العربي في البنية الاجتماعية والقبلية لسكان شمال إفريقيا بالقول أن «... جباية الأراضي الصالحة للزراعة كانت قد اقتطعت منذ العهد الموحدي إلى شيوخ القبائل الهلالية مقابل الخدمة العسكرية (جباية وعسكرة حسب مؤرخي ذلك العهد). فلما اندثر سلك الدولة تقوى نفوذهم بين السكان ولم يعد شغلهم الأساسي هو الدفاع عن السلطة بل المحافظة على المعاش، حينها اختفت العسكرة وبقيت الجباية. ثم أخذت هي الأخرى في التدهور بسبب تراجع الزراعة... ومع انتشار عادة التنقل والترحال لم تعد غاية القواد امتلاك الأرض بل التحكم في الرقاب (الاصطناع بالمعنى

52 - علي المحمدي، السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج أيت باعمران. دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1989، ص12.

الخلدوني)، كيف ذلك ؟ بتوظيف النظام القبلي كإطار عام للتسيير والمراقبة والضبط. وهكذا تم ظم أفراد من أي أصل كانوا إلى العشائر والبطون القبلية المختلفة. ولكي نفهم ما حصل مثلا أثناء القرنين 7هـ/ 13م و 8هـ/ 14م في منطقتي الغرب والحوز، وكيف ذابت «تامسنا» في «الشاوية» و«دكالة»، بعيدا عن التكلفات الخلدونية والروايات الشفوية غير المضبوطة، فلا مناص أن نفترض أننا أمام تركيبة مكونة من مادة وصورة. المادة البشرية جاهزة وهي خدام الأرض، والصورة هي الشجرة القبلية الموروثة من عهد البداوة الأولى، المختفية من حين لآخر من المجتمع والحاضرة باستمرار في الذهن وفي الكلام. هذه التركيبة لا نزاع في كونها عملية رجعية ارتدادية باعتبار اللجوء إليها نا تج عن انخفاض في عدد السكان وتراجع في الإنتاج. وهي أيضا عملية قسرية تعسفية إذ فرضت فرضا على كل ما كان قبلها والذي لا نعرف عنه سوى أنه سابق (ومن المفيد هنا التذكير أن أنساب البربر عند ابن خلدون تعزى إلى شخص يدعى سابق). لايمكن الجزم إذن أن نظام القبيلة الهلالية نظام أصيل ... النظام الهلالي، العروبي (أو البدوي في التعبير المحلي) والقَبَلي في التعبير المحدث، هو من منظورنا طريقة خاصة لتعبئة وتسيير الرجال أكثر مما هو ظاهرة سلالية أو قانون اجتماعي... تتقوى القبيلة وتعلو على الدولة في عهود الانكماش والانتكاس، وتنحل وتضعف كلما انتشرت الزراعة التي تتطلب حتما الهدوء والاستقرار... »[53].

هذا فيما يخص المغرب الأقصى، أما في بقية مناطق شمال إفريقيا فقد كان العامل الأساسي في ذوبان العنصر العربي في السكان المحليين عاملا خارجيا تمثل في الغزو العثماني الذي أدى في بداياته إلى تراجع نفوذ القبائل الهلالية وضعفها، ما جعلها ترتد إلى حياة الترحال والرعي مجددا... إلا أن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت مع بدايات ضعف السلطة العثمانية وتراجع نفوذها في شمال إفريقيا ابتداء من القرن 17م / 12هـ، ليندلع الصراع مجددا بين الجنود الأتراك والسكان المحليين للمناطق التابعة لنفوذهم في المغربين الأوسط والأدنى، ليصل هذا الصراع إلى ذروته مع الباي مراد الثالث بوبالة الذي أرغم سكان القيروان على هدم أسوار مدينتهم بأيديهم، وخلفه إبراهيم الشريف الذي قرر أن يمحو «جيل العرب» من كل البلاد. ويلخص عبد الله العروي هذه الوضعية بأنه: «أمام

53 – عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب. ج 3 ص 442 / 443.

هذا التعسف مال الناس إلى جانب أشياخ القبائل أصحاب النفوذ المحلي، لأن هؤلاء عادة ما يتقيدون بما نشئوا عليه من أخلاق الحلم والعفو، مما ساعد على المحافظة ولو نسبيا على حقوق الناس ويضمن كذلك استمرار عادات الإسعاف لكل من كان معوزا وطلب العون والمساعدة. وبذلك توجت الحركة التي بدأت أواخر الزيرية وحاول كل من الموحدين والمرينيين توقيفها، والتي طبعت الدولة الحفصية في أطوارها الأخيرة. نعني بذلك تجذر البنية القبلية الهلالية في قلب المجتمع التونسي. تحول الأشياخ الذين كانوا في البداية أصحاب إقطاع إلى نواب وحماة. رضي الناس بالولاء لهم لأن تسلطهم كان على كل حال أخف من جور الجنود الأتراك. لا يهم كيف نسمي هذا النمط التنظيمي: عربيا أو بدويا أو هلاليا، المهم هو أن ندرك أنه اكتسى صفة جديدة وطنية وأخلاقية في آن...»[54]. وهو نفس ما حدث أيضا في ليبيا، حيث استقرت المجموعات العربية من قبائل بني سليم في نواحي برقة وطرابلس وانتشرت من هناك في جميع أرجاء المنطقة وصولا إلى فزان، واختلطوا بالسكان المحليين في هذه المناطق متبنين نمط عيشهم واستقرارهم، ومؤثرين فيهم خاصة على المستوى اللغوي والثقافي...[55]، وقد حصل نفس الشيء بتفكك عدد من الوحدات القبلية القديمة وتشكل مجموعات قبلية جديدة ربما كان أبرزها قبائل السعادي التي نتجت عن عملية انصهار بشري واجتماعي بين المجموعات العربية من بني سليم والقبائل الليبية الزناتية.

لقد رافق عملية انصهار العنصر العربي في البنية الدموغرافية والاجتماعية لشمال إفريقيا عملية انصهار ثقافي بين المكون الثقافي العربي والمكونات الثقافية الأخرى السابقة ليتجذر التعريب بشكل واسع في شمال إفريقيا خاصة في المغرب الأدنى وإفريقية والمغرب الأوسط لأسباب تاريخية عديدة مرتبطة أساسا بالتدخل التركي العثماني في هذه المناطق، في حين كان التعريب أخف في المغرب الأقصى لأسباب تاريخية عديدة مرتبطة أساسا بحفاظ المغرب الأقصى على استقلاله وعدم خضوعه للعثمانيين، إضافة إلى وجود دولة قوية تحكمت منذ اليوم الأول في المهاجرين العرب وسخرتهم لخدمتها.

---

54 - عبد الله العروي، نفسه، ص 471.

55 - عبد اللطيف محمود البرغوتي، تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني. بيروت دار صادر، 1971. ص 340.

يلخص ابن خلدون ما حصل للعرب الهلاليين بعد استقرارهم في مناطق شمال إفريقيا وانصهارهم في البنية الاجتماعية لسكانها بقوله : « ... ثم عجزوا عن رحلة القفر وتركوا الإبل واتخذوا الشاة والبقر وصاروا في عداد القبائل الغارمة، وربما طالبهم السلطان بالعسكرة معه فيعينون جنودا... » [56]. ويقول عن مصير العرب الذين أدخلهم الموحدون إلى المغرب : «... ثم ضربت الأيام ضرباتها وأخفت جِدّتهم وفشلوا وذهب ريحهم ونسوا عهد البداوة والناجعة وصاروا في عداد القبائل الغارمة للجباية والعسكرة مع السلطان...»[57]. وهو نفس المصير الذي عاشه العرب الذين خرجوا قبل ذلك من شبه الجزيرة العربية بعد الإسلام وانتشروا في الأرجاء الواسعة للبلدان المجاورة حيث يقول عنهم: «... تناهبتهم الثغور القصية وأكلتهم الأقطار المتباعدة، فلم يبق منهم إلا القليل في البوادي، واندرجت جماعات ضخمة منهم في غمار الناس وأصبحوا في جملة أهلها...»[58]. لقد ذاب العرب المهاجرون في الشعوب الأخرى السابقة عليهم، وصاروا جزء منها خاضعين بذلك لمنطق التأثير والتأثر التاريخي، أو بتعبير ابن خلدون «اندرجوا في غمار الناس وأصبحوا في جملة أهلها »، ولم تكن منطقة شمال إفريقيا استثناء في هذا السياق.

V - التعدد والانصهار كواقع وراثي : قراءة في المعطيات الحديثة لعلم الوراثيات الأنتروبولوجية

أدى التطور الكبير الذي عرفه علم البيولوجيا وبالخصوص في مجال الوراثة البشرية (الجينوم البشري) إلى حدوث ثورة علمية كبيرة بظهور فرع علمي جديد هو علم الوراثيات الأنتروبولوجية Anthropological Genetics والذي يعتمد على دراسة تاريخ الطفرات في الجينات الوراثية للإنسان، لتحديد أصوله وتتبع تاريخ الهجرات البشرية. وتقوم الفكرة بالأساس على دراسة العناصر الوراثية في الجينوم البشري التي يرثها الإنسان من أحد أبويه حصرا، وأشهرها الكروموسوم Y الموجود عند الرجال فقط، فهو على العكس من بقية

56 - ابن خلدون، ج 6 ص 23.
57 - نفسه، ج 6 ص 27.
58 - نفسه، ج 6 ص 2.

الكروموسومات ليس له رفيق من نوعه. يرث الرجال كروموسوم Y من والدهم وكروموسوم X من أمهم، أما النساء فيرثن كروموسومين X من كلا الوالدين. ونتيجة لذلك ينتقل الكروموسوم Y سليما في معظمه من الوالد إلى ابنه هكذا إلى ما لانهاية، ويضيف كل رجل -على الأكثر - طفرة واحدة أو اثنتين. ويعتقد أن الكروموسوم Y في جميع الرجال الموجودين اليوم على الأرض متشابه بنسبة تزيد عن 99.99 %، والأمر نفسه ينطبق على الأجداد الذين عاشوا منذ 50 - 60 ألف سنة مضت. أما الاختلافات الطفيفة فتمثل علامات تسجل انتشار نوعنا البشري على كوكب الأرض. وفي العام 1994 اخترع العالمان الأمريكيان بيتر أندرهيل P. Underhill وبيتر أوفنر P. Offner تقنية للاكتشاف السريع للطفرات في نفس النقطة من جينوم شخصين مختلفين وقد أثبت هذا الاختراع فائدته في تتبع تاريخ الهجرات البشرية، إذ أن الطفرات التي يتشاركها مجموعة من الناس لا بد وأن تكون قد ظهرت في سلف مشترك بينهم وبتحديد عمر هذه الطفرات يمكن معرفة الزمن التقريبي الذي عاش فيه هذا السلف المشترك. وما يصح بالنسبة للكروموسوم Y عند الرجال يصح أيضا بالنسبة لـ دنا ميتوكوندري DNAmt عند النساء والذي كانت دراسته سابقة على غيره، إضافة إلى وجود عدد آخر من التقنيات الحديثة مثل أنظمة HLA وSTR و GM ودراسة تعاقب سلسلة الألومنيوم في شيفرة البروتينات وغيرها من التقنيات الأخرى الجديدة... والتي يراهن عليها كثيرا في دفع الأبحاث الجارية اليوم بقوة نحو الأمام.

كان لا بد من انتظار حصول أبحاث من هذا النوع في شمال إفريقيا حتى يمكن مناقشة أصل الإنسان في المنطقة وتاريخه بشكل أكثر وضوحا ودقة مما تقدمه عادة المعطيات الأثرية والتاريخية. وقد توصلت هذه الأبحاث الحديثة إلى نتائج مهمة جدا مرتبطة بالتاريخ الوراثي لسكان شمال إفريقيا وعلاقتهم بالشعوب الأخرى وبجيرانهم، ومدى تأثير الهجرات المتأخرة وخاصة منها الهجرات العربية في الواقع الدموغرافي والوراثي لساكنة المنطقة. ولأن الموضوع متشعب ومعقد ارتأينا أن نبدأ في تحليله انطلاقا من المعطيات العامة - حسب تسلسلها التاريخي- أولا قبل الخوض في مناقشة الأمور التفصيلية:

أثبتت الأبحاث الوراثية الحديثة التي أجريت على دنا ميتوكوندري DNAmt لدى السكان الحاليين لمنطقة شمال إفريقيا - بما لا يدع مجالا للشك - وجود

سمات وراثية موغلة في القدم تنتمي إلى المجموعة الوراثية U6 لدى هؤلاء، تعود إلى العصر الحجري القديم، قدر تاريخها بما بين 47 ألف و18 ألف سنة مضت، أي الفترة التي كان فيها الإنسان العاتري يعيش بالمنطقة. وقد عثر على هذه المورثات لدى معظم سكان شمال إفريقيا باستثناء بعض المجموعات السكانية بالجزائر بما فيها الناطقة بالأمازيغية (المزابية بالخصوص التي تنعدم عندها في حين تعرف هذه المجموعة أعلى معدل انتشار للسمات الوراثية الحديثة والمميزة لسلالة العصر الحجري الحديث) أو الناطقة بالعربية التي تنتشر عندها بنسب ضعيفة جدا، في حين يصل أعلى معدل لانتشار هذه السمات الوراثية لدى السكان الناطقين بالأمازيغية بمنطقة الريف شمال المغرب، وهو ما يعني وجود نوع من الاتصال الوراثي بهذه المنطقة ما بين السكان الحاليين وأسلافهم الموغلين في القدم [59].

وقد عثر على هذه المورثات أيضا لدى البقايا البشرية لسلالة الإنسان الإبيرو- موريتاني iberomaurusian ، استخرجت من كهف تافوغالت (شمال شرق المغرب) يعود تاريخها إلى حوالي 12 ألف سنة مضت، وهو ما يؤكد نتيجتين مهمتين : الأولى أن الإنسان الإبيرو- موريتاني ينحدر بشكل مباشر من الإنسان العاتري الذي يمثل سلفا مباشرا له، ما يعني أن هذه السلالة البشرية ليست امتدادا لمهاجرين قادمين من منطقة جنوب الصحراء كما كان يعتقد من قبل بناء على مقارنات أركيولوجية، وإنما هي سلالة محلية تنحدر من المجموعات المحلية الأكثر قدما بمنطقة شمال إفريقيا... والنتيجة الثانية هي أن جزء من الموروث الجيني للسكان الحاليين لمنطقة شمال إفريقيا يعود إلى تلك السلالة القديمة التي عرف بتفضيلها للجبال كمكان للسكن ما جعلها في النهاية تحافظ على رصيدها الوراثي الذي استمر في الوجود بالمنطقة إلى عصرنا الحالي. أما فيما يخص أصول هذه السمات الوراثية الموغلة في القدم، فإن الأبحاث أثبتت أن هذه الصفات الوراثية الملاحظة في منطقة شمال إفريقيا تنتمي إلى شجرة النسب U6 [60] التي تعود أصولها - غالبا - إلى منطقة الشرق الأدنى القديم والتي انتشرت في شمال إفريقيا مع

---

59 - Plaza S., Calafell F, Helal A, Bouzerna N, Lefranc G, Bertranpetit J, Comas D. 2003. Joining the pillars of Hercules: mtDNA sequences show multidirectional gene flow in the western Mediterranean. Annals of Hum. Genetics 67, 4: 312–328.

60 - Maca-Meyer N, Gonza´ lez AM, Pestano J, Flores C, Larruga JM, Cabrera VM (2003) Mitochondrial DNA transit between West Asia and North Africa inferred from U6 phylogeography. BMC Genet 4:15.

الانتشار النيوليثي القديم (العصر الحجري القديم) منذ أزيد من حوالي 30 ألف سنة ق.م [61].

وبالرغم من أن العينات الوراثية المأخوذة من سكان المغرب بينت وجود سمات وراثية قديمة جدا تعود للعصر الحجري القديم (السلالات العاترية والإيبيرو-موريتانية) وترجع أصولها القديمة إلى منطقة شرق إفريقيا قبل انتقالها إلى منطقة الشرق الأوسط مع ما عرف بهجرة المجموعات الآفروآسيوية القديمة وعودة جزء منها إلى إفريقيا مع الانتشار النيوليثي القديم (العصر الحجري القديم) [62]، فإن أغلبية العينات الأخرى لباقي سكان شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، ليبيا...) لا تبين أية تأثيرات وراثية ذات قيمة كبيرة لإنسان العصر الحجري القديم، بل على العكس تبين بوضوح أن أغلب المخزون الوراثي لهؤلاء ترجع أصوله إلى مجموعات العصر الحجري الحديث [63].

ولكي تتضح الصورة العامة أكثر في إطارها العام لمجموع منطقة حوض البحر المتوسط، فقد أبرزت الدراسة التي أجريت على أساس نظام STR، والتي شملت 18 مجموعة بشرية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة لها شمالا وجنوبا (أوروبا وجنوب الصحراء)، وجود تقارب وراثي بين بعض الشعوب الأوروبية القديمة، والشعوب الناطقة بالأمازيغية في شمال إفريقيا وتلك الناطقة بالعربية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تكوّن مجموعة وراثية مختلفة عن تلك التي تضم شعوب منطقة جنوب الصحراء. وهذا التقارب الوراثي بين سكان شمال إفريقيا ومجموعات جنوب غرب أوروبا (ذات الأصول غير الهندوأوروبية) يؤدي إلى احتمال وجود أصل مشترك بين هذه الشعوب[64]. ويمكن أن يكون هذا السلف المشترك عائدا إلى الانتشار النيوليثي الأول (العصر الحجري القديم) منذ أزيد من 30 ألف سنة ق.م، والذي أعطى السلالة العاترية في شمال إفريقيا و سلالة الكرومانيون Crô-Magnon في أوروبا

---

61 - Maca-Meyer et al , 2003. BMC Genet 4:15

62 - Bosch E, Calafell F, Comas D, Oefner PJ, Underhill PA, Bertranpetit J (2001) High-resolution analysis of human Y-chromosome variation shows a sharp discontinuity and limited gene flow between northwestern Africa and the Iberian Peninsula. Am J Hum Genet 68:1019–1029.

63 - Bosch et al. Am J Hum Genet 68:1019–1029.

64 - J. R. Luis, D. J. Rowold, M. Regueiro, B. Caeiro, C.Cinnioğlu, C. Roseman, P.A. Underhill, L. L. Cavalli-Sforza, and R. J. Herrera. (2004). The Levant versus the Horn of Africa: Evidence for Bidirectional Corridors of Human Migrations.Am J Hum Genet. 74 (3) : p 532–544.

العصور القديمة، أو ربما إلى الانتشار النيوليثي الثاني (العصر الحجري الأوسط) من منطقة الشرق الأدنى منذ أزيد من 10 آلاف سنة مضت، حيث يربط علماء الأركيولوجيا بين السلالة المتوسطية في جنوب أوروبا وبين الثقافة القفصية في شمال إفريقيا واللتين يرجح أنهما تنحدران معا من النطوفيين الذين سكنوا منطقة فلسطين قبل أزيد من 10 آلاف سنة ق.م. وقد يكون كلا الأمرين صحيحا من الناحية التاريخية ما دامت المعطيات الأركيولوجية تدفع في اتجاه تأكيد متواصل على حصول كلا الأمرين معا.

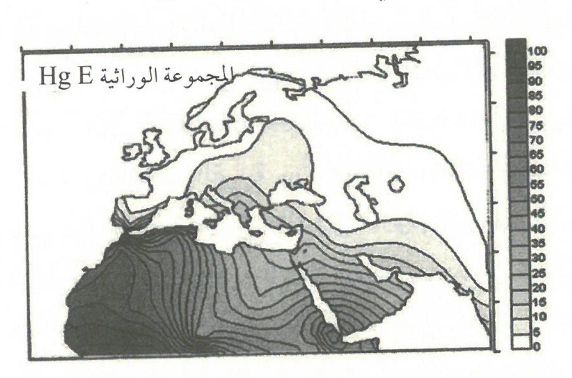
وتقدم لنا الأبحاث الوراثية المتعلقة بالكروموسوم Y معلومات في غاية الأهمية حول شجرة الأنساب التي تربط بين مختلف السلالات البشرية في العالم، وذلك لأنها تعطي معلومات دقيقة عن السمات الوراثية المميزة لكل مجموعة على حدة وعلاقات القرابة بين مختلف هذه السمات إضافة إلى تسلسلها التاريخي وتوزيعها الجغرافي الدقيق[65]. وتؤكد هذه الدراسة الوراثية وجود علاقات قرابة وراثية بين المجموعات البشرية في مناطق شمال شرق إفريقيا (وادي النيل) والشرق الأوسط وهي الشعوب التي تكون ما يعرفبالمجموعة الأفروآسيوية والتي توجد بينها أيضا قرابة لغوية، إضافة وجود نوع من الاختلاف الوراثي ما بين سكان منطقة شمال إفريقيا مع كل من سكان إفريقيا جنوب الصحراء وأيضا سكان أوروبا بما في ذلك شبه الجزيرة الإيبيرية. ويمكن تفسير ذلك بوجود عوائق طبيعية (جغرافية ومناخية...) تتمثل في كل من الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط، رغم وجود ممر ضيق بمضيق جبل طارق، ساهمت في إعاقة هكذا نوع من الانتشار الوراثي بين هذه المناطق المختلفة.

وباستخدام التقنية المعتمدة على تقدير تاريخ أقرب سلف مشرك بالنسبة للمجموعات الوراثية المختلفة، حصل الباحثون على معلومة مهمة جدا مفادها أن جل البشر الذين يعيشون في العالم اليوم ينحدرون من سلف مشترك حديث نسبيا يعود زمنه إلى حوالي 52 ألف سنة مضت. وبالنسبة لسكان شمال إفريقيا يعود أصل معظم السمات الوراثية إلى فترة العصر الحجري الحديث مع وجود سمات أكثر قدما. وهكذا يمكن اقتراح كون هجرة مجموعات العصر الحجري

---

65 - Jobling MA, Tyler-Smith C, (2003). The human Y chromosome: an evolutionary marker comes of age. Nat Rev Genet 4: 598–612.

الحديث إلى المنطقة من العالم ترافقت مع انتشار الرعاة الأفروآسيويين القادمين من منطقة الشرق الأوسط والتي كانوا قد هاجروا إليها من شرق إفريقيا قبل أن يعودوا إلى إفريقيا وينتشروا شمالا، حيث تبين المعطيات الوراثية الحديثة أن أغلبية المورثات التي يحملها سكان شمال إفريقيا جاءت نتيجة هجرة مجموعات من الرعاة الرحل - في فترة العصر الحجري الحديث - كانت تتنقل باستمرار تحت ضغط المؤثرات الطبيعية والمناخية (جفاف الصحراء الكبرى...) في اتجاه الشمال الغربي باحثة عن مراعي جديدة أكثر خصوبة[66].



خريطة تبين المجال الجغرافي لانتشار المجموعة الوراثية E ذات الجذور الإفريقية

وكما قلنا سابقا، فقد عثر في منطقة شمال إفريقيا على المواقع الأثرية الأكثر قدما لمجموعات العصر الحجري الحديث في الجهة الشرقية من المنطقة، في حين تم اكتشاف تلك الحديثة منها في الجهة الغربية منها. وهو ما أدى إلى تأكيد حصول هجرات كبيرة لإنسان العصر الحجري الحديث نحو شمال إفريقيا من الشرق في اتجاه الغرب، وهو نفس ما حصل بعد ذلك مع الهجرات العربية الكبيرة نحو المنطقة. ما طرح لدى الباحثين إمكانية أن يكون المهاجرون الأوائل للعصر الحجري الحديث قد جاؤوا بدورهم من منطقة الشرق الأوسط. لكن هذا الطرح يصطدم مع المعطيات الوراثية الحديثة التي تؤكد أن السمة الوراثية 2E3b، المعروفة بالطفرة الوراثية M81 المميزة لسكان شمال إفريقيا نادرة جدا في

66 - Cruciani F, Santolamazza P, Shen P, Macaulay V, Moral P, Olckers A, Modiano D, Holmes S, Destro-Bisol G, Coia V, Wallace DC, Oefner PJ, Torroni A, Cavalli-Sforza LL, Scozzari R, Underhill PA, (2002). A back migration from Asia to sub-Saharan Africa is supported by high-resolution analysis of human Y-chromosome haplotypes. Am J Hum Genet 70: 1197–1214.

منطقة الشرق الأوسط [67]، ما يجعل من المنطقة العربية مصدرا بعيد الاحتمال لهذه السمة الوراثية المميزة لسكان شمال إفريقيا. وهناك تأكيد متزايد لأصول إفريقية شرقية لهذه السمة مع هجرة مجموعات العصر الحجري الحديث إلى شمال إفريقيا تحت ضغط ظاهرة الجفاف الكبير التي عرفتها منطقة الصحراء الكبرى وحوض وادي النيل، والتي طغت وراثيا على بقية المجموعات البشرية القديمة في المنطقة[68].

وبالفعل أدت الدراسات على الكروموسوم Y إلى اكتشاف السمة الوراثية 2E3b المعروفة بالطفرة الوراثية M81 والتي تعتبر هي السمة الوراثية الوحيدة المميزة لسكان شمال إفريقيا، و حسب إحدى الدراسات يتركز انتشار هذه الصفة بنسب مرتفعة في المغرب مقارنة بباقي مناطق شمال إفريقيا[69]. وأوضحت إحدى الدراسات أن السمة الوراثية E3b2 نفسها تظهر (من خلال استخدام نظام 15 Y-STRs لتتبع الطفرات الوراثية وتحليلها) وجود تنوع ملحوظ في داخلها [70]، مع ميل كبير لمنحناها نحو الشرق. هذا المنحنى المحصل عليه من دراسة تغيرات شجرة السمات الوراثية يمكن أن يفسر بحصول تعمير تاريخي لمنطقة شمال إفريقيا نتيجة هجرات متوالية من الشرق نحو الغرب، وهو ما يؤكده اكتشاف نسب منخفضة من تغيرات السمة الوراثية E3b2 (الطفرة M81) في كل من غرب ووسط منطقة شمال إفريقيا (المغرب والجزائر) مع وجود تركيز كبير لها في هذه المناطق، ما يعني ببساطة حصول انفصال هذه المجموعات السكانية عن جذورها الشرقية وتزايد انعزالها الوراثي الداخلي مع استمرار توغلها غربا [71].

---

67 - Semino O, Magri C, Benuzzi G, Lin AA, Al-Zahery N, Battaglia V, Maccioni L, Triantaphyllidis C, Shen P, Oefner PJ, Zhivotovsky LA, King R, Torroni A, Cavalli-Sforza LL, Underhill PA, Santachiara-Benerecetti AS (2004) Origin, diffusion, and differentiation of Y-chromosome haplogroups E and J: inferences on the Neolithization of Europe and later migratory events in the Mediterranean area. Am J Hum Genet 74:1023–1034.

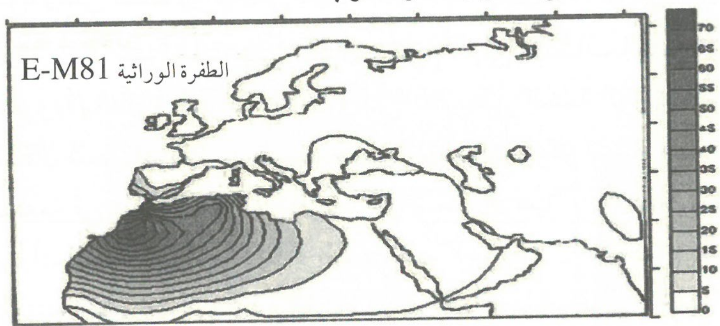
68 - Barker G (2003). Transitions to farming and pastoralism in North Africa. In: Bellwood P, Renfrew C (eds) Examiningthe farming/language dispersal hypothesis. McDonald Institute for Archaeological Research, Cambridge, United Kingdom, pp 151–161.

69 - Underhill, L. L. Cavalli-Sforza, and R. J. Herrera. (2004). Am J Hum Genet. 74 (3) : p 532–544.

70 - Barbujani G, Pilastro A, De Domenico S, Renfrew C (1994) Genetic variation in North Africa and Eurasia: Neolithic demic diffusion vs. Paleolithic colonisation. Am J Phys Anthropol 95:137–154.

71 - Barbara Arredi, Estella S. Poloni, Silvia Paracchini, Tatiana Zerjal, Dahmani M. Fathallah, Mohamed Makrelouf, Vincenzo L. Pascali, Andrea Novelletto, and Chris Tyler-Smith. (2004). A Predominantly Neolithic Origin for Y-Chromosomal DNA Variation in North Africa. Am. J. Hum. Genet. 75:338–345.

هذا الاكتشاف ـ يضاف إلى حقيقة وجود تنوعات متعددة من هذه السمة كما سبق ذكره ـ تتفق بشكل كبير مع المعطيات الأركيولوجية والتاريخية العديدة المتوفرة عن حصول هجرة بشرية كبيرة في مرحلة تاريخية قديمة من منطقة الشرق نحو شمال إفريقيا، بقيت آثارها بارزة ـ إلى اليوم ـ على مدى تطور هذه السمة الوراثية كلما اتجهنا من الشرق نحو الغرب.



خريطة تبين المجال الجغرافي لانتشار السمة الوراثية M81 ومعدل انتشارها

وفي دراسات أخرى أكثر تفصيلا تبين النتائج المحصل عليها بأن هذه السمة الوراثية تنتشر بنسب تتراوح ما بين % 31.5 و % 52 عند مجموعتين من المغاربة الناطقين بالعربية وبنسبة % 71 عند سكان الأطلس المتوسط الناطقين بالأمازيغية وبنسبة % 72 عند سكان الأطلس الكبير الناطقين بالأمازيغية، وبنسبة % 76 في صفوف سكان المناطق الصحراوية في المغرب وفي موريتانيا، وأعلى نسبة معروفة لهذه السمة الوراثية هي % 80 مسجلة عند المزابيين الناطقين بالأمازيغية في الجزائر (وهو ما يفسر ربما انعدام السمات الوراثية الخاصة بالسلالات الموغلة في القدم لدى هؤلاء، ذلك أنهم ينحدرون بشكل رئيسي من سلالة العصر الحجري الحديث وأنه في تلك المنطقة من شمال إفريقيا لم يحدث أي اندماج بين هذه الأخيرة والسلالات الأخرى السابقة عليها سواء منها القفصية أو الإيبيرو ـ موريتانية...). وتوجد هذه السمة أيضا بنسبة ضعيفة عند كل من التوارك (الطوارق) في النيجر تبلغ % 9.1 وأيضا عند سكان شمال مصر بنسبة 4.8%[72]. إضافة وجودها في منطقة جزر

72 - Cruciani, F. La Fratta, R. Santolamazza, P. Sellitto, D. Pascone, R. Moralm, P. Watso E. Guida, V. Colomb, E. Zaharova, B. Lavinha, J. Vona, G. Aman, R. Calı, F. Akar, N. Richards, M. Torroni, A. Novelletto, A. and Scozzari, R. 2004. Phylogeographic Analysis of Haplogroup E3b (E-M215) Y Chromosomes Reveals Multiple Migratory Events Within and Out Of Africa. Am. J. Hum. Genet. 74: p 1014–1022.

الكناري لدى الغوانش من السكان الأصليين لهذه الجزر قبل الغزو الإسباني لها.
أما خارج القارة الإفريقية فإن هذه السمة الوراثية موجودة بنسب ضعيفة جدا لدى ستة مجموعات سكانية بشبه الجزيرة الإيبيرية بمعدل يتراوح ما بين 1,6 % و % 4,0 في كل من شمال البرتغال وجنوبه وجنوب إسبانيا ومناطق الباسك وأستوريا وكنتابريا، وهناك اعتقاد متزايد لدى أوساط الباحثين أن هذه السمة الوراثية قد انتقلت في العصر الوسيط من شمال إفريقيا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية مع الوجود الإسلامي بالأندلس وليس في أي مرحلة أخرى سابقة[73].

المجموعة السكانية	النسبة المئوية لانتشار السمة الوراثية M81 في صفوف الساكنة بالمنطقة
الناطقين بالعربية في المغرب	ما بين % 31.5 و % 52
الناطقين بالأمازيغية في الأطلس المتوسط (المغرب)	71.0 %
الناطقين بالأمازيغية في الأطلس الكبير (المغرب)	72.4 %
الناطقين بالأمازيغية في المزاب (الجزائر)	80.0 %
واحة سيوه (مصر)	4.8 %
التوارگ أو الطوارق (النيجر)	9.1 %
مصر	1.9 %
شبه الجزيرة الإيبرية (إسبانيا والبرتغال)	ما بين % 1،6 و % 4،0

جدول يبين أهم نسب توزيع السمة الوراثية M81 في منطقة شمال إفريقيا وجوارها

73 - Cruciani et al. (2002

وبقراءة سريعة لهذه المعطيات يتضح هذه السمة الوراثية (الطفرة M81) هي السمة المشتركة السائدة بين سكان منطقة شمال إفريقيا، في حين تبقى هذه السمة شبه منعدمة في المناطق الأخرى في أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء. وهذا الاكتشاف لم يكن مفاجئا جدا للأوساط العلمية بناء على ما تراكم من نتائج الأبحاث الأركيولوجية، لكنه رغم ذلك يحمل في طياته كثيرا من الألغاز، لعل أهمها كون الزمن الذي يتطلبه تطور هكذا اختلاف وراثي - بهذه الدرجة من الأهمية - أكبر بكثير من الزمن الحقيقي الذي حدث فيه الانفصال بين الأسلاف المشتركين لكل من سكان شمال إفريقيا وأوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء (العصر الحجري القديم) [74].

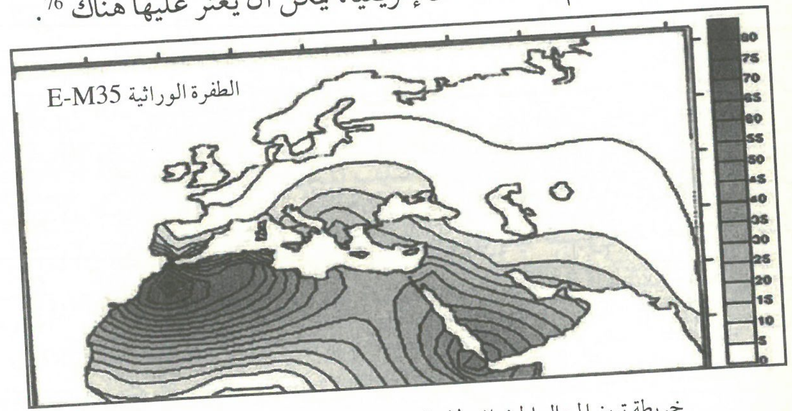
وفي محاولة منها للتأكد من الزمن الذي ظهرت فيه هذه السمة الوراثية وما يطرحه ذلك من استنتاجات بخصوص أصول سكان شمال إفريقيا، توصلت الأبحاث الوراثية الحديثة إلى نتائج غاية في الأهمية مفادها أن الزمن المتوسط المقدر بالنسبة للسمات الوراثية المشتركة بين معظم سكان منطقة شمال إفريقيا، هو زمن حديث جدا مقارنة بباقي مناطق القارة، ويرجع في حدوده القصوى إلى بدايات العصر الحجري الحديث. حيث أن الزمن الذي عاش فيه السلف المشترك الأكبر بالنسبة للمجموعات البشرية الحاملة للسمة الوراثية E3b2 (الطفرة M81) ، يقدر بحوالي4 آلاف سنة ق. م فقط [75]، ما يتزامن تاريخيا مع البدايات الأولى لهجرة مجموعات العصر الحجري الحديث الذي دخلت شمال إفريقيا مع بداية جفاف الصحراء واضطرارها للهجرة شمالا بحثا عن مراعي جديدة.

وبتتبع الجذور الوراثية الموغلة في القدم لمجموعات العصر الحجري الحديث، انتهى البحث في شجرة النسب الجينية إلى حدود السمة الوراثية M35 التي تعتبر السلف القديم الذي أعطى السمة الوراثية M81 المنتشرة في شمال إفريقيا. وتعود

74 - Underhill PA, Shen P, Lin AA, Jin L, Passarino G, Yang WH, Kauffman E, Bonne-Tamir B, Bertranpetit J, Francalacci P, Ibrahim M, Jenkins T, Kidd JR, Mehdi SQ, Seielstad MT, Wells RS, Piazza A, Davis RW, FeldmanMW, Cavalli-Sforza LL, Oefner PJ, (2000). Y chromosome sequence variation and the history of human populations. Nat Genet 26:358–361.

75 - Kayser M, Roewer L, Hedman M, Henke L, Henke J, Brauer S, Kruger C, Krawczak M, Nagy M, Dobosz T, Szibor R, de Knijff P, Stoneking M, Sajantila A (2000) Characteristics and frequency of germline mutations at microsatellite loci from the human Y chromosome, as revealed by direct observation in father/son pairs. Am J Hum Genet 66:1580–1588.

أصول هذا السلف المشترك الأكبر إلى منطقة شرق إفريقيا عند منابع وادي النيل العليا، حيث يلاحظ وجود تردد مرتفع للطفرة الوراثية M35 بين مجموعات السكان في هذه المنطقة، ما يعني أن أصول مجموعات العصر الحجري الحديث التي ينحدر منها معظم سكان شمال إفريقيا، يمكن أن يعثر عليها هناك[76].



خريطة تبين المجال الجغرافي لانتشار السمة الوراثية M35 ومدى انتشارها

لكن السؤال الذي يمكن أن يطرح هنا هو عن الصيرورة التاريخية التي يمكنها أن تفسر هذا الاختلاف الوراثي لمنطقة شمال إفريقيا عن أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء ؟ هناك اقتناع متزايد بأن الجغرافيا والمناخ كان لهما دور أساسي حاسم في المسألةCV : إنها – بالأساس – العوائق الطبيعية المتمثلة في البحر الأبيض المتوسط شمالا والصحراء الكبرى جنوبا، والتي لعبت دور الحواجز الطبيعية في وجه انتشار الجينات الوراثية للمناطق المجاورة شمالا (أوروبا) وجنوبا (إفريقيا جنوب الصحراء)، رغم أن مرحلة ما قبل الجفاف الأخير للصحراء قبل حوالي 4 آلاف ق. م ساهمت في تسهيل عبور الهجرات المختلفة لمجموعات العصر الحجري الحديث إلى المنطقة. لكن وبعد حصول الجفاف الكبير للصحراء صارت المنطقة شبه معزولة جغرافيا. مما أدى في النهاية إلى نوع من العزلة الوراثية لسكان المنطقة عن تأثيرات الشعوب المجاورة خاصة إفريقيا جنوب الصحراء التي انقطعت الصلات الوراثية بهم منذ تلك الفترة التاريخية، ما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور سمات وراثية خاصة بالمنطقة (الطفرة M81). هذا في الوقت الذي ظل الممر الشرقي فيه مفتوحا عبر ليبيا منذ القديم وحتى بعد الجفاف الكبير للصحراء، ما جعل من المنطقة

76 - Cruciani et al. 2004; Semino et al. 2004.

الشرقية خزانا وراثيا للشعوب التي عمرت منطقة شمال إفريقيا منذ العصر الحجري القديم وصولا إلى مجيء القبائل العربية مطلع القرن 11 ميلادي[77].

تبرز النتائج الخاصة بانتشار السمة الوراثية M81 عن عدم وجود أي اختلاف وراثي كبير بين الناطقين بالعربية والناطقين بالأمازيغية في عموم شمال إفريقيا وبالخصوص في المغرب والجزائر (رغم أنها المنطقة التي عرفت استقرار أكبر نسبة من المهاجرين العرب وخاصة في المغرب)، حيث تسود السمة الوراثية المميزة لسكان شمال إفريقيا حتى في صفوف الناطقين بالعربية وبنسب مرتفعة جدا. وهو ما يؤكد إحدى الفرضيتين التاليتين : إما أنهم ينحدرون من أصل وراثي واحد، وإما أن التأثير الوراثي العربي في شمال إفريقيا ضئيل جدا مقارنة بالتأثير الثقافي وقد جرى احتوائه من طِرف المجموعات السكانية السابقة بشكل كبير. تدفع بقية النتائج المتعلقة بالتوارك في النيجر وبعض المصريين الشماليين إضافة إلى النتائج المتعلقة بغياب هذه السمة الوراثية في صفوف سكان المنطقة العربية (الشرق الأوسط) إلى تأييد الفرضية الثانية بخصوص ضعف - وليس انعدام - التأثير الوراثي العربي بشكل عام، ما دام أن الناطقين بالأمازيغية في شمال إفريقيا أقرب من الناحية الوراثية إلى الناطقِين بالعربية في هذه المنطقة، منهم إلى الناطقين بالأمازيغية من مجموعات التوارك في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، ونفس الشيء ينطبق على الناطقين بالعربية في شمال إفريقيا والذين يبدو أنهم أقرب وراثيا إلى الناطقين بالأمازيغية في المنطقة منهم إلى الناطقين بالعربية في منطقة الشرق الأوسط حيث تنعدم هناك هذه السمة الوراثية.

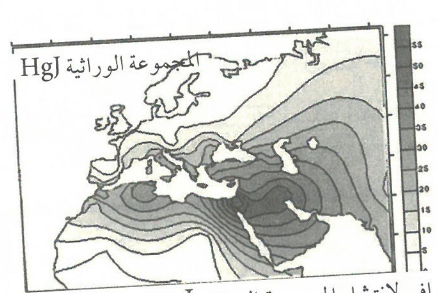
وتبقى الحقيقة الوحيدة التي يمكن الخروج بها من هذه النتائج تتلخص في كون الأغلبية الساحقة من الناطقين اليوم بالعربية في شمال إفريقيا ليسوا عربا مهاجرين من الجزيرة العربية - بسبب قلة أعداد هؤلاء مقارنة ببقية سكان المنطقة - وإنما هم من السكان المحليين الذين تعربوا على دفعات وبالتدريج ابتداء من القرن 11 ميلادي، وهو ما يؤكد نتيجة مهمة جدا تعبّر عن حقيقة الوضع في شمال إفريقيا ومفادها أن القرابة اللغوية لا تعني بالضرورة وجود قرابة وراثية، والعكس صحيح حيث أن القرابة الوراثية - في أحيان كثيرة - ترافقها حالة من

---

77 - Muzzolini A (1993) The emergence of a food-producing economy in the Sahara. In: Shaw T, Sinclair P, Andah B, Okpoko A (eds) The archaeology of Africa: food, metals and towns. Routledge, London, pp 227–239

الاختلاف اللغوي الكبير، كما هو الحال مثلا في كل من الجزائر والمغرب حيث يقدر الاختلاف الوراثي بين السكان باختلاف لغاتهم ومناطقهم الجغرافية بحوالي 0,8 % فقط من البنية الوراثية العامة للسكان هناك، ما يؤكد حصول انصهار وراثي كبير وشامل في مجمل شمال إفريقيا بين العناصر الوراثية المختلفة على امتداد تاريخ الوجود البشري في المنطقة رغم ما يبدو من تعدد وتنوع كبيرين على المستوى الثقافي[78]. وفي بحثها الجديد عن تغيرات الكروموسوم Y لدى سكان منطقة شمال إفريقيا وشبه الجزيرة الإيبيرية، لاحظت الباحثة «إلينا بوش» Bosch Elena وجود تماثل وراثي كبير بين مختلف المجموعات السكانية في شمال إفريقيا سواء منها الناطقة بالعربية أو الناطقة بالأمازيغية. وهو ما دفعها إلى الاستنتاج بأن انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في منطقة شمال إفريقيا والتي بدأت منذ القرن السابع ميلادي، كان في عمقه ظاهرة ثقافية أكثر منه ظاهرة وراثية[79].

أما ثاني أهم علامة وراثية ملاحظة في منطقة شمال إفريقيا: فهي السمة الوراثية J المعروفة أيضا بالطفرة الوراثية M267، ويعود تاريخها في منطقة شمال إفريقيا إلى حوالي 7 آلاف سنة ق.م، وهو ما يعد تاريخا حديثا نسبيا مقارنة بالسمات الوراثية الأخرى الموغلة في القدم والخاصة بمجموعات العصر الحجري القديم[80].



خريطة تبين المجال الجغرافي لانتشار المجموعة الوراثية J ذات الجذور الشرق أوسطية

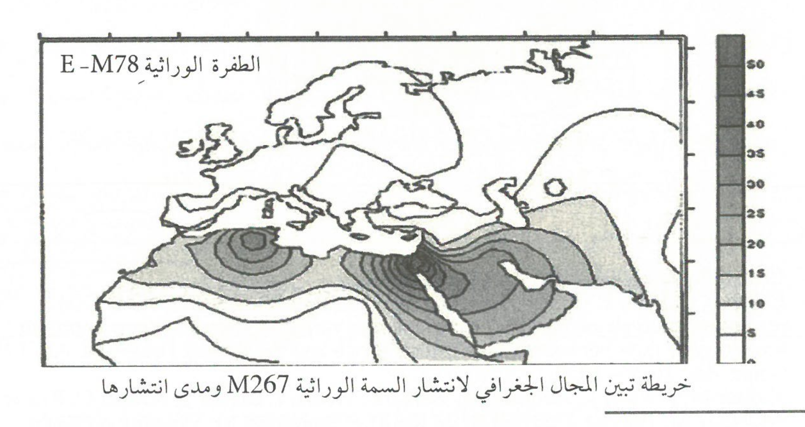
---

78 - Underhill et al 2000. Nat Genet 26:358–361.

79 - Bosch E, Calafell F, Comas D, Oefner PJ, Underhill PA, Bertranpetit J. (2001) . High-resolution analysis of human Y-chromosome variation shows a sharp continuity and limited gene flow between northwestern Africa and the Iberian Peninsula. Am J Hum Genet 68 : 1019 – 1029.

80 - Kayser M, Roewer L, Hedman M, Henke L, Henke J, Brauer S, Kruger C, Krawczak M, Nagy M, Dobosz T, Szibor R, de Knijff P, Stoneking M, Sajantila A (2000) Characteristics and frequency of germline mutations at microsatellite loci from the human Y chromosome, as revealed by direct

وهناك احتمال كبير جدا أن تكون السمة الوراثية J ذات أصول شرق أوسطية، حيث عثر عليها فقط هناك وفي شمال إفريقيا (بنسختها المحلية المعروفة بالطفرة الفرعية J×). و من خلال دراسة الزمن المحتمل الذي عاش فيه السلف المشترك الحديث لحاملي السمة الوراثية J (وأحد أهم فروعها هو الطفرة M267) تبين أنه عاش في الفترة ما بين 24.1 ألف سنة ق.م و 9.4 ألف سنة ق.م، في مكان ما في منطقة الشرق الأوسط قبل أن ينتشر أحفاده في باقي أرجاء المنطقة وصولا إلى شمال إفريقيا [81]، وهو ما يتفق مع كون التاريخ المحتمل الذي عاش فيه السلف المشترك الحديث للحاملين لهذه السمة الوراثية في شمال إفريقيا يعود إلى الفترة ما بين 11.1 ألف سنة ق.م و 4.4 ألف سنة ق.م. ما يزيد من تأكيد حصول هجرات تاريخية قديمة جدا من منطقة الشرق الأوسط نحو شمال إفريقيا في هذه الفترة الزمنية. وبمقارنة هذه المعطيات الوراثية بالمعطيات الأركيولوجية المتوفرة يمكن الوصول إلى استنتاج مهم مفاده أن هذا الزمن هو نفسه الزمن الذي ظهرت فيه الثقافة القفصية في منطقة شمال إفريقيا وانتشرت غربا. وهذه النتيجة تعطي إثباتا قويا لما يذهب إليه عدد كبير من الباحثين الذين يربطون بين الثقافة القفصية في شمال إفريقيا وبين الثقافة النطوفية في فلسطين بسبب التشابه الكبير بينهما سواء على المستوى البشري (البنية المورفولوجية للهياكل البشرية المكتشفة...) أو الثقافي (شكلالأدوات المصنوعة...)، على اعتبار أن الإنسان النطوفي في فلسطين هو الجد الأكبر للإنسان القفصي في شمال إفريقيا.



خريطة تبين المجال الجغرافي لانتشار السمة الوراثية M267 ومدى انتشارها

81 - Semino et al. 2004.

و بالنسبة للسمة الوراثية J فإنها تنتشر - كما قلنا - بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط[82]، في حين أن السمة الوراثية الفرعية المعروفة بالطفرة الوراثية J-276 (الطفرة J×) تنتشر بشكل خاص في صفوف كل من الفلسطينيين وقبائل البدو في صحراء سيناء والأردن. ويمكن لهذه السمات الوراثية أن تصل إلى معدلات مرتفعة في بعض المجموعات السكانية بسبب عادات الانتقاء البيولوجي أو الاجتماعي (الزيجات العائلية . . .).

ومن الاكتشافات المثيرة للانتباه، كان العثور على السمة الوراثية الفرعية H71 (المعروفة أيضا بالسمة UE10) في منطقة شمال إفريقيا والتي تتطابق مع نمط وراثي مميز اكتشف لدى مجموعة محدودة من السكان العرب في منطقة صغيرة شمال فلسطين وبالضبط في منطقة الجليل[83] ، والمثير للانتباه هنا أنها تنعدم لدى بقية سكان منطقة الشرق الأوسط في حين تم اكتشاف وجودها لدى الأكراد بنسبة تصل إلى % 18 [84]، ولدى سكان اليمن حيث أن أعلى نسبة لانتشارها هي تلك التي اكتشفت لدى سكان مدينة صنعاء عاصمة اليمن بنسبة تصل إلى % 41 ، في حين وصلت النسبة إلى حوالي % 10 في منطقة حضرموت اليمنية [85].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المعطيات الوراثية مجتمعة وقمنا بمقارنتها بالمعطيات الأركيولوجية المتراكمة عن المجموعات النطوفية والقفصية وسكان اليمن القديم خاصة منها تلك التي أجريت في كل من مواقع سخول بفلسطين وموقع قفصة بتونس وبعض المواقع في اليمن، نصل إلى تأكيد النتيجة التي أقرها الأبحاث الأركيولوجية عن علاقات قرابة بين المجموعات الثلاث، وأن النطوفيين في فلسطين بدورهم قد يكونون أحفادا للساكنة القديمة لليمن التي هاجرت

---

82 - Cruciani et al. 2004.

83 - Thomas MG, Parfitt T, Weiss DA, Skorecki K, Wilson JF, le Roux M, Bradman N, Goldstein DB. (2000). Y chromosomes traveling south: the Cohen modal haplotype and the origins of the Lemba—the "Black Jewsof South Africa". AmJ Hum Genet 66:674–686.

84 - Bosch E, F. Calafell, A. Perez-Lezaun, J. Clarimon, D. Comas, E. Mateu, R. Martınez-Arias, B. Morera, Z. Brakez, O. Akhayat, A.Sefiani, G. Hariti, A. Cambon-Thomsen and J. Bertranpetit. (2000). Genetic structure of north-west Africa revealed by STR analysis. European Journal of Human Genetics. No 8, p 360–366.

85 - H. El Ossmani, B. Bouchrif , K. Glouib, D. Zaoui, H. El Amri et A. Chafik. 2008. Etude du Polymorphisme des groupes sanguins, (ABO, SS, Rhesus et Duffy) chez la population arabophone du plateau de Beni Mellel. Lebanese Science Journal, Vol. 9,N.1.

شمالا. وهذه المعطيات الأثرية تدعمها المعطيات الوراثية حيث يلاحظ أكبر نسبة لتردد هذه السمات الوراثية في اليمن جنوب شبه الجزيرة العربية تليها فلسطين وقبائل البدو من حيث نسبة التردد، تليها بدورها منطقة شمال إفريقيا بنسبة تصل إلى حوالي % 9.1 ، هذا إضافة إلى كون النسخة الشمال إفريقية من هذه السمة الوراثية أحدث على المستوى التاريخي من نظيرتها الشرق أوسطية [86]، ما يعني أن أصحابها مهاجرين جاؤوا من هذه المنطقة.

لكن المعضلة الرئيسية التي يطرحها العثور على سمات وراثية قديمة ذات أصول شرق أوسطية في منطقة شمال إفريقيا تتمثل في تحديد الزمن الحقيقي الذي انتقلت فيه هذه السمات الوراثية إلى شمال إفريقيا، فهل انتقلت منذ الزمن القديم مع الموجات البشرية للعصر الحجري أم أنها لم تنتقل إلا بعد ذلك بفترة طويلة منذ القرن السابع ميلادي مع الوجود العربي في المنطقة والذي رافق انتشار الذين الإسلامي بها ؟ يبدو الجواب على هذا السؤال صعبا، مع قبولنا بالنتائج الأخرى التي أعطاها تحليل المعطيات المتعلقة بالسمات الوراثية الأخرى خاصة الطفرة M81. فقد قلنا سابقا إن الأبحاث المتراكمة تثبت أن القسم الأعظم من الموروث الجيني لسكان شمال إفريقيا يعود إلى مجموعات العصر الحجري الحديث، وأن المنطقة عرفت عملية انصهار وراثي طويلة ومستمرة دامت لآلاف السنين مع تعاقب الموجات البشرية المهاجرة إلى المنقطة وانصهار كل وافد جديد في البنية الوراثية السابقة عليه، ما يجعل من إمكانية فصل وتتبع السمات الوراثية والمجموعات التي أحضرتها معها مسألة غاية في الصعوبة و التعقيد، خصوصا إذا ما كانت نفس السمة الوراثية قد انتقلت إلى المنطقة عدة مرات مع موجات بشرية مختلفة كما هو الشأن بالنسبة للمورّثات القديمة ذات الأصول الشرق أوسطية والتي انتقلت على دفعات منذ العصر الحجري القديم وصولا إلى العصر الوسيط مع الهجرات العربية المتأخرة.

لكن مع ذلك يبقى من حقنا أن نتساءل : هل كان التأثير الوراثي للهجرات العربية في العصر الوسيط ضعيفا جدا إلى درجة أنه لم يترك أثرا في الواقع

86 - Coudray C, E. Guitard, M. Gibert, A. Sevin, G. Larrouy, J.M. Dugoujon. (2006). Diversité génétique (allotypie GM et STRs) des populations Berbères et peuplement du nord de l'Afrique. Antropo, n 11, p 75-84.

الديموغرافي لمنطقة شمال إفريقيا ؟ تبين معطيات أخرى أن هذا الرأي قد يكون صحيحا تماما، حتى ولو برزت عدة اعتراضات عليه خاصة منها آراء بعض الباحثين الذين يحلوا لهم ترديد أقوال المؤرخين القدماء الذين يبالغون في وصف حجم الجحافل العربية المهاجرة من بني هلال وبني سليم وكثرة أعدادها والتي يقدرونها برقم تقريبي يصل إلى حوالي 200 ألف وهو – حسب آراء الباحثين – رقم ليس سهلا بالمقاييس الديموغرافية لذلك الزمان (القرن 11 م).

لكن لو دققنا النظر في الموضوع بما في ذلك المصادر التاريخية نفسها فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن تلك الأعداد لم تكن في الحصيلة النهائية ذات تأثير وراثي كبير مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان المنطقة. وللإشارة فقط، فقد بلغ عدد أفراد جيش الدولة الموحدية المكون أساسا من مجموعة قبلية واحدة (المصامدة) حوالي 480 ألفا في عهد أول ملوكها عبد المومن (حكم في الفترة ما بين 1130 و1163 م) والذي صد توغل قبائل بني هلال وبني سليم العربية في شمال إفريقيا وألحق بهم الهزيمة قبل أن يقوم بضمهم إلى جيشه ويسمح لهم بالاستيطان في شمال إفريقيا. مما يعني تاريخيا أن حجم المهاجرين العرب (برجالهم ونسائهم وشيوخهم وأطفالهم...) - رغم أهميته - كان أقل حتى من حجم جيش مكون بالأساس من الرجال المحاربين المنتمين إلى جزء فقط من تكتل قبلي واحد من سكان شمال إفريقيا (مصمودة).

وهذا الرأي تؤكده أيضا نتائج الدراسات المتعلقة بالسمة الوراثية M78 وهي السمة المميزة للشعوب العربية في منطقة الشرق الأوسط. ومن المثير للانتباه أن هذه السمة الوراثية توجد بنسب مرتفعة في صفوف بعض المجموعات الناطقين بالعربية في المغرب، وتصل في معدلها العام إلى 38.9 % وهي نسبة غير ثابتة على العموم وتتغير من منطقة لأخرى حيث تصل في أدنى معدل لها إلى 11.4 % وفي أعلى معدل لها إلى 42.9 % ، وهو ما يعني أن الأغلبية الكبيرة من الناطقين بالعربية اليوم في هذه المنطقة هم من سكان شمال إفريقيا المستعربون وليسوا من أحفاد المهاجرين الهلاليين إلى المنطقة. كما أن هذه السمة الوراثية تنتشر أيضا في الجزائر بنسبة تصل إلى 6.5 % وفي تونس بنسبة تبلغ 15.5 %، وهو ما يؤكد نفس النتيجة السابقة عن الواقع الوراثي للناطقين بالعربية في هذه المناطق. ومن المثير للانتباه أن هذا التأثير لا يقتصر فقط على الناطقين بالعربية بل يتعداه إلى

الناطقين بالأمازيغية في بعض مناطق شمال إفريقيا وخصوصا في المغرب، حيث أن هذه السمة الوراثية تنتشر أيضا في صفوف المغاربة الناطقين بالأمازيغية بنسبة تصل إلى حوالي % 10.9 تقريبا [87]، مما يعني أن عددا لا بأس به (حوالي واحد من عشرة) من الناطقين بالأمازيغية في المغرب يحملون جينات وراثية قادمة من شبه الجزيرة العربية، وأنهم عرب تمزّغوا في مقابل وجود أمازيغ تعرّبوا.



خريطة تبين المجال الجغرافي لانتشار السمة الوراثية M78 ومدى انتشارها

وهو ما تؤكده أبحاث أخرى أجريت مؤخرا من طرف باحثين مغاربة في ميدان الأنتروبولوجيا الوراثية [88]، والتي تسجل أن الساكنة المغربية الناطقة بالعربية في منطقة دكّالة ومنطقة بني ملال إضافة إلى الساكنة الناطقة بالأمازيغية في منطقة ورزازات تحتل موقعا وراثيا وسطا بين شعوب منطقة الشرق الأوسط والمجموعات السكانية الأخرى في منطقة شمال إفريقيا. ما يمكن تفسيره بحصول نوع من الاختلاط الواسع للرصيد الوراثي للمجموعتين السابقتين. ويلاحظ أيضا أن الساكنة الناطقة بالأمازيغية في منطقة الأطلس المتوسط و الساكنة الناطقة بالعربية و بالأمازيغية في الجزائر على السواء تعرف هي الأخرى تجانسا وراثيا كبيرا، ما يعني أنها تنتمي إلى نفس المجموعة الوراثية، ويمكن تفسير ذلك بالتقارب الجغرافي لمناطقها، خصوصا أنه من المعروف تاريخيا أن قبائل زيان التي تشكل حاليا أغلبية الساكنة الناطقة بالأمازيغية في منطقة الأطلس المتوسط كانت عبارة عن قبائل رحل من زناتة كانت تسكن في المنطقة الصحراوية الممتدة بين غرب الجزائر وشرق ليبيا قبل أن تدخل إلى المغرب على مراحل بلغت أقصاها في

---

87 - Bosch et al. 2001.

88 - Coudray, C. Guitard, E. Lemaire, O. Cherkaoui, M. Baali, A. Hilali, K. Sevin, A. Kandil, M. Harich, N. Melhaoui, M. Larrouy, G. Moral, P. Dugoujon, J. 2004, Les allotypes Gm des immunoglobulines chez les Berbères du Maroc. Antropo,6. p : 63 / 69.

العصر المريني (القرن 13 م). كما تؤكد أيضا أن التأثير الوراثي العربي في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بحجم التأثير الثقافي واللغوي، وهو ما تشير إليه أيضا المعطيات التاريخية والتي تقول بأن أغلبية المهاجرين العرب إلى شمال إفريقيا من بني هلال وبني سليم قد دخلوا المغرب واستقروا فيه بداية من العصر الموحدي (القرن 12 م) وما بعده، ما يفسر التركيز الكبير للسمات الوراثية العربية في المغرب دون سواه من بلدان الشمال إفريقيا الأخرى. وللمفارقة فإن المغرب أيضا رغم أنه يعرف أكبر نسبة من التواجد الوراثي العربي في شمال إفريقيا فإنه أيضا البلد الوحيد في شمال إفريقيا حيث لا يشكل الناطقون باللغات الأمازيغية أقلية من السكان، وحيث لم يكن التعريب ظاهرة شاملة، بل ظل مقتصرا على مناطق بعينها دون أخرى وتركز أساسا في السهول الكبيرة. ويمكن تفسير هذه المفارقة في الصيرورة التاريخية التي جرى بها احتواء الدخول العربي إلى المغرب كما أوضحنا سابقا.

وترتبط البنية الوراثية للكروموسوم Y بشكل كبير بالمعطيات الجغرافية. حيث ترتفع نسبة الترابط بين هذين المعطيين : البعد الوراثي والبعد الجغرافي بين المجموعات السكانية المختلفة، وذلك بشكل معبر جدا عن دور المعطيات الجغرافية في تحديد العلاقات الوراثية (وهو ما يتفق مع ما قلناه سابقا عن كون الجوار عاملا أساسيا في تحديد العلاقات الوراثية حين تحدثنا عن العرب...)، فكلما كان الموطن الجغرافي قريبا ازدادت نسبة المشترك الوراثي بين السكان وكلما كان هذا الأخير بعيدا ازدادت نسبة الاختلاف الوراثي، مما يؤكد حصول عملية انصهار وراثي كبير جدا وشامل في منطقة شمال إفريقيا لعب فيه الجوار الجغرافي دورا أساسيا محددا في بنية السكان الوراثية عبر التاريخ الطويل للمنطقة وصولا إلى ما هي عليه اليوم من الانصهار شبه الكامل وراثيا والشامل جغرافيا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبين تحليل معاملات التوزيع الجيني لدى بقية الناطقين بالأمازيغية في المغرب (خصوصا في سوس والأطلس الكبير) عدم تجانس السمات الوراثية بينهم وبين الناطقين بالأمازيغية في الجزائر، ما يعطي قيمة لآراء المؤرخين القدماء كابن خلدون وابن عذاري، الذين يؤكدون أن الناطقين بالأمازيغية في المغرب (باستثناء سكان الأطلس المتوسط الحاليين) يتجمعون في وحدة قبلية كبرى هي مصمودة في مقابل أمازيغ الجزائر وتونس والصحراء الذين يتجمعون في مجموعتين أخريين هما زناتة وصنهاجة. ويبقى الخلاف التاريخي

قائما حول الناطقين بالأمازيغية في الريف والذين تعرفهم المصادر التاريخية بقبائل «غمارة» (تعرّب الجزء الغربي منهم عبر مراحل وهم المعروفون اليوم بـ «جبالة») والتي يذهب البعض إلى اعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من مصمودة، في حين يذهب آخرون إلى قربهم من زناتة بناء على معطيات لغوية. وإذا كانت هذه المعطيات اللغوية تجعلهم قريبين من بقية المجموعات الزناتية في الجزائر وتونس، فإن المعطيات الوراثية تجعلهم قريبين من بقية المجموعات المصمودية في المغرب خاصة في منطقة سوس والأطلس الكبير. ويمكن تفسير ذلك على المستوى التاريخي بكون أعداد متزايدة من القبائل الزناتية المهاجرة إلى المغرب تحت ضغط الهجرات العربية والتوسع الفاطمي، قد اختلطت مع المجموعات المصمودية القديمة من غمارة، ما أدى في النهاية إلى حدوث تمازج واسع على المستويين الوراثي واللغوي انتهى في النهاية بهيمنة العامل الزناتي على المستوى اللغوي رغم بقائه ضعيفا على المستوى الوراثي، كما حصل مع المكون العربي في شمال إفريقيا المهيمن ثقافيا ولغويا رغم ضعفه وراثيا. وهذا يؤكد ما قلناه سابقا من أن القرابة اللغوية في شمال إفريقيا لا تتطابق دائما مع القرابة الوراثية، والعكس صحيح.

وتبين نتائج هذه الدراسة القائمة على دراسة الترددات الحليلية في نظام دافي أن الساكنة الناطقة بالعربية في منطقة بني ملال (المغرب) تتميز بتردد مرتفع للحليل الجيني FyO 0.86 ، مما يجعلها قريبة جدا من شعوب منطقة الشرق الأوسط (اليمن، الكويت، و العربية السعودية أكثر من قربها من ساكنة منطقة شمال إفريقيا. وهو ما يسمح باستنتاج مفاده أن وجود مسافة وراثية جد ضئيلة بين الساكنة الناطقة بالعربية في منطقة بني ملال وشعوب الشرق الأوسط خصوصا في العربية السعودية واليمن، يرجح كون أصلهم المحتمل من هذه المناطق. وهذا عائد بالأساس إلى الترددات المرتفعة نسبيا للحليلات الوراثية FyO0.86 و S- 0.55 والتي تميز الشعوب العربية الشرقية كما قدمها الرائد في هذا المجال الباحث الأمريكي كفالي- سفورزا L. Cavalli-Sforza في العام 1994.

ومن الأمور المثيرة للانتباه في هذا الموضوع أن الساكنة الناطقة بالأمازيغية في منطقة سوس (جنوب المغرب) تبرز هي الأخرى ترددات مرتفعة للحليل الجيني S- 0.55 ، مما يجعها تتموقع وراثيا بالقرب من هذه المجموعة. ما يمكن تفسيره

بقدم الاستقرار التاريخي للقبائل العربية المهاجرة في هذه المنطقة وانصهارها في مجموعات السكان المحليين، وهو ما تؤكده أيضا المصادر التاريخية التي تؤرخ للدولة الموحدية (القرن 12 ميلادي وما بعده) حيث تشير إلى أن منطقة سوس كانت من أولى المناطق التي استقرت فيها القبائل العربية المهاجرة من بني هلال وبني سليم بعد دخولها للمغرب. كما تؤكده أيضا المعطيات الديموغرافية الحالية على الأرض حيث توجد قبيلتان كبيرتان من أصول عربية استقرت منذ زمن طويل في عمق منطقة سوس هما قبيلة أولاد جرار بالقرب من مدينة تزنيت (جنوب المنطقة) وقبيلة أولاد يحيى بالقرب من مدينة تارودانت (شرق المنطقة) إضافة إلى عدة مجموعات أخرى صغيرة في أماكن مختلفة من المنطقة (مثل أولاد النومر في منطقة ماسة و أولاد تايمة وأولاد داحو في منطقة هوارة).

وتبين الدراسة المقارنة بواسطة نظام GM، وجود اختلاف وراثي كبير بين السكان الناطقين بالأمازيغية في واحة سيوه غرب مصر وبين الشعوب الأمازيغية في شمال غرب القارة الإفريقية، بالرغم من أنه من وجهة نظر لغوية تعد لغة سكان واحة سيوه لغة أمازيغية ترتبط بعلاقة قرابة مع اللغة التي يتداولها أمازيغ ليبيا [89]. وهو ما يؤكد مجددا ما قلناه سابقا من أن القرابة اللغوية لا تعني بالضرورة وجود قرابة وراثية.

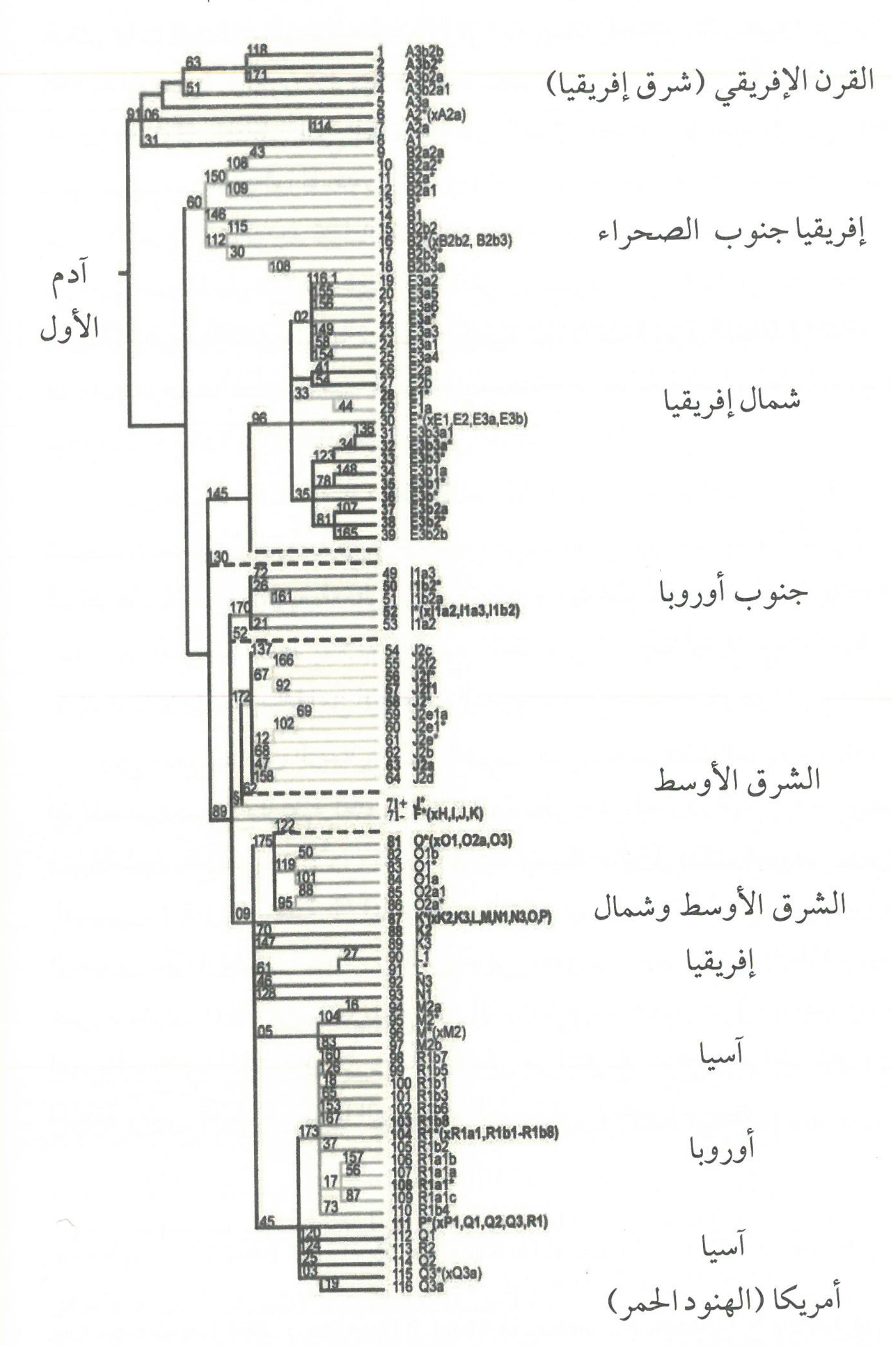
وفي المغرب تبين التحاليل التي أجريت على مجموعات لغوية مختلفة [90]، أن المجموعات الأمازيغية تعد - من وجهة نظر جغرافية ووراثية - مجموعات وسيطة بين الشعوب الأوروبية (تقارب بنسبة عالية) وبين شعوب جنوب الصحراء (تقارب بنسبة % 20). هذه النتائج تبرز أيضا تشابها وراثيا كبيرا بين الناطقين بالأمازيغية والناطقين بالعربية في المغرب رغم وجود اختلاف بينهم على مستوى اللغة. وهذا ما يدفع إلى الاستنتاج بأن جميع هؤلاء ينحدرون من نفس الأسلاف المشتركين الذين تأثروا على مر التاريخ بنتائج هجرات متتالية إلى المنطقة والتي كانت من بينها الهجرات العربية في العصر الوسيط.

---

89 - Coudray C, E. Guitard, M. Gibert, A. Sevin, G. Larrouy, J.M. Dugoujon. (2006). Diversité génétique (allotypie GM et STRs) des populations Berbères et peuplement du nord de l'Afrique. Antropo, n 11, p 75-84.

90 - Coudray, C. Guitard, E. Lemaire, O. Cherkaoui, M. Baali, A. Hilali, K. Sevin, A. Kandil, M. Harich, N. Melhaoui, M. Larrouy, G. Moral, P. Dugoujon, J. 2004, Les allotypes Gm des immunoglobulines chez les Berbères du Maroc. Antropo,6. p : 63 / 69.

خريطة للتاريخ الوراثي للبشرية بناء على معطيات الكروموزوم Y



الفصل الثالث

في اللغة

يكثر الكلام في أوساط الحركة الأمازيغية - ومنذ ظهورها أواخر الستينات من القرن الماضي - عن «اللغة الأمازيغية» ودورها في تشكيل وعي «الإنسان الأمازيغي» وثقافته وتاريخه... بل أن البعض عادة ما يختصر القضية الأمازيغية بمجملها في مسألة « اللغة الأمازيغية» إلى درجة التماهي بينهما، ليصبح مصطلح » الأمازيغية «مرادفا للغة - أو بالأحرى اللغات - المتداولة في بعض مناطق شمال إفريقيا، تحت ذريعة أن اللغة هي المفتاح الأول للتعبير عن الخصوصية الثقافية لمجموعة بشرية معينة والتي تميزها عن بقية المجموعات الأخرى وهي أيضا أداة لنقل تلك الثقافة وضمان استمراريتها. لكن هذا التناول يطرح عددا من الإشكاليات المرتبطة بتلك اللغة نفسها (أي الأمازيغية) ووضعيتها المعقدة جدا وذلك في إطار أكبر من التعقيد والتشعب الذي تعرفه قضية الهوية اللغوية لسكان شمال إفريقيا عموما :

فهل «الأمازيغية» لغة واحدة متعددة اللهجات ؟ أم هي لغات متعددة ومختلفة تجمع بينها قواسم مشتركة ؟ وهل يمكن أصلا الحديث عن «اللغة الأمازيغية الموحدة» في سياق التعدد اللغوي الكبير في شمال إفريقيا ؟ و ما هي حقيقة الدعوات التي تتكرر باستمرار لتعيير هذه اللغة و تقنينها تمهيدا لتوحيدها ؟ و ما هو دور معضلة الحرف في تشكيل المعركة حول واقع الهوية اللغوية في شمال إفريقيا عموما والأمازيغية بالخصوص، وما مدى تأثير ذلك على مصيرها ومستقبلها ؟...

هذه الأسئلة العديدة ضرورية لاستكشاف موقف النزعات القومية في شمال إفريقيا من قضية أساسية وجوهرية ترتبط بواقع التعدد اللغوي داخل المجتمع ونظرتها إليه. لكن وقبل الخوض في تفاصيل هذه الأسئلة لا بد أولا من مناقشة ماهية اللغة بشكل عام والأدوار التي تلعبها في الحياة العامة والخاصة للإنسان.

I - ما هي اللغة ؟ من أين جاءت ؟ وما هو دورها ؟

تعد اللغة أحد أهم مظاهر السلوك البشري إن لم تكن أهمها على الإطلاق. فخلافا لبقية الحيوانات لا يستخدم البشر اللغة لمجرد التعبير عن حالات شعورية أو أحاسيس غريزية، بل لتشكيل عقول بعضهم البعض. فاللغة أداة مصممة بإتقان للقيام بأغراض عديدة من وصف للأشياء و الأماكن والأفكار إلى نقل للأخبار والمعارف والخبرات، مما يجعل من عملية التعلم أمرا بسيطا وسهلا وأكثر كفاءة، إضافة إلى دورها الهائل في تسهيل عملية التواصل بين الناس وبالتالي إمكانية التعاون ونسج علاقات اجتماعية متبادلة تكون ضرورية لقيام أي مجتمع.

ويعرف المشهد اللغوي عند نوعنا البشري تعددا كبيرا لا مثيل له عند الكائنات الحية الأخرى حيث يقدّر عدد اللغات الإنسانية المنطوق بها في العالم اليوم - حسب آخر الإحصاءات - بحوالي 6800 لغة، توجد من بينها ما بين 3000 و 3500 لغة حية والباقي هي لغات نادرة على شفا حفرة من الانقراض[1]. وتتخطى أكثر من عشرين منها وبشكل واسع الحدود الوطنية والسياسية والعرقية التي نشأت داخلها.

لكن ما هو منشأ هذه المَلَكة التي تميز الإنسان عن باقي الكائنات الحية ؟ هذا السؤال ظل ولزمن طويل مثار بحث ونقاش مستفيض بين الفلاسفة والمفكرين والعلماء دون قدرة أي طرف على حسم هذا النقاش لصالحه أو إيجاد جواب شاف للتساؤلات العديدة التي يطرحها. لكن ومنذ ستينات القرن العشرين حدثت ثورة هزت أساسات الدراسات اللغوية في العالم بأسره عرفت بنظرية «النّحو التوليدي» ، وكان وراءها عالم اللسانيات الأمريكي «نعوم تشومسكي». الأساس في هذه الثورة هو اعتبار أن اللغة البشرية مبرمجة بشكل حتمي في بنية أدمغتنا، أي أنها بعبارة أخرى نتيجة تكيّف جسدي من قِبَل نوعنا البشري للبيئة التي عاش فيها أسلافنا منذ عشرات آلاف السنين. ويرى تشومسكي أن اللغة أعقد من أن نتعلمها بملاحظة سياقاتها وقواعدها فقط، ما يعني أنه لا يوجد أسلوب استدلالي خالص يمكن بواسطته استنباط قواعد اللغة بمجرد فحص أو تحليل نماذج من الجمل والعبارات اللغوية. ولذلك فإن الأطفال يجب أن يكون

---

1 - Ostler, Nicolas. 12 , 2003. Prime Numbers. Foreign Policy magazine. N° 11 .

لديهم شيء من المعرفة الفطرية (الغريزية) باللغة وبقواعدها لتمكينهم من اكتسابها، خاصة إذا ما علمنا أن الأطفال من أي جنس أو ثقافة يستطيعون تعلم أي لغة كانت إذا ما تعرضوا لها في طفولتهم مما يعني أن اللغة خاصية بشرية عامة. كما أنهم يبدأون جميعا في اكتساب اللغة عند العمر نفسه وفي تسلسل محدد جدا، فهم يبدأون من الأصوات البسيطة مرورا بالكلمات البسيطة المفردة فالجمل البسيطة المكونة من كلمتين أو ثلاثة وصولا إلى العبارات المعقدة والكلام المسترسل، ويبدو أن ذلك يتم بغض النظر عن بيئة الطفل أو لغته أو مدى تحفزه وذكائه. ويلاحظ أيضا أن اكتساب اللغة من طرف الأطفال يجري بشكل سريع، فمع سن السادسة يتحدث أغلب الأطفال لغتهم الأم بشكل سليم وبقواعد صحيحة، وكلما زاد عمر الإنسان زادت الصعوبات التي يواجهها في عملية اكتساب اللغة. لذلك يراهن تشومسكي على وجود نوع من القدرة البشرية الفطرية يأتي بها الأطفال معهم منذ لحظة الولادة تساعدهم على اكتساب اللغة وتعلمها[2]. وهناك حجة أخرى على وجود نوع من الأساس العام والمشترك للغة، وهي أن كل اللغات تتكون من نفس النوع من الوحدات مثل الكلمات والأفعال والأسماء والصفات وأدوات الإشارة والجمل والفقرات... وبذلك فاللغات المختلفة في العالم تختلف قليلا جدا على مستوى التعقيد النحوي وبنية الجمل والعبارات، هذا إذا كانت تختلف أصلا. وهو ما دفع بأحد أهم الباحثين في اللسانيات «ستيفن بينكر» إلى القول بأنه انطلاقا من وجهة نظر تشومسكي لو زار عالم من كوكب آخر الأرض فسيستنتج أنه «ما عدا الكلمات التي لا معنى لها، فإنَ سكان الأرض جميعا يتكلمون لغة واحدة»[3].

ولكن وبالرغم من كل ذلك، فإن اللغات البشرية تختلف فيما بينها إلى درجة أن الناس لا يستطيعون التواصل فيما بينهم في بعض الأحيان. وهذا يعني أنه مع وجود مشترك عام بين البشر في عملية اكتساب اللغة يتمثل في بنية دماغية موروثة تقودهم إلى اكتشاف القواعد النحوية واستخدامها، فإن هناك جانبا آخر منها لا يمكن اكتسابه إلا بالتعلم وهو الجانب المعجمي. ذلك أن الكلمات

---

2 - Chomsky, N. 1986. Knowledge of language : its nature, origin and use. New York Praeger. P.78.

3 - Pinker, S.1994. The language instinct. New York : William Morrow, . P.123.

التي تستخدمها اللغات المختلفة هي في جوهرها اعتباطية ومتعارف عليها بين المجموعات التي تتكلم لغة معينة ولا علاقة لها بأيٍّ من الأشياء التي تحيل عليها، لذلك يجب تعلمها استظهارا، لأنها اختراع بشري محض ولا علاقة للبيولوجيا بها. كما أن القواعد تختلف هي الأخرى من لغة إلى أخرى وتعتمد في إتقانها على مدى خبرة الإنسان باللغة وتمرسه عليها.

إذا فاللغة هي قدرة معقدة عند البشر نشأت وتطورت على مر السنين انطلاقا مما يسميه اللسانيون ب «اللغة الأولية»، وهي لغة يعتقد أن أسلافنا المباشرين من الهوموسابينز كانوا يستخدمونها فيما بينهم كأداة للتواصل منذ حوالي ما يتراوح بين 100 و70 ألف سنة مضت[4]. ومع استمرار الدعم الوراثي والأركيولوجي لوجهة النظر القائلة بأن جميع البشر يتحدّرون من أصل إفريقي مشترك، فإن نظرية اللغة الأولية أو ما يسميه البعض ب «معجم حواء» تزداد قوة وإقناعا مع مرور الوقت رغم أنها ما تزال موضع خلاف وجدل كبيرين بين علماء علم اللغة المقارن.

ولكن ما هي هذه اللغة الأولية ؟ كل ما نعرفه عن هذه اللغة هو تلك الملاحظات التي تظهر عند مقارنة بعض الكلمات الأولية في عدد من اللغات، حيث يلاحظ وجود تشابه كبير بين عدد من الكلمات في معظم اللغات المنتشرة في الأرض اليوم، مثل كلمتي «ماما» و « بابا» التي تظهر منها تنويعات متعددة مع تعديلات طفيفة في مجمل لغات العالم، إضافة إلى عدد آخر من الكلمات التي يمكن القول عنها أنها تنتمي إلى تلك اللغة الأولية ما دامت معظم اللغات العالمية تشترك فيها. هذا على مستوى المعجم، أما على مستوى النحو فيعتقد أن اللغة الأولية تمتلك – في أفضل الأحوال – نحوا بدائيا يسمح بمختلف التربيطات بين الكلمات التي تمثل الأشياء والأفعال. وفي الواقع نحن نلجأ أحيانا إلى تلك اللغة الأولية عندما نكتب العناوين أو المسوَدّات فيما يعرف باللانحوية : إنها لغة تغيب فيها القواعد النحوية والصرفية وتكون غالبا عبارة عن تكديس للكلمات دون احترام شروط الترابط بينها. إن اللغة الأولية هي لغة الطفل ذي العامين والسكارى والمبتدئين الذين بدأوا تعلم لغة معينة منذ بضعة أيام فقط[5]. ولكن

---

4 – مايكل كورباليس، في نشأة اللغة، من إشارة اليد إلى نطق الفم. ترجمة : محمود ماجد عمر. سلسلة عالم المعرفة العدد 325، مارس 2006. ص 152 .

5 – المصدر نفسه. ص 52 .

ليس فيها شيء من الخصائص البنيوية والترابطية للغات كاملة التشكيل التي تطورت فيما بعد على مر التاريخ.

أما بالنسبة لدور اللغة، فإن الفلاسفة وعلماء اللسانيات يعرّفون هذا الدور من خلال إحدى الوظيفتين التاليتين : الأولى هي تمثل الأشياء وتصنيفها من خلال الكلمات، والثانية تتجلى في عملية التواصل مع الآخرين. وفي القرن الخامس قبل الميلاد أشار سقراط في إحدى محاوراته لأفلاطون إلى هذا الرأي حين قال بأن «غاية اللغة» هو تمييز الأشياء عن بعضها البعض، وتلقين بعضنا بعضا هذه الأشياء[6]. ومنذ ذلك الوقت والفلاسفة واللغويون متمسكون بهذا التوجه بالنسبة لوظائف اللغة والذي يلخصها في دورين لا ثالث لهما : التمثل والتواصل. لكن بعض الفلاسفة الحديثين وعلى رأسهم «لودفيغ فيتجنشتاين» ذهب إلى أن الدورين (التمثل والتواصل) يستحيل فصلهما عن بعضهما البعض، واعتبر أن ما يسمى بالتمثل ليس سوى شكل من أشكال التواصل الذاتي والذي يمكن إضافته إلى أشكال أخرى من التواصل الاجتماعي والثقافي.

وفي بدايات القرن العشرين اقترح عالم اللسانيات « مالينوفسكي Malinovsky »أن اللغة تلعب أدوارا أخرى هي التي تؤسس لروابط الهوية المشتركة بين الناس، وأطلق عليها مصطلح «المشاركة الوجدانية»، حيث انتبه إلى وجود نوع من العبارات في اللغة لا تعني بالضبط الكلمات التي تتكون منها، مثل التحية و الاستفسار عن الصحة والسؤال عن حالة الطقس... إلى غير ذلك من العبارات التي تنجز وظيفة اجتماعية بالأساس وهذا هو هدفها المبدئي. إنها نوع من الكلام الذي يخلق روابط التوحيد والمشاركة بين الناس عن طريق كلمات بسيطة متبادلة لا تعني بالضبط مدلولاتها السطحية[7]. ومن الأمثلة الرائجة لذلك ما يحدث عندما يكون شخصان في مقصورة قطار بمفردهما، فغالبا ما ينخرطان في حوار حول حالة الطقس مثلا أو عن الموسيقى أو غيرها من المواضيع العامة... إنهما لا يقومان بذلك لأن الموضوع يهمّهما ولكن لخلق روابط فيما بينهما تحاشيا لجو الحرج الذي يرافق عادة حالة الإمعان في الصمت. وبالتالي فهذا النوع من

---

6 - أفلاطون، المحاورات. ترجمة : زكي نجيب محمود. القاهرة مطبعة لجنة التأليف 1966.

7 - Malinowski, Broneslaw, 1923. The problem of meaning in primate language. New York : Harcourt . P. 478.

الحوار يكون مقدمة لخلق روابط اجتماعية بين الناس وتمتينها ولا يكون مرتبطا بالضرورة بمدلولات الكلمات أو المواضيع المثارة فيه.

وإضافة إلى هذا الدور تلعب اللغة أدوارا اجتماعية أخرى عديدة لعل أبرزها ما يسميه "بيير بورديو" بالوظيفية السلطوية للغة أو ما يصطلح عليه بالعنف الرمزي. وكمثال على ذلك ما يسمى باللغة السحرية (langue magique حسب تعبير بورديو) حيث يستخدم السحرة والمشعوذون لغة مختلفة وغريبة تضمن لهم السيطرة على عقول الناس وخداعهم وتمنحهم سلطة رمزية بواسطة الكلمات المبهمة، رغم أن هذه الكلمات في حقيقة الأمر بدون معنى ولا تملك أي تأثير على الأشياء في الواقع. ويمكن قول الشيء نفسه عن لغة النخب مقارنة بلغة العامة ولغة المدرسة مقارنة بلغة الشارع، إلى غير ذلك من أشكال اللغة التي تترجم سلطة اجتماعية معينة تمارس تعسفا ثقافيا وتضمن للمسيطرين فرض طريقتهم في التفكير والتعبير باعتبارها الطريقة الوحيدة لذلك.

لكن أهم وظيفة للغة وأخطرها هو الدور الذي تلعبه في تشكيل هوية الناس وتمييزهم عن الآخرين، فاللغة أداة مهمة لتمييز المجتمعات وإعطائها صفات خاصة تنفرد بها عن المجتمعات الأخرى. وكثيرا ما يكون للمكون اللغوي دور أساسي في تعريف أمة معينة وإعطائها هويتها المميزة، و ما عبر عنه في الماضي أحد أوائل منظري الفكر القومي الفيلسوف الألماني فيخته حين أصر بأن « أولائك الذين يتكلمون اللغة نفسها ينتمون إلى جسد واحد وهُمْ كلٌّ طبيعي لا يمكن فصله».

إذاً فقدرة اللغة على خلق علاقات التواصل والتفاهم بين الناطقين بها تجعل منها عنصرا مهما في تثبيت الروابط النفسية والعاطفية وأيضا الاجتماعية الضرورية لتماسك الأمة والمجتمع، وهي بذلك تتجاوز دورها التواصلي المحض ذي الطبيعة البراغماتية إلى أدوار أخرى نفسية وعاطفية ذات طابع هوياتي بامتياز. وهناك ما يدفع إلى الاعتقاد بأن اللغة هي آلية للحفاظ على الهوية وإبقاء الأجانب خارجها، عن طريق الخصائص المميزة لكل ثقافة كالقصص والأغاني والمعتقدات والمخترعات والنظم السياسية والمطبخ... وكل ما نعده فعلا جزءًا من الثقافة.

II - التصنيف اللغوي للّغات الأمازيغية

يعتبر علم تصنيف اللغات - وهو فرع من اللسانيات - أحد الأدوات الهامة المستخدمة من طرف الأنتروبولوجيين (رغم أنه فقد جزء من أهميته لفائدة الأنتروبولوجيا الوراثية) لكشف علاقات القرابة الموجودة بين الشعوب التي تتكلم لغات متقاربة، وذلك بإجراء عمليات تصنيف متعددة بناء على المعطيات اللغوية المستخلصة من المقارنات المختلفة بين هذه اللغات. وهناك نماذج متعددة من هذه التصنيفات أهمها : التصنيف التوليدي، ويحاول إثبات رابطة القرابة والتسلسل الموجودة داخل أسرة لسانية كبيرة. وهو بذلك يساعد - ولو بشكل جزئي - على إعادة رسم خريطة الشعوب والثقافات التي تستعمل لغات ذات أصل واحد. ويوجد أيضا التصنيف النموذجي، ويقوم على عملية الجمع بين لغات توجد بينها تشابهات أو توافقات واضحة على المستوى البنيوي (بنية الجمل والتراكيب) والنحوي (إعرابها) و المعجمي (الألفاظ المعجمية المشتركة). وإضافة إلى هذين التصنيفين يوجد تصنيف ثالث يقوم على إجراء مقارنات بين لغات متقاربة على المستوى الجغرافي لتوضيح العلاقات المفترضة فيما بينها.

إلا أن هذه النماذج من التصنيف اللغوي تعاني من عدة مشاكل منهجية و إجرائية. وتعدّ ظاهرة الهجرة وتشابك الشعوب فيما بينها أهم أسباب هذه المعوّقات، حيث ينتج عنها عادة عمليات تلاقح لغوي يجري فيها تبادل البنيات النحوية والمعجمية بين لغات مختلفة، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى حدوث انصهار - جزئي أو كلي - بين هذه اللغات وظهور لغات جديدة هجينة. وعلى سبيل المثال فبعض اللغات كالسواحلية المنتشرة على السواحل الشرقية للقارة الإفريقية تشتمل على أكثر من 60 % من المفردات المعجمية العربية. وكثيرا ما يتم الاستنتاج - بفعل العاطفة الدينية أو نتيجة عدم التحلي بالتحفظ العلمي - بأن السواحلية تنتمي إلى المجموعة االغوية العربية، رغم أن الناطقين بها يختلفون على المستوى الوراثي وبشكل كبير عن المجموعات العربية كما أن لغتهم أيضا ورغم المشترك المعجمي الكبير فإنها تختلف على المستوى النحوي والصرفي عن

اللغات العربية[8]. وما قيل بالنسبة للسواحلية يقال أيضا عن اللغات الأمازيغية في شمال إفريقيا التي تنتشر فيها المفردات المعجمية العربية بشكل كبير. كل ذلك دفع بالمختصين في علم تصنيف اللغات إلى اعتماد قراءة مزدوجة للغة والتاريخ معا كل واحد على ضوء الآخر، ما دامت الأحداث التاريخية – وخاصة الهجرات والغزوات الخارجية – لها تأثيرات كبيرة على اللغات وحدود انتشارها. كما أن التبادلات التي تحدث بين اللغات المختلفة جراء ذلك تمنع أية إمكانية للتميز بين المعطيات الأصلية وتلك المكتسبة من الخارج.

وتبقى المعضلة الرئيسية في علم اللسانيات هي تلك التي تتجلى في التحريف الأيديولوجي المتعمد للمعطيات العلمية وتأويلها لخدمة أغراض أخرى ذات طابع سياسي في الغالب. فمنذ أن ظهر علم اللسانيات إلى الوجود مع الزحف الاستعماري الأوروبي تأثر بشكل كبير بالنظريات التفوقية لبعض الأعراق والتي كانت سائدة آنذاك. ونظريات تفوق العرق الأبيض ولغاته باعتبار أهلها متمدّنين تشهد على تطرّفات ما يزال يتردد صداها في عدد من المؤلفات التاريخية واللسانية وبالخصوص حول مناطق إفريقيا المختلفة بما في ذلك منطقة شمال إفريقيا[9]. وهكذا لطالما وضعت مصر بين قوسين بالنسبة إلى باقي القارة على اعتبار أن حضارة كتلك لا يمكن أن ينتجها أفارقة زنوج، كما وكثيرا ما نظر إلى اللغات الأمازيغية المنتشرة في شمال إفريقيا نظرة مختلفة عن باقي اللغات الأخرى في القارة لأغراض أيديولوجية محضة، وجرت محاولات عدة – خصوصا من طرف الباحثين الفرنسيين – لربطها باللغات الأوروبية في محاولة لتبرير واقع الإستعمار الأوروبي في هذه المنطقة. وفي الماضي حاول المؤرخون والنسّابة العرب القيام بنفس الشيء تمهيدا لدمج سكان شمال إفريقيا في الحضارة العربية الإسلامية، فاصطنعوا لهؤلاء أصولا لغوية وتاريخية مزعومة تربطهم بالعرب وتجعل من لغاتهم فروعا متعددة من الأصل العربي دون تقديم أي إثبات

---

8 – باتية دياني، اللغات والتاريخ الإفريقي. ضمن موسوعة تاريخ إفريقيا العام. إشراف موريس جليلي. قسم دراسة الثقافات (اليونيسكو). الجزء 1 ص 244.

9 - Greenberg, J.H. 1971 Language Culture and Economy. Stanford univ. Press. P.180.

أو دليل – ولو صغير – على ما ذهبوا إليه[10]. وما تزال أصداء هذا السجال الذي بدأ منذ عدة قرون مستمرة إلى اليوم، وإن اختلفت أدواته وسياقه التاريخي.

وكما قلنا سابقا فهناك من علماء اللسانيات من يقولون بوجود أصل لغوي مشترك يسمونه اللغة الأولية (أو معجم حواء) تفرعت عنه جميع اللغات الموجودة في العالم اليوم. يسمى هؤلاء باللسانيين «المجمِّعين» ويدّعون أن بإمكاننا العثور على أصل كل لغة ومن أين جاءت انطلاقا من عملية تجميع اللغات في مجموعات مشتركة طبقا لتشابهها وتقاربها، وبالتالي يمكن رسم خريطة لمسار الشعوب الناطقة بهذه اللغات وأصولها منذ ما قبل التاريخ خاصة إذا ما جرت مقارنة هذه النتائج مع النتائج الأخرى المحصل عليها في علمي الأنتروبولوجيا الوراثية و الأركيولوجيا[11]. وفي كتابه أصل اللغة يعرض ميريت روهلن نموذجا من هذه الأعمال، حيث يقدم قوائم كلمات من لغات مختلفة ويتم تقسيمها إلى مجموعات انطلاقا من علاقات الشبه والتوافق بينها، حتى يتم اكتشاف مجموعات اللغات المختلفة والمجموعات الفرعية لها[12]، لكن هذا النوع من العمليات لا يحظى بإجماع جميع الباحثين وما يزال موضع أخذ ورد بينهم. فلحد الآن ليس هناك إجماع حول العدد الحقيقي لتلك المجموعات أو الأسر اللغوية الكبيرة، ويزعم بعض علماء اللسانيات أن الأسر اللغوية يمكن جمعها هي الأخرى بدورها في مجموعات أكبر وهكذا دواليك وصولا إلى اللغة الأولى العالمية أو اللسان الأم... وأيا كان الأمر فالموضوع ما يزال محل نقاش وبحث متواصلين.

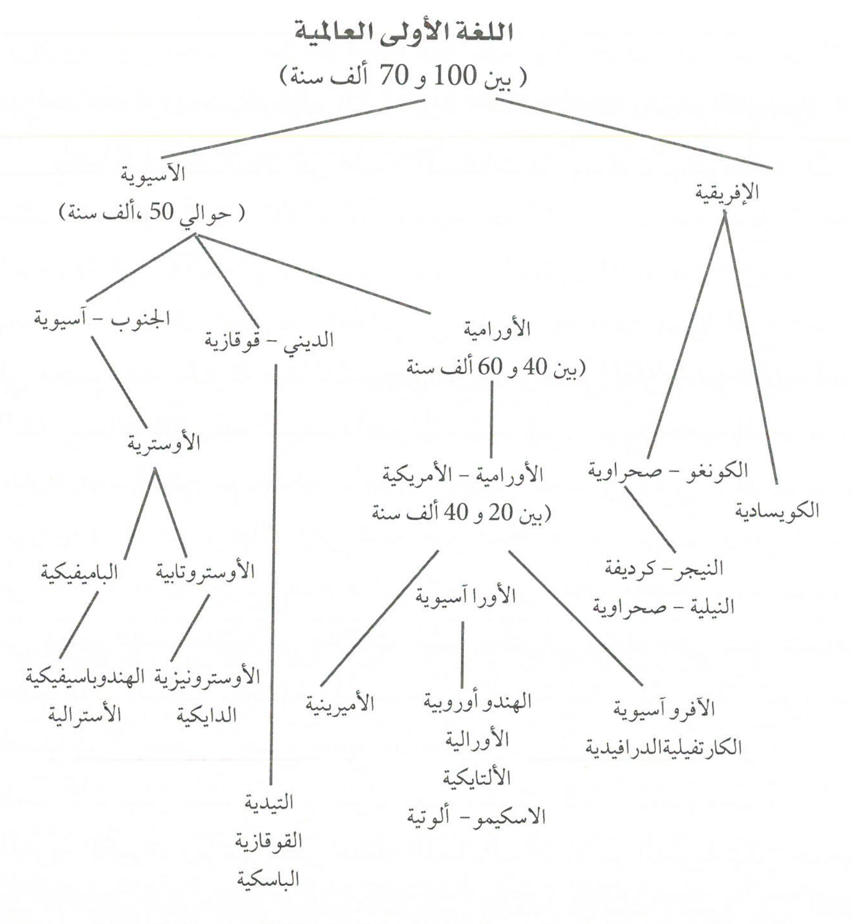
ويجري عادة تصنيف اللغات الأمازيغية ضمن وحدة كبيرة تسمى «اللغات الأفروآسيوية «وتدعى أيضا باللغات السامية – الحامية[13]. ويمتد مجال انتشارها على كامل شمال إفريقيا والقرن الإفريقي ومنطقة الشرق الأوسط. وهناك اختلاف حول الأصل الجغرافي الأول لهذه الأسرة اللغوية، فالبعض يعود به إلى منطقة

10 – أنظر على سبيل المثال ابن خلدون، كتاب العبر الأجزاء 6 و7 . وابن عبد الحكم، فتوح إفريقيا والأندلس. واليعقوبي، معجم البلدان ...

11 - Cavalli-Sforza, L. 2000. Genes, peoples, and languages. New York : North Point.

12 - Ruhlen, M.1994 The origin of language . New York : Wiley.

13 -Ruhlen. M. A guide to the World's languages. Stanford University press. 1987.



شجرة تبين التطور المفترض للمجموعات اللغوية في العالم حسب نموذج روهلن

الشرق الأوسط (وبالضبط سوريا وفلسطين أو شبه الجزيرة العربية)، في حين ذهب آخرون إلى أصلها الإفريقي (شرق إفريقيا أو الصحراء الكبرى). ويسود اليو م في أوساط المختصين اعتقاد بأنها كانت في البداية لغة قوم غلبهم الحنين إلى الوطن فهاجروا عائدين إلى إفريقيا بعد أن كانوا قد هاجروا منها سابقا في اتجاه منطقة الشرق الأوسط[14]. ويقسم علماء اللسانيات الآفروآسيوية إلى خمسة فروع متساوية التمييز تقريبا وهي: الأمازيغية والمصرية القديمة والسامية والكوشيتية والتشادية. وقد اكتشفت أول صلات القرابة ضمن هذا الفرع اللغوي منذ سنة

14 - مايكل كورباليس، المصدر نفسه. ص 153.

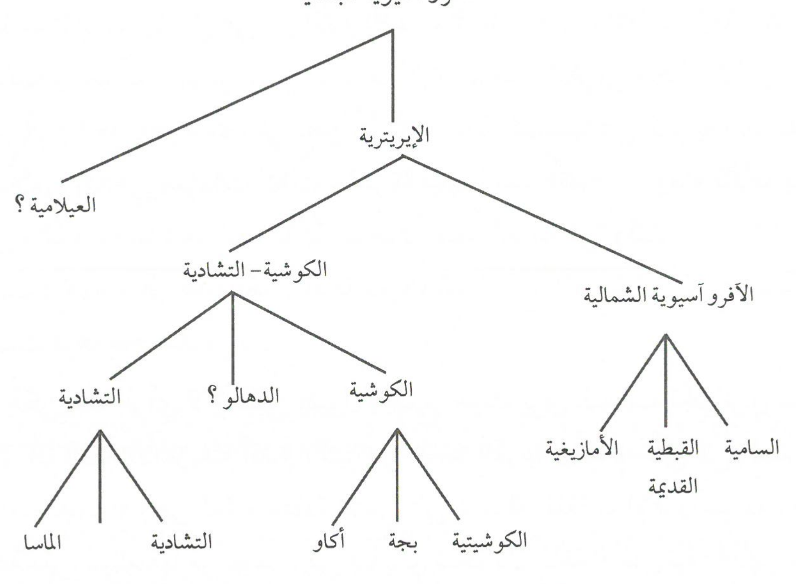
1530 ما بين اللغات العربية والأرامية والعبرية، قبل أن يضيف لها «لودولف Ludolf» سنة 1702 الفرع اللغوي الإثيوبي بعد إثباته وجود صلة قرابة بينه وبين اللغات المنتشرة في الشرق الأوسط أو ما عرف لاحقا بالفرع اللغوي السامي والذي استخدم لأول مرة على يد «فون شلوزر» Von Schlozer سنة 1781. وفي القرن التاسع عشر أضيف إلى هذه الأسرة اللغوية الآفروآسيوية كل من الفرع الأمازيغي والفرع التشادي المنتشران في منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى. ولكن هذا التصنيف لا يخضع للقبول العام من طرف جميع الباحثين، فقد ذهب عدد كبير من الباحثين الألمان وعلماء اللسانيات بشمال إفريقيا إلى رفض هذا التصنيف، واعتبروا أن الأمازيغية جزء من الفرع السامي وليست فرعا مستقلا بذاتها، بل هي من أقدم اللغات السامية ولها علاقات وثيقة جدا مع الأكادية والعبرية[15]. وهو نفس ما ذهب إليه الباحث المغربي محمد شفيق عين اعتبر أن: «جل المفردات التي يظن أن الأمازيغية اقتبستها من العربية بعد الفتح الإسلامي إنما هي مفردات كانت مشتركة بينهما منذ القدم... ومنه فالأمازيغية صورة شبه مجمدة من لغة قديمة تفرعت عنها العربية في وقت ما... »[16]، و حسب وجهة النظر هذه تكون الأمازيغية مشتركة مع العربية في الفرع السامي وليست فرعا مختلفا.

لكن هذا الرأي لا يحظى بقبول الجميع حيث يرى الباحث الجزائري سالم شاكر أن اللغة الأمازيغية أقدم بكثير من اللغة العربية وأقدم حتى من الفصيلة السامية نفسها، وهي لغة مستقلة تنتمي إلى فصيلة اللغات الآفروآسيوية وهي سابقة على السامية بزمن بعيد. ومن هنا يرى شاكر بأن اللغة الأمازيغية: «ظهرت ما بين 9 آلاف و10 آلاف سنة وبأنها لم تتفرع عن أي من اللغتين الأخريين (المصرية القديمة والسامية) حتى ولو كانت هذه العائلات اللغوية الثلاث (المصرية القديمة والأمازيغية والسامية) تتداخل في تعبيراتها المعجمية »[17]. وهو رأي فيه الكثير من

---

15 - محمد الفاسي، البربرية شقيقة العربية. مجلة مجمع القاهرة 1971، ص 65.
16 - محمد شفيق، ما هي علاقة المازيغية بالعربية في جذورها الكبرى؟ مجلة البحث العلمي 1976، ص 231.
17 - مصطفى أعشي، جذور بعض مظاهر الحضارة الأمازيغية خلال عصور ما قبل التاريخ، مركز طارق بن زياد، الرباط ،الطبعة الأولى 2002 ص 72.

المبالغة التاريخية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المعطيات الأنتروبولوجية التي تذهب إلى أن الأسلاف المباشرين لسكان شمال إفريقيا الحاليين - أو ما يعرف بسلالة العصر الحجري الحديث - لا يتجاوز تاريخ وجودهم في هذه المنطقة أكثر من حوالي 5 آلاف سنة على أعلى تقدير، ما داموا لم يعبروا الصحراء الكبرى شمالا إلى المنطقة قادمين من الشرق إلا بعد حوالي سنة 3500 ق.م (راجع الفصل الثالث). كما أنه لا يوجد أي إثبات بأن الأمازيغية - كما هي معروفة اليوم - أو حتى بعض المفردات المعجمية كانت متداولة عند الثقافات القفصية أو الإيبيرو- موريتانية / العطيرية. ومن الصعب القول بأن الأمازيغية أقدم من ذلك (العصر الحجري الحديث) في غياب أدلة ملموسة على مثل هذه المزاعم، سوى بعض الإشارات



المعجمية القليلة المتعلقة بأسماء بعض النباتات والحيوانات التي يقدمها سالم شاكر على أنها موغلة جدا في القدم وأنها ربما تكون صورة بدائية قديمة جدا عن الأمازيغية الحالية، والتي تكون ربما انتشرت مع المجموعات البشرية للعصر الحجري القديم (سنناقش ذلك بتفصيل في موضع آخر من هذا الفصل).

وأيّا كان الأمر سواء كانت الأمازيغية تنتمي للفرع السامي أو تشكل فرعا مستقلا، فإن الملاحظ أن هذا الفرع الأمازيغي من الآفروآسيوية ينقسم بدوره إلى

عدد من اللغات المختلفة المنتشرة على طول شمال إفريقيا والصحراء الكبرى. كتلك المنتشرة عند مختلف المجموعات التواركَية (الطوارق) في الصحراء وتلك المنتشرة بالخصوص في شمال غرب إفريقيا. ومن المحتمل أن لغة الغوانش التي انقرضت من جزر الكناري كانت تنتمي هي الأخرى إلى هذا الفرع. ولم يعثر لحد الآن على أي دليل حول المزاعم التي تذهب إلى ربط اللغات الأمازيغية ببعض اللغات الأوروبية، بل أن علماء اللسانيات تخلّوا بشكل كامل عن هذا الطرح واعتبروه جزءاً من الأيديولوجية الاستعمارية الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا. كما تجدر الإشارة هنا إلى ما وجد من نقوش بالليبية القديمة لم تفهم تماما إلى الآن، ولعلها تكون شكلا سابقا للغات الأمازيغية الحديثة[18].

وتعد الأمازيغية - من وجهة نظر ديموغرافية - إحدى الفروع اللغوية المستهدفة للعزل - وربما للانقراض أو التحول على المدى الطويل - في مناطق معينة من شمال إفريقيا، حيث يلاحظ تقلص مستمر في حدود مناطق انتشار بعض اللغات الأمازيغية مع مرور الزمن : سواء على المدى القصير كما هو الحال في تونس حيث يقدر الناطقون بالأمازيغية بحوالي 60 ألف فرد، موزعين بين جزيرة جربة وحوالي خمس قرى في جنوب البلاد. وعلى المدى المتوسط كما هو الحال في موريطانيا (حوالي 10 آلاف فرد) وفي واحة سيوه المصرية (حوالي 10 آلاف فرد)، حيث يتوقع استمرار الأمازيغية هناك لعدة سنوات أخرى بسبب الانعزال والبعد الجغرافي عن المركز المعرّب. وعلى المدى الطويل كما هو الحال في ليبيا (منطقة زواغة وجبل نفوسة) حيث كان لتزايد الشعور هناك بالانتماء الأمازيغي وبالاستهداف من طرف النظام السياسي الليبي دور إيجابي في المحافظة على الخصوصية اللغوية لهذه المناطق... أما في المغرب والجزائر فإن الوضعية تختلف كثيرا بسبب الاتساع الكبير لمجال انتشار اللغات الأمازيغية هناك والثقل الديموغرافي الهائل للناطقين بها حيث يقدر عددهم بعشرات الملايين، ما يجعل من إمكانية انحسارها أو حتى انقراضها مسألة صعبة التصور حتى على المدى البعيد. ويجري اليوم تداول عدد من اللغات الأمازيغية

---

18 - جوزيف هينش غرينبرغ، تصنيف لغات إفريقيا. ضمن موسوعة تاريخ إفريقيا العام. إشراف موريس جليلي. قسم دراسة الثقافات (اليونيسكو). الجزء 1 ص 309.

في تسعة دول من القارة الإفريقية هي : موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، النيجر، مالي، وبوركينا فاصو، إضافة إلى جزر الكناري التابعة لإسبانيا قبالة السواحل الأطلسية للمغرب.

III - التعددية في مسألة اللغة : اللهجات الأمازيغية أم اللغات الأمازيغية ؟

يعتقد كثير من الذين يتعاطون مع المسألة اللغوية في شمال إفريقيا أنهم يدركون جيدا ماذا تعني مصطلحات من قبيل «لغة» و «أسرة لغوية» و «لهجة» و « لكنة» ... وغيرها من المفردات التي تستخدم في كثير من الأحيان دون تحديد المعنى المقصود منها بالضبط. وفي الواقع يبدو أن هذه المصطلحات ليست سهلة التعريف والتمييز عن بعضها أو عن غيرها من المصطلحات الأخرى المتعلقة بميدان اللسانيات، وذلك لوجود خلط كبير في استخدام هذه المفاهيم سواء عن غير قصد بسبب الجهل بالقواعد المعرفية لعلم اللسانيات، أو عن قصد لتحقيق أغراض أخرى مبنية بالأساس على اعتبارات سياسية وأيديولوجية أكثر منها معرفية.

ومن أجل التمييز بين اللغة واللهجة، يعتمد علماء اللسانيات - عادة - على مقياس أساسي ومهم يطلقون عليه اسم «معيار التفاهم المتبادل» (إضافة إلى اعتمادهم على مقاييس أخرى ذات طبيعة لسانية محضة أقل أهمية). وهذا المعيار ينبني على تحقيق اللغة للوظيفة الأساسية من وجودها وهي التواصل. ومضمون هذا المعيار هو أننا نستطيع القول بأنه إذا لم يتمكن متحدثان من تحقيق الدور الرئيسي للغة أي تحقيق التواصل (بمعنى أنهما لا يستطيعان فهم بعضهما البعض)، فهذا يعني أنهما يتكلمان «لغتين» مختلفتين ومستقلتين حتى لو وجدت بين تلك اللغتين قواسم مشتركة معجمية ونحوية. أما إذا استطاعا التواصل رغم وجود اختلافات معينة في المعجم أو في طريقة النطق أو اللكنة أو حتى في بعض القواعد النحوية، فإن ذلك يعني أنهما يتكلمان «لهجتين» مختلفتين ولكنهما تنتميان إلى نفس اللغة المشتركة والتي غالبا ما تسمى باللغة المعيارية، أي لغة القراءة والكتابة والتعليم.

إذا فمسألة التفاهم المتبادل وإمكانية التواصل، شرط أساسي للحديث عن لغة موحدة و مشتركة. و بدون تحقّق هذا الشرط اللازم لا يمكن الكلام عن وحدة اللغة، لأن في ذلك تناقضا صارخا مع أهم ما في اللغة نفسها وهي وظيفة التواصل والتفاهم. أما اللهجات فهي بذلك – وبحكم تعريفها – مجرد تنويعات مختلفة من اللغة نفسها: تنويعات على مستوى المعجم والنحو وطريقة النطق، لكن دون المساس بجوهر اللغة في هذه المستويات المختلفة مما يحافظ على دورها الأساس في التفاهم[19]. ويمكن إعطاء المثال عن هذا الفرق في ظاهرة القلب والحذف في الحروف والتغييرات في الصياغة والعبارات وفي بعض الأحيان في القوالب النحوية نفسها والتي تعرفها بعض اللهجات التي تختلف باختلاف مناطق انتشارها، لكن دون أن تؤدي كل تلك التغييرات إلى المساس بجوهر اللغة أي معيار التفاهم المتبادل والتواصل المشترك بين الناطقين بها. ولعل أفضل مثال لذلك هو الصورة التي تقدمها اللهجات العربية المختلفة والمنتشرة على رقعة جغرافية شاسعة مما أدى إلى ظهور اختلافات عديدة من هذا النوع على تلك اللهجات، لكن هذه الاختلافات لا تؤدي إلى القطيعة التواصلية وغياب التفاهم المتبادل بين الناطقين بها ما دام المشترك أكبر بكثير من عوامل الاختلاف والتمايز (اللهم إلا إذا استثنينا العربية الدارجة في شمال إفريقيا وبالضبط في المغرب والجزائر، وهي وإن كانت تنتمي في مستويات معينة إلى اللغة العربية إلا أنها تختلف عنها في مستويات أخرى مما يتسبب في شبه قطيعة تواصلية بينها وبين بقية اللهجات العربية الأخرى... ولذلك أسباب عديدة سنشرح تفاصيلها لاحقا). إذاً فحينما يمسُّ الاختلاف والتمايز الجوهر التواصلي للغة أي معيار التفاهم المتبادل، فإن ذلك يعني أن الأمر لا يتعلق بلهجات مختلفة وإنما بلغات متمايزة.

هذا فيما يخص الفرق الاصطلاحي بين مفهومي اللهجة واللغة، أما فيما يخص نشأتهما فإن علماء اللسانيات يقولون بأنه لا يوجد فرق كبير بين اللغة واللهجة في طريقة التكوين على أساس أن كل لهجة – تقوم على الأصوات الكلامية وتعتمد على الاصطلاح والاتفاق الجماعي للمجموعة التي تتكلمها –

---

19 - Dessalles, Jean-louis 2000. Aux origines du langage : une histoire naturelle de la parole. Paris Edition Hermés

يمكن لها أن ترتقي من مستوى الكلام (الثقافة الشفوية) إلى التعبير عن حاجات المجتمع ووظائفه الحيوية (اللغة المدونة) فيما يتعلق بالتفاهم والتعامل والتبادل وبالتالي يمكن الارتقاء بلسان تخاطب ما من لهجة إلى لغة مادامت كل لغة كانت في أساسها عبارة عن لهجة محلية تطورت بفعل توفر ظروف ملائمة لذلك.

ولو عدنا إلى اللسانيات الأنتروبولوجية وحاولنا أن نفهم كيف نشأ هذا الاختلاف بين اللغات المتعددة، سنجد أن الأمر مرتبط بالتحول من لهجات محلية إلى لغات مختلفة، حيث ظلت المجموعات البشرية منذ ما قبل التاريخ تغير مواقعها باستمرار وتهاجر من مكان لآخر، وكثيرا ما كان ذلك يؤدي إلى انفصال مجموعات معينة عن المجموعات الأصلية ويؤدي التباعد الجغرافي والتغيرات المستمرة التي تعرفها اللغة من جيل إلى جيل، إضافة إلى تأثير اللغات الأخرى، إلى ظهور اختلافات بين اللغات الأصلية وبقية اللغات الجديدة المتفرعة عنها. وفي البداية تكون هذه الاختلافات طفيفة و مع الوقت تزداد حدتها بالتدريج إلى أن يصل الأمر في لحظة تاريخية معينة – تحت ضغط العوامل الجغرافية والتاريخية المختلفة سواء منها الحواجز الجغرافية الطبيعية أو عمليات التلاقح المتواصلة مع لغات أخرى – إلى حدوث قطيعة تواصلية بينها. وعندها يصير التحول من لهجات محلية إلى لغات مختلفة. وحينما يستمر هذا الانفصال مدة طويلة من الزمن يصبح من الصعب جدا حدوث عملية تواصل مشتركة باستخدام هذه اللغات المختلفة حتى ولو بقي هناك جزء لغوي مشترك على المستوى المعجمي أو النحوي، لأن هذا المشترك يكون بلا معنى ما دام لا يقوم بوظيفته الأساسية وهي التفاهم المتبادل. وبذلك يتحول المشترك اللغوي من أساس للتواصل إلى مجرد علامات على الشجرة اللغوية بانتظار أنتروبولوجيين يبحثون في أصول اللغات العالمية وتفرعاتها. وهذا السيناريو حدث باستمرار على مر التاريخ البشري، فكثير من اللغات تشترك في أصل واحد، لكن الناطقين بها لا يستطيعون التواصل فيما بينهم باستخدامها. وعلى سبيل المثال تشترك عدة لغات أوروبية في أصل واحد كاليونانية والايطالية والفرنسية والاسبانية والبرتغالية والمالطية والرومانية وغيرها من اللغات في أصل لغوي لاتيني مشترك إضافة أيضا إلى واقع اشتراكها في جزء كبير من المعجم اللاتيني، لكن هذا لا

يعني أنها ليست لغات مختلفة أو أن الناطقين بها قادرون على التواصل والتفاهم فيما بينهم باستخدامها.

هذا على المستوى العام، أما فيما يخص الوضعية اللغوية في منطقة شمال إفريقيا فإن الخلاف كبير جدا حول استخدام هذه المصطلحات ما بين النخب القومية على اختلاف انتماءاتها عروبية أو أمازيغية، حيث ينظر دعاة القومية العربية لواقع لغوي يتميز بوجود لغة عربية موحدة مع وجود بعض اللهجات الأمازيغية محدودة الانتشار والتي لا ترقى إلى مستوى اللغة، في حين يذهب دعاة القومية الأمازيغية إلى وجود واقع لغوي يتميز بالصراع ما بين لغتين رئيسيتين اللغة العربية واللغة الأمازيغية، وذلك في إطار تصوراتهم عن الصراع الوجودي الشامل ما بين الثقافتين الأمازيغية (الأصيلة) والعربية (الدخيلة) على أرض شمال إفريقيا...

وإذا كان موضوع اللغة العربية (الفصحى) كلغة معيارية موحدة لا يثير الكثير من النقاش حوله - رغم واقع الانتماء المبهم للعربية الدارجة في المغرب والجزائر وعلاقتها بالعربية المعيارية (العربية الفصحى) - فإن الذي يثير الكثير من النقاش والجدال هو ما يتعلق بالواقع اللغوي الأمازيغي بين حدود مفهوم اللغة ومفهوم اللهجة. فالنخب القومية ذات التوه العروبي واضحون في موقفهم من هذا الواقع، حيث يعتبرون أنه لا يوجد هناك شيء اسمه لغة أمازيغية (أو لغات أمازيغية) وإنما يتعلق الأمر فقط بلهجات مختلفة «ما يزال يحتفظ بها البعض» من سكان شمال إفريقيا في مناطق نائية لم يصل إليها التعريب بعد، والتي ينظر إليها كعنصر مشوش للنقاء اللغوي والوحدة اللغوية داخل الوطن العربي يجب تهميشه وإقصائه - في انتظار انقراضه - متذرعين بكونه عنصرا متخلفا وغير مؤهل للتطور أو التقدم. ولطالما رفعوا شعارات التعريب والدفاع عن اللغة العربية في مواجهة هيمنة اللغة الفرنسية (لغة الاستعمار) وهم محقون في ذلك بلا شك، لكن أحدا منهم لم يدافع في يوم من الأيام عن بقية اللغات الأخرى المنتشرة في شمال إفريقيا وعن حقها هي الأخرى في الحصول على مكانتها اللائقة. فكما أن اللغة العربية مكون أساسي من مكونات الهوية اللغوية في منطقة شمال إفريقيا فإن بقية اللغات الأمازيغية الأخرى هي مكونات أساسية من تلك الهوية ولا يجب تهميشها أو إقصاؤها.

بل أكثر من ذلك دعا بعضهم وفي غمرة الانفعال العاطفي إلى إماتة تلك اللغات وتصفيتها نهائيا، كما ذهب إلى ذلك ذات مرة مفكر كبير من طراز محمد عابد الجابري حين قال بأن : « عملية التعريب الشاملة يجب أن تستهدف ليس فقط تصفية اللغة الفرنسية كلغة حضارة وثقافة وتخاطب وتعامل، بل أيضا – وهذا من الأهمية بمكان – العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية (الأمازيغية) منها والعربية (الدارجة). ولن يتأتى ذلك إلا بتركيز التعليم وتعميمه إلى أقصى حد في المناطق الجبلية والقروية، وتحريم استعمال أية لغة أو لهجة في المدرسة والإذاعة والتلفزة غير العربية الفصحى... »[20]. هكذا يراد للغات الأمازيغية التي قاومت لقرون طويلة وبقيت موجودة رغم كل تقلبات الدهر، يراد لها أن تموت وتختفي. لماذا ؟ لأن بعض النخب ترى فيها عنصرا مشوشا لشعارات أيديولوجية عن الهوية الواحدة، الخاصة والموحدة.

هذا فيما يخص موقف نخب القومية العربية من واقع التعدد اللغوي في منطقة شمال إفريقيا، أما موقف نخب القومية الأمازيغية فلا يختلف كثيرا عن سابقه في الإستراتيجية التي يتبعها وفي النتائج والخلاصات التي يصل إليها رغم اختلافهما في الشعارات، حيث يجري الحديث كثيرا في أوساط الحركة الأمازيغية عن وجود «لغة أمازيغية موحدة» يتحدث بها الشعب الأمازيغي في منطقة شمال إفريقيا، على أساس أنها مسلمة غير قابلة للنقاش، وأنها أمر واقع لا جدال فيه، بل أن موضوع الدفاع عن «وحدة اللغة الأمازيغية» هو من أولويات هذه الحركة. ويلخص هذا الموقف في الشعار القائل بأن «الحركة الأمازيغية لازالت صامدة من أجل وحدة وطنية باعتبار الهوية واللغة الأمازيغية وحدة واحدة غير قابلة للتجزيء أو التقسيم أو الإدماج أو الاستيعاب أو الإبادة» [21]. إذا ففي نظر أصحاب هذا الطرح فإن اللغة الأمازيغية وحدة واحدة لا يمكن تقسيمها أو تجزيئها.

لكن هذا الطرح المغالي في اللاواقعية، يصطدم بصخرة الواقع التعددي – ليس فقط لإنسان شمال إفريقيا بل وأكثر من ذلك للغات الأمازيغية نفسها – وهذا ليس فقط على مستوى منطقة شمال إفريقيا عامة، وإنما أيضا على مستوى

---

20 – محمد عابد الجابري، مواقف : إضاءات وشهادات. الطبعة الأولى مارس 2003.
21 – أحمد أرحموش، الهويات، الحقوق الثقافية واللغوية، مسار رهان و تحديات. ندوة المنتدى الاجتماعي المغربي الثانية الرباط 2004.

كل بلد من بلدان هذه المنطقة على حدة، حيث تنقسم هذه اللغات إلى ما بين 11 إلى 42 فرعا لغويا مختلفا حسب الدراسات المختلفة، وتنتشر على امتداد جغرافي شاسع . وعلى سبيل المثال تنتشر في المغرب لوحده (حيث يوجد أكبر عدد من الناطقين بتلك اللغات : فأكثر من نصف الناطقين باللغات الأمازيغية في منطقة شمال إفريقيا كلها يحملون الجنسية المغربية) حوالي 3 لغات مختلفة هي - حسب ترتيبها من حيث عدد الناطقين بها - السوسية (تاشلحيت) والزيانية (تامازيغت) والريفية (تاريفيت) ، وفي الجزائر أيضا تنتشر حوالي 5 لغات مختلفة هي - حسب ترتيب الناطقين بها - : القبائلية (منطقة القبائل) والشاوية (منطقة الأوراس) والمزابية (منطقة المزاب) والتواركية (الطوارق في الجنوب) و الزناتية (في عدة مناطق متفرقة خاصة في الواحات)، وفي ليبيا توجد حوالي 4 لغات مختلفة هي : الزواغية وسكنة وأوجلة بالإضافة إلى التواركية في الجنوب...

إن هذا الواقع اللغوي التعددي يتناقض بشكل فاضح مع هذا النوع من الأطروحات، لذلك كان لا بد لأصحابها من محاولة تجاوز هذه التناقضات الصارخة عن طريق الحديث - بصورة مكثفة - عن تعدد «اللهجات الأمازيغية» في إطار وحدة «اللغة الأمازيغية»، بدل الحديث عن تعدد « اللغات الأمازيغية» نفسها. وفي هذا الإطار ينظّر الباحث المغربي محمد شفيق لهذا الخطاب بالقول: «إن الأمازيغية ليست لهجة بالمفهوم العربي وليست ديالكت (لهجة) بالمفهوم الأوروبي، بما أنها لا تنحدر من أية لغة ولا تنتمي لها، إنما هي قائمة بذاتها لها قوانينها ولها أسسها اللغوية كجميع اللغات. وكما هو الحال بالنسبة لسائر اللغات الأخرى فللأمازيغية لهجات محلية كالقبائلية والريفية وتامازيغت الأطلس وتاشلحيت وتاماشقت، إلخ ... وتوجد بين هذه الانجازات المحلية فوارق واختلافات لا تمس جوهر النحو الأمازيغي وإنما تطفو على مستوى البنيات الظاهرية وخصوصا على مستوى النطق»[22] . ويستمر هذا الطرح بالادعاء بأن : «الفوارق التي تميز اللهجات بعضها عن بعض فوارق فونولوجية بالدرجة الأولى، أحدثها طول عهد الأمازيغية بالوجود أولا وضعف عمل التدوين ثانيا. ومن هذه الزاوية يمكن القول من الممكن إرجاع النطق باللفظ إلى أصله الأول... وقد أشرت سابقا إلى

---

22 - محمد شفيق، استقراء الأمازيغية الفصحى من الأمازيغية المتداولة. الثقافة الشعبية الوحدة في التنوع . أعمال الدورة الأولى للجامعة الصيفية بأكادير. 1980، ص 191.

أن وحدة اللغة الأمازيغية أمر واقع ملموس تحجبه أحيانا فوارق فونولوجية لا ينخدع لها إلا الجاهل لأبسط قواعد اللسانيات...»[23]

إذا - فحسب هذا الطرح - الفوارق والاختلافات في الأمازيغية هي فوارق شكلية وتقتصر على طريقة النطق فقط دون أن تمس جوهر النحو الأمازيغي. لكن الواقع يقول غير ذلك لأن الاختلافات بين اللغات الأمازيغية لا تقتصر على طريقة التلفّظ فقط بل تتعداها إلى جميع المستويات الأخرى المعجمية وحتى النحوية. وتجدر الإشارة هنا إلى الفوارق الكبيرة الموجودة بين لغة واحة سيوه في مصر - والتي تصنف بأنها لغة أمازيغية - مع بقية لغات شمال غرب إفريقيا، بسبب التأثر الكبير لتلك اللغة بروافد مصرية قديمة سواء على المستوى المعجمي أو النحوي أو الصرفي. وحتى داخل المجموعة اللغوية الواحدة توجد فوارق بنيوية عديدة كما هو الحال بين اللغات التواركَية المنتشرة في منطقة الصحراء الكبرى والمتأثرة بشكل كبير باللغات النيجرية والمالية (بسبب القرابة الجغرافية والوراثية الكبيرة للتوارِكَ بهؤلاء) أكثر من تأثرها ببقية اللغات الأمازيغية في شمال غرب إفريقيا والتي تعرف هي الأخرى تأثرا مشابها بالبنيات اللغوية العربية وبالمعجم العربي بدرجة كبيرة. وعلى سبيل المثال يبلغ هذا المشترك المعجمي إلى حوالي 38 % بين القبايلية (شمال الجزائر) والعربية، وحوالي 35 % بين الشاوية (شمال شرق الجزائر) والعربية، وهي نسبة عالية جدا تجعل هذه اللغات أقرب إلى العربية منها إلى بعض اللغات الأمازيغية الأخرى خاصة تلك البعيدة جغرافيا. وتبلغ نسبة المعجم العربي في لغة تاشلحيت (جنوب المغرب) حوالي 25 % ، وهي نسبة مهمة لا يستهان بها، رغم البعد الجغرافي الكبير بين منطقة انتشارها بسوس والأطلس الكبير والمنطقة التي جاء منها هذا التأثير العربي[24].

وحتى تلك اللغة الليبية القديمة التي عثر على نقوش لها منذ أزيد من قرن ونصف (منذ سنة 1842 م)، لم يستطع أحد فك رموزها تماما وما تزال مستعصية على الفهم إلى الآن رغم العثور على نصوص مرافقة لها بالبونية

23 - محمد شفيق، حول المعجم الأمازيغي. الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أيام الثقافة الأمازيغية 1990. ص 58.

24- Gabriel Camps. 1981. L'origine des berbères. Anthropologies du Mahgreb, sous la direction de Ernest Gellner. Les Cahiers C.R.E.S.M, Éditions CNRS, Paris.

(الفينيقية القرطاجية) واللاتينية. ولو كان ما قاله الأستاذ شفيق صحيحا من أن الفوارق بين اللغات الأمازيغية هي شكلية فقط لتم فك رموز تلك اللغة القديمة بسهولة تامة، ما دام - هو نفسه - ينقل عن الباحث الفرنسي أندريه باسيت قوله بأن: «بنية اللغة الأمازيغية وعناصرها وأشكالها الصرفية تتسم بالوحدة إلى درجة أنك إن كنت تعرف حق المعرفة لهجة واحدة منها استطعت في ظرف أسابيع أن تتعلم أي لهجة أخرى. تدلك على ذلك التجربة، إذ اللغة هي اللغة نفسها... وتتجلى وحدة اللغة الأمازيغية في الزمن أيضا، لأن بطء التطور الحضاري ساعد على استقرار المعطيات اللغوية»[25]. فلو كان ذلك صحيحا لما استعصت تلك اللغة عن الفهم رغم مرور حوالي قرن ونصف على اكتشافها، ما دامت اللغة هي اللغة نفسها وما دام بطء التطور الحضاري أدى إلى استقرار المعطيات اللغوية... فلماذا إذاً هذا العجز عن الفهم وفك رموز تلك اللغة؟ رغم الادعاءات الكثيرة بأن هذه اللغة ربما كانت هي أصل اللغات الأمازيغية الحالية.

وحتى لو قبلنا مع الأستاذ شفيق بأن الفوارق في اللغات الأمازيغية هي فونولوجية بالأساس وأنها كلها تشترك في البنيات النحوية ذاتها، حتى لو قبلنا بكل ذلك - رغم اعتراضنا الشديد عليه - فمن قال بأن «النحو» هو جوهر اللغة وأساسها؟ فكما بيّنّا - في ما سبق - أن جوهر اللغة هو مقياس «التفاهم المتبادل» أي قدرة اللغة على لعب وظيفتها الأساسية والأولى كأداة للتواصل المشترك بين جميع الناطقين بها وليس أي شيء آخر، فكيف يمكن إذاً أن نقول بوحدة لغة لا يستطيع الناطقون بها أن يتفاهموا فيما بينهم إلا إذا استخدموا لغات أخرى؟!

وعلى سبيل المثال فمعظم المغاربة الناطقين بلغة «تاشلحيت «أو» تاريفيت «أو» تامازيغت «لا يستطيعون التواصل فيما بينهم باستخدام هذه اللغات المختلفة، وفي غالب الأحيان ما يلجأ هؤلاء إلى العربية الدارجة كلغة مشتركة للتواصل والتفاهم. ومن الأمثلة الشخصية على ذلك أنني (كاتب هذه السطور) و بالرغم من كوني أتكلم لغة «تاشلحيت» بطلاقة على اعتبار أنها لغتي الأم ولغة أمي، كنت - وما أزال - عاجزا عن فهم اللغتين الريفية (تاريفيت) والزيانية (تامازيغت) رغم القرب الجغرافي الكبير معها، وحتى محاولاتي العديدة لفهم

---

25 - محمد شفيق، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين. دار الكلام الرباط، 1989. ص 59.

القبائلية - بسبب إعجابي الكبير بمغنيها الكبار (إيدير، الحسناوي، سليمان إزم...) وبموسيقاها ذات الطابع المتوسطي الغني والمتنوع - باءت كلها بالفشل، وذلك رغم قدرتي المتواضعة على استيعاب معاني بعض الكلمات المشتركة والتي - وللمفارقة - جزء مهم منها هي كلمات ذات جذور عربية. وما أزال أتذكر إلى الآن ذلك اليوم الذي تعرفت فيه إلى أحد الزملاء في الجامعة والذي بدا لي من لكنته وهو يرد التحية أنه أمازيغي فحدثته بتاشلحيت لكنه صمت قليلا قبل أن يرد علي بلغة غير مفهومة لم أستوعب منها شيئا، اتضح لي من نبرتها أنها ريفية (علمت فيما بعد أنه من منطقة الريف شمال المغرب)، فما كان منا إلا أن صرنا نتحدث بالعربية (الدارجة) بعد أن اتضح لكلانا بأن لغتينا الأمازيغيتين «المختلفتين» غير قادرتين على القيام بدورهما الأساسي في إنجاز عملية التواصل. لقد جعلتني تلك الحادثة أفتح عيني على حقيقة اختلاف اللغات الأمازيغية المتقاربة جغرافيا داخل نفس البلد وضمن نفس المجموعة البشرية، ناهيك عن اللغات الأخرى المتباعدة جغرافيا كتلك المنتشرة في الصحراء الكبرى أو في أقاصي مصر وليبيا وباقي مناطق شمال إفريقيا الشاسعة. كما أنني ما زلت أتذكر على قرار إلغاء نشرات الأخبار التي كانت تعرض باللغات الأمازيغية الثلاثة في التلفزيون المغربي والمعروفة بنشرة اللهجات، وتعويضها بالنشرة الأمازيغية «الموحدة» والتي انتهى بها الأمر بأن تحولت إلى خليط عجيب وغريب من اللغات المختلفة (أو «سَلطَة»اللغات كما يحلو للبعض تسميتها) والتي يتوه المرء وهو يتابعها فلا يكاد يخرج منها بمعلومة واحدة مستقيمة.

وفي الواقع، فقد أدت الأبحاث العديدة في علم اللسانيات التي أجريت في منطقة شمال إفريقيا إلى تزايد الاقتناع بعدم وجود شيء اسمه لغة أمازيغية موحدة، وأن الفرع اللغوي الأمازيغي من الأسرة اللغوية الآفروآسيوية ينقسم بدوره إلى عدة لغات مختلفة تنتشر على امتداد منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى. وقد ذهب «براس» Prasse K.G في السابق إلى أن التواركَية يمكن اعتبارها لغة مستقلة وليست مجرد لهجة أمازيغية، وبنا هذا الطرح على أساس معيار التفاهم المتبادل بين التواركَية وبقية لغات شمال غرب إفريقيا، حيث اكتشف أن غياب هذا المعيار يجعل من مسألة التفرقة اللغوية بينها أمرا لا مناص

منه. كما لاحظ أيضا أن التوارگية تنقسم بدورها إلى عدة وحدات لغوية فرعية هي «تاماهيغت» المنتشرة في جنوب الجزائر وجنوب ليبيا، و «تاماجيغت» في النيجر، و «تاماشيغت» في مالي[26]. في حين اقترح الباحث الألماني «ويلمز» منذ سنة 1980 تقسيما يطغى عليه الطابع الجغرافي، حيث اعتبر الأمازيغية مقسمة إلى أربع وحدات كبرى: تتكون الأولى من الشلوح (أو أمازيغ الجنوب المغربي) وزيان (الأطلس المتوسط) وزمور. وتتكون الثانية من بني يزناسن وصنهاجة وبني سنوس والرِيف. أما الثالثة فتتألف من مزاب وورغلة ونفوسة والشاوية وسيوه والتوارك. في حين تتألف المجموعة الرابعة من القبايل لوحدها[27]. ويلاحظ على هذا التقسيم أنه لا يشمل جميع اللغات الأمازيغية حيث يقصي لغة زناغة (صنهاجة) في موريطانيا وتلك المنتشرة في الجنوب التونسي في جربة فلا يذكرهما أصلا، كما أنه أثار جدلا كبيرا في أوساط علماء اللسانيات، حيث رفض كثيرون اعتبار القبايلية مجموعة مستقلة لوحدها واعتبروها جزءً من الزناتية المنتشرة بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، في حين رأى فيها البعض الآخر إحدى تنويعات الزناغية (الصنهاجية) المتأثرة بالزناتية. في حين جرى رفض دمج التوارگِية مع باقي لغات المجموعة الثالثة على اعتبار وجود تنوعٍ كبير في صفوف التوارك، إضافة إلى أنهم لا ينحصرون فقط في منطقة الهكار في الجزائر بل ينتشرون في منطقة شاسعة من الصحراء الكبرى[28]. وتقدم الباحثة المغربية مفتاحة عمور تقسيما آخر مختلفا مبنيا على أسس إثنية وراثية مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الخصائص الأخرى ذات الطابع السوسيو- ليساني والفونولوجي والمرفولوجي والنحوي لتلك اللغات المدروسة[29]. وأخيرا تقترح الباحثة الروسية «ألكساندرا أيخنفالد» Alexndra Aikhenvald تقسيم اللغات الأمازيغية إلى أربع وحدات كبرى على أساس مورفولوجي (الضمير والصفة

---

26 -Prasse K.G. 1972 Manuel de grammaire touarègue (Tahaggart) : Phonétique,Ecriture, Pronoms. Copenhague Akademisk Forlag, .

27 - Willms. 1980 Die dialektale Differenzierung des Berberischen, Berlin, Verlagvon Dietrich Reimer.

28 - Louali N. (1992). Le système vocalique touareg. Pholia 7 (CRLS-Université Lumière Lyon 2) : p 83-115.

29 - Ameur, M. À propos de la classification des dialectes berbères, Études et Documents Berbères, 7, 1990. P. 15- 27.

والنوع) ونحوي (ترتيب مكونات الجملة والمميزات البنيوية للفاعل والمفعول به) وقد جاء هذا التقسيم كالآتي : تتكون المجموعة الأولى من أمازيغية الغرب (الزناغية في موريطانيا)، والثانية من أمازيغية الجنوب (التواركَية فيالصحراء)، والثالثة من أمازيغية الشرق (ليبيا ومصر)، والرابعة من أمازيغية الشمال في المغرب والجزائر وتونس وليبيا (زواغة)[30].

وانطلاقا من كل ذلك يمكن أن نقول بأن مشكل تقسيم اللغات الأمازيغية وتصنيفيها لا يزال بعيدا عن الحل ما دامت كل تلك المحاولات غير مكتملة، حيث يجري غالبا اعتماد معطى واحد وإقصاء معطيات أخرى عديدة، مما يؤدي إلى نتائج متباينة وحتى متناقضة في بعض الأحيان.

وأيّاً كانت الأمور سواء اتفقنا مع تلك التصنيفات أو لم نتفق، فإن هناك شبه إجماع بين علماء اللسانيات والدارسين للغات الأمازيغية على عدم وجود شيء اسمه «لغة أمازيغية موحدة» إلا في أذهان البعض، فقد اتفق الجميع على أن الفرع اللغوي الأمازيغي ينقسم إلى عدة لغات مستقلة ومختلفة، ورغم أنهم اختلفوا بدورهم في عدد هذه اللغات وفي المجموعات الفرعية التي تنتمي إليها كل لغة على حدة، لكنهم لم يختلفوا أبدا في عدم وجود لغة أمازيغية موحدة لأن القول بذلك يتعارض مع أبسط الحقائق الواقعية الواضحة للعيان.

ولأن نخب القومية الأمازيغية تعي جيدا عمق هذه الاختلافات بين اللغات الأمازيغية المتعددة والتي تصل إلى درجة القطيعة التواصلية بينها، فإنها – شأنها شأن بقية النخب القومية الأخرى – تلجأ إلى الاحتيال للقفز على واقع التعدد اللغوي ومحاولة تجاوزه، كما قامت بذلك من قبلها نخب القومية العربية في شمال إفريقيا، حيث ادعوا جميعا بأن اللغات الأمازيغية القائمة ليست سوى «لهجات» لا ترقى لمستوى اللغة، لتبرير واقع تهميش وإقصاء هذه اللغات وتعويضها بلغة أخرى «أسمى» . وإذا كان موقف نخب القومية العربية في شمال إفريقيا تجاه اللغات الأمازيغية مفهوما على اعتبار أن الاعتراف بها كلغات قائمة بذاتها يشكل تهديدا للشعارات القومية عن « عروبة شمال إفريقيا «وعن» وحدة

30 - Aikhenvald A.Y.A Structural and Typological Classification of Berber Languages, Progress Tradition in African and Oriental Studies Special Issue, n° 21, 1988. P. 37-43.

اللغة العربية والوطن العربي من المحيط إلى الخليج»... فإن من غير المفهوم تماما أن تقوم نخب الحركة الأمازيغية (التي تحولت هي الأخرى إلى نخب قومية) بمحاولة استهداف تعدد تلك اللغات وهي التي كانت ولزمن طويل ترفع شعارات التعددية اللغوية والدفاع عن اللغات الأمازيغية من خطر الانقراض حينما يتعلق الأمر بالعلاقة مع اللغة العربية، لكنها ترفض تلك التعددية حينما يتعلق الأمر بالواقع اللغوي الأمازيغي ذاته، وتدافع بغرابة عن لغة أمازيغية موحدة لا توجد إلا في أذهان بعض النخب!!! فما الذي تغير الآن حتى صارت هذه النخب تعيش التناقض الصارخ وتطالب بإعدام هذه اللغات تحت مسمّيات وحدة اللغة الأمازيغية؟ وهي التي لطالما رفعت ذلك الشعار الشهير عن «الوحدة في التعدد». الجواب بسيط للغاية: إنها النزعة القومية ذاتها والتي ترى في أي تعدد أو تنوع خطرا عليها وعلى مقولاتها عن وحدة اللغة والعرق والثقافة والتاريخ.

ومن بين المشاريع العديدة لاستهداف واقع التعدد اللغوي الأمازيغي، ما يعرف باللغة الأمازيغية «المعيارية» (أو الأمازيغية الفصحى!!) التي تعرف بأنها اللغة الأمازيغية «الموحدة»، والتي يراد منها تجاوز هذا التعدد مادام أن: «الأمازيغية كيان لساني موحد ومشترك يتجاوز اللهجات المحلية...»[31]، على حد تعبير أحمد بوكوس (عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المغرب) والذي يرى أن تقسيم الأمازيغية إلى عدة لغات مختلفة - كما هو واقع الحال منذ آلاف السنين وحتى اليوم - يحول دون تعبيرها وبالتالي يؤدي إلى إضعافها. و من تم يجري الدفاع عن لغة معيارية موحدة تحت غطاء ضرورة التنميط والتقعيد اللغوي للأمازيغية حتى يسهل تدريسها ودمجها في الحياة العامة وفي جميع أنشطة المجتمع.

لكن هذا الرأي وإن كان يتضمن جانبا من الحقيقة فيما يتعلق بنقل اللغات الأمازيغية من مستوى الكلام (الثقافة الشفوية) إلى مستوى اللغات المقعّدة التي تعبر عن حاجات المجتمع والتي تواكب تطوراته (اللغة المدونة) خاصة وأن معظم هذه اللغات ما تزال في مستوى التعبير عن الأشياء ولم تخضع بعد لعملية انتقال إلى مستوى التعبير عن المفاهيم المجردة وذلك بسبب استمرار ارتباطها بالواقع

---

31 - أحمد بوكوس، في اللغة الأمازيغية. الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أيام الثقافة الأمازيغية 1990. ص 19 - 22.

الاجتماعي في مستوياته الدنيا واستمرار إقصائها عن المجالات الحيوية التي ستضمن تطورها ورقيها كالتعليم والاقتصاد والقضاء والإعلام (والتي تسيطر عليها للأسف الشديد اللغة الفرنسية تزاحمها في ذلك وباستحياء شديد اللغة العربية، وهو واقع موروث عن الفترة الاستعمارية خاصة في المغرب والجزائر وتونس...)، إلا أن هذا الرأي يحمل مضامين خطيرة أخرى على اللغات الأمازيغية نفسها. فبدل محاولة تطوير هذه اللغات المتعددة وتعييرها انطلاقا من المعطيات الموجودة على الأرض والتي يتداولها الناس في حياتهم اليومية، يراد تصفية تعددية تلك اللغات التي ظلت حية لزمن طويل ومقاومة لكل الظروف المعادية، وتذويبها في لغة واحدة معيارية توصف بأنها اللغة الأمازيغية الفصيحة في مقابل اللهجات الأمازيغية العامية. هذه اللغة الافتراضية التي لا وجود لها في الواقع ولا يفقهها أحد، لغة اخترعتها قلة قليلة من نخبة ذات نزوع قومي لا لشيء سوى لتعبر عن أوهام نفسية مرتبطة بإرادة الاستعلاء النخبوي واحتقار لغة العامة التي ليست سوى «لهجة» لا ترقى إلى مستوى اللغة، رغم أن تلك النخب نفسها تستخدم تلك «اللهجات» في التواصل مع بعضها البعض. ومن المفارقات العجيبة ما قاله أحمد عصيد ذات مرة وهو ينتقد العلماء الأمازيغ في سوس - وعلى رأسهم المختار السوسي - الذين كانوا يحرصون على تعلم العربية والكتابة بها، ووصفهم بأنهم كانوا يحتقرون لغتهم الأم وأنهم إنما فعلوا ذلك بحثا عن «امتياز ورفعة مقام تمنحها إياه المعرفة بلغة سرية لا يعرفها العوام»[32]، فصار هو نفسه ومعه بقية النخب الأمازيغية الجديدة القابعين في أروقة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يدافعون عن لغة سرية (يسمونها الأمازيغية المعيارية والموحدة) لا يفهمها العوام من أبناء شعبهم والذين يتداولون مجموعة من اللغات المتعددة والمختلفة التي تعلموها عن آبائهم وأجدادهم على امتداد آلاف السنين، في موقف من التناقض المؤسف والذي يفضح المستور في أذهان هؤلاء الذين يبحثون كغيرهم عن امتيازات نخبوية ورفعة مقام.

---

32 - أحمد عصيد، الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي. منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الطبعة الأولى 1998، ص 95.

ولو قبلنا بمنطق اللغة الموحدة فسيكون على الناطقين باللغات الأمازيغية أن يتعلموا «لغة جديدة» لا يفهمونها لأن لغتهم الأم لا قيمة لها في نظر النخب القومية من أبناء جلدتهم الذين طالما رفعوا شعارات الدفاع عن التعدد اللغوي من خطر الإبادة العروبي، فصاروا هم أنفسهم يشكلون خطرا كبيرا على ذلك التعدد وعلى إمكانية استمراره مستقبلا.

ومن بين الأشياء العديدة التي ينتهجها منظرو الأمازيغية الموحدة محاولة تصفية الكلمات العربية من المعجم الأمازيغي المتداول باعتبارها كلمات «دخيلة» وغير أصلية، فيما يسمونه بمنهج «طرد الكلمات العربية» والتي يعبرون عنها بعبارة فرنسية (أقل ما يمكن أن توصف به أنها كريهة وعنصرية) وهي : la chasse aux mots arabes (معناها طرد الكلمات العربية أو اقتناصها)، وهو ما يعني محاولة التخلص من جزء مهم من المعجم اللغوي الأمازيغي الذي يبلغ نسبا مهمة تصل في حدها الأقصى إلى حوالي 38 % (أزيد من الثلث) في القبائلية في الجزائر وفي حدها الأدنى إلى حوالي 25 % (حوالي الربع) في لغة تاشلحيت بالمغرب، ومحاولة تعويضها بكلمات أخرى توصف بأنها «أصلية» رغم أنها اخترعت حديثا في مختبرات الأكاديمية البربرية في باريس أو المعهد الملكي في الرباط أو في أروقة بعض الجمعيات والمنتديات الأخرى، والتي لا علاقة لها باللغات الأمازيغية المتداولة لدى الناس في حياتهم اليومية، حيث يعد المعجم العربي مجالها الحيوي للاقتراض منه كلما لزم ذلك. إن هذا النوع من الانحرافات الأيديولوجية يعبر فقط أعراض مرضية لدى النخب القومية الجديدة التي تبحث عن «النقاء اللغوي» عن طريق تصفية جزء مهم من الموروث اللغوي الأمازيغي الذي نتج عن عملية تفاعل لغوي مع العربية امتدت لأزيد من عشرة قرون مضت.

لقد صارت معركة «توحيد الأمازيغية وتعييرها» التي تخوضها النخب ذات النزوع القومي داخل الحركة الأمازيغية معركة حياة أو موت بالنسبة لواقع التعددية في الهوية اللغوية لسكان شمال إفريقيا وأيضا للغات الأمازيغية المتعددة التي يراد لها أن تبقى مقصية دائما عن حقها في الوجود وأن يستمر تهميشها وإبعادها عن واقع الحياة الاجتماعية، تحت شعارات كونها مجرد لهجات وأنها ناقصة ولا ترقى إلى مستوى اللغة...إلخ. لذلك صار من الضروري الدفاع عنها وعن حقها في الوجود والتطور الطبيعي ورفع التهميش والإقصاء عنها والذي تمارسه النخب

القومية جميعها باختلاف ولاءاتها وانتماءاتها الأيديولوجية سواء العروبية منها أو الأمازيغية.

ولعل من المفيد أن نختم هذا الموضوع بموقف واحد من أهم الباحثين الجادين في المسألة الأمازيغية هو الباحث الجزائري سالم شاكر والذي يقول بأن: «فكرة اللغة الموحدة في مجموع التراب الشاسع التي تنتشر فيه، وعند جميع متكلميها هي مجرد سراب، وأن من الخطورة بمكان التفكير في إنشاء أمازيغية كلاسيكية والتي ستكون بلا شك بعيدة كل البعد عن الاستعمال اليومي...»[33].

IV - الجذور القديمة لواقع التعدد اللغوي في منطقة شمال إفريقيا

ما يزال هناك خلاف عميق حول الزمن الحقيقي لظهور الفرع اللغوي الأمازيغي وانفصاله عن مجموع الأسرة اللغوية الآفروآسيوية، حيث يذهب بعض الباحثين إلى أن هذا الزمن يعود إلى فترة جد قريبة لا تتجاوز 200 ق.م، وذلك اعتمادا على المعطيات اللسانية واللغوية التي تميل إلى اعتبار وجود تنوع لغوي أقل داخل هذا الفرع مع ملاحظة وجود تقاربات كبيرة بين اللغات المكونة له مقارنة بالتنوع الكبير الحاصل في الفروع اللغوية الآفروآسيوية الأخرى كالسامية أو التشادية مثلا. في حين يذهب باحثون آخرون إلى اعتماد زمن آخر يقدر بحوالي 6000 ق.م، اعتمادا على معطيات لسانية أخرى تقول بأن الفرع اللغوي الأمازيغي مختلف بدرجة كبيرة عن بقية الفروع الأخرى للأسرة الآفروآسيوية، وبالتالي فإن تاريخ انفصاله عنها يجب أن يكون قديما جدا.[34] وهو ما يجعل موضوع تحقيب ظهور الفرع اللغوي الأمازيغي مسألة غاية في الصعوبة بسبب وجود معطيات عديدة متضاربة وحتى متناقضة في بعض الأحيان.

هناك فرضيتان ممكنتان تطرحان لحل هذه المعضلة، أولاهما فرضية كون الفرع اللغوي الأمازيغي قديم جدا وكان يعرف تنوعا لغويا كبيرا في داخله، لكن في مرحلة ما تسبب حدث تاريخي معين في عملية تقريب مجموع اللغات الأمازيغية المتنوعة ولكن المتقاربة فيما بينها أصلا، والمثال المعروف على ذلك هو

---

33 - Chaker, Salem. 1989, Berbères aujourd'hui . L'Harmattan.p.39

34 - Behrens. P. 1989. Langes et migrations des premiers pasteurs du Sahara : la formation de la branche berbère. Libya Antiqua : 31/53.

ما حصل من تقارب كبير بين فرع الهوسا من جهة واللغات التشادية الغربية من جهة أخرى في فترة تاريخية متأخرة، ما أدى إلى حصول نوع من التمازج الكبير فيما بينها. والفرضية الثانية أن اللغات الأمازيغية انتشرت في مرحلة مبكرة، ولعبت العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في بقاء لغاته متقاربة بسبب وجود نوع من التقارب الجغرافي ما بين المجموعات المختلفة، ما قلل من عوامل التنويع والتباعد اللغوي وجعل هذه اللغات تبدو متقاربة كما هي عليه اليوم، والمثال المعروف عن هذا النوع من الأحداث هو ما حصل في منطقة الساحل مع اللغات الإفريقية الغربية التي انتشرت منذ أزيد من 1000 سنة على امتدادا مساحة تتجاوز 2000 كلم، لكنها ما تزال تحافظ على تقارب كبير جدا وتنوع محدود في لغاتها المختلفة. [35].

ولو بحثنا في الجذور التاريخية لواقع التعدد اللغوي في منطقة شمال إفريقيا، فسنجد أن هذا التعدد الذي كان قائما منذ ما قبل التاريخ وما يزال مستمرا إلى اليوم. وفي محاولة منا للقيام بقراءة مزدوجة للمعطيات اللغوية والمعطيات الأنتروبولوجية المتعلقة بمنطقة شمال إفريقيا، يمكن أن نستنتج أن واقع التعدد اللغوي هو نتيجة لواقع التعدد الإثنولوجي في المنطقة : فمن المعروف تاريخيا أن هذه المنطقة كانت ومنذ القدم تعرف تنوعا بشريا كبيرا جاء نتيجة تعدد الهجرات البشرية التي ظلت تتحرك باستمرار من الشرق نحو الغرب منذ الإنسان القديم والسلالات العطيرية و الإيبيرو- موريتانية قبل أزيد من 13 ألف سنة ق. م، مرورا بالسلالة القفصية منذ حوالي 7 آلاف سنة ق. م، وصولا إلى سلالة العصر الحجري الحديث قبل حوالي 3 آلاف سنة ق. م (راجع الفصل الثالث). وقد تم البرهان على وجود علاقات وراثية قديمة بين شعوب إفريقيا جنوب الصحراء والشعوب القديمة لأوروبا الغربية (قبل الهجرات الهندوأوروبية) حتى وقت قريب.

ويعتقد بعض الباحثين أن اللغات الأمازيغية انتشرت في المنطقة مع هجرات تاريخية تعود إلى أزيد من 10 آلاف سنة ق. م وأن هذه الهجرات ترافقت مع انتشار الزراعة بالمنطقة[36]. ويستخدم كامبس مصطلحين للتعبير عن اللغات القديمة

---

35 - Blench. R. 2001. Types of language psread and their archeological correlates : the example of berber. Origini XXIII, P.177.

36 - Diamond J, Bellwood P (2003) Farmers and their languages: the first expansions. Science 300:597–603.

في شمال إفريقيا هما: «الأمازيغية القديمة» ويقصد بها اللغة التي يمكن أن تكون السلف المباشر للغات الأمازيغية المتداولة حاليا في شمال إفريقيا. و«الأمازيغية البدائية»، والتي يقصد بها اللغة التي كانت متداولة لدى مجموعات للعصر الحجري والتي انشقت مباشرة من الأسرة اللغوية الآفروآسيوية[37]. وبما أن اللغات المنتشرة في شمال إفريقيا وفي المنطقة القريبة من آسيا (الشرق الأوسط) تنتمي كلها إلى المجموعة اللغوية الآفروآسيوية[38]، فإن هكذا هجرة لا بد وأن أصحابها كانوا يتحدثون لغة سابقة على الآفروآسيوية، أو على الأقل نسخة بدائية عنها. هؤلاء ربما كانوا أحضروا معهم - ضمن آخرين - السمات الوراثية E3B وJ (أنظر الفصل الثالث عن الإنسان في شمال إفريقيا)، وبعد ذلك ظهرت السمة الوراثية(M-81 E3b2) في شرق إفريقيا وحملها معهم مهاجرون من العصر الحجري الحديث إلى شمال إفريقيا التي كانت منطقة قليلة التعمير، ليطغى هؤلاء - وراثيا - على من سبقهم من الشعوب الأخرى المستقرة بالمنطقة. وبالطبع طغت لغتهم الآفروآسيوية القريبة من السامية والمصرية القديمة على اللغات السابقة عليها في المنطقة حتى ولو بقي من تلك اللغات البدائية الموغلة في القدم بعض الآثار المعجمية البسيطة. وربما سهل انتماء كل هذه الموجات البشرية إلى نفس الوعاء البشري والحضاري (سنعود إلى تفصيل معنى الوعاء الحضاري في مكان لاحق من هذا الفصل) في عملية الاندماج والانصهار البشري واللغوي، على اعتبار أن جميع هذه الموجات البشرية المهاجرة جاءت من نفس المنطقة الشرقية تقريبا وتنتمي كلها إلى ما يعرف بالفرع الآفروآسيوي الذي ظل يغطي منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (المشرق العربي وشمال إفريقيا) وامتدت تأثيراته حتى أوروبا ما قبل الهجرات الهندوأوروبية.

ويقدم علماء اللسانيات بعض الأمثلة المعجمية عن ما يعتبرونه الأمازيغية البدائية التي يعتقد أنها كانت متداولة في صفوف المجموعات القفصية القديمة التي عاشت في منطقة شمال إفريقيا منذ أزيد من سبعة آلاف سنة، ويتعلق جميع هذه المفردات بأسماء الحيوانات و النباتات والتي تتداول أشكال مختلفة منها

37 - Camps. G. 1980. Berbères, au marge de l'histoire. Hespérides : Toulouse, P 34.
38 - Ruhlen M. 1991. A Guide to the World's Languages. Vol 1. Edward Arnold, London. P.239.

في معظم اللغات الأمازيغية المنتشرة في المنطقة، من قبيل كلمات : «أغاض / تغاضت» (الكبش / النعجة) والتي تشترك فيها جميع اللغات الأمازيغية تقريبا، و «إكيكر / إكير...» (الحمص) والتي يعتقد أنها ليست كلمة لاتينية وإنما هي أمازيغية بدائية انتقلت إلى اللاتينية عقب الغزو الروماني للمنطقة، وكلمات «تخسي» (الماشية) و «أولّي» (الغنم) التي تشترك فيها معظم اللغات الأمازيغية، و«أفوناس / تافوناست» (الثور / البقرة) المنتشرة في عدد كبير من اللغات الأمازيغية والتي يرجح أنها أيضا قديمة جدا وفقا لمقارنات لسانية عديدة. ويشير الباحثون في هذا الصدد إلى عادة تزيين بيض النعام برسوم وأشكال هندسية متنوعة (الجزائر، تونس) والتي كانت إحدى أهم خصائص الحياة القفصية الواضحة التي استمرت خلال العصر الحجري الحديث حتى الوقت الذي ذكرت فيه الشعوب الليبية في السجلات التاريخية، مثل الجرمانتيين Germantes في الجنوب، وهو ما يؤكد أنه ربما بقيت بعض الخصائص الثقافية القفصية حتى فترة حديثة نسبيا وأنها ربما انتقلت منهم إلى مجموعات العصر الحجري الحديث بعض اندماج المجموعتين ببعضهما البعض وهو ما تؤكده معطيات عديدة أثرية ووراثية. وإذا كانت بعض مظاهر الفنون والعادات الثقافية قد بقيت موجودة منذ القفصيين فهذا يعني أنه ربما كانت بعض العناصر اللغوية قد بقيت موجودة هي الأخرى وانتقلت بدورها إلى اللغات الجديدة رغم هيمنة العناصر الحديثة لمجموعات العصر الحجري الحديث عليها، مع بقاء انتماءهما معا إلى المجموعة الآفروآسيوية لغة وثقافة.

وفي سياق عام، يعتبر سكان شمال إفريقيا كإحدى أهم المجموعات البشرية في هذه منطقة البحر المتوسط التي كانت لها تأثيرات ثقافية (التقارب اللغوي) ووراثية (التقارب الجيني) بين شعوب أوروبا وشعوب إفريقيا جنوب الصحراء. وتؤكد التقاربات اللغوية بين الفرع الأمازيغي والفرع التشادي المنتميان إلى نفس الأسرة اللغوية الآفروآسيوية، وجود تقاربات ثقافية بين المجموعتين حتى زمن يعود إلى حوالي 15 ألف سنة مضت. وربما يتناقض ذلك مع المعطيات الوراثية وحتى مع ما يلاحظ حاليا من اختلاف مورفولوجي كبير بين الهوسا ذوي الأصول الجنوب - صحراوية والملامح الزنجية وبين المجموعات الأمازيغية في شمال

غرب إفريقيا بما في ذلك الجنوبية منها والتي تعيش على تخوم الصحراء مثل السوسيين (الناطقين بتاشلحيت في منطقة سوس) في الجنوب المغربي والذين يظهرون طابعا أكثر قوقازية (العرق الأبيض) [39]. و يمكن تفسير ذلك بالمدة الزمنية الكبيرة التي استغرقها الاتصال الثقافي بينهم وإمكانية انتقال اللغة، مع وجود اختلاط وراثي ضعيف نسبيا. كل ذلك يبين علاقات التفاعل الوراثي والثقافي التي حدثت في منطقة شمال إفريقيا وغربها على امتداد 40 ألف سنة الماضية، و تؤكده أيضا علاقات الترابط الوراثي بين المجموعات الأمازيغية وبعض شعوب أوروبا الغربية (الباسك، كتالانيا، الأندلس، البرتغال، إيطاليا...) وعلاقات الترابط اللغوي بينها وبين بعض شعوب إفريقيا جنوب الصحراء.

وإذا كان ظهور اللغات الأمازيغية قد أدى إلى اختفاء اللغات القديمة التي سبقتها في منطقة الصحراء الكبرى - كما أدى التوسع الهندوأوروبي إلى اختفاء عدد كبير من اللغات الأوروبية القديمة رغم أن بعضها بقي موجودا إلى اليوم مثل اللغة الباسكية - فإنه من المحتمل جدا أن تكون الشعوب التي كانت تسكن الصحراء وتتكلم اللغات النيلو- صحراوية أو النيجر- كردوفية، قد احتفظت لمدة طويلة بلغاتها وقد أدى ذلك إلى حدوث عملية تأثير وتأثر كبيرة بين اللغات الأمازيغية وتلك المنتشرة في منطقة الصحراء الكبرى.

وكما هو معروف، فقد مرت مراحل التعمير البشري في منطقة شمال إفريقيا بسياق جغرافي ومناخي خاص مرتبط بظاهرة جفاف الصحراء الكبرى ما بين 3000 و 4000 ق.م، والتي تسببت في حدوث قطيعة بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، وزيادة تجزئة شمال إفريقيا إلى مجموعات ثقافية وجغرافية مختلفة. وفي المرحلة ما بين 10 آلاف و 5500 ق.م عرفت منطقة الصحراء الكبرى فترة من وفرة الأمطار أدت ظهور عدد من البحيرات والواحات وتطور الغطاء النباتي المتوسطي في الأراضي المرتفعة. وقد دفع هذا التحسن الملحوظ في الظروف المناخية بأعداد متزايدة من الرعاة الرحل إلى استيطان هذه المناطق ووصلوا حتى إلى المناطق التي ستصبح فيما بعد صحراء ليبيا الجنوبية وغرب مصر. وقد

---

39 - Excoffier L, Pellegrini B, Sanchez-Mazas A, Simon C, Langaney 1987. A Genetics and History of Sub-Saharan Africa. Yearbook of Phys Anthropol, 30 : p 151-194.

استقرت بعض تلك المجموعات قرب المصادر المائية في حين أن بعضها الآخر سيبقون بدوا رحلا. وفيما بعد وخاصة بعد سنة 4000 ق.م ستعرف الصحراء فترة من الجفاف الشديد لتتحول إلى ما يشبه الحالة التي هي عليها اليوم. اختفت كل البحيرات والواحات وتراجع الغطاء النباتي وبقي النيل هو المصر المائي الوحيد في كل الصحراء الإفريقية. اضطر الناس - سواء كانوا رحلا أو مستقرين - إلى الهجرة إلى مناطق أخرى أكثر قدرة على استيعابهم. وقد حدثت تلك الهجرات في جميع الاتجاهات، فذهب بعضهم إلى حوض بحيرة التشاد، آخرون إلى حوض وادي النيل، في حين فضل آخرون الاتجاه شمالا نحو مناطق شمال إفريقيا المرتفعة والأقل عرضة للجفاف الشديد، هؤلاء سيشكلون إضافة إلى السلالات الأخرى التي استوطنت قبلهم منطقة شمال إفريقيا، الأسلاف المباشرين لسكان هذه المنطقة. وقد ظلت الصحراء تلعب لزمن طويل دور مضخة كبيرة تمتص الناس إلى داخلها في أوقات وفرة الأمطار وتدفع بهم في زمن الجفاف، مما كان يتسبب في هجرات بشرية متعددة كانت تتجه عادة من الشرق نحو الغرب.

وكانت كل مجموعة بشرية تأتي إلى المنطقة حاملة معها لغتها وثقافتها الخاصة التي هي حصيلة لتراكم تاريخي طويل وعمليات تأثير وتأثّر - طويلة الأمد وبالغة التعقيد - بالشعوب الأخرى التي صادفتها في طريقها. ولأن تاريخ البشرية هو تاريخ التلاقح الثقافي واللغوي فإن ما كان يحصل في شمال إفريقيا لا يخرج عن هذا الإطار، حيث أدت عمليات الانصهار والاندماج الوراثي بين تلك المجموعات البشرية المختلفة إلى حدوث انصهار واندماج لغوي وثقافي بينها، وبالتالي إلى نشوء لغات متعددة تشترك فيما بينها في بعض الأمور وتختلف في أمور أخرى وذلك بسبب الظروف المختلفة التي تمت بها عملية التلاقح اللغوي تلك والنتائج اللغوية والتاريخية المختلفة التي ترتبت عنها. وحتى بعد مجيء الجفاف النهائي للصحراء الكبرى ظل هذا المشهد الثقافي واللغوي التعددي في منطقة شمال إفريقيا - والذي يعود في أصوله إلى عشرات آلاف السنين - مفتوحا باستمرار على تغيرات جديدة تحملها معها كل هجرة بشرية جديدة نحو المنطقة. وقد برزت تأثيرات جديدة ذات طابع متوسطي منذ مجيء الفينيقيين في القرن الثامن ق.م والرومان في القرن الرابع ق.م والوندال في القرن الثالث

وصولا إلى الهجرات العربية الكبيرة ابتداءً من القرن 11 ميلادي. وقد كانت لتلك الهجرات الخارجية إضافة إلى هجرات أخرى داخلية تأثيرات كبيرة على مستوى الثقافة واللغة والكتابة.

وقد لاحظ المؤرخون منذ القديم وجود تعددية لغوية لدى سكان شمال إفريقيا سواء منهم الناطقين باللغات الأمازيغية أو العربية، وفي هذا السياق يتحدث ابن خلدون (القرن 13 ميلادي) في تاريخه عن «لغة زناتة» المميزة عن غيرها من اللغات الأخرى في المنطقة، والذي يعد أقدم إثبات تاريخي على واقع التعدد ضمن الأسرة اللغوية الأمازيغية، حيث يقول: «وشعارهم بين البربر اللغة التي يتراطنون بها، وهي مشتهرة بنوعها عن سائر رطانة البربر...»[40]. وبعد ذلك بعدة قرون لاحظ المؤرخ والرحالة الأوروبي مارمول كربخال (القرن 16 ميلادي) في كتابه عن إفريقيا ملاحظات مهمة عن واقع التعددية اللغوية في منطقة شمال إفريقيا حيث يقول:« ... واللغة التي يتكلمون (سكان شمال إفريقيا) بها حاليا مكونة من العربية والعبرية واللاتينية واليونانية والإفريقية القديمة (الفرع اللغوي الأمازيغي) التي كانوا يستعملونها لدى مجيئهم إلى البلاد (شمال إفريقيا)، لأنه لا أحد يخالف في وجود لغة طبيعية خاصة بإفريقيا مختلفة عن لغة العرب. وتحمل اللغة التي يتكلمون بها الآن ثلاثة أسماء وهي الشلحة (تاشلحيت) وتامازيغت والزناتية، تكاد تدل على نفس الشيء، مع أن البرابرة الأقحاح يختلفون في النطق وفي مدلول كثير من الكلمات. فأقربهم جوارا للعرب وأكثرهم اتصالا بهم يمزجون كلامهم بالعديد من الكلمات العربية... ويمزج الأعراب كلامهم كذلك بعدد كبير من الكلمات الإفريقية (الأمازيغية). ويتكلم أهل غمارة وهوارة الذين يعيشون في جبال الريف لغة عربية فاسدة (العربية الدارجة)، وكذلك جميع سكان مدن البربر المقيمين بين الأطلس الكبير والبحر. لكن سكان مراكش وجميع أقاليم هذه المملكة يتكلمون اللغة الإفريقية الصافية المسماة الشلحة (تاشلحيت) وتامازيغت وهي اسمان قديمان جدا. أما سائر الأفارقة البرابرة القاطنين في الجهة الشرقية المتاخمة لمملكة تونس وطرابلس الغرب إلى صحاري برقة فإنهم يتكلمون جميعهم لغة عربية فاسدة، وكذلك الذين يعيشون بين جبال الأطلس الكبير

40 - ابن خلدون، المصدر نفسه، ج 7 ص 3.

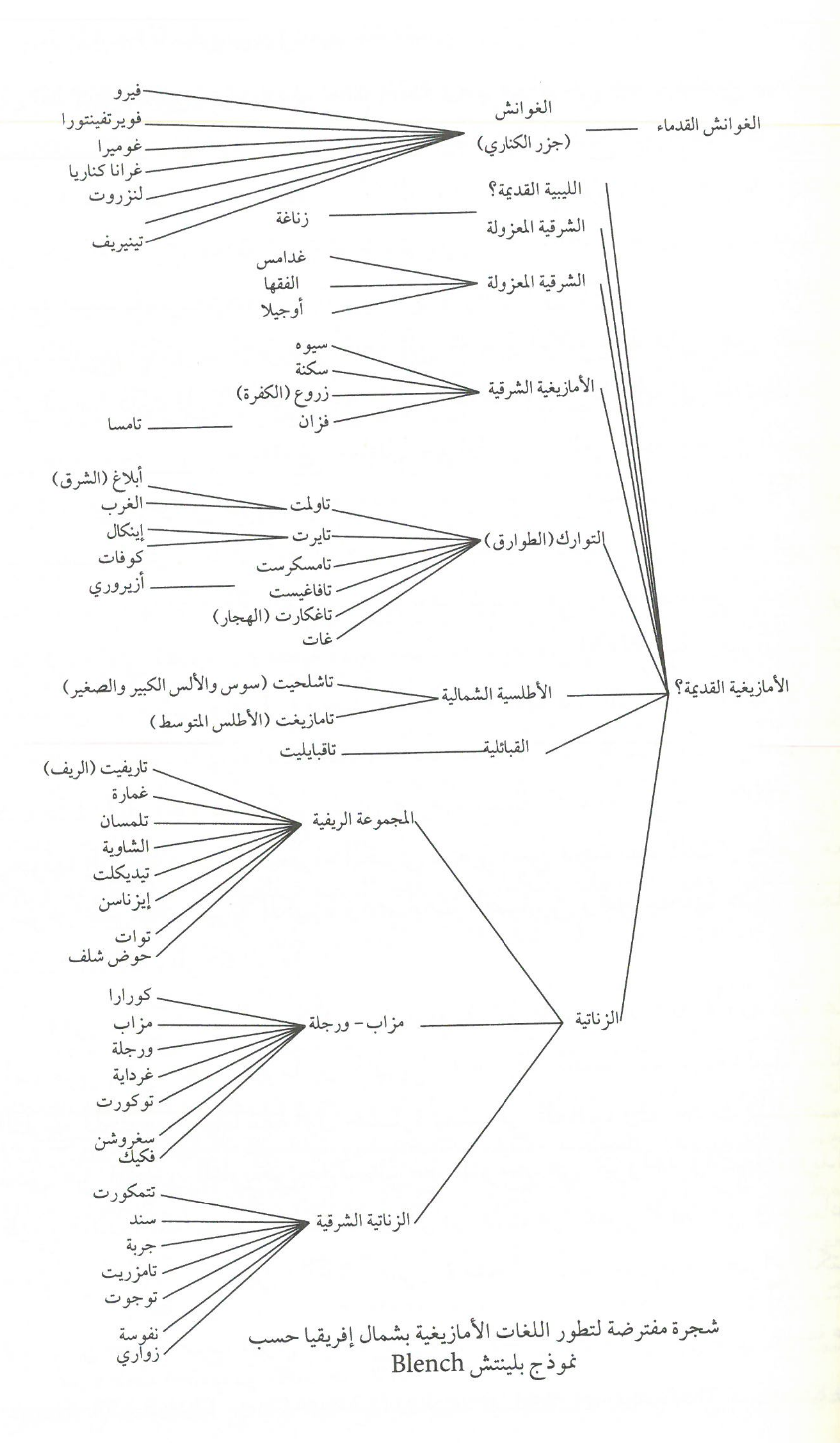
والبحر سواء كانت لهم منازل قارة أم لا، بالإضافة إلى زواوة (منطقة القبائل شمال الجزائر) ولو أن لغتهم الرئيسية هي الزناتية بحيث إن الذين يتكلمون اللغة العربية الفصحى بإفريقيا (شمال إفريقيا) قليلون، لكنهم جميعا (سكان شمال إفريقيا باختلاف لغاتهم) يستعملون في كتابتهم الأصلية العربية (حروف الأجدية العربية) التي تقرأ وتكتب عادة في كل بلاد البربر ونوميديا وليبيا...»[41].

إذا فعلى امتداد التاريخ - منذ القديم إلى اليوم - عرفت منطقة شمال إفريقيا تعددية لغوية زاد من غناها اندماج المكون اللغوي العربي في هذه التركيبة اللغوية التعددية، ولم يحصل في تاريخ المنطقة أن تحدث أحدهم عن وجود « لغة معيارية موحدة غير قابلة للتقسيم أو التجزيء في كل شمال إفريقيا...» كما تبشرنا بذلك النخب القومية على اختلاف انتماءاتها.

41- مارمول كاربخال، المصدر نفسه. ج 1 ص 115.

اللغة	منطقة الانتشار الجغرافي	الأسرة اللغوية	الفرع اللغوى	البلد
تاشلحيت (السوسية)	سهل سوس وجبال الأطلس الكبيروالصغير	الآفروآسيوية	الأمازيغية	المغرب
تمازيغت (الزيانية)	جبال الأطلس المتوسط	الآفروآسيوية	الأمازيغية	المغرب
تاريفيت (الريفية)	جبال الريف	الآفروآسيوية	الأمازيغية	المغرب
تمزابيت (المزابية)	غرداية	الآفروآسيوية	الأمازيغية	الجزائر
تشاويت (الشاوية)	جبال الأوراس	الآفروآسيوية	الأمازيغية	الجزائر
تقبايليت (القبائلية)	منطقة القبائل	الآفروآسيوية	الأمازيغية	الجزائر
جربة	جزيرة جربة	الآفروآسيوية	الأمازيغية	تونس
زواري	شمال غرب ليبيا	الآفروآسيوية	الأمازيغية	ليبيا
سكنة	ليبيا	الآفروآسيوية	الأمازيغية	ليبيا
أوجله	شرق ليبيا	الآفروآسيوية	الأمازيغية	ليبيا
سيوه	واحة سيوة	الآفروآسيوية	الأمازيغية	مصر
الزناغية (الصنهاجية)	جنوب غرب الصحراء الكبرى	الآفروآسيوية	الأمازيغية	موريطانيا
آجر	الصحراء الكبرى	الآفرو آسيوية	الأمازيغية	ليبيا
إيفوراس	الصحراء الكبرى	الآفرو آسيوية	الأمازيغية	مالي
إيوولمدن	الصحراء الكبرى	الآفرو آسيوية	الأمازيغية	النيجر
العربية	بقية مناطق شمال إفريقيا	الآفرو آسيوية	السامية	شمال إفريقيا
الهوسا	الهوسا	الآفرو آسيوية	التشادية	النيجر
السارا	الكابا	النيلو-صحراوية	السارا	التشاد
المائد	بوبو مدار	النيجر- كردوفية	المائد	مالي / سينغال

لائحة لبعض اللغات المنتشرة في منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى



شجرة مفترضة لتطور اللغات الأمازيغية بشمال إفريقيا حسب نموذج بلينتش Blench

V - الكتابة الأمازيغية ومعضلة الحرف

إذا كان الناس يستطيعون تعلم اللغة وهم صغار في وقت قياسي وبسهولة ملحوظة، فإن تعلم الكتابة مسألة صعبة ومضنية وتحتاج إلى وقت طويل، مما يؤكد – عند كثير من الباحثين – أن اللغة ذات طابع فطري في حين أن الكتابة هي اختراع بشري محض. وربما كانت من الاختراعات الحديثة إذا ما قورنت بتاريخ البشرية في ما قبل الكتابة أو ما يعرف بما قبل التاريخ، حيث لا يتجاوز عمر التاريخ المكتوب أكثر من أربعة إلى خمسة آلاف سنة على أعلى تقدير. وبالرغم من ذلك فإن البعض يرجع بالإرهاصات الأولى للكتابة إلى تلك الرسوم البدائية القديمة التي وجدت في مناطق عديدة من العالم، وتعد رسوم الكهوف المكتشفة في جنوب أوروبا أقدم هذه الرسوم حيث تعود إلى حوالي 34 ألف سنة مضت. وفي منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى يوجد عدد كبير من هذه الرسوم يتجاوز 30 ألف رسم يوجد أشهرها في منطقة تاسيلي النجار في الجزائر، والتي تصور وبواقعية مذهلة منذ ما يزيد عن 8000 سنة، حيوانات مثل الجاموس الوحشي والفيل ووحيد القرن – وكلها قد انقرضت محليا الآن – ورجالا مسلحين بالهراوات ويقذفون فئوسا وأقواسا وعصيا نحو فرائسهم... كان ذلك قبل الجفاف الكبير الذي ضرب المنطقة ابتداءً من سنة 3500 ق.م وحوّلها إلى جزء من الصحراء الكبرى ليتغير الفن فجأة بعد ذلك وتختفي معه رسوم الحيوانات البرية الكبيرة وعصابات الصيادين وتحل محلها صور قطعان الماشية المدجنة والرعاة الرحل[42].

وفي نفس الفترة من الألف الرابعة ق.م ظهرت الكتابة لأول مرة عند السومريين في منطقة بلاد ما بين النهرين والمعروفة بالكتابة المسمارية، ليبدأ بذلك التاريخ المكتوب وتبدأ معه أول حضارة مدنية في العالم، وقد حدث ذلك ضمن نسق من التطور التاريخي للإنسان مع التوسع في الزراعة والتجارة وبداية ظهور المدن والمجتمعات الحضرية وما رافق ذلك من تطور اقتصادي واجتماعي جعل من اختراع التدوين والكتابة ضرورة ملحة[43]. وسرعان ما تم اختراع الكتابة

---

42 - براين فاغان، الصيف الطويل، دور المناخ في تغيير الحضارة. ترجمة : مصطفى فهمي. سلسلة عالم المعرفة العدد 340، يونيو 2007. ص 190.

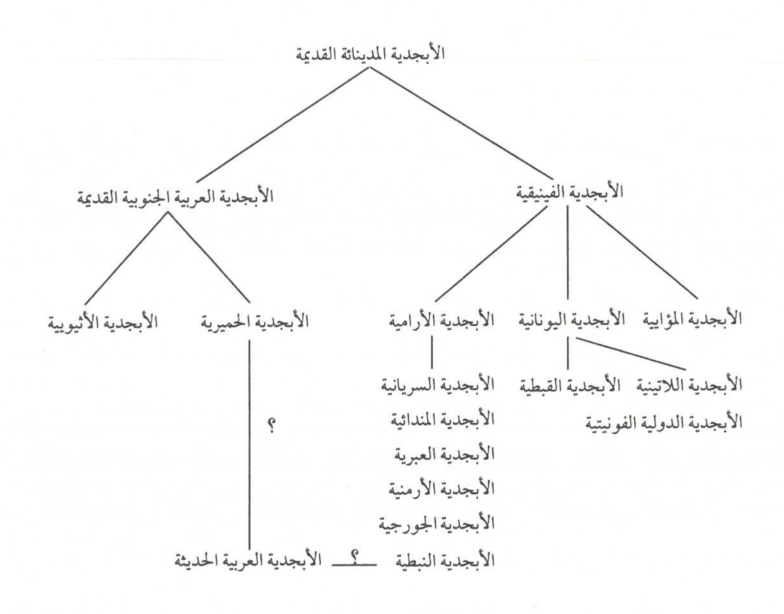
43 - Kramer, S. The Sumerians. 1963.University of Chicago Press, . Chap 5 ,p.78.

الهيروغليفية في حضارة وادي النيل بعد ذلك بفترة قصيرة، وقد شكلت ألفاظها الاثنان والعشرون المعبر عنها برمز واحد أو عدة رموز نوعا من الترتيب الأولي الذي يمكن اعتباره أبعد سلف للأبجديات التي لن تظهر إلى الوجود إلا بعد حوالي ألفي سنة من ذلك.

وتعد اللوحات السومرية في بلاد ما بين النهرين والنصوص الهيروغليفية المصرية من أولى النصوص المكتوبة في العالم، وقد ظهرت إلى الوجود في النصف الثاني من الألف الرابعة قبل الميلاد، في مجتمعات تعرف تطورا تجاريا ومدنيا كبيرا وعلى ضفاف أنهار كبرى مما أدى إلى ظهور حاجات جديدة من قبيل اللوائح الحسابية ولوائح الجرد في التجارة واللوائح الإدارية إضافة إلى علامات الملكية الشخصية... فكان للكتابة دور أساسي في المحافظة على النظام السياسي والاجتماعي وضمان بقائه. لذلك كانت الميثولوجيا في بلاد ما بين النهرين كما في وادي النيل تعتبر الكتابة هبة إلهية وذات طبيعة مقدسة.

كانت الكتابات القديمة الأولى تعبر عن الكلمات بواسطة رموز ذات طبيعة متغيرة تلعب فيها الصورة والرمز دورا محوريا في الدلالة على الكلمات وبالتالي فقد كانت تصويرية بالأساس وليست تصويتية. ثم جرى الانتقال من الشكل والصورة إلى الرموز في نقلة تجريدية أدت إلى ظهور ما يسمى بالأبجديات، وساعد على ذلك الانتقال بالكتابة من نمط الرسوم الهيروغليفية القديمة (بلاد الرافدين ووادي النيل) إلى نمط كتابة مؤلفة من نقط أشبه بالرموز الموسيقية ثم ارتفع مستوى هذه الكتابة إلى أشكال وشطوب على الطين بقصبة قاسية عرفت باسم الكتابة المسمارية والتي كتب بها السومريون ثم بعدهم الأكاديون والعموريون و الكنعانيون. وبعد ذلك جرى الانتقال إلى ما يعرف بنمط الكتابة المجمعة الذي يعد السلف الأول للأبجديات اللاحقة. وقد عثر على هذا النمط من الكتابة في نقوش اكتشفت بمنطقة سرابيط الخادم في صحراء سيناء وتعود إلى نحو 1850 سنة ق.م، وهو ما أعطى الدليل على وجود ارتباط بين الكتابة الديموطيقية المصرية وبين الكتابة الكنعانية التي هي آخر تطورات الكتابة المسمارية. ويسود الاعتقاد اليوم في أوساط الباحثين بأن تلك الكتابة السينائية القديمة هي على الأرجح أول أبجدية ظهرت إلى الوجود في العالم. لكن الفضل

في اختراع الأبجدية سيعود إلى شعب آخر هو الشعب الفينيقي الذي كان يمارس التجارة بشكل واسع في البحر الأبيض المتوسط، وقد كان لهذا الاختراع مبرراته الاقتصادية والاجتماعية كأداة فعالة لتسهيل الكتابة وتذليل صعوباته. وتعد مدينة أوغاريت (رأس الشمرة حاليا بالقرب من اللاذقية بسوريا) المدينة الأم لأول أبجدية فينيقية، حيث عثر العالم الفرنسي شيفير أواسط القرن الماضي على رقيم صغير الحجم يحتوي على نحو ثلاثين شكلا مختلفا، اتضح بعد دراستها أنها حروف أبجدية تعود إلى نحو 1500 سنة ق.م. ومنذ ذلك الوقت صار ينظر إلى الفينيقيين على أنهم أول من اخترع الأبجدية في العالم، خصوصا بعد توالي الاكتشافات في المدن الفينيقية الأخرى لأنماط كتابة أبجدية أخرى كتلك التي عثر عليها في مدينة بيبلوس (جبيل حاليا بلبنان) على ضريح الملك أحيرام والتي تعود لسنة 1300 ق.م[44]. ثم انتشرت الأبجدية الفينيقية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و آسيا بسبب نشاط الفينيقيين الكبير على مستوى التجارة والمبادلات بين الدول والمناطق المختلفة.



شجرة تبين التطور المفترض لأنماط الكتابة الأبجدية في العالم

44 - رفيق المعلوف، كشف أثري طمسته المؤامرة قرونا. مجلة العربي العدد 532 أبريل 2003، ص 16.

وفيما يخص تاريخ الكتابة في منطقة شمال إفريقيا، فقد عرفت المنطقة تنوعا كبيرا في أنماط الكتابة التي جرى تداولها تاريخيا بدءا من الرسوم القديمة على جدران الكهوف وصولا إلى الكتابة الأبجدية باستخدام الحروف المجردة ذات الطبيعة التصويتية وليس التصويرية. وقد ارتبط وجود وتداول بعض أنماط الكتابة على أرض شمال إفريقيا بالوجود الأجنبي بها، كما هو الشأن بالنسبة للأبجدية الفينيقية أو اللاتينية أو العربية والتي ترافق ظهورها في هذه المنطقة مع مجيء شعوب أجنبية إليها واستيطانهم بها، ومن تم فرض تأثيرهم اللغوي والثقافي على المنطقة وأهلها والذي كان من بين مظاهره المتعددة استخدام هذا النمط من الكتابة أو ذاك أو هذه الأبجدية أو تلك.

وإذا كان حرف الكتابة بالنسبة للغة العربية هو محط إجماع سواء في شمال إفريقيا أو في المشرق العربي، فإن موضوع «الحرف» أو أبجدية الكتابة له حساسية خاصة فيما يتعلق بكتابة اللغات الأمازيغية، حيث يثير هذا الموضوع عادة جدلا كبيرا بين أنصار مواقف مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة حول أي نمط من الحروف هو الأولى بالاستخدام من أجل كتابة اللغات الأمازيغية: هل هو الحرف العربي الذي يمثل في نظر أنصاره حرف التراث الأمازيغي (ما بعد الإسلامي خاصة) ما دام أن أغلب التراث الأمازيغي القديم من الكتب والمخطوطات والمؤلفات والتي تعد بالآلاف (يوجد جزء مهم منها في المكتبات والمدارس العتيقة في منطقة سوس جنوب المغرب) مكتوب بهذا الحرف والذي جرى تبنيه بشكل واسع في شمال إفريقيا عقب دخول الأمازيغ إلى الإسلام... أم هو الحرف اللاتيني (في نسخته الفرنسية أساسا) والذي يرى فيه البعض مدخلا لتطوير اللغات الأمازيغية وإدخالها في ركب الحداثة والتقدم!!! أم هو حرف «تيفيناغ» المستخدم من طرف بعض مجموعات التوارك (الطوارق) والذي يرى فيه الكثيرون الحرف الوحيد الجدير بالاستخدام في كتابة اللغات الأمازيغية لأنه الحرف الوحيد «الأصلي» في شمال إفريقيا، باعتباره جاء نتيجة تطور متواصل للكتابة الليبية القديمة التي كانت من بين أولى الأبجديات المستخدمة في شمال إفريقيا والتي عرفت انتشارا واسعا بالمنطقة.

وبما أن قضية «الأصل» و«الأسبقية التاريخية» مهمة جدا في موضوع الهوية في شمال إفريقيا، ولها اعتباراتها الوازنة والمؤثرة للغاية (وهي اعتبارات عاطفية

بالأساس) ليس فقط في مسألة اختيار حرف الكتابة بالنسبة للغات الأمازيغية وإنما تتعداها إلى قضايا أخرى متعلقة بأصل اللغة ذاتها وبمواضيع أخرى عن الجذور البشرية والثقافية والتاريخية لإنسان شمال إفريقيا... فإن أصل الكتابة الليبية القديمة نفسها لم يسلم من الصراع والجدل حوله، ما بين قائل بالأصل المحلي لتلك الكتابة وقائل بأنها اقتباس شمال-إفريقي من الأبجدية الفينيقية والتي تعد بقية الأبجديات المنتشرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط اقتباسات متأخرة عنها. ويتخذ هذا الجدال في الغالب طابعا علميا مرتبطا بالنقاش حول التاريخ القديم لمنطقة شمال إفريقيا، لكن المحرك الأهم والخفي لهذا النقاش هو في عمقه أيديولوجي فكري مرتبط بطريقة النظر إلى العلاقة بين طرفي ثنائية «عربي / أمازيغي» «الشهيرة في شمال إفريقيا، ما بين أنصار «الانفصال» ودعاة «الاتصال» بينهما. وقبل التطرق بتفصيل لهذه المواقف لا بد أولا من عرض موضوع أصل الكتابة الليبية القديمة (ومن خلالها حروف تيفيناغ) ومناقشة الأبعاد التاريخية لموضوع الكتابة في شمال إفريقيا، وهل هناك حقا نمط أمازيغي واحد في الكتابة ؟ أم أن الموضوع خاضع لواقع التعددية في الكتابة على ضوء التعددية البشرية كما ناقشناها في الفصل السابق...؟

تنقسم المواقف في قضية أصل الكتابة الليبية القديمة على أساس ثلاث مواقف يمكن تلخيصها في الآتي: كون هذه الحروف اقتبست من الحروف الفينيقية، أو أنها اختراع محلي، أو أنها اقتبست من حروف أخرى قديمة جدا لا نعرفها إلى اليوم.

وبالرغم من كل المجهودات المتواصلة منذ القرن التاسع عشر لفك رموز الكتابة الليبية القديمة ، وبالضبط منذ سنة 1842 حيث عثر لأول مرة على نقوش تحمل هذا النوع من الكتابة، إلا أن هذه المعضلة ما تزال مطروحة إلى الآن. وقد جرى فك رموز – ومن ثم قراءة – عدد قليل فقط من النصوص الليبية القديمة، وبالأساس تلك الرموز مزدوجة الكتابة وهو ما ساهم في فك رموز الكتابة المعروفة بالليبية الشرقية. أما بالنسبة لباقي الكتابات الأخرى – وهي جنائزية بالأساس وترتبط بالمقابر في معظمها - فإن قراءتها ما تزال مستحيلة إلى اليوم. فبالرغم من العثور على نقوش باللغتين البونية (يطلق اسم بوني Punic على

الثقافة الفينيقية في شمال إفريقيا خاصة في نسختها القرطاجية) والليبية في هيكل دكَة (تونس) تعود لسنة 139 ق.م (السنة العاشرة من حكم الملك النوميدي ميسبسا)، وهو ما سمح بفك رموز الأبجدية الليبية الشرقية، وبالرغم كذلك من العثور على نحو 1200 نقش في الأراضي التابعة لمملكة نوميديا الأمازيغية القديمة، إضافة إلى كل تلك الرسوم والنقوش على الصخور المنتشرة على طول الصحراء الكبرى، رغم كل ذلك فإن اللغة الليبية القديمة ما تزال مجهولة لحد الآن ومستعصية على الفهم، حتى مع معرفتنا الجزئية بقيمة بعض تلك الرموز! وإلى اليوم الذي ينتهي فيه علماء الأنتروبولوجيا اللسانية من العثور على اللغات الميتة في المنطقة وإعادة ترتيب تاريخها الزمني وصولا إلى اللغات القديمة لما قبل التاريخ، فإن الليبية القديمة تبقى مستعصية على القراءة والفهم[45].

و يوجد اليوم حوالي أزيد من 1300 نقش مكتوب بالحروف الليبية القديمة في منطقة شمال غرب إفريقيا. ويطلق لفظ «الليبي» على مجموع الآثار التاريخية الأمازيغية التي تعود إلى الفترة السابقة عن الحقبة الإسلامية. ويوجد بجانب ذلك عدد كبير من النقوش المنتشرة في منطقة الصحراء لكنها نقوش حديثة العهد تحمل طابعا مختلفا، ويجري عموما إدراجها ضمن الكتابة الليبية كأحد فروعها الحديثة. هذه النقوش المكتوبة بحروف تيفيناغ ما يزال بعضها مستعملا إلى اليوم عند التوارك (الطوارق) وتنتشر في المجال الجغرافي الممتد على طول منطقة شمال غرب إفريقيا وجزء من الصحراء الكبرى من جزر الكناري إلى ليبيا ومن البحر المتوسط إلى حدود النيجر. وتنتشر تلك النقوش بالأساس في المغرب والجزائر وتونس وليبيا، ويتغير انتشارها بتغير المناطق الجغرافية والمراحل التاريخية المختلفة. لكن المنطقة التي تعرف أكبر انتشار لها هي المملكة القديمة للملوك النوميديين والتي تقع حاليا في الحدود الشمالية لتونس والجزائر، حيث عثر على أكبر عدد من تلك النقوش، ومن هنا جاءت التسمية القديمة لها بالكتابة النوميدية. وفي تلك المنطقة أيضا وبالضبط مدينة دكَة القديمة حيث عثر تلك النقوش ذات الكتابة المزدوجة : ليبية – بونية والتي سمحت بترجمة بعض النصوص الرسمية التي عثر عليها هناك، وقد كتبت بنفس طريقة الكتابة

---

45 - Camps G. 1996, Ecritures - Ecriture libyque. Encyclopédie berbère XVII, p.256.

الفينيقية: أفقيا ومن اليمين إلى اليسار. كما أن تاريخها (أي سنة 139 ق.م) يعد أقدم تاريخ معروف للكتابة الليبية القديمة، ما يحصر ظهورها في أقصى الحدود بين القرنين الثاني والثالث ق.م. ومما يزيد أيضا من صعوبة فك شيفرة الكتابة الليبية القديمة هو كونها كانت تكتب بدون حروف صائتة أو حركات ودون وجود فواصل بين الكلمات. وهذا العائق المرتبط بطريقة الكتابة يشكل حاجزا كبيرا أمام إمكانية فهم تلك الرموز، ومن الأمثلة التي تعطى في هذا المجال عن الاحتمالات الممكنة لقراءة كتابة ما دون وجود حروف صائتة فيها أو حركات ودون وجود فواصل بين الكلمات، فكتابة من قبيل «ع - ن» يمكن أن تقرأ على أنها «عين» أو«عون» أو «عناء«أو» أعان «أو» يعني ... أو غيرها من الاحتمالات العديدة الممكنة، هذا دون أن نأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبيرة التي عرفتها هذه الكتابة عبر الزمن سواء من خلال ظاهرة القلب بين الحروف أو اختفاء كلمات معينة وانقلاب معاني بعض الكلمات الأخرى... وهذا المثال البسيط المكون من حرفين فقط لا يمكن مقارنته بأي حال من الأحوال مع الصعوبة الحقيقية حينما يتعلق الأمر بتسلسل كبير من الجمل المكونة من عشرات الحروف المترابطة بدون وجود فواصل أو نقط أو حروف صائتة لتبقى معاني تلك الجمل المستعصية على القراءة في حكم المجهول.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي عرفته الأبحاث في السنوات الأخيرة، تظل بعض المظاهر المرتبطة بالكتابة الليبية القديمة غير مفهومة لحد الآن، وبالخصوص في ما يخص موضوع أصولها وذلك في غياب عدد كاف من الشواهد الأثرية ذات التاريخ المضبوط. ولا يقتصر موضوع الخلاف على أصول هذه الكتابة فقط وإنما يتعداه أيضا إلى تاريخ ظهورها، فهذه النقوش هي في معظمها ذات وظيفة جنائزية وترتبط بالمقابر أساسا ولا تحمل أية إشارات زمنية. وهناك بعض النصوص المكتوبة والتي وجدت برفقة نقوش صخرية ترجع إلى ما قبل التاريخ، ما يجعل من مسألة التأريخ لها أمرا صعبا للغاية.

عادة ما ينسب اختراع الأبجدية إلى الفينيقيين في الفترة الممتدة بين 1300 و1200 ق.م، لكننا نعلم اليوم أن مبدأ الحروف الأبجدية قد نشأ قبل ذلك بمدة في جنوب شبه الجزيرة العربية وقبله في منطقة سيناء مع ظهور الأبجدية السينائية القديمة. وابتداءً من تلك الفترة انتشرت الأبجدية الفينيقية في منطقة

حوض البحر الأبيض المتوسط و آسيا بسبب نشاط الفينيقيين الكبير على مستوى التجارة والمبادلات. وامتد التأثير الفينيقي أيضا إلى منطقة شمال إفريقيا، مما قد يعني عند كثير من الباحثين – وربما أغلبهم ـ أن الحروف الليبية القديمة قد اقتبست بدورها من الأبجدية الفينيقية، شأنها كبقية الأبجديات الأخرى المتداولة في حوض البحر الأبيض المتوسط ولا يعقل أن تكون الاستثناء التاريخي الوحيد عن هذه القاعدة. وهذه الفرضية تبدو على المستوى التاريخي متماسكة ومقنعة، خاصة إذا ما علمنا بأن تلك الحروف الليبية متأخرة زمنيا عن تاريخ بناء أولى المستعمرات الفينيقية في شمال إفريقيا بدءًا من سنة 1200 ق.م، وحتى عن تاريخ إنشاء قرطاجة سنة 814 ق.م. ويضاف إلى ذلك أن الكتابة الليبية القديمة هي كتابة «أبجدية» بمعنى أنها تتبنى الترتيب الأبجدي للحروف على الطريقة الفينيقية (أ – ب – ج – د ...) في ترتيب الحروف[46]. و الأبجدية الليبية القديمة تكتب على شكل صوامت بدون حروف صائتة، ورغم أنه يغلب عليها الاتجاه من الأسفل إلى الأعلى فإنها تكتب في جميع الاتجاهات من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل... وفي بعض الأحيان تكون الكتابة عشوائية دون اتجاه محدد.

وأدت الاكتشافات الأثرية المتتالية في شمال إفريقيا إلى تعزيز هذا الطرح من خلال العثور على أكبر عدد من النقوش المكتوبة بالليبية القديمة في أراضي مملكة نوميديا القديمة وهذه المنطقة معروفة بقربها الكبير من قرطاجة عاصمة الفينيقيين في شمال إفريقيا، وبالتالي بتأثرها الكبير باللغة والثقافة البونية، وهو ما يعد في نظر المدافعين عن نظرية الأصل الفينيقي لهذه الكتابة بمثابة إثبات آخر على صحة ما يذهبون إليه خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه في مملكة نوميديا وبالأخص في عاصمتها قرطة تم العثور على أكبر عدد من اللوحات الحجرية التي تحمل نقوشا بونية-فينيقية في كل منطقة شمال إفريقيا عدا قرطاجة نفسها بالطبع. وتتميز الكتابة الليبية القديمة بوجود تباين ملحوظ في مجال انتشارها، فأغلب تلك الكتابات عثر عليها في المناطق التي عرفت تأثير الحضارات الفينيقية

---

46 – محمد المختار العرباوي، الكتابة البربرية : اللوبية-التيفيناغ ما حقيقتها؟ ضمن كتاب الأمازيغية في الهوية والثقافة. منشورات منتدى المواطنة، الدار البيضاء 2003، ص 125.

واللاتينية، أي في المناطق الشمالية لكل من تونس والجزائر والمغرب. ويوجد عدم توازن كبير بين هذه المناطق وبقية أرجاء شمال إفريقيا الأخرى، ما يعد في نظر الكثيرين دليلا آخر دامغا على الأصل الفينيقي لهذه الكتابة.

ولو أضفنا إلى ذلك أن الكتابة الليبية القديمة ظهرت في وسط طبيعي يتميز عموما بكونه عبارة عن أدغال جافة وحتى صحراوية، وسط يغلب عليه طابع القحط والجفاف ولا توجد فيه متطلبات اقتصادية واجتماعية كبيرة من النوع الذي عرفته منطقة الشرق الأدنى القديم ذات الأنهار العظيمة كالنيل ودجلة والفرات من أجل أن يكون اختراع أبجدية محلية ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحة. ومن جهة أخرى فقد كانت المجتمعات الأمازيغية في شمال إفريقيا – وحتى وقت قريب – مجتمعات ذات تقاليد شفهية بالأساس وذاكرة ثقافية غير مكتوبة تعتمد على الكلام والحكايات كمصدرين رئيسين للبقاء والاستمرار. وهذا طبعا لا ينقص من قيمة الكتابات الليبية القديمة ولكنه يشرح ضعف انتشارها في هذه المجتمعات وبقاء الثقافة الشفهية صاحبة الامتياز الكبير على امتداد تاريخها.

في الصحراء الوسطى نستطيع أن نلاحظ إلى اليوم، عدم وجود أية كتابة مرافقة للرسوم التي خلفها الليبيون الصحراويون أواخر العصر الحجري الحديث، وظهرت الحروف الأولى بعد ذلك مباشرة مع المجموعات الجرمانتية Germantes. وقد ظهر هؤلاء على مسرح الأحداث في منطقة شمال إفريقيا في الفترة الممتدة ما بين سنة 1500 ق.م و سنة 1000 ق.م. وفي هذه الفترة الزمنية التي تقل مدتها عن خمس مائة سنة حيث يجب البحث عن أصول الكتابة الليبية القديمة، أي في النصف الثاني من الألفية الثانية ق.م.

ويوجد اليوم عدد كبير من المعطيات الأركيولوجية والتاريخية التي تؤكد على أن الأبجديتين الفينيقية والليبية ظهرتا في نفس المرحلة التاريخية تقريبا. فالمرحلة التاريخية التي ظهرت فيها النقوش على الصخور في منطقة تاسيلي لم تكن هي فقط المرحلة التاريخية التي انتشرت فيها الأبجدية الفينيقية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل أيضا كانت هي المرحلة التي عرفت واحدا من أهم الأحداث التاريخية التي ستقلب واقع المنطقة بأكملها رأسا على عقب... حدث ذلك بسبب الهجرات الشهيرة لشعب غامض قادم – على الأرجح – من منطقة

البلقان، رغم أنه ولحد الآن لا أحد يعلم يقينا من يكونون ولا من أين جاءوا : إنهم « شعب البحر « الغامض، وقد كان لهؤلاء تأثير مهم على الليبيين الشرقيين حيث دفعوا بهم إلى الاحتكاك بعدد من شعوب البحر المتوسط الأخرى، وتحالفوا معهم ضد الفرعون المصري منيبتاح وبعده ضد رمسيس الثالث. كان لهجرة « شعب البحر الغامض « آثار مدمرة على جميع المناطق التي مروا منها بدءًا من الحضارة الميسينية في اليونان مرورا بالإمبراطورية الحيثية في الأناضول، والحضارة الفينيقية في الشام وانتهاءً بمنطقة وادي النيل التي تحالفوا مع الليبيين الشرقيين في الهجوم والإغارة عليها. وقد كانت لتحركاتهم تلك نتائج بالغة الأهمية في ربط الاتصال بين مناطق وشعوب وثقافات مختلفة و بالتالي إلى حصول تبادل ثقافي كبير واقتباس لغوي مختلف في فترة زمنية قصيرة نسبيا، وهناك من يطرح بالنتيجة حصول تبادل واسع على مستوى الأبجدية والكتابة أيضا في مجموع المناطق التي مر منها هؤلاء.

إذاً فكل الأدلة التاريخية والأركيولوجية تشير إلى تزامن هذه الأحداث : ظهور الأبجدية الفينيقية، هجرة شعب البحر وظهور الأبجدية الليبية القديمة، في نفس المرحلة التاريخية تقريبا عند نهاية الألفية الثانية ق.م، ما بين 1500 و1000 سنة ق.م. وهي نفس المرحلة التاريخية التي انتهى فيها العصر الحجري الحديث في منطقة شمال إفريقيا حيث جرى ترويض الحصان وظهرت العربة وصناعة المعادن بالإضافة إلى ظهور الكتابة بعد ذلك ببضعة قرون. وقد حدث ذلك في وقت تاريخي وجيز نسبيا مقارنة بالفترة الطويلة التي قضاها العصر الحجري الحديث في المنطقة. وليس من قبيل الصدفة أن تظهر كل تلك التحولات في نفس الوقت الذي بدأت فيه التأثيرات المتوسطية الشرقية في التغلغل في شمال إفريقيا والتي كان للعامل الفينيقي فيها دور كبير وحاسم في ربط المنطقة بباقي الأرجاء المتوسطية الأخرى.

وبناء على ذلك وحتى تكتمل الصورة، يرى عدد من الباحثين أن كتابة «تيفيناغ» الحديثة والتي تستخدمها مجموعات التوارك (الطوارق) في الصحراء الكبرى هي نتيجة لتطور هذا الاقتباس التاريخي من الأبجدية الفينيقية بدءا من الكتابة الليبية القديمة، ويستدلون على ذلك بكون الاسم نفسه (تيفيناغ) يوحي بكلمة فينيق، خاصة إذا ما علمنا أن هذا الاسم هو صيغة جمع مفردها «أفنيق»

وأن الهمزة في بداية الكلمة هي من الزوائد التي تضاف إلى الكلمات في اللغات الأمازيغية للدلالة على المذكر (في مقابل التاء التي تضاف هي الأخرى إلى أول الكلمة للدلالة على المؤنث وتكون مفتوحة في المفرد ومكسورة في الجمع)، تصبح الكلمة في أصلها « فنيق » وهي متطابقة مع اسم الشعب الذي استوطن أرجاء من شمال إفريقيا وأسس فيها حضارة (الحضارة القرطاجية) كان لها تأثير واسع في مجموع أرجاء شمال إفريقيا[47]. ولو أضفنا إلى ذلك أن ستة من أصل اثنا عشر حرفا من هذه الحروف لها نفس الشكل ذاته الذي للحروف الفينيقية أي بمعدل النصف، وأن الباحث الفرنسي كامبس Camps مثلا يلاحظ أن الحرف «X» الموجود على نقش عجلة بروكلين هو حرف فينيقي بالطبع (إلا أنه أيضا حرف ليبي)، فإن موضوع العلاقة بين تلك الكتابة والكتابة الفينيقية هو من الأمور التاريخية التي تملك من الأدلة ما يجعل من الصعب جدا عدم أخذها بعين الاعتبار.

لكن السؤال الأهم والمحير بالفعل هو أنه إذا ما قبلنا بأن الكتابة الليبية جاءت نتيجة تأثير الحضارات المتوسطية (الفينيقية بالخصوص مع دور محتمل لشعب البحر الغامض) فلماذا ظهرت هذه الكتابة لأول مرة في منطقة الصحراء الوسطى عند الجرمانتيين وليس عند الليبيين الموجودين على سواحل المتوسط ؟ ربما يرجع السبب في ذلك إلى قلة الأبحاث الأثرية المنجزة في هذه المناطق، وربما تحمل الأبحاث الأثرية المستقبلية جوابا شافيا لهذا السؤال[48].

وتجدر الإشارة هنا إلى هناك طرحا آخر يصب في نفس الموقف الأول من ادعاء أصول مشرقية للكتابة الليبية القديمة، لكنه بالمقابل يدعي أنها ليست اشتقاقا من الكتابة الفينيقية وإنما من الكتابة التامودية Tamodite والكتابة الحِمْيرية القديمة في جنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن خاصة). وفي هذا الصدد يلاحظ الباحث محمد شفيق أن: «بين حروف تيفيناغ القديمة منها (الكتابة الليبية القديمة) والتواركَية (الحديثة) وبين حروف الحميريين شبه ملحوظ في الأشكال، لكنها لا تتقابل في

---

47 – عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب. دار الشروق، الأردن، الطبعة الأولى 1999 ص 69.

48 - Siraj Ahmed. Aux origines de l'écriture au Maghreb. L'ESSENTIEL, février 2002.

تأدية الأصوات إلا في حالتين اثنتين بتجاوز في التدقيق»[49]. ومن المعروف تاريخيا أن الطريق التجارية الرابطة بين جنوب شبه الجزيرة العربية واليمن مع شمال إفريقيا عبر منطقة القرن الإفريقي ومصر كانت معروفة ومستخدمة منذ زمن طويل كما تورد ذلك المصادر التاريخية المصرية القديمة من خلال مدونات الأسرة الحاكمة الإحدى عشر منذ حوالي 2160 ق.م. ولو صحت هذه النظرية فإن الكتابة الليبية القديمة قد جاءت إلى إفريقيا ليس من خلال البحر الأبيض المتوسط وإنما من منطقة الصحراء عبر مصر من خلال التجار اليمنيين القدماء، وهو ما يمكن أن يفسر لماذا ظهرت لأول مرة في الصحراء عند الجرمانتيين وليس في المناطق الساحلية القريبة من مجال تأثير الفينيقيين. لكن هذه النظرية تبقى مجرد تخمينات في حاجة إلى إثباتات أركيولوجية وأبحاث ميدانية لقبولها أو نفيها.

وفي مقابل المدافعين عن الأصل الفينيقي للكتابة الليبية القديمة يوجد عدد من الباحثين ممن يرون أن أصل تلك الكتابة هو محلي وأنها جاءت وفق سياق تطور محلي للرسوم القديمة على الجدران والتي تعود إلى العصر الحجري الحديث. ويدافع هؤلاء الباحثون عن أقدمية الحرف الليبي على التاريخ الذي يربط به عادة (القرن 5 ق.م) وعن أصله المحلي واستقلاليته عن الحرف الفينيقي أو تنويعاته البونية والتي طالما ربط بها.

ويقدم المدافعون عن النظرية القائلة بأن أصل الأبجدية الليبية – كلها أو بعضها حسب وجهة نظر كل باحث – هو اختراع محلي وليس اقتباسا من الفينيقية مجموعة من الأدلة على ما يذهبون إليه. ففي سنة 1959 صرح الباحث الفرنسي فيفري Février بأن الكتابة الليبية هي في حقيقة الأمر خليط ما بين حروف مقتبسة من الفينيقية وأخرى مأخوذة من « ذاكرة محلية موغلة في القدم تتجلى في الأشكال المميزة للوشم القبلي، في علامات الملكية للأرض، وفي الرموز والرسوم المنقوشة على الصخور والمنتشرة في المنطقة...»[50]. وحسب الباحث الفرنسي الآخر غالاند Galand فإنه من المحتمل جدا وجود نوع من الكتابة الليبية البدائية والتي مارست عليها الكتابة الفينيقية تأثيرها[51]. أما كامبس Camps

49 – محمد شفيق، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين. دار الكلام الرباط، 1989، ص 20.
50 -Février J.G. 1959. Histoire de l'écriture ; Payot , Paris , p : 325.
51-Galand L. 1989. Les alphabets libyques. Antiquités Africaines, N° 25, p. 69 - 81.

فيذهب إلى أن هذه الكتابة المحلية قد اقتبست حروفا جديدة من الفينيقية وقامت بتعديل حروف أخرى حتى تكون متلائمة مع نمطها الخاص، وذلك مع توفرها على نماذج موغلة في القدم تميزها عن الكتابة الفينيقية مما يجعل معالجة موضوع أصل الكتابة الليبية مسألة في غاية الصعوبة[52]. وبالنسبة للباحث الجزائري سالم شاكر فإنه يلاحظ أن الكتابة الليبية ظهرت في كل مكان من منطقة شمال إفريقيا بشكلها الهندسي المميز دون أن يكون ذلك مسبوقا بمرحلة وسيطة ضرورية كفترة انتقالية أو تطورية للكتابة الليبية من الأصل الفينيقي أو البوني، كما هو الحال بالنسبة للأبجدية الفينيقية واليونانية القديمة أو المتوالية المعروفة للأبجدية الآرامية - النبطية - العربية[53].

وينطلق هؤلاء من نفس النقطة التي تقف عندها نظرية الأصل الفينيقي للكتابة الليبية القديمة أي إشكالية الموقع الجغرافي لبداية ظهورها حيث يمكن القول بأن أقدم الشواهد على الكتابة الليبية القديمة هي تلك النقوش الموجودة في منطقة تاسيلي (الجزائر) والتي يرجع تاريخها المفترض إلى ما بين 1300 و1200 ق.م. وهذه النقوش موجودة في منطقة الصحراء الكبرى البعيدة نسبيا عن المجال الجغرافي للفينيقيين وللقرطاجيين. وهي نفس الوضعية بالنسبة لأقدم نقش معروف في منطقة شمال إفريقيا والذي عثر عليه في منطقة عزيب ن إكيس في الأطلس الكبير بالمغرب. تقع هذه المنطقة في الغرب بعيدا عن مجال التأثير البوني، ووجود هذه الكتابة في منطقة قارية بعيدة عن أي اتصال بالفينيقيين دليل على عدم تأثير الأبجدية الفينيقية فيها[54]. وقد عثر على هذا النقش سنة 1959، ويتكون من حوالي 15 أو 16 حرفا مصفوفة بشكل عمودي، ويبدو أن طريقة نقشها وشكلها وأسلوب الكتابة هي مطابقة لنقوش أخرى ترجع لعصر البرونز وبالتالي يعتقد أنها تعود إلى القرن الرابع أو الخامس ق.م على أقل تقدير.

52 -Camps G. 1980. Berbères aux marges de l'Histoire ; éd. Des Hespérides, Paris, p : 202.
53 -Chaker Salem. 2000, Hachi Slimane. A propos de l'origine et de l'âge de l'écriture libyco – berbère. Paris/Louvain, Editions Peeters, p.95-111.
54 -Hachid Malika. 2001. Les Premiers Berbères : Entre Méditerranée, Tassili et Nil. Ina-Yas. Edisud .

ويرفض أصحاب نظرية الأصل المحلي للكتابة الليبية القديمة القبول بشكل كامل بذلك الطرح المبني على التحليل التاريخي والذي تقوم عليه نظرية الأصل الفينيقي لهذه الكتابة رغم أنهم لا ينفونه بشكل كامل، وفي المقابل يقدمون فرضية أخرى تقوم على أساس مقارنة شكل الحروف الليبية والفينيقية، حيث ذهب الباحث الفرنسي ستيفان كزيل S. Gsell إلى أن هناك شبها ملحوظا – لا يمكن إنكاره – بين عدة رموز فينيقية وليبية، إلا أن الحروف الفينيقية البونية يغلب عليها طابع الانحناء والتقوّس وتحمل مظهرا أفقيا، في حين أن الحروف الليبية تحمل طابعا هندسيا وزواياها أكثر جدة كما أنها تقدم عادة بشكل عموديا خاصة القديمة منها. وعلى هذا الأساس الهندسي ستقوم النظرية القائلة بأن الحروف الليبية القديمة جاءت نتيجة تطور طويل الأمد لرسوم الكهوف القديمة ورسومات العصر الحجري الحديث. وستجد هذه النظرية لها دعما جديدا في الأبحاث الأثرية التي أجريت في منطقة تيبسا (شمال شرق الجزائر)، فقد عثر هناك على رموز هندسية تحاكي بالضبط تلك التي كانت تستخدمها الثقافة القفصية القديمة في تزيين بيض النعام، وهي العادة التي عرف بها القفصيون الذين كانوا يقومون بتزيين الأشياء الثمينة بأشكال هندسية مميزة[55].

وفي هذا السياق يتساءل كل من الباحثين الجزائريين سالم شاكر وسليمان حاشي : «ألا يجب بالأحرى الحديث عن تطور محلي للكتابة الليبية انطلاقا من ممارسات غير تدوينية أو في كل الأحوال غير أبجدية ؟. . . » [56] في إشارة إلى عادات التزيين لدى القفصيين. هذا الموقف تضاف إليه مواقف أخرى عديدة تدعوا إلى أصل محلي للكتابة الليبية بدأ مع النقوش الهندسية القديمة في منطقة الأطلس الصحراوي. وتلخص الباحثة الجزائرية مليكة حشيد وجهة النظر هذه بالقول : «عرفت هذه الرموز مرحلة من التقلص المستمر والميل نحو التنميط الهندسي ودخلت المرحلة الليبية – الأمازيغية بالتدريج في مسار التجريد. وبغض النظر عن الحجم وشكل الانحناء فقد ظهر هناك ميل عام نحو الأشكال الهندسية المختلفة : المثلث، المعين، المربع، المستطيل، الخط المتقطع، الروافد،

55 – المصدر نفسه.

56 -Chaker Salem. 2000 Hachi Slimane. A propos de l'origine et de l'âge de l'écriture libyco – berbère. Paris/Louvain, Editions Peeters, , p. 95-111.

المسننات، الصلبان... وهي نفس الأشكال الهندسية التي نجدها اليوم في الفنون الشعبية... ومع عصور ما قبل التاريخ وبداية التاريخ اتجه الرسم التصويري نحو الاختفاء، وتدريجيا حل محله الأسلوب الهندسي والذي صار منتشرا كثيرا في النقوش الصخرية. وفي بداية هذا التسلسل التاريخي ما بين نهاية فترة العربات الصحراوية وبداية العصر الليبي- الأمازيغي (الألفيتين الثانية والأولى ق.م) لا يعلم أحد من أين ولا كيف ظهرت الحروف الأولى للكتابة ؟ ... وباختصار نعتقد أنه يجب البحث عن البداية الأولى عند السلالة القفصية في شمال إفريقيا منذ 10 آلاف سنة وعند بدو الصحراء الأوائل منذ 7 آلاف سنة مضت، حيث توجد الجذور الأولى لهذا المخزون من الرموز المختلفة، وبعد ذلك عند الليبيين الشرقيين و الصحراويين في بداية التاريخ. ففي هذا القالب توجد بعض الرموز ذات الأبعاد الدينية والاجتماعية وغيرها... والتي ربما تحولت بالتدريج إلى نوع من اللغة الرمزية الأولية. ولكن كان لا بد من انتظار سلالة الجرمانتيين ليتم تحويل هذا النظام الأولي إلى أشكال كتابة بدائية أعطت في النهاية حروف الكتابة الأولى، ولكن لن نكون مندهشين إذا ما اكتشفنا يوما ما أن هذه الحروف كانت من اختراع الليبيين الصحراويين أنفسهم وليس غيرهم...» [57].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن باحثين آخرين يؤاخذون على وجهة النظر تلك أنها تغفل معطيات مهمة تتجلى في كون الكتابة في شمال إفريقيا لم تعرف مرحلة ما قبل الأبجدية كما هو الحال بالنسبة إلى الصيرورة التقليدية لتطور أنظمة الكتابة في مناطق أخرى من العالم، حيث جرى التدرج من أنظمة تعتمد على الرسم والصورة في إيصال المعاني وصولا إلى الرموز المجردة التي تعبر عن أجزاء صوتية (الحروف) يجري وصلها لتكوين الكلمات والجمل، وهو ما لم يعرفه تاريخ الكتابة في المنطقة[58].

أما بخصوص الإشكال الذي يفرضه اسم «تيفيناغ» وعلاقته بالفينيقيين فإن سالم شاكر يقترح معاني أخرى لكلمة تيفيناغ، وهو يشير إلى أنه في منطقة أدرار نيفوغاس يوجد فعل متداول هو «إيفني» والذي يعني كتب. كما أنه يقول

57 -Hachid Malika. 2000 Les Premiers Berbères. Entre Méditerranée, Tassili et Nil. Ina-Yas. Edisud p.317.
58- Siraj Ahmed. Aux origines de l'écriture au Maghreb. L'ESSENTIEL, février 2002.

بأن الجذر اللغوي «فنق» موجود في كلمة متداولة في منطقة القبايل (الجزائر) تطلق على نوع من الصناديق المنزلية وهي كلمة «أفنيك» علما أن هذا النوع من الصناديق كان يستخدم قديما في العصر الليبي والبوني القرطاجي كتوابيت توضع فيها النعوش. ويتساءل سالم شاكر : « ما إذا كان التأثير الفينيقي المفترض هو قبل كل شيء تأثير على مستوى طقوس الدفن ؟ وما إذا كان مصطلح «تيفيناغ» بالنسبة للأمازيغ له دلالة مرتبطة بالشواهد المكتوبة على القبور والتي جرى اقتباسها من القرطاجيين أو بالأحرى من الفينيقيين / القرطاجيين، وليس بالكتابة ذاتها.[59].

إذاً فهناك اختلاف كبير في المواقف حول أصل الكتابة الليبية القديمة ما بين أصحاب نظرية الأصل الفينيقي وأصحاب نظرية الأصل المحلي لهذه الكتابة. ويترتب عن هذا الخلاف - الذي يبدو في ظاهره خلافا علميا وتاريخيا محضا رغم أنه ليس كذلك تماما – أبعاد أخرى مرتبطة بوجهة نظر كل طرف فيما يتعلق بموضوع الهوية اللغوية (وضمنها موضوع الكتابة) وإلى موضوع هوية الإنسان في منطقة شمال إفريقيا بشكل عام. وحتى نوضح الأمر أكثر فإن الخلفية الحقيقية للنقاش في هذا الموضوع ترتبط بشكل كبير بالموقف التي يتبناه كل طرف من موضوع العلاقة بين المكونين العربي (الشرقي في نهاية المطاف) والأمازيغي (المحلي) في هوية الإنسان في شمال إفريقيا، هل ما بينهما هي علاقة اتصال أم علاقة انفصال ؟ (وهو ما سنناقشه بالتفصيل في موضع لاحق حين نتطرق لموضوع الوعاء الحضاري).

يرى أنصار الأصل الفينيقي للكتابة الليبية القديمة (وبالتالي لكتابة تيفيناغ المشتقة منها) في هذا الأمر دليل ارتباط آخر يضاف إلى مجموعة أدلة بشرية ولغوية وثقافية وتاريخية - والأهم من ذلك - واقعية بين المكونين العربي والأمازيغي، على أساس أن الاتصال بينهما ليس مجرد موضوع تاريخي وإنما هو واقعي وآني بشكل كبير مرتبط بالواقع المعاصر للمجتمعات في المنطقة، حيث أدى الاتصال التاريخي الطويل بينهما إلى تلاقح وامتزاج كبير ما يزال مستمرا

59 - Chaker Salem. Hachi Slimane. 2000. A propos de l'origine et de l'âge de l'écriture libyco – berbère. Paris/Louvain, Editions Peeters, p.95-111.

إلى الآن. في حين يرى أنصار الأصل المحلي للحرف الليبي القديم في ذلك ضرورة ملحة لإثبات واقع الانفصال التاريخي وبالتالي الحالي (المفترض) لهذين المكونين، تمهيدا للتأسيس على ذلك من أجل الكلام عن مكون ذو طابع «أصلي» (محلي) ومكون آخر ذو طابع «دخيل» (عربي / مشرقي) يوجدان في حالة صراع تاريخي مستمر إلى اليوم من أجل فرض الهيمنة وإقصاء الآخر. إضافة إلى وجود شعور عام تحمله نخب قومية علمانية ذات تكوين ثقافي غربي (فرانكفوني بالأساس) نحو المكون العربي الذي يربط عادة بالمكون الديني الإسلامي لهوية السكان في شمال إفريقيا والذي يرمز بالنسبة إليها إلى ماضي التخلف والجمود، ويعد في نظرها العائق الرئيسي أما التقدم والحداثة!! وهذه الأفكار هي التي تمثل خلفية النقاش في موضوع اللغة والكتابة عند هؤلاء. ولا بد هنا من إيراد بعض هذه المواقف المثيرة للاستغراب حيث يقول أحد هؤلاء بأنه: « من الأفضل بكثير للأمازيغية أن تبقى على ما هي عليه محظورة... وممنوعة من المدرسة والإعلام وغير معترف بها كلغة وطنية، على أن تصبح لغة وطنية ورسمية بنص الدستور ومعترفا بها في المدرسة والإعلام والإدارة، لكن بالحرف العربي. إنها مسألة حياة أو موت، مسألة أن تكون أو لا تكون الأمازيغية...»[60]. وقد وصل الحد ببعضهم إلى القول بأن: «الحركة الأمازيغية (أو بالأحرى التيار القومي فيها وليس غير) إذا كانت موحدة حول شيء ما، فإنها موحدة حول شيء واحد هو: لا لاستعمال الحرف العربي لكتابة الأمازيغية. فإما أن نأخذ مسافة عن اللغة والثقافة العربيتين وإلا فلا وجود لنا» [61].

وفي هذا أيضا السياق يعبر أحد هؤلاء النخب ذات النزوع القومي عن هذا الموقف من المكون العربي في موضوع الكتابة - في معرض استدلاله عن رفض كتابة اللغات الأمازيغية بالحروف العربية ودفاعه عن كتابتها بالحرف اللاتيني - بالقول: «أما كون العربية تكتب بالحروف الساكنة فقط فيعد المشكل الأساسي للأبجدية العربية والعائق الأول أمام تقدم عقلية الشعوب التي تبنت الحرف العربي لكتابة لغاتها...» وهو بذلك يريد أن يقول أن خط هذه اللغة لا يصلح

60 - محمد بودهان، مقال بجريدة ثاويزا العدد 69 يناير 2003.

61 - مريم دمناتي (عضو بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب)، جريدة الصحيفة عدد 95، يناير 2003.

لشيء والعربية متخلفة وأصحابها متخلفون ولهذا يجب الابتعاد عنهم ويجب تغيير الوجهة نحو الخط اللاتيني، بل على العرب أنفسهم أن يغيروا خط لغتهم، يقول: «نحن نود أن يعي الإخوان العرب هذه المسألة وأن يملكوا الجرأة على إبدال الأبجدية الآرامية بأبجدية أخرى أكثر فعالية...»، لكن الدافع الحقيقي المستور في هذا الموقف سيتكشف بوضوح من خلال قوله: «سوف يسمح تبنيها (الأبجدية اللاتينية) بالدفع باللغة الأمازيغية مباشرة في قلب الحداثة!!!...ومن شأن اختيار الحرف العربي لكتابتها أن يسجن اللغة الأمازيغية كما سجن العربية في عالم التخلف»[62]. إذاً فالموضوع برمته متعلق ب «الحداثة» التي تعرف بكونها غربية (لاتينية) في مقابل التخلف والجمود (العربي / الإسلامي)، وبالتالي فلا يمكن تحقيق التقدم والحداثة إلا باستنساخ التجربة الغربية الأوروبية (في نسختها الفرنسية طبعا!!) والقطيعة النهائية مع كل ما هو عربي وإسلامي حتى ولو كان جزءا من الثقافة والتاريخ الأمازيغي نفسه. ولعل أقل جواب يمكن إعطاؤه ردا على هذا الموقف هو مثال تجربة اليابان التي اقتحمت الحداثة من أوسع أبوابها دون أن تتخلى عن موروثها اللغوي أو كتابتها التي تعد من أعقد الكتابات (عدد حروفها يتجاوز الألف وتعتمد على الشكل التصويري المعقد)، بل بالعكس لعب هذا الموروث الخاص دورا كبيرا في مسيرة النهضة مشكلا بذلك خصوصية النموذج الياباني الحضاري، وهناك نماذج أخرى صاعدة مثل الصين والهند تسعى للنهضة دون التخلي عن خصوصيتها. فلماذا نحن فقط من يجب عليه أن يتخلى عن جزء من موروثه ويذوب في الآخر (الغربي) حتى يستطيع ولوج الحداثة ؟؟.

وتتقاطع المواقف بين أنصار الحرف اللاتيني وأنصار حروف تيفيناغ في موضوع رفض الحرف العربي في شمال إفريقيا واعتباره دخيلا وليس جزءا من الهوية اللغوية للناس في المنطقة. لكنهم يختلفون في الحرف البديل فإذا كان المدافعون عن الحرف اللاتيني (وهم بالمناسبة أقلية صغيرة جدا) يراهنون على مسألة «الحداثة»، فإن أنصار كتابة تيفيناغ يراهنون على موضوع « الأصالة» والذي قادهم إلى اعتبار أن هذا الحرف ليس فقط طريقة في الكتابة وإنما هو

62 - عبد السلام بن ميس، بأية أبجدية يجب أن نكتب؟ مجلة نوافذ عدد 17 / 18، ملف خاص حول الأمازيغية، الرباط 2002.

تعبير عن الهوية الأمازيغية ذاتها في صفائها وأصالتها التاريخية. لكنهم وللأسف الشديد سرعان ما ينقلبون على مواقفهم السابقة، لأنهم يدركون جيدا أن حروف تيفيناغ ليست قديمة ولا تملك مميز الأصالة الذي يتباهون به، على اعتبار أنها – في أغلب الظن – اشتقاق متأخر جدا عن الكتابة الليبية القديمة، بل هي حتى أقل قدما من الحرف العربي في المنطقة. كما أن هذه الكتابة هي غير قادرة على استيعاب الاختلافات الموجودة بين اللغات الأمازيغية الكثيرة المنتشرة في المنطقة الشاسعة لشمال إفريقيا وهي صالحة فقط للّغات التوارگية التي ما تزال تستخدمها في التعبير المكتوب، فبالأحرى أن تمثل ثقافة شمال إفريقيا في شموليتها وعموميتها وتاريخها الطويل الممتد لما قبل اختراع تيفيناغ بآلاف السنين... لذلك كان على هؤلاء أن يدعو باستمرار إلى تطوير هذا النمط من الكتابة من أجل تكييفه مع متطلبات التعبير عن اللغات الأمازيغية المختلفة والمتعددة، رغم أنهم بالمناسبة لا يعترفون بهذا التنوع والتعدد وإنما يدافعون عن لغة أمازيغية موحدة. وهذا الموقف هو اعتراف ضمني بقصور حرف تيفيناغ عن التعبير في الحد الأدنى عن التعدد اللغوي وبالأحرى أن يعبر عن الوحدة الثقافية المزعومة.

وقد وصل مشروع إعادة إحياء وتطوير حروف تيفيناغ إلى مراحل متقدمة جدا منذ بداياته الأولى مع « الأكاديمية البربرية » L'Académie Berbère في باريس أواخر ستينيات القرن الماضي، حيث بذلت جهود كبيرة لتكييف تلك الأبجدية مع واقع التعدد اللغوي عن طريق الزيادة في عدد حروفها. وتم إيصالها في البداية إلى حوالي 37 حرفا قبل أن يجري الحديث في أوساط الأكاديمية البربرية عن حوالي 44 حرفا؟! مما يعني أن هناك عملية «صناعة» حقيقية ومتواصلة لحروف يتم اختراعها في المختبر في تناقض صارخ مع شعارات الأصالة والأقدمية التاريخية التي يجري الترويج لها على أنها المعيار الأساسي لاختيار الحرف المناسب لكتابة اللغات الأمازيغية. ومن مظاهر الأزمة التي تعاني منها كتابة تيفيناغ كونها لا تحظى بالإجماع حتى ضمن أنصارها أنفسهم فالخلاف حول عدد حروفها وطريقة كتابتها ما يزال مستمرا إلى اليوم، فقد أوصلها سالم شاكر إلى 32 حرفا منها ثلاثة مصوتات في حين بلغت عند بلانغيرنو Blanguerno إلى 26 حرفا فقط وأقل من

ذلك عند أحمد هبو الذي أوصلها إلى 24 حرفا فقط متفقا في ذلك مع محمد علي دبوز رغم وجود بعض الاختلافات الطفيفة بينهما في طريقة كتابة بعض تلك الحروف، وأقل منهم جميعا يقدم محمد سعيد القشاط لائحة من 22 حرفا فقط، هذا في الوقت الذي ما تزال مختبرات المعاهد المختلفة تقوم باختراع حروف جديدة تجاوزت الأربعين ولا يبدو أن تلك العملية ستتوقف قريبا[63].

هذا في ما يخص عدد الحروف أما في موضوع طريقة الكتابة فإن الخلاف ما يزال دائرا حول اتجاه الكتابة، ما دام أن تلك تيفيناغ – مثل الكتابة الليبية القديمة – كتبت تاريخيا في اتجاهات مختلفة من اليمين إلى اليسار ومن اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، وهو ما يجعل ادعاء اتجاه «أصلي» مسألة غير ممكنة، رغم أن جزءا مهما من أنصار هذه الكتابة يرفضون اعتماد الاتجاه من اليمين إلى اليسار ويدعون بالمقابل إلى اعتماد الاتجاه اللاتيني في الكتابة أي من اليسار إلى اليمين في محاولة ضمنية لترسيخ القطيعة مع العربية حتى في اتجاه الكتابة!! والنسخة الحديثة من تيفيناغ كما تقدمها «الأكاديمية البربرية» منذ ستينات القرن الماضي تكتب من اليسار إلى اليمين وهي التي تم اتخاذ شكل معدّل منها لأغراض التدريس في المغرب الذي بدأ العمل به منذ فترة قصيرة.

لكن ما ينساه الطرفان – سواء المدافعون عن الحرف اللاتيني أو تيفيناغ – أن الكتابة العربية هي في نهاية المطاف جزء من الهوية اللغوية والتاريخية لسكان شمال إفريقيا ويتعدى مجال تأثيرها المكون العربي إلى المكون الأمازيغي نفسه على اعتبار أن أغلب التراث الأمازيغي القديم المدون هو تراث ما بعد إسلامي ومكتوب بالكامل بالحرف العربي كما يدل على ذلك العدد الكبير من الكتب والمخطوطات القديمة المنتشرة في الخزانات والمعاهد والمتاحف. ومن الأمثلة الشهيرة عن ذلك كتابات المهدي بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية في القرن 12ميلادي، والذي يعد أحد أبرز الزعامات الأمازيغية في التاريخ. وهو بالمناسبة قد كتب أيضا كتبا باللغة العربية إضافة إلى كتاباته باللغة الأمازيغية مجسدا

63- عبد المجيد جحفة، تمثيل الأمازيغية كتابة، أوهام وأغاليط. ضمن كتاب الأمازيغية في الهوية والثقافة. منشورات منتدى المواطنة 2004، 169 - 171.

بذلك إحدى الصور الأولى للتداخل والاتصال بين المكونين العربي والأمازيغي في هوية سكان شمال إفريقيا. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه وخلال التصويت النهائي الذي اعتمده المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المغرب سنة 2003 من أجل تبني حرف الكتابة للأمازيغية وهو الموضوع الذي أثار جدلا واسعا حوله في ما عرف ب «معركة الحرف»، كان نصيب تيفيناغ 24 صوتا من مجموع أصوات 32 عضوا، بينما حظي الحرف اللاتيني ب 8 أصوات، أما الحرف العربي فكان نصيبه صفرا. وهذه النتيجة وحدها كافية للدلالة على مدى الانحياز ومعاداة كل ما له علاقة بما هو عربي، وإقصاء أحد مكونات هوية سكان شمال إفريقيا المتمثل في الحرف العربي والكتابة العربية التي هي إرث مشترك بين جميع سكان هذه المنطقة سواء الناطقين أو غير الناطقين باللغات الأمازيغية. إن النزول بالحرف العربي إلى درجة الصفر (على الأقل في مقابل الحرف اللاتيني) على مستوى أصوات أعضاء المجلس الإداري للمعهد يكشف عن الكثير من الجوانب المسكوت عنها في خطاب النخب القومية الأمازيغية ومن بينها على الخصوص معاداة كل ما له علاقة بالمكون الثقافي العربي[64]. ولعل من المثير للاستغراب أنه كان من بين هؤلاء وربما أبرزهم عميد المعهد وعميد البحث الثقافي الأمازيغي في المغرب الأستاذ محمد شفيق الذي كان من أوائل من دعوا إلى كتابة اللغات الأمازيغية – على الأقل في المغرب – بالحروف العربية، إذ بيّن أن ذلك ممكن ومتاح وابتدع لذلك طريقة رائدة سماها بـ «أرّاتن» (ومعناها الحروف أو الكتابة) نشرتها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي ما بين سنتي 1974 و 1975، واعتمدها فيما بعد في معجمه الشهير الذي يحمل عنوانا ذو دلالات بليغة : «المعجم العربي الأمازيغي» الصادر عن أكاديمية المملكة المغربية سنة 1989، لكنه في النهاية وبعد كل هذا التاريخ الطويل صوّت لمصلحة حرف تيفيناغ متناسيا موقفه السابق الذي عبر عنه في أحد كتبه حين قال أنه «وحتى وقت قريب كان الطوارق يستعملون حروفا هجائية خاصة تعرف بتيفيناغ، ولكن البربر (الأمازيغ) في معظمهم قد استغنوا عن تلك الحروف منذ زمن بعيد وأعرضوا عن كتابة لغتهم بها تمسكا بالعربية لغة دينهم...» [65]. فما الذي تغير منذ ذلك الوقت حتى

---

64 – رشيد الإدريسي، الأمازيغية بين التصور المأصول والتصور المنقول، ضمن كتاب الأمازيغية في الهوية والثقافة، منشورات منتدى المواطنة 2004 ص 54.

65 – محمد شفيق، التعريف باللغة البربرية. مجلة آفاق العدد 2، سنة 1964.

انقلبت المواقف إلى هذه الدرجة ؟! إن الجواب مرتبط بالمسار التاريخي للحركة الأمازيغية نفسها والذي بدأ برفع الشعار التعددي الشهير «الوحدة في التنوع» فيما يتعلق بهوية الإنسان في شمال إفريقيا، وانتهى برفع الشعار القومي الضّمني عن أن «وجود المكوّن الأمازيغي يقوم على نفي المكوّن العربي» من هوية الإنسان الأمازيغي (المفترض) في شمال إفريقيا، ولو حصل الحرف العربي أثناء التصويت في المعهد على صوت واحد فقط لكان ذلك صك براءة من تهمة معاداة المكون العربي في الهوية، لكن أن يحصل الحرف اللاتيني (حرف الاستعمار الفرنسي وذيوله الفرانكفونية ونخبه الانتهازية) على 8 أصوات في مقابل الصفر العربي فهذا أكبر دليل على تحوّل عميق نحو نزعة قومية تقوم على أساس إثبات الذات من خلال نفي الآخر. وللأسف الشديد الأستاذ شفيق ليس استثناءا من هذا المسار، فهو الآخر بدأ تعدديًا يؤمن بالتنوع وينظّر للتداخل والاتصال في علاقة المكونين العربي والأمازيغي من هوية الإنسان في شمال إفريقيا وانتهى قوميا يدعو للانفصال بينهما. وقد حاول الأستاذ شفيق أن يبرر هذا الموقف من خلال ادعاءه وجود إجماع أمازيغي على حرف تيفيناغ، وذلك حينما سئل في أحد الحوارات الصحفية مع القناة المغربية الأولى : لماذا حرف تيفيناغ ؟ فأجاب: لأنه حرف الإجماع الأمازيغي؟! وهذا القول عن أن تيفيناغ حرف «الإجماع الأمازيغي «هو كلام فيه الكثير من الافتراء والتضليل: فأين ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ حصل هذا الإجماع المزعوم، سواء في الماضي القديم أو في عصرنا الحالي، ما دام لم يكن هناك عبر التاريخ الطويل لشمال إفريقيا نظام موحد لكتابة اللغات الأمازيغية المختلفة وانفردت كل منطقة في زمن معين بكتابة معينة ابتداءً بالحروف الليبية القديمة ووصولا إلى الحروف العربية. وإذا كان الحديث عن الإجماع الأمازيغي في المغرب مثلا يراد به الإشارة إلى النتيجة التي انتهى إليها التصويت في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فهذه النتيجة لا تعبر إلا عن موقف أصحابها لا غير ما دام المعهد نفسه ليس مؤسسة ديمقراطية منتخبة من طرف الشعب وإنما هي مؤسسة معينة (جرى تأسيسه بظهير ملكي وأعضاء إدارته يعينهم الملك ولا ينتخبهم الشعب) ولا تحظى بالإجماع حتى داخل الحركة الأمازيغية نفسها بدليل وجود مناوئين كثيرين لها (حصول انشقاقات عديدة داخل الحركة الأمازيغية عقب تأسيس المعهد وتهافت كثير من نخب الحركة للحصول على مقعد العضوية

فيه). و بالتالي وفي غياب أي استفتاء حقيقي للشعب المغربي حول رأيه في الموضوع لا يستطيع أحد – مهما كان – أن يدعي أن هذا الحرف أو ذاك هو حرف إجماع.

لكن الحقيقة الأهم في ما يتعلق بموضوع الحرف أنه وفي غمرة النقاش التاريخي والثقافي وحتى السياسي، حول موضوع الكتابة – وبالتالي موضوع اللغة – في شمال إفريقيا، ينسى الجميع – أو ربما يتناسون – حقيقية مهمة جدا وبالغة الدلالة في موضوع تاريخ الكتابة في المنطقة، وهو ما يتعلق بحقيقة أن الكتابة في شمال إفريقيا مثلها مثل اللغة (ما دامت انعكاسا لها) وعموما مثل الهوية، خاضعة لقاعدة التعدد والتنوع التي كانت نتيجة عملية طويلة ومعقدة ومتواصلة من انصهار عدد كبير من المكونات والعناصر واندماجها مع بعضها البعض.

وفي موضوع الكتابة فقد عرفت منطقة شمال إفريقيا عبر تاريخها الطويل عددا كبيرا من أنماط الكتابة المختلفة والمتنوعة مثل الكتابة الليبية القديمة والكتابة البونية (الفينيقية القرطاجية) والكتابة تيفيناغ والكتابة العبرية والكتابة العربية... وحتى فيما يخص الكتابة الليبية سواء القديمة منها أو الحديثة (تيفينا) فهي الأخرى خاضعة لقاعدة التعدد والتنوع وليست استثناءا عنها. فمنذ زمن طويل وعلماء اللسانيات يقولون بوجود ثلاث أبجديات ليبية قديمة والتي تختلف عن بعضها البعض في عدد الحروف وفي توزيعها الجغرافي : النوع الأول ويسمى الليبية الشرقية، والثاني يسمى الليبية الغربية والثالث يسمى الليبية الصحراوية. لكن الأبحاث الحديثة بينت أن الواقع أكثر تعقيدا مما يبدو عليه : « ففي غياب تحديد واضح للمجال الجغرافي لكل أبجدية على حدة والتي تعبر عن ثقافة معينة، فإن خلطا كبيرا لطالما جرى ويجري بين هذه الأنماط المختلفة من الكتابة، حيث عادة ما يتم خلط الليبية الشرقية بالغربية ومجالات انتشارهما، مع إهمال التنوع اللغوي الكبير الذي عرفته المنطقة منذ أمد بعيد إلى يومنا هذا...» [66]. ومنذ القرن التاسع عشر وعلماء اللسانيات والآثار يصنفون الكتابة الليبية القديمة إلى صنفين من الأبجديات : الأبجدية الشرقية والأبجدية الغربية، وتعد الحدود

66 -Aghali Zakara M. et Droutin J. 1997, Ecritures Lipyco- berbères. L'Aventure des écritures. Naissance, p.101.

الشمالية التونسية الجزائرية بمثابة الخط الفاصل بينهما. لكن ومع تقدم الأبحاث اتضح أن هذا التقسيم القديم صار متجاوزا، حيث يجري الحديث مؤخرا عن عدد كبير من الأبجديات المحلية المختلفة حسب اختلاف مناطق شمال إفريقيا. وقد ربط هذا التنوع الكبير في الكتابة الليبية بعدة عوامل مختلفة يبقى أهمها : التأثير المحلي المختلف في تطور الأبجدية، التأثير الأجنبي للأبجديات المختلفة وخصوصا الأبجدية الفينيقية – البونية (القرطاجية)، إضافة إلى تأثير التقسيم الاجتماعي والإثني لمناطق شمال إفريقيا. وهو ما جعل عددا من الباحثين يتحدث عن أبجديات ليبية عوض الحديث عن أبجدية ليبية واحدة[67]. وترجع المصادر التاريخية الحروف الليبية الشرقية والغربية – والتي تعد متزامنة – إلى تاريخ يعود إلى القرن الثالث أو الثاني ق.م. ويؤرخ عدد كبير من النقوش والكتابات القديمة بالحروف الليبية بتاريخ يتراوح بين القرن الثالث ق.م والقرن الخامس ميلادي. ومن المعروف اليوم أن تلك النقوش المنتشرة في الصحراء تنقسم بدورها إلى عدد من الأبجديات المحلية المختلفة : ففي منطقة الصحراء الوسطى وبالضبط بمنطقة «دجرما» في فزان (ليبيا) كشفت التنقيبات الأثرية عن أواني عليها نقوش بكتابة متميزة تعود إلى القرن الأول ميلادي. وفي منطقة « أبو نجيم « (ليبيا) توجد أدلة أثرية عديدة على أن الجرمانتيين (الليبيون القدماء) كانوا يملكون نمط كتابة خاص بهم في القرن الثاني ميلادي. ونعلم أنه من خلال الضريح الأثري المعروف ب « تين حينان» في منطقة «أباليسا» (الجزائر) والذي يعود إلى القرن الخامس ميلادي، حيث عثر في الأحجار التي استخدمت في بنائه على نقوش لها شبه ملحوظ بحروف تيفيناغ الحديثة. مما دفع بعدد من الباحثين إلى اعتبار أن أبجدية تيفيناغ القديمة قد تعود إلى القرن الخامس ميلادي وهي بذلك تكون أقدم مما يظن عادة ومعاصرة لبقية الكتابات الليبية الأخرى المنتشرة في شمال إفريقيا وليست اشتقاقا منها[68].

وقد تم اكتشاف آلاف النقوش الصخرية وعليها كتابات مختلفة في منطقة شمال إفريقيا، لكن تاريخها لا يصل إلى فترة ما قبل التاريخ (الألف الرابعة ق.م). ويجري عادة التمييز بين نوعين من تلك النقوش : النوع الأول والذي يصطلح

---

67 -Ahmed Siraj. Aux origines de l'écriture au Maghreb. L'ESSENTIEL février 2002
68 - Camps G. 1996, p. 2564.

عليه بالليبي – الأمازيغي، وينتشر في جنوب المغرب وشرق الجزائر وباقي مناطق الصحراء. ويتميز هذا النوع بوجود رموز ذات حجم صغير ومسنونة باستخدام أداة حادة أو علامات رقيقة ومرفقة بكتابة من نوع تيفيناغ القديمة. وشكل هذه الأخيرة يمثل مرحلةً وسيطة بين الليبية القديمة وتيفيناغ الحديثة الموجودة عند مجموعات التوارك (الطوارق). ويمتد هذا النوع زمنيا إلى حدود العصور الوسطى الإسلامية. أما النوع الثاني وهو أقدم من الأول، فيتميز بأسلوب من النقش أكثر عمقا و يتناول مواضيع عن حيوانات انقرضت محليا في منطقة شمال إفريقيا. ولكن مشكلة تأريخ هذه النقوش تظل مسألة صعبة التحديد بسبب انعدام وجود عناصر موثوقة. وقد عثر مؤخرا على مجموعة من النقوش التي يرجح أنها تعود إلى فترة العصور الوسطى والتي تحمل رموزا ما تزال غير مفهومة بالنسبة للباحثين[69].

وفي المغرب أدت الأبحاث الأثرية إلى العثور على نمط خاص من الكتابة القديمة المنتشرة على امتداد مجال جغرافي واسع، ونقطة البداية في هذا المجال الجغرافي هي مقبرة أبو عمار الموجودة على بعد 2 كلم جنوب مدنية المحمدية على الضفة اليمنى لواد المالح قرب مصبه في المحيط الأطلسي. يضم الجزء المهمل من المقبرة عشرات القبور التي تعود إلى عدة قرون مضت. تتميز التوابيت الظاهرة بوجود عدد من الرموز والعلامات عليها، والتي لا يمكن مقارنتها سواء بالشواهد الإسلامية أو بالأسلوب القديم لما قبل الحقبة الإسلامية. وفي سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين اكتشف الباحث ألكسي دينيس مقابر أخرى تحمل نفس الطابع بالقرب من رأس البدوزة شمال مدينة أسفي. لا يتجاوز مجال انتشار هذه المقابر – لحد الآن – أراضي برغواطة التاريخية وهي تجمع القبائل المصمودية القاطنة على السهول الأطلنطية للمنطقة المعروفة قديما بتامسنا (المنطقة الممتدة بين مدينتي القنيطرة وأسفي). يطرح بعض الباحثين إمكانية أن تكون تلك المقابر عائدة إلى القرون الثلاثة التي ازدهرت فيها حضارة برغواطة، رغم أن المصادر التاريخية القديمة لطالما قدمت لنا صورة مشوهة عنها. فهذه المجموعة التي أدينت تاريخيا بكونها اخترعت ديانتها الخاصة – والتي

69 -Ahmed Siraj. Aux origines de l'écriture au Maghreb. L'ESSENTIEL février 2002.

كانت عبارة عن خليط ما بين اليهودية والمسيحية والإسلام والطقوس السحرية إضافة إلى المعتقدات الأمازيغية القديمة – لم تختفي هكذا ببساطة دون أن تخلف وراءها حدا أدنى من الآثار المادية التي تعكس جزء من تلك المعتقدات القديمة. لحد الآن لم تنجح أي من التفسيرات المقترحة لتلك الآثار ولكن يبدو أن الأمر يتعلق برموز ذات طبيعة مزدوجة سحرية – دينية[70].

وفي ختام هذا الفصل لا نملك إلا أن نؤكد النتيجة التي توصلنا إليها حول واقع التعدد والتنوع الكبيرين الذين عرفتهما وتعرفهما منطقة شمال إفريقيا في موضوع اللغة والكتابة سواء في الماضي أو في الحاضر، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها في الماضي الباحث غوتيي F. Gautier الذي أكد أن « ... لا وجود لكتاب واحد باللغة الأمازيغية القديمة، ولا توجد كتابة حقيقة لها... بل أكثر من ذلك لا توجد – ولم توجد في الماضي أيضا – لغة أمازيغية واحدة منتظمة وموحدة... »[71].

VI- الدارجة المغاربية والانصهار اللغوي الأمازيغي / العربي في شمال إفريقيا

كثيرا ما يحدث لمغاربي (جزائري أو مغربي) يتحدث مع عرب مشارقة، بلهجته العربية التي تسمى «العربية الدارجة» أن يجد هؤلاء صعوبة كبيرة في استيعاب كل ما يقوله. ولا يرجع ذلك فقط إلى اللكنة التي تطغى على نمط نطق الكلمات فقط وإنما يتجاوز ذلك إلى العجز عن استيعاب بعض الكلمات والعبارات ومعانيها وصولا إلى البنية النحوية والصرفية للجمل وطريقة الربط بينها، رغم أن الجميع يقر بأن أغلبية مفردات المعجم المتداول في الدارجة هي كلمات عربية. ولم يكن هذا الوضع وليد اليوم فقط، فقد عبر عنه المقدسي في الماضي حين تحدث عن الوضعية اللغوية المميزة لشمال إفريقيا ووصف عربية المغرب (الدارجة) بأنها « شديدة الاختلاف عن عربية البلدان الإسلامية الأخرى، منغلقة عسيرة الفهم، أما البربرية فلا يستطاع فهمها أصلا... »[72]. فمن أين يأتي

---

70 - Siraj Ahmed. L'ESSENTIEL février 2000.
71 -Gautier E.F. Considération sur l'Histoire du Maghreb. Revue Africaine,1929, Vol 68.
72 – محمد بن أحمد المقدسي، كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. تحقيق شاكر لعيبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2003 ص 243.

هذه الصعوبة التي تطرح للعرب في تعاملهم مع الدارجة المغاربية ؟ ومن أين يأتي هذا الاختلاف بين الدارجة وعربية البلدان الأخرى ؟

تعود جذور الموضوع إلى الزمن الذي جاءت فيه العربية وانتشرت في منطقة شمال إفريقيا، والتحولات العديدة التي عرفتها، إضافة إلى المشهد اللغوي السابق التي وجدته هناك. فبعكس مناطق الشام والعراق حيث كان للتقارب الكبير بين العربية وبقية اللغات السامية الأخرى مثل الآرامية والبابلية دور كبير في سهولة تعريب تلك المناطق بشكل كامل مع احتفاظ كل منطقة ببعض الخصوصيات اللغوية البسيطة. في حين أنه في شمال إفريقيا كان لذلك التباعد اللغوي بين العربية و الفرع اللغوي الأمازيغي دور كبير في معرفة العربية عند انتشاراها في المنطقة لعملية « تكييف و تبيئة» طويلة، انتهى بها المطاف إلى إعطاء الدارجة المغاربية التي تعبر بشكل كبير عن هذه العملية التاريخية الطويلة التي صهرت معطيات لغوية عديدة عربية و أمازيغية في قالب واحد.

ويعتقد علماء اللسانيات أن اللغات القديمة لا تنقرض بشكل كامل ولا تختفي نهائيا حينما يتخلى شعب ما عن لغة سابقة ويتبنى لغة جديدة، لأنها تبقى تؤثر في طريقة تقبلهم للغة الجديدة ووعيهم بها، كما يحدث عادة نوع من التمازج بين المعطيات اللغوية القديمة وتلك الحديثة على جميع المستويات المعجمية والنحوية وحتى في اللكنة... ويذهب اللسانيون في تفسير ذلك إلى أن اللغة تؤثر في ذهنية من يتكلمونها وتطبع طريقة تفكيرهم وتمثلهم للأشياء. وهو ما يؤدي في حالة انتشار لغة ما في مناطق مجالات جغرافية للغات أخرى إلى ظهور نسخ عديدة من تلك اللغة حسب المناطق المختلفة واللغات السابقة المختلفة أيضا. ولعل من الأمثلة المعروفة جدا عن هذه الظاهرة والتي عرفت أكبر قدر من الدراسات اللسانية، هي تلك المتعلقة باللغات اللاتينية المختلفة، مثل الإيطالية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية... فقد أدى انتشار اللاتينية في أرجاء الإمبراطورية الرومانية القديمة إلى اختفاء عدد من اللغات القديمة مثل الإتروسكية والسّلتية والقوطية وتعويضها باللاتينية. لكن اللاتينية في هذه المناطق المختلفة لم تكن واحدة وموحدة، بل انطبعت كل واحدة من تلك اللغات اللاتينية المختلفة بتأثيرات اللغات الأخرى السابقة على اللاتينية، وأخذت بذلك طابعها الخاص المميز.

لم تكن منطقة شمال إفريقيا استثناء في هذا الموضوع، فحين انتشرت العربية في المنطقة بعد انتشار الإسلام بها ودخول المنطقة في المجال الحضاري الإسلامي، ثم ما حدث فيما بعد من عملية تعريب واسعة عقب هجرة القبائل الهلالية إلى المنطقة والظروف التاريخية والاجتماعية التي صاحبت ذلك لعربية (راجع الفصل السابق)، وجدت العربية قبلها مجموعة من اللغات المنتمية أساسا إلى الفرع اللغوي الأمازيغي والتي تختلف فيما بينها حسب المناطق الجغرافية المختلفة، فكان لا بد للعربية من الخضوع للأحكام القوانين التاريخية التي تحكم ظاهرة انتشار اللغات في مناطق جديدة بعيدا عن مجالها الأول، وعلى رأسها قاعدة التأثير والتأثر المؤدي إلى ظاهرة الانصهار...

فقد كانت للهجرة الهلالية تأثر بالغ في منطقة شمال إفريقيا على المستوى الاجتماعي والثقافي واللغوي صار معها الوجود العربي مسألة أمر واقع تجلى على جميع تلك المستويات، وإن كان أبرزها تمثل في دخول العربية إلى هذا المجال الجغرافي الجديد وتحولها إلى أحد المكونات المتعددة للمشهد اللغوي التعددي في شمال إفريقيا. وقد سمحت التغريبة الهلالية للعربية بالخروج من مراكزها في المدن الكبيرة مثل القيروان وفاس وغيرها وانتشارها في البوادي بشكل واسع وعميق وشملت معظم مناطق شمال إفريقيا لتؤثر بذلك وبشكل عميق في مجمل البنية اللغوية لشمال إفريقيا. لكن ذلك لم يكن التحول الوحيد العميق الذي حصل، فلم تكن العربية هي الوحيدة التي تؤثر في اللغات الأمازيغية، بل عفي المقابل كانت العربية تعرف تحولات كبيرة مسّت بنيتها المعجمية والنحوية والصرفية تحت تأثير اللغات الأمازيغية التي فرضت على العربية ضغطا لغويا موازيا لضغط العربية عليها، ما أدى في النهاية إلى انصهار المكونين اللغويين في لغة جديدة، صارت تعرف بـ« الدّارجة» أو «العربية الدارجة» ، هي أقرب معجميّاً إلى العربية ونحويّاً إلى الأمازيغية، والتي صارت لغة التخاطب اليومي في مناطق شمال إفريقيا خاصة في المغرب والجزائر (حيث كان العامل اللغوي الأمازيغي - وما يزال - قويا ومؤثرا بشكل كبير...)، مع ظهور نسخ لغوية أخرى جاءت أقل تأثرا بالموروث اللغوي الأمازيغي خاصة في المناطق الشرقية من شمال إفريقيا (ليبيا، تونس...) أو في الصحراء (جنوب المغرب، موريتانيا...)

مع ظهور «الحسّانية» نتيجة اندماج العربية في الأمازيغية «الزناغية» (تزناكَت) وفي الموروث الثقافي للمجموعات الصنهاجية في موريتانيا والجنوب المغربي على أساس أن عرب معقل الذين نشروا العربية في الصحراء هم مجموعة صغيرة جدا لا يتجاوز عددها حوالي مائتين حسب الرواية التاريخية لابن خلدون، وبالتالي انصهارهم الكامل في الكتلة البشرية الصنهاجية الكبيرة في منطقة الصحراء.

ولعل من أبرز المظاهر التي يبدو عليها هذا التأثير الأمازيغي في العربية الدارجة، وأكثرها وضوحا منذ البداية هو موضوع الصوتيات وطريقة النطق، حيث كان للنسق الفونولوجي الأمازيغي ونظامه الخاص في نطق الحروف أو ما يعرف بـ«نظام مخارج الحروف»، دور أساسي ومحدد في ظهور الطريقة المميزة للمغاربيين في نطق الكلمات والعبارات العربية. وأكبر مثال على ذلك ما هو معروف عن طغيان الصوامت (الحروف المسكنة) على الكلمات الأمازيغية وندرة الصوائت، ما أثر بشكل كبير على طريقة نطق الكلمات العربية في الدارجة والتي تحذف منها الصوائت (حروف العلة والحركات) لتنطق على الطريقة الأمازيغية، المتجسدة في طغيان الحروف المسكنة دون حركات. وقد أكد الباحث المغربي في مجال اللسانيات محمد المدلاوي ذلك حين قام بمقارنة البنية اللسانية لبعض اللغات الآفروآسيوية خاصة العربية والأمازيغية منها، وخلص إلى أن: «تاشلحيت (أمازيغية سوس والأطلس الكبير) تتميز من الناحية الدياكرونية على المستوى الحامي السامي (الآفروآسيوي) بأنها عرفت ظاهرة سقوط الحركات القديمة بشكل مكثف كحال العربية المغربية الدارجة مقيسة إلى لغة سامية قديمة مثل العربية الفصحى...»[73]. وهو ما دفع بعدد من الباحثين في مجال اللسانيات المقارنة إلى التأكيد على حقيقة بارزة مفادها أن: «الأمازيغية هي الفرع اللغوي الذي تنحدر منه كل القيود والاستعدادات الباراميترية المتحكمة في طريقة وآلية تطبيع الكلمات في العربية الدارجة...»[74].

---

73 – محمد المدلاوي، مبادئ المقارنة الحامية السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية. مجلة كلية الآداب وجدة، العدد1، 1990.

74 - Dell. F. Elmadlaoui.1988 M. Syllabic Consonant and syllabification in Imdlawn Tachlhiyt Berber. Journal of African Languages and Linguistics 7 : 105-130.

ويُفصّل المدلاوي هذا التأثير فيما يسميه قوانين التقابل بين العربية الفصحى والدارجة، أي القوانين اللغوية التي خضعت لها العربية حين انتشرت في شمال إفريقيا وتأثرها بالقوالب اللغوية الأمازيغية السابقة عليها، كما يبدو ذلك على المستوى الفونولوجي، حيث يلخص بعض تلك التأثيرات في :

1 – استحالة الحركة إلى حركة مختلسة.

2 – سقوط الحركة المختلسة في المواقع غير المنبورة.

3 – استحالة همزة القطع في الجذر إلى حرف علة من جنس الحركة المجاورة.

4 – استحالة حرف العلة في ذيل المقطع إلى حركة من جنسه.

5 – استحالة حرف العلة في صدر المقطع إلى حركة من جنسه في آخر مراحل البناء المقطعي.

6 – قيام الصحاح بوظيفة النواة المقطعية، حسب جرسيتها النسبية.

7 – غلبة الصحاح الناغمة على الحركة المختلسة في احتواء نواة المقطع .

8 – سقوط همزة القطع الزائدة.

9 – اتقاء توالي الحركات على طريق زرع أحرف الوقاية أو قلب الحركة إلى حرف علة.

10 – تعليم المؤنث بفتحة لاحقة في حالة إرسال، وبناء في حالة إضافة.

11 – سلم الجرسية من الأخف نحو الأثقل هو : الفتحة والألف «الكسرة والياء والضمة والواو» الراء «الأنفيات» الاحتكاكيات«الانفلاقيات الناغمة. . .» [75].

ويقدم المدلاوي عددا من الأمثلة على ذلك من قبيل التحولات التي عرفتها كلمات : سَيْف > سِفْ ، دَلْو > دْلُ ، جَبَل > جْبَل، حُلو > حْلُ، جَازَ > دَزْ ، جِنْس (نوع) > كْنْسَ... وغيرها من العبارات الأخرى التي طرأ عليها تحول فونولوجي مع انتقالها من العربية الفصحى نحو الدارجة. ويبرهن بأن هذا النظام الفونولوجي هو في أصله نظام لساني أمازيغي على اعتبار أن اللغات

---

75 – محمد المدلاوي، ندوة بكلية علوم التربية بالرباط بتاريخ 25 أبريل 1996، مذكور في محمد شفيق، الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة معاجم 1999 ص 16.

الأمازيغية تستخدم نفس النظام في تبيئتها للكلمات العربية واللاتينية التي تم إدخالها إلى المعجم الأمازيغي ودمجها فيه.

كما بين المدلاوي أيضا أن نظام التركيبة المقطعية (Syllabation) في الأمازيغية هو الذي يفسر نظام التركيبة المقطعية في العربية الدارجة، وهو ما يفسر مثلا غياب ظاهرة المد في كليهما[76].

ويضيف الباحث المغربي محمد شفيق أمثلة أخرى إلى ما سبق عن التأثير الفونولوجي الأمازيغي في العربية الدارجة وهي :

1 - إسكان الحرف الأول في الكلام، بينما في العربية الفصحى لا يمكن البدء بسكون أبدا.

2 - إسقاط المد من الكلمات (أمثلة : الوَاقِف > لْوَقْفْ ، الموسى > لْمُسْ. . .).

3 - حذف همزة القطع (أمثلة : الإسلام > لِسْلَمْ ، الأمين > لَمِنْ. . .).

4 - تفخيم الراء المكسورة في عدد من الكلمات مثل : التاريخ والفريق. . .

5 - الكشكشة المختلسة أي نطق الكاف مثل الشين، كما هو الأمر في اللغة الألمانية أيضا. . .

6 - لا وجود للحروف المعجمة : الثاء والذال والظاء في الدارجة لأنها تغيب في الأمازيغية. . .[77].

هذا على المستوى الفونولوجي السطحي الذي يستطيع المرء تمييزه لأول وهلة، لكن التأثير الأمازيغي في الدارجة لا يقتصر على هذا المستوى فقط، بل يتعداه إلى جميع المستويات الأخرى حتى تلك العميقة منها. فعلى المستوى المعجمي خضعت كل من اللغات العربية والأمازيغية لمنطق التأثير والتأثر المزدوج والمتبادل بينها. وبذلك دخل عدد كبير من الكلمات العربية في المعجم الأمازيغي وصارت تشكل نسبا مهمة من البنية المعجمية لهذه اللغات. وفي المقابل دخل عدد كبير من الكلمات الأمازيغية في المعجم المتداول في العربية الدارجة وصار

---

76 - Dell. F. Elmadlaoui. M. 1988. Syllabic consonants in Berber : some new evidence. Journal of African Languages and Languistics 10 : 1-17.

77- محمد شفيق، الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة معاجم 1999 ص 18.

جزء لا يتجزأ من ذلك المعجم. وفي غياب أية دراسات علمية جدية وموثوقة في هذا المجال عن نسبة تلك الكلمات من المعجم العربي الدارج، فإن أي محاولة لتحديد هذه النسبة بدقة هي من قبيل التخمين، وإن كان يبدو أن عددها كبير ومؤثر. ويستخدم المغاربيون عددا كبيرا من الكلمات الأمازيغية الأصل في عربيتهم الدارجة، وهذا على سبيل المثال – لا الحصر – جزء من هذه البنية المعجمية للعربية الدارجة ذات الأصول الأمازيغية متمثلا في كلمات من قبيل: بزاف (معناها كثير)، زرب (معناها السرعة)، أرا (أعطني)، واخّا (حَسَناً)، سالا (أنهى، أو انتهى)، شْكون (مَنْ)، لعافية (النار)، مْش (القط، وأصلها الأمازيغي أَمُشْ)، زعطوط (القرد)، فكرون (السلحفاة)، شعكوكة (الشعر المنكوش)، المازوزي (المبكر من المزروعات وأصلها أمازوز)، خيزو (الجزر)، أكناري (تين شوكي)... واللائحة طويلة جدا ليس هذا مقام الاستطالة فيها. إذا فجزء مهم من مفردات المعجم المتداول في العربية الدارجة هو معجم أمازيغي فرضته ضرورات التلاقح والانصهار اللغوي بين المكونين العربي والأمازيغي في المشهد اللغوي التعددي لشمال إفريقيا.

أما على مستوى النحو والبنية التركيبية للجمل في العربية الدارجة، فإن التأثير الأمازيغي يبدو أكبر بكثير وأكثر عمقا وتجذرا، إلى درجة يمكن معها القول بأن الدارجة أقرب على المستوى النحوي إلى الأمازيغية منها إلى العربية الفصحى. ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك، أن الدارجة شأنها شأن اللغات الأمازيغية لا تعرف وجود المثنى في الإعراب حيث يعامل هذا الأخير معاملة الجمع، أي أن الجمع يبدأ من العدد اثنان وليس من العدد ثلاثة كما هو الشأن في العربية، ففي العربية مثلا يقال: ذهب رجلان إلى السوق... في حين يقال في الدارجة : زوج رجال مشوا ل السوق... وعلى المستوى الصرفي انتقل عدد من الصيغ الصرفية من الأمازيغية إلى العربية الدارجة منها على سبيل الذكر صيغة «تفعّالت» للدلالة على أسماء الحرف والصناعات، مثل تنجّارت (النجارة)، تبقّالت (البقالة)، تجزّارت (الجزارة)، تبنّايت (البناء)... وغيرها من أسماء الحرف الأخرى التي احتفظت بالكلمات العربية لكنها تصاغ بالصياغة الأمازيغية. ومن الأمثلة التركيبية الأخرى ما تعرفه صيغة النسبة للإضافة التي تتم في العربية الدارجة وفي اللغات الأمازيغية باستخدام أداة للإضافة هي حرف

النون المسكن (نْ) في الأمازيغية وأدوات « نتاع / ديال» في الدارجة، في حين أن الإضافة في العربية الفصحى تتم دون أداة وفقط بالإعراب.

وقد جرى في الدارجة ترجمة بعض الصياغات الأمازيغية ترجمة حرفية دون احترام لقواعد الإعراب والنحو العربي من قبيل: « فكر مع رأسك» (فكر بمفردك)، والتي هي ترجمة حرفية عن الصياغة الأمازيغية «سوينكيم دئخفنك»، أو «بحال بحال» (نفس الشيء) المترجمة من صياغة « زوند زوند»، أو « جاء معه هذا اللباس» (لباسه جميل) المترجمة حرفيا عن الأصل «أوشكاند ديس الحوايج»، أو «كاين البرد» (الجو بارد) المترجمة حرفيا عن «ئيلا وصميد»... وغيرها من الصياغات الأخرى الكثيرة التي لا يتسع المجال لذكرها جميعا، والتي تدل على مدى الثير الأمازيغي البليغ في العربية الدارجة، حيث تم تعويض المعجم الأمازيغي الأصلي بمعجم عربي دون تغيير البنية النحوية العميقة للغة.

وفي الختام لا نجد في موضوع علاقة العربية الدارجة باللغات الأمازيغية والعربية الفصحى، إلا أن نعيد ما كان قد قرره هوبير Hubert منذ زمن طويل عن الفرنسية وعلاقتها باللاتينية والسلتية، في كتابه «السلتيون» حين قال: أن الفرنسية هي لاتينية منطوقة من قبل سلتيين، ومجعولة في خدمة أذهان سلتية...»[78]، وهي النتيجة نفسها التي نصل إليها مع الدارجة، التي نستطيع القول عنها هي الأخرى بأنها: «عربية منطوقة من قبل أمازيغ، ومجعولة في خدمة أذهان أمازيغية...».

78 - Hubert Henri.2001. Les Celtes. Bibliothèque de L'évolution De L'humanité. Nouvelle Edition . P.345.

الفصل الرابع

في الثقافة

«الثقافات هي هجين مثلها مثل الأعراق، ولا وجود لثقافات خالصة ومميزة وثابتة...»
(أدولف باستيان، الوحدة النفسية للعقل البشري)

I - ما هي الثقافة؟ من أين جاءت؟ وكيف تشكّلت؟

يعد مصطلح الثقافة واحدا من أكثر المصطلحات الحديثة تداولا واستعمالا في جميع الأوساط الاجتماعية والفكرية، رغم أنه في نفس الوقت من أكثرها إثارة للنقاش والجدل حول معانيه ودلالاته المتعددة والمتشعبة. واصطلاحا ينظر إلى الثقافة من منظور معاكس للبيولوجيا (أو الطبيعة)، فالثقافة هي ما يميز الإنسان عن باقي الحيوانات والكائنات الحية الأخرى. وتعمل الثقافة أيضا كمؤشر للتمييز بين بني البشر أنفسهم، كأمم وشعوب مختلفة. وهذا التمييز ليس فقط بفعل الوراثة البيولوجية وقوانينها الطبيعية، بل بفضل أدوات ثقافية أخرى مثل التعلم والاكتساب والذي صار ممكنا للبشر بفضل ذلك الاختراع الفريد من نوعه: اللغة والكلام، فكل لغة ولهجة تحمل طابع الناس الذين يتكلمون بها وطابع بيئتهم وطريقة تفكيرهم... وهي بذلك مظهر ثقافتهم أي أسلوبهم المميز في الحياة. ومن الأمثلة الشهيرة لتدخل الثقافة وانعكاسها على اللغة، هو ما نلحظه من ظاهرة الأمثال والحكم الشعبية الموجودة في كل اللغات المختلفة والتي تعبر عن ثقافة كل شعب وطريقة تفكيره ونظرته للحياة وهي بذلك تعبر عن مخزون ثقافي واجتماعي تراكم عبر التاريخ الطويل للمجموعات البشرية المختلفة.

هذا على مستوى التمييز الأول بين الطبيعة والثقافة، أما التمييز الثاني فهو بين العلم والثقافة، حيث تختلف الثقافة عن المعرفة العلمية في كونها ذات طبيعة خصوصية أي أنها تقتصر على مجموعة معينة من الناس بمفردهم وتختلف عن

ثقافات المجموعات الأخرى التي يتملك ثقافاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، في حين أن العلم وقوانينه لها طابع عام يشترك فيه جميع الناس باختلاف انتماءاتهم الجغرافية والسياسية والثقافية.

وعموما يوجد هناك اتجاهان في تعريف الثقافة : أحدهما يعرّفها على أنها مجموع المنتجات العقلية للإنسان من لغات وفنون وآداب ومطبخ وعادات وتقاليد ومعتقدات وأفكار ورموز وقيم ومعايير. واتجاه ثاني يعرفها على أنها تتلخص في نمط العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد مجموعة ما وطبيعة سلوكياتهم وتوجهاتهم. إذا فالاتجاه الأول ينظر إلى الثقافة كمجموعة من الأشياء ذات التأثير الاجتماعي والنفسي على الإنسان، في حين أن التيار الثاني يرى أن الثقافة لا تتجلى في تلك الأشياء بل في العلاقات الاجتماعية والنفسية التي تنشأ عنها.

وفي هذا السياق يقدم عالم الاجتماع الأمريكي بارسونز Parsons تعريفه للثقافة على أنها مجموع المعارف والمعتقدات والقيم في مجتمع معين، وتختلف عن الحضارة البشرية العامة التي منحت العالم كله العلم والتكنولوجيا عبر التاريخ الطويل للإنسانية. فلكل مجتمع ثقافته الخاصة به التي تميزه عن غيره من المجتمعات... وحسب بارسونز فإن البشر يشكلون عالما رمزيا يستخلصونه من الأفكار المتلقاة وتفرض تلك الأفكار تأثيرها على اختياراتهم في العالم الواقعي، فالبشر لا يبنون فقط عالما من الرموز بل إنهم يعيشون فيه بالفعل[1].

وعلى الرغم من اتفاق الجميع على أن الثقافة تتضمن أفكارا ومعتقدات وقيما ذات طابع ضمني في الغالب، فإن علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا يصرون على أن هذه المعتقدات والقيم هي أشياء واقعية مثلها مثل بقية الأشياء المادية[2]، ما دامت الثقافة لها من التأثير والقوة ما يجعلها قادرة على تغيير الواقع نفسه.

وفيما يخص دور الثقافة في حياة الإنسان ، فقد حاول إليوت Eliot أن يبين هذا الدور الذي تلعبه الثقافة في الحياة الاجتماعية والفردية للناس وذلك بربطها بالدور الذي يلعبه الدين في حياة الناس، حيث قال : «... بل إننا قد نذهب إلى أبعد من ذلك ونتساءل عما إذا كان ما نطلق عليه اسم » ثقافة «وما نسميه» دين

---

1 - Parsons. T. 1937. The structure of social action. New York : Free Press, p.215.

2 -Schroeder. A. 1992 Max Weber and sociology of culture. London : Sage, p.8.

شعب ما »، ليسا وجهين مختلفين لأمر واحد، أي أن الثقافة هي بشكل جوهري تجسيد لدين (معتقدات) شعب ما. وبناء على ذلك فإن أي دين ما دام مستمرا وعلى مستواه الخاص يعطي معنى واضحا للحياة، ويقدم إطارا للثقافة ويحمي جموع البشرية من السأم واليأس ، فإن من مهمات الثقافة أيضا أن تمنح للحياة الهدف والمعنى، بل ويمكن وصف الثقافة بأنها تجعل الحياة تستحق أن تعاش. . . »[3].

لكن السؤال الرئيسي الذي ظل مطروحا لزمن طويل قبل أن يؤدي التقدم الكبير في المعطيات العلمية إلى الكشف عن أسراره، هو الذي يتعلق بأصل الثقافة البشرية نفسها ؟ والتاريخ الذي مرّت منه لتصبح على شكلها الحالي المميز ؟

فيما يخص مسألة التأْريخ لجذور الثقافة البشرية، يمكن القول بأن الزمن الجيولوجي الرابع هو الذي عرف ظهور الثقافة البشرية، حيث يعرف الزمن الجيولوجي الرابع بكونه الزمن الذي عرف ظهور السلالات البشرية وتطورها وصولا إلى الإنسان الحديث. وهو يمثل امتدادا زمنيا قصيرا جدا بالمقارنة مع الأزمنة الجيولوجية السابقة عليه أي الأول والثاني والثالث، والتي امتدت لمئات الملايين من السنين. وعادة ما يتم تقسيم الزمن الرابع المعروف أيضا باسم «العصر الحجري» إلى قسمين رئيسيين هما : العصر الحجري القديم (الأعلى والأوسط والأدنى) منذ حوالي 2.5 مليون سنة إلى حدود 5000 سنة ق.م، والعصر الحجري الحديث ما بين 5000 سنة ق.م و 2500 سنة ق.م. واعتمادا على نمط العيش لدى المجموعات البشرية يعتبر العصر الحجري القديم عصر الصيد وجمع الثمار في حين أن العصر الحجري الحديث هو عصر الزراعة وتربية الماشية.

ويعد أقدم دليل تاريخي على وجود «ثقافة بشرية» واضحة مرتبطا بظهور الصناعة الحجرية البدائية الأولى والمعروفة بالصناعة بالأولدوفينية مع النوع البشري Homo Rudolfensis في إفريقيا قبل حوالي 2.5 مليون سنة مضت، وتعتبر هذه الصناعة أول مؤشر على وجود نوع من الثقافة البدائية لدى هذا النوع البدائي من البشريات. ثم تبعتها بعد حوالي مليون سنة صناعة أخرى هي

---

3 – آدم كوبر، الثقافة : التفسير الأنتروبولوجي. ترجمة : تراجي فتحي. سلسلة عالم المعرفة عدد 349 مارس 2008، ص 52.

الصناعة الأشولية الأكثر تعقيدا ودقة مع نوع آخر من البشريات هو الـ Homo Ergaster و الـ Homo Erictus الأفارقة، منذ حوالي الفترة ما بين 1.5 و 1.7 مليون سنة مضت. وتضم هذه الصناعة أدوات قطع ومعاول وسواطير وفؤوسا يدوية ومقابض وقواطع مختلفة... ويظن الباحثون أن هذه الصناعة تؤشر إلى ظهور الصيد مع ظاهرة الهجرة الكبيرة من إفريقيا. ومع ظهور نوع بشري آخر هو الـ Homo Heidelbergensis في أوروبا منذ 600 ألف سنة مضت ظهر تحول في الصناعة الأشولية نحو تطور نسبي في تنوع الأدوات ودقة صنعها. وما لبثت أن تبعتها الصناعة الموستيرية في الفترة ما بين 100 و 200 ألف سنة مضت، مع ظهور نوعنا البشري الـ Homo Sapiens (الإنسان العاقل). ومنذ الثقافة الأشولية والموستيرية فلاحقا نجد شواهد واضحة على التخطيط والتصميم في صناعة الأدوات.

ولكن ومنذ حوالي 50 ألف سنة مضت حدث تحول مفاجئ ومذهل في تطور الثقافة البشرية مع بداية العصر الحجري الأعلى. وقد أطلق على هذا الازدهار المفاجئ في التكنولوجيا والفن - خصوصا في أوروبا وروسيا - وصف «الانفجار التطوري»[4]، حيث ظهرت أدوات جديدة غاية في التطور والدقة ويبدو من طريقة تصنيعها أنها صممت بعناية وفق مواصفات ذهنية سابقة. وقد ترافق ذلك مع ظهور الفن خاصة مع الرسوم على جدران الكهوف والمنتشرة في أماكن عديدة في إفريقيا وأوروبا، وبالمنحوتات المتعددة مثل ذلك التمثال الصغير الذي عثر عليه في جنوب ألمانيا والذي يمثل نصف إنسان ونصف أسد، وقدر تاريخه بالفترة ما بين 30 و 33 ألف سنة مضت[5]. وينقل عن عالم الآثار المعروف ريتشارد كلاين قوله : « كان هناك قبل 50 ألف سنة نوع من الثورة السلوكية في إفريقيا. لا أحد صنع فنّاً قبل خمسين ألف سنة و الكل صنعه بعد ذلك...»[6]. ويرى كثير من الباحثين أن هذا التحول وظهور الفن والصناعة اليدوية منذ نحو 50 ألف سنة وقع بشكل مفاجئ وغير مفهوم، ما دام أن الإنسان الحديث الـ Homo Sapiens كان موجودا قبل ذلك بأزيد من

---

4 -Pfeiffer. J.E. 1985. The emergence of humankid. New York : Harper and Raw.
5 -Mithen. S. 1996. The prehistory of the mind. London : Thames and Hudson.
6 - مايكل كورباليس، في نشأة اللغة، من إشارة اليد إلى نطق الفم. ترجمة : محمود ماجد عمر. سلسلة عالم المعرفة العدد 325، مارس 2006. ص 222.

100 ألف سنة، ولم يعرف أي تحول بيولوجي مهم منذ تلك الفترة... فما الذي تغير فيه فجأة ليمنحه كل تلك المهارة والتطور؟ يقترح البعض أن هذا التطور في الأدوات والفن كان نتيجة نقلة بيولوجية غير مفهومة لحد الآن، في حين اقترح آخرون أنه مرتبط بظهور اللغة والقدرة على الكلام وأن فنون الكهف تعكس «فجر الفهم الرمزي»[7] ، لكن هذا الرأي ما يزال لا يلقى قبولا عامّا في الأوساط العلمية المختصة.

أما في ما يخص الطريقة التي تتشكل بها الثقافات المختلفة عبر التاريخ الطويل للمجموعات البشرية المختلفة، فإن الأنتروبولوجي الألماني أدولف باستيان أكّد على أن: «الثقافات هي هجين مثلها مثل الأعراق، ولا وجود لثقافات خالصة ومميزة وثابتة. فكل ثقافة تستقي من مشارب مختلفة ومتنوعة، وتعتمد على الاستعارات وهي أيضا في حالة دائمة من التحول والتبدل. وبنو البشر متشابهون جدا، وتضرب جذور كل ثقافة عميقا في العقلية البشرية العامة. أما الاختلافات الثقافية الملاحظة فنجمت عن التحديات التي تفرضها البيئة الطبيعية المحلية والتواصل بين الشعوب. لقد شكلت الاستعارة من الآخرين الآلية الأساسية للتغير الثقافي، وبما أن التغيرات الثقافية جاءت نتيجة عمليات محلية خاضعة للصدفة مثل الضغوط البيئية أو الهجرات أو التجارة، فقد تبع ذلك أنه ليس للتاريخ البشري نمط واحد ثابت من التطور...»[8].

II - الجذور الأنتروبولوجية الموغلة في القدم لواقع التعدد الثقافي في شمال إفريقيا

يمكن الحديث أنتروبولوجيا عن حوالي خمسة أنواع من الثقافات القديمة المختلفة التي عمرت منطقة شمال إفريقيا على امتدادا تاريخها القديم والتي ارتبطت بظهور عدة مجموعات بشرية وأنواع مختلفة من الصناعات الحجرية والأدوات والآلات المختلفة. وهذه الثقافات هي حسب ترتيبها الزمني:

- الثقافة الأولدوفينية Oldovian : وتعرف أيضا بالثقافة الحصوية Pebble Culture ، تتميز هذه الثقافة بنوع خاص من الصناعات الحجرية يعتمد على

7 - Noble, W. 1996. Human evolution : language and mind. Cambridge University Press.

8- آدم كوبر، المصدر نفسه ص 29.

الحصى المسنونة أي الحجارة الملساء التي عولجت لتصير مسنونة بنزع قشرتها الخارجية. ويجري عادة تقسيم هذه الثقافة إلى مرحلتين أساسيتين : مرحلة قديمة تتميز بكون الحصى تمت معالجتها من جزئها المسنون، وقد عثر على عدد من أشكالها في مناطق مختلفة من شمال إفريقيا بما في ذلك المغرب.

ومرحلة متقدمة تتميز بكون الحجارة الملساء نحتت من جانب واحد مع ظهور أنواع أخرى من الحجارة المنحوتة من جميع الجوانب والمعروفة باسم «الحصى المفرومة». وتنتشر هذه الثقافة أساسا في المناطق الشرقية من شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء الكبرى.

- الثقافة الأشولية Acheulian : فبعد الثقافة الحصوية جاء الدور على ثقافة الحجارة المشذبة منذ حوالي 700 ألف سنة مضت وامتدت إلى حوالي 100 ألف سنة مضت. وتتميز بوجود نوع من صناعة الحجارة المشذبة Biface والقدومات Hachereaux (أدوات ذات أطراف حادة أو مشذبة وتكون عادة مستقيمة وحادة عند الطرف)، رغم بقاء صناعة الأحجار المسنونة. «وتختص صناعة الأحجار المشذبة بتنوع أنماط أدواتها وآلاتها، إلا أنها عموما تمثل أحجارا مقدودة انطلاقا من استدارتها. كما تشكل أيضا صوانات ضخمة ملمعة وكذا مراوي مشكلة Quartzites (نوع من الأحجار الرسوبية) وقطعا من الحث الملمع. وتتميز جميع هذه الأنواع بكونها منحوتة من الوجهين بواسطة لمسات معممة أو على الأقل مكتسحة»[9].

ويقسم الباحث الفرنسي بيبرسون[10] الثقافة الأشولية إلى ثلاث محطات كبرى رئيسية : الأشولي القديم، ويتميز بصناعة الأحجار المشذبة كبيرة الحجم والقدومات الخشنة إضافة إلى استمرار صناعة الحصى المعالج. والأشولي الوسيط، ويتميز بتنوع الأحجار المشذبة وأحجامها وبدقة أكبر في صناعتها، وأيضا بظهور الأدوات الملمعة والمصقولة والأدوات العظمية. وقد عثر على هذا النوع من الصناعة في المغرب في مغارة المحار بسيدي عبد الرحمان إلى جانب النوع البشري الأطلنتروب Atlanthrope .

9 - فاطمة الزهراء الصبيحي العلوي، صناعات ما قبل التاريخ. ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغربي ج1 ص 70.

10 - Biberson. P.1961. Préhistoire d'Afrique du Nord. Paris.

أما الأشولي المتقدم، فيتميز بتحسن ملحوظ في طريقة تشذيب الأحجار وتنوع أكبر في أشكالها مع ظهور الأشكال البيضوية والرمحية والأقراص، إضافة إلى تنوع في الأدوات المصنوعة من الشظايا كالرؤوس الرمحية والكشاطات والمحكات. وقد عثر على عدد كبير منها في مناطق مختلفة من شمال إفريقيا وهي متوفرة جدا في البلدان النغاربية وفي الصحراء. وغالبا ما يتم ربط الثقافة الأشولية بنوع الإنسان القائم Homo-erectus الذي عثر عليه الجزائر (إنسان ترنيفين) وفي المغرب (إنسان الرباط)، ويعتقد أن هذا النوع البشري قد عرف استخدام النار وكانت لديه لغة بدائية.

- الثقافة الموستيرية Mousterian : تتميز الثقافة الموستيرية عن غيرها من الثقافات الموغلة في القدم في منطقة شمال إفريقيا بكونها الأقل انتشارا على المستوى الجغرافي، حيث لا يوجد من آثارها سوى عدد قليل جدا مقارنة بباقي الثقافات الأخرى السابقة واللاحقة عليها. ولم يعثر في مجموع منطقة شمال إفريقيا إلا على عشرة مواقع موستيرية : ستة بتونس (سيدي الزين، عين محروثة، عين مشرشم، سيدي منصور، القطار، وادي العكاريت) وواحد بالجزائر (واد شلف) وثلاثة بالمغرب (تافوغالت، أرغود، كيفان بن الغماري). ويرجع تاريخ هذه الثقافة إلى الفترة ما بين 80 ألف سنة و 40 ألف سنة مضت، وارتبط ظهورها بنوع الإنسان نياندرتال Homo Neandertal الذي ما يزال سبب وجوده بالمنطقة والطريقة التي وصل بها إليها لغزا محيرا إلى اليوم ؟! ولم يعثر على أية امتدادات لها في منطقة الصحراء الكبرى. وتتميز الثقافة الموستيرية بصناعة حجرية ذات تقطيع عريض ومسطح وتشتمل على شظايا وأعدادا وفيرة من الكشاطات ومجموعة قليلة من المحكات وكذلك على سكاكين لها متون وأخرى مسننة[11].

- الثقافة العاترية Aterian : يمتد عصر الثقافة العاترية في الفترة الممتدة ما بين 40 ألف سنة و 25 ألف سنة مضت، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى منطقة بئر العاتر بالقرب من مدينة تبسة شرق الجزائر حيث عثر على آثارها هناك لأول مرة، وصارت معروفة بعد ذلك في مجموع منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى.

---

11 -Balout. L. 1965. Le Moustérien du Maghreb. Quaternaria 7. P.43-58.

وقد أدت كل الاكتشافات الحديثة التي جرت في المغرب إلى دعم فرضية أن الإنسان العاتري ليس من فصيلة إنسان النياندرتال مثل الموستيري وإنما هو يمثل أقدم أشكال الإنسان الحديث من نوع الإنسان العاقل Homo Sapiens. وتتميز الصناعة العاترية بتشابه كبير بينها وبين الصناعة الموستيرية مع ميل أكبر نحو صناعة أدوات مسننة أكثر وظهور الرؤوس الملعقية (على شكل ملاعق) المميزة.

ويقسم الباحث الفرنسي بالو Balout الصناعة العاترية إلى ثلاث مراحل كبرى هي : المرحلة القديمة، وتعتبر امتدادا للصناعة الموستيرية وتطورا سابقا لأوانه قد طرأ عليها ودام مدة طويلة، مع ندرة الأدوات المميزة للصناعة العاترية وخاصة الرؤوس على شكل ملعقة. المرحلة الوسيطة، وتتميز بظهور عدد كبير من الرؤوس الملعقية ومن المسطحات العريضة والمحكات والرؤوس الحادة المسننة، وقد عثر على هذا النوع في مغارة الخنزيرة بالمغرب. المرحلة الأخيرة، وتتميز بانتشار أكبر للأدوات المصنوعة من حجر لصوان وتوفر عدد كبير من الأحجار المشذبة، كما أن الرؤوس الملعقية الشكل قد طرأ عليها بعض التغيير فصارت حادة في الأسفل ومجنحو. وقد ظهر العصر العاتري الأخير بجلاء في مجموع مناطق شمال إفريقيا وجزء من الصحراء الكبرى[12].

- الثقافة الإبيرو- موريتانية Iberomaurusian : تنتمي هذه الثقافة إلى العصر الحجري الوسيط Epipaléolithic وقد ظهرت إلى الوجود في منطقة شمال إفريقيا منذ حوالي 13 ألف سنة مضت، وارتبطت بنوع إنسان مشتى العربي الذي يعد – على وجه اليقين – أول إنسان حديث من نوع الهوموسابينز سكن المنطقة. وسميت الثقافة الإبيرو- موريتانية بهذا الاسم خطأ، بسبب الاعتقاد الذي كان سائدا بوجود حضارة واحدة في منطقتي الأندلس (إبيرية) وشمال إفريقيا (موريتانية)، إلا أن الأبحاث الحديثة التي أجريت أكدت خطأ هذه المزاعم واتضح أن الأمر يتعلق بحضارتين مختلفتين، وأن الثقافة الإبيرو- موريتانية لم تأت من أوروبا كما كان يعتقد، بل يرجح البعض أنها جاءت من

12 - Balout. L. 1968. L'Art rupestre nord africain et saharien. Etat de quelques problèmes. Barcelone. P.257-264.

الشرق وبالضبط من شمال سودان وادي النيل مرورا عبر الصحراء[13]، في حين أن الأبحاث البيولوجية الحديثة التي أجريت على بقاياهم بكهف تافوغالت (المغرب) أثبتت أن أصولهم محلية وأن هناك احتمالا كبيرا جدا عن كونهم يشكلون امتدادا للحضارة العاترية منذ أزيد من حوالي 22 ألف سنة ق.م، وهو تاريخ أقدم بكثير من التاريخ المفترض سابقا لظهورهم. وقد بدأت هذه الثقافة بالاختفاء بشكل تدريجي ابتداء من نهاية الألف التاسعة ق.م، لتختفي بشكل كامل حوالي 6000 ق.م.

وتتميز الصناعة الإبيرو- موريتانية بدقتها وصغر حجم الأدوات المصنوعة من قبيل الصفيحات الصغيرة ومحكات قصيرة ورؤوس حادة ضئيلة الحجم. إلا أن أهم ما يميز هذه الثقافة هو وفرة الأدوات العظمية المصنوعة والتي تشمل الرؤوس الحادة ومخارز وإبر ذات عيون ومخاطيف لصيد الأسماك (عثر على أحدها بمغارة تافوغالت بالمغرب). هذا بالإضافة إلى التطور الكبير الذي عرفته مظاهر الزينة خاصة صناعة الحلي حيث استخدم قشر بيض النعام لصناعة حلقات للزينة إضافة لاستخدام الصدف المثقوب والحجارة الملونة في صناعة أشكال مختلفة من الحلي وأدوات الزينة. أما في الصباغة فقد عثر على كميات كبيرة من الصلصال الأحمر والذي كان يستعمل على نطاق واسع كما تدل على ذلك الشواهد في المواقع الأثرية الإبيرو- موريتانية.

ويقسم الباحث الفرنسي كامبس[14] الصناعة الإبيرو- موريتانية إلى ثلاث مراحل أساسية : مرحلة قديمة، تمتد على الفترة ما بين 13 ألف سنة و10 آلاف سنة ق.م، وتتميز بأدوات كبيرة الحجم نسبيا وعدد كبير من الصفائح الصغيرة ذات المتون مع ندرة للأدوات الصغيرة. و مرحلة كلاسيكية، تمتد على الفترة ما بين 10 آلاف و8000 ق.م، وقد عثر على أدوات من هذه المرحلة بوفرة في المغرب والجزائر. ومرحلة متطورة تتميز بوجود عدد كبير من الأدوات الصغيرة الحجم والدقيقة كالمناقش والمحكات والقاطعات والمحافر الدقيقة، مع بروز أكبر للأدوات العظمية والحلي المختلفة.

---

13 -Tixier. J. 1963. Typologie de l'Epipaléolithique du maghreb. Paris. AMG. P.107.

14- Camps. G. 1974. Les civilisations préhistoriques de l'Afrique du nord et du Sahara. Paris. P.38.

وقد بقي مجال انتشار هذه الثقافة مثار نقاش مستمر حول حدوده ومداه، ففي الوقت الذي يعتقد فيه البعض أن هذه الثقافة امتدت إلى جزر الكناري وأرخبيل الخالدات في المحيط الأطلسي قبالة السواحل المغربية منذ حوالي نهاية الألف الثالثة ق.م، فإن آخرين يرون أنه احتمال بعيد جدا، لأن الجوانشيين (سكان جزر الكناري) رغم أنهم مشابهون أنتروبولوجيا للإنسان الإبيرو- موريتاني، إلا أنهم يختلفون عنهم ثقافيا كما يتجلى ذلك في الحرف الصناعية والعادات الاجتماعية بما في ذلك طقوس الدفن الجنائزية. وعموما فقد بقي مجال الانتشار الإبيرو- موريتاني في شمال إفريقيا محدودا واقتصر أساسا على المناطق الساحلية الشمالية لكل من المغرب والجزائر.

- الثقافة القفصية Capsian : ابتداء من سنة 7000 ق.م بدأت الثقافة الإبيرو - موريتانية في شمال إفريقيا بالاستسلام لثقافة جديدة قادمة هي الأخرى من الشرق اصطلح على تسميتها بالثقافة القفصية نسبة إلى موقع قفصة بتونس حيث عثر على آثارها هناك للمرة الأولى، ولم تستطع هذه الثقافة التوغل غربا أو في الصحراء وظلت ثقافة متوسطية بامتياز. وتتميز هذه الثقافة بعاداتها الخاصة في شعائر الدفن وبطريقة الدفن الجانبي المميزة للثقافات القديمة بمنطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى عادة استخدام وتزيين بيض النعام التي كانت إحدى الخصائص المميزة للحياة القفصية[15]، والتي استمرت خلال العصر الحجري الحديث إلى الوقت الذي ذكرتها فيه السجلات التاريخية القديمة التي تحدثت عن الشعوب الليبية القديمة.

وقد أشتمل الفن القفصي أيضا على صناعة الحلي صناعة الحلي وأدوات الزينة خاصة من الأحجار الملونة ومن القواقع والمحارات التي عثر عليها بوفرة حيث كانت تمثل غذاء رئيسيا لعدد كبير من القفصيين الذين كانوا يفضلون السكن في الروابي والسهول بالقرب من المصادر المائية كالبحيرات والمستنقعات. وتتميز الصناعة القفصية بكونها صناعة متطورة مقارنة بسابقاتها، وتتكون أساسا من أدوات صغيرة الحجم وغنية بالحجيرات الهندسية التي عادة ما تكون رفيعة فنيا وتقنيا خاصة في ما يتعلق بالمثلثات و المربعات المنحرفة.

15- Camps-Fabrer. H. 1966. Matière et art mobilier dans la préhistoire nord africaine et Saharienne. Paris. Mèm. CRAPE. P.7.

ودامت الثقافة القفصية ما يقارب ألفي سنة قبل أن تستسلم بدورها لثقافة العصر الحجري الحديث. ومع ذلك يعتبر القفصيون الفنانين الأوائل الذين ظهروا بمنطقة شمال إفريقيا ويشهد على ذلك وجود المجوهرات ومحاولات نقش بيض النعام والصفيحات المنقوشة والأحجار المنحوتة التي يمكن أن تكون حسب بعض الباحثين قد أدت في النهاية إلى الفن الجداري على الصخور المنتشر بكثرة في مناطق الأطلس والصحراء[16].

- ثقافة العصر الحجري الحديث Neolithic : من المتفق عليه بصفة عامة أن العصر الحجري الحديث يبدأ بظهور صناعة الفخار الذي كان بمثابة الإعلان الأول عن تطور في أساليب الحياة البشرية مع الانتقال من نمط العيش المعتمد على الصيد والجني إلى نمط جديد يقوم على الزراعة والرعي، وقد حدث ذلك لأول مرة في منطقة الشرق الأدنى وبالضبط في بلاد الرافدين منذ حوالي 9000 سنة مضت.

أما في منطقة شمال إفريقيا فإن التقديرات الحديثة المعتمدة الكربون 14 تشير إلى أن استخدام الفخار قد انتشر من الصحراء الوسطى والشرقية نحو شمال إفريقيا، وذلك منذ الألف السابعة ق.م. و يظهر التأثير السوداني باديا على هذه الثقافة، وهو ما يشير إلى احتمال أن يكون الصناع سودا أو أشباه زنوج ينتمون إلى سودانيي وادي النيل. ومن شبه المؤكد أن الثور قد تم تدجينه بالمنطقة بحلول 4000 سنة ق.م، كما تؤكد ذلك بوضوح النقوش الصخرية العديدة بالمنطقة والتي تعود إلى الفترة ذاتها. وهناك أدلة كثيرة على حدوث تمازج ثقافي وبشري بين الثقافة القفصية وثقافة العصر الحجري الحديث وذلك منذ حوالي 5350 ق.م إلى حدود 4500 ق.م، قبل أن تستسلم نهائيا أمامها منذ أوائل الألف الرابعة ق.م[17].

ومنذ وقت مبكر عند نهاية الألف الثالثة ق.م بدأ التأثير الأوروبي في منطقة شمال إفريقيا مع ظهور الملاحة عبر مضيقي جبل طارق وصقلية، وهو ما يؤكده الفخار المزخرف في غار كحل بسبتة (شمال المغرب) والذي يحمل رسوما ونقوشا مشابهة لفخار العصرالحجري النحاسي في لوس هيلارس

16- ل. بالو، إفريقيا الشمالية في ما قبل التاريخ. موسوعة تاريخ إفريقيا العام. إشراف موريس جليلي. قسم دراسة الثقافات (اليونيسكو)، 1983. ج 1 ص588.

17 - Camps. G. Delibrias. G. et Thommeret. J. 1968. Chronologie absolue et succession des civilisations préhistoriques dans le nord d'Afrique. Libyca. Vol 16. P.16.

(جنوب إسبانيا). ومنذ حوالي سنة 2000 بدأ تصدير العاج والنعام نحو إسبانيا وظهرت الآنية ذات شكل الجرس الإسبانية الأصل في شمال المغرب[18]. ومنذ حوالي 1500 ق.م ظهرت الأسهم ذات الرؤوس النحاسية والبرونزية في غرب تونس، لكنها لم تنتشر في بقية أرجاء شمال إفريقيا ويعتقد أنها استوردت من أوروبا عبر مضيق صقلية. وبسبب نقص القصدير يكاد لا يوجد ثر لاستخدام البرونز في شمال إفريقيا[19].

أدت ظاهرة جفاف الصحراء ما بين 3000 و 4000 ق.م إلى عزل منطقة شمال إفريقيا عن باقي القارة وفتحت الباب على مصراعيه أمام التأثيرات القادمة من البحر لأبيض المتوسط، كما كانت لها تأثيرات أخرى على المستوى الثقافي والبشري حيث عملت على دفع أعداد متزايدة من سكان الصحراء إلى الهجرة نحو شمال إفريقيا تحت ضغط الجفاف حاملين معهم عاداتهم ولغاتهم وثقافتهم المعروفة باسم الثقافة «النيوليثية» أو ثقافة العصر الحجري الحديث. كان هؤلاء المهاجرون الرحل يعتمدون في نمط عيشهم على الرعي وتربية المواشي، وكان بعضهم قد طور عددا من تقنيات الزراعة في الواحات، قاموا فيما بعد بنقلها معهم نحو شمال إفريقيا. وسرعان ما تفاعلت هذه الثقافة الجديدة مع سابقاتها من الثقافات المحلية في المنطقة قبل أن تصير هي المهيمنة بنهاية الألف الرابعة ق.م.

من الصعب الجزم حول تفاصيل الثقافة النيوليثية (العصر الحجري الحديث) وفصل عناصرها عن العناصر الثقافية الأخرى التي امتزجت بها، سواء منها السابقة عليها والموغلة في القدم (القفصية والإيبيرو- موريتانية...) أو تلك اللاحقة عليها التي حملتها معها المجموعات المهاجرة الأخرى إلى المنطقة. لكن مع ذلك يمكن ومن خلال الكتابات التاريخية القديمة والنقوش الصخرية والبقايا الأثرية للمقابر القديمة وغيرها من المواد الأخرى، أن نستخرج مجموعة من العناصر التي يمكن أن تساعدنا في رسم صورة عامة عن الثقافة القديمة لسكان شمال إفريقيا قبيل دخول المنطقة في فترة التاريخ مع وصول البحارة الفينيقيين إلى الشواطئ المتوسطية الشمالية أواخر الألف الثانية ق.م.

18- Souville. G. 1959. La pêche et la vie maritime au néolithique en Afrique du nord. BAM 2. P.315.

19- جيان دسانج، البربر الأصليون. موسوعة تاريخ إفريقيا العام. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو). إشراف جمال مختار، 1985. الجزء 2 ص 434.

وتبقى أهم المخلفات الأثرية التي تقدم معلومات وافرة في هذا الصدد هي تلك المتعلقة بالمقابر وطقوس الدفن الجنائزية، حيث تبين المواقع العديدة التي عثر عليها بالمنطقة أن هؤلاء كانوا يدفنون موتاهم في شكل جانبي مثني (غير مستقيم) وفي أحيان أخرى في شكل جنيني، وكانوا في بعض الأحيان يصبغون جثث موتاهم بالطين الأحمر، وهي عادة قديمة جدا يرجح عدد من الباحثين كونها ترجع إلى الثقافة القفصية وهناك من يعتبرها أكثر قدما. وقد كشفت بعض تلك المقابر أنه كانت توضع مع الميت بعض الأدوات كالأسلحة والحلي وقشور بيض النعام... وغيرها، وهو ما رجح في رأي كثير من الباحثين كون هؤلاء كانوا يؤمنون بحياة أخرى بعد الموت، ولذلك كانوا يحتفظون بأشيائهم الثمينة كي يستعملوها في حياتهم الأخروية، وهو تقليد مارسته كثير من الشعوب القديمة في كل أرجاء المعمورة. الى جانب ذلك كانت بعض المجموعات يدفنون موتاهم في قبور هرمية وهو تقليد قديم يعتقد بعض الباحثين أنه يسبق تقليد الأهرامات في مصر، في حين يرى كثيرون أنه مرتبط بظهور السلالات الحاكمة في زمن الممالك الأمازيغية القديمة قبيل الغزو الروماني للمنطقة وبالتالي فهي حديثة نسبيا مقارنة بالأهرامات المصرية وأصغر حجما بكثير. وقد عرفت تلك القبور تطورات عدة بحيث أصبحت الأضرحة الملكية تتميز بالضخامة وشكلها الجميل، وهو ما يتجلى في الهرم النوميدي (شمال الجزائر) الذي يبلغ ارتفاعه تسعة عشر مترا ويعتقد أنه قبر الملك النوميدي ماسينيسا أو أحد أبنائه، وكذلك الضريح الموريتاني الذي يبلغ ارتفاعه ثلاثين مترا والمعروف باسم قبر النصرانية أو الرومية.



الضريح الضخم المعروف باسم « قبر النصرانية» شرق مدينة تبسة بالجزائر

وتشير المصادر التاريخية القديمة إلى الانتشار الكبير لمعتقدات تقديس الأجداد والموتى، حيث كتب عنها المؤرخ الروماني بومبينوس في معرض كلامه عن الليبيين في أوجلة الذين كانوا يعتبرون أرواح أسلافهم بمثابة آلهة يعبدونها، وكانوا يقسمون بها ويستشيرونها في أمورهم ثم ينامون ليتلقوا الإجابات في شكل أحلام (وهي طقوس ظلت بالمناسبة منتشرة في جميع أرجاء شمال إفريقيا حتى اليوم، رغم أنها فقدت كثيرا من طابعها الوثني بعد انتشار الإسلام، وصارت تتركز أساسا حول قبور الأولياء). ويروي هيرودوت (التاريخ، 4) في إطار حديثه عن قبيلة الناسمون أنهم كانوا : « يقسمون برجال منهم عرف عنهم الورع والشجاعة في حياتهم، بعدما يضعون أيديهم على قبورهم. وهم يتعبدون بزيارة القبور التلية لأسلافهم، ويستلقون فوقها بعد الصلاة. ويتقبلو ن كل ما سيرونه في منامهم...».

أما عن الديانات التي كانت منتشرة في شمال إفريقيا في عصر ما قبل التاريخ فهي في مجملها ديانات وثنية تعتمد تعدد الآلهة وتقديس الأسلاف وبعض الأشياء كالصخور والأشجار ومنابع المياه... وغيرها. ولعل أهم المعبودات الوثنية انتشارا كان تقديس الشمس والقمر، وتوجد شواهد تاريخية كثيرة على بقاء هذه الممارسات الدينية حتى فترة متأخرة. ويعرف القمر في اللغات الأمازيغية باسم «أيور» (ينطق في بعض المناطق «أكَور» كما في اللغة القبايلية في الجزائر)، ويشير الباحث الفرنسي كامبس إلى أن هذا الاسم لم يكن يعني قديما القمر وإنما «الإله القمر» في معتقدات سكان شمال إفريقيا القدماء. وتوجد عدد من الإشارات التاريخية إلى استمرار هذه الممارسة إلى فترة ما قبل الإسلام كما أشار إلى ذلك ابن خلدون، وقبله المؤرخ اليوناني هيرودوت الذي أشار أيضا إلى تقديس الليبيين للقمر ومعه الشمس أيضا وتقديم القرابين لها، حيث قال عنهم أنهم : «يبدؤون بقطع آذان الأضحية ويلقونها على منازلهم ثم يقتلونها بلي عنقها... ويفعلون ذلك تقربا إلى الشمس والقمر، و ليس لأي إله آخر، وهي طقوس معروفة عند جميع الليبيين...». وإلى جانب تقديس القمر انتشرت عبادة الشمس التي ربما كانت عبادة شرقية حملها معهم الرعاة الآفروآسيويين حين قدومهم إلى المنطقة، والتي كانت منتشرة بشكل كبير في صفوف شعوب

الشرق الأدنى القديم. وأيا كان الأمر، فقد أشار كثير من المؤرخين القدماء إلى انتشارها في شمال إفريقيا، وقد أشار المؤرخ الروماني شيشرون إلى تقديس الملك النوميدي ماسينيسا للشمس. وإلى جانب تلك الإشارات التاريخية فقد عثر في منطقة سوق أحراس بالجزائر على عدد من النقوش الأثرية التي تعود للفترة الرومانية وتحمل عبارة باللاتينية هي Solo Deo Invicto ومعناها «الشمس العظيمة»، وهو ما دفع كثيرا من الباحثين إلى اعتبار أن عبادة الشمس بقيت منتشرة في المنطقة حتى أواخر العصر الروماني.

ولم يقتصر الأمر على تقديس الأجرام السماوية فقط كالشمس والقمر بل كان هناك العديد من الأشياء المقدسة وأشهرها الصخور الكبيرة (أو الميغاليت) والكهوف والأشجار والمنابع المائية التي كانت تعتبر مقدسة وتمتلك طاقة معينة قادرة على التأثير في الناس وشفاء الكثير من الأمراض، وكان يعتقد أنها مسكن للآلهة وبالتالي فهي مقدسة، وقد بقيت رواسب عديدة من هذه المعتقدات القديمة راسخة إلى يومنا هذا رغم فقدانها لكثير من دلالاتها الوثنية خاصة بعد انتشار الإسلام وترسيخ أقدامه في جميع أرجاء شمال إفريقيا، فما تزال هناك بعض الطقوس والمعتقدات المرتبطة ببعض هذه الأماكن وقدراتها الهائلة كشفاء الأمراض مثلا أو المساعدة في حل المشاكل العويصة. وقد أشار كثير من المؤرخين والكتاب القدماء إلى هذه العادات مثل الكاتب الروماني أفولاي والقديس أوغسطين الذين كتبوا عن الوثنية في شمال إفريقيا. ويعتقد كثير من الباحثين أن هذه الطقوس موغلة في القدم وتعود جذورها إلى فترة ما قبل التاريخ وربما تكون أقدم بكثير مما نتصور. ويعزز هذا الطرح المعطيات الأثرية عن مواقع عديدة في شمال إفريقيا لما يعرف بالميغاليث وهي حجارة ضخمة وضعتها شعوب ما قبل التاريخ، ويعتقد أنها حجارة مقدسة مرتبطة بطقوس وثنية ربما كانت لها علاقة بعبادة الشمس القديمة. جملة لا داعي لها؟! ويعد موقع مزورة على بعد كيلومترات من طنجة (شمال المغرب) أشهر المعالم الميغاليثية في شمال أفريقيا وهو عبارة عن حلقة من الحجارة الضخمة ويبلغ طولها خمسة أمتار، والموقع يعود حسب الأساطير القديمة إلى ضريح بطل أمازيغي ميثولوجي قضى عليه هرقل العظيم ويسمى أنتايوس حسب الأسطورة اليونانية. لكن عددا من الباحثين يرون

أن الموقع هو مكان مقدس قديم يعود لفترة ما قبل الفينيقيين وربما كانت له علاقة بعبادة الشمس.

هذا الانصهار البشري والثقافي على امتدادا العصور القديمة في منطقة شمال إفريقيا هو الذي أدى في النهاية إلى خلق واقع التعدد الثقافي والبشري الكبير والذي عرفته هذه المنطقة منذ العصور الموغلة في القدم وكان محركها الرئيسي يتمثل دائما في ظاهرة الهجرة المتواصلة لمجموعات بشرية عديدة كانت باستمرار تزيد في إغناء مشهد الفسيفساء الثقافية للمنطقة، وهو ما استمر إلى الزمن الذي شهدت فيه المصادر التاريخية القديمة على هذا التعدد في سياق حديثها عن الشعوب المختلفة التي تسكن شمال إفريقيا كالليبيين والموريين والنوميديين في المناطق الساحلية والجيتوليين في السهول والصحراويين البيض والخلاسيون في حدود الصحراء والجرمانتيون والفاروسيون... وغيرهم ممن كانوا يسكنون المنطقة مع نهاية العصر الحجري الحديث في عصر الرحلات الفينيقية الأولى، وبقوا على هذا الحال طوال العصور القديمة.

III - التأثيرات التاريخية القديمة على واقع التعدد الثقافي في شمال إفريقيا قبل الإسلام

تعد أقدم المصادر التاريخية لشمال إفريقيا في الألف الثانية ق.م كلها مصادر مصرية بالأساس، وتتعلق بالجيران الغربيين لوادي النيل ممن كانوا يسكنون المنطقة الصحراوية المعروفة منذ القديم باسم ليبيا، والذين استطاع جزء منهم أن يستوطن في الشمال الغربي لدلتا وادي النيل قبل توحيد مصر العليا والسفلى. وتتوسع المصادر المصرية في وصف هؤلاء الجيران الغربيين الذين طالما شكلوا خطرا مستمرا على الحدود مع تكرار غاراتهم على المناطق الداخلية لوادي النيل خاصة في الدلتا. وتؤرخ أكبر حربين معروفتين بين ملوك وادي النيل وهؤلاء الليبيين ما بين 1194 ق.م إلى 1188 ق.م في عهد رمسيس الثالث، الذي حرص على تسجيل انتصاراته في النقوش البارزة على معبده في مدينة هابو. وقد أرغم عدد كبير من الأسرى الليبيين على الانضمام إلى الجيش المصري بسبب الكفاءة القتالية العالية التي كانوا يتمتعون بها وسمعتهم كمقاتلين محترفين.

وكانت لهذه الحروب تأثيرات أخرى ثقافية حيث تمكنت الديانة المصرية من إيجاد موطئ قدم لها في منطقة شمال إفريقيا، حيث تمكنت عبادة الإله آمون إله طيبة من الانتشار غربا في ليبيا وصولا إلى إقليم طرابلس. كما كانت لحضارة وادي النيل تأثيرات أخرى عديدة دعمتها في الدلتا خصوصا أوجه الشبه والأواصر العرقية والثقافية. ويعد كل من المعبودين إيزيس وأوزيريس أبرز الآلهة المصرية القديمة التي اكتسحت معتقدات الليبيين الشرقيين، وهو ما سجله هيرودوت في معرض حديثه عن بعض العادات الغذائية في ليبيا: «على الرغم من أن هذه القبائل الليبية لا تعرف طعم لحم البقر، فأنها تمتنع عن أكله كالمصريين للسبب نفسه، وكلاهما لا يربون الخنازير. حتى في قورينا تعتقد النساء انه من الإثم أكل لحم البقر، وهم بذلك يعظمون الربة المصرية إيزيس، حيث أن كلا من الشعبين يتقربان إليها بالصيام والاحتفالات. أما النساء البرقيات (نسبة إلى برقة) فهن لا تمتنعن عن أكل لحوم البقر فقط، وإنما تمتنعن أيضا عن أكل لحوم الخنازير...». (هيرودوت، التاريخ ج 4) ويرى بعض الباحثين في علم المصريات أن أوزيريس قد يكون في الأصل معبودا ليبيا قديما وأن عبادته انتقلت من ليبيا إلى وادي النيل، وقد أشارت بعض النقوش القديمة إلى بعض الآلهة التي قدمت من ليبيا وأنها كانت تحكم تلك البلاد.

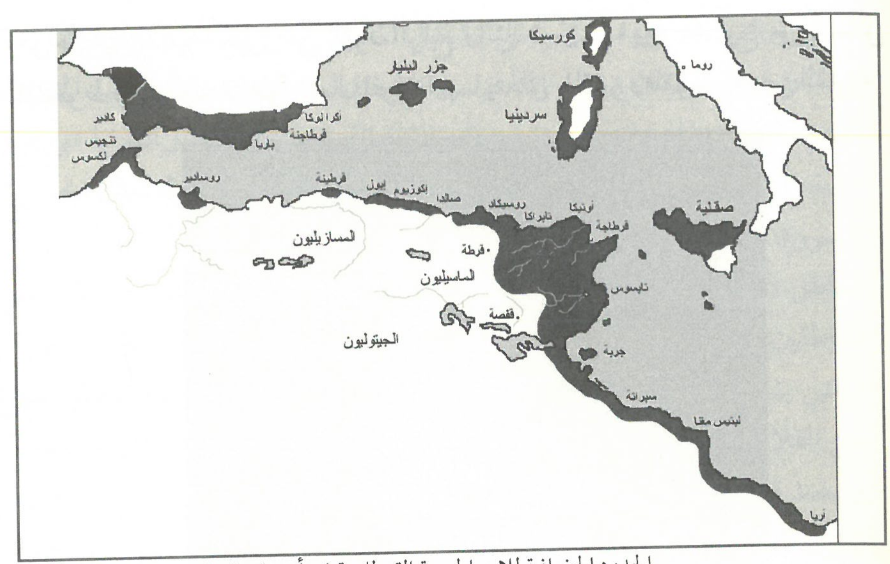
وبالرغم من أن التأثير المصري في ليبيا كان كبيرا جدا إلا أنه لم يستطع التغلغل في بقية مناطق شمال إفريقيا وظل محصورا في حدود الصحراء الشرقية لليبيا، وهو ما يمكن تفسيره بكون ملوك وادي النيل لم يكن لهم أي اهتمام يذكر بالتوسع غربا عبر الصحراء الليبية وبقي اهتمامهم محصورا بالأساس في الشمال والشمال الشرقي وفي حوض نهر النيل.

يبدأ الدخول الحقيقي لمنطقة شمال إفريقيا في عصر التاريخ مع وصول البحارة الفينيقيين إلى شواطئ المنطقة لأول مرة أواخر الألف الثانية ق.م، مدشنين بذلك دخول المنطقة إلى العالم القديم للبحر الأبيض المتوسط وتأثيراته الحضارية. وكان الدافع الرئيسي وراء إرسال التجار الفينيقيين إلى غرب البحر المتوسط هو البحث عن موارد معدنية وبصفة خاصة الذهب والفضة والقصدير والنحاس. وقادهم البحث - في وقت مبكر - إلى شواطئ إسبانيا حيث أسسوا هناك مدينة

قادس (كاديز) سنة 1110 ق.م وهي مشتقة من كلمة «كادير Gadir» التي تعني باللغة الفينيقية «السور أو القلعة». كما أسس الفينيقيون عددا من المدن على امتداد سواحل شمال إفريقيا كان أهمها على الإطلاق مدينة «قرطاجة» وذلك سنة 814 ق.م. وهو اسم محرف من الاسم الفينيقي «قرية حدث» الذي يعني المدينة (القرية) الحديثة. وسيكون لتأسيس قرطاجة دور تاريخي بالغ الأهمية في ربط شمال إفريقيا بالتأثيرات الشرقية والمتوسطية.

لم تكن قرطاجة في بداياتها سوى مدينة صغيرة تابعة لنفوذ «صور» المدينة الفينيقية الأم، لكنها سرعان ما توسعت بسبب تقاطر أعداد اللاجئين الفارين من صور بعد خضوعها للإمبراطورية البابلية، إضافة إلى الضغط الإغريقي في شرق البحر المتوسط. وهو ما ساهم في توسع مدينة قرطاجة وبروزها كمدينة مستقلة، ثم زعامتها لسائر الفينيقيين في الغرب لتنشأ بذلك إمبراطورية فينيقية جديدة قاعدتها في شمال إفريقيا. كان لهذه الإمبراطورية الجديدة تأثيرات تاريخية بالغة الأهمية لكل منطقة غرب المتوسط وذلك في أوائل القرن السادس ق.م، ولم تلبث أن دخلت في صراعات وحروب طويلة مع القوى الأخرى المهيمنة في حوض البحر المتوسط بدء بالحروب مع الإغريق وصولا إلى الحروب البونية الشهيرة مع روما.

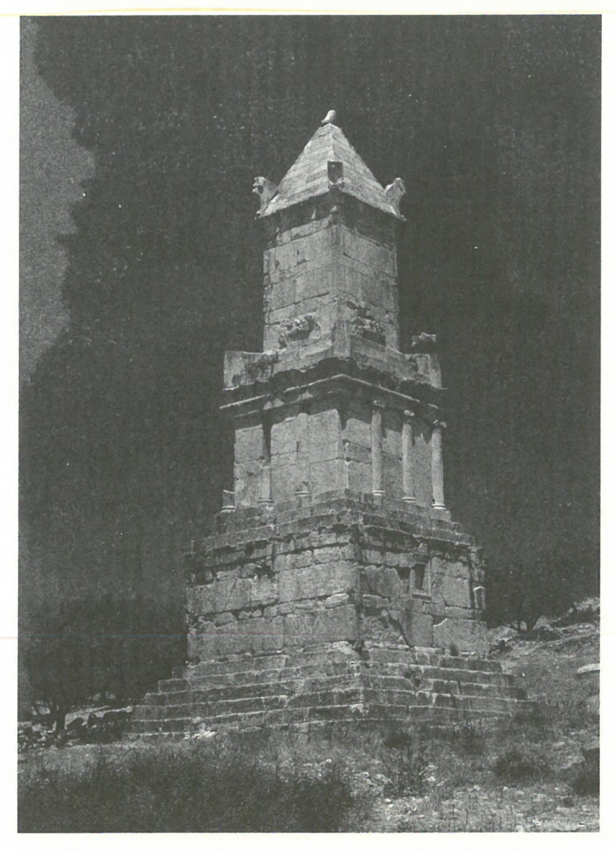
كان الفينيقيون تجارا وملاحين في نفس الوقت واهتموا كثيرا باستكشاف المناطق الجديدة أملا في توسيع نطاق نشاطاتهم التجارية. وفي هذا الصدد قاموا باستكشاف مجموع السواحل المتوسطية لمنطقة شمال إفريقيا حيث قاموا بإنشاء عدد من المدن على طول هذه السواحل من حدود خليج سرت بليبيا وصولا إلى مضيق جبل طارق غربا. وفي ما بعد استطاعت قرطاجة أن توسع مجال تأثيرها غربا عبر المحيط الأطلسي بعد الرحلتين الشهيرتين لـ «حملكون» و«حانون»، هذا الأخير اتجه جنوبا لاستكشاف الشواطئ الأطلسية لشمال إفريقيا، وانتهت رحلته تلك بإنشاء عدد من المراكز الفينيقية على الساحل الأطلسي أهمها «طينجيس» (مدينة طنجة الحالية) و«ليكسوس» (قرب مدينة العرائش الحالية بشمال المغرب) و«صالا» (مدينة سلا حاليّا) و«سيرني» (مدينة الصويرة حاليّا)، وكان هدفها تسهيل التجارة مع السكان المحليين لتلك المناطق، مع ما يرافق ذلك عادة من تبادلات أخرى ثقافية وحضارية.



الحدود الجغرافية للامبراطورية القرطاجية في أوج اتساعها

وقد شهدت هذه المرحلة تطور ورسوخ ثقافة مزدوجة الطابع في شمال إفريقيا: فينيقية وليبية، جاءت نتيجة تفاعل العناصر الثقافية الفينيقية مع الثقافات المحلية لشمال إفريقيا. وظل العنصر الفينيقي هو السائد ثقافيا رغم أنه - بطبيعة الحال - كان يمثل على المستوى الدموغرافي أقلية صغيرة من مجموع سكان المنطقة. فقد أدى ظهور العامل الثقافي الفينيقي في شمال إفريقيا - وخاصة بعد تأسيس قرطاجة - إلى انتهاء مرحلة العصر الحجري الحديث في المنطقة ودخولها في عصر التاريخ. وهذا التحول كانت له مظاهر عديدة كان أهمها التطور الكبير الذي عرفته الزراعة مع إدخال الفينيقيين لتقنيات حديثة كان لها أثر بالغ في مجمل مناطق شمال إفريقيا، ما دفع بعدد كبير من الأهالي الذين كانوا يشتغلون في الرعي إلى الاستقرار وخاصة في مملكة نوميديا القديمة المحاذية لقرطاجة. وقد استمر تراث حضارة العصر الحجري الحديث في شمال إفريقيا حتى الألف الأولى ق.م. وتعكس الصورة الأثرية لهذه الفترة تطورا بطيئا ومطردا، والذي صار مصحوبا بشكل أساسي بتأثيرات فينيقية فعالة ومتزايدة بوثيرة سريعة منذ حوالي القرن الرابع ق.م. فظهرت تحت التأثير الفينيقي المقابر ذات السطح الحجري الضخم والفسيح والتي ليست لها علاقة - فيما يبدو - بمقابر حضارات ما قبل التاريخ الضخمة. أما المقابر الأضخم منها فمن المحتمل أن لها علاقة بنشأة

الوحدات القبلية الكبرى في القرن الرابع والثالث ق.م، ويوجد نوع من التماثل الملحوظ في معظم مناطق شمال إفريقيا فيما يتعلق بالمقابر وطقوس الدفن القديمة.



نصب جنائزي لمقبرة ضخمة ليبية – فينيقية الطابع بدجة في تونس

ويبقى أهم تأثير ثقافي للفينيقيين عرفته المنطقة يتمثل في دخول الكتابة الأبجدية الفينيقية إلى حيز التداول في المنطقة وعلى نطاق واسع، واستمرت هذه الكتابة في التداول إلى حدود القرن الثاني ميلادي أي إلى ما بعد الاحتلال الروماني للمنطقة. وفي نفس الفترة بالضبط ظهرت إلى الوجود الكتابة الليبية القديمة، مما دفع بالكثير من الباحثين إلى اعتبار التأثير الفينيقي حاسما في ظهور هذا النمط من الكتابة الأبجدية في المنطقة ما دام التأثير الفينيقي كان وراء ظهور جميع أنماط الكتابات الأخرى في مجمل مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى ذلك لعبت اللغة البونية الجديدة أو النسخة القرطاجية من اللغة

الفينيقية القديمة، دورا أساسيا في تشكيل المشهد اللغوي لشمال إفريقيا وذلك إلى حدود العصر الروماني المتأخر. وقد احتفظت اللغات الأمازيغية المتداولة اليوم بعدد من المفردات التي تعود إلى اللغة الفينيقية الجديدة أو البونية من قبيل كلمة «أكادير» (جمعها «إيكودار») التي تعني كما قلنا سابقا «القلعة / الجدار / السور» ، والتي ما تزال منتشرة بشكل واسع إلى اليوم كاسم لعدد كبير من المناطق (أشهرها مدينة أكادير المغربية على الساحل الأطلسي التي تعد أكبر تجمع للناطقين بالأمازيغية في شمال إفريقيا، وأيضا قلعة أكادير التاريخية في الجزائر والتي بنيت مدينة تلمسان بجوارها زمن يوسف بن تاشفين...). وهذا النوع من القلاع كان يستخدم قديما للدفاع ضد الهجمات وفي حماية المواد النفيسة. وأيضا كلمة أزاليم (معناها البصل) وأصلها الفينيقي بصاليم / بزاليم، وربما تكون كلمة «تيفيناغ» التي تدل على الحروف الأبجدية المتداولة اليوم في أوساط التوارك ، إشارة أخرى إلى أصلها الفينيقي القديم[20].

أما على المستوى الديني فقد لعب العامل الفينيقي دورا حاسما في صياغة نوع من الوحدة الثقافية الظاهرة في جميع أرجاء شمال إفريقيا القديمة، يؤكد ذلك الانتشار الواسع لعبادة الآلهة « تانيت» التي كانت أحد أهم الآلهة الشهيرة في الديانة القرطاجية، ويبدو أن اسمها له أصول ليبية تدل عليه التاء في أول الكلمة للدلالة على المؤنث. وتوافق انتشار عبادتها مع بداية التوسع الروماني في شمال إفريقيا. وعادة ما كان تمثل في أشكال أنثوية (بروز الثديين) ورأسها عبارة عن دائرة يحملها مثلث يمثل الجسد وتحمل أسلحة مع ارتفاع ذراعيها إلى الأعلى. وتوجد على شكل رمز وقائي من الأمراض في عدد من أنواع الحلي القرطاجية الذهبية كتلك الأقراط التي عثر عليها بمدينة لوكوس (شمال المغرب) وأيضا على مدخل إحدى البوابات بكركوان (مدينة بالرأس الصالح التونسي). وقد ظل رمز هذه الآلهة متداولا إلى يومنا هذا كتميمة للاحتماء والوقاية ويوجد في الحلي التقليدية الفضية في تونس والمغرب، وتعد الأشكال المعروفة بـ «تازرزيت» والمستخدمة بشكل واسع كحلي للزينة النسائية في منطقة سوس (جنوب المغرب) أحد التنويعات المتعددة لرمز « تانيت « (الأنوثة).

20 - Chaker Salem. 2003. Le berbère, une langue vivante à la croisée des échanges méditerranéens : Un parcours lexicologique. Paris, Mémoire de la Méditerranée, p.131-154.

ومن بين التأثيرات الأخرى للمعتقدات الفينيقية ما ظل راسخا إلى اليوم في الثقافات المحلية لمنطقة شمال إفريقيا، تلك المعتقدات الشرقية الموغلة في القدم والمتعلقة بالعين البشرية وقدرتها على إصابة الناس بالسوء (ما يزال هذا الاعتقاد منتشرا في شمال إفريقيا وتدل عليه مصطلحات عديدة في اللغة الدارجة من قبيل «التقويسة» و«الضرب / الأكل بالعين» ... وغيرها) وطرق الاحتماء منها عن طريق استخدام رمز اليد أو الكف الممدودة (تسمى في اللغة الدارجة المغربية بـ «الخميسة»). وقد بقي هذا بأشكال عديدة ومتنوعة الرمز متداولا – وبشكل واسع – إلى يومنا هذا، فقد ظل يستعمل كمقبض للأبواب الخارجية للبيوت التقليدية كرمز للحماية إضافة إلى أنه ما يزال يعرف استعمالا واسعا في صناعة الحلي على شكل تمائم تعلق للزينة.

وظهر التأثير الفينيقي أيضا في نمط العبادات التي كانت منتشرة في المنطقة ما دفع بعدد من السكان المحليين إلى تجسيد القوى الإلهية ورسمها في صور آدمية، رغم أنهم كانوا يميلون عادة إلى «المقدس» (المكرس للعبادة) أكثر من ميلهم إلى الآلهة، حيث ظلوا يعتقدون أن القوى المقدسة يمكن أن تحل في الأشياء كالحجارة والصخور والأشجار... إلخ.



يظهر في هذا النقش المكون من عدة طبقات من الأعلى إلى الأسفل: العين والهلال (رمز إله القمر) السنبلة (رمز الخصوبة).
الكتابة البونية على اللوحة نقول بأن هذا المعيد شيد للآلهة «تانيت» في الوسط الآلهة تأنيت (الثديان مليئان رمز الإنجاب والعطاء) وعلى يمينها ثعبانان (رمز الأرض وخيراتها وأيضا رمز الصحة) وعلى يسارها يد تحفظ من العين.
في الأسفل حوت كبير يرمز إلى الأسطورة الشرقية القديمة عن الحوت الذي يحمل الأرض فوق ظهره ويمنعها من الغرق.

نقش حجري عثر عليه على جدران أحد المعابد القرطاجية (تونس حاليا)

ظلت الثقافة ذات الجذور الشرقية للفينيقيين تؤثر في المجتمعات المحلية لشمال إفريقيا فترة طويلة من الزمن، ومن التناقضات العجيبة للتاريخ أن العامل الرئيسي في هذا والذي أدى إلى انتشار واسع للحضارة القرطاجية أكثر من ذي قبل كان هو عدو قرطاجة الكبير الملك النوميدي ماسينيسا. كان قد تلقى تعليمه في قرطاجة وسرعان ماقدر جيدا أهمية الاستفادة بما يمكنه من الحضارة القرطاجية في إقليمه الخاص، وذلك رغم كونه تحالف مع الرومان في الحروب البونية الأخيرة وصار خاصة بعد سنة 206 ق.م عميلا مفيدا جدا للرومان سهل عملية دخول الاحتلال الروماني إلى شمال إفريقيا[21]. وقد عثر في سيرتا (الإسم القديم لمدينة قسنطينة حاليا شرق الجزائر)، قرطة عاصمة ماسينيسا - ذات التصميم المعماري القرطاجي - على لوحات حجرية تحمل كتابة بونية أكثر مما عثر عليه في أي موقع أخر من شمال إفريقيا عدا قرطاجة نفسها، وهو ما يؤكد أن اللغة والكتابة الفينيقية الجديدة أصبحت متداولة بشكل متزايد في مجمل أراضي شمال إفريقيا.



إسفنكس مجنح من الرخام متكأ لعرش أحد المعبودات، فن بوني متأثر بالنمط الفينيقي. متحف الآثار الرباط.

في هذه الفترة من التاريخ بقي المشهد الثقافي في منطقة شمال إفريقيا مشهدا تعدديا مكونا من عدة عناصر ثقافية مختلفة. فإلى جانب الثقافات المحلية ذات الجذور المتعددة والموغلة في القدم، كانت الثقافة الفينيقية والبونية مختلطة بعناصر شرقية ومصرية مضافا إليها التأثير الهيلنستي بعد القرن الرابع ق.م، قد اندمجت

21 - ب. هـ. ورمنجتون، العصر القرطاجي. موسوعة تاريخ إفريقيا العام. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو). إشراف جمال مختار، 1985. ج 2 ص 470 - 471.

تماما في الثقافات المحلية وجرى تبنيها بشكل واسع من طرف السكان المحليين وتكييفها مع خصوصيات كل منطقة على حدة وذلك بعد سقوط قرطاجة.

بعد تدمير قرطاجة سنة 146 ق.م وتحويل إقليمها إلى مجرد ولاية رومانية، أصبح مصير منطقة شمال إفريقيا في أيدي الرومان والممالك المحلية إلى حدود نهاية عهد آخر ملك موريتاني سنة 40 ميلادية، وبعد ذلك أصبح كل شمال إفريقيا رومانيا وظل كذلك حتى الغزو الوندالي للمنطقة. لكن هذا التحول لم يحدث بسرعة، فقد تطلب الأمر أزيد من قرن قبل أن تحل روما محل قرطاجة باعتبارها القوة السياسية والثقافية المهيمنة في شمال إفريقيا. وفي هذا السياق عرفت الثقافية البونية انتشارا واسعا وازدهارا لم يسبق له مثيل في المنطقة حتى خلال أيام ازدهار قرطاجة وقوتها. وقد ظل هذا الموضوع لغزا محيرا للمؤرخين، حيث لم يؤد سقوط قرطاجة في يد الرومان إلى اندحار الثقافة البونية، بل على العكس من ذلك أدى إلى انتشارها أكثر في مناطق عديدة في شمال إفريقيا وفي رقعة جغرافية أوسع . يعود السبب في ذلك إلى عاملين رئيسيين : الأول متعلق بمصير القرطاجيين وسكان المدن الفينيقية الأخرى في شمال إفريقيا بعد سقوطها في يد الرومان، حيث هرب الجزء الأكبر من هؤلاء ممن نجوا من تلك الأحداث، إلى المناطق الداخلية لشمال إفريقيا ونحو المدن الساحلية الأطلسية بعيدا عن البحر المتوسط وأخطاره، حاملين معهم ثقافتهم ولغتهم نحو تلك المناطق الجديدة، وهو ما ساهم إلى حد بعيد في انتشارها في صفوف السكان المحليين لتلك المناطق. أما العامل الثاني فيتجسد في تحول العنصر الثقافي البوني إلى أداة لمقاومة الغزو الروماني لشمال إفريقيا في يد القبائل المحلية، حيث جرى توظيفه بشكل كبير وعلى نطاق واسع في مقاومة التغلغل الروماني، وكأسلوب للتعبير عن الرفض للحضارة الرومانية خصوصا في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين القبائل المحلية وروما عقب سقوط الممالك المحلية بيد الرومان واحدة تلو الأخرى.

في البداية أخذت روما جزء صغيرا فقط من شمال شرق تونس والذي كان تابعا بشكل مباشر لقرطاجة، أما في باقي المناطق فقد اعترفت روما بعدد من الممالك المحلية – مملكة نوميديا (شمال الجزائر حاليا) ومملكة موريتانيا (شمال المغرب حاليا) – والتي تركت في أيدي ملوك يأتمرون بأوامر روما. ومع ذلك

فقد استمر التأثير الفينيقي في هذه الممالك، بل أكثر من ذلك تزايد وانتعش بعد هروب عدد كبير من اللاجئين من قرطاجة المدمرة نحو المستوطنات الساحلية القديمة والتي صارت مدنا مستقلة، وبالمقابل انتشرت اللغة الفينيقية الجديدة على نطاق واسع أكثر من ذي قبل.

وهناك من الأدلة التاريخية ما يؤكد أن الرومان وبعد تخريب قرطاجة سلموا للملوك النوميديين (ماسينيسا ومن خلفوه) المكتبات القرطاجية الناجية والتي كانت تضم نفائس الكتب القرطاجية وبعضها كانت له أهمية علمية كبيرة مثل كتب الرحلات والجغرافيا وبحوث الزراعة لماقون القرطاجي[22]. وفي الواقع لم تكن الممالك المحلية سوى اصطلاحات جغرافية أكثر منها سياسية (وهو ما سنناقشه فيما بعد بتفصيل في الفصل المتعلق بالتاريخ)، فقد بقي عدد كبير من القبائل محتفظا باستقلاله وبشخصيته المميزة، وظلت الوحدة السياسية هشة تغذيها باسمرار الصراعات الدموية بين أفراد الأسر الحاكمة، وعادة ما كانت تنتهي بتدخل روماني يزيح جميع المتنافسين ويضم مزيدا من الأراضي إلى الإمبراطورية الرومانية. وقد قوبل هذا التوسع الروماني جنوبا وغربا بمقاومة عنيفة تطلبت من الرومان أزيد من قرن من الزمن من أجل بسط سيطرتهم على مجمل مناطق شمال إفريقيا. وحتى هذه السيطرة لم تكن أبدا كاملة، حيث عجزت روما عن التوسع جنوبا أو في المناطق الصحراوية. واكتفى الرومان ببناء جدار حدودي طويل على امتداد الحدود الجنوبية للولايات الرومانية الجديدة في شمال إفريقيا يضم حصونا دفاعية وخنادق وطرقا ومراكز عسكرية، لحماية تلك الولايات من الغارات المستمرة – والتي لم تهدأ أبدا – للقبائل الجنوبية.

كانت المرحلة الأولى من الغزو الروماني لشمال إفريقيا مرحلة كارثية على الاقتصاد المحلي للمنطقة. فقد أدت العمليات العسكرية الواسعة للجيش الروماني من أجل إخماد الثورات المتلاحقة والتي لم تتوقف إلى تدهور كبير في الزراعة، العمود الفقري للاقتصاد المحلي. فالمنطقة الريفية المحيطة بقرطاجة (شمال تونس) أصبحت كلها خرابا ودمرت حقولها وبساتينها من طرف الرومان وذلك حتى لا تنافس الإنتاج الروماني في زراعة الكروم والزيتون المربحة.

---

22 – ب . هـ . ورمنجتون، المصدر نفسه، ص 472.

وبسبب الأعمال الحربية تدهور القطاع التجاري أيضا وعرفت التجارة كسادا كبيرا بعد أن قطعت طرق المواصلات البرية وتعرضت المدن الساحلية – التي كانت تمثل قواعد للتجارة البحرية – للحصار.

وفيما بعد وفي عهد الإمبراطور أغسطس بدأ التوسع في سياسة استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق التوسع في المشاريع المائية الضخمة من أجل إنتاج كميات أكبر من محصول القمح لتأمين الحاجة المتزايدة من إمدادات القمح للعامة في روما. وقد أدت هذه السياسة التي كانت مصاحبة لعمليات هجرة واسعة للرومان نحو شمال إفريقيا وسيطرتهم على أجود الأراضي، إلى حصر القبائل المحلية في مناطق محدودة ومحاصرتها واضطر كثير منهم إلى العيش على الذرة والشعير وكان القحط بالضرورة يجلب المجاعة في ركابه ومعها الثورة التي لم تهدأ قط. وهناك حقيقة مهمة لم يغفل عنها المؤرخون وهي أن شمال إفريقيا كانت عبارة عن مخزن غلال لروما لكونها بلدا مقهورا مما يفسر ذلك العدد الكبير من الثورات التي تتوقف طوال العصر الروماني، وهو ما دفع بالباحث الجغرافي ديبوا Despois إلى تفنيد نظرية غنى شمال إفريقيا الباهر أثناء العصر الروماني (والذي روجت له الأنتروبولوجيا الاستعمارية الفرنسية في العصر الحديث) بدليل ضخامة إنتاجها من القمح[23].

كانت الحضارة الرومانية – مثل الحضارة الإغريقية وقبلها الفينيقية – مدنية الطابع بالضرورة، وكان مدى تحضر ولاية رومانية يحدده درجة تقارب المدن فيما بينها. وقد تقدمت الحياة المدنية كثيرا في الولايات الرومانية بشمال إفريقيا وهو ما يعكسه التزايد الكبير في عدد المدن في العهد الروماني. وبعد اعتلاء الإمبراطور أكتافيوس عرش روما انتهج سياسة جديدة تجاه شمال إفريقيا تقضي بإنشاء مستعمرات رومانية جديدة وتشجيع المواطنين الرومان – من قدماء المحاربين والملاك المحرومين من أملاكهم – على الهجرة إليها مع منحهم صلاحيات أكبر في تسيير شؤونهم وانتهاج سياسة ليبرالية مع الأهالي، ما أدى إلى تحرر المنطقة من تبعيتها الاقتصادية واستعادت تجارتها الخارجية بعض الأهمية التي كانت لها في العصر البوني. وقد عرفت الموانئ توسعا كبيرا لاستيعاب التزايد الذي عرفته المبادلات التجارية مع باقي أجزاء الإمبراطورية، كما توسعت شبكة الطرق البرية

---

23 - Despois. J. 1937. Rendement en grains Byzacium. Melanges F. Gauthier. P.187.

والتي كان الرومان مدركين جيدا لأهميتها الإستراتيجية على المستوى العسكري والاقتصادي.

وتحت الضغط المتواصل للثورات المتعاقبة اضطر الرومان إلى إعطاء السكان المحليين قدرا أكبر من الحكم الذاتي الفعلي في تدبير شؤونهم اليومية، ولم يكن هذا الموقف متناقضا مع سياسة الاستيعاب التي كانت روما تنتهجها في شمال إفريقيا، فقد اتضح أن السياسة القاضية بمنح السكان المحليين حكما ذاتيا تعود بفوائد سياسية واقتصادية كبيرة أكبر مما تدره سياسة الاستيعاب القسري. وهو ما سمح في النهاية للثقافة الرومانية بالتغلغل تدريجيا في جميع مظاهر الحياة اليومية لسكان المدن والأرياف المجاورة لها.

من أبرز المعالم الثقافية للحضارة الرومانية في شمال إفريقيا هو ذلك العدد الكبير من المنشئات المعمارية التي شيدت وفق النمط المعماري الروماني المميز والمنتشر في جميع أرجاء الإمبراطورية. وتأثرت منطقة شمال إفريقيا كثيرا بالأسلوب الفني والنماذج الرومانية في المعمار والزخرفة والتزيين، ولم تكن المنحوتات المزخرفة والتماثيل الكبيرة للآلهة والأباطرة التي عثر عليها في المنطقة مختلفة كثيرا في أسلوبها الفني عن نظيرتها في روما أو في الولايات الأخرى. وعلى غرار روما كان سكان المدن الرومانية في شمال إفريقيا يجتمعون في الساحات العامة للتحادث في شؤونهم ويرتادون الحمامات الحارة والمسارح ويشيدون المعابد والبنايات العمومية وينحتون التماثيل ويحررون الكتابات المنقوشة بالأحرف اللاتينية... وهو ما تدل عليه المعالم الأثرية العديدة المنتشرة بشمال إفريقيا وبالخصوص في المدن الرومانية القديمة في كل من تونس والجزائر والمغرب.

وعلى المستوى اللغوي عرفت اللغة اللاتينية انتشارا واسعا في المدن الرومانية وصارت لغة رسمية في جميع الولايات الرومانية في شمال إفريقيا، تدل على ذلك الكتابات الكثيرة على الجدران المباني والمعابد الرومانية. ولم يقتصر التأثير اللغوي اللاتيني على الثقافة الرومانية فقط، بل تعداه إلى الثقافات المحلية حيث أن بعض المفردات اللغوية اللاتينية تغلغلت في اللغات الأمازيغية المحلية وبقيت متداولة فيها إلى اليوم، كما هو الحال مع كلمات من قبيل: تاسكلا (ومعناها السلّم، وأصلها اللاتيني scalarium) وأسنوس (الجحش، وأصلها اللاتيني

asinus) وتلينتيت (العدس، وأصلها اللاتيني lentis) وأورتي (البستان / الحديقة، وأصلها اللاتينيOrtis) و إيكَر (الحقل وأصلها اللاتيني ager) و تغاوسا (الشيء، وأصلها اللاتيني causa) و أبرنوس (لباس السلهام وأصلها اللاتيني burra / burrus) و أفرنو (الفرن وأصلها اللاتيني furnus) و أفلوس (الدجاجة وأصلها اللاتيني pullus) و تايوكَا (الدواب المشدودة إلى محراث، وأصلها اللاتيني yagum) وغيرها... من الكلمات الأخرى التي يحصيها الباحثون في مجال اللسانيات في بضع عشرات من الكلمات الموزعة على مواضيع ترتبط أساسا بالنبات والحيوان والزراعة وبعض الأدوات. ويجادل سالم شاكر بأن اللغات الأمازيغية لم تتأثر باللاتينية فقط بل أثرت بدورها في اللاتينية على عدة مستويات، حيث يرى أن جل ما نعتبره كلمات لاتينية دخلت إلى الأمازيغية هو في الحقيقة عكس ذلك، أي أنها كلمات أمازيغية دخلت في اللاتينية خاصة تلك المرتبطة بعالم النبات والحيوان والتي كانت السكان المحليون في شمال إفريقيا يعرفونها قبل وصول الهندوأوروبيين (ومنهم الرومان) إلى حوض البحر المتوسط بفترة زمنية طويلة. وحتى لو نظرنا إلى تلك الكلمات في الجذور اللغوية الهندوأوروبية لا نجد لها أصلا لغويا تفرعت عنه، مما يعني – حسب سالم شاكر – إحدى الفرضيتين التاليتين لا غير : «إما أنها كلمات أمازيغية قديمة اقتبستها منها اللاتينية أو أنها كلمات قديمة متداولة في حوض البحر المتوسط – قبل مجيء الشعوب الهندوأوروبية إليه – اقتبستها كلتا اللغتان اللاتينية والأمازيغية...»[24]. وأيّاً كان الأمر فإن الثابت أن اللاتينية في شمال إفريقيا تعرضت لعمليات واسعة من التأثير والتأثر امتدت على فترة زمنية طويلة تجاوزت الثمانية قرون.

لكن هذا لا يعني أبدا أن الثقافة الرومانية صارت هي المسيطرة لوحدها على مجمل الحياة اليومية للسكان في شمال إفريقيا، فعلى العكس من ذلك بقيت هذه الثقافة حبيسة المدن والحاميات الرومانية والمناطق المجاورة لها ولم تستطع أبدا أن تتغلغل في الثقافة المحلية للأهالي والذين احتفظ جزء كبير منهم بشخصيته الثقافية والاجتماعية المميزة. وهذا ما دفع بكثير من المؤرخين إلى التمييز بين ثقافتين : الأولى رسمية رومانية في المدن والثانية شعبية محلية في البوادي،

24 - Salem Chaker. 2003. Résistance et ouverture à l'Autre : le berbère, une langue vivante à la croisée des échanges méditerranéens. Paris, Mémoire de la Méditerranée, p.131-154.

وهناك إثباتات عديدة على حصول نوع من التمازج بينهما في عدد من المناطق إلى الدرجة التي فقد فيها كل منهما خصائصه الذاتية المميزة[25].

ويبقى أهم تأثير ثقافي عرفته منطقة شمال إفريقيا في العصر الروماني، ذا صبغة دينية بالأساس، ويتمثل في انتشار الديانة المسيحية في أرجاء واسعة من المنطقة وبالخصوص في سواحلها الشمالية. فقد انتشرت المسيحية في شمال إفريقيا قبل انتشارها في الولايات الغربية للإمبراطورية الرومانية، وطبقا للمؤلف المسيحي الشهير ترتوليان Tertullian والذي عاش في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث ميلادي (160 – 256 م)، فقد كان يوجد أعداد كبيرة من المسيحيين في شمال إفريقيا في ذلك الوقت ينتمون لكل الطبقات ويمارسون شتى المهن[26]. وفي تلك الأيام تعرض المسيحيون للاضطهاد من طرف السلطة الرومانية التي كانت تدين بالوثنية (الآلهة المتعددة)، لكن ذلك لم يمنع انتشار الدين الجديد، وهو ما تقوى أكثر بعد اعتناق الدولة الرومانية للديانة المسيحية أيام الإمبراطور تيودوس سنة 319 ميلادية.

ويعتقد معظم المؤرخين والباحثين المعاصرين أن انتشار الديانة المسيحية في المنطقة بدأ أثناء القرن الثاني ميلادي داخل جماعات صغيرة في المدن الساحلية الشرقية خاصة في قرطاجة، ثم نقلها الجنود الرومان معهم إلى المدن الداخلية الصغيرة. وهناك شواهد أثرية عديدة على هذا الانتشار الذي امتد غربا كتلك التي عثر عليها بمدينة وليلي القديمة (شمال المغرب) والعائدة للقرن السابع ميلادي. وفي طنجة (شمال المغرب) وجدت بنايات وشواهد قبرية ومدافن مسيحية يرجع تاريخها إلى القرن الرابع ميلادي. لكن المسيحية لم تصمد طويلا في شمال إفريقيا وذلك لأسباب عديدة تداخل فيها ما هو تاريخي بما هو اجتماعي حيث عجزت عن التغلغل في صفوف القبائل المحلية (عكس الديانة اليهودية التي سبقتها ووجدت لها موطئ قدم في المناطق الجبلية، ما ضمن لها البقاء والصمود لفترة طويلة من الزمن) وظلت محصورة في المدن والمناطق الساحلية الشمالية التابعة لسلطة روما.

---

25 – عمار محجوبي، شمال إفريقيا : العصر الروماني موسوعة تاريخ إفريقيا العام. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو). إشراف جمال مختار، 1985. ج 2 ص 512.

26 – عمار المحجوبي، المصدر نفسه ص 509.

كان للمسيحية في شمال إفريقيا تأثيرات عديدة أبرزها ما عرف بالحركة الدوناتية نسبة إلى قس (رجل دين) مسيحي ينحدر من شمال إفريقيا يدعى دوناتوس Donatus ، فبعد أن تحالف كبار رجال الدين المسيحيين مع الدولة الرومانية وصارت الكنيسة جزء من النظام السياسي للإمبراطورية كان لا بد من حدوث ثورة على هذا التحالف الذي فقد المسيحية بريقها الأول كدين للمضطهدين. وبالفعل قامت ثورة سياسية اكتسبت طابعا دينيا تزعمها دوناتوس الذي أعلن انشقاقه عن الكنيسة الكاثوليكية وأسس مذهبه الخاص، دعا فيه إلى إقرار المساواة بين الناس ومساعدة الفقراء وعدم الاعتراف بأي سلطة غير سلطة الخالق. أدانت الكنيسة الكاثوليكية في روما الحركة الدوناتية واعتبرتها هرطقة وخروجا على الكنيسة وسلطتها الدينية وكان من أبرز أعدائها قس آخر من شمال إفريقيا هو أغسطين المعروف بالقديس أغسطين والذي قاد حربا دينية مستعرة ضد الدوناتية. كما السلطة السياسية رأت فيها هي الأخرى خطرا كبيرا عليها خاصة بعد انتشار دعوتها في مجمل الولايات الرومانية في شمال إفريقيا وبالخصوص في نوميديا وتشكيلها لمجموعات عسكرية كانت تهاجم مزار الأرستقراطية الرومانية وتحرر العبيد فيها، حتى عرفت بحركة تحرير العبيد.

أمام تزايد الخطر الدوناتي اضطرت روما إلى إرسال قوات كبيرة نحو شمال إفريقيا سنة 411 م للقضاء عليه. وجرى تشتيت تنظيمات الحركة الدوناتية وتصفية أتباعها وتسليم أملاكهم وكنائسهم للمسيحيين الكاثوليك. لكن ذلك كان بمثابة إنذار مبكر إلى تراجع سلطة روما في شمال إفريقيا وبالخطر المحدق القادم من وراء البحار.

لا شيء كان غير متوقع في شمال إفريقيا - في تلك المرحلة - أكثر من الغزو الوندالي... وهو الغزو الذي قادته تلك القبائل الجرمانية ذات الأصول الأوروبية الشرقية، وكان بمثابة كارثة على الوجود الروماني في المنطقة. كان الوندال Vandales (صارت هذه الكلمة تستخدم في اللغات الأوروبية منذ القرن الثامن عشر كناية عن التوحش والبدائية) من بين القبائل الجرمانية التي غزت غرب أوروبا ابتداء من سنة 406 ميلادية واستقروا بالأندلس في شبه الجزيرة الإيبيرية، التي تحمل إلى اليوم اسمهم (وندالسيا = أندلسيا). وفي عهد ملكهم جزريك

Gaiseric عبروا مضيق جبل طارق سنة 429 م وزحفوا بشكل خاطف على شمال إفريقيا مدمرين بذلك سلطة روما في المنطقة. وبعد حوالي ثلاثة أعوام كانوا قد قضوا نهائيا على الوجود الروماني بالمنطقة مع سقوط آخر المعاقل الرومانية في قرطاجة والتي أصبحت فيما بعد عاصمة للدولة الجديدة للوندال في شمال إفريقيا.

حاول الوندال ومنذ اليوم الأول لوجودهم في شمال إفريقيا أن يتصرفوا كورثة للرومان عبر تقليد سياساتهم وحتى أنماطهم الثقافية، لكنهم فشلوا في ذلك فشلا ذريعا وانتهى بهم الأمر إلى وراثة مشاكل روما في المنطقة بما في ذلك الهجمات المستمرة للسكان المحليين خارج مناطق نفوذهم (الموريون) والثورات العديدة للسكان في المناطق الخاضعة لهم، وهو ما أدى في النهاية إلى فقدانهم لأرجاء واسعة من الولايات الرومانية السابقة ولم تكن لهم أي سلطة تذكر على الجزء الغربي لشمال إفريقيا.

إلا أن أهم ما عرف به الوندال في المنطقة كانت هي الحرب الدينية التي أشعلوها ضد الكاثوليك الذين كانوا ما يزالون مزهوين بانتصارهم على الحركة الدوناتية. فقد كان الوندال أيضا مسيحيين لكنهم كانوا يعتنقون المذهب الأريوسي وهو في نظر رجال الدين الكاثوليك هرطقة لا يمكن تحملها أو التسامح معها أبدا. وهو ما أدى في النهاية إلى اصطدام بين الطرفين نتجت عنه أعمال قمع واسعة تعرض لها الكاثوليك من طرف السلطة الوندالية والتي حاولت استئصالهم من المنطقة. ووصل هذا العداء إلى ذروته سنة 484 م، وارتكبت فيه مذابح ومجازر جماعية مروعة. وفي النهاية أدى استفحال الأزمة الدينية والسياسية والاجتماعية إلى تفكك الدولة الوندالية وسقوطها سنة 530 م عقب بدء الغزو البيزنطي للمنطقة.

قررت الإمبراطورية الشرقية في القسطنطينية (مدينة إسطنبول حاليا في تركيا) أنها الوريث الشرعي للإمبراطورية الرومانية خاصة بعد سقوط روما نفسها في يد القبائل الجرمانية والسلتية المغيرة. وبالتالي قررت إعادة احتلال كل الولايات الرومانية بما في ذلك تلك التي في شمال إفريقيا. كانت عملية استرداد الولايات الرومانية في شمال إفريقيا من طرف البيزنطيين عملية طويلة جدا وشاقة ومكلفة ولم تستطع تحقيق كامل أهدافها، حيث بقيت أجزاء كبيرة من الولايات الرومانية السابقة خارج سيطرة البيزنطيين، في حين اكتفى هؤلاء بالسيطرة على

السواحل المتوسطية الشمالية وتحصينها جيدا ضد الغارات المستمرة التي كانت تقوم بها القبائل المحلية كلما سنحت لها الفرصة. أدى التدخل البيزنطي في شمال إفريقيا إلى مزيد من الفوضى بدل أن يكون عامل توحيد واستقرار، ولم يستطع البيزنطيون تحقيق شيء كبير في المنطقة، كما عجزوا عن استرداد المجد السابق لروما، وكل ما أدى إليه تدخلهم في المنطقة كان هو مزيد من التفكك والفوضى وارتداد الناس في شمال إفريقيا إلى البنية الاجتماعية القبلية بكل ما تعنيه من انقسامية وإفشال لأي محاولة للتوحيد وبالتالي لتأسيس الدول المستقلة.

استمر الوضع على هذا النحو طوال العصر البيزنطي، دون أن تهدأ حركات الثورة ودون أن تنعم المنطقة بأي شكل من أشكال الاستقرار. لكن الأمور ستعرف انقلابا دراميا مع وصول غزاة جدد لم يتوقع أحد وصولهم إلى المنطقة: لم يكن هؤلاء سوى العرب المسلمين الذين كانت تحركهم عقيدة جديدة دفعت بهم بقوة خارج المجال الجغرافي لشبه الجزيرة العربية ناشرين بذلك دينهم وثقافتهم على امتداد مجال جغرافي شاسع من أعماق شرق لآسيا وصولا إلى شمال إفريقيا.

IV – المكون الثقافي العربي في هوية سكان شمال إفريقيا

لطالما لاحظ المؤرخون المسلمون وجود اختلاف لساني كبير بين اللغات الأمازيغية والعربية ساهم في بطء عملية التعريب التي أعقبت انتشار الدين الإسلامي والتي ارتكزت أساسا في الأمصار العربية الجديدة في المنطقة مثل القيروان. فابن خلدون يلاحظ بخصوص البربر (سكان شمال إفريقيا) وعلاقتهم بالعرب وجود هذا الاختلاف حين يقول: «والحق الذي تشهد به المواطن (البعد الجغرافي) والعجمة (الاختلاف اللغوي) أنهم بمعزل عن العرب...»، وقبله علّق المقدسي على اللغات الأمازيغية بالقول: «... أما البربرية فلا يستطاع فهمها أصلا...»[27]. هذا البعد الكبير الموجود بين اللغات الأمازيغية المحلية واللغة العربية ساهم بشكل كبير في إعاقة عملية التعريب السريع التي عرفتها بعض المناطق مثل الشام والعراق حيث كان للقرابة اللغوية الكبيرة هناك ما بين اللغات

27 – محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. تحقيق شاكر لعيبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2003، ص 243.

السامية من آرامية وبابلية وسريانيية وبين اللغة العربية، في تسريع عملية تعريب تلك المناطق تعريبا كاملا. في حين أن الاختلاف اللغوي الكبير رغم الجذور الآفروآسيوية المشتركة بين اللغة العربية واللغات الأمازيغية، جعل عملية التعريب التي عرفتها المنطقة عملية بطيئة ممتدة زمنيا وغير مكتملة، خاصة في المناطق الجبلية وتلك الغربية البعيدة جغرافيا عن المشرق (المغرب، الجزائر).

ويلاحظ في هذا الصدد أن انتشار الدين الإسلامي كان سابقا زمنيا وبفترة طويلة انتشار التعريب في شمال إفريقيا. حيث لم يكن لانتشار الإسلام دور كبير في انتشار اللغة العربية، رغم أنه لعب دورا تاريخيا كبيرا ومحوريا في ربط المنطقة بالمجال الثقافي والحضاري الإسلامي وما كان يعنيه ذلك من تفاعل ثقافي وحضاري وتاريخي بين شمال إفريقيا وبقية المناطق الأخرى التي انتشر فيها الدين الجديد.

وقد كانت عملية الفتوحات التي أقدم عليها العرب المسلمون لمنطقة شمال إفريقيا وما رافقها من بناء للأمصار الجديدة، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار اللغة والثقافة العربية في شمال إفريقيا، حيث كان لعملية بناء تلك الأمصار العربية الجديدة في شمال إفريقيا لأسباب سياسية وعسكرية بالأساس متعلقة بضرورات عمليات الفتوحات، دور كبير في تسهيل الدخول الأول للغة والثقافة العربية إلى المنطقة منذ القرن الأول الهجري. وقد كانت مدينة القيروان (في تونس) أول وأكبر هذه الأمصار الجديدة التي بنيت مع بدايات دخول العرب إلى شمال إفريقيا، لكي تكون قاعدة لهم فيها ومنطلقا للعمليات العسكرية. وقد استقر في القيروان ومنذ تأسيسها معظم الوافدين العرب على المنطقة من ولاة وقادة وجند وتجار، ولعبت هذه المدينة كذلك دورا كبيرا كمركز إشعاعي للثقافة العربية والدين الإسلامي في شمال إفريقيا وامتد هذا الإشعاع في كامل المنطقة وصولا إلى الأندلس. وكان لهذا الدور الإشعاعي صدى كبير في المنطقة دفع الكثيرين إلى التوافد عليها من جميع أرجاء المنطقة ومن الأندلس كما تذكر كتب التاريخ طلبا للعلم والمعرفة.

لم تكن القيروان هي المدينة الوحيدة التي سكنها العرب في هذه الفترة المبكرة (القرن الأول الهجري / 7 ميلادي)، بل سكن العرب الوافدون أيضا في المدن القديمة التي وجدوها قبل مجيئهم، وقاموا بتوسيع بعضها كما هو الحال مثلا مع مدينة طرابلس التي كان لها موقع إستراتيجي يربط بين المشرق وشمال

إفريقيا. وقد استقرت بها منذ البداية حاميات عسكرية مهمة لمنع القبائل الليبية المحلية مثل هوارة وزناتة ونفوسة من السيطرة عليها. وسكنت بعض المجموعات العربية الوافدة في منطقة برقة لنفس الغرض و« توالد الجند هناك حتى صار لهم الأولاد والأعقاب» على حد تعبير اليعقوبي في كتابه «البلدان» [28].

ولا يضاهي القيروان في دورها الثقافي في منطقة شمال إفريقيا سوى مدينة فاس، والتي كانت مركزا مهما لانتشار اللغة والثقافة العربية في مناطق المغرب الأقصى والأوسط وأيضا الأندلس. وقد قام بتأسيسها إدريس بن عبد الله وابنه مؤسس دولة الأدارسة في المغرب الأقصى أواخر القرن الثاني هجري. وقد استقطبت هذه المدينة منذ تأسيسها عددا من المجموعات العربية من قيس وأزد ويحصب ومذحج وصدف وغيرهم، إضافة إلى عدد من المجموعات الأخرى القادمة من القيروان أو الأندلس عقب الاضطرابات التي عرفتها هذه المناطق بعد ذلك واستقرارهم في عدوة القرويين. وفي هذا الصدد يقول بن أبي زرع : «... فسر إدريس بوفادتهم وأجزل صلاتهم وقربهم ورفع منازلهم وجعلهم بطانته دون البربر فاعتز بهم لأنه كان فريدا بين البربر ليس معه عربي...»[29]. وبذلك تحولت مدينة فاس إلى مركز إشعاعي للثقافة العربية في شمال إفريقيا يضاهي دور القيروان وقرطبة في الأندلس.

لكن هذا الدور الثقافي لهذه المراكز الحضرية والمدن ظل محصورا في دائرة جغرافية ضيقة ومحدودة، حيث بقيت الأغلبية العظمى من سكان شمال إفريقيا خارج دائرة التأثير الثقافي لهذه الحواضر. ولم تبدأ حركة التعريب الشاملة إلا بعد ذلك بعدة قرون مع مجيء عرب بني هلال وبني سليم، ويقول ابن خلدون في موضوع اقتصار سكنى عرب الفتح على المدن والأمصار وعدم تغلغلهم في البوادي (مجال نفوذ القبائل) : «إن الملك الذي حصل لهم يمنعهم سكنى الضاحية ويعدل بهم إلى المدن والأمصار، فلهذا قلنا إن العرب لم يوطنوا بلاد المغرب (شمال إفريقيا). ثم أنهم (عرب بني هلال) دخلوا إليه منتصف المائة الخامسة وأوطنوه وافترقوا بأحيائهم وحللهم في جهاته...»[30].

---

28 - اليعقوبي، البلدان. تحقيق محمد صادق بحر العلوم، النجف مطبعة الحيدرية 1957، ص 96.

29 - علي بن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار المغرب وتاريخ مدينة فاس. دار المنصور، الرباط 1973، ص 13.

30 - ابن خلدون ج 6 ص 27.

وعند بداية انتشارها في منطقة شمال إفريقيا وجدت العربية منافسا آخر سابقا عليها تمثل في اللغة اللاتينية (الرومانية) التي كانت متداولة بالخصوص في صفوف الجماعات المسيحية المنتشرة في المناطق الساحلية الشمالية والمرتبطة بالوجود البيزنطي في المنطقة. ولم تستسلم اللاتينية فجأة أمام الوافد الجديد بل بقيت تقاوم الاندثار البطيء حتى فترة متأخرة، واستمر التعامل بها في الإدارة والسكة (النقود) إلى حدود أواخر القرن الأول هجري. وقد عثر على نقود إسلامية ضربت في عهد موسى بن نصير (78 - 96 هـ / 697 - 714م) كتب عليها بالأحرف اللاتينية عبارة: « بسم الله الرحمان الرحيم، لا إله إلا الله لا شريك له، ضرب هذا الدينار بإفريقية موسى بن (فيليوس) نصير»[31]. لكن اللغة اللاتينية انتهت إلى الاستسلام نهائيا أمام العربية كلغة للإدارة والسكة والمعاملات الرسمية مع اضمحلال آخر الجماعات المسيحية بشمال إفريقيا ودخول الأغلبية العظمى من سكان المنطقة في الدين الإسلامي الجديد، رغم بقاء بعض الجيوب التي ظلت محافظة على اللاتينية، كما يذكر الإدريسي عن أهل قفصة (غرب تونس حاليا) أن: «أهلها متبربرون وأكثرهم يتكلم باللسان اللاتيني - الإفريقي...» [32]، وبقاء جيوب مسيحية في المدن الساحلية الشمالية وحتى في القيروان إلى حدود القرن الثاني عشر ميلادي[33].

لم تكن اللاتينية المنتشرة في بقايا المدن الرومانية في شمال المنطقة والتي كان مجال نفوذها يتقلص باستمرار بسبب ضعف السلطة الرومانية والبيزنطية بعدها أمام ثورات القبائل المحلية، قادرة على منافسة الوافد الجديد المتمثل في اللغة العربية، مدعومة من قبل انتشار الدين الإسلامي، ودخول أهل المدن الساحلية القديمة في الدين الجديد. وساعدت عملية بناء الأمصار الجديدة (القيروان، فاس...) ثم فتح الأندلس فيما بعد من حسم النزال لصالح العربية التي أصبحت لغة رسمية للإدارة والدولة. لكن هذا الانتشار للعربية ظل ضعيفا ومقتصرا على

---

31 - محمد حسن، الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، ضمن كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986، ص 116.

32 - أبو عبد الله محمد الإدريسي، جزيرة العرب من نزهة المشتاق وملحق به ما جاء في روض الفرج وأنس المهج. تحقيق إبراهيم شوكة، بغداد المجمع العلمي العراقي 1971، ص 104.

33 - Mahjoubi. A. Salomon. W. Ennabli. A. La nécropole Romaine de Raqqada. Tunis 1970 et 1973. Tome 1 et 2.

تلك المناطق الشمالية الضيقة التي كانت فيما سبق تابعة للرومان والبيزنطيين، ولم تستطع اللغة الجديدة التوغل عميقا في صفوف القبائل المحلية لأسباب عدة، رغم أن الغالبية من هؤلاء كانوا قد اعتنقوا الإسلام، لكن توسع الدين الجديد لم يكن يدعم بالضرورة انتشار العربية في مناطق القبائل، وساهم في ذلك بشكل كبير كون انتشار الإسلام قد تم على أيدي أبناء تلك المناطق وليس على يد العرب الفاتحين (سنناقش هذا الموضوع بتفصيل في فصل لاحق).

كان لا بد من انتظار عدة قرون أخرى قبل أن تنطلق عملية التعريب الكبيرة التي سيكون وراءها وصول مجموعة من المهاجرين العرب من قبائل بني هلال وبني سليم ضمن ما عرف بالتغريبة الهلالية والتي ستكون لها آثار اجتماعية وثقافية بليغة، ربما كان أهمها على الإطلاق انتشار العربية في البوادي وتعريب عدد كبير جدا من القبائل المحلية في شمال إفريقيا.

يشرح الناصري في كتابه الإستقصا، المراحل التي مرت منها عملية التعريب في شمال إفريقيا بعد الإسلام بقوله: « اعلم أن أرض إفريقية والمغرب (شمال إفريقيا) لم تكن للعرب بوطن في الأيام السالفة لا في الجاهلية ولا في صدر الإسلام. وإنما كان المغرب وطنا لأمة البربر خاصة لا يشاركهم فيه غيرهم، ولما جاءت الملة الإسلامية وأظهرها الله على الدين كله، خفت جيوش المسلمين من العرب إلى أرض المغرب في جملة ما زحفوا إليه من الأقطار، لكن العرب الداخلين إلى أرض المغرب في ذلك العصر إنما كانوا يدخلون إليه غزاة مجاهدين على ظهور خيولهم فيقضون الوطر من فتح الأقطار والأمصار، ثم ينقلب جمهورهم إلى وطنهم ومقرهم من جزيرة العرب. وإن بقي القليل منهم قائما كانوا يستوطنون منه الأمصار دون البادية ويسكنون القصور دون الخيام. فلم تكن العرب تسكن المغرب يومئذ بقبائلهم وخيامهم ولا استوطنوه بأحيائهم وحللهم كما هو شأنهم اليوم، لأن الملك الذي صار لهم والغلب الذي مكنهم الله منه كان يمنعهم من سكنى البادية ويعدل بهم إلى الحاضرة ولا بد، فكانت الخيمة ببلاد المغرب (المغرب الأقصى) معدومة رأسا أو قليلة جدا لبعض البربر (زناتة) ممن كانوا يتخذونها منهم وهم قليل، وإنما كان يسكن الجمهور منهم بالمداشر وكهوف الجبال. واستمر الحال على ذلك إلى أواسط المائة الخامسة،

فدخلت العرب أرض إفريقية واستوطنوها بحللهم وخيامهم... ثم لما كانت المائة السادسة في دولة يعقوب المنصور رحمه الله، نقل الكثير منهم إلى المغرب الأقصى فاستوطنوه بحللهم وخيامهم كذلك، وصارت أرض المغرب مقسمة أمتين : أمة العرب أهل اللسان العربي وأمة البربر أهل اللسان البربري، بعد أن كانت بلاده خاصة بالبربر لا يشاركهم فيها غيرهم كما قلنا...»[34].

إذا فقد كان العامل الهلالي حاسم في عملية التعريب الكبيرة التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا بالكامل، رغم أن حجم الجحافل الهلالية كان صغيرا ولم يكن من الناحية الدموغرافية يشكل وزنا كبيرا قادرا على تغيير البنية البشرية للمنطقة، لكن ظروفا تاريخية وسياسية معينة هي التي جعلته يكتسي كل هذه الأهمية في البنية الاجتماعية والثقافية للمنطقة (راجع الفصل السابق عن الإنسان). كان أحد أهم نتائج التغريبة الهلالية هو ترسيخ المكون الثقافي واللغوي العربي في البنية الثقافية والاجتماعية لمنطقة شمال إفريقيا، فقد استطاعت المجموعات العربية الهلالية – رغم قلة عددها – من تعريب معظم السهول والمناطق المنبسطة والصحراء في المنطقة، في حين ظلت الجبال حصنا منيعا للغات وللثقافة الأمازيغية، لتنتهي المنطقة إلى تكريس وضعها التاريخي الفريد، والمتميز بوجود تعددية لغوية وثقافية على مر العصور والحقب التاريخية، فلا تكاد تختفي لغة أو ثقافة معينة حتى تأتي إلى المنطقة ثقافة ولغة جديدة، تنصهر مع المكونات الأخرى السابقة عليها وتثير بدورها جزء من المشهد الثقافي التعددي للمنطقة.

وعرفت المناطق الشرقية (المغربين الأدنى والأوسط) من شمال إفريقيا، عملية تعريب سابقة على المنطقة الغربية (المغرب الأقصى)، حيث أدت البنية الجغرافية التضاريسية (ندرة الجبال) والتدخل الهلالي المبكر في هذه المناطق إلى ترسيخ وجود العربية وتأثيرها الكبير والواسع الانتشار في تلك المناطق، في حين ساهم البعد الجغرافي والبنية التضاريسية المتميزة بالطابع الجبلي والكثافة السكانية الكبيرة لسكان المغرب الأقصى إضافة إلى وجود دولة قوية (دولة الموحدين) إلى إضعاف الآثار الثقافية والاجتماعية للتغريبة الهلالية في بداياته

34- الناصري السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. الطبعة 2 دار الكتاب الدار البيضاء 1965، ج 2 ص 145.

والتحكم فيها بشكل كبير، مما جعل المنطقة تتميز بكونها الأقل تأثرا بالعامل العربي في تلك الفترة. لكن الأمور ستتغير بشكل كبير عقب ضعف وتفكك دولة الموحدين وفقدان منطقة شمال إفريقيا لوحدتها السياسية وانقسامها إلى عدة دول مستقلة لعب العامل الزناتي دورا كبيرا في تأسيسها. وفي المغرب الأقصى كانت القبائل الزناتية المتحالفة مع القبائل العربية الهلالية قد نجحت في دخول البلد عقب انهيار السلطة الموحدية وتأسيسهم للدولة المرينية. وابتداء من هذا التاريخ سيتزايد نفوذ القبائل العربية على المستوى السياسي وهو ما سينعكس ثقافيا أيضا حيث ستصبح العربية للمرة الأولى لغة رسمية للدولة. فقد شهد العصر الموحدي السابق بداية دخول العرب الهلاليين إلى البلاد وإحداثهم لبعض التغييرات في البنية الاجتماعية والثقافية الذي كانت تعرف على أنها ذات طابع أمازيغي مصمودي صرف، لكن تأثير هذه الموجة الأولى من المهاجرين العرب كان محدودا ومتحكما فيه بشكل كبير من طرف السلطة السياسية الموحدية. لكن مع مجيء العصر المريني عرف المغرب الأقصى الموجة الثانية الكبيرة من المهاجرين العرب، حيث كان بنو مرين المنتمين إلى زناتة – شأنهم في ذلك شأن بقية الزناتيين – شديدي الاندماج مع العرب الهلاليين في مواطنهم في المغربين الأدنى والأوسط وفي ليبيا بسبب التشابه الكبير بينهم في نمط العيش والترحال. وقد أملت عدة اعتبارات تاريخية على المرينيين الاستعانة بالقبائل العربية في حركتهم السياسية بسبب قلة عددهم وقلة أنصارهم من زناتة نفسها. وأوجدت هذه العوامل ظروفا ملائمة لتوسع الأعراب في المغرب الأقصى خاصة في السهول حيث ساهموا في تعريب عدد كبير من المجموعات المحلية خاصة في سهول تامسنا وأزغار. وقد كان الجيش المريني مكونا من هذين المجموعتين (زناتة والعرب الهلاليين) على عكس الدول الأخرى السابقة التي اعتمدت على مجموعات قبلية محلية في جيوشها (صنهاجة للمرابطين ومصمودة للموحدين). وابتداء من هذه الفترة ستصبح العربية اللغة الدارجة والرسمية للجيش وللدولة في المغرب الأقصى، رغم بقاء عدد من المناطق خارج دائرة النفوذ الزناتي – العربي خاصة في الجبال حيث احتفظ الناس هناك باستقلالهم الذاتي، وبقوا بذلك خارج دائرة التأثيرات المباشرة لحركة التعريب التي كانت تقودها المجموعات العربية في صفوف السكان المحليين.

ومن المفارقات العجيبة في هذا السياق، أنه ورغم أن الأغلبية العظمى من العرب الهلاليين دخلوا إلى المغرب الأقصى كما تؤكد ذلك المصادر التاريخية والمعطيات الحديثة لعلم الأنتروبولوجيا الوراثية، فإن المغرب الأقصى ظل المكان الذي يعرف كذلك اقل نسبة من الناطقين بالعربية وأكبر نسبة من الناطقين باللغات الأمازيغية في شمال إفريقيا. وهو ما يؤكد أن ظاهرة التعريب في شمال إفريقيا لم تكن ظاهرة وراثية بقدر ما كانت ظاهرة ثقافية بامتياز، حيث لعبت القبائل البدوية العربية دورا هائلا في عملية التعريب لأسباب تاريخية واجتماعية محضة، وليس بسبب كثرتهم العددية في المعادلة الدموغرافية للمنطقة (أنظر الفصل السابق عن الإنسان).

V - المكون الثقافي الأندلسي: الانفتاح على أوروبا

تذكر المصادر التاريخية العربية أن أول هجرة للأندلسيين إلى شمال إفريقيا هي تلك التي حصلت سنة 202 هـ / 818 م والمعروفة في كتب التاريخ بهجرة الربضيين إلى المغرب. كان حوالي 20 ألفا من الأسر القرطبية قد هاجروا من الأندلس مجتازين مضيق جبل طارق نحو شمال المغرب ليطالبوا باللجوء هناك عند قبائل مغرواة. كان هؤلاء من أهل الربض في ضواحي قرطبة والذين شاركوا في ثورة سياسية ضد الخليفة الأموي في الأندلس الحكم الأول، وانتهى بهم الأمر بعد فشل ثورتهم إلى الهروب الجماعي من اضطهاد السلطة الأموية لهم واللجوء إلى المغرب. تصادف في تلك المرحلة أن إدريس الثاني الذي كان والده إدريس الأول قد أسس دولة الأدارسة في المغرب، قد قرر توسيع مدينة فاس بإنشاء حي على الضفة اليسرى سمي بحي العالية ليسكنه أهل القيروان المهاجرين إلى المدينة. وقد اقترح إدريس الثاني على أولائك المهاجرين القرطبيين بشمال المغرب الاستقرار بمدينة فاس، فتقبلوا بذلك ونزحوا جميعا إلى المدينة الجديدة ليستقروا في الضفة اليمنى التي سميت باسمهم وهي عدوة الأندلسيين، مقابلة لعدوة القرويين (نسبة إلى القيروان)، وشاهدة على التأثيرات الثقافية المختلفة المشرقية العربية والأوروبية الأندلسية التي سترخي ظلالها على المغرب وسائر بلدان شمال إفريقيا على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية.

ظل الأندلس إلى حدود أواخر القرن الخامس عشر ميلادي جزء لا يتجزأ من شمال إفريقيا وامتدادا جغرافيا وسياسيا وثقافيا للمغرب الأقصى. وقد فقد منطقة الأندلس استقلالها منذ فترة مبكرة عقب تحلل الخلافة الأموية هناك وظهور دويلات ملوك الطوائف والتي انتهت بسيطرة المرابطين على المنطقة وتحولها إلى إقليم تابع سياسيا للمغرب. ومنذ ذلك الوقت وإلى حدود سقوط غرناطة في يد المسيحيين، بقي الأندلس إقليما تابعا للمغرب يؤثر فيه ويتأثر بما يجري به، وظلت حركات الهجرة تتدفق في الاتجاهين معا على امتداد عدة قرون. وكان للأندلسيين الذين عرفوا بمهاراتهم في مجال السياسة وتدبير شؤون الدولة، دور هام في هذا الميدان، بلغ ذروته في العهد المريني. وتحت الضغط الذي مارسته حركة الاسترداد المسيحية بدأ الأندلسيون يتدفقون على في موجات هجرة مستمرة لم تتوقف وبلغت ذروتها في النصف الأول من القرن 13 ونهاية القرن 15 ميلادي، منذ الهجرة الكبيرة بعد سقوط مدينة إشبيلية سنة 722هـ / 1371 م التي تعتبر بداية الهجرة الجماعية الحقيقية تحت الضغط المسيحي، وصولا إلى ذروة عمليات التهجير القسري الذي تعرض له المريسكيون على إثر قرارات الطرد التي أصدرها الملك الإسباني فيلب الثالث سنة 1609 م.

بعد سقوط غرناطة آخر المعاقل الإسلامية في الأندلس سنة 1492 م، ودخول المسيحيين الإسبان إليها، اضطر أغلبية المسلمين هناك إلى الرحيل نحو شمال إفريقيا حيث توزعوا على جميع مناطق شمال إفريقيا في المغرب والجزائر وتونس وليبيا، لكن الأغلبية الكبيرة منهم استقرت في المغرب بالخصوص، لأن المغرب ومنذ زمن طويل عرف استقرار جماعات متتالية من المهاجرين الأندلسيين منذ أوائل القرن 9 ميلادي. وقد تدفقت الهجرات المتتالية للأندلسيين على شمال إفريقيا في عدة دفعات حيث كان يعقب سقوط كل مدينة أو منطقة في أيدي المسيحيين هجرة أهلها المسلمين إلى المناطق الجنوبية وبعضهم كان يعبر البحر نحو شمال إفريقيا التي كانت تستقبل هؤلاء المهاجرين الذين عرفوا بمهارتهم الحرفية والتجارية والسياسية إضافة إلى مهاراتهم العلمية والطبية.

وقد اتجه الجانب الأكبر من هؤلاء نحو المدن الكبيرة في شمال إفريقيا خاصة في المناطق الشمالية من المغرب والجزائر وتونس، حيث كون هؤلاء طبقة من

البورجوازية الجديدة الناشئة التي ارتبطت بعلاقات نفوذ مع السلطة السياسية هناك. ولم يكن الأمر مقتصرا فقط على المسلمين في تلك الهجرات بل كانت أيضا جماعات من اليهود الذين استقر معظمهم في المدن الكبيرة في المغرب وتونس.

وارتبط الخروج الكبير للمهاجرين الأندلسيين الذين عرفوا باسم الموريسكيين واستقرارهم في المدن الشمالية بشمال إفريقيا إلى بروز قوي لظاهرة القرصنة، حيث ظل هذا النشاط الذي كانت قواعده في السواحل المتوسطية ومدينة سلا على الساحل الأطلسي مصدرا مهما للعيش لهذه الفئة المطرودة من أرضها وممتلكاتها، وفي نفس الوقت كان يمثل حركة انتقامية ضد الإسبان ومصالحهم التجارية البحرية.

تقدر المصادر التاريخية العدد الإجمالي للمهاجرين الأندلسيين (الموريسكيين) إلى المغرب عقب سقوط غرناطة بحوالي 40 ألفا[35]، استقر أغلبهم في المدن الشمالية مثل سبتة وتطوان وطنجة، في حين اتجه بعضهم خاصة من الأثرياء إلى المدن الداخلية وعلى رأسها فاس التي عرفت استقرارا قديما للأندلسيين فيها، أما المجموعة الأخيرة فقررت الاستقرار في بعض السواحل الأطلسية مثل سلا والرباط ليشكلوا بذلك النواة الرئيسية لنشاط القرصنة الذي كانت المصادر التاريخية المغربية تسميه بالجهاد البحري. وقد عاشت هذه المدن شبه استقلال ذاتي لعب المورسكيون دورا أساسيا فيه إضافة إلى ضعف وتفكك الدولة المرينية. أما في الجزائر فقد استقر هناك عدد أقل من المهاجرين الأندلسيين خاصة في المدن الساحلية المتوسطية كوهران والجزائر، وكانت ظروف استقرارهم هناك صعبة جدا حيث عانوا من مشاكل عديدة في التأقلم مع موطنهم الجديد. وربما كانت المجموعة الأكثر حظا من المهاجرين الموريسكيين مباشرة بعد سقوط غرناطة هي تلك التي اتجهت إلى تونس حيث استقبلوا هناك استقبالا جيدا وسرعان ما انصهروا في النسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد بسبب ما عرفوا به من مهارات حرفية وزراعية عالية. وهكذا تقاسمت مناطق شمال إفريقيا التركة الأندلسية بينها

35- أنطونيو دومينيك هورتيز و برنارد بنشنت، تاريخ مسلمي الأندلس، الموريسكيون حياة ومأساة أقلية. ترجمة عبد العال صالح طه ومحمد محيي الدين الأصفر. دار الإشراق الطبعة الأولى الدوحة 1988، ص 281.

ولعل من الأمور المعبرة في هذا السياق ما يحكى من أن آخر ملوك الأندلس من بني الأحمر قضى بقية حياته مع أهله وأقاربه وحاشيته وخدمه في فاس بعد سقوط غرناطة، وتوفي عمه في تلمسان، في حين انتقل الفرع العلمي من عائلة آل الأحمر للإقامة في بجاية وجيجل والغرب التونسي.

وعموما يقدر العدد الإجمالي للمهاجرين الموركسيين إلى مجموع مناطق شمال إفريقيا منذ بدايات هجرتهم إلى المنطقة أوائل القرن 9 ميلادي وصولا إلى موجات الهجرة الكبيرة التي أعقبت سقوط غرناطة أواخر القرن 15 وبدايات القرن 16 ميلادي، بحوالي 300 ألف مهاجر[36]، وهو عدد ليس كبيرا مقارنة بإجمالي عدد السكان في شمال إفريقيا، لكن هؤلاء المهاجرين الجدد كان لهم تأثير ثقافي وسياسي كبير جدا يتجاوز حجمهم السكاني.

في البداية حاول هؤلاء المهاجرون الأندلسيون الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية واللغوية المختلفة عن بقية سكان المناطق التي هاجروا إليها خاصة وأن أغلبهم استقر في المدن الساحلية المتوسطية القريبة من الضفة الشمالية للمتوسط حتى يكونوا قريبين جدا من وطنهم الأصلي في الأندلس ويكونوا على استعداد للعودة إليه إذا ما سنحت الظروف بذلك. لكن الأحداث التاريخية التي عرفتها منطقة غرب المتوسط والتحولات العميقة التي أعقبت اكتشاف القارة الأمريكية الجديدة وما أعقب ذلك من تعرض المدن الساحلية في شمال إفريقيا للغزو الإسباني والبرتغالي، دفعت بهؤلاء الأندلسيين إلى الاقتناع بعدم جدوى أي محاولة للرجوع إلى الأندلس وبالتالي قبولهم بوطنهم الجديد والاندماج النهائي فيه.

كان هؤلاء في البداية – ورغم كونهم مسلمين – يبدون مميزين سواء بمظهرهم وشكلهم الخارجي حيث تضفي كتب التاريخ عليهم أوصافا أوروبية مميزة مثل انتشار ظاهرة الشعر الأشقر والعيون الزرق في صفوفهم، إضافة إلى كون لباسهم مميزا بطابعه الأوروبي الممزوج بالتأثيرات الإسلامية المختلفة، أو بلغتهم التي لم تكن عربية أو أمازيغية، بل لغة مميزة تسمى في كتب التاريخ بلغة المولدين وهي مزيج بين اللغات الإيبيرية الأصلية المتأثرة بالعربية والأمازيغية (هناك محاولات حديثة لإعادة إحيائها خاصة في مجال الموسيقى والغناء

36- دومينيك هورتيز و برنارد بنشنت، المصدر نفسه ص 296.

الأندلسي). وتطلب الأمر مدة من الزمن قبل أن يحصل الاندماج الكامل للموريسكيين في البنية الاجتماعية والثقافية لشمال إفريقيا وبالتالي لخضوعهم لقاعدة التأثير والتأثر المزدوج والمفضي إلى ظاهرة الانصهار البشري والثقافي التي عرفتها جميع المجموعات المهاجرة إلى شمال إفريقيا منذ القدم. ولم يخرج المهاجرون الأندلسيون عن هذه القاعدة حيث بدا تأثيرهم الثقافي أكبر بكثير من حجمهم السكاني لأسباب عديدة كان أبرزها الوضعية التاريخية التي كانت تعيشها منطقة شمال إفريقيا سياسيا واجتماعيا إضافة إلى ما عرف عليه هؤلاء المهاجرون من مهارات ومعارف تتجاوز ما كان متداولا لدى السكان في المنطقة، ما جعل تأثيرهم الثقافي يكون كبيرا وشاملا.

فعلى المستوى الحرفي كان للأندلسيين دور كبير في دفع هذا النشاط دفعة جديدة نحو الأمام حيث وصل أغلبهم حاملا معه أدواته الحرفية ومهاراته، مما أدى ازدهار حرفي خاصة في المدن الكبيرة التي استقر فيها هؤلاء مثل فاس وتونس، وقد عرفت بعض الصناعات الحرفية تطورا كبيرا مباشرة بعد وصول هؤلاء المهاجرين كما هو الحال مثلا مع صناعة الحرير التي عرفت تطورا ملحوظا على المستوى الفني في مراحلها المختلفة منذ الجمع وصولا إلى الصباغة، أو تلك المتعلقة مثلا الحرف المرتبطة بالبناء والمعمار (الزخرفة، الجبس، الزليج...)، فمنذ البداية ظلت منطقة شمال إفريقيا بعد الإسلام تخضع لتأثيرين ثقافيين في مجال العمارة وخصوصا في بناء المساجد والقصور، أحدهما مشرقي يوجد مركزه بالقيروان والثاني أوروبي أندلسي يوجد مركزه الرئيسي بقرطبة. وكانت هذه التأثيرات كلها تصب في قالب موروث فني معماري محلي أكثر قدما وتنصهر فيه لتشكل ذلك الطابع المعماري الفني الأصيل لبلدان شمال إفريقيا ذي الطابع الإسلامي والذي خلف عددا لا يحصى من المآثر العمرانية التي تشهد على تعدد روافده وأصوله سواء في الهندسة أو الزينة أو الزخرفة... وبالنسبة للمساجد وفن عمارتها وزخرفتها فإن المغرب الإسلامي ظل يخضع منذ فترة مبكرة لتأثيرات مختلفة مشرقية وأندلسية إلى حدود القرن الخامس الهجري قبل أن يستسلم إلى اعتماد النموذج الأندلسي مع الاحتفاظ بتأثيرات قيروانية. هذا الموروث الخاص تم تطويره وتعديله فيما بعد وبشكل كبير مع مرور الزمن ليظهر إلى الوجود ذلك الطابع الخاص للفن المعماري في شمال إفريقيا وخاصة

في بناء المساجد وزخرفتها، مع ظهور الخصوصية المغاربية في بناء الصومعة ذات التشكيل الهندسي المستطيل والذي ظهر منذ القرن الرابع الهجري. وقد كان للمهاجرين الموريسكيين فيما بعد دور كبير في تطوير هذا الفن والدفع به نحو الأمام خاصة في مجالي الهندسة والزخرفة. وتعد بيوت العائلات الأندلسية من أجمل الدور والقصور في المغرب، إذ كانوا بارعين في الزخرفة بالذهب والأصباغ، وفنانين في النقش على الرخام والجبس والخشب، متفوقين في استعمال الفسيفساء المائية، كما كانوا ماهرين في الصناعة التقليدية، كصناعة الزرابي والحصر ومختلف أنواع الأثاث المنزلية. وفي تونس أحدثت الهجرة الأندلسية نهضة في كافة أشكال الفن والهندسة المعمارية التونسية، حيث تم تزيين المساجد والقصور والمنازل بزليج ملون يعكس أسلوب زخارف البنايات في قرطبة وغرناطة. وتعتبر مدينة تستور التي تقع على ضفاف نهر مدجردة، صورة تكاد تكون طبق الأصل عن مدينة أندلسية قديمة بمنازلها المزينة بالزليج وأسماء أزقتها ومساجدها ذات الفنائين.

كما عرفت بعض الجوانب الثقافية الأخرى بروز التأثير الأندلسي فيها مثل اللباس والزي الذي عرفته صناعته تطورا كبيرا بفعل العامل الأندلسي خاصة في المدن الكبيرة التي هاجر إليها هؤلاء وأسسوا فيها نواة حرفية متخصصة في الصناعات المرتبطة باللباس والزي كان لها دور كبير في نشر الثقافة الأندلسية في جميع أرجاء المنطقة. ومما يذكره المؤرخون في هذا الصدد أن لباس المرأة في فاس كان يشبه لباس الموريسكيات في غرناطة، وقد حمل الأندلسيون معهم إلى المغرب صناعة الحرير والصوف، وهناك العديد من الألبسة التي ظلت محتفظة بشكلها وتسميتها من قبيل السلهام (كلمة من أصول قشتالية)، البلغة (كلمة من أصول لاتينية)، البدعية، البنيقة، المضمة، الكرزية، الشاشية، السمرير، البرنيطة... وغيرها من أنواع اللباس الذي برع الأندلسيون في صناعته، ونقلوه معهم إلى شمال إفريقيا ليصير جزء من الألبسة التقليدية المحلية المتداولة بشكل واسع. ومن بين أنواع الزي النسائي الأكثر شهرة في شمال إفريقيا يوجد واحد من أصول أندلسية هو «القفطان» الذي كان يعرف أيضا ب «الفشطان» (الفستان) والذي ظهر في الأندلس لأول مرة نتيجة تأثير الزي الأوروبي على

الزي الإسلامي، حيث كان يسمى أيضا «لباس الروم»، [37] ونقله الأندلسيون معهم إلى المنطقة بعد هجرتهم إليها خاصة في المغرب حيث صار لباسا نسائيا أساسيا ما تزال صناعته مزدهرة إلى اليوم.

ومن بين العادات التي أخذها المغاربة من الأندلسيين عادة اللباس الأبيض في المآتم خاصة للنساء الأرامل أثناء شهور العدة والتي تختلف عن اللباس الأسود المنتشرة في المشرق، إضافة إلى عادة استعمال صندوق للعروس تجمع فيه لباسها وزينتها حين تتجه إلى بيت الزوجية. وجزء كبير من تلك العادات التي حملها المهاجرون الأندلسيون معهم مجهولة الأصول بعدد منها ربما كان في الأصل عادات شمال إفريقية انتقلت إلى الأندلس مع انتشار الإسلام هناك، كما تحكي كتب التاريخ عن عادات الاحتفال بالمناسبات والمواسم في العصرين المرابطي والموحدي، حيث كانوا يصنعون « قوالب الحلوى والفواكه التي توضع في موائد كبيرة وتعرض في الأسواق للبيع، وتكون مليئة بالسكاكر والفانيد (اسم نوع من الحلوى ما يزال متداولا إلى اليوم في المغرب) وضروب التين والتمر والجوز والقسطل والنارنج والليمون وغيرها من الفواكه الجافة التي كانت تعرض للبيع في الأسواق...» [38]. ومن العادات الأخرى ذات الجذور القديمة التي ظن بعض المؤرخين أنها من التأثير الأندلسي ذي الجذور الأوروبية المسيحية، هي عادة الاحتفال برأس السنة في اليوم 12 من شهر يناير من كل سنة، وهو الاحتفال المعروف باسم «ثناير»، وحسب ما يستشف مما نقله ابن قزمان عن العادات الاحتفالية في كل من المغرب والأندلس في العصر المرابطي، فإن المسلمين كانوا يشاركون المسيحيين الاحتفال بهذا العيد ويلبسون أزهى الثياب ويسهرون فيه حتى الليل، وتملأ الموائد بأصناف الحلوى والفواكه المجففة مثل التين والبلوط وغيرها، وكان بائعو الفواكه اليابسة يطرقون أبواب الناس لبيع ما تستلزمه هذه المناسبة في المدن الأندلسية والمغربية على السواء... [39]. لكن هذا العيد ليس كما

37- ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة، فصلة عن مجلة معهد المخطوطات، المجلد الثالث، مطبعة مصر 1957. ج 2 ص 302.

38 - ابن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. دار الثقافة بيروت 1965، ج 1 ص 293.

39 - ابن قزمان، إصابة الأغراض في ذكر الأعراض، المعروف بديوان ابن قزمان. المجلس الأعلى للثقافة جمهورية مصر العربية، القاهرة 1990، ص 464.

كان يزعم المؤرخون والفقهاء من كونه تأثيرا أوروبيا مسيحيا على شمال إفريقيا، بل العكس هو الصحيح أي أنه كان تأثيرا شمال إفريقي على الأندلس، خاصة إذا ما علمنا أن ليس مقتصرا فقط على المناطق التي عرفت تأثيرا أندلسيا مباشرا، بل يتعداه إلى مناطق عديدة لم تعرف هذا التأثير خاصة في البوادي والجبال، وهو العيد المعروف أيضا بالأمازيغية باسم «ئض يناير» (معناها ليلة رأس السنة)، والذي يعتقد كثير من الباحثين المعاصرين أن جذوره موغلة في القدم ويرتبط في أصوله بعادات الخصب والاحتفالات المتعلقة بالأرض والزراعة، والذي انتقل إلى الأندلس أيام كان تابعا سياسيا للمغرب، وما يزال الاحتفال بهذا العيد قائما إلى اليوم وهو ما يعرف برأس السنة الأمازيغية.

لم تكن مساهمة الأندلسيين تقتصر على هذه الميادين فقط، بل كانت مساهمتهم تشمل جميع الحقول الثقافية والعلمية والسياسية منذ ارتبط الأندلس بشمال إفريقيا بعد الفتوحات الإسلامية، ومن بين الميادين العلمية التي برع الأندلسيون فيها كان مجال الطب، حيث تمتلئ كتب التاريخ المغربي بأعلام أندلسيين من أمثال ابن زهر والساقوري وابن طفيل وأبي القاسم الزهراوي وابن بكلارش وابن البيطار... وغيرهم ممن عاشوا في المغرب أيام كان الأندلس إقليما تابعا للمغرب، وبعضهم استقر فيه بصفة نهائية ووصل بعضهم إلى مناصب كبيرة في الدولة المغربية أيام المرابطين والموحدين. وقام هؤلاء الأطباء في كتبهم بوصف دقيق لوسائل العلاج والأدوية المستعملة في عصور مختلفة في أنحاء المغرب المختلفة وفي الأندلس، وكان تأثيرهم العلمي كبيرا جدا وساهم في ازدهار الحركة الثقافية في مجموع منطقة شمال إفريقيا والأندلس. وفيما بعد وبعد سقوط الأندلس في القرن 15 ميلادي، نقل الأندلسيون النازحون معهم جزء مهما من هذا الموروث العلمي والثقافي إلى المناطق المختلفة من شمال إفريقيا التي عاشوا فيها، كما استمر هذا الموروث في الانتشار من خلال ظهور عدد من الكتب العلمية في هذا المجال كتبت بعد القرن 15 م وتحمل معالم هذا التراث، مثل كتاب «تحفة الأحباب» لمؤلف مجهول في القرن 16 م وكتاب «حديقة الأزهار» للوزير الغساني الذي عمل طبيبا خاصا للسلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي أواخر القرن 16 م، وكتاب «الأرجوزة الشقرونية» لصاحبه عبد القادر بن شقرون في

القرن 18 م، إضافة إلى كتاب «كشف الرموز» لعبد القادر الجزائري في القرن 18 م أيضا. وتبرز تلك المؤلفات والكتب أن الموروث العلمي الأندلسي في مجال الطب لم ينقطع أبدا مع سقوط الأندلس وإنما ظل يمارس تأثيراته العميقة في المناطق التي نزح إليها هؤلاء الأندلسيون في شمال إفريقيا.

ومن المعروف تاريخيا أنه وبعد العصر المرابطي صارت الأندلس إلى زمن سقوطها إقليما تابعا للمغرب، فيما عرف تاريخيا بالعدوتين: عدوة المغرب وعدوة الأندلس. وقد كان لهذه الوحدة السياسية في هذه المرحلة بالتحديد دور كبير في خلق نوع من الوحدة الثقافية والفكرية بين شمال إفريقيا والأندلس على مستوى الحركات الفكرية التي مرت بالمنطقة خاصة حركتي التصوف والفلسفة. وقد عشت الحركتان في نفس المرحلة التاريخية تقريبيا ليس فقط في الغرب الإسلامي (شمال إفريقيا والأندلس) وإنما في المشرق أيضا، بل كان هناك من انتقل من تيار إلى آخر كما هو الحال مثلا مع الغزالي الذي بدأ متفلسفا وانتهى متصوفا كما تدل على ذلك كتبه كإحياء علوم الدين وتهافت الفلاسفة. وفي شمال إفريقيا عرفت حركة التصوف تطورا ملحوظا منذ القرن 11 ميلادي، كان فيه للمدارس الشرقية تأثير كبير، قبل أن يتطور ويظهر نزوع صوفي مغاربي متميز عن المشرقي ابتداء من القرنين 13 و 14 م. وقد كان للأندلس دور كبير في هذا الصدد حيث كان لكبار المتصوفة الأندلسيين مكانة كبيرة في هذه الحركة من أمثال محيي الدين ابن عربي وعلي ابن حرزهم وابن قسي وأبي يعزى المعروف بابن العريف... وغيرهم من رواد التصوف الذين أثرت أفكارهم وتوجهاتهم في المسار العام لحركة التصوف في الغرب الإسلامي عموما، رغم أنهم عاشوا في فترة صعبة عرفت سيطرة الفقهاء المالكية المتحالفين مع السلطة السياسية المرابطية التي حاربت التصوف وحاولت منع انتشاره. لكن حركة التصوف ستعرف ابتداء من العصر الموحدي نوعا من الانتعاش ونزوعا أكبر نحو الاستقلال عن التأثير المشرقي، وكان للأندلسيين في ذلك دور كبير ومحوري خاصة منهم أبو مدين شعيب المعروف بالغوث الإشبيلي، الذي ولد بإشبيلية ودرس في سبتة ومراكش وطنجة ثم سافر إلى المشرق، قبل أن يعود بعدها إلى المغرب ويستقر في بجاية وتوافيه المنية في تلمسان وهو في طريقه إلى مراكش تلبية لدعوة السلطان

أبي يعقوب المنصور الموحدي. لقد كان مسار رحلة هذا الرجل بمثابة تمثيل دقيق لخطوط التأثير الثقافي التي كانت موجودة في تلك الفترة التاريخية والتي كانت تربط منطقة شمال إفريقيا بالأندلس وبالمشرق، لتشكل كل تلك الروافد المتعددة المشارب الذي سيغرف منها تيار التصوف في المنطقة ذي الطابع المميز للتصوف والزوايا في المغرب عبر التاريخ.

أما على المستوى الفلسفي فقد كان للتأثير الأندلسي مدى كبير في الحركة الفكرية الفلسفية، حيث شكل الرواد الأندلسيون من أمثال ابن باجه وابن طفيل وابن رشد، واجهة التفكير الفلسفي في المغرب وفي العالم الإسلامي عموما. وقد عاش هؤلاء في عصر الوحدة السياسية بين المغرب (شمال إفريقيا) والأندلس أيام الموحدين ووصل بعضهم إلى مراتب عليا في الدولة الموحدية مثل ابن طفيل الذي تولى الوزارة فيها. وقبل هذه المرحلة بفترة من الزمن كان ابن حزم الأندلسي قد وطد بأفكاره العقلانية المتقدمة الطريق لهذه الحركة خاصة في صراعها ضد الفقهاء المالكية وضد حركة التصوف الناشئة حديثا آنذاك، وقد عرف هذا التيار زخما كبيرا خاصة بعد نشأة دولة الموحدين التي استلهم مؤسسها محمد بن تومرت كثيرا من تلك الأفكار. لكن هذا التيار الفكري سرعان ما تراجع لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية مفسحا المجال أمام الحركة الصوفية وعودة المالكية كاتجاه فقهي مهيمن بعد سقوط الدولة الموحدية وتفككها.

أما في مجال الأدب، فإن التفاعل بين شمال إفريقيا والأندلس كان كبيرا وساهم كثير من الأدباء الأندلسيون في إغناء حركة النهضة الأدبية التي عرفتها المنطقة تاريخيا. و كثيرا ما تشير المصادر الأدبية القديمة إلى ظهور نوع غريب من الأدب في المغرب (شمال إفريقيا) والأندلس كان يسمى بالمفضليات. وكان عبارة عن نوع من المنتديات التي يلتقي فيها الشعراء المغاربة والأندلسيون، ويلقي فيها كل طرف قصائد مدح حول مآثر وفاخر بلادهم. وكان أشهر هذه اللقاءات هي تلك التي كانت تجري بمدينة سبتة وبإشراف الأمراء الموحدين أنفسهم. وكانت أشهر المناظرات الشعرية على الإطلاق حسب ما تذكره كتب التاريخ هي تلك التي جرت بين أبي يحيى بن المعلم الطنجي من الجانب المغربي والشاعر الشقندي من الجانب الأندلسي. وتبرز تلك المناظرات الشعرية حجم

التفاعل الثقافي والأدبي بين سكان العدوتين (المغرب والأندلس) ومدى التأثير الثقافي المتبادل بين الطرفين، الذي يعكس واقعا كان يتميز بالوحدة السياسية والثقافية بينهما خصوصا في العصرين المرابطي والموحدي.

لكن أبرز المظاهر الثقافية للتأثير الأندلسي في شمال إفريقيا والتي ما تزال شاهدة إلى اليوم على عمقه وغناه، هي تلك التي تتجلى في الموروث الموسيقي الأندلسي الذي تشكل من خلال تفاعل عدد كبير من الروافد المتعددة الإيبيرية المحلية والعربية والأمازيغية لتشكل ذلك النوع الفريد من الموسيقى المتوسطية ذات الطابع الفريد والمميز. فمنذ القرن 9 وحتى القرن 10 الميلادي، انتقل عدد كبير من الموسيقيين والشعراء العرب إلى الأندلس وعلى الأخص في عهد الخلفتين الأمويين عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم، وكان من أشهر هؤلاء زرياب الذي أسس مدرسة موسيقية جديدة بالأندلس كان لها دور كبير في ترسيخ أسس ومسارات هذا النمط الموسيقي الذي سيعرف فيما بعد بالموسيقى الأندلسية.
وفي عصر المرابطين ازدهرت الروابط الثقافية بين المكونات المتعددة للمجتمع الأندلسي وازدادت متانة وبرز فن التوشيح أو الموشحات الذي نما وتطور من خلال عدد من المبدعين البارزين من أمثال يحي بن بقي، والأعمى التطيلي، وأبو بكر بن باجة... وغيرهم ممن أبدعوا في هذا المجال ودفعوا به خطوات كبيرة نحو الأمام. وفي فترة الموحدين حيث توحدت كافة مناطق شمال إفريقيا والأندلس سياسيا، توطدت العلاقات الثقافية بين المغرب والأندلس وعرف الغناء والموسيقى استمرارا في الازدهار والتطور. وفي هذه الفترة سيعرف المجال الموسيقي بروز نوع جديد من الموسيقى الفريدة التي نتجت عن تفاعل وانصهار العناصر المغربية الشمال إفريقية مع العناصر الأندلسية الإيبيرية والتي سميت بفن الملحون. وقد حمل هذا النمط الموسيقي في بداياته الأولى زمن الموحدين حمولة دينية إسلامية من خلال المواضيع التي يتناولها ما أكسبه نوعا من الاحترام والشعبية منذ أوائل ظهوره زمن عبد المؤمن الموحدي، الذي وظفه كأحد الأدوات الدعائية التي كانت تستخدم لنشر المذهب الموحدي ومخاطبة جمهور الناس وإقناعهم به.
وقد تطور هذا الفن الموسيقي منذ ذلك الحين وتعددت مواضيعه وغاياته وإن ظل يحافظ على طابعه الأصيل المميز إلى يومنا هذا.

مرت الموسيقى في انتشارها بالمغرب من مرحلتين اثنتين : مرحلة الموسيقى الإشبيلية، التي امتدت من العصر المرابطي إلى غاية العصر المريني. ومرحلة الموسيقى الغرناطية : التي امتدت من الفترة الوطاسية إلى غاية العصر الحديث. و كان لسقوط الأندلس دور كبير في هذا التحول الذي عرفه هذا الفن الموسيقي، حيث أدى هذا الحدث التاريخي ونزوح عدد كبير من الموريسكيين الأندلسيين إلى بلدان شمال إفريقيا إلى نقل هذا الفن الموسيقي وترسيخه في المنطقة. ويعتبر رصيد النوبات من خصوصيات التراث الموسيقي في المنطقة إذ يعرف بالمدرسة المغاربية – الأندلسية، يعرف هذا الرصيد في كل من ليبيا وتونس ومدينة قسنطينة بالجزائر باسم «المالوف»، وفي العاصمة الجزائرية باسم «الصنعة»، وفي مدينة تلمسان الجزائرية بـ«الطرب الغرناطي»، وفي المغرب يسمى باسم «طرب الآلة» ، أو «الطرب الغرناطي»، في حين أن مصطلح «الموسيقى الأندلسية» هو مصطلح حديث لم يظهر إلا في عهد الاحتلال الفرنسي. ويتكون هذا الفن من عدد من النوبات، والنوبة عبارة عن «تأليفة موسيقية» متكاملة تتضمن مجموعة من القوالب الآلية والغنائية تتتالى حسب نسق معين، وهي تعتمد في تراكيبها اللحنية على وحدة المقام. أما نظامها الإيقاعي فهو متنوع في تركيبته وسير حركته، ويتكون من خمس مراحل غنائية أساسية، لكل منها إيقاع خاص تسمى باسمه من البطيء الموسع إلى الخفيف السريع . . . وقد ارتبط تداول هذا الفن في المغرب بنوباته الإحدى عشرة (رمل الماية – الأصبهان – الماية – رصد الذيل – الاستهلال – الرصد – غريبة الحسين – الحجاز الكبير والمشرقي – عراق العجم – العشاق)، وموازينه الخمس (البسيط – القائم ونصف – البطايحي – الدرج – القدام)، وإيقاعاته المختلفة، وآلاته الوترية (العود – الكمان – الربابة)، والنقرية (الدربكة – الدف)، والإيقاعية (الطر)، باحتفالات الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية والعائلية إلى يومنا هذا. وتتباين مواضيع صنعاته أو موشحاته التي تتأرجح بين بين المديح النبوي والغزل والخمريات ووصف الطبيعة ومجالس الأنس والسمر. . .

وما يميز «المالوف» التونسي والليبي عن الطرب الغرناطي في المغرب والجزائر، هو كون هذه البلدان قريبة إلى الشرق من حيث الجغرافيا، لذلك

فإن موسيقاها ظلت مفتوحة على الشرق وعلى تأثيراته المختلفة التي طبعت هذا التراث الموسيقي بطابعها الخاص. والموشح يتخذ في ليبيا شكل الوصلة حيث ينقسم النشيد إلى مجموعة من الموشحات ما يجعل هذه الموسيقى قريبة من الموسيقى الشرقية. ولا ينفصل المالوف في ليبيا عن الموشح بل هو يرتكز عليه بتركيبته الخماسية التي ولدت في الأندلس والمتعارضة مع القصيدة العربية. وإذا كان هذا التراث الموسيقي مرتبطا بالموروث الأندلسي لبلدان المغرب فان موسيقى المالوف استمرت وانتشرت في ليبيا أساسا بفضل الطرق الصوفية.

على العموم فقد كان للمساهمة الثقافية الأندلسية دور كبير في إغناء وإثراء المشهد الثقافي في منطقة شمال إفريقيا، والذي ظل ومنذ فترة موغلة في القدم يعرف تنوعا وتعددا كبيرين كانت كل مجموعة مهاجرة جديدة تزيد من غناه وتنوعه وتنصهر في المشهد الثقافي العام، خاضعة بذلك لمنطق التأثير والتأثر المتلازم في كل ظرف وزمان.

VI - المكون الثقافي الإفريقي : الجذور العميقة في إفريقيا

ربما تكون أولى الإشارات إلى وجود العنصر البشري الزنجي في منطقة شمال إفريقيا، هي تلك التي تعود إلى عصر السلالة القفصية منذ ما يزيد عن 7 آلاف سنة ق.م، حيث تشير المصادر الأثرية العديدة على انتشار بعض الصفات الزنجية في صفوف هذه السلالة. وإن كانت تلك المصادر الأثرية غير قادرة على الفصل في موضوع ما إذا كانت هذه السلالة التي تنتمي إلى سلالة البحر المتوسط والتي يرجح أن أصولها تعود إلى منطقة الشرق الأوسط وبالضبط إلى السلالة النطوفية بفلسطين، تنتمي حقا إلى المجموعات الزنجية الإفريقية المستقرة بمنطقة جنوب الصحراء خاصة وأن هذه الأخيرة لم تكن قد عرفت بعد ظاهرة الجفاف الكبير الذي استمر إلى اليوم. لكن أولى الإشارات التاريخية التي تؤكد وجود مجموعات زنجية تسكن منطقة الصحراء الكبرى وحتى بعض المناطق شمالها، تعود أساسا إلى النصوص التاريخية القديمة التي ألفها بعض المؤرخين القدماء الذين كتبوا عن المنطقة وشعوبها منذ المؤرخ اليوناني هيرودوت الذي ذكر شعب الناسامونيين من سكان الصحراء الذين يصلون في رحلاتهم إلى أراضي الرجال

الإثيوبيين ذوي البشرة السوداء، وأيضا بطليموس الذي ذكر شعوبا عديدة ذات بشرة سوداء تسكن في الحدود الشمالية لمنطقة الصحراء الكبرى، مثل الجيتوليون السود (Melano-Getulas) والإثيوبيون البيض (Lueco-Ethiopians) والجرمانتيون (Germantes)، وكان هؤلاء يوصفون بأنهم سود أو يميلون نحو السواد، وهو ما أكدته الأبحاث الأركيولوجية التي أجريت في مناطقهم والتي أثبتت طابع الهجانة وانتشار الصفات الزنجية في صفوفهم. وقد زادت الأبحاث الأثرية العديدة التي أجريت في المناطق الشمالية من الصحراء الكبرى من تأكيد هذا التوجه مع العثور على أعداد متزايدة من البقايا البشرية التي تحمل صفات زنجية أو هجينة بارزة خاصة في المدافن البونية. وقد أثار ذلك نقاشا مسعورا بين من يرون أن هؤلاء هم عبيد أتوا إلى المنطقة نتيجة تجارة الرقيق الصحراوية التي كانت قد بدأت منذ زمن طويل، في حين يرى آخرون أنهم مجموعات محلية كانت تسكن المناطق الشمالية من الصحراء الكبرى منذ القديم، وقد طغت عليها اليوم أعداد متزايدة من الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء نتيجة تجارة الرقيق التي صارت رائجة فيما بعد.

أيا كان الأمر، فالمؤكد أن الصحراء ظلت تضم مجموعتين من السكان البيض والسود، وقد نتج عن ذلك عملية انصهار بشري طويلة الأمد انتهت إلى تشكيل شعب جديد، الطوارق أو شعب الصحراء كما يسمى. وتؤكد الأبحاث الوراثية الحديثة على أن الطوارق ليسوا مجموعة واحدة متجانسة وإنما هم نتيجة لعملية انصهار طويلة المدى استغرقت أزيد من ألفي سنة بين مجموعات من السكان البيض التي كانت تسكن الصحراء الكبرى منذ العصور القديمة، ومجموعات من السكان الزنوج لمناطق جنوب الصحراء، وإن كانت هذه الأخيرة تطغى بشكل عام عليهم (راجع الفصل الثاني).

لم تكن الصحراء في يوم من الأيام حاجزا أمام الاتصال الثقافي بين شمال إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء، حيث ظل الاتصال التجاري (تجارة القوافل الصحراوية) والسياسي (التوسع العسكري للدول) القائم طوال فترة زمنية طويلة منذ ذكرت كتب التاريخ عالم الصحراء لأول مرة، يلعب دورا حاسما في تقوية علاقات التفاعل الثقافي بين المناطق المجاورة للصحراء شمالها وجنوبها.

ولعل أبرز مثال تاريخي على ذلك هو الطريقة التي انتشر بها الدين الإسلامي في جميع أرجاء الصحراء وجزء مهم من جنوبها انطلاقا من قواعده بشمال إفريقيا. ومنذ العصر المرابطي جرت محاولات سياسية وعسكرية لضم مناطق جنوب الصحراء لشمال إفريقيا، من أجل السيطرة على طرق التجارة الصحراوية ومصادر المواد الأولية المتاجر بها كالعاج والتبر وريش النعام والعبيد. كان يحيى بن عمر في أوائل الدولة المرابطية والمنتمي إلى قبيلة لمتونة إحدى أهم قبائل صنهاجة المقيمة بالصحراء، هو أول من غزا منطقة جنوب غرب الصحراء التي كانت تعرف تاريخيا باسم «بلاد السودان» (بلاد الزنوج)، وسيطر على مناطق واسعة منها، قبل أن ينصرف اهتمام المرابطين بعد تولي يوسف بن تاشفين شمالا إلى الأندلس وفي ذلك يقول الناصري: «... ثم أن أهل غانة ضعف ملكهم وتلاشى أمرهم في المائة الخامسة واستفحل أمر البربر الملثمين (صنهاجة) المجاورين لهم من جهة الشمال مما يلي البربر، وزحف إليهم الأمير أبو بكر بن عمر اللمتوني فاتح المغرب، وغزا بلاد السودان وفتح منها مسيرة ثلاثة أشهر...» [40].

ساهمت تلك المحاولات المبكرة لضم بلاد السودان إلى شمال إفريقيا في حصول نوع من التفاعل الثقافي المبكر خاصة ما نتج عن ذلك من توغل للدين الإسلامي الجديد في أعماق القارة الإفريقية. وقد استمرت هذه العملية الطويلة والبطيئة من التلاقح الثقافي بين شمال الصحراء وجنوبها، عدة قرون بعد ذلك مستفيدة من انتعاش تجارة القوافل الصحراوية التي كانت تعيد على الدول في شمال إفريقيا موارد مالية مهمة. لكن بداية تدخل الدولة المغربية منذ عصر المرابطين في منطقة الأندلس جعل الاهتمام ينصب بشكل رئيسي في المناطق الشمالية. وهو ما تدل عليه كتب التاريخ التي تؤرخ للفترة الموالية لتدخل يوسف بن تاشفين في الأندلس مرورا بعصر الموحدين والمرينيين، حيث تجري جميع الأحداث المهمة في المناطق الشمالية، في حين لا يتم ذكر الصحراء والمناطق الجنوبية لها إلا نادرا في سياق الحديث عن التجارة الصحراوية. لكن ومباشرة بعد سقوط الأندلس وما تلا ذلك من أحداث تاريخية مهمة في أوروبا خاصة بعد انطلاق ما عرف بالاكتشافات الجغرافية الكبرى منذ أواخر القرن 15 وبداية القرن

---

40 - الناصري، الإستقصا. ج 5 ص 100.

16 ميلادي، ووصول البحارة الأوروبيين إلى السواحل الغربية لإفريقيا، أعاد إلى واجهة الاهتمام مجددا منطقة جنوب الصحراء وجعلها تأخذ حيزا من اهتمام السلطة السياسية بشمال إفريقيا.

بدأت مطامح الدولة العثمانية في منطقة السودان تتجلى خاصة بعد وصولهم إلى تلمسان ومحاولتهم السيطرة على الخط الجنوبي للتجارة الصحراوية ما يعنيه ذلك من امتيازات اقتصادية كثيرة. وفي نفس الوقت ولنفس الأسباب كانت المنطقة محط أنظار الدولة السعدية في المغرب الأقصى التي خرجت قوية ومنتصرة عقب معركة وادي المخازن وفشل الأطماع الأوروبية والعثمانية في السيطرة على المغرب الأقصى. وفي هذا السياق قرر السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي أن يسبق الجميع ويغزو بلاد السودان للسيطرة على طرق التجارة الصحراوية وأيضا مصادرها من مناجم الذهب والمعادن والملح في المنطقة. وقد جهز حملة عسكرية سنة 1590 م انتهت بالسيطرة على مناطق الصحراء الجنوبية وإبعاد الأطماع العثمانية في المنطقة، إضافة إلى الحد من التدخل الأوروبي في إفريقيا الغربية ومحاولتهم تحويل طرق التجارة الصحراوية. يحكي المؤرخ الناصري في كتابه الإستقصا عن ظروف تلك الحملة إلى بلاد السودان بقوله: «لما استقر المنصور بمراكش... وأمن من هجوم الترك (العثمانيين) على المغرب، طمحت نفسه إلى التغلب على بلاد تيكورارين وتوات من أرض الصحراء وما انضم إلى ذلك من القرى والمداشر، إذ كان أهل تلك البلاد قد انفكت عنهم أيادي الملوك ولم تسسهم الدول منذ أزمان ولا قادهم سلطان قاهر إلى ما يراد منهم... وكان ذلك سنة تسعين وتسعمائة للهجرة...»[41].

كانت تلك فرصة مهمة لسكان شمال إفريقيا للتعرف أكثر على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وعلى سكانها وثقافتهم. وفي هذا الصدد يقول الناصري في وصف تلك البلدان جنوب الصحراء: «ويجاور بلاد البربر بأرض المغرب منهم (السودان) أمم كثيرة من أعظمها مملكة غانة وهم المتصلون بالبحر المحيط من جهة الغرب، وتتصل بهم من جهة الشرق أمة أخرى تعرف بصوصو، ثم بعد ذلك أمة أخرى يقال لها مالي. ثم بعدها أمة أخرى تسمى بكوكو ويقال كاغو، ثم بعدها أمة أخرى تعرف بتكرورو ويقال لهم أيضا سنغاي. ثم بعدها أمة أخرى تدعى كانم

41- الناصري، الإستقصا. ج 5 ص 98.

وهم أهل مملكة بورنو المجاورة لإفريقية (تونس) من جهة القبلة. ثم بعدها أرض النوبة المجاورة لبلاد مصر وهكذا آخر الشرق أمم لا يحصيهم إلا خالقهم...»[42].

كانت تجارة القوافل الصحراوية طوال تلك الفترة الزمنية الطويلة تلعب دورها التاريخي في ربط مناطق شمال إفريقيا بمناطق إفريقيا جنوب الصحراء، عبر الروابط الثقافية التي بدأت تنشأ بين المنطقتين خاصة بعد انتشار الدين الإسلامي في المنطقة انطلاقا من القواعد الشمالية مثل سجلماسة ونول وغيرها والذي لعبت فيه الزوايا الصوفية دورا محوريا وأساسيا. وكان أحد أهم العناصر التي تشكل أساس التجارة الصحراوية هي تجارة العبيد. ظل العبيد منذ عصر قديم جدا سلعة رائجة في المنطقة وأحد أهم الأسس التي تقوم عليها التجارة الصحراوية منذ أيام الفينيقيين والرومان في المنطقة، وصولا إلى الفترة الإسلامية التي تعزز فيها دور هذه التجارة وصار أكثر أهمية. كان لتدفق العبيد السود على شمال إفريقيا خاصة المناطق الجنوبية منها والمدن الكبيرة، دور مهم في نشر الثقافة الإفريقية لجنوب الصحراء في المناطق الشمالية. وسيكون لهؤلاء الذين طالما ظلوا على هامش الأحداث السياسية ومهمشين اجتماعيا، خاصة في المغرب، أهمية بالغة في فترة زمنية بالغة التعقيد.

كان الجيش المغربي قبل العصر العلوي (القرن 17 ميلادي) يتكون أساسا من أفراد القبائل الموالية للسلطة والتي كانت تتكفل بمد الدولة بالجنود باستمرار كلما اقتضى الحال ذلك. وبالتالي كان الجيش مرتبطا بالبنية الاجتماعية القبلية وخاضعا لإكارهاتها. لكن وفي أوائل عصر الدولة العلوية أيام حكم السلطان الرابع المولى إسماعيل (1672 م / 1727 م)، قرر أن يبني جيشا نظاميا بعيدا عن العصبيات القبلية التي قامت عليها الدول السابقة، لأنه لم تكن للأشراف العلويين عصبية قبلية يستندون إليها في المغرب، وبالتالي كان استمرار اعتمادهم على القبائل الأخرى في الجيش مسألة ذات مخاطر كبيرة. ومنذ بدايات الدولة العلوية اعتمد ملوكها الأوائل على العنصر الزنجي الأسود في أمور الجيش وعلى ما كان عندهم من العبيد، بشكل اضطراري في غياب العنصر القبلي الذي بإمكانه احتضان الدولة الجديدة، إضافة إلى قرب المنطقة التي جاؤوا منها جنوب

42- الناصري، الإستقصا. ج 5 ص 99.

المغرب (تافيلالت) من طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء. لكن وفي عصر المولى إسماعيل صار النظام العسكري المعتمد بشكل كامل على العنصر الإفريقي في الجيش، نظاما ثابتا عرف بجيش «عبيد البخاري»، أن أفراده كانوا يلزمون بأداء القسم بالولاء للسلطان على كتاب صحيح البخاري. وعندما قرر المولى إسماعيل تأسيس هذا الجيش النظامي، أمر بجمع كل العبيد وأبناء العبيد الذين كانت أسمائهم في سجلات الدولة السعدية السابقة، وحتى بعض من لم يكونوا فيها من السود، كما نشطت تجارة العبيد في تلك الفترة، ليشكل بذلك مجتمعا صغيرا من السود، يتزاوجون فيما بينهم ويكونون بمثابة القاعدة البشرية والاجتماعية للجيش الجديد. وفي الوقت الذي كان فيه الفتيان يرسلون الحاميات العسكرية للتدريب على أعمال الجندية، كانت الفتيات يرسلن إلى قصور السلطان للعمل بها. وعند بلوغ سن الثامنة عشر كان يسمح لهم بالزواج من بعضهم البعض ويتم إرسالهم كجنود للدولة للعمل في الحاميات العسكرية المنتشرة في جميع أرجاء البلاد. وقد بلغ عددهم في نهاية عهد المولى إسماعيل حوالي 150 ألف جندي، كان معظمهم قاطنا بجوار السلطان بمكناس و بالمعسكر الجديد الذي أقيم خصيصا لهم بمشرع الرمل (منطقة سهل الغرب)، ليكونوا بمثابة حراس للمخازن الرئيسية للحبوب بالبلاد[43]. يقول الزياني في أمرهم: «... وفرق (المولى إسماعيل) الأولاد في الخدمة على البنائين والنجارين وأهل الحرف وسوق الحمير يتدربون ويتعلمون، فإذا أكملوا السنة أنقلهم من سوق الحمير إلى سوق البغال الحاملة للآجر والزليج والقرميد... فإذا أكملوا السنة أنقلهم لضرب المراكز وخدمة الألواح الطابية، فإذا أكملوا السنة أنقلهم للجندية وكساهم ودفع لهم السلاح يخدمون به الجندية وطرقها. فإذا أكملوا السنة دفع لهم الخيل يركبونها... ويتعلمون الفر والكر والرماية على ظهر الخيول. فإذا أكملوا سنة صاروا من حساب الجند فيخرج لهم السلطان البنات اللواتي قدمن معهم ويدفع لكل واحد من الأولاد واحدة يتزوجها... ويوجههم للمحلة بمشرع الرمل فيكتبون في ديوان الجند...»[44].

43- إبراهيم بوطالب، المولى إسماعيل. ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغربي ج 4 ص 51.

44- أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف. تحقيق رشيد الزاوية. مركز الدراسات والبحوث العلوية الريصاني. مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى 1992، ص 170.

لم يعهد المولى إسماعيل بولاية العهد لأحد من بعده، ما أدى إلى نشوب صراع محموم على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة. وانقسمت القبائل الموالية للدولة هي الأخرى فيما بينها وساندت كل واحدة أحد المرشحين المطالبين بالعرش. وفي هذه الأجواء كان الدور الحاسم في الصراع بيد من يملك الجيش إلى صفه، وبالتالي صار لعبيد البخاري ولقادتهم دور حاسم في تحديد مجرى الأحداث السياسية في تلك المرحلة. وقد بايع هؤلاء الملوك وخلعوهم تبعا لهواهم وصاروا يتحكمون في مصير البلاد. وهكذا بايعوا المولى عبد الله سبع مرات وخلعوه عن العرش ست مرات، ونهبوا البلاد والأموال خاصة في العاصمة، ما أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب وانتشار المجاعات والأوبئة في ظل انتشار الفوضى وغياب أي سلطة منظمة. وفي النهاية اعتمد السلطان المولى عبد الله على القوى القبلية الأخرى المناوئة لعبيد البخاري سواء من القبائل العربية أو الأمازيغية الموالية للدولة، في إضعاف عبيد البخاري وهزيمتهم بعد أن كرههم الناس، فقتل عددا كبيرا من قادتهم وشتت تكتلهم في مشرع الرمل عبر توزيعهم على مناطق متفرقة من البلاد.

كانت تلك الفترة مهمة جدا في تغلغل العنصر البشري والثقافي الأسود في النسيج السياسي والاجتماعي والثقافي للمغرب، حيث كانت تلك المرة الأولى في تاريخ المنطقة التي يصل فيها هذا العنصر الذي لطالما بقي مهمشا ويعيش وضعية اجتماعية سيئة مرتبطة بالعبودية، إلى تلك المرتبة من القوة والتأثير في مجريات الأحداث، حيث لا تكاد تعطي كتب التاريخ أية أهمية تذكر لهذا المكون في التركيبة الاجتماعية لسكان شمال إفريقيا كما أعطتها له خلال هذه المرحلة. وفي نفس المرحلة بالضبط (نهايات القرن 16 وبدايات القرن 17 ميلادي) ظهر إلى الوجود أحد أهم المكونات الثقافية التي تبرز التأثير الإفريقي لجنوب الصحراء على منطقة شمال إفريقيا، بالضبط في مجال الموسيقى الثقافة الشعبية، وذلك بالتوازي مع التأثير الأندلسي الشمالي. فقد ظهر في تلك الفترة نوع موسيقي جديد عرفت باسم «الموسيقى الكناوية»، ومعه طريقة صوفية جديدة عرفت باسم «الزاوية الكناوية »، انتشرت مع ازدهار تجارة العبيد واستقدام العديد منهم إلى المراكز التجارية في شمال إفريقيا وخاصة في المناطق الجنوبية للمغرب والجزائر.

وكلمة «كناوة» هو تحريف عربي لكلمة «إكناون» (مفردها أكناو) والتي تعني بالأمازيغية من لا يستطيع الكلام (الأبكم) أو من لا يمكن فهم كلامه (الأعجمي)، وبالتالي فالمرادف المناسب لها هو كلمة «الأعاجم»، لأن هؤلاء العبيد السود الذين كان يتم استقدامهم إلى المنطقة كانوا لا يفهمون الأمازيغية المتداولة فيها وبالخصوص في مدن الجنوب المغربي بسوس ومدن الصويرة ومراكش وغيرها من المراكز التجارية الأخرى.

وفي مرحلة لاحقة ظهر إلى الوجود في المغرب والجزائر وخاصة في المناطق الجنوبية والمدن الكبيرة التي تعرف تركز أعداد مهمة من العبيد السود، ما يعرف اليوم بالزاوية الكناوية، والتي تندرج ضمن الطرق الصوفية العديدة في المنطقة ذات التاريخ العريق. وتتركز هذه الزاوية أساسا في المغرب مدن الصويرة ومراكش ومكناس والرباط وجزء كبير من مناطق الجنوب في سوس والأطلس. ويقول عالم الاجتماع الفرنسي إميل درمنغن[45] Emile Dermenghem ، بأن الوضعية القاسية للعبيد السود في المجتمعات المحلية لشمال إفريقيا هي التي شجعت على ظهور زوايا صوفية خاصة بهم، وبالتالي الحفاظ على طقوسهم السودانية الأصول (السودان الغربي الذي يعني منطقة الساحل الإفريقي الحالية) المتكيفة مع الخصائص الثقافة في شمال إفريقيا ذات الروافد المتعددة والمتنوعة، وأيضا ساهم ظهور تلك الزوايا في استمرار الأنشطة الطقوسية لمناطق إفريقيا جنوب الصحراء خاصة تلك المرتبطة بطقوس السحر الإفريقي وبعض المعتقدات الوثنية القديمة. وقد شجعت هذه الرابطة على الحفاظ على الوعي العرقي بين الزنوج والتعاضد المتبادل بينهم.

وقد اختلطت تلك المعتقدات الإفريقية القديمة عن الآلهة الوثنية والأرواح البدائية وعن معتقدات عبادة الأسلاف، بالمعتقدات المحلية لسكان شمال إفريقيا عن عالم الجن والسحر، لتعطي ذلك المزيج العجيب من الطقوس والمعتقدات التي تتميز به الطريقة الكناوية من بين بقية الطرق الصوفية الأخرى في شمال إفريقيا، وذلك رغم محاولات أصحابها إصباغ بعض الشرعية الإسلامية عليها بالادعاء بأن أفرادها ينحدرون من سلالة الصحابي بلال بن رباح الذي كان زنجيا أسود ومن أوائل

---

45 - Dermenghem E. 1954. Le culte des saints maghrébins. Paris : Edition Gallimard. P.260.

المؤمنين برسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وهو ما يفسر تسمية المركزين الرئيسيين لهذه الطائفة في كل من المغرب والجزائر باسم «سيدي بلال». وذلك رغم أن الشخصين المدفونين في هذين المقامين غير معروفي الهوية والنسب. وفي المقام المسمى بهذا الاسم غرب مدينة الصويرة والذي يعد مركز الزاوية الكناوية في المغرب، تجري كل سنة احتفالات كبيرة يحضرها أتباع هذه الطائفة من كل المناطق، وذلك في العشرين من شهر شعبان، ويسمى هذا التجمع الكبير باسم «الموسم»، وهو اسم محلي يطلق على كل الاحتفالات السنوية التي تقيمها الطرق والزوايا الصوفية في المغرب والذي عادة ما يرتبط باسم أحد الأولياء الصوفيين الذي يعد بمثابة الأب الروحي للطريقة ويقام بالقرب من مقامه.

وما يميز الزاوية الكناوية عن غيرها من الزوايا الشعبية الأخرى هو ذلك النمط المميز من الموسيقى التي تعرف بالموسيقى الكناوية ذات الإيقاعات الإفريقية المميزة والتي تستخدم فيها عدة آلات موسيقية هي الكنبري أو الهجهوج (آلة وترية من ثلاث حبال تصنع من جلد الماعز) والطبل (الذي يسمى بالكنكة) والمزمار (الذي يسمى بالغيطة) وصنوج حديدية تسمى بالقراقش. ويلبس العازفون لباسا خاصا بهم يميزهم ويتكون عادة من ألوان فاقعة مثل الأحمر والأزرق. وعادة ما يترافق العزف الصاخب بأهازيج وأغاني مبهمة المعاني تظهر عليها بوضوح اللكنة الإفريقية في نطق الكلمات، مع طابع حزين يمكن لمسه خلف صخب الأصوات والألوان والذي يحيل على تاريخ العبودية في المنطقة والواقع القاسي التي كانت تتصف به حياة العبيد السود هناك.

وتشبه الحفلات الراقصة للطائفة الكناوية حفلات الزار في مصر والمشرق، ويطلق عليها اسم «ليلة الدردبة» والتي تقام على شرف أحد ملوك الجن الذين يتم تقديسهم مثل: شمهروش، لالة ميرة، لالة ملكية، لالة جميلة، سيدي حمو، وسيدي ميمون... وغيرها من الأسماء الأخرى التي تطلق على ملوك الجن البيض المعروفين أيضا باسم «جيلالة»، والذين ينادى بأسمائهم في تلك الليلة طلبا لمساعدتهم واتقاءً لشرهم. وعادة ما تتم تلك الحفلات في النصف الثاني من شهر شعبان، لأنه وحسب المعتقدات الكناوية يتحدد مصير البشر في تلك الفترة من السنة ويلعب الجن وملوكهم دورا مهما في تحديد تلك المصائر، لذلك لا بد

من استحضارهم والتودد إليهم طلبا لمعونتهم واتقاء لسرورهم، قبل أن يسجن الجن في مخابئهم قبيل شهر رمضان ليتم إطلاق سرحهم ليلة القدر أواخر هذا الشهر. ويقام الحفل بحضور رئيس الطائفة الذي يسمى بـ «المْعلم» (بتسكين الميم)، وامرأة عرافة تسمى بـ «الشوافة» وعدد من المساعدين الذين يلبسون اللباس المميز ويعزفون على الآلات الموسيقى الكناوية الصاخبة. هذه الموسيقى التي توزع على عدة إيقاعات مختلفة وفق نسق خاص يربط فيه كل إيقاع بأحد ملوك الجن السبعة الذي يعزف خصيصا له، وحين يسمع المسوسون به ذلك اللحن يبدؤون في الجذب والرقص الهستيري قبل أن يسقطوا مغشيا عليهم. ويتم خلال الحفل تصعيد الإيقاعات الموسيقية الصاخبة، يبدأ مساعدو المعلم بالطواف حاملين الرايات ذات الألوان السبعة وتكون البخور السبعة قد أطلقت في الجو لتعطي رائحتها النافذة والقوية، وذلك قبل الوصول إلى مرحلة الاهتياج الكبير الذي يتوج - حسب المعتقدات الكناوية - بنزول ملوك الجن السبعة إلى الحفلة الراقصة وجلوسهم بين المحتفلين لتتناول الطعام معهم آخر الليل. ويكون الطعام عادة مكونا من وجبة الكسكس التقليدية التي تضم لحم تيس أسود يتم ذبحه من طرف معلم الطائفة في ليلة الملوك، وحين يذبح تشرب الشوافة (العرافة) من الدم الحار المنساب منه، قبل أن يغمس رئيس الطائفة يده في الدم ويطلي به لحيته. ويناول هذا الطعام الذي يقدم على شرف الملوك السبعة والذي يكون خاليا من الملح (لأن الجن في المعتقدات الشعبية يكرهون تناول الملح) رئيس الطائفة وعدد قليل من الأفراد المحظوظين.

لقد أدى التفاعل الثقافي الذي حصل بين المكون الثقافي الإفريقي ذي الجذور القادمة من منطقة جنوب الصحراء، مع المكونات الثقافية الأخرى المتعددة في شمال إفريقيا، إلى بروز نمط خاص من الثقافة الشعبية ذات الموسيقى المميزة والمعتقدات العجائبية التي يختلط فيها الواقع بالخيال، ويختلط فيها تاريخ العبودية والواقع القاسي لفئة المهمشين اجتماعيا، بالتاريخ العريق للزوايا الصوفية في شمال إفريقيا.

VII – المكون اليهودي والتعدد الديني في شمال إفريقيا

تذكر كتب التاريخ العربية بشيء من الغموض سيرة تلك المرأة الأمازيغية التي واجهت الغزو العربي لبلادها وقادت قبيلتها (جراوة) في مواجهة جيش عقبة بن نافع المتقدم نحو إفريقية (تونس حاليا). كانت هذه امرأة التي اسمها «الداهية» (ربما يكون تحريفا عربيا للاسم الأمازيغي «تيهيّا» ويقابله بالعربية اسم «جميلة» أو «حسناء») والتي تعرفها كتب التاريخ ب «الكاهنة» تعتنق – هي وقبيلتها – الديانة اليهودية[46]، ولم تكن قبيلة جراوة هي القبيلة الوحيدة التي ذكرت المصادر التاريخية العربية وجود يهود في صفوفها فقد ذكرت أيضا قبائل نفوسة في المغرب الأدنى ومديونة في المغرب الأوسط وبرغواطة في المغرب الأقصى، إضافة غلى مجموعة من القبائل الزناتية الصغيرة التي يوردها المؤرخون ضمن المجموعات اليهودية بشمال إفريقيا. وإذا كانت تلك المصادر لا تعطي صورة دقيقة لمدى انتشار الديانة اليهودية في صفوف هذه القبائل، فإن الأبحاث والدراسات الحديثة تؤكد أن الديانة اليهودية لم تكن شاملة في صفوفها بل اعتنقتها مجموعات صغيرة تنتمي إلى تلك القبائل[47]، حيث تورد تلك المصادر التاريخية نفسها أخبار عن مجموعات أخرى من تلك القبائل كانت تدين بالوثنية.

لم تكن تلك الإشارات التاريخية الأقدم التي توردها المصادر التاريخية عن الوجود اليهودي بمنطقة شمال إفريقيا، فقد تحدثت المصادر التاريخية القديمة عن اليهود الليبيين ، حيث تذكرهم الوثائق المصرية القديمة المتعلقة باليهود المصريين سنة 312 ق . م[48]، كما أن المؤرخ اليهودي القديم فلافيوس يوسف يقدر عددهم بحوالي 500 ألف في القرن الأول ميلادي[49]، وتذكر المصادر الرومانية القديمة أخبار ثورة العام 118 ميلادية التي قتل فيها عدد من اليهود[50].

46- ابن خلدون، ج 6 ص 107.

47- عبد الرحمان بشير، اليهود في المغرب العربي. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى 2001، ص 150.

48 - De Felice, R. (1985). Jews in an Arab Land: Libya, 1835–1970. Univ. of Texas Press, Austin. p 34.

49- Chouraqui, A. N. (1968). Between East and West: A History of the Jews of North Africa. Jewish Publication Society of America, Philadelphia, p 134.

50 -Gubbay, L. & Levy, A. (1992). The Sephardim: Their Glorious Tradition from the Babylonian Exile to the Present Day. Carnell Limited, London, p 98.

ويعتبر اليهود من أقدم المجموعات الدينية في منطقة شمال إفريقيا التي حافظت على خصوصيتها ومعتقداتها على امتداد فترة طويلة من الزمن. وما يزال النقاش سائدا إلى اليوم حول أصول اليهود في شمال إفريقيا، حيث يكثر الحديث في أوساط المؤرخين لتاريخ اليهود في شمال إفريقيا عن قبائل أمازيغية تهوّدت وليس عن يهود أمازيغ، ويعتبرون أن الغالبية العظمى من يهود شمال إفريقيا ليسوا عبرانيين مهاجرين وإنما هم جزء من سكان شمال إفريقيا من الأمازيغ الذين اعتنقوا الديانة اليهودية تحت تأثير المهاجرين إلى المنطقة من العبرانيين القادمين من منطقة المشرق. وهو الموقف الذي صار اليوم – بفضل الأبحاث الحديثة في ميدان الأنتروبولوجيا الوراثية – شبه مؤكد علميا، ما دام أن الغالبية العظمى من يهود شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) يحملون جينات وراثية خاصة بالمنطقة (السمة الوراثية M81 أساسا) مما يجعلهم مشابهين وراثيا وبشكل كبير للسكان المسلمين للمنطقة. كما أن هذه الأبحاث أكدت أن يهود شمال إفريقيا مختلفون وراثيا – وبدرجة كبيرة – عن بقية اليهود في العالم سواء في أوروبا أو آسيا، ما يؤكد في النهاية أن «الانتماء اليهودي» هو انتماء ديني وليس عرقيا يضم في داخله خليطا من شعوب عديدة وثقافات كثيرة مختلفة ومتنوعة تصادف تاريخيا أنها اعتنقت نفس الديانة مثلما هو الحال مع المسيحيين أو المسلمين. كما يؤكد أيضا أن أسطورة «الشعب اليهودي العبراني سليل إسرائيل (النبي يعقوب عليه السلام)» «هي مجرد خرافة لا أساس علمي أو تاريخي لها، سوى الأساطير التي تروّج لخدمة سياسة عنصرية لدولة استعمارية اسمها وللأسف «إسرائيل»»[51].

وإذا كانت أقدم المصادر التاريخية التي تتحدث عن اليهود في شمال إفريقيا هي مصادر تعود إلى العصر الروماني المتأخر أوائل الألف الأولى ميلادية، فإن هناك من المؤرخين من يرجعون مجيء اليهود إلى المنطقة إلى فترة تاريخية أكثر قدما ويربطون بينهم وبين الاستيطان الفينيقي في شمال إفريقيا والذي يعتقد أن بعض المهاجرين اليهود جاءوا معه إلى المنطقة لأول مرة[52]. واستمر انتشار الديانة

51 -Doron M & al. 2008. Counting the Founders: The Matrilineal Genetic Ancestry of the Jewish Diaspora. PloS ONE ; April 2008 , Volume 3 , Issue 4.

52- جمال حمدان، اليهود أنتروبولوجيا. كتاب الهلال العدد 541 سنة 1996، ص 65، وانظر أيضا محمد المدلاوي، صورة المغرب في بعض المكتوبات العبرانية واليهودية. مجلة شؤون مغربية عدد 15 شتنبر 1997، ص 18.

اليهودية بين بعض القبائل الأمازيغية خاصة في المناطق الشمالية إلى حين مجيء الإسلام واعتناق الغالبية الساحقة من سكان شمال إفريقيا لهذا الدين الجديد.

ينقسم يهود شمال إفريقيا إلى قسمين: اليهود المحليون المعروفون باسم «البلديين» أو «الطوباشيم» (معناها المحليون أو الأصليون) ويعد وجودهم بالمنطقة أكثر قدما من الناحية التاريخية وكانوا ينتشرون في مجمل مناطق شمال إفريقيا وينتمي إليهم اليهود الناطقون بالأمازيغية، والقسم الثاني هم اليهود النازحون من بلاد الأندلس بعد سقوطها سنة 1492 والمعروفون باسم «الروميين» أو «الميغوراشيم» (معناها المنفيون أو المنبوذون!) وتطلق عليهم كتب التاريخ الأوروبية اسم « السفرديم» Sephardim (السافارد) من الفارين من محاكم التفتيش في شبه الجزيرة الأيبيرية والمناطق المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.

وتميز وضع اليهود تاريخيا في شمال إفريقيا بوجود تنوع إثني وثقافي كبير في صفوفهم، فهناك يهود الداخل وجبال الأطلس الذين عاشوا في كنف القبائل الأمازيغية، بل إن بعض المصادر ترجع أصولهم إلى قبائل أمازيغية متهودة، وهناك يهود المناطق الساحلية والمدن الكبرى وهم اليهود الإسبان الذين توافدوا على شمال إفريقيا بعد سقوط دولة الأندلس وطرد المسلمين واليهود منها على حد سواء، وقد استقر هؤلاء في البداية بالمدن الساحلية ثم بدءوا التنقل إلى مناطق أخرى داخلية. وهذا التنوع لم يمنعهم من الاندماج الكامل في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدان شمال إفريقيا ذات الأغلبية المسلمة، وفي بعض المناطق كان هناك تعايش بين أغلبية يهودية وأقلية مسلمة كما كان الشأن في منطقة دبدو شمال المغرب. فقد لعب المشترك اللغوي بين اليهود والمسلمين دورا كبيرا في صهر هذا التعدد وإعادة صياغته في قالب ثقافي مشترك. وهو ما يعبر أحد اليهود المغاربة - المتمسكين بهويتهم المغربية و المعادين للصهيونية - في صورة بليغة غنية عن التعليق، بقوله: « أقول أنا يهودي، ويكون التعبير عن النفس باللغة العربية لإعفائها من كل تبريرات مصطنعة. لأن العربية أو أختها الأمازيغية هما روح ثقافة اليهود بالمغرب ومحتواها. ومن الممكن أن يغيب ذلك عن البعض أو يجهله. . . كما أصبح اليهودي المغربي عاجزا عن التعرف على هويته لكونه لم يعد يعرف لغة قبيلته. إن اللغتين (العربية والأمازيغية) أثّرتا على المولود الجديد

مثلما أثر الختان عليه (كشعيرة دينية)، ونحتا سمات هويته التي لا تنمحي... إنه من خلال هدير اللغات العربية والأمازيغية المطعّمتين بالعبرية يمكن للمرء إدراك شخصية يهود المغرب وثقافتهم وعاداتهم. وكانت اللهجة البربرية (تاشلحيت) تقتصر على الطائفة العبرية في منطقة الأطلس الكبير في حين تشمل اللغة العربية مجموع السكان اليهود بالمغرب...»[53].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إفراط بعض المصادر الأوروبية في الإلحاح على موضوع صلابة التعاليم الإسلامية في التعامل مع أهل الذمة ومعاناة اليهود منها لا يقوم على أي أساس موضوعي، إذ أن الإطار العام كان في الواقع العادي للحياة اليومية، إطار تسامح ديني واسع وتكامل اقتصادي وتداخل ثقافي وحضاري...[54]. ومن المعروف أن مثل هذه التشريعات صدرت في بعض الأحيان التي ازداد فيها التمازج والاندماج بين المسلمين والذميين، فكان الفقهاء الذين يخشون على الهوية الإسلامية أو على السلطة الإسلامية يطلبون استرجاع مثل هذه التشريعات، وكانت الدولة تؤيدهم في ذلك لأنه يسهل عملية تسيير دفة الحكم، ولأسباب أخرى ذات أغراض اقتصادية واجتماعية...[55]. وقد اعترفت بعض المصادر الغربية بظاهرة التعايش الكبير الذي عرفته شمال إفريقيا بين مختلف المكونات الثقافية والدينية - بما في ذلك اليهود - وهو ما أشار له ضمنيا السوسيولوجي الفرنسي والرحّالة شارل دوفوكو Ch.de Foucault في كتاباته المفصّلة عن المغرب[56].

وفي المناطق القروية كان المسلمون واليهود يعيشون في نفس المجال تقريبا وفي مناطق متداخلة، مما يجعل التمييز بينهم أمرا صعبا للغاية، كما كان الحال في جبال الأطلس الكبير والصغير في المغرب وحتى في تونس. يضاف إلى ذلك كون عدد كبير من العائلات اليهودية تحمل أسماء أمازيغية من قبيل:

53- إيدمون عمران المالح، الثقافة اليهودية بالمغرب، ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغرب ج 8 ص 131.

54- محمد كنبيب، عهد الملاح، ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغرب ج 8 ص 115.

55 - عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية : نموذج تفسيري جديد ج 4، القاهرة دار الشروق 1997 ص 339.

56 - Foucault, Ch. De. Reconnaissance au Maroc. 1883 – 1884. Challamel 1888.

أفرياط، بوتحلاست، أمغار، بوغانم، ملول، قنين... ووجود تشابه كبير في الملامح والمعالم الجسدية، إضافة إلى التداخلات اللغوية و الثقافية بينهم، كل ذلك جعل من موضوع الانصهار الثقافي والبشري للمجموعات اليهودية في مجتمع شمال إفريقيا أمرا واقعا لا جدال فيه. وفي هذا الصدد يقول بيير فلامند P. Flamand وهو يصف يهوديات الأطلس الكبير المغربي بأن : «لباسهن المثقل بقطع الحلي الفضي تكرار للباس النساء الأمازيغيات...» [57].

أما في المدن فإن المسألة في المغرب – دون غيره من بلدان شمال إفريقيا – كانت تختلف قليلا عن الوضعِ العام في البوادي، حيث كان في بعض المدن حيٌّ خاص باليهود يسمى «المَلّاح»، لطالما حاولت المصادر الأوروبية تشبيهه بظاهرة «الغيتوهات اليهودية المعزولة» في أوروبا رغم أن الاختلاف بينهما كبير جدا إلى درجة تنعدم فيها أية إمكانية للمقارنة. ففي أوروبا كان اليهود معزولين عن محيطهم ومحاصرين ومنبوذين من طرف المجتمعات الأوروبية، لكن وفي المغرب كان إنشاء أحياء يهودية خاصة (الملّاح) نتيجة مبادرة السلاطين لحماية اليهود طبقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية التي تبيح التعامل معهم – على اعتبار أنهم من أهل الكتاب – في البيع والشراء والمؤاكلة وحتى في المصاهرة والزواج... وخدمة أيضا لبعض المصالح السياسية والاقتصادية للطرفين، هذا إضافة إلى تطلعات اليهود أنفسهم ورغبة بعضهم في الانفراد بحي خاص تسهل فيه ممارسة الطقوس دون إزعاج جيرانهم المسلمين، وتخليد الأعياد والمناسبات الدينية وتقديم بعض الخدمات الطائفية الخاصة بهم... وخلافا لأطروحة الانعزال التام والانكماش حول الذات التي روجت بعض لها المصادر الأوروبية واستعملتها فيما بعد الدعاية الصهيونية لتحقيق أغراضها السياسية، فإن بعض اليهود وخاصة الأثرياء منهم كانوا يسكنون في الأحياء الإسلامية. كل ذلك يضاف إلى وجود عدد مهم من المدن المغربية (طنجة، القصر الكبير، العرائش، تطوان، والرباط قبل سنة 1808م) وبقية المدن في الجزائر وتونس والتي لم يكن فيها حي خاص باليهود، بل كان هؤلاء يسكنون في مناطق مختلطة مع المسلمين، مع ممارستهم

57- محمد كنبيب، عهد الملاح، ضمن موسوعة مذكرات من التراث المغرب ج 8 ص 120.

لبعض الأنشطة الاقتصادية كالخياطة وتجارة الحلي وتجارة الرسوم والأوراق المالية وغيرها داخل بيوت المسلمين أنفسهم...[58].

ويلخص الباحث المتخصص في شؤون المجموعات اليهودية، المرحوم الدكتور عبد الوهاب المسيري وضعية اليهود في منطقة شمال إفريقيا في موسوعته المميزة عن اليهود واليهودية في العالم : «وكان أعضاء الجماعات اليهودية مندمجين حضارياً في المحيط الثقافي لكل جماعة. فكان يهود المغرب مغاربةً أو بربراً (أمازيغ) لهم نفس فلكلور المغاربة ونفس المستوى الثقافي والحضاري، فكانوا يزورون أولياء اليهود، بل هناك حالات كثيرة كان فيها المسلمون واليهود يتبركون بوليّ واحد ويقومون بزيارته. وقد طلبت حكومة فيشي الموالية للنازي من الحكومة المغربية تسليم أعضاء الجماعات اليهودية للنازي لإبادتهم كما حدث مع أعداد كبيرة من يهود فرنسا. ولكن العاهل المغربي محمد الخامس تصدى لهم، وهو ما أدى إلى نجاة الجماعة اليهودية من خطر الإبادة. والشيء نفسه ينطبق على يهود ليبيا والجزائر ومصر وغيرها من البلاد العربية، فكان يهود مصر يزورون مقام سيدي أبو حصيرة الذي كان يزوره معهم المصريون من المسلمين والمسيحيين. وكان يهود «متماته» في جبال الأطلس بتونس يعيشون في الكهوف مثل المسلمين. ولكن كان هناك بالطبع العناصر اليهودية غير العربية التي كانت مرتبطة أساساً بالتشكيل الحضاري الغربي ثم الاستعماري. وكان السفارد ضمن هذه العناصر، وكذلك بطبيعة الحال الأشكناز الذين استوطنوا في العالم العربي مع تزايد النفوذ الغربي ومع تعثُّر التحديث في روسيا ابتداءً من عام 1882، وقد ترك وصول يهود الغرب (الأشكناز والسفارد) آثاراً متنوعة من منطقة إلى أخرى، ففي المغرب، اندمج يهود المدن الساحلية مع السفارد، واصطبغوا بالصبغة السفاردية. أما في المدن الداخلية، فقد احتفظ اليهود بصبغتهم العربية أو البربرية، بحيث كانوا 36.8 % من السفارد و 30.5 % من العرب و 6.95% من البربر في بداية القرن التاسع عشر. أما في الجزائر، فقد حدث العكس إذ تم استيعاب السفارد ضمن السكان الأصليين، وأصبح الجميع يهوداً قامت بدور جورينيم مستعربة. ثم انضم إليهم في القرن السابع عشر الميلادي نخبة

58- المصدر نفسه. ج 8 ص 118.

سفاردية من ليجورن، وقد سميت الجماعة الوسيطة. وفي تونس، انقسمت الجماعة اليهودية إلى التوانسة وهم اليهود المستعربة، والجرانا أو الغرانا وهم السفارد من غرناطة، والجورينيم من ليجورن أيضاً » [59].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية كان هناك حوالي 400 ألف من اليهود يعيشون في شمال إفريقيا الفرنسية وهم يمثلون ما يقارب % 3 من سكان المنطقة. انتقل معظم يهود شمال إفريقيا من المدن الصغيرة إلى المدن الاستعمارية مثل في المغرب: الدار البيضاء والرباط وفاس وفي الجزائر: العاصمة ووهران وتلمسان وسيدي بلعباس و قسنطينة وفي وتونس: العاصمة وصفاقس وسوسة حيث كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان غير المسلمين.

وكانوا يتمركزون على وجه الخصوص شمال المغرب وإقليم وهران بغرب الجزائر الذي كانت به أعداد كبيرة من الناطقين باللغة الاسبانية والأدينو من اليهود الشرقيين في حين كانت تونس والجزائر وطناً لليهود ذوي الجذور الايطالية من وسط الميدان التجاري بمدينة «ليفورنو». وفي البلدان الثلاث (المغرب والجزائر وتونس) كان السكان اليهود يتحدثون العربية والأمازيغية إضافة إلى العبرية التي كانت لغة الطقوس الدينية، رغم أن هذه اللغات قد طمست إلى حد كبير تحت تأثير اللغة الفرنسية في تلك الفترة الزمنية المذكورة. كما كانت هناك أعداد أقل من المهاجرين اليهود الجدد من أوروبا.

ووفقا لإحصاء قامت به حكومة فيشي الفرنسية عام 1941 في مناطق نفوذها، كان عدد اليهود الجزائريين حوالي 111 ألف بالإضافة إلى 6625 من اليهود الأجانب. كان اليهود الجزائريين مواطنين فرنسيين وفي عام 1870 منحهم مرسوم كريمييوك الجنسية الفرنسية بالجملة. وشاركوا في مؤسسات تعليمية وسياسية واجتماعية في المستعمرة الفرنسية. أما يهود المغرب وتونس فقد كانوا تحت سيطرة الاستعمار مثل جيرانهم المسلمين. وكان بتونس 68 ألف مواطن يهودي تونسي و 3200 من اليهود الإيطاليين و16500 من اليهود الفرنسيين وكذلك 1660 من اليهود ذوي الجنسيات الأخرى لاسيما البريطانية. وكان في

59- عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية : نموذج تفسيري جديد ج 4، القاهرة دار الشروق 1997 ص 378.

المغرب أكثر نسبة من اليهود فقد بلغ عددهم حوالي 200 ألف، منهم قرابة 180 ألف من الرعايا المغاربة و 12 ألف من المواطنين الفرنسيين والباقي أجانب.

لم يكن يهود شمال إفريقيا يتوقعون أن ينتهي بهم الأمر بالاقتلاع من الجذور، وهم الذين عاشوا في هذه المنطقة منذ آلاف السنين وصاروا جزء أساسيا من المشهد الثقافي والديني التعددي في المنطقة. فعقب التحولات التاريخية التي عرفتها أوروبا في العصر الحديث وظهور النزعات القومية التي أثرت بشكل حاسم في مصير اليهود في العالم عقب ظهور النزعة القومية اليهودية المعروفة بالصهيونية وعملها من أجل تجميع شتات اليهود في العالم وإنشاء وطني قومي لليهود في فلسطين على حساب شعب آخر، وهو المشروع الذي انتهى بتأسيس «مأساة» مزدوجة للشعب الفلسطيني الذي صار ضحية أعمال الإبادة والقتل والتهجير، ويهود المناطق المختلفة الذين جرى اقتلاعهم من جذورهم وتحويلهم إلى مستوطنين محتلين يسرقون أرض غيرهم ويبنون وطنهم الجديد على جثث وأشلاء النساء والأطفال. ومن بين هؤلاء يهود شمال إفريقيا وبالخصوص يهود المغرب الذين يشكلون جزء مهما من سكان إسرائيل اليوم، وتقدر أعدادهم بحوالي نصف مليون، والذين تمت معاملتهم هناك معاملة سيئة من طرف اليهود الأشكناز (يهود أوروبا الغربية)، الذين ظلوا يعاملونهم معاملة دونية ويعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

لقد نجحت الصهيونية كنزعة قومية في إنجاز مشروعها السياسي بإقامة دولة قومية لليهود، لكن ذلك أوضع بما لا يدع مجالا للشك ماذا بإمكان شعارات قومية مجنونة وعنصرية أن تفعله بالبشر، وأكد مقولة كارل بوبر عن أن القومية «ليست فقط فكرة خاطئة بل أكثر من ذلك هي فكرة مدمرة...».

VII- الانتماء الحضاري لشمال إفريقيا : خلاصة حكاية الجغرافيا والتاريخ

عندما يتمعن المرء في التاريخ القديم لمنطقة شمال إفريقيا يكاد يخرج بنتيجة واحدة، وهي أن الجغرافيا والمناخ كان اللاعبين الحاسمين في صياغة هذا التاريخ وتحديد نتائجه، وبالتالي إعطاء المنطقة شكلها التاريخي والحضاري المميز التي صارت عليه. لقد حسم موضوع انتماء المنطقة حضاريا ومنذ القدم على يد

الجغرافيا والمناخ، لتصير المنطقة أشبه بجزيرة كبيرة يحيط بها البحر والصحراء من كل جوانبها، مع احتفاظها بصلة وصل وحيدة مع المنطقة الشرقية عبر ممر ضيق شرقا (ممر طرابلس). كل ذلك تحدد في أعقاب ظاهرة مناخية قديمة فريدة من نوعها عرفتها الكرة الأرضية وكان من نتائجها ظاهرة جفاف الصحراء الكبرى قبل أزيد من 3 آلاف سنة.

أثبتت الأبحاث الأركيولوجية والأنتروبولوجية التي أجريت بمنطقة شمال إفريقيا على امتداد أزيد من قرن من الزمن، وبما لا يدع مجالا للشك، على وجود روابط موغلة في القدم تربط هذه المنطقة بالمنطقة الشرقية من القارة الإفريقية وبخاصة منطقة حوض وادي النيل، إضافة إلى منطقة الشرق الأدنى القديم. فقد ظلت حيث ظلت هذه المناطق الشرقية منبعا دائما للهجرات البشرية القديمة لتلك الثقافات المختلفة التي استوطنت شمال إفريقيا منذ فترة تعود لأزيد من 35 ألف سنة مضت. وقد تلاحقت تلك الهجرات البشرية على المنطقة منذ السلالة العاترية قبل أزيد من 35 ألف سنة مضت وصولا إلى السلالة القفصية قبل أزيد من 7 آلاف سنة مضت وثقافة العصر الحجري الحديث منذ 4 آلاف سنة مضت.

ظلت تلك الهجرات ذات الأصول الشرقية تشكل باستمرار المواد الأولية لفسيفساء المشهد الحضاري الذي ستأخذه منطقة شمال إفريقيا على جميع المستويات البشرية والثقافية والتاريخية (أنظر لمزيد من التفصيل الفصل الثاني عن الإنسان). وقد عثر على المواقع الأثرية الأقدم لتلك الثقافات المختلفة في المناطق الشرقية من شمال إفريقيا خاصة سلالة العصر الحجري الحديث، ما يعني أنها كانت ذات أصول شرقية ارتبطت تاريخيا بانتشار مجموعات الرعاة الأفروآسيويين في المناطق المختلفة من حوض النيل وشمال إفريقيا قادمين من منطقة الشرق الأدنى القديم بعد أن كانوا هاجروا إليها من شرق إفريقيا منذ زمن طويل عقب الخروج الكبير من إفريقيا لجنسنا البشري الحديث (الهوموسابيينز Homosapiens) منذ حوالي 50 ألف سنة مضت. هذا العامل التاريخي المتمثل في تلك الهجرات القديمة لعب دورا حاسما في تشكيل نوع من المشترك الثقافي والحضاري بين تلك المناطق المختلفة منذ القديم، برزت ملامحه في شتى أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية لهذه المناطق المختلفة.

ومن الجدير بالذكر هنا، الإشارة إلى المآل التاريخي لمنطقة كانت هي الأخرى جزء من هذا التأثير التاريخي قبل أن تعرف تحولا جذريا سيفصلها بشكل كامل عن بقية الأجزاء الأخرى لهذا السياق الحضاري. هذه المنطقة هي جنوب غرب أوروبا والتي كانت أيضا، و لزمن طويل، جزء من المجال الحضاري منذ الهجرات القديمة لسلالة الكرومانيون Cromanion الأوائل نحو أوروبا انطلاقا من منطقة الشرق الأدنى القديم وبالضبط من فلسطين مرورا بشبه جزرة الأناضول، وذلك منذ أزيد من 30 ألف سنة مضت، قبل أن تلحق بها هجرة بشرية أخرى بعد ذلك بزمن طويل حوالي 10 ألف سنة مضت انطلاقا من نفس المنطقة بالشرق الأدنى القديم. هذه الهجرة التي ارتبطت بانتشار المجموعات النطوفية القديمة، ووصول إحدى تلك المجموعات إلى جنوب أوروبا، في نفس الوقت الذي عبرت فيه إحداها إلى شمال إفريقيا لتعرف بالسلالة القفصية. لكن منطقة جنوب غرب أوروبا ستعرف تحولا جذريا تجلى في اكتساح المجموعات الهندوأوروبية لمجموع القارة الأوروبية بعد أن كانت تستوطن فقط في المناطق الشرقية من القارة قادمة إليها من وسط آسيا قبل حوالي 30 ألف سنة مضت. وقد أدى هذا الزحف الهندوأوروبي إلى منطقة شمال وجنوب غرب أوروبا، إلى حصول نوع من الانفصال الحضاري لمنطقة جنوب غرب أوروبا عن جنوب حوضا البحر المتوسط، لتأخذ طابعا التاريخي والحضاري الهندوأوروبي الخاص والمميز لها. وذلك رغم بقاء بعض المجموعات الصغيرة التي حافظت على طابعها الوراثي والتاريخي القديم، كما هو الحال مثلا مع المجموعات الباسكية والكتلانية في إسبانيا والتي أثبتت الأبحاث الوراثية الحديثة وجود تقارب كبير بينها وبين شعوب جنوب المتوسط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما في شمال إفريقيا، فقد ظلت المنطقة محتفظة بروابطها البشرية والثقافية مع المناطق الشرقية من القارة الإفريقية في حوض النيل ومن خلالها مع منطقة الشرق الأدنى القديم. ستلعب الصحراء الكبرى دورا حاسما في هذه العلاقة، وسيكون للتغيرات الدرامية التي عرفتها آثار بالغة في تحديد مستقبل شمال القارة الإفريقية بالكامل أي منطقتي حوض النيل وشمال إفريقيا. فمنذ حوالي 6 آلاف سنة مضت، كان يجوب الصحراء عدد من المجموعات المكونة أساسا من الرعاة الذين ازدهرا أحوالهم في أراض هي الآن صحراء قاحلة وخالية من

أي أثر للحياة. كانت منطقة الصحراء الكبرى قد تشكلت جيولوجيا ومناخيا منذ فترة طويلة لتشكل حاجزا كبيرا بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها. لكن حواف تلك الصحراء ظلت تتغير باستمرار تبعا لمستوى التساقطات المطرية التي كانت تعرفها المنطقة، فكانت حدود الصحراء تتقلص جنوبا كلما زادت نسبة الأمطار أو تتوسع شمالا مع فترات الجفاف. لعبت هذه الآلية الطبيعية التي تشبه مضخة عملاقة للغطاء النباتي والحيواني، دورا كبيرا في تحرك السكان المحليين من الرعاة الذين يجوبون الصحراء. كان هناك عامل مساعد آخر تمثل في الدور التضاريسي للسلاسل الجبلية الصحراوية الهجار وتاسيلي على الحدود الشمالية للصحراء، والتي لعبت دورا هائلا كخزان مهم للمياه كان يوفر غطاء نباتيا وحيوانيا حتى في فترات الجفاف، وهو ما يعني إمكانية للاستقرار البشري كما تؤكد ذلك النقوش الصخرية العديدة التي عثر عليها بتلك المناطق.

تحسنت نسبة الأمطار في نهاية حقبة الدرياس الأصغر حوالي 9 آلاف سنة ق.م، ودفعت تلك التحولات المناخية بمجموعات من الآفروآسيويين إلى التوغل أكثر في منطقة الصحراء الكبرى في شرقها وفي حدوها الشمالية، وازدهرت أوضاعهم هناك كما تدل على ذلك النقوش الصخرية الكثيرة التي عثر عليها في الحدود الشمالية من الصحراء وخاصة في منطقة تاسيلي النجار (جنوب الجزائر حاليا)، والتي تصور هؤلاء الصيادين مع حيوانات انقرضت كلها من المنطقة الآن مثل الفيلة ووحيد القرن والجاموس الوحشي.

ما لبث الفن الصخري أن تغير فجأة بعد العام 3500 ق.م في تلك المناطق، ليفسح المجال أمام حيوانات جديدة مألوفة مثل حيوانات الصيد البرية والماشية المدجنة. كان ذلك علامة على حصول تحول كبير جدا انتقلت معه مجموعات الصيادين الصحراويين إلى رعاة للماشية. فبحلول العام 6 آلاف ق.م أثناء العصر الجليدي الصغير، أصبحت الأحوال أكثر جفافا مرة أخرى في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى التي اتسعت حدودها شمالا وجنوبا. فرضت هذه الظروف القاسية على مجموعات الصحراء التأقلم مع الواقع المناخي الجديد. ويعتقد عالم الآثار في جامعة كيب تاون أندرو سميث Smith A. أن هذه الظروف هي التي أدت إلى ترويض الماشية في هذه المنطقة، في حين يذهب أغلب الباحثين

الآخرين إلى أن ظهور الماشية في منطقة الصحراء ارتبط بعبور مجموعة من الرعاة الآفروآسيويين القادمين من منطقة الشرق الأدنى القديم مرورا بصحراء سيناء جالبين معهم الماشية التي كانت قد تم تدجينها قبل ذلك بفترة طويلة في تلك المنطقة. ويعتمدون في ذلك على تأريخ المواقع الأثرية التي عثر عليها في هذه المناطق المختلفة. فهناك إثباتات أثرية عديدة على أن أول مكان تم فيه تدجين الماشية هو منطقة الشرق الأدنى القديم منذ حوالي 7500 ق.م. ومنذ حوالي 5500 ق.م تظهر الماشية فجأة في موقعي بيركسيبة وحوض نبطة في الصحراء المصرية، ثم تبدأ في الظهور في إينيري بدرجه في جبال تبستي في ليبيا حوالي 5400 ق.م. لتظهر لأول مرة في المناطق الشمالية في جبال الأوراس بالجزائر في الفترة ما بين 4600 ق.م و2400 ق.م.

يستخلص كثير من الباحثين من تلك النتائج الأركيولوجية أن هذه الفترة الزمنية التي عرفت ظاهرة الجفاف الكبير للصحراء ترافقت مع انتشار مجموعات من الرعاة الآفروآسيويين القادمين من الشرق الأدنى القديم، ناشرين بذلك ثقافتهم ولغاتهم ونمط العيش المميز للرعاة. سيعرف هؤلاء لاحقا في تاريخ المنطقة بسلالة العصر الحجري الحديث التي دفعتها ظروف تزايد الجفاف في الصحراء إلى التوغل شمالا نحو منطقة شمال إفريقيا أو التوجه شرقا للاستقرار على ضفاف نهر النيل وتدشين التاريخ العريق للحضارة القديمة لوادي النيل.

ويمكن اعتمادا على تلك المعطيات الأثرية أن نستنتج الفترة الزمنية التي انتشرت فيها اللغات الآفروآسيوية في شمال إفريقيا وحوض النيل، والفترة الزمنية التي انتشرت فيه اللغات الآفروآسيوية في حوض وادي النيل وشمال إفريقيا، والفترة التي انفصل فيها الفرع اللغوي الإفريقي من الآفروآسيوية عن الفرع الشرقي الذي صار يعرف باللغات السامية (الآرامية والعربية والعبرية...)، منذ حوالي 6 آلاف سنة ق.م، مع توغل الرعاة الآفروآسيويين في الصحراء المصرية وعبورهم لوادي النيل. ثم الزمن التقريبي الذي حصل فيه الانفصال بين الفرع اللغوي الأمازيغي والفرع اللغوي القبطي القديم عن بعضهما البعض، منذ حوالي 5 آلاف سنة ق.م. جرى تكريس هذا الانفصال تحت ضغط ظاهرة جفاف الصحراء الكبرى التي تلت تلك الفترة، حيث دفعت الظروف القاسية

للجفاف بهؤلاء الرعاة إلى البحث عن مصادر جديدة للمياه والكلأ، وبالتالي إلى الهجرة بعيدا باستمرار. اتجهت المجموعة الشرقية منهم إلى ضفاف وادي النيل واستقرت هناك، في حين ظلت المجموعة الغربية التي كانت تجوب الصحراء الليبية، تتوغل شمالا نحو الأراضي الخضراء في شمال إفريقيا، لتصل أولى تلك المجموعات إلى جبال الأوراس، مدشنة بذلك ما سيعرف بهجرات سلالة العصر الحجري الحديث والتي ستهيمن ابتداءً من تلك الفترة على مجمل أرجاء شمال إفريقيا، وتعيد تشكيل الواقع البشري والثقافي لمجموع منطقة شمال إفريقيا والصحراء الكبرى (لمزيد من التفصيل راجع الفصل الثاني).

ومنذ هذا الوقت فصاعدا، فصلت الصحراء الكبرى شمال إفريقيا بشكل كلي عن بقية مناطق القارة الأخرى، لتصبح المنطقة أشبه ما تكون بجزيرة كبيرة معزولة جغرافيا ومناخيا، يحيط بها البحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا والصحراء الكبرى جنوبا وشرقا، مع احتفاظ المنطقة بممر عبور وحيد صغير في عمق الصحراء الليبية هو ممر طرابلس الضيق. وقد هذا الانعزال المستمر لشمال إفريقيا إلى عزل المنطقة عن عمق القارة، في نفس الوقت الذي بدأت فيه بالانفتاح على التأثيرات الحضارية لعالم البحر المتوسط، عن طريق البحر شمالا. هذه التأثيرات التي بدأت عبر مضيقي جبل طارق غربا وصقلية شرقا، ستبلغ ذروتها مع وصول البحارة الفينيقيين إلى المنطقة أواخر الألف الثانية ق.م، و تأسيس قرطاجة أوائل الألف الأولى ق.م، ومن ثم الدخول الكامل للمنطقة في عالم البحر الأبيض المتوسط والتحولات التاريخية التي عرفها طوال تلك الفترة التي ساهمت في تشكيل الثقافة المحلية لسكان شمال إفريقيا ذات الجذور الشرقية القديمة والمنفتحة على التأثيرات الحضارية المتوسطية (لمزيد من التفصيل راجع الفصل الرابع عن الثقافة).

لعب انتشار الثقافة الفينيقية في نسختها القرطاجية التي عرفت بالثقافة البونية، دورا هاما في إعادة ربط منطقة شمال إفريقيا بالثقافات الشرقية القديمة وبالتأثيرات الثقافية لحضارات شرق المتوسط. وبالرغم من أن سكان شمال إفريقيا قاوموا التوسع القرطاجي في أراضيهم خصوصا بعد نشوء الممالك الأمازيغية القديمة على الحدود مع الأراضي القرطاجية، وبداية بروز الصراع الطويل بين

روما وقرطاجة للسيطرة على غرب المتوسط فيما عرف بالحروب البونية، فإن منطقة شمال إفريقيا ستتحول إلى وعاء حاضن للثقافة البونية خاصة بعد سقوط قرطاجة وتخريبها على يد الرومان، وتحول هذه الثقافة إلى أداة لمواجهة الاحتلال الروماني لشمال إفريقيا. وتدل المعطيات الأثرية العديدة أن سلسلة جبال الأطلس ظلت وطوال قرون طويلة حصنا منيعا للثقافة الفينيقية حتى بعد سقوط الممالك الأمازيغية القديمة في يد الرومان. وقد ساهم الاحتلال الروماني لمجمل مناطق حوض البحر المتوسط شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، في خلق نوع من التواصل بين مختلف هذه المناطق والاستمرار في عملية ربط إعادة شمال إفريقيا بمحيطها الحضاري الذي تنتمي إليه، بعد فترة الانعزال الطويلة التي عرفها العصر الحجري الحديث عقب جفاف الصحراء الكبرى والعزلة الجغرافية التي أعقبت ذلك، والتي انتهت مع وصول البحارة الفينيقيين إلى المنطقة وبداية عصر التاريخ المكتوب، بالرغم من أن هذه العزلة لم تكن كاملة حيث ظل ممر طرابلس في الصحراء الليبية يربط المنطقة شرقا بحوض وادي النيل والتأثيرات الثقافية المتبادلة التي كانت تتسرب باستمرار عبر الصحراء الليبية بين شمال إفريقيا وحوض وادي النيل.

كان من بين التأثيرات الثقافية العديدة للصيرورة التاريخية التي أدت إلى ربط شمال إفريقيا بعالم البحر المتوسط، ما عرفته مختلف الجوانب الحياتية لسكان المنطقة على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى التأثير الديني الذي عرفته المنطقة مع انتشار عبادة الآلهة الشرقية، خاصة الآلهة «تانيت» والتي يعتقد أنها نسخة شمال إفريقية عن الآلهة الشرقية القديمة التي ترمز للخصب والتي انتقلت عبادتها أيضا إلى أوروبا عبر اليونان والرومان لتعرف هناك باسم «أثينا». ولم تكن عبادة هذه الآلهة الشرقية القديمة هي الوحيدة التي انتشرت في شمال إفريقيا، فقد كانت بعض المناطق الشرقية في الصحراء الليبية تعيش تحت تأثير العبادات القديمة في وادي النيل مع انتشار عبادة إله طيبة «أمون»، الذي صار يعرف في العصر البوني تحت اسم «بعل أمون». كما ظهرت فيما بعد في العصر الروماني تماثيل هرمسية في ليبيا في حمامات عصر أسرة أنطونيوس، والتي ما يزال الجدال محتدما حول أصولها والطريقة التي وصلت بها إلى المنطقة، سواء عبر وادي النيل أو عبر البحر المتوسط.

لم تكن عبادة الآلهة الوثنية هي الديانة الوحيدة التي وصلت إلى المنطقة عقب انفتاحها على عالم البحر المتوسط وتأثيراته الحضارية، فقد كانت الديانة اليهودية من بين أولى الديانات السماوية الكبيرة التي وصلت إلى المنطقة كما تدل على ذلك المعطيات التاريخية القديمة. ولا يزال الغموض يلف انتشارها في المنطقة سواء من حيث الفترة الزمنية أو الطريقة التي وصلت بها. ويسود اعتقاد كبير في أوساط الباحثين أن جاءت إلى المنطقة عبر الموانئ الفينيقية القديمة في صور وصيدا إلى الموانئ الفينيقية الجديدة في شمال إفريقيا وخاصة قرطاجة، ومنها استطاعت التغلغل في نحو مناطق القبائل المحلية لتجد لها مراكز انتشار جديدة في المناطق الجبلية.

بعد ذلك بعدة قرون ستصل غلى المنطقة ديانة سماوية أخرى هي المسيحية، جاءت من نفس المنطقة الشرقية من عالم البحر المتوسط في الشرق الأدنى القديم. وانتشرت هي الأخرى عبر الموانئ المتوسطية الشمالية للمنطقة، قبل أن تجد لها موطئ قدم في المناطق الداخلية مع توسع الاحتلال الروماني. اعتنق عدد من سكان شمال إفريقيا - خاصة في المناطق الشمالية - الديانة المسيحية وشاركوا في التطور التاريخي الذي عرفتها هذه الديانة، خاصة بعد أن صارت دينا رسميا للإمبراطورية الرومانية وما أعقب ذلك من انشقاق الكنيسة الدوناتية وإعلانها الثورة ضد السلطة الدينية والسياسية في روما، قبل أن يتم القضاء عليها من طرف تحالف الكنيسة الرسمية والدولة الرومانية.

انتهى انهيار الإمبراطورية الرومانية وما أعقب ذلك من غزو وندالي وبيزنطي لشمال إفريقيا، إلى تفكيك الوحدة القسرية التي فرضها الاحتلال الروماني، وارتداد المنطقة إلى عزلة تاريخية وثقافية ترافقت مع حصولها على نوع من الاستقلال الذاتي فرضته المقاومة المسلحة للقبائل المحلية منذ أيام الغزو الروماني. هذه العزلة التاريخية ستستمر لعدة قرون ولن تنكسر إلا بعد ذلك مع وصول العرب المسلمين إلى المنطقة لأول مرة في القرن السابع ميلادي.

كان لحركة الفتوحات التي دشنها العرب المسلمون دور تاريخي حاسم في إعادة ربط المناطق المختلفة من الوعاء الحضاري لجنوب المتوسط وإعادة تشكيل هذا المشهد الحضاري على جميع المستويات البشرية والثقافية والتاريخية. وكان

انتشار الإسلام العامل الحاسم في هذه الصيرورة التاريخية، مشكلا بذلك نوعا من الرباط العقائدي العميق والمتين بين سكان هذه المناطق المختلفة، والذي صار أقوى رباط حضاري عرفه تاريخ منطقة جنوب المتوسط.

كان لوصول العرب المسلمين إلى شمال إفريقيا شمال إفريقيا لأول مرة أواسط القرن السابع ميلادي دور حاسم في إخراج المنطقة من عزلتها التاريخية الطويلة التي امتدت لقرون عديدة والتي فرضها واقع الاحتلال الروماني، والأحداث التي أعقبت انهيار الإمبراطورية الرومانية ووصول الغزاة الوندال والبيزنطيين، ما زاد من الأمور تعقيدا في المنطقة ودفع بالسكان المحليين إلى مزيد من العزلة التاريخية. لم تكن عمليات الفتوحات في شمال إفريقيا عملية سهلة على الإطلاق، فقد قاوم السكان المحليون الغزاة الجدد، ولم تستقر الأوضاع إلا بعد مرور حوالي قرن من الزمن وبالخصوص بعد فتح الأندلس. لكن هذا التدخل كان من العمق بحيث سيقلب تاريخ المنطقة إلى الأبد.

أدى انتشار الإسلام ودعوات الفرق المعارضة لسلطة الدولة المركزية، الأموية والعباسية بعدها، إلى إعادة ربط شمال إفريقيا بالمراكز الحضارية الأخرى بالمشرق، كما مكنها لأول مرة من غطاء ديني قوي، تمثل في دعوات المعارضة من الخوارج والشيعة، لمشاريع إنشاء دول مستقلة بالمنطقة لأول مرة منذ سقوط الممالك الأمازيغية القديمة عقب الاحتلال الروماني للمنطقة قبل قرون طويلة (سنتطرق بتفصيل لهذا الموضوع في موضع لاحق).

شكل انتشار الإسلام حدثا تاريخيا غاية في الأهمية، وربما كان الأكثر أهمية في تاريخ شمال إفريقيا بمقدار التحولات التاريخية الهائلة التي نتجت عنه. وقد كان هذا الانتشار عاملا رئيسا في إعادة ربط المنطقة بمحيطها الحضاري، وذلك من خلال عمليتين أساسيتين: الأولى تمثلت في إعادة الروابط الحضارية القديمة بين شمال إفريقيا ومناطق حوض النيل والشرق الأدنى، والثانية تجلت في إعادة توحيد المناطق المختلفة من شمال إفريقيا على جميع المستويات البشرية والثقافية والتاريخية، وكسر التناقضات والعزلة الداخلية التي فرضها الاحتلال الروماني بمجرد وصوله إلى المنطقة. هو ما مهد الطريق أمام محاولات التوحيد العديدة التي انطلقت في المنطقة منذ أيام الدولة الفاطمية في المغرب الأوسط قبل انتقالها إلى مصر وسيطرتها على أجزاء كبيرة من المشرق في الشام والجزيرة العربية،

وصولا إلى زمن عبد المؤمن الكومي الذي استطاع توحيد كافة أرجاء شمال إفريقيا والأندلس تحت راية دولة الموحدين... وبذلك تحقق لشمال إفريقيا في ظل الإسلام ما لم يتحقق لها من قبل : الاستقلال والوحدة والحضارة، وهذا ما رسخ أقدام الدين الجديد في المنطقة بصفة نهائية.

ومنذ تلك المرحلة ستصبح شمال إفريقيا جزء من هذا الوعاء الحضاري، وتخضع كغيرها من المناطق الجغرافية للتغيرات والتحولات التاريخية التي مر منها منذ انهيار الوحدة السياسية لهذا المجال عقب انحطاط وتفكك الدولة العباسية وصولا إلى إعادة توحيده من قبل الدولة العثمانية والتي وصل نفوذها إلى مجمل مناطق شمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى، قبل أن تسقط المنطقة في يد الاستعمار الأوروبي الحديث منذ بدايات القرن 19 مع احتلال فرنسا للجزائر، إلى أواسط القرن العشرين مع حصول معظم دول المنطقة على استقلالها مجددا.

الفصل الخامس

في التاريخ

«إن هوية أية أمة هي بالأساس هوية تاريخية،
والتاريخ هو الذي يشكلها...»
(كارلتون هايز، في القومية).

I - البدايات الأولى لنشأة الدولة في شمال إفريقيا : الممالك الأمازيغية القديمة

تشير الكشوفات الأثرية الحديثة في منطقة شمال إفريقيا أنه ابتداء من الألف الثالثة ق.م وعقب الجفاف الكبير للصحراء، انقسمت المنطقة جغرافيا واجتماعيا إلى عالمين مختلفين، الأول شمالي متوسطي يشبه بدرجة كبيرة مجمل الحضارات المتوسطية الأخرى في اعتماده نمط العيش الزراعي وما يرافق ذلك من استقرار وتطور معين للبنيات الاجتماعية، وعالم آخر صحراوي ظل محافظا على أصالته الأولى منذ زمن الرعاة الآفروآسيويين حيث ظل يعيش حياة البداوة معتمدا بشكل أساسي على الرعي والترحال.

كان من البديهي أن يتطور هذين العالمين بشكل مختلف مع مرور الزمن، وهو ما تؤكده المعطيات الأثرية العديدة المنتشرة في أرجاء المنطقة، حيث تعاطى السكان المستقرون للزراعة منذ أواخر العصر الحجري الحديث. وتقدم النقوش والرسومات في الصخور أشكال التطور المختلفة التي عرفها عصر المعادن في المنطقة، مع ظهور المحراث واستعمال حيوانات الجر في الأعمال الزراعية، إضافة إلى وجود بقايا أثرية لإنشاءات بدائية جدا لخزن المياه وتوزيعها يعود تاريخها ا يعود تاريخها إلى فترة مبكرة جدا قبل مجيء الفينيقيين إلى المنطقة. وقد تعلم السكان منذ وقت طويل طريقة الحرث باستخدام الثيران كما تدل على ذلك النقوشات والرسومات الصخرية في منطقة الأطلس الكبير في المغرب.

وقد بين علماء النبات أن القمح الجاف (ربما كان جلب من الحبشة أو من أعالي وادي النيل) والشعير قد زرعا في شمال إفريقيا قبل وصول البحارة الفينيقيين بوقت طويل، وكذلك الفول والحمص وبعض المزروعات الأخرى[1].

وقد ربط السكان بالمناطق الشمالية المتوسطية علاقات تجارية قديمة مع سكان الضفة الشمالية للمتوسط عبر مضيقي جبل طارق وصقلية، تدل على ذلك المعطيات الأثرية عن التأثيرات الثقافية المتبادلة التي تظهر في أشكال وأنواع الصناعات الفخارية في المنطقتين. كانت المناطق الشمالية خلال تلك الفترة من التاريخ القديم تتطور بشكل طبيعي، شأنها شأن بقية مجتمعات المزارعين الأخرى على ضفاف البحر المتوسط. حيث أدت الظروف المرتبطة بنمط الحياة الزراعي الذي يفرض على السكان الاستقرار في مكن واحد، إلى نشوء تجمعات سكانية قرب الأراضي الزراعية المختلفة على امتداد المشهد التضاريس المتنوع للمنطقة، كما أدت الوفرة في الإنتاج إضافة إلى انتشار نمط الاستقرار، إلى تطور هذه التجمعات السكانية ونموها، لتصبح هي السائدة خاصة في المناطق الغربية وعلى امتداد سلسلة جبال الأطلس من تونس إلى جنوب المغرب ومناطق السهول الكبرى في تونس وعلى شاطئ المحيط الأطلسي في المغرب حيث الظروف المناسبة للنشاط الزراعي. وكما هو الحال في جميع المناطق الأخرى في العالم القديم شجع نمو النشاط الزراعي بروز نشاط اقتصادي آخر يتجلى في التجارة والمبادلات، وما كان يرافق ذلك من علاقات ثقافية مختلفة. ومنذ تلك الفترة بدأت تظهر إلى الوجود تجمعات سكانية أكبر حجما سرعان ما تطورت إلى مدن صغيرة كشفت عنها الأبحاث الأثرية المتعلقة بفترة ما قبل الوجود الروماني بالمنطقة.

كيف كان النظام السياسي والاجتماعي في هذه المناطق الزراعية المستقرة؟ يبدو أنه وفي غياب معطيات تاريخية أو أثرية حاسمة، لا يمكن إلا التخمين بناء على المعطيات المتعلقة بالفترة الزمنية اللاحقة. شكل الانتقال التدريجي من التجمعات السكانية الصغيرة نحو القرى ثم ظهور المدن الصغيرة وما يتطلبه ذلك من ضرورات تنظيمية وتقسيم للعمل، ما يمكن اعتباره الخلفية الاقتصادية

---

1 - Erroux. T. 1957. Essai d'une classification dichotomique des blés durs cultivé en Algérie. BSHNAN 48, p 239.

والاجتماعية التي نشأت عنها الدولة في كل مكان من العالم القديم، بدءً بتلك التي نشأت على ضفاف الأنهار الكبرى وأولها في منطقة بلاد الرافدين. المدينة كيان يختلف عن القرية، ليس في أنها أكبر حجما فحسب، بل أيضا فيما تتطلبه من وجود نوع من التخصص الاقتصادي وتقسيم أكثر تعقيد للعمل، مع وجود نوع من المركزية في التنظيم السياسي والاجتماعي أكبر بكثير مما في التجمعات الأصغر حجما. هذا الحجم من التشغيل والتنظيم – مع وجود وفرة كافية في الإنتاج – يؤدي بما يكاد يكون محتوما إلى كيانات سياسية تكبر باستمرار وتزداد تعقيدا مع مرور الزمن وصولا إلى نشوء الدولة.

هذا هو السيناريو الداخلي الذي نشأت عنه الدولة – المدينة في بلاد الرافدين قبل آلاف السنين، وهو نفس ما حصل أيضا في أحواض الأنهار الكبرى مثل ما جرى في منطقة وادي النيل وغيرها. فهل كان هذا هو السيناريو التاريخي الذي عرفته منطقة شمال إفريقيا أيضا، مثل بقية المناطق الأخرى من العالم القديم ؟

يختلف الأمر قليلا بالنسبة لشمال إفريقيا. فقد كان العامل المباشر والحاسم في سيناريو نشوء الدولة في المنطقة، عاملا تاريخيا خارجيا، وليس متعلقا فقط بالتطور الداخلي في المنطقة، تجلى في هبوب رياح شرقية على المنطقة، ربطتها بالتطورات الهائلة التي كانت تعرفها منطقة الشرق الأدنى القديم.

أدى وصول البحارة الفينيقيين إلى المنطقة أواخر الألف الثانية ق. م وتأسيسهم مجموعة من المدن التجارية والتجمعات السكانية على امتداد الساحل المتوسطي الشمالي وجزء كبير من الساحل الأطلسي الغربي، إلى تسريع عملية الانتقال تلك من القرية نحو المدينة كبنية اجتماعية وسياسية، وساهم تأسيس قرطاجة وتحولها إلى إمبراطورية ذات نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي حاسم في شمال إفريقيا (راجع الفصل السابق عن الثقافة). وقد لعب العامل القرطاجي دورا أساسيا في خلق الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية التي أدت إلى نشوء الدولة في المنطقة وظهور سلطة مركزية تجسدت في شخص «الملك» الذي أطلق عليه اسم «أكلّيد» الذي ما يزال متداولا إلى اليوم في معظم اللغات الأمازيغية للدلالة على الملك. وحتى نفهم ما الذي كان يعنيه مصطلح «أكليد» (الملك) في تلك الفترة الزمنية المبكرة من تاريخ نشوء الدولة في شمال إفريقيا، لا بد أن نفهم الواقع الاجتماعي والسياسي الذي أعقب التدخل الفينيقي في المنطقة.

تتحدث المصادر التاريخية القديمة (وهي بالمناسبة رومانية بالأساس) عن التركيبة القبلية التي كانت تميز مجتمعات السكان المحليين في شمال إفريقيا، ويستفيض بعضها في ذكر أسماء القبائل القديمة ومناطق استقرارها ونمط العيش الذي تعتمده، كما فعل ذلك مثلا كل من بلينوس Plinus، وبطليموس الذي وضع خريطة مفصلة للقبائل المحلية ومناطق توزيعها الجغرافي (وهو ما اعتمدته فيما بعد المصادر الاستعمارية الحديثة في وصفها لتاريخ شمال إفريقيا بأنه «تاريخ قبائل» خاصة أنصار النزعة الانقسامية في السوسيولوجيا...). شرحنا في فصل سابق كيف أن القبيلة في شمال إفريقيا ليس لها معنى سلالي (وراثي) محض، وإنما هي عبارة عن شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المرتبط أساسا بالتحولات التي تعرفها منطقة ما في فترة زمنية معينة. حيث تقوم القبيلة أساسا على رابطة الجوار وتعرف دينامكية كبيرة تفرضها تلك التحولات التاريخية، ما يؤدي باستمرار إلى إعادة تشكيل المشهد القبلي سواء باختفاء قبائل أو ظهور أخرى جديدة، نتيجة عمليتي التفكك وإعادة الانصهار (راجع الفصل السابق عن الإنسان). إذا فقد كان حدود مجال تأثير القبيلة كوعاء اجتماعي، مرتبط بشكل أساسي بالظروف التي تواجه السكان، فكان هذا المجال يتقلص أو يتمدد بتأثير من تلك الظروف والاكراهات التي تواجه السكان وتفرض عليهم ردود فعل معينة.

كان التجار الكنعانيون المعروفون باسم الفينيقيين قد وصلوا إلى السواحل الشمالية لمنطقة شمال إفريقيا منذ فترة مبكرة أواخر الألف الثانية ق.م وأسسوا بها عدد من المدن والمراكز التجارية، ومن ثم احتكروا التجارة في غرب المتوسط، خاصة بعد خسارتهم لامتيازاتهم في شرقه وسقوط المدن الفينيقية الأصلية في يد الحيثيين. صارت قرطاجة متزعمة العالم الفينيقي، حيث أسست إمبراطورية شاسعة على امتداد السواحل المتوسطية والأطلسية لشمال إفريقيا، وانتشرت المدن الفينيقية على امتداد تلك السواحل، خالقة بذلك نوعا من الحاجز الطبيعي بين شمال إفريقيا وجنوب غرب أوروبا والتي كانت قد بدأت في الازدهار في منطقة المضايق. أثر الفينيقيون بشكل حاسم في مسار الأحداث والتطورات في منطقة غرب المتوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص، حيث كان للتأثيرات الثقافية والسياسية للوجود الفينيقي دور أساسي في التحولات المهمة التي عرفتها المنطقة.

كشفت الأبحاث الأثرية الحديثة في المنطقة عن نتيجة بالغة الأهمية في موضوع البدايات الأولى لنشوء الدولة في شمال إفريقيا، وتتلخص في كون أوائل الإمارات المحلية التي تأسست في المنطقة توجد في المناطق الشمالية الشرقية والغربية التي كانت على اتصال مباشر بالمدن الفينيقية، حيث عثر هناك على أنصاب جنائزية صخرية تمجد الموتى وتخلد ذكرى سلطة سياسية في المنطقة الشمالية الغربية (شمال المغرب حاليا)، كما عثر في المنطقة الشمالية الشرقية (شمال تونس حاليا) على آثار عديدة تدل على وجود إمارات عديدة متأثرة بشكل كبير بالنمط الحضاري الفينيقي. هذا كله إضافة إلى ما توروده كتب التاريخ القديمة من ذكر أسماء ملوك قدامى قبل مرحلة التدخل الروماني بالمنطقة.

يعيد ذلك إلى الذهن طرح السؤال الأول عن ما الذي يعنيه وجود «ملوك» محليين بالمنطقة؟ يتحدث المؤرخون القدامى عن زعماء قبليين محليين استطاعوا إخضاع القبائل المجاورة لهم وشكلوا تحالفات قبلية هي أشبه بالكونفدراليات القبلية تحت سلطتهم. ويوردون مثال قبيلة الموريين Maures التي كانت تسكن على ضفاف نهر ملوية (شمال شرق المغرب حاليا) واستغلت موقعها الاستراتيجي على خط التجارة بين المدن الفينيقية الشمالية والمناطق الصحراوية الجنوبية والذي سيعرف فيما بعد بخط التجارة الصحراوية، في توحيد القبائل الأخرى المحيطة بها وتشكيل نوع من التحالف القبلي الموسع، الذي يحكمه زعيم موري كان يحمل لقب «أكلّيد» (الملك بالأمازيغية)، مؤسسا بذلك أسرة حاكمة تعاقب أفراها على الحكم لمدة طويلة امتدت ما بين القرن الثالث ق.م والقرن الأول ق.م، لتكون من بين أولى الدول المحلية المستقلة التي تأسست في منطق شمال إفريقيا. إذا فقد كانت عملية تأسيس إمارات محلية يحكمها ملوك قبليون، نوعا من تفاعل السكان المحليين مع الوجود القرطاجي الذي كانت له تأثيرات كبيرة جدا. لذلك لم يكن من المستغرب أن تنشأ كل تلك الإمارات المستقلة على الحدود الجنوبية للمناطق القرطاجية والمفتوحة بشكل أساسي على تأثيراتها.

أما بالنسبة للتاريخ الذي نشأت فيه تلك المحاولات الأولى لتوحيد السكان المحليين في ظل دول مستقلة، فهو مسألة في غاية الغموض ومثار جدل مستمر، خاصة وأن النصوص التاريخية التي تتناول تلك الفترة هي نصوص رومانية

بالأساس وتناصب العداء للقرطاجيين، إضافة إلى كونها متأخرة زمنيا عن المرحلة التي تتناولها. ويرى جزء من الباحثين أن نشوء الإمارات القبلية المستقلة بالمنطقة ارتبط بمحاولات التوسع القرطاجي في أراضي تلك القبائل، ما دفعها للتوحد والتكتل في مواجهة خطر الغزو وفقدانها لأراضيها. ومن المعروف تاريخيا أن قرطاجة لم تتوسع في المناطق الداخلية لشمال إفريقيا إلا في أعقاب هزيمتها في معركة هاميرا في صقلية سنة 480 ق. م، وخسارتها لأراضيها هناك ما دفع بقائدها حملقرت (والد القائد الشهير هنبعل الذي قام بغزو إيطاليا أثناء الحرب البونية الثانية) إلى انتهاج «سياسة الرجوع إلى الأرض» لتعويض خسارته للأرض في صقلية. وإذا قبلنا بهذا التحليل فهذا يعني أن نشوء الإمارات المحلية التي كانت تعبر عن بروز تكتلات قبلية كبيرة، لم يبدأ إلا في أعقاب سنة 480 ق. م، وهذا غير صحيح لأن المصادر التاريخية نفسها تحكي عن أن تلك السياسة التي قادها حملقرت ووصفته على إثرها بأنه «حَوّل القرطاجيين من فينيقيين إلى أفارقة...»، لم تكن فقط تستهدف تعويض الأراضي المفقودة في صقلية بل أيضا كان من أهدافها القضاء على الإمارة المحلية المجاورة لقرطاجة والتي رأت فيها تهديدا محتملا لها، ما يعني أن نشوء الإمارات المحلية كان سابقا زمنيا على التوسع القرطاجي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان نشوء بعض تلك الإمارات في مناطق لم يستهدفها التوسع القرطاجي مثل مملكة الموريين الشهيرة على ضفاف نهر ملوية والتي توسعت كثيرا لتصل حدودها إلى المحيط الأطلسي غربا.

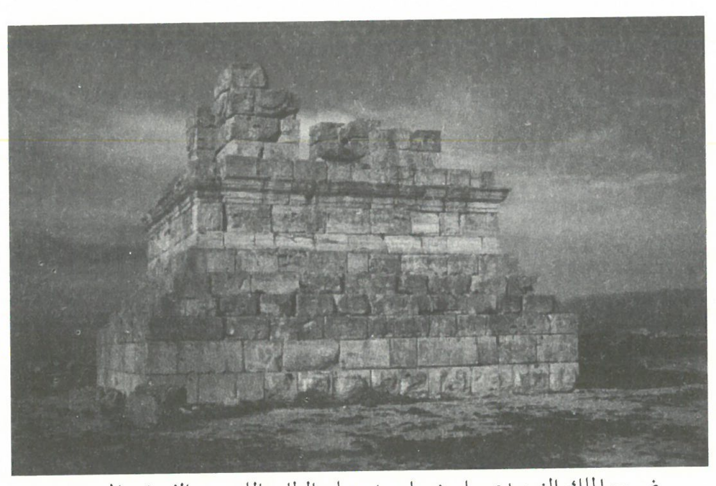
في الحدود الغربية لتلك الإمارة التي دمرها القرطاجيون في الشرق، نشأت إمارة جديدة يقودها رجل كان يناصب العداء للقرطاجيين، وأحد أشهر الملوك المحليين بسبب تحالفه مع الرومان في الحرب البونية الثانية بين قرطاجة وروما. كان «ماسينيسا» قد تلقى تعليمه في قرطاجة وعمل على الاستفادة بشكل كبير من الثقافة القرطاجية في مملكته الخاصة التي عرفت باسم «نوميديا». عقد ماسينيسا صداقات متينة مع أبرز السياسيين الرومان، كما عقد تحالفات مع الموريين المجاورين لمملكته غربا، قبل أن يخوض حربا ضد القرطاجيين وحلفائهم. كانت المملكة الشرقية القديمة التي دمرها القرطاجيون، قد انقسمت إلى قسمين وكان الصرع ناشبا بين تكتلين قبليين كبيرين هما : المسايسوليين Masaessyli

والماسوليين Massyli. كان النزاع بين قرطاجة وروما قد وصل أوجه خلال الحرب البونية الثانية وعبور هنبعل (اسمه الأصلي حن بعل) جبال الألب لغزو روما سالكا طريقا برية. كانت القبائل المحلية في شمال إفريقيا قد تعرضت لتأثيرات الحضارة القرطاجية لمدة قرون طويلة، وقامت فيها وحدات سياسية أكبر من ذي قبل، وزاد التحاق رجالها بالخدمة في الجيش القرطاجي أثناء الحروب المتلاحقة التي خاضتها قرطاجة من قوتهم وتجربتهم. وفي سنة 213 ق.م قرر «سيفاكس» Syphax زعيم أكبر قبيلة نوميدية وهي قبيلة المساسوليين التي يمتد مجالها الجغرافي من أمبساجا Ampsaga (الوادي الكبير حاليا في الجزائر) شرقا إلى حدود نهر مولوكا Mulucha (نهر ملوية حاليا شرق المغرب) غربا، التخلي عن قرطاجة والتحالف مع روما. لكنه عاد وانضم إليها في سنة 208 ق.م عندما تزوج ابنة أحد زعماء قرطاجة. وعلى النقيض منه ظل «جايا» Gaya زعيم الماسوليين الواقعة أراضيهم ما بين قرطاجة والمساسوليين، مخلصا لقرطاجة خلال فترة انشقاق سيفاكس عنها. وقام ابنه ماسينيسا بتقديم خدمات كبيرة للقرطاجيين في حربهم بشبه الجزية الإيبرية وكان جنديا مرموقا في الجيش الذي قاده هنبعل هناك، وذلك قبل أن يتحول ولائه نحو الرومان عقب انتصارهم على قرطاجة. وعند عودته من هناك قرر أن يعقد حلفا مع الملك الموري «باكا» Baga، سمح له بالحصول على مساعدات عسكرية مكنته من مواجهة القرطاجيين واستعادة مملكته التي كانوا قد استولوا عليها، كما وفرت له حماية من خصمه سيفاكس زعيم المساسوليين. انتهت الحرب بين روما وقرطاجة بهزيمة هذه الأخيرة، وكانت من شروط المعاهدة أن تعيد قرطاجة لماسينيسا جميع الأراضي التي كانت قد استولت عليها من مملكته.



صورة ماسينيسا عثر عليها منقوشة على إحدى القطع النقدية في عاصمته قرطة

عرف ماسينيسا تاريخيا بأنه صاحب شعار «إفريقيا للأفارقة»، في مواجهة التوسع القرطاجي. وقد استغل ببراعة العداوات التي كانت لقرطاجة مع الرومان والموريين لعقد تحالفاته واستثمارها إلى أقصى حد ممكن. حصل ماسينيسا بعد معركة زاما Zama سنة 206 ق.م التي هزم فيها القرطاجيون وحلفائهم، على الأجزاء الشرقية الخصبة من مملكة سيفاكس في حين تركت الأجزاء الأخرى الفقيرة لابن سيفاكس الذي يحمل اسم « أورمينا» ليحكمها لبضع سنوات أخرى كما يدل على ذلك العثور على عملة فضية تحمل اسمه وتعود للفترة نفسها. في ذلك الزمن كان معنى أن تكون حليفا للرومان هو أن تكون تابعا لهم، وكان أول مطلب هو الطاعة العمياء للإرادة الرومانية وتجنب عمل أي شيء يمكن يثير ريبة الرومان. وتظهر مهارة ماسينيسا في كونه فهم هذه الحقائق وظل لفترة تزيد على 50 سنة من حكمه يمارس ضغطا متزايدا لانتزاع أراضي المملكة الغربية وأراضي قرطاجة نفسها، وكان يطمح إلى أن تصبح قرطاجة نفسها جزء من مملكته. لكن الرومان رفضوا تسليمه قرطاجة بعد تدميرها سنة 146 ق.م، وحولوها بدلا من ذلك إلى مستعمرة رومانية رغم استياء ماسينيسا، لكنه في النهاية أذعن ورضخ للإرادة الرومانية. كانت تلك الخطوة الأولى التي تراجع فيها ماسينيسا عن شعاره «إفريقيا للأفارقة» ، وقبل بموطئ قدم للرومان في المنطقة وهو ما سيؤدي فيما بعد إلى الاستيلاء الروماني الكامل على المنطقة بما في ذلك على مملكة ماسينيسا نفسه الذي جهد لتوسيعها. توفي هذا الملك سنة 148 ق.م بعد أن أسس دولة على مساحة شاسعة تمتد ما بين أراضي طرابلس شرقا ووادي ملوية غربا، ولم تفلت من قبضته غير الممتلكات الرومانية بقرطاجة والمملكة الموريتانية غرب وادي ملوية، والتي كان قد عقد معها تحالفا منذ زمن طويل. قام ماسينيسا بكل ما يؤكد بأنه كان يعتبر نفسه ملكا حقيقيا وليس مجرد تابع للرومان، فتلقب بلقب «أكليد» (الملك بالأمازيغية) ولبس التاج وحمل الصولجان وسك العملات باسمه، وأسس عاصمة لمملكته في قرطة (مدينة قسنطينة حاليا بالجزائر) والتي كان كما يقو المؤرخون مدينة حقيقية على النمط القرطاجي في المدن. بعد وفاته في سن التسعين خلفه ابنه «ميسبسا » Micipsa 148 ق.م / 118 ق.م والذي ازدهرت التجارة مع روما في عهده كما تؤكد ذلك أخبار المؤرخين الذين تحدثوا عن التجارة ما بين روما وقرطة التي كان التجار الرومان يتوافدون عليها باستمرار.



ضريح الملك النوميدي ماسينيسا ويبدو عليه الطابع الليبي - الفينيقي المزدوج

كانت روما قد قررت وقتها ولأسباب عديدة عدم الاستعجال بالسيطرة على منطقة شمال إفريقيا والدخول في حرب مع الممالك المحلية هناك مع الاحتفاظ هناك بموطئ قدم يتمثل في الأراضي القرطاجية السابقة التي تحولت إلى مستعمرة رومانية. كانت لدى الرومان المنتصرين أسبابهم الخاصة، فقد كانوا منشغلين بحروب أخرى في أوروبا، إضافة إلى اندلاع الحرب الأهلية الداخلية التي كادت تمزق وحدة الإمبراطورية. كانت تلك الرحلة هي الفترة الذهبية للممالك المحلية في شمال إفريقيا قبل أن تلقى مصيرها المشئوم. بعد وفاة ميسبسا حكمت المملكة حكما مشتركا بين اثنين من أخويه واشترك معهما أحد أحفاد ماسينيسا والذي سيصير مشهورا بسبب حروبه مع روما - والتي أفرد لها المؤرخ الروماني سالوست Saluste كتابا خاصا - هو يوغرطة Jugurtha (هناك احتمال كبير أن اسمه الأصلي هو يوغرثن الذي يعني بالأمازيغية أكبرهم أو كبيرهم، وربما سمي بذلك بسبب كونه كبير إخوته، لذلك خلف والده المتوفى في مشاركة أعمامه في اقتسام عرش المملكة...). كان يوغرطة رجلا ذا مهارات متعددة، ويصفه سالوست في كتابه «حروب يوغرطة» بأنه كان نشيطا وذكيا ومولعا بالفروسية والصيد. سعى يوغرطة إلى جعل نفسه الحاكم الأوحد لمملكة نوميديا، لكن روما تدخلت وحاولت تقسيم المملكة رسميا، ولكن عندما استولى يوغرطة على العاصمة قرطة من أحد منافسيه وقتل أفراد الجالية الرومانية هناك،

أعلنت روما عليه الحرب. قاوم يوغرطة مقاومة عنيفة التدخل الروماني في نوميديا وألحق بعض الهزائم العسكرية المشينة بالرومان. وعقد - كما فعل جده ماسينيسا من قبل - تحالفا مع ملك الموريين بوخوس Bocchus الذي صار صهره وحليفه ضد الرومان، قبل أن ينقلب عليه في النهاية ويسلمه للرومان بسبب عدم توازن القوى، ليقتل يوغرطة في أسره في روما سنة 105 ق.م بعد أن قال مقولته الشهيرة التي عرفها به المؤرخون: «أنت يا روما مدينة للبيع، ستموتين حين تجدين من يشتريك» (سالوست، حرب يوغرطة). بعد قتل يوغرطة نصبت روما فردا آخر من أسرة ماسينيسا ملكا على نوميديا، هو غودا Gauda وخلفه من بعد ابنه همبسال Hiempsal الذي خلع من الحكم فترة قصيرة، قبل أن يعود إليه سنة 60 ق.م. وتذكر كتب التاريخ أنه ألف كتابا عن إفريقيا باللغة البونية (الفينيقية القرطاجية) التي ظلت تمارس إشعاعها الثقافي والحضاري حتى بعد سقوط قرطاجة وتدميرها بزمن طويل. بعدها صارت نوميديا مملكة خاضعة بشكل مباشر للوصاية الرومانية، وصار ملوكها مجرد دمى في يد الرمان. وعقب اندلاع الحرب الأهلية التي عرفتها روما والتي دمرت الجمهورية الرمانية، تورط ملوك نوميديا في هذه الحروب، ونتيجة للإهانة التي تلقاها يوبا بن همبسالJuba (60 ق.م / 46 ق.م) من طرف يوليوس قيصر باعتباره فتى صغير، انضم يوبا إلى معسكر خصمه بومبيوس سنة 49 ق.م، وقدم له العون في حربه على قيصر، وبعد انتصار يوليوس قيصر أقدم يوبا على الانتحار، وتبع ذلك سقوط مملكة نوميديا نهائيا في يد الاحتلال الروماني المباشر، بعد حوالي قرن ونصف من تأسيسها.

هذا فيما يخص المملكة الشرقية «نوميديا»، أما في المملكة الغربية المعروفة باسم «موريتانيا» نسبة إلى قبائل الموريين الذين أسسوها، فإن الوضع لم يختلف كثيرا رغم أنها بقيت محافظة على استقلالها (ولو صوريا) لمدة أطول من الزمن. كان الملك بوخوس قد خلف الملك باكا الذي تحالف مع ماسينيسا ضد القرطاجيين وحليفهم سيفاكس، وتحالف الملك بوخوس بدوره مع يوغرطة قبل أن يسلمه للرومان عقب هزيمته وانقلاب موازين القوى لصالح روما. وقد كوفئ على ذلك بأن تنازل له الرومان عن القسم الغربي لمملكة نوميديا من نهر ملوية غربا إلى

وادي سطيف شرقا، كما أمنوا له حمايتهم. وبقي حليفا مخلصا للرومان إلى حين وفاته سنة 80 ق.م. صارت الدولة في عهد بوخوس منظمة بشكل جيد، فقد كان لديه جهاز إداري قوي وجيش منظم مكون من أبناء القبائل الموالية له، كما تدل على ذلك أحد النقوش الأثرية التي عثر عليها بمدينة وليلي (شمال المغرب) والتي تعود إلى القرن الثاني ق.م. هذا إضافة إلى وجود جهاز دبلوماسي للدولة مكون من السفراء والممثلين للملك في مختلف المحادثات والمفاوضات. ويظهر من النقوش الأثرية المتبقية عن تلك الحقبة أن اللغة الرسمية للدولة كانت هي البونية، كما أن الثقافة الفينيقية - القرطاجية صارت هي المهيمنة داخل المنطقة. وكانت المدن الساحلية القديمة التي كانت في الماضي مستعمرات قرطاجية، تتسم بنوع الاستقلال الذاتي ويسيرها أمير تابع لبوخوس، في حين أن المدن الداخلية الهامة مثل وليلي فقد كانت تدار من طرف أحد الأسباط أو الأشفاط Suffet (كلمة فينيقية تعني الوالي أو الحاكم المحلي) الذين كان يعينهم الملك، كما تدل على ذلك النصب الجنائزية التي عثر عليها هناك.

وتبقى الفترة التاريخية ما بين وفاة الملك بوخوس سنة 80 ق.م وتولي الملك سوزوس Sosus للعرش سنة 62 ق.م، مرحلة مجهولة لا توجد أية أخبار تاريخية عنها، خاصة في المصادر الرومانية التي تصمت تماما عن هذه المرحلة التي امتدت على أزيد من عشرين سنة. وهناك احتمال كبير أن ما حدث بعد وفاة الملك هو اندلاع حرب أهلية لخلافته، انقسمت على إثرها الأسرة الحاكمة على نفسها وانقسمت البلاد بين الأفرقاء المتصارعين. والدليل على ذلك هو أنه بعد صمتها عن هذه المرحلة تتحدث المصادر التاريخية الرومانية مباشرة وبدون مقدمات عن انقسام مملكة موريتانيا إلى قسمين : قسم غربي عاصمته طنجة ولكسوس ويحكمه الملك بوغود Bogud وقسم شرقي عاصمته شرشال وسيغة ويحكمه الملك بوخوس الثاني الذي يحتمل أن يكن ابن الملك سوزوس. تورط الطرفان الشرقي والغربي في الحرب الأهلية الرومانية التي اندلعت مجددا، فساند كلا الطرفان قيصر في حربه ضد يوبا ملك نوميديا وتلقى بوخوس مكافئة له أراضي جديدة من نوميديا. بعد سنوات قليلة أيد بوغود ملك الجزء الغربي ماريوس أنطونيوس ضد أوكتافيوس في الحرب الأهلية الرومانية، فحاربه بوخوس لصالح

أوكتافيوس وطرده من أرضه، ليعيد بذلك توحيد مملكة مويتانيا مجددا سنة 38 ق.م، لكن حكمه الموحد لم يدم طويلا لتوفى بعد خمس سنوات، كما تشير إلى ذلك القطع النقدية التي عثر عليها وتحمل اسمه منقوشا باللغة البونية الجديدة[2]. وبموت بوخوس الثاني سنة 33 ق.م وقتل بوغود سنة 31 ق.م، صارت مملكة موريتانيا خالية من أي ملك يحكمها، ومع هذا قرر أوكتافيوس الذي صار إمبراطورا يحمل اسم «أغسطس» أن الوقت لم يحن بعد للاستيلاء المباشر عليها، خاصة وأن الجيش الروماني لم يكن مستعدا بعد لخوض حرب طويلة وقاسية ضد القبائل المحلية المتحصنة في الجبال. هكذا قرر سنة 25 ق.م أن يعين ملكا شابا هو يوبا الثاني، ابن يوبا الأول ملك نوميديا وأحد أحفاد ماسينيسا، ملكا على العرش الشاغر في موريتانيا. كان يوبا الشاب قد قضى طفولته منذ سن الرابعة في روما، وتسلم مهمة إعادة تنظيم مملكة نوميديا مؤقتا ما بين سنة 30 ق.م و25 ق.م، قبل أن يعينه الرومان ملكا على مملكة موريتانيا والجزء الغربي من نوميديا. واتخد عاصمتين له هما شرشال (قيصرية) في الشرق ووليلي في الغرب. وامتد حكمه حوالي أربعين عاما تزوج خلالها على يد القيصر من كيلوباترا سيليني ابنة الملكة كيلوباترا الكبيرة آخر ملوك مصر والقائد الروماني أنطونيوس، ورزق منها ابنه بطليموس الذي حكم من بعده سنة 23 ق.م إلى سنة 40 ميلادية، حين استدعاه الإمبراطور جايوس (كاليكولا) إلى روما وقام بإعدامه دون سبب معروف. لتندلع الثورة بعد ذلك مباشرة بقيادة أحد وزراءه المسمى «إيديمون»، قبل أن تقوم الجيوش الرومانية بغزو البلاد والقضاء على الثورة سنة 44 ميلادية.

انقسمت مملكة موريتانيا إلى ولايتين رومانيتين هما مورتانيا القيصرية شرقا (شمال الجزائر حاليا) وموريتانيا الطنجية غربا (شمال المغرب حاليا). وبذلك اكتملت مراحل الاحتلال الروماني لمنطقة شمال إفريقيا، وعهد الممالك المحلية الذي امتد لحوالي قرنين ونصف من الزمن، ويبدأ عصر الثورات المتلاحقة التي لم تهدأ طوال العهد الروماني كله.

كان نشوء الدولة بمنطقة شمال إفريقيا واحدا من النتائج المباشرة للتأثير الفينيقي - القرطاجي بصفة خاصة - على المسار التاريخي للأحداث في

---

2 - ب.هـ. وارمجتون، العصر القرطاجي ج 2 ص 453 - 474.

المنطقة. حيث أدى التفاعل الحضاري والسياسي مع قرطاجة ونتائجه إلى تسريع عملية التحول الطبيعي التي كانت تعرفها المنطقة منذ زمن طويل، والتي لعب فيها العامل التاريخي المتمثل في وصول أولائك البحارة الكنعانيين حاملين معهم تأثيرات الحضارة الشرقية وإنشائهم لقرطاجة، دورا حاسما في هذا التحول الذي انتهى إلى نشوء الدول القديمة ولأول مرة في شمال إفريقيا، على الحدود المتخمة للمدن الفينيقية والتي كانت مفتوحة بشكل كبير على تأثيراتهم الثقافية والسياسية، كما ربطت هذه التحولات مصير المنطقة بمجموع الأحداث التاريخية التي كانت تعرفها منطقة البحر المتوسط، وأدخلتها في إطار التاريخ العام لعالم البحر المتوسط، وكان ذلك سلاحا ذو حدين.

فكما كان التأثير المتوسطي حاسما في عملية تسريع التطور الحضاري الذي كانت تعرفه المنطقة مع وصول الفينيقيين إليها، كان هذا التأثير المتوسطي حاسما أيضا في انهيار تلك الصيرورة التاريخية بعد سقوط المنطقة بأسرها في قبضة الاحتلال الروماني. لقد خربت روما كل ما بنته قرطاجة في المنطقة، ودفعت السكان المحليين إلى الارتداد مجددا إلى حياتهم السابقة للتأثير الفينيقي بعد فشل مشروع الدولة المستقلة ومشاريع توحيد المنطقة من قبل أبنائها، وتحول مشروع ماسينيسا «إفريقيا للأفارقة» إلى مجرد سراب بعد أن قرر حلفاؤه الرومان تحطيم أحلامه وإلحاق شمال إفريقيا بما فيها مملكته بالإمبراطورية الرومانية.

ارتد سكان شمال إفريقيا إلى حياتهم السابقة المعتمدة بشكل كامل على النمط القبلي في بنيتها الاجتماعية، وفضل كثير منهم ترك مناطقهم والعودة إلى حياة البداوة خارج أسوار الليمس الروماني بعد أن نزعت منهم أراضيهم وجرى تشريدهم مفضلين بذلك حريتهم على الحضارة المدنية الرومانية وما تعنيه من خضوع واستعباد. في حين ظل الجزء الذي بقي يعيش داخل الولايات الرومانية يتحين الفرصة كلما سنحت لإعلان الثورة على السلطة الرومانية.

عاد عالم الصحراء الذي ظل منسيا لزمن طويل إلى الظهور مجددا وعادت المصادر التاريخية (الرومانية أساسا) إلى الحديث عنه وعن أولائك البدو الذين كانوا يمتطون الجمال ويهددون الحدود الجنوبية لخطوط الليمس. لم يكن هؤلاء

سوى القبائل المحلية التي طردها الرومان من أراضيها ودفعوها قسرا نحو الصحراء. ولعل أخبار الثورة التي نعرفها أكثر من غيرها هي الثورة التي قادها تاكفاريناس Tacfarinas ضد الرومان والتي استمرت ثمانية أعوام ما بين سنة 17 و 25 ميلادية، وامتدت إلى كل المناطق الجنوبية لشمال إفريقيا من طرابلس شرقا حتى جبال الأطلس الكبير غربا. تدل تلك الثورة العارمة على الواقع الجديد الذي فرضه الغزو الروماني على السكان المحليين، حيث قاموا بمحاولة فاشلة لوقف التقدم الروماني وعملية نزع الأراضي وتسليمها المستوطنين الجدد القادمين من روما. وإذا كانت المصادر التاريخية الرومانية تصف تاكفاريناس (أساسا المؤرخ تاسيت Tacitus في كتابه الحوليات Annales) بأن ثورته كانت عبارة عن حركة قام بها سكان شمال إفريقيا لرفض الحضارة الرومانية الراقية والنظام السياسي والاجتماعي المتقدم للرومان لأنهم بدو غير متحضرون يحبون حياة الفوضى والتسيب، لكن الحقيقة كانت أن السكان المحليين وجدوا أنفسهم عقب الغزو الروماني لبلادهم مهددين بفقد أراضيهم الزراعية وطردهم نحو السهوب غير المشجرة والصحراء، أو اللجوء إلى أعالي الجبال، وهو ما يكني يعني فقدان كل شيء والانتهاء بحالة الفقر المدقع. فكانت الثورة المسلحة أملهم الوحيد في استعادة الأرض والاستقلال.

أدت تلك المحاولات التي أعقبت الغزو الروماني في شمال إفريقيا إلى إرجاع المنطقة قرونا إلى الوراء رغم كل المنشآت العمرانية والمدن الرومانية العديدة التي أنشئت على أنقاض المدن الفينيقية القديمة، خاصة بعد ضعف الإمبراطورية وبداية تفككها والذي انتهى بمجيء الغزو الوندالي وبعده البيزنطي، ليزيد من تكريس الوضعية القائمة المميزة بحالة الفوضى والانقسام والاضطرابات المستمرة والتي لم تتوقف لحظة واحدة. وهو ما أدى اجتماعيا إلى ارتداد السكان نحو الحياة السابقة المعتمدة أساسا على النمط القبلي الرعوي، وتدهورت الزراعة والتجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي ارتبطت دائما بحياة الاستقرار وما كان يعنيه ذلك من تطور تاريخي نحو الحياة المدنية وبالتالي نحو الدولة كتنظيم اجتماعي أرقى.

كان مشروع الدولة المستقلة والموحدة في شمال إفريقيا حلما بعيد المنال، أوحى به الوجود الفينيقي وأجهضه الاحتلال الروماني، فكان لا بد لسكان شمال

إفريقيا من انتظار مرحلة تاريخية أخرى بعد قرون طويلة من الفوضى والانحطاط الحضاري، قبل أن يحلموا مجددا بالانتقال من رد الفعل السلبي المتمثل في المقاومة والثورة، نحو الفعل الحضاري الايجابي المتمثل في إنشاء الدولة المستقلة والموحدة، وسيكون المفتاح السحري في ذلك متمثلا في كلمة واحدة هي :«الإسلام».

II - البدايات الأولى لدخول شمال إفريقيا في المجال الحضاري الإسلامي

2 - 1 - الظروف التاريخية لانطلاق الفتوحات الإسلامية

يقول الناصري في شرحه للظروف التاريخية التي حصل فيها دخول العرب المسلمين إلى منطقة شمال إفريقيا : «لما كانت خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ض) وفتح عمرو بن العاص مصر والإسكندرية وفرغ منها، سار في سنة إحدى وعشرين من الهجرة إلى برقة... فصالحه أهلها على الجزية، ثم صار بعدها إلى طرابلس فحاصرها شهرا وكانت مكشوفة السور من جانب البحر وسفن الروم في مرساها، فحسر الماء في بعض الأيام وانكشف أمرها لبعض المسلمين... فاقتحموا البلد فيما بين البحر والبيوت، فلم يكن للروم من ملجأ إلا سفنهم وارتفع الصياح فأقبل عمرو بعساكره فدخل المدينة ولم يفلت الروم إلا بما خف في المراكب. ثم عطف عمرو على مدينة صبرة وكانوا قد أمنوا بمنعة طرابلس وانشغال المسلمين بحصارها، فَصَبحَهُم في جيش المسلمين واقتحمها عليهم عنوة وكمل الفتح. ورجع عمرو إلى برقة فصالحه أهلها على ثلاثة عشر ألف دينار جزية، وكان أكبر أهل برقة من لواتة... وأكثر أهل طرابلس وصبرة من نفوسة وكلتا القبيلتين من البتر. ولما فرغ عمرو (ض) من أمر طرابلس وما معها استأذن عمر بن الخطاب (ض) في التقدم إلى إفريقية... ومنعه، وقال تلك المفرقة وليست بإفريقية، أو كلاما من هذا المعنى، فامتثل وعاد إلى مصر. وكان عمرو بن العاص أول أمير للمسلمين وطئت خيله أرض المغرب لكنه لم يصل إلى إفريقية ولا كان من البربر إسلام...».[3]

3- الناصري السلاوي، الإستقصا. دار الكتاب الدار البيضاء 1954، ج 1 ص 73 – 74.

يبدو من قراءة النصوص التاريخية العربية أن البدايات الأولى لتدشين الفتوحات في منطقة شمال إفريقيا في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (ض) كانت ذات أغراض دفاعية بالأساس تهدف إلى حماية الحدود الغربية لمصر من جهة الصحراء الليبية وإقليم برقة وطرابلس وهو ما يذكرنا بحملات الملوك القدامى لوادي النيل في نفس المنطقة لحماية حدودهم الغربية من هجمات الليبيين. وهو ما يفسر رفض عمر بن الخطاب (ض) طلب عمرو بن العاص بالتوغل أكثر في المنطقة والتوجه نحو إفريقية (تونس حاليا) لغرض فتحها. وتورد مصادر تاريخية عديدة أن عمر بن الخطاب كان يخشى ضياع جند المسلمين هناك، لذلك سماها بالمفرقة، بسبب جهل العرب المسلمين بالمنطقة وعدم توفرهم على أية معلومات سابقة عن طبيعتها الجغرافية أو عن أهلها ما دفعهم للقيام فقط بحملة استكشافية في حدود الصحراء الليبية والعمل على تأمين الحدود الغربية لمصر دون التوغل أكثر أو حتى التفكير في ضم تلك المناطق إلى دولتهم الناشئة، يدل على ذلك قبول عمرو بن العاص بالأموال التي قمت له مقابل الانسحاب من هذه المناطق.

لكن قد لا يكون هذا هو السبب الوحيد أو حتى السبب الرئيسي الذي دفع بعمر بن الخطاب (ض) إلى رفض التوغل أكثر في منطقة شمال إفريقيا، رغم أن المصادر التاريخية تصر على ذلك. فقد كان عمر وهو الذي دشن عملية الفتوحات الكبرى التي انطلقت في عهده بشكل منظم، غير راض بشكل كبير عن تلك العمليات وعن ذلك التوسع الكبير والسريع جدا لدولة الخلافة، والتي كانت تنتقل من طور الدولة العربية المحلية في شبه الجزيرة العربية إلى إمبراطورية مترامية الأطراف متعددة الأعراق والأجناس واللغات والأديان، خاصة بعد فتح مناطق الشام والعراق وفارس ومصر. تشير المصادر التاريخية إلى أن عمر (ض) كان يخاف بشكل كبير من هذا التحول السريع وعواقبه، وقد حاول مرارا وقفه – أو على الأقل التقليل من حدة تناقضاته – عبر إجراءات عديدة سنها لهذا الغرض، وكان على رأسها منعه كبار الصحابة من مغادرة المدينة حتى لا يتحولوا إلى أرستقراطية إقطاعية في المناطق المفتوحة حديثا، وإجراءاته الصارمة في مواجهة مظاهر تكديس الثروة وشطط الولاة والعمال في المناطق المفتوحة.

إلا أنها كانت بالأساس إجراءات ترقيعية أكثر منها حلولا جذرية للمعضلة التاريخية التي وضعت عمليات الفتوحات الكبرى الدولة الإسلامية الناشئة فيها.

لقد كان عمر بن الخطاب واعيا بالمسألة، ولكنه مع ذلك كان مضطرا للإمعان فيها وعدم التوقف رغم أنه يملك سلطة القيام بذلك، وكان يتصرف وكأنه مرغم على الإمعان فيما يكره. لفهم موقفه ذاك لا بد من طرح سؤال جوهري عن الأسباب الحقيقية لانطلاق عملية الفتوحات الكبرى زمن عمر بن الخطاب (ض)؟ يتلخص جواب ذلك في الوضعية السياسية والاجتماعية الهشة التي ورثها عن سلفه الخليفة الأول أبي بكر (ض). فبعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وعدم تعيينه لأي شخص ليخلفه في قيادة نواة الدولة الناشئة في شبه الجزيرة العربية والصراع الداخلي الذي نشأ بين الصحابة حول القيادة والذي حسم في حادثة السقيفة لمصلحة أبي بكر (ض) رغم اعتراض بعض كبار الصحابة عليه مثل سعد بن عبادة (ض) والحباب بن المنذر (ض)، ورفض علي بن أبي طالب (ض) الذي لم يحضر السقيفة لنتائجها. وما أن هدئت الأمور بالمدينة وقبلت الأغلبية بتولي أبي بكر (ض) الخلافة، لحسابات عديدة لعب العامل القبلي دورا حاسما فيها. وجد هذا الأخير نفسه في مواجهة القبائل العربية الأخرى التي كانت تتحين الفرصة للثورة على دولة المدينة والتخلص من سلطتها، فيما عرف تاريخيا بـ«حروب الردة» والتي تمثل المفتاح لفهم ما حصل فيما بعد من عمليات الفتوحات الكبرى زمن عمر بن الخطاب (ض).

فمن المعروف تاريخيا أن القبائل العربية كانت قد أسلم معظمها بعد فتح مكة وإسلام قريش فيما عرف بـ«عام الوفود»، لكن إسلامهم لم يكن سوى خضوع لسلطان رجل قوي هو الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يكن اقتناعا فعليا بمضامين رسالته (وهو ما أشار إليه القرآن: « قالت الأعراب آمنا، قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا، ولما يدخل الإيمان في قلوبكم...» الحجرات 14). وما أن علمت تلك القبائل بمرض النبي ووفاته حتى أعلنت تمردها ورفضها دفع الزكاة، فما كان من الخليفة الأول إلا أن حاربهم وأخضعهم قبيلة تلو الأخرى. نتج عن تلك الحروب وضع سياسي واجتماعي قلق وهش على صعيد الأمن الداخلي لشبه الجزيرة العربية، إذ خلفت هذه الحرب وما حصل فيها من قتل وسبي، كثيرا من الأحقاد والرغبة في الثأر. وهو ما كان يهدد بتفجير الوضع مجددا في أية لحظة وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر. ورث الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (ض) هذا الوضع غير المستقر، ولحل هذه المعضلة لجأ إلى تكتيك قديم

لطالما اتبع على مر التاريخ والعصور لحل هذا النوع من المشاكل، وإنهاء حلة الاضطراب الداخلية. كان الحل يتمثل في تصدير الحرب الداخلية إلى الخارج، وفتح جبهات حروب خارجية مع جهات أجنبية، ما يضمن نوعا من التماسك للجبهة الداخلية ويشغل الأطراف الداخلية عن بعضها البعض. وهو ما فعله عمر حيث شَنَّ حروبا استهدفت المناطق الشمالية المجاورة لشبه الجزيرة العربية في كل من الشام والعراق وفارس ومصر، لإنهاء الحرب الأهلية في شبه الجزيرة العربية.

وتروي المصادر التاريخية أن عمر هو من دشن الفتوحات الكبرى حيث رأى بعد توليته الخلافة تجنيد القبائل العربية قريش وغيرها من القبائل الأخرى سواء منها تلك التي ارتدت أو التي لم ترتد على قدم المساواة وتوجيه الجميع لفتح البلاد المجاورة ومواجهة إمبراطورتي فارس والروم (البيزنطيين). وتحكي تلك المصادر أنه قال: «إنه ليقبح بالعرب أن يملك بعضهم بعضا (في إشارة إلى سبايا حروب الردة) وقد وسع الله وفتح الأعاجم... واستشار في فداء سبايا العرب في الجاهلية والإسلام إلا امرأة ولدت لسيدها... وقال عمر: لا ملك لعربي على عربي...»[4]. وهكذا قام بندب أهل الردة للفتح «فأقبلوا سراعا من كل أوب، فرمى بهم في الشام والعراق...»[5]

هكذا بدأت عمليات الفتوحات الكبرى التي حولت الدولة العربية الناشئة حديثا إلى إمبراطورية مترامية الأطراف ومتعددة الأعراق والثقافات، في ظرف مدة زمنية وجيزة. لكن هذه العملية لم تلغ نهائيا التناقضات الداخلية للمجتمع العربي في شبه الجزيرة، بل على العكس من ذلك أدت إلى تقوية تلك التناقضات. فقد أدت سياسة التوزيع غير المتكافئ للثروة المحصلة نتيجة فتح المناطق الجديدة إلى حدوث تفاوتات اجتماعية كبيرة بين الأفراد والقبائل بسبب اعتماد معيار القرابة من الرسول (ص) والسابقة في الإسلام في توزيع العطايا، وبالرغم من أن عمر بن الخطاب (ض) كان واعيا بخطورة تلك التحولات بقيامه بعدة إجراءات للتخفيف من حدتها، وصل به الأمر إلى الإقرار قبيل اغتياله بضرورة المساواة في توزيع العطايا بين الناس جميعا باختلاف انتمائهم القبلي أو منزلتهم الاجتماعية.

4- الطبري، تاريخ الأمم والملوك. ج 2 ص 304.
5 - الطبري، المصدر نفسه. ج 2 ص 362.

إلا أن تلك الإجراءات في المحصلة العامة لم تلغ تلك التناقضات بقدر ما أجلت حدوث الانفجار العام للأوضاع بضع سنوات أخرى، إلى زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان (ض)، لتنفجر الأوضاع مجددا ويدخل المجتمع العربي في حالة حرب أهلية عقب اغتيال عثمان (ض) فيما عرفت تاريخيا بـ «الفتنة الكبرى»، والتي انتهت بقتل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (ض) واستيلاء معاوية بن أبي سفيان على الخلافة عنوة، وتحويلها إلى ملكية وراثية مؤسسا بذلك دولة الأمويين التي انتقلت عاصمتها نحو دمشق بالشام.

لم يكن العامل الديني ومنذ اللحظة الأولى هو العامل الأساسي في دفع عملية الفتوحات إلى الأمام، خاصة وأن هناك روايات عن النبي (ص) يمنع فيها خروج العرب من الجزيرة، وسواء صحّت تلك الروايات أم كانت لاحقة عن زمنه وتحكي ما حصل بالفعل في زمن لاحق، فإن ذلك لا يمنع أن عمر الذي دشن تلك العملية كان واعيا بالمخاطر التي يمكن أن تترتب عنها، لكنه وجد نفسه مضطرا، فلم يكن أمامه سوى تأجيل الحرب الأهلية في شبه الجزيرة العربية أكبر وقت ممكن. أما فيما بعد - حينما تحولت الدولة العربية الناشئة في المدينة إلى إمبراطورية استعمارية في زمن الأمويين - فإن العامل الديني كان هامشيا جدا في دفع عملية الفتوحات، حيث كانت الغنائم العصب الرئيسي لاقتصاد الدولة والمحرك الأساسي لاستمرار التوسع وتدفق الغنائم على المركز في الشام، إضافة إلى موردين آخرين هما الجزية والخراج والمرتبطان بدورهما بالفتوحات وإخضاع شعوب وأراضي جديدة لسلطة الدولة، مما يضمن لها تلك الموارد (الجزية على الناس والخراج على الأرض...). هذا النمط من الدولة التي يعتمد اقتصادها على هذه الموارد تسمى «دولة ريعية» واقتصادها هو اقتصاد الرّيع . وهكذا دولة لا تستطيع أن توقف عملية التوسع العسكري (الفتوحات)، لأن ذلك سيؤدي إلى توقف مواردها الاقتصادية أو على الأقل تراجعها مهددا بانتكاسات خطيرة في بنية الدولة والسلطة نفسها. ولعل المحاولة الوحيدة للإصلاح التي حصلت في هذا السياق طوال تلك الفترة، هي تلك التي قام بها الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز واستهدفت القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، لكن هذه المحاولة انتهت باغتياله من طرف الأرستقراطية الأموية المستفيدة من الوضع القائم.

وعلى العكس مما يعتقد عادة من أن عمليات الفتوحات أدت بشكل مباشر إلى انتشار الإسلام، وأن نشر الدعوة الجديدة كان المحرك الأساسي لتلك العمليات، فإن العكس هو الصحيح. حيث كان من شأن انتشار الإسلام إسقاط الجزية والخراج على الناس والأراضي الجديدة التي فتحت عنوة، فكان انتشار الإسلام يعني تدمير موارد الدولة، وهو ما فهمه الحكام جيدا فلم يسعوا إلى نشر الدين الإسلامي، وعلى العكس من ذلك حاربوا انتشاره بفرض الجزية على أهالي المناطق الجديدة التي فتحت حتى ولو أسلموا. وتحكي كتب التاريخ أن عمر بن عبد العزيز حاول إسقاط الجزية عن كل من أسلم من سكان البلدان المفتوحة، لكن أحد ولاته احتج عليه بالقول أن «الإسلام أضر بالجزية ...» فأجابه عمر بمقولته الشهيرة (التي دفع حياته ثمنا لها): « إن الله قد بعث محمدا (ص) هاديا ولم يبعثه جابيا...»[6]. تفضح هذه المقولة التناقضات التي كانت تعيشها الدولة الأموية التي تحولت إلى إمبراطورية استعمارية كبرى، كان آخر هَمِّ حكامها هو نشر الدين الإسلامي على حساب موارد خزائنهم.

إن المعرفة بهذه الحقائق التاريخية ضروري جدا لفهم ما حصل فعلا في شمال إفريقيا، وبدونها لا يمكن استيعاب الأحداث والوقائع التي رافقت انتشار الفتوحات في هذه المنطقة، خاصة زمن الأمويين، وردة الفعل العنيفة من قبل سكان شمال إفريقيا على التوسع في أرضهم إضافة إلى بطء عملية الفتح نفسها الذي استغرقت حوالي قرن من الزمن، وعدم ارتباطها بانتشار الإسلام... لذلك كان من الضروري مناقشة الأسباب الحقيقية للفتح ودوافعه، بعيدا عن التكلفات التاريخية أو الإغراق في لغة الشعارات الرنانة عن العرب الفاتحين الذين كانت تحركهم عقيدتهم الإيمانية الراسخة وحبهم لنشر التعاليم والقيم الإسلامية السمحة... وغيرها من الشعارات الفارغة التي تمتلئ بها – للأسف الشديد – كتب كثير من الباحثين المعاصرين، والتي لا تعدو كونها لغوا فارغا لا فائدة منه، ما دام في النهاية لا يشرح شيئا مما حدث بالفعل والذي تخبرنا به المصادر التاريخية، أكثر من تعبيره عن مشاعر نفسية وأحلام يبنى عليها تصور

---

6 – تقي الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. مطبعة الأدب القاهرة 1968، ج 1 ص 18.

خرافي للتاريخ، أي التاريخ كما يراد له أن يكون : تاريخا مثاليا، وليس كما كان بالفعل أي مجرد تاريخ.

كانت منطقة شمال إفريقيا ومنذ مجيء الاحتلال الروماني قد عرفت غزوا أجنبيا بعد آخر، ووجهت كلها بالمقاومة المسلحة. كان الغزو الوندالي قد أدى إلى تفكك تركة الإمبراطورية الرومانية بشمال إفريقيا وزاد الغزو البيزنطي من تسريع عملية التفكك وجرد المنطقة إلى مزيد من الفوضى والتحلل السياسي والاجتماعي. كانت العملية التوحيدية المبكرة التي أدت – تحت التأثير الفينيقي – إلى تأسيس الممالك الأمازيغية القديمة، قد فشلت بعد الاحتلال الروماني والقضاء على آخر تلك الممالك، ودفعت سياسة الاحتلال الروماني إلى دفع السكان المحليين نحو الارتداد إلى الحياة القبلية السابقة على التأثير الفينيقي، خاصة أولائك الذين طردوا من أرضهم ودفعوا بعيدا خلف أسوار الليمس. في حين اعتصم كثير من السكان الذين كانوا داخل الولايات الرومانية إلى المناطق الجبلية المنيعة للاحتماء بها رغم قلة مردوديتها الزراعية وصعوبة العيش بها. وأدى تعدد الغزاة (رومان، وندال، بيزنطيون...) في المنطقة إلى تكريس هذه الوضعية لمدة زمنية طويلة تزيد عن ثمانية قرون، وجر المنطقة إلى مزيد من الإمعان في هذا النمط من الحياة.

كانت شمال إفريقيا إذا وقبل مجيء العرب، مجزئة عدة مناطق، الأولى شمالية متوسطية تابعة للبيزنطيين والتي كانت قد تتقلص باستمرار تحت ضغط الثورات المتلاحقة، وأخرى جنوبية في المناطق التي لم تكن خاضعة لسلطة البيزنطيين والتي كانت قد تشكلت فيها إمارات قبلية مصارعة فيما بينها ومتحالفة مع البيزنطيين أو ضدهم، وكانت أغلبية القبائل تعيش حياتها الخاصة في شبه استقلالية عن أي سلطة مركزية.

أما على المستوى الديني فقد كان الصراع محتدما بين الأديان والمذاهب المختلفة، وكان المشهد الديني انعكاسا عن المشهد السياسي والاجتماعي. فقد كانت المسيحية في شمال إفريقيا قد تجزأت بدورها إلى عدة مذاهب وفرق مختلفة، منذ أيام الثورة الدوناتية، وساهم تدخل كل من الوندال أتباع المذهب الأريوسي والبيزنطيين أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية في تكريس واقع

الانقسام الديني الذي عرفته المسيحية في شمال إفريقيا. وإلأى جانب المسيحية التي كانت منحسرة في المدن الساحلية الشمالية كانت الأغلبية العظمى من القبائل تدين بالوثنية والأديان الطبيعية والإحيائية التي تقدس الأشياء كبعض الصخور والأشجار وغيرها، إضافة إلى بقايا مختلفة من بعض المعتقدات الفينيقية القديمة ممثلة في المعبودة تانيت وبعض الطقوس الدينية التي بقيت موجودة منذ زمن القرطاجيين. وإلى جانبها كانت هناك أقلية تدين باليهودية في صفوف بعض القبائل خصوصا في المناطق الجبلية. هذه باختصار، كانت الوضعية قبيل مجيء العرب الفاتحين لأول مرة إلى المنطقة في الألف السابعة ق.م.

«... لما كانت خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان (ض) عزل عمرو بن العاص عن مصر وولى عليها عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري - أخاه من الرضاعة - وأمره بغزو إفريقية سنة خمس وعشرين من الهجرة، وقال له: إن فتح الله عليك فلك خمس الخمس من الغنائم، ثم عقد عثمان لعبد الله بن نافع بن عبد قيس على جند وعبد الله بن نافع بن الحرث على آخر وسرحهما، فخرجوا إلى إفريقية في عشرة آلاف وصالحهم أهلها على مال يؤدونه ولم يقدروا على التوغل فيها لكثرة أهلها. ثم أن عبد الله بن أبي سرح استأذن عثمان في ذلك واستمده، فاستشار عثمان الصحابة فأشاروا به، فجهز العساكر من المدينة وفيهم جماعة من الصحابة منهم ابن عباس وابن عمرو بن العاص وابن جعفر والحسن والحسين وابن الزبير، وقيل لحقهم مددا، وساروا مع عبد الله بن سعد سنة ست وعشرين، ولقيهم عقبة بن نافع في من معه من المسلمين ببرقة، ثم ساروا إلى طرابلس فنهبوا الروم عندها ثم تجاوزا إلى إفريقية وبثوا السرايا في كل ناحية. وكان ملكهم (البيزنطيون) جرجير الفرنجي يملك ما بين طرابلس وطنجة تحت ولاية هرقل ويحمل إليه الخراج، فلما بلغه الخبر جمع مائة وعشرين ألفا من العساكر ولقيهم على يوم وليلة في سبيطلة - دار ملكهم - وأقاموا يقتتلون... ولحقهم عبد الله بن الزبير مددا بعثه عثمان (ض) لما أبطأت عليه أخبارهم... وحملوا حملة رجل واحد حتى غشوا الروم في خيامهم، فانهزموا وقتل كثير منهم... ثم حاصر ابن أبي سرح سبيطلة ففتحها وخربها، وكان سهم الفارس فيها ثلاثة آلاف دينار وسهم الراجل ألفا. وبث جيوشه في البلاد إلى قفصة فسبوا وغنموا وبعث

عسكرا إلى حصن الأجم وقد اجتمع به أهل البلاد فحاصره وفتحه على الأمان، ثم صالحه أهل إفريقية على ألفي ألف وخمس مائة ألف دينار... وانحاز الفرنجة (البيزنطيون) ومن معهم من الروم بعد الهزيمة والفتح إلى حصون إفريقية. وانساح المسلمون في البسائط بالغارات ووقع بينهم وبين أهل الضواحي من البربر زحوف وقتل وسبي حتى لقد أسر يومئذ من ملوك البربر صولات بن وزمار الزناتي ثم المغراوي – جد بني خزر ملوك تلمسان – فرفعوه إلى عثمان (ض) فأسلم على يديه ومنّ عليه وأطلقه وعقد له على قومه، ويقال إنما وصله وافدا فأكرم وفادته والله أعلم. ثم رغب الفرنج والبربر في السلم وسألوا الصلح وشرطوا لابن أبي سرح ثلاثمائة قنطار من الذهب على أن يرحل عنهم بالعرب ويخرج من بلادهم ففعل، ورحل المسلمون إلى المشرق بعد مقامهم بإفريقية سنة وثلاثة أشهر...»[7].

تكاد تتفق المصادر التاريخية على السيناريو الأول لانطلاق عملية الفتح في شمال إفريقيا مباشرة بعد فتح مصر وبداية الحملات الاستكشافية في مناطق الصحراء الليبية. كانت العمليات الأولى استطلاعية بالأساس وكان هدفها حماية الحدود الغربية لولاية مصر ومحاولة معرفة أحوال المنطقة عن قرب. كانت مصر هي القاعدة التي انطلقت منها تلك العمليات العسكرية ذات الطبيعة والمحدودة والتي امتدت زهاء ثلاثين سنة ما بين 21 هـ / 641 م و 55 هـ / 670 م. في هذه المرحلة اصطدم العرب الفاتحون في بداية الأمر بالقوة البيزنطية التي كانت تسيطر على المناطق الشمالية من شمال إفريقيا خاصة المنطقة الشمالية الساحلية المتوسطية، قبل أن ينتقل الصراع إلى مواجهة القبائل المحلية بعد هزيمة البيزنطيين وتقهقرهم نحو الحصون الشمالية المنيعة وقبولهم دفع ضرائب مالية للعرب. كانت تلك العمليات العسكرية محدودة جدا في الزمان والمجال الجغرافي، وانحصرت في المنطق المجاورة للصحراء الليبية وجنوب المغرب الأدنى (إفريقية). وقد تحكمت في ذلك أساسا عوامل داخلية للدولة العربية الناشئة والتي كانت تمر بحالة من الحرب الأهلية والصراع المسلح حول السلطة بين مختلف الأطراف المتصارعة فيما عرف بالفتنة الكبرى والتي كان لها دور

---

7 – الناصري، المصدر السابق. ج 1 ص 75 – 76.

كبير في وقف عملية الفتوحات وتجميدها مؤقتا في شمال إفريقيا. انتهت تلك الحرب الأهلية بقتل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (ض) وتولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة وتأسيسه دولة الأمويين ونقل مركز القيادة إلى دمشق بالشام. كان لهذا الحدث التاريخي تأثيراته العميقة، ليس فقط على الأوضاع الداخلية للدولة العربية الناشئة، وإنما على حركة الفتوحات نفسها بما في ذلك منطقة شمال إفريقيا. قرر معاوية أن ينهي مرحلة الغزوات الاستطلاعية المحدودة وأن يبدأ عملية الغزو المنظم للمنطقة. ولهذا الغرض قام بتعيين عقبة بن نافع الفهري لتأدية هذه المهمة. قام عقبة بتأسيس مدينة القيروان سنة 59 هـ / 670 م، لتكون قاعدة لانطلاق العمليات العسكرية، ما يعني أنه كان مصمما على السيطرة على المنطقة بالكامل. اتجه عقبة في حملاته العسكرية غربا ويخترق منطقة الهضاب المرتفعة التي تقطنها القبائل المحلية التي كانت تعيش منذ فترة طويلة حالة من الاستقلال الذاتي عن السلطة البيزنطية في الشمال. اصطدم عقبة بتلك القبائل وظهر إلى الوجود زعيم قبلي زناتي يدعى « كسيلة» (ربما يكون تحريفا للاسم الأمازيغي أكسل)، ليقود القبائل المحلية في مقاومتها للغزو العربي.

أعفي عقبة من مهامه وعين مكانه رجل آخر يدعى أبو المهاجر دينار الذي قرر انتهاج سياسة مختلفة عن سياسة عقبة المتسمة بالقسوة والعنف. حاول أبو المهاجر استمالة الزعامات القبلية وإقناعها باعتناق الإسلام والمشاركة معه في عملية الفتوحات. أثمرت تلك السياسة بإسلام « كسيلة» ومشاركته مع أبي المهاجر في العمليات العسكرية. كانت تلك المرة الأولى التي يلتحق فيها جزء من القبائل المحلية بالجيش العربي ولم تكن المرة الأخيرة. بعد ذلك استعاد عقبة منصبه مجددا سنة 62 هـ / 682 م، وعاد لانتهاج سياسته القاضية بمعاملة قادة القبائل المحلية بنوع من القسوة والازدراء، وبالتوسع غربا في اتجاه المغرب الأوسط إلى حدود نهر ملوية غربا. وما يزال الخلاف قائما إلى اليوم بين الباحثين في خصوص ما إذا كان قد اجتاز نهر ملوية وعبر إلى المغرب الأقصى أم أنه لم يفعل، وما إذا كان البحر الذي تقول المصادر التاريخية إنه توقف عنده هو البحر المتوسط أم المحيط الأطلسي ؟ [8]. المهم هو أنه أثناء عودته إلى قاعدته بالقيروان،

---

8 - عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب. ج 1 ص 123.

ساءت علاقته بشكل كبير بكسيلة بعد أن أهانه، فقرر هذا الأخير الانتقام منه. هاجم كسيلة وجيشه عقبة وقام بقتله سنة 64 هـ / 683 م، ليستولي بعد ذلك على القيروان ويقوم بطرد العرب بعيدا نحو قواعدهم الشرقية بالصحراء الليبية. كانت الدولة الأموية قد وقعت هي الأخرى فريسة للحرب الأهلية، فبعد تنازل الخليفة الأموي الثالث معاوية الثاني عن السلطة واغتياله، اندلعت حرب أهلية بين مختلف الأمراء الأمويين المتنافسين، ومن جهة أخرى أعلن ابن الزبير نفسه خليفة وقام بأخذ البيعة في مكة والمدينة، كما ثار الخوارج وسيطروا على عدة مناطق شرق وجنوب الجزيرة العربية، وفي العراق قام المختار الثقفي بتأسيس إمارة شيعية عاصمتها الكوفة. انتهت الحرب الأهلية والتي دارت رحاها في مختلف المناطق وبين مختلف الأطراف المتناحرة على السلطة، بسيطرة مروان بن الحكم الأموي على الأوضاع وإقصائه لجميع منافسيه سواء من داخل البيت الأموي أو من خارجه. بعدما استقرت الأمور للأسرة المروانية قرر خلفائها وخاصة عبد الملك بن مروان استئناف عملية الفتوحات في شمال إفريقيا والتي كانت قد توقفت بعد قتل عقبة وسقوط القيروان في يد كسيلة وتحالف القبائل الزناتية الذي كان يقوده. تولى زهير بن قيس البلوي القيادة في المنطقة واصطدم بالتحالف القبلي الذي يقوده كسيلة في معركة ممس سنة 67 هـ / 686 م، حيث قتل كسيلة واستولى العرب مجددا على القيروان. تجمعت القبائل المحلية مجددا وحاصرت القيروان فاضطر زهير إلى مغادرتها والالتحاق ببرقة في ليبيا. تولى القيادة بعده حسان بن النعمان واسترجع القيروان مجددا سنة 72 هـ / 691 م ثم حاصر قرطاجة فاستولى عليها سنة 73 هـ / 692 م، قرر حسان تغيير الخطة السابقة والتوجه شمالا لمحاربة البيزنطيين وحاول تحاشي الدخول في مواجهة مباشرة مع القبائل المحلية.

لكن هذه الوضعية لم تدم طويلا حيث تكتلت القبائل مجددا، لكن هذه المرة تحت قيادة امرأة كانت تتزعم قبيلة جراوة في منطقة جبال الأوراس. عرفت هذه المرأة باسم «الكاهنة» ويوجد خلاف تاريخي في الديانة التي كانت تعتنقها حيث يروي ابن خلدون أنها كانت يهودية في حين يرى آخرون أنها كانت تعتنق الوثنية (راجع الفصل السابق). لم تكن تلك المرة الأولى التي تصل فيها امرأة

إلى قمة الهرم السياسي والاجتماعي في شمال إفريقيا، فقد سبقتها قبل بضعة قرون امرأة أخرى هي الملكة « تين حينان » التي اكتشف قبرها في أباليسا (غرب تامنراست حاليا جنوب الجزائر)، ويعتقد أنه يعود إلى الفترة ما بين 308 و 324 ميلادية. اصطدم حسان بن النعمان بالتحالف القبلي الذي كانت تقوده الكاهنة وانهزم أمامها في معارك عديدة بمناطق باغاي وتبسة، قبل أن ينسحب راجعا إلى طرابلس. اتبعت الكاهنة سياسة «الأرض المحروقة» وأقدمت على إحراق المدن التي وقعت في قبضتها في محاولة منها لمنع العرب مجددا من الرجوع إلى المنطقة من خلال تدمير قواعدهم ولكي لا يبقى لهم ما يرجعون إليه. فقد كانت تعلم أن الغرض الرئيسي للفتوحات هي الغنائم التي تتركز أساسا بالمدن، فحاولت إحباط العرب بتدميرها وحرمانهم من الغنائم المرجوة. لكن هذه السياسة أدت إلى إثارة غضب البيزنطيين واصطدامهم بها واستغل العرب هذه الأحداث فهاجموا المنطقة مجددا بقيادة حسان بن النعمان سنة 76 هـ / 695 م، وقاموا بالاستيلاء على قرطاجة بصفة نهائية وطردوا منها البيزنطيين، ثم تصدوا للكاهنة سنة 79 هـ / 698 م وهزموها نهائيا. وبقتلها انتهت أكبر مقاومة مسلحة واجهها العرب الفاتحون في شمال إفريقيا.

بعد ذلك عين موسى بن نصير واليا على شمال إفريقيا سنة 85 هـ / 704م وكان أول والٍ للمنطقة مستقل بنفسه عن والي مصر. اتبع موسى بن نصير سياسة كل من عقبة وأبي المهاجر في نفس الوقت، فقرر السيطرة على شمال إفريقيا متبعا طريق الغرب التي كان قد بدأها عقبة، كما كانت سياسته تتسم بالاعتدال تجاه زعماء القبائل المحلية وحاول استمالتهم إليه. اعتنق عدد منهم الإسلام في هذه الفترة وصاروا جزء من حركة الفتوحات، بل وصل الأمر بأحدهم وهو المعروف باسم طارق بن زياد، الذي يجهل اسمه الأصلي والذي يُعتقد أنه ربما كان واحدا من أبناء الكاهنة، إلى تولي مهمة فتح الأندلس. كان موسى بن نصير قد استولى على معظم المناطق الساحلية الشمالية وطرد البيزنطيين منها، ووصل إلى طنجة واستولى عليها قبل أن يرسل ابنيه لاستطلاع داخل البلد، وفي سنة 91 هـ / 709 م بدأ يعد العدة لفتح الأندلس بعد أن استقر الأمر للعرب في المنطقة وزال تهديد البيزنطيين نهائيا، كما توقف تهديد تحالف

القبائل المحلية ولو مؤقتا. كانت تلك - باختصار - أهم مراحل البدايات الأولى لدخول منطقة شمال إفريقيا في المجال الإسلامي.

كانت لتلك الفترة الزمنية التي مرت خلالها المرحلة الثانية من التوسع العربي في شمال إفريقيا، آثار مهمة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية للمنطقة. امتدت هذه المرحلة إلى زهاء خمسين سنة منذ تأسيس القيروان وحتى فتح الأندلس. وكان من بين أبرز نتائجها هو ظهور التكتلات القبلية الكبيرة مجددا في تاريخ المنطقة، وقد لعب العنصر الزناتي دورا مهما فيها وبرز على مستوى الأحداث سواء مع الفاتحين الجدد أو ضدهم[9] وقد أعاد تدخل العرب المسلمين في شمال إفريقيا إلى واجهة الأحداث التاريخية سيناريو تدخل آخر أكثر قدما لشعب سامي آخر هو الفينيقيين الذين أسسوا قرطاجة كما فعل العرب حين أسسوا القيروان، وكان لوصولهم إلى المنطقة وتفاعلهم مع سكانها دور حاسم في بداية تشكل التحالفات القبلية التي انتهت بتأسيس الممالك الأمازيغية القديمة وبروز حلم الدولة المستقلة والموحدة. لعب العامل العربي نفس الدور التاريخي القديم للفينيقيين خاصة بعد تأسيس القيروان، ودفع تدخلهم بالمنطقة بالقبائل المحلية إلى التكتل مجددا سواء مع الفاتحين أو ضدهم، وهو ما ستكون له آثار مهمة فيما بعد في عملية تأسيس الدول الجديدة المستقلة بالمنطقة بعد ذلك بفترة قصيرة، بعد أن أجهض الاحتلال الروماني والبيزنطي هذا المشروع.
كان للتدخل العربي إذا آثار مهمة في دفع البنية الاجتماعية والسياسية لسكان شمال إفريقيا نحو التطور والتحرر من أغلال تركة الاستعمار المتلاحق والذي دفعها إلى التحجر والجمود. كان ذلك واحدا من الآثار الجيدة - غير المتوقعة - للتوسع العربي في المنطقة، رغم أنه كان عاملا معيقا لهذا التوسع. فقد أدى تكتل تلك القبائل وتشكيلها تحالفات كبيرة إلى الزيادة من صعوبات عملية الفتح، وأدى إلى نشوب مقاومة مسلحة عنيفة كبّدت الفاتحين خسائر فادحة وكادت تقضي عليهم مرارا وجعلتهم يتخلون عن عاصمتهم القيروان مرات عدة. وأدت هذه التحولات في البنية الاجتماعية - السياسية لشمال إفريقيا إلى جعل عملية الفتح عملية طويلة جدا وشاقة امتدت على فترة زمنية تقدر بحوالي قرن من الزمن.

9 - Marcais. G. 1946. La berbèrie musulmane et l'orient au moyen âge . Paris, p.101.

كل ذلك يدفع بنا إلى طرح السؤال الأثر إلحاحا في هذا الصدد: لماذا كان فتح شمال إفريقيا صعبا مقارنة بالمناطق الأخرى مثل الشام والعراق وفارس وبلاد ما وراء النهر، التي فتحت في مدة زمنية وجيزة؟ هناك عاملان رئيسيان ساهما في حصول ذلك.

الأول، عامل ذاتي مرتبط بالفاتحين أنفسهم وبالدولة العربية الناشئة والتي عرفت خلال تلك الفترة (القرن الأول الهجري / السابع الميلادي) حربين أهليتين شاملتين، الأولى عقب اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان (ض) والثانية عقب اغتيال الخليفة الأموي الثالث معاوية بن يزيد. وقد ساهمت هذه الفترات في توقف العمليات العسكرية في شمال إفريقيا وانحسارها ما سمح للقوى المحلية بالتقاط أنفاسها والاستعداد للمواجهة القادمة بشكل أفضل، من خلال عقد تحالفات قبلية جديدة أكبر حجما وأكثر قوة. أما العامل الثاني، والذي كان حاسما في مجرى الأحداث، فقد كان يتعلق بالوضعية السياسية – الاجتماعية الخاصة بمنطقة شمال إفريقيا في تلك الفترة. فقد كانت المناطق الأخرى التي أخضعها الفاتحون العرب تابعة لإمبراطوريات كبيرة (الإمبراطورية البيزنطية والفارسية) والتي كانت تملك جيوشا نظامية متمرسة على الحرب النظامية المباشرة. ومع انهزامها أمام اندفاع الفاتحين، انكشفت تلك البلدان وصارت عملية إخضاعها سهلة في غياب أية قوى محلية يمكنها أن تقود مقاومة تذكر. لكن في شمال إفريقيا كان الوضع مختلفا تماما، فقد كان الاحتلال البيزنطي قد تقهقر كثيرا نحو المدن الشمالية المتوسطية، ولم تعد له أية سلطة تذكر على القبائل المحلية التي أدى انخراطها المتوالي في مقاومة الاحتلال الأجنبي المتعاقب على المنطقة، إلى تجميد بنيتها الاجتماعية القبلية، وحولها إلى أداة فعالة في أعمال المقاومة المسلحة وحرب العصابات التي سمّاها ابن خلدون بـ «حرب الكرّ والفرّ» المعروفة في شمال إفريقيا (بلاد المغرب)، والتي كانت تنتهجها القبائل المحلية في المنطقة معتمدة بشكل أساسي على البنية التضاريسية الوعرة التي تنتقل من الجبل إلى الصحراء في تشكيلة متنوعة توفر قدرا عاليا من المرونة وهامشا كبيرا للمراوغة والمباغتة، ما يجعل من أي عملية احتلال للأرض مسألة مكلفة للغاية ولا يمكن استحمالها. ويشرح ابن خلدون في مقدمته ذلك بالقول: «و انظر ما و قع من

ذلك بأفريقية و المغرب منذ أول الإسلام و لهذا العهد فإن ساكن هذه الأوطان من البربر أهل قبائل وعصبيات فلم يغن فيهم الغلب الأول الذي كان لابن أبى سرح عليهم و على الإفرنجة شيئاً و عاودوا بعد ذلك الثورة و الردة مرةً بعد أخرى وعظم الإثخان من المسلمين فيهم. و لما استقر الدين عندهم عادوا إلى الثورة و الخروج والأخذ بدين الخوارج مرات عديدةً قال ابن أبي زيد ارتدت البرابرة بالمغرب اثنتي عشرة مرة و لم تستقر كلمة الإسلام فيهم إلا لعهد ولاية موسى بن نصير فما بعده، وهذا معنى ما ينقل عن عمر أن أفريقة مفرقة لقلوب أهلها إشارةً إلى ما فيها من كثرة العصائب و القبائل الحاملة لهم على عدم الإذعان والانقياد ولم يكن العراق لذلك العهد بتلك الصفة و لا الشام إنما كانت حاميتها من فارس والروم والكافة دهماء أهل مدن و أمصار

فلما غلبهم المسلمون على الأمر و انتزعوه من أيديهم لم يبق فيها ممانع ولا مشاق، والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحص، و كلهم بادية وأهل عصائب وعشائر وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والردة فطال أمر العرب في تمهيد الدولة بوطن أفريقية و المغرب...» (المقدمة، ص 130).

لذلك كانت عملية إخضاع شمال إفريقيا عملية طويلة وشاقة، فرغم أن الفاتحين الجدد هزموا الجيش البيزنطي في معركة واحدة وحسموا الصرع مع البيزنطيين نهائيا في فترة زمنية قصيرة، إلا أن عملية إخضاع القبائل المحلية كانت صعبة جدا وتطلبت زمنا طويلا، ولعبت فيها العوامل السياسية دورا رئيسا، خاصة سياسة بعض القادة الفاتحين (أبو المهاجر دينار وموسى بن نصير) التي كانت تقتضي استمالة الزعماء القبليين ومعاملتهم جيدا، حيث أدت ومعاملتهم جيدا، حيث أدت إلى اعتناق عدد منهم للإسلام (بمعنى الخضوع لسلطة الخليفة وليس الإيمان الديني...) والتحالف مع الفاتحين. كانت تلك السياسة أداة فعالة في يد الفاتحين وكانت تتلخص في منح ارتقاء اجتماعي وسياسي لزعماء القبائل المحلية مقابل ضمان ولائهم السياسي، وقد عرفت في كتب التاريخ بنظام «الموالاة»، والتي أصبح بموجبها جزء كبير من سكان المناطق المفتوحة «مَوَالي» للعرب الفاتحين مقابل اندماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة الناشئة، وهو ما لم تمنحه لهم الإمبراطوريات السابقة التي كانت تحكمهم.

وبرز دور هؤلاء الزعماء المحليين بشكل كبير في عملية فتح الأندلس، والتي قادها أحدهم وهو «طارق بن زيد» والذي يعتقد أنه أحد أبناء «الكاهنة» الزعيمة السابقة لتكتل القبائل الزناتية التي واجهت العرب، قبل أن تنتقل للتحالف معهم زمن موسى بن نصير عقب مقتل الكاهنة. وأيّا كان الأمر فقد كان لفتح الأندلس دور حاسم في مجرى الأحداث في المنطقة. فقد سمح ضم الأندلس سياسيا واجتماعيا وثقافيا إلى شمال إفريقيا وتحوله إلى إقليم تابع لها، إلى حدوث تغلغل تدريجي للثقافة الأوروبية الأندلسية في شمال إفريقيا، مقابل تغلغل الثقافة الإسلامية (العربية والأمازيغية) في الأندلس ومنه إلى سائر أوروبا (راجع الفصل السابق عن الثقافة).

لكن الشيء الأكثر أهمية على المستوى التاريخي في عملية فتح الأندلس، هي أنها سمحت لسكان شمال إفريقيا بالقيام - لأول مرة منذ زمن الحرب البونية الثانية - بعمليات عسكرية خارج حدود منطقتهم، وهو ما دفعهم لأول مرة منذ أزيد من ثمانية قرون من الانتقال من الفعل التاريخي السلبي المتمثل في مقاومة الغزو الأجنبي لبلادهم إلى فعل تاريخي إيجابي تمثل في نقل الصراع إلى أرض أخرى في أوروبا نفسها، ما جعلهم يشعرون بقوتهم وبقدرتهم على التحرك المستقل داخل الإطار التاريخي والسياسي الجديد الذي أدخلهم اعتناق الإسلام فيه. وهو ما أدى في النهاية - عقب عدة أحداث تاريخية - إلى إعادة إحياء ذلك الحلم التاريخي الموءود المتمثل في إنشاء دول مستقلة، في أذهان الزعماء المحليين. وقد أدى ذلك إلى اندلاع عدة ثورات داخل الإطار الإسلامي نفسه، انتهت بإنشاء عدة دول مستقلة تحت تأثير دعوات الخوارج التي عرفتها المنطقة.

لكن يبقى السؤال الرئيسي المتعلق بمدى تغلغل الدين الإسلامي في شمال إفريقيا في هذه المرحلة التاريخية، سؤالا مشوبا بكثير من الغموض والضبابية. فالمصادر التاريخية التي تتطرق لأحداث هذه الفترة لا تعطي أية أجوبة شافية وهي لا تتطرق بتاتا لموضوع الإسلام في المنطقة إلا من قبيل الإشارات العابرة التي لا توضح شيئا بقدر ما تزيد الموضوع غموضا. ومن بين هذه الإشارات العابرة ما يرويه ابن خلدون من أن : «البربر ارتدت اثني عشر مرة من طرابلس إلى طنجة. وأجاز معه (طارق بن زياد) كثيرا من رجالات البربر برسم الجهاد

فاستقروا هناك، فحينئذ استقر الإسلام بالمغرب وأذعن البربر لحكمه...»[10]. تبين هذه المقولة أن الإسلام لم يكن يعني سوى الخضوع لـ «حكم» الفاتحين الجدد، ولم يكن يعبر عن قناعة دينية حقيقية، خاصة وأن سكان شمال إفريقيا كانوا يجهلون الكثير عن هذا الدين الجديد وأسسه، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفاتحين العرب لم يكونوا مهتمين كثيرا بنشر الإسلام بقدر اهتمامهم باستمرار تدفق الغنائم على مركز الخلافة بدمشق والتي صارت أساس عمليات الفتوحات ومحركها الرئيسي زمن الأمويين. وبالتالي فقد كان إسلام الناس في تلك المرحلة إسلاما سطحيا، ومجرد اعتراف سياسي بسيادة الدولة العربية على المنطقة.

عادة ما تنهي المصادر التاريخية حديثها عن عمليات الفتوحات في شمال إفريقيا بترديد عبارة شهيرة: «... وأسلم البربر وحسن إسلامهم». فما الذي تعنيه حقا تلك العبارة؟

يجمع الباحثون في تاريخ شمال إفريقيا على أن انتشار الإسلام تم على مراحل متعددة وعلى امتداد فترات زمنية طويلة وعرف حركة مد وجزر طوال قرنين من الزمن. وقد لعبت حركات المعارضة المختلفة للسلطة المركزية في المشرق والتي كانت تركز أنشطتها في هوامش الدولة، دورا حاسما في عملية انتشار الإسلام في صفوف القبائل المحلية في شمال إفريقيا، مثل الخوارج والمعتزلة والشيعة وغيرها من الفرق الإسلامية الأخرى المعارضة للنظام السياسي لدولة الأمويين والعباسيين من بعدهم، والتي استغلت حالة الظلم التي كان يعرفها سكان المناطق المفتوحة لنشر دعوتها السياسية والعمل على تقويض الدولة القائمة. وقد كان لحركات الخوارج دور كبير في نشر الإسلام في شمال إفريقيا خاصة بعد تأسيسهم لعدة إمارات مستقلة بالمنطقة. وهو ما يعني أن الذين قادوا عملية نشر لإسلام في شمال إفريقيا كانوا من السكان المحليين وليس من الفاتحين العرب[11]، وتمت هذه العملية ببطء وعلى امتداد فترة زمنية طويلة. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن المعتقدات الوثنية القديمة، إضافة إلى الأديان السماوية الأخرى مثل المسيحية في المدن الرومانية القديمة واليهودية لدى بعض القبائل الجبلية، بقيت منتشرة ومؤثرة

10 - ابن خلدون، المصدر السابق. ج 3 ص 264.
11 - صدقي علي أزايكو، الإسلام والأمازيغ. دار أبي رقراق للنشر الرباط 2002، ص 13.

إلى فترة زمنية متأخرة أوائل العصر المرابطي (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر ميلادي) ولم يترسخ الإسلام في شمال إفريقيا بشكل نهائي إلا فيما بعد وبالمجهود الخاص لأبناء المنطقة أنفسهم وليس أحدا آخر غيرهم.

ولطالما تسائل المؤرخون الغربيون عن السبب الذي أدى بسكان شمال إفريقيا إلى التحمس للدين الجديد والعمل على نشره وترسيخه حتى في المناطق الوعرة في الجبال والصحاري التي وصلت إليها الدعوة الجديدة للإسلام. وهو سؤال يتضمن بشكل مبطن سؤالا آخر عن أسباب فشل المسيحية من قبل فيما نجح الإسلام فيه في شمال إفريقيا. ويجيب المؤرخ المغربي عبد الله العروي على ذلك بالقول: «إن التناقض الذي أقامه، بمجرد وجوده الحكم الروماني، والذي زاده إحكاما الوندال والبيزنطيون، ذلك التعارض بين التاريخ والدولة، والاختيار المؤلم بين العبودية داخل الدولة والحرية خارجها، ذلك التعارض الذي ذاق مرارته كل من الإفريقي الخانع والناميدي الثائر والماوري السائب الحر، بدأ ينحل تحت دعوة الإسلام. وكون الدعوة الإسلامية بشتى أشكالها، الصفرية والإباضية والزيدية والمالكية والاعتزالية والشيعية، هي التي زاوجت في أرض المغرب (شمال إفريقيا) بين الحضارة والحرية، هو السر في اعتناق البربر الدين الجديد والوفاء له عبر القرون. اعتنقوه بكيفية تدريجية بطيئة ولكن نهائية...»[12].

III - حركات الخوارج ومشروع الاستقلال: انبعاث الدولة من الرماد

ظل القرنان السابع والثامن الميلادي حين كانت شمال إفريقيا ولاية تابعة لدولة الخلافة الأموية في الشام، يعرفان غليانا مستمرا في المنطقة يشهد به ذلك العدد الكبير من الثورات التي قادتها القبائل المحلية ضد الفاتحين في البداية ثم ضد الولاة من بعد. ولا يمكن فهم الأحداث التي عرفتها تلك المرحلة وانتهت بقيام عدة دول مستقلة دون فهم السياق التاريخي الذي جرت فيه تلك الأحداث، وبدون فهم الأوضاع الداخلية سواء لشمال إفريقيا أو الأوضاع العامة للدولة الأموية ونظامها السياسي والاقتصادي الذي كانت تقوم عليه. هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبته ثورة دعوات الخوارج وبقية أطراف المعارضة في استثمار هذه

---

12 - عبد الله العروي، المصدر السابق. ج 2 ص 55.

الأوضاع المختلفة مبكرا، وتوظيفها لمصلحتها من أجل تحقيق هدفها السياسي المتمثل في إنشاء دولها الخاصة في المنطقة.

كانت دولة الخلافة قد توسعت بشكل كبير وسريع وتحولت في ظرف وجيز إلى إمبراطورية شاسعة مترامية الأطراف ومتعددة الأعراق واللغات والثقافات، وكان للسرعة التي حصلت فيها هذه التحولات الكبرى، دور أساسي في بروز عدة تناقضات في بنية هذه الدولة مست جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى المستوى السياسي كانت الصراعات الداخلية تنهش هذه الدولة من الداخل، عقب ثلاثة حروب أهلية (الأولى عقب موت النبي (ص) والثانية عقب اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان (ض) والثالثة عقب اغتيال الخليفة الأموي الثالث معاوية بن يزيد) انتهت ببروز عدة فرق سياسية (ستتحول فيما بعد إلى فرق وطوائف دينية في القرون التالية) تتصارع من أجل السلطة : فبالإضافة للحزب الأموي الذي روج لأيديولوجيا القضاء والقدر لتبرير جرائمه وممارساته السياسية الظالمة، والمتحالف مع طبقة رجال الدين والفقهاء التي برزت حديثا، هذا التيار صار يحتكر تمثيلية التيار العام من المسلمين الذين قبلوا بنتائج الحرب الأهلية وسيطرة الأمويين على السلطة، والذي عرف بـ «أهل الجماعة» (نسبة لما عرف بـ «عام الجماعة » أي سنة 41 هجرية، التي تنازل فيها الحسن بن علي (ض) عن الخلافة لصالح معاوية بن أبي سفيان) قبل أن يصير اسمه فيما بعد في العصر العباسي بـ «أهل السنة والجماعة» أو اختصارا «السنة »، في ظروف الصراع والتجاذبات التي كانت تعرفها الدولة العباسية في بداياتها خاصة بعد اعتناقها للمذهب الاعتزالي زمن الخليفة المأمون. كان هناك تيار عرف أنصاره في البداية بـ «شيعة علي» ثم بعد اغتيال هذا الأخير عرفوا بـ «شيعة آل البيت» ثم اختصارا بـ «الشيعة»، وكانوا يرون أن الخلافة هي من حق علي بن أبي طالب (ض) وأبناءه من بعده حصرا، وكان هذا التيار بدوره موزعا إلى عدد من الفرق الفرعية (جعفرية وزيدية وإسماعيلية...). وإلى جانب هذين التيارين الكبيرين كان هناك تيار آخر لا يقل أهمية في دوره التاريخي عرف أصحابه بـ «الخوارج» (لأنهم كانوا في جيش علي (ض) في معركة صفين ضد معاوية وأهل الشام و«خرجوا » عليه بعد قبوله بالتحكيم، قبل أن يغتالوه فيما بعد...)

وكانوا ثوريين إلى أقصى الحدود ومؤمنين بضرورة الثورة الشاملة المستمرة إلى حين إسقاط النظام السياسي الظالم وعودة الأمور إلى الشورى السابقة. رفض الخوارج الخضوع للأمر الواقع وكانت ممارستهم السياسية تتسم بكثير من العنف على عكس المعارضة الشيعية التي فضلت - في ظل اختلال موازين القوى - الاشتغال في الخفاء ضمن ما عرف بنهج «التقية» (اتقاء شر السلطة من خلال العمل السري). لذلك سيكون للخوارج دور كبير في تحريك معظم الثورات التي عرفتها المناطق المختلفة من دولة الخلافة خاصة في أطرافها بما في ذلك شمال إفريقيا في تلك الفترة من التاريخ،وكانوا كغيرهم من التيارات الأخرى ينقسمون بدورهم إلى عدة فرق فرعية أهمها: الإباضية والصفرية والأزارقة.

على المستوى الاجتماعي، كانت دولة الخلافة تتشكل من عدد كبير من الأعراق واللغات والثقافات المختلفة بسبب حركة الفتوحات التي امتدت على رقعة جغرافية شاسعة من شمال إفريقيا غربا إلى بلاد ما وراء النهر وآسيا الوسطى شرقا. وكان لهذا الخليط الكبير والهائل من الشعوب والثقافات دور كبير في احتدام التناقضات الداخلية للمجتمع الإسلامي الناشئ. كانت سياسة الأمويين تتسم بكثير من التعصب للعنصر العربي القرشي، حيث ظلت معظم المناصب الكبيرة والمهمة في سلك الدولة محتكرة في يد فئة قليلة من الأرستقراطية القرشية من بني أمية وحلفائهم من كبار التجار السابقين قبل الإسلام، وسيطرت هذه الطبقة معظم المواقع المهمة في الدولة واحتكرت معظم القطاعات الاقتصادية المهمة وعلى رأسها التجارة، إضافة إلى امتلاكها لإقطاعيات زراعية هائلة من أراضي المناطق المفتوحة. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة حدة التناقضات الاجتماعية بسبب الهوة الكبيرة التي كانت تتسع باستمرار بين الفقراء والأغنياء، بين طبقة الأرستقراطية الأموية وبين فقراء القبائل العربية الأخرى من جهة وشعوب المناطق المفتوحة من جهة أخرى. وقد استغلت حركات المعارضة هذه الوضعية لصالحها ورفعت شعارات العدل والمساواة بين الناس سواء كانوا فقراء أو أغنياء عربا أو عجما، لكسب تعاطف الأغلبية الساحقة المهمشة والمقصية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. هذه الظروف جعلت كثيرا من سكان المناطق المفتوحة حديثا والذين كانوا يحسون بنوع من الظلم الاجتماعي إلى تبني عقيدة

تلك الفرق سواء الخوارج أو الشيعة أو المعتزلة، ما أدى إلى انتشار أفكارها بشكل واسع في صفوفهم.

وعلى المستوى الاقتصادي، فقد كانت الموارد الرئيسية لدولة الخلافة تتجلى في عائدات عمليات الفتوحات والتوسع العسكري وعلى رأسها الغنائم التي كان جزء منها يتم إرساله إلى المركز في الشام، إضافة إلى ضريبتين أخريين مرتبطتين بالفتوحات والتوسع هما : الجزية على الناس من غير المسلمين والخراج على الأرض التي فتحت عنوة. ومع دخول أعداد كبيرة من سكان المناطق المفتوحة حديثا في الإسلام وبالتالي سقوط الجزية عنهم، صارت دولة الخلافة تعيش ضائقة مالية وأزمة اقتصادية عويصة زاد من حدتها تقلص مجال حركة الفتوحات بعد وصول الدولة إلى أقصى امتداداتها وتوقف تلك الحركة بعد ذلك. وقد كان لذلك آثار بعيدة وخطيرة، حيث فقدت الدولة بموجب ذلك أحد أهم مواردها الاقتصادية الرئيسية (الغنائم)، ومع التقلص الكبير الذي عرفه الموردان الآخران (الجزية والخراج)، صارت الخيارات أمامها شبه معدومة، في ظل دولة ريعية ونظام اقتصادي ريعي، «الناس فيه عيالٌ للخراج» على حد تعبير الإمام علي بن أبي طالب (ض). ولتجاوز هذا المأزق لجأ الحكام الأمويون إلى إجراءات تعسفية تمثلت في إحداث ضرائب جديدة والزيادة في ضريبتي الجزية والخراج وتعميمها على الجميع حتى على الذين أسلموا من سكان المناطق المفتوحة وعلى الأراضي جميعها حتى تلك التي فتحت صلحا وليس عنوة. وقد كان لهذه السياسة الاقتصادية دور كبير في إشعال الثورات بعد أن استغلت المعرضة ذلك جيدا ونشرت دعوتها في صفوف الأغلبية المتضررة من تلك الإجراءات التعسفية والظالمة خاصة سكان المناطق المفتوحة حديثا وسكان الأطراف. فبدأت حركات المعارضة باختلاف انتماءاتها تستغل الوضع القائم تمهيدا لإشعال الثورة والعمل على إسقاط حكم الأمويين.

في منطقة شمال إفريقيا – كما في مناطق أخرى من أطراف دولة الخلافة– كانت هذه التناقضات قد بلغت ذروتها، خاصة بعد انتهاء عهد الفاتحين وبداية عصر الولاة (من 96 هـ / 715 م إلى 181 هـ / 797 م). وتحكي كتب التاريخ الكثير عن السياسات التعسفية لولاة بني أمية في شمال إفريقيا ونقمة

الأهالي عليهم. وقد كان هؤلاء الولاة يتمتعون بسلطات واسعة ونفوذ كبير في مناطقهم، وقد استغل بعضهم ذلك لكسب المزيد من الأنصار وجمع ثروات ضخمة أثارت في بعض الأحيان غضب الخلفاء أنفسهم. ومما تحكيه المصادر التاريخية في هذا الصدد أن موسى بن نصير آخر الفاتحين وأول ولاة على إفريقية والأندلس في عهد بني أمية، جمع ثروة ضخمة «لم يدخل دمشق قبلها أعظم وأنفس...» وهو ما تسبب له في مشاكل عديدة مع الخليفة انتهت بعزله من منصبه ونزع ثروته منه واستيلاء الخليفة عليها وتغريم عائلته وأنصاره بالمغرب مبالغ طائلة[13]. وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا من أن الفاتحين لم يكونوا يهتمون بنشر الإسلام بقدر اهتمامهم بالغنائم وجمع الثروات.

وقد بلغ تعسف ولاة الأمويين في شمال إفريقيا درجة قصوى زمن الوالي يزيد بن مسلم الذي تولى الولاية سنة 102 هـ / 720 م، ولم يستطع الأهالي تحمل ظلمه كثيرا، فلم يمض أكثر من سنة واحدة في منصبه حتى ثاروا ضده وقتلوه. ويحكي الطبري سبب ذلك فيقول: «... وكان سبب ذلك أنه - فيما ذكر - عزم أن يسير بهم (سكان شمال إفريقيا) سيرة الحجاج بن يوسف في أهل الإسلام الذين سكنوا الأمصار، ممن كان أصله السواد من أهل الذمة فأسلم بالعراق ممن ردهم إلى قراهم ورساتيقهم ووضع الجزية على رقابهم على نحو ما كانت تؤخذ منهم وهم على كفرهم. فلما عزم على ذلك يزيد بن مسلم، تآمروا في أمره، فأجمع أمرهم على قتله فقتلوه...»[14]. واستمرت تلك السياسة التعسفية طوال عصر الولاة تقريبا باستثناء مرحلة زمنية قصيرة جدا أيام الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي عرف بحسن سيرته وورعه وتقواه، ومحاولته الشهيرة لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والتي انتهت بالفشل عقب اغتياله. وقد عزل عمر بن عبد العزيز الوالي محمد بن يزيد القرشي الذي عرف بظلمه للناس وولى مكانه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر سنة 100 هـ / 718 م، وتروي المصادر أنه: «كان حسن السيرة، فأسلم البربر أيامه جميعهم...»[15]. ولكن تلك الفترة كانت قصيرة جدا

---

13 - ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. تحقيق: ليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت 1983، ج 1 ص 68.

14 - الطبري، المصدر السابق. ج 6 ص 617.

15 - ابن الأثير، الكامل في التاريخ. بيروت دار صادر ودار بيروت 1967، ج 5 ص 23.

(لم تتجاوز السنتين) وعابرة، إذ سرعان ما عادت الأمور إلى سابق عهدها، بل زادت الأمور سوء وصار الظلم لا يطاق. يقول ابن عذاري في ذلك: «... ثم أن عمر بن عبد الله المرادي عامل طنجة وما والاها، أساء السيرة وتعدى الصدقات والعشر وأراد تخميس البربر، وزعم أنهم فيء (غنيمة) المسلمين. وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله، وإنما كان الولاة يخمسون من لم يجب للإسلام. فكان فعله الذميم هذا سببا لنقض البلاد ووقوع الفتنة (الثورة) العظيمة المؤدية إلى كثير القتل في العباد، نعوذ بالله من الظلم الذي هو وبال على أهله...» [16]. لقد تسببت هذه السياسة في إشعال الثورة مجددا في بلد تعود أهله على الثورات الدائمة قبل مجيء العرب، وانتفاضهم ضد حكام بني أمية، وستكون تلك الأسباب المباشرة للانتفاضة الشهيرة للخوارج في منطقة طنجة بزعامة ميسرة السقاء سنة 122 هـ / 740 م.

يروي ابن الأثير حيثيات اندلاع تلك الثورة ودور الخوارج فيها بالقول: « ثم لم يزل أهل افريقية من أطوع أهل البلدان وأسمعهم إلى زمان هشام بن عبد الملك (الخليفة الأموي السادس) حتى دب إليهم أهل العراق (الخوارج) واستثاروهم فشقوا العصا، وفرقوا بينهم إلى اليوم، وكانوا يقولون لا نخالف الأئمة بما تجني العمال فقالوا لهم إنما يعمل هؤلاء بأمر أولائك، فقالوا حتى نخبرهم. فخرج ميسرة (زعيم الخوارج بمنطقة طنجة) في بضعة وعشرين رجلا فقدموا على هشام، فلم يؤذن لهم فدخلوا على الأبرش، فقالوا أبلغ أمير المؤمنين أن أميرنا يغزو بنا وبجنده (العرب)، فإذا غنمنا نفلهم ويقول هذا أخلص لجهادنا. وإذا حاصرنا مدينة قدمنا وأخرهم ويقول هذا ازدياد في الأجر، ومثلنا كفى إخوانه. ثم إنهم عمدوا إلى ماشيتنا فجعلوا يبقرون بطونها عن سخالها يطلبون الفراء الأبيض لأمير المؤمنين فيقتلون ألف شاة في جلد، فاحتملنا ذلك. ثم إنهم ساموا أن يأخذوا كل جميلة من بناتنا، فقلنا لم نجد ذلك في كتاب ولا سنة ونحن قوم مسلمون. فأحببنا أن نعلم أعن رأي أمير المؤمنين هذا أم لا ؟ فطال عليهم المقام، ونفذت نفقاتهم. فكتبوا أسماءهم ودفعوها إلى وزرائه وقالوا إن سأل أمير المؤمنين عنا فأخبروه. ثم رجعوا إلى افريقية فخرجوا على عامل هشام فقتلوه،

16 - ابن عذاري، المصدر السابق. ج 1 ص 51 – 52.

واستولوا على افريقية. وبلغ الخبر هشاما فسأل عن النفر، فعرف أسماءهم فإذا هم الذين صنعوا ذلك...»[17]. إن ابن الأثير الذي أثبت هذا النص في معرض كلامه عن ثورة الخوارج بشمال إفريقيا سنة 122 هـ / 740 م، حاول شرح أسباب هذه الثورة المتمثلة في الممارسات الشنيعة التي كان ولاة الأمويين في شمال إفريقيا يمارسونها ضد الأهالي الذين كانوا مسلمين، ومنها ما يندى له الجبين كأخذ الفتيات الجميلات جواري عند الخليفة وولاته، والقضاء على مواردهم الاقتصادية، واستخدامهم جنودا بدون مقابل. إنه باختصار نظام السخرة الذي كان الغزاة طوال التاريخ الإنساني الطويل يفرضونه على الشعوب المستعمرة، والتاريخ الإسلامي - للأسف الشديد - لم يكن استثناء من هذا التاريخ، مهما حاول البعض أن يجمل صورة هذا الغزو بمسميات كالفتح الإسلامي ونشر الدين والدعوة إلى الله وغيرها من اللغو الذي لا معنى له (فهل كانت الدعوة إلى الله تتم بأخذ الفتيات الجميلات سبايا إلى قصور الخليفة ووزراءه ؟!!).

انتصرت ثورة الخوارج في المغرب الأقصى ولما بلغ الخبر والي القيروان أعد جيشا وخرج قاصدا الخوارج في منطقة طنجة. التقى الطرفان في المغرب الأوسط على ضفاف وادي شلف، وانتهت المعركة بانهزام والي الأمويين فيما عرف بواقعة «الأشراف» فلما وصلت أنباء تلك المعركة إلى سكان إفريقية (المغرب الأدنى) ثاروا بدورهم، فاضطر الخليفة في دمشق إلى إرسال جيش كبير لإخماد الثورة. توغل هذا الجيش في شمال إفريقيا حتى وصل إلى حدود ضفاف نهر سبو شمال المغرب الأقصى، وهناك حاصره الخوارج وانتهت المعركة بهزيمة الجيش الأموي مجددا وهروب من نجا منه إلى الأندلس. كانت تلك المعركة حاسمة بالنسبة لتاريخ المنطقة. فقد أدى انتصار الخوارج فيها إلى خروج منطقة المغرب الأقصى نهائيا عن سلطة الخلافة في المشرق وتأسيس أول إمارة مستقلة بالمنطقة منذ قرون طويلة أيام الممالك الأمازيغية القديمة. انتقت المعارك من المغرب الأقصى نحو إفريقية وحقق الأمويون بضعة انتصارات هناك في كل من معركتي القرن والأصنام سنة 124 هـ / 741 م، لكن تلك الانتصارات لم تكن سوى بوادر لاستقلال المنطقة أيضا تحت عيون الخلفاء وبموافقتهم لمصلحة دولة الأغالبة الموالين لهم ابتداء من سنة 184 هـ / 800 م.

---

17 - ابن الأثير، المصدر السابق. ج 3 ص 92.

أسس الخوارج في شمال إفريقيا عدة إمارات مستقلة عن دولة الخلافة في المشرق، كانت أولاها في المغرب الأقصى - بطبيعة الحال - حيث أدت هزيمة الجيش الأموي في معركة وادي سبو إلى إخراج المنطقة نهائيا من دائرة نفوذ دولة الخلافة ، ما سمح بالأهالي في هذه المنطقة إلى تأسيس دولة مستقلة هي دولة برغواطة في منطقة سهل تامسنا على ساحل المحيط الأطلسي. وقد كان للموقع الجغرافي المتميز لهذه المنطقة وغناها الطبيعي بالموارد المتعددة، إضافة إلى بعدها الكبير عن مركز الخلافة في الشام دور كبير في استقلالها المبكر. هذا دون أن ننسى دور العصبية القبلية لتكتل القبائل المصمودية التي كانت آخر المجموعات المحلية التي دفع بها التدخل العربي في شمال إفريقيا إلى التكتل وإنشاء تحالفات قبلية كبيرة وموسعة استطاعت أن تنتزع استقلالها وتؤسس إمارة مستقلة ظلت موجودة حتى أوائل العصر الموحدي (القرن السادس هجري / الثاني عشر ميلادي)، لتكون واحدة من أكثر إمارات الخوارج التي عمرت في الزمن (حوالي أربعة قرون)، والتي لا نعرف عنها - في نفس الوقت - الشيء الكثير، لأن تاريخها بالكامل كتب على أيدي أعدائها وخصومها من الفقهاء الموالين لدولة الأشراف الأدارسة في فاس، رغم أن الأبحاث الأثرية الحديثة - رغم قلتها - بدأت تكشف عن بعض خفايا وألغاز أول دولة مستقلة في شمال إفريقيا عقب الفتوحات.

وفي الجنوب، أسس الخوارج أيضا إمارة لهم في منطقة سجلماسة سنة 140 هـ / 757 م على يد بني مدرار أحد فروع قبيلة مكناسة الكبيرة والتي تمتد بطونها على مساحة شاسعة من حدود مصب نهر ملوية شمالا وصولا إلى تخوم الصحراء جنوبا. ويقول ابن عذاري في مدة حكمهم : « وملك بنو مدرار سجلماسة مائة وستين سنة...» [18]. دامت هذه الإمارة لأزيد من قرن ونصف قبل أن تسقط في يد الفاطميين، وكان للموقع الجغرافي المتميز لسجلماسة على خط التجارة الصحراوية دور كبير في ضمان استقلال هذه الإمارة واستمرار مواردها مدة طويلة.

أما الإمارة الثالثة فقد كانت تلك التي أسسها بنو رستم في تاهرت سنة 144 هـ / 761 م في المغرب الأوسط والتي امتد نفوذها جنوبا نحو الصحراء.

---

18 - بن عذاري، المصدر السابق. ج 1 ص 157.

وكان لتكتل القبائل الزناتية الموالية للخوارج دور كبير في تأسيس هذه الدولة ومد مجال نفوذها جنوبا في محاولة لمراقبة طرق القوافل الصحراوية. وظلت هذه الإمارة موجودة ومحافظة على استقلالها إلى حدود أواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي.

وبالإضافة إلى هذه الإمارات الخارجية الثلاثة تمكنت المعارضة الشيعية بفرعها الزيدي ذي التوجه الاعتزالي، أيضا من تأسيس دولة مستقلة لها وعاصمتها فاس في المغرب الأقصى. كان أحد العلويين الفارين من ملاحقة العباسيين له، وهو إدريس بن عبد الله قد استطاع أن يصل إلى ضفاف نهر سبو ويحصل على دعم القبائل المحلية لتأسيس دولة مستقلة بعد مبايعته من قبل قبيلة أوربة في مدينة وليلي التاريخية. وبعدها قرر بناء مدينة فاس لتكون عاصمة لدولة الأدارسة الجديدة. لكن هذه الدولة لم تدم طويلا إذ سرعان ما انهارت عقب تصارع أبناء إدريس الثاني على السلطة وبالتالي تقاسم مجال نفوذها بين دولة الفاطميين في المغرب الأوسط والأمويين في الأندلس.

تلك باختصار كانت أهم مراحل تأسيس الدول المستقلة في شمال إفريقيا تحت راية الإسلام وبتحريض من حركات المعارضة من الخوارج والشيعة والمعتزلة... لقد مرت المنطقة منذ البدايات الأولى لتأسيس الممالك الأمازيغية القديمة في القرن الثاني ق.م وصولا إلى تأسيس إمارات الخوارج في القرن الثامن ميلادي، بفترة طويلة من الجمود والتبعية للقوى الأجنبية، وامتدت هذه الفترة لأزيد من ألف سنة، كان لا بد فيها للمنطقة أن تعيش التبعية قبل أن تصير قادرة على حسم مصيرها بنفسها وعلى يد أبناءها.

وإذا كان من أهم نتائج وصول البحارة الفينيقيين وتأسيسهم الإمبراطورية القرطاجية في شمال إفريقيا، هو دفع القبائل المحلية إلى التكتل وتأسيس الممالك الأمازيغية القديمة، قبل أن يقضي عليها الاحتلال الروماني، فإن أهم ما خلفه وصول الفاتحين العرب ودخول شمال إفريقيا في المجال الحضاري الإسلامي هو حصولها أخيرا على استقلالها عن التبعية للخارج وفي إطار الإسلام. وإذا كان الحلم القديم بالاستقلال والوحدة في شمال إفريقيا قد تحقق نصفه الأول بتأسيس دول مستقلة في المنطقة، فإن النصف الثاني والقاضي بالوحدة في إطار

كيان سياسي واحد، كان لا بد أن ينتظر تبلور عدة شروط تاريخية قبل أن يتحقق بعد ذلك بعدة قرون على يد دولة الموحدين، بعد أن فشلت عدة محاولات أخرى من قبل الفاطميين والمرابطين.

IV - توحيد شمال إفريقيا : ملحمة دولة الموحدين

لطالما راود حلم توحيد شمال إفريقيا التي تشبه جزيرة كبيرة يحدها البحر شمالا وغربا والصحراء جنوبا وشرقا، كثيرا من الحكام المحليين الحالمين بتوسيع مجال نفوذهم إلى أقصى امتداد ممكن. وقد برز هذا الطموح منذ البدايات الأولى لنشأة الدولة في المنطقة أيام الممالك الأمازيغية القديمة، حيث لم يخف الملك النوميدي ماسينيسا هذا الحلم في مقولته الشهيرة عن «أفريقيا للأفارقة»، والتي ترجمها في سلوكه السياسي والعسكري الذي كان يرمي إلى انتزاع كل قطعة أرض جديدة ممكنة وضمّها إلى مملكته سواء من الأراضي القرطاجية أو من أراضي الممالك المجاورة، وهو السلوك الذي بدا واضحا عند كل الملوك الآخرين في المنطقة قبيل الغزو الروماني والذين كانوا يحرصون على ضم أراضي جيرانهم كلما سنحت الفرصة بذلك. غير أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل بعد الغزو الروماني للمنطقة وسقوط تلك الممالك المحلية في يد الرومان واحدة تلو الأخرى. واستطاع الاحتلال الروماني بذلك تحقيق نوع من الوحدة القسرية على المستوى السياسي بين المناطق الشمالية المتوسطية وراء جدار الليمس، إلا أنها لم تكن أبدا وحدة كاملة. فلم تشمل سوى الجزء الشمالي للمنطقة كما أنها كانت وحدة مصطنعة مفروضة من الخارج وتعبر عن واقع احتلال أجنبي، ولم يشارك أبناء المنطقة في تحقيقها بل على العكس ظلت الثورات المستمرة تقض مضاجع الرومان طوال قرون عديدة قبل أن تسقط هذه الوحدة المصطنعة عقب الغزو الوندالي.

كان لا بد من انتظار أزيد من ألف سنة قبل أن تتغير الظروف والمعطيات التاريخية مجددا لصالح المنطقة، ليعاد السيناريو التاريخي للتدخل الفينيقي وما أدى إليه من نشوء دول مستقلة تطمح لتوحيد المجال الجغرافي لشمال إفريقيا تحت إطار سياسي واحد. وتمثل هذا الوافد الجديد في العرب المسلمين الذين جاؤوا – وهو أمر ليس مستغربا كثيرا – من نفس المجال الجغرافي والحضاري

الذي قدم منه الفينيقيون من قبل. كانت لهذا التدخل المعروف تاريخيا بالفتوحات والذي دام لحوالي قرن من الزمن، آثار كبيرة على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي لسكان شمال إفريقيا، انتهت بتأسيس دول مستقلة من جديد في إطار فكرة الإسلام ودعوات الخوارج. ولحسن الحظ هذه المرة لم يتكرر السيناريو السابق للمالك الأمازيغية القديمة، ولم يتدخل الغزو الأوروبي لإجهاض هذا الحلم مجددا. فلم يكن الخطر الأوروبي من القوة بما يكفي لذلك، حيث كانت الإمبراطورية البيزنطية في طور الاحتضار، ولم تكن غزوات النورمان للمدن الساحلية الشمالية ذات أهمية بالغة، إذ سرعان ما تم دحرها بالكامل، بل أكثر من ذلك نقلت المعركة من شمال إفريقيا إلى أوروبا نفسها عقب فتح الأندلس ودخول القوى المسيحية الأوروبية في حرب ضروس طويلة امتدت لثمانية قرون من أجل استرجاع الأندلس من جديد، ضمن ما عرف بـ «حروب الاسترداد» والتي تطلبت منهم استرجاع المنطقة شبرا شبرا على امتداد ثمانية قرون.

إذا فقد كانت الظروف لها مواتية للانتقال نحو الخطوة الموالية وهي توحيد المنطقة سياسيا. حصلت تجربتان جادتان في هذا السياق وفي نفس المرحلة التاريخية تقريبا. كانت الخلافة العباسية في بغداد قد بدأت تدخل مرحلة الضعف والانحطاط بسبب الصراعات الداخلية التي كانت تعرفها خاصة بين الفرس والترك للتحكم في دواليب الدولة، إضافة إلى الثورات العديدة التي اندلعت من طرف قوى مختلفة، كان أبرزها ثورة القرامطة التي كادت تطيح بالدولة. في هذه الفترة كانت شمال إفريقيا مقسمة سياسيا بين عدة إمارات مستقلة كان بعضها يعيش طور الانحدار مثل دولة الأدارسة في المغرب الأقصى وإمارات الخوارج في المغرب الأوسط، وكان الضعف قد بدأ يتغلغل في أوصال دولة الأغالبة في المغرب الأدنى الموالية للخلافة العباسية في بغداد. في ظل هذه الأجواء كانت الدولة الأموية في الأندلس قد بدأت تنتعش وتزدهر أمورها ويتوسع نفوذها ليشمل المغرب الأقصى أيضا عن طريق تدخلها في الصراع الذي كان قائما هناك بين ورثة الدولة الإدريسية.

وفجأة برز لاعب جديد في الساحة، وبدا أنه يملك من القوة ما يكفي لخوض تجربة توحيد شمال إفريقيا بأكملها. كانت الدعوة الشيعية بفرعها الإسماعيلي قد

استطاعت بدعم من حلفائها من قبائل صنهاجة أن تؤسس دولة عرفت بالدولة الفاطمية. وبدخول مؤسسها عبيد الله المهدي لمدينة رقادة عاصمة الأغالبة سنة 297 هـ / 910 م، أعلن نفسه الإمام والخليفة الشرعي للمسلمين. انهارت دولة الأغالبة الموالية للخليفة العباسي بسرعة، وبذلك صار هناك خليفتان للمسلمين أحدها الخليفة العباسي في المشرق والثاني الخليفة الفاطمي في المغرب، وكل واحد منهما يعتبر نفسه شرعيا ويطعن في إمامة الآخر. كانت تلك اللحظة التاريخية إعلانا عن دخول شمال إفريقيا في تشكيل التاريخ العام للتجربة السياسية الإسلامية وعلى أعلى المستويات.

كان الأمير الأموي في الأندلس عبد الرحمان الداخل ينتظر ما ستؤول إليه الأوضاع بين الخليفتين الفاطمي والعباسي، ولما بدا له ضعف هذا الأخير في مواجهة طموحات الأول، أعلن نفسه بدوره خليفة ثالثا سنة 316 هـ / 929 م، وبذلك صار للمسلمين ثلاثة خلفاء في الوقت نفسه. كانت طموحات الخليفة الفاطمي واضحة منذ البداية في الاستيلاء على دار الخلافة بالمشرق والقضاء على الوجود العباسي. لكن وقبل ذلك كان عليه أولا توحيد شمال إفريقيا استعدادا للخطوة الثانية المتمثلة في السيطرة على المشرق. نجحت تحركات الدولة الفاطمية بالقضاء على عدد من الإمارات المحلية المستقلة والمدن الشورى التي أعقبت ضعف وتفكك الإمارات الخارجية السابقة. بذلك تم توحيد المغربين الأدنى والأوسط تحت راية الفاطميين، لكن وبمجرد ما طرق الفاطميون باب المغرب الأقصى، اصطدموا بطموحات دولة الخلافة الأموية بالأندلس والتي كانت ترى في المغرب الأقصى مجالا لنفوذها، قبل أن تنتقل المعركة بين الطرفين إلى المغرب الأوسط كذلك. كانت تلك المواجهات تتم بين الخليفتين الفاطمي والأموي بشكل غير مباشر وبواسطة أطراف أخرى محلية مثل مغراوة ومكناسة، ولم يحصل قط أن اصطدم الطرفان بشكل مباشر مع بعضهما البعض. كان كل واحد منهما يحاول توحيد المغرب لخدمة مشروع سياسي آخر ليس له علاقة بالمنطقة، فالخليفة الأموي كان يطمح في إيجاد موارد جديدة بشرية واقتصادية تساعده في حربه ضد المسيحيين في الجبهة الشمالية للأندلس، في حين كان الخليفة الفاطمي يرمي للسيطرة على المنطقة استعدادا للتوجه شرقا نحو دار الخلافة بالمشرق، وهو الاتجاه

الذي تكرس أكثر عقب انتقال مركز الدولة الفاطمية نحو مصر وتشييد مدينة القاهرة العاصمة الجديدة للدولة، زمن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، وانتهى إلى انسحاب الدولة الفاطمية من المشهد السياسي للمنطقة.

خلق انسحاب الدولة الفاطمية من شمال إفريقيا وتركها الأمر بيد الزيريين من صنهاجة حلفائها، وأيضا تفكك وانهيار الدولة الأموية بالأندلس وظهور دويلات ملوك الطوائف، نوعا من الفراغ السياسي في شمال إفريقيا وما رافق ذلك من فوضى سياسية. لكن سرعان ظهر طرف جديد بدا أنه قادر على إنشاء دولة قوية ومحاولة توحيد المنطقة. لم يكن هؤلاء سوى المرابطون الذين ينحدرون من قبائل صنهاجة القاطنة في المنطقة الغربية من الصحراء على ساحل الأطلسي. وكان لاستيلائهم على المغرب الأقصى وإنشائهم لمدينة مراكش التي صارت عاصمة لهمن دور كبير في تقوية نفوذهم وتعزيزه بالمنطقة. عقب توحيد المغرب الأقصى اتجهت أنظار أميرهم يوسف بن تاشفين نحو المغرب الأوسط، منذ استيلائه على فاس سنة 462 هـ / 1069 م ثم على مناطق كرسيف وتازة ووجدة وتلمسان ووهران، وأخيرا الجزائر سنة 473 هـ / 1080 م. حينما دخل يوسف بن تاشفين مدينة الجزائر وصلته رسائل استغاثة من أهل الأندلس بعد هجوم المسيحيين عليهم واستفحال الفوضى والحرب الأهلية التي أعقبت سقوط الخلافة الأموية هناك.

كان على يوسف بن تاشفين أن يختار ذلك الخيار التاريخي الصعب ما بين توحيد شمال إفريقيا أو التدخل في الأندلس (وهو نفس الخيار الذي سيوضع أمامه عبد المؤمن الكومي فيما بعد وستكون له نتائج حاسمة على مشروع توحيد المنطقة). اختار يوسف بن تاشفين الجواز إلى الأندلس ومحاربة القوى المسيحية هناك، قبل أن يضطر إلى العبور إليه مجددا والقضاء على دويلات الطوائف وضم الأندلس نهائيا إلى المغرب الأقصى. غرق المرابطون في الوحل الأندلسي ولم يستطيعوا أن يخرجوا منه أبدا إلى حين انهيار دولتهم، وهو ما أجل إمكانية توحيد شمال إفريقيا بأكملها زمنا آخر في انتظار ظروف أخرى أكثر ملائمة وقائدا سياسيا أكثر براعة وذكاء.

كان المرابطون الذين سيطروا على المغرب الأقصى والأندلس والجزء الغربي من المغرب الأوسط، ينتمون إلى لمتونة أحد فروع صنهاجة المقيمة بالصحراء.

وبالتالي فقد كانوا في وضعية سياسية هشة، حيث كانت قاعدة دولتهم توجد في أراضي غيرهم من القبائل المصمودية، خاصة بعد استقرارهم في مراكش. كانت المجموعات المصمودية ترفض سلطة المرابطين وبقيت إمارة برغواطة محافظة على استقلالها في سهل تامسنا عقب انتصارها في حربها ضدهم ومقتل عبد الله بن ياسين مؤسس دولة المرابطين في تلك الحرب، وكانت المجموعات الأخرى تفكر في التخلص من سلطة المرابطين وإنشاء دولتها الخاصة. ولم يكن ذلك ليتم إلا بعد انتشار دعوة أحد أبناء منطقة الأطلس الكبير والذي استطاع توحيد القبائل المصمودية المحلية وتشكيل جيش قوي قادر على مواجهة المرابطين في عاصمة ملكهم بمراكش. لم يكن هذا الرجل سوى محمد بن تومرت الذي ينتسب إلى قبيلة هرغة (تحريف عربي لكلمة أورغن الأمازيغية) القاطنة بجبال الأطلس الكبير. كان قد هاجر مسقط رأسه متوجها نحو الأندلس لتلقي العلم، وهناك تشبع بأفكار ابن حزم الأندلسي الذي كان يحمل عداء واضحا لفقهاء المالكية. وبعد مدة غادر الأندلس متوجها نحو المشرق، وفي العراق التقى أبا حامد الغزالي وتأثر بأفكاره، إضافة إلى تأثره ببعض الأفكار الشيعية خاصة في موضوع الإمامة والمهدوية. وفي سنة 512 هـ / 1116 م قفل راجعا إلى وطنه ليبدأ هناك في تأسيس دعوته وتنظيمها استعدادا للانقلاب على دولة المرابطين. وفي سنة 518 هـ / 1124 م اختار أحد المواقع المنيعة في أعالي جبال درن (الاسم التاريخي لجبال الأطلس الكبير وتعني جبال السقوط وسميت بذلك بسبب انحدارها الشديد) والمسمى «تينمل» (معناها بالأمازيغية مكان تلقي العلم أو المدرسة) ليكون قاعدة لانطلاق عملياته العسكرية. وقد أسس لهذا الغرض تنظيما تراتبيا هرميا محكم البناء مهمته الترويج لأفكاره وحشد الأتباع وتنظيم المقاتلين وتدريبهم، إضافة إلى حل النزاعات بين القبائل المصمودية المنضوية تحت لواء دعوته، ليعطي أتباعه اسما له دلالات عديدة سيعرفون به منذ ذلك الوقت وهو «الموحدون». وفي سنة 523 هـ / 1128 م قرر أن الوقت قد حان لمهاجمة مراكش والاستيلاء عليها، لكن جيشه انهزم في واقعة البحيرة حيث قتل أحد أهم قادة الموحدين المعروف بالبشير الونشريسي والذي كان مرشحا لخلافة ابن تومرت على رأس الموحدين، كما جرح في تلك المعركة أيضا الرجل الذي سيخلفه فعلا وهو عبد المؤمن الكومي تلميذ ابن تومرت ومرافقه في سفره.

بعد تلك المعركة ببضعة أشهر توفي ابن تومرت دون تحقيق حلمه لكنه بالمقابل خلف ورائه تنظيما محكما ومعدا جيدا للمرحلة المقبلة. أعقب وفاته أزمة حادة حول خلافته امتدت لسنتين قبل أن يحسم عبد المؤمن الكومي الأمر لصالحه سنة 527 هـ / 1132 م. ولطالما حار المؤرخون في هذا الاختيار على اعتبار أن عبد المؤمن ينتمي إلى قبيلة كومية الزناتية الصغيرة التي تقطن المغرب الأوسط، ومع ذلك استطاع أن يتزعم تكتلا قبليا مصموديا كبيرا رغم وجود عدد مهم من المنافسين الآخرين المنتمين لنفس التكتل القبلي وبعضهم حتى كان من أقارب ابن تومرت (أخويه). أيّاً كان الأمر، وأيّاً كانت الدوافع والأسباب وراء هذا الاختيار، فقد أثبت عبد المؤمن جدارته واستحقاقه لهذا المنصب، حتى أن ابن تومرت نفسه كان قد صرح بعد معركة البحيرة بما يشبه النبوءة عن القيادة المقبلة بمقولته الشهيرة: «بقي هذا الأمر (المشروع السياسي للموحدين) ما بقي عبد المؤمن». قرر هذا الأخير أن يستفيد من التجربة السابقة، فترك أمر الاستيلاء على مراكش لما بعد، وقام بالاتجاه نحو الشمال الشرقي مستفيدا من الحماية الطبيعية التي توفرها له المناطق الجبلية المنيعة وعجز المرابطين عن خوض الحروب فيها لعدم تعودهم عليها. انتهت تلك العمليات باستيلاء عبد المؤمن على تلمسان سنة 539 هـ / 1144 م وفاس سنة 540 هـ / 1145 م، قبل أن يعود ليهاجم مراكش مجددا ويستولي عليها سنة 541 هـ / 1146 م. لكن عبد الموحدين لم يستطيعوا السيطرة بشكل كامل على مجمل المغرب الأقصى إلا في سنة 546 هـ / 1149 م حيث بقيت جيوب تقاومهم في كل من سوس والريف، بإيعاز وتحريض من فقهاء المالكية الموالين للمرابطين من أمثال القاضي عياض بسبتة. كان عبد المؤمن بعد سيطرته على كامل المغرب الأقصى، موجودا بمدينة سلا عندما كان المسيحيون يحاصرون مدينة قرطبة بالأندلس سنة 543 هـ / 1149 م، حين جاءه وفد من الأندلسيين يطالبه بالعبور إلى الأندلس للتصدي للقوى المسيحية المتحالفة. كانت تلك اللحظة التاريخية التي وضع فيها عبد المؤمن في نفس موقف الاختيار الصعب الذي وضع فيه قبله يوسف بن تاشفين. بدأ عبد المؤمن في تجهيز جيش كبير وقوي وأخذ الوقت الكافي لذلك، وفي حين كان الجميع يظن أنه سيعيد تكرار ما قام به يوسف بن تاشفين من قبل، قرر عبد المؤمن فجأة وبدون مقدمات

أن تتجه جيوشه شرقا نحو المغرب الأوسط (وطنه الأصلي) وليس شمالا نحو الأندلس. لم تمر سوى بضعة أيام حتى استولى على بجاية عاصمة بني حماد سنة 547 هـ / 1152 م، قبل أن يواجه جموع القبائل الهلالية التي كانت قد استولت على المغربين الأدنى والأوسط، في موقعة قرب مدينة سطيف ويلحق بهم هزيمة نكراء، ليستولي الموحدون بعدها على كامل المغرب الأوسط وينهوا بذلك إمارة بني حماد وإمارات الأشياخ الهلاليين. وخلال فترة قصيرة لم تدم سوى خمس سنوات سيطر عبد المؤمن على المغرب الأدنى، فدخل تونس سنة 548 هـ / 1159 م وقضى على بقايا الدولة الزيرية التي كاتن دمرتها جحافل قبائل بني هلال وبني سليم، كما قضى على الإمارات التي أسسها هؤلاء أيضا في المنطقة. كما أنه استطاع تخليص الموانئ المتوسطية الشمالية من الاحتلال النورماندي لها. وبذلك استطاع عبد المؤمن توحيد كافة مناطق شمال إفريقيا ويحقق ما لم يستطع أحد قبله تحقيقه، قبل أن يعود إلى عاصمته مراكش ويستعد للعبور إلى الأندلس. وحينما كان في مدينة سلا يعد العدة للجواز إلى الأندلس توفي هناك سنة 558 هـ / 1163 م بعد أن دخل التاريخ كأول حاكم موحد لكامل تراب شمال إفريقيا.

وقد استمرت دولة الموحدين بعد عبد المؤمن موحدة إلى غاية سنة 610 هـ / 1213 م عقب انهزام الخليفة الناصر في معركة العقاب في الأندلس، ودخول الدولة بعدها في طور الانحدار والتفكك، والذي امتد إلى غاية سنة 646 هـ / 1248 م لتنتهي بذلك ملحمة أول وآخر دولة موحدة ومستقلة شملت منطقة شمال إفريقيا والأندلس بأكملها.

V - السيرورة نحو الانحطاط : تفكك الوحدة السياسية، سقوط الأندلس، والغزو الأجنبي

كانت مشكلة الموحدين المستعصية على الحل أنهم كانوا مرغمين على مواجهة ثورات متتالية لا تهدأ، وكان ذلك بمثابة الضريبة التي كان عليهم دفعها مقابل إخضاع كل تلك الرقعة الشاسعة لسلطتهم في شمال إفريقيا والأندلس.

فمنذ ثورة ابن غانية بإفريقية أيام دولة عبد المؤمن والتي عجز الموحدون عن إنهائها رغم تدخلاتهم المتتالية وامتدت زمنا طويلا، وصولا إلى الثورات المتتالية التي كانت تقدم عليها القبائل المصمودية الأخرى في المغرب الأقصى والتي كانت ما تزال ترفض سلطة الموحدين عليها، كما هو الشأن مع ثورات كَزولة المتعاقبة بمنطقة سوس وأشهرها ثورة عبد الرحمان الجزولي سنة 597 هـ والتي تطلبت من الموحدين مواجهات عديدة مكلفة قبل القضاء عليها (عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب. ص 395).

كانت تلك معضلة الدولة الموحدية التي لا حل لها، استحالة خوض الحرب على جبهتين مختلفين وفي نفس الوقت، وكان عليهم الاختيار إما توحيد شمال إفريقيا أو خوض الصراع الذي لا ينتهي في الأندلس. كان عبد المؤمن أول من مر من هذا الاختبار ونجح فيه بمهارة لا تصدق رغم التكلفة الباهظة واستطاع توحيد كافة أجزاء شمال إفريقيا من الصحراء الليبية إلى المحيط الأطلسي من دون أن يفرط في الأندلس، لكن الذين خلفوه لم يكونوا بنفس مهارته. بعد وفاة عبد المؤمن خلفه ابنه يوسف الذي اضطر للعبور نحو الأندلس مرتين سنتي 567 هـ و 580 هـ لوقف الزحف المسيحي هناك، واستطاع تحقيق انتصارات عديدة قبل أن يصاب بجروح بليغة في إحدى المعارك هناك ويتوفى. وخلفه ابنه يعقوب المنصور الذي وجد نفسه ومنذ أول يوم من حكمه أمام ذلك الاختيار الصعب الذي بدأ منذ أيام يوسف بن تاشفين زمن المرابطين والذي خضع له عبد المؤمن في بدايات دولة الموحدين، أي الاختيار بين إخضاع شمال إفريقيا أو العبور نحو الأندلس. كان ابن غانية قد ثار مجددا في إفريقية وشن هجوما بحريا على الجزائر، في حين كان التحالف المسيحي في الأندلس قد بدأ بشن حملة عسكرية على مدن عديدة. اختار يعقوب المنصور سلك نفس طريق جده عبد المؤمن فاتجه شرقا لمحاربة ابن غانية والانتصار عليه قبل التوجه شمالا نحو الأندلس سنة 591 هـ لخوض معركة فاصلة ضد التحالف المسيحي في واقعة «الأرك» الشهيرة والانتصار هناك. وعقب ذلك استعاد ما كان بأيدي المسيحيين من مدن واتجه لمحاصرة طليطلة عاصمتهم، لكنه اضطر لفك الحصار وعقد صلح معهم والعودة سريعا لإخماد ثورة أخرى في إفريقية كان ورائها ابن غانية مجددا والذي استغل فرصة وجود المنصور

في الأندلس لشن الحرب، قبل أن ينهزم مجددا وينسحب نحو الصحراء ليكمن هناك - كما هي عادته - تحيّناً لفرصة أخرى للانقضاض.

تُوفي يعقوب المنصور سنة 595 هـ وتولى بعده ابنه محمد الناصر والذي لم يكن في مستوى والده وأجداده وفي عهده بدأت مرحلة الضعف في دولة الموحدين. اضطر الناصر للعبور نحو الأندلس بجيش جرار لوقف الزحف المسيحي، لكنه انهزم هزيمة نكراء في معركة «العُقّاب» واضطر بعدا للعودة إلى عاصمته مراكش والانزواء هناك لحين وفاته، وسيخلفه من بعده سلسلة من الملوك الضعفاء الذين كانوا عاجزين عن التأثير في مجرى الأحداث. كانت سنة 609 هـ سنة كارثية بامتياز، ففيها كانت هزيمة العقاب القاسية والتي كانت بمثابة إشارة لبدء الانحطاط في دولة الموحدين، وعرفت هذه السنة حدثا كارثيا آخر ستكون له آثار وخيمة على كافة أنحاء المغرب، وتمثل في وباء عظيم اجتاح كافة أنحاء البلاد وتسبب في مقتل عشرات الآلاف من الناس وإفراغ مدن ومناطق كاملة من سكانها. كانت تلك الفرصة السانحة لقوى عديدة في المنطقة لمحاولة التملص من سلطة الموحدين. أولها كان بنو حفص في إفريقية (تونس حاليا) والذين كانوا فرعا من مصمودة بعثهم الموحدون لمحاربة ابن غانية هناك وإخماد ثورته. نجح هؤلاء الذي تورثوا الإمارة في إفريقية تحت سلطة الموحدين أباً عن جد، في إنشاء سلطة شبه مستقلة هناك تحت عين الموحدين وشبه قبول منهم، لأنهم لم يكونوا قادرين على خوض الحرب على جبهتين إفريقية والأندلس في وقت واحد. وكانوا ينتظرون الفرصة المناسبة لاعلان استقلالهم عن الدولة الموحدية بعد أن صارت إلى مرحلة الضعف، ولم يتسنى لهم ذلك إلا في سنة 624 هـ حين أعلن أميرهم أبو زكرياء يحيى الهنتاتي نفسه أميرا للمؤمنين. أما القوة الثانية الصاعدة فكانت تتمثل في القبائل الزناتية بنو مرين وبنو عبد الواد. كان عبد المؤمن قد حاربهم وأخضعهم لسلطته، في حين لجأ أغلبهم إلى الصحراء واحتموا بها وظلوا يعيشون كقبائل بدو رحل في الصحراء الممتدة ما بين الزّاب (منطقة بسكرة حاليا بالجزائر) وسجلماسة (منطقة تافيلالت بالمغرب). وفي سنة 610 هـ رحلت قبائل بني مرين نحو شرق المغرب الأقصى كعادتها للانتجاع هناك، ولكنهم فوجئوا بأن الوباء العظيم قد ذهب بأغلب السكان وأفرغ المدن

والقرى من أهلها، فقرروا عندها الاستقرار في البلاد والاستيلاء على السلطة فيها. كانت السلطة الموحدية في تلك الفترة في أسوأ أحوالها فما لبث المرينيون أن استولوا على المناطق الواحدة تلو الأخرى وظلوا يردون الجيوش الموحدية وينتصرون عليها الواحد تلو الآخر إلى أن استولوا على مدن فاس ومكناس ومعظم أرجاء المغرب الشرقي.

أما في المغرب الأوسط فقد كانت هناك قوة ثالثة تنتظر فرصتها لإعلان استقلالها. كان هؤلاء هم بنو عبد الواد (أو بنو زيان، وهو اسم ما يزال متداولا إلى اليوم) الذين كانوا قبائل زناتية أخضعها عبد المؤمن الموحدي لسلطانه واستعان بهم في محاربة بني مرين وفي الحرب الدائرة بالأندلس. ظل هؤلاء موالين للموحدين إلى أن حانت لحظة ضعفهم عقب هزيمة العقاب الكاسحة، فقرر زعيمهم إيغمراسن بن زيان أن يستقل بالمغرب الأوسط ويقيم دولة خاصة به هناك هي دولة بني عبد الواد واتخذ تلمسان عاصمة له. كان إيغمراسن رجلا ذكيا وطموحا واستطاع ببراعة أن يستغل الفرص السانحة للمحافظة على دولته رغم أنه كان أضعف المتنافسين على ميراث الدولة الموحية بني حفص شرقا وبني مرين غربا. سنة 629 هـ قرر الخليفة الموحدي السعيد علي بن المأمون محاربة إيغمراسن واسترجاع المغرب الأوسط، واستعان في حربه تلك ببني مرين الذي كان قد تحالف معهم، لكن هذا التحالف سرعان ما انهزم أمام جيش بني زيان وقتل الخليفة الموحدي في تلك المعركة، وكانت تلك اللحظة حاسمة في تاريخ المنطقة. استغل بنو مرين هزيمة الموحدين وقرروا السيطرة على كامل المغرب الأقصى وإنهاء عهد الدولة الموحدية. وبعد سلسلة معارك عديدة استطاع سلطانهم يعقوب بن عب الحق المعروف بالمنصور أن يستولي على مراكش عاصمة الموحدين سنة 668 هـ، ويبدأ بذلك تاريخ دولة بني مرين في المغرب الأقصى. قرر يعقوب نقل العاصمة إلى فاس سنة 674 هـ وذلك حتى يبتعد عن منطقة سيطرة القبائل المصمودية الموالية للموحدين ويضع عاصمته في منطقة سيطرة القبائل الزناتية التي ينتمي إليها.

بقي إقليم واحد دون سلطة هو الأندلس، كانت الثورات تندلع هناك الواحدة تلو الأخرى كما كان الضغط الإسباني في أوجه. وما هي العادة فقد اعتبرت السلطة السياسية في المغرب الأقصى نفسها معنية مباشرة بما يجري هناك، لأن

الأندلس كان قد صار منذ زمن المرابطين إقليما تابعا للمغرب . لذلك قرر السلطان المريني يعقوب بن عبد الحق الجواز إلى الأندلس منذ سنة 674 هـ، أربع مرات لمحاربة المسيحيين وإخماد الثورات المتتالية . كانت السلطة الموحدية هناك قد انهارت بعد معركة العقاب وتنازع السلطة أمراء محليو ن كان أبرزهم بنو الأحمر وبنو هود. استطاع ابن الأحمر تكوين دويلة صغيرة في جنوب الأندلس واتخذ غرناطة عاصمة له، بعد قضائه على إمارة بني هود. في تلك الفترة اشتد الضغط الإسباني عليه فقرر الاستنجاد ببني مرين في المغرب وقد عبر هؤلاء إلى الأندلس مرات عديدة وحققوا انتصارات عديدة على الإسبان وساعدوا بني الأحمر مقابل ولائهم السياسي لدولة بني مرين. لكن هذا التحالف سرعان ما بدا يتصدع، بعد أن صار بنو الأحمر يخافون على سلطتهم من بني مرين فقرروا التحالف مع الإسبان ضد بني مرين وطموحاتهم. كان هؤلاء قد بدؤوا يطمحون في وراثة تركة الدولة الموحدية بعد أن استتب لهم الأمر في المغرب الأقصى وذلك بمحاولة توحيد كافة أرجاء شمال إفريقيا، فقرر السلطان أبو الحسن بن عثمان المريني مهاجمة دولة بني عبد الواد واستطاع السيطرة عليها ودخول العاصمة تلمسان، وبعد ذلك قرر الزحف نحو إفريقية واستطاع هزيمة بني حفص هناك والسيطرة على عاصمتهم. بعد ذلك قرر الجواز إلى الأندلس ومحاربة التحالف المسيحي هناك. لكنه هزم هزيمة شنيعة سنة 741 هـ، اضطرته للانسحاب من الأندلس. كان ذلك بمثابة إجهاض لحلمه بتكرار ما فعله عبد المؤمن الموحدي أي توحيد كافة شمال إفريقيا والأندلس. بعد تلك الهزيمة تضعضعت سلطته وعاد بنو حفص للاستيلاء على إفريقية ونهض بنو عبد الواد من الرماد مجددا وعادوا إلى عاصمتهم تلمسان وسيطروا على المغرب الأوسط.

كانت تلك الهزيمة في الأندلس بمثابة بداية نهاية الوجود الإسلامي هناك. وبالرغم من أن ابنه أبو عنان المريني حاول أن يحقق ما فشل فيه والده، أي توحيد شمال إفريقيا والأندلس وإن كان بحذر أكثر، فإنه فشل هو الآخر في هذا المسعى، وبدا أن تكرار إنجاز الموحدين شيء صعب المنال في ظل ظروف تاريخية سيئة. أما في الأندلس فقد كانت ساعة النهاية تدق بعد أن شدد التحالف المسيحي من خناقه على غرناطة وبني الأحمر وحاصرهم من كل الجوانب في انتظار الفرصة

المناسبة للانقضاض عليهم. وجاءت تلك الفرصة حينما حصل تصدع داخلي في أسرة بني الأحمر الحاكمة هناك، واندلع صراع على السلطة بين أبي عبد الله وابن أخيه أبو الحسن، تحالف فيه هذا الأخير مع الإسبان ضد عمه وسهل عليهم الاستيلاء على مالقة سنة 892 هـ، ليحاصروا بعدها غرناطة ويدخلوها سنة 897 هـ / 1491 م، وينهوا بذلك حوالي ثمانية قرون من الوجود الإسلامي بالأندلس.

كان سقوط الأندلس بمثابة نهاية مرحة القوة التي مر منها تاريخ شمال إفريقيا منذ انتشار الإسلام في هذه الرقعة الجغرافية وما رافق ذلك من تأثيرات سياسية وثقافية واجتماعية وحضارية هائلة غيرت تاريخ المنطقة بشكل جذري، ونقلت سكان المنطقة من واقع تاريخي سلبي يتمثل في الاحتلال الأجنبي إلى واقع حضاري متقدم مع نشوء الدول المستقلة وصولا إلى تحقيق الوحدة السياسية لجميع بلدان المنطقة مع وجود موطئ قدم لهم في أوروبا هو الأندلس. كان ذلك كله في طريقه نحو التغير من جديد، وكما حصل سابقا في التاريخ القديم حينا انهزم القرطاجيون في شبه الجزيرة الإيبيرية في معركة زاما سنة 206 ق.م، وخسارتهم لنفوذهم هناك، فقد كان ذلك بمثابة إعلان لبداية أفول نجمهم وخسارتهم لاستقلالهم ودولتهم في شمال إفريقيا أيضا. نفس السيناريو هو ما حصل مجددا مع منطقة شمال إفريقيا عقب سقوط الأندلس سنة 897 هـ / 1491 م، فما لبث الغزو الأجنبي (الأوروبي كما هي العادة) أن دق أبواب المنطقة من سواحلها الشمالية كالعادة. كانت المنطقة قد انحدرت إلى فترة من الفوضى والتفكك السياسي والانكماش الاقتصادي مما جعلها لقمة سائغة لعدو كان في أفضل حالاته المادية والمعنوية. كانت الانسحاب الإسلامي من شبه الجزيرة الإيبيرية قد أسفر عن ولادة مملكتين هما إسبانيا والبرتغال، وصار لكل منهما طموح محموم للاستيلاء على المناطق الساحلية لشمال إفريقيا مع تزايد قوتهما العسكرية خصوصا البحرية منها مع اكتشاف العالم الجديد (القارتين الأمريكيتين) سنة 1491 م عقب رحلة كلومبس الشهيرة، وهي السنة ذاتها التي سقطت فيها غرناطة. كانت المحاولات الإيبيرية لإيجاد موطئ قدم لهم في شمال إفريقيا قد بدأت قبل ذلك بمدة، مع احتلال البرتغال لمدينة سبتة سنة 818 هـ، أي

قبل ستة وسبعين سنة من سقوط الأندلس. وفي سنة 869 هـ استولوا أيضا على مدينة طنجة قبل أن يقدموها هدية إلى ملك إنجلترا بعد مصاهرته لملك البرتغال. وبعدها توالى الغزو البرتغالي للموانئ المغربية وهذه المرة للساحل الأطلسي مع سقوط آنفا (مدينة الدار البيضاء حاليا) سنة 874 هـ، وحصن أكَادير سنة 875 هـ، وبعد ذلك مدينة آصيلاّ سنة 876 هـ. كان الصرع البرتغالي الإسباني قد بلغ ذروته على المستعمرات الجديدة، وهو ما كان يهدد باندلاع حرب ضروس بينهما، فقررا الاحتكام إلى البابا في روما الذي قرر تقسيم العالم الجديد والمستعمرات الأخرى بين الطرفين. وفيما يخص منطقة شمال إفريقيا فقد حصل الإسبان طبقا لقرار التقسيم على الساحل المتوسطي في حين كان الساحل الأطلسي من نصيب البرتغال. فاستولى الإسبان على كل من مدينة بجاية سنة 910 هـ ووهران سنة 914 هـ وعلى تلمسان سنة 923 هـ، ليستمر استيلائهم على الثغور الشمالية المتوسطية الواحد تلو الآخر وصولا إلى تونس. وفي المقابل كان البرتغال قد استمرا في احتلالهم للشواطئ الأطلسية غربا، فاستولوا على مدينتي مازيغن (الجديدة حاليا) وآسفي سنة 910 هـ، وآزمور سنة 918 هـ. ومما سهل ذلك، تلك الوضعية التي كانت تعاني منها المنطقة من تفكك وانحلال للسلطة السياسية كان مقدمة لفراغ سياسي كبير جعل من مسألة الاستيلاء على تلك السواحل من قبل الغزاة الأيبيريين - وحتى توغلهم البري في بعض الأحيان - أمرا هيناً ومستطاعا.

كانت الحملات الكبرى لتهجير الموريسكيين (مسلمي ويهود الأندلس) قد بدأت في إسبانيا وبمباركة الفاتيكان، وقد جرى تهجير عدد إجمالي يقدر بحوالي 300 ألف، في الفترة الممتدة بين أواخر القرن 15 وبداية القرن 16 ميلادي. سيكون لهؤلاء المهجَّرين دور كبير في مسرح الأحداث في شمال إفريقيا بعد ذلك. كان الجزء الغالب منهم قد استقر في المناطق الشمالية من شمال إفريقيا، وكانوا يفضلون سكنى السواحل القريبة من الأندلس لأنهم كانوا يتطلعون للعودة إليها. لكنهم سرعان ما فوجئوا بالهجوم الإسباني والبرتغالي عليهم في مناطقهم الجديدة، فقرر عدد منهم وخاصة المستقرين منهم بالمغربين الأوسط والأدنى أن يحاربوا الاحتلال الإسباني منطلقين من قواعدهم بالبحر المتوسط. في هذه الآونة وصل إلى المنطقة لاعيون جدد قادمين من الشرق. كان هؤلاء

هم الأتراك العثمانيون. ،برز من بين هؤلاء أخوين هما عروج وخير الدين أخوين هما عروج وخضر الملقب باربا روسا (ذو اللحية الحمراء) الذي سيصبح اسمه خير الدين باشا ، والذين قادا العمليات الحربية في مواجهة الإسبان. كان هذين في البداية يعملان لمصلحة الحفصيين في تونس متخذين جزيرة جربة قاعدة لهم، ولكن سرعان ما سيقرران الاستعانة بالأتراك العثمانيين الذين كانت لهم طموحات كبيرة في عالم غرب البحر المتوسط ، خاصة بعد دخولهم إلى مصر سنة وفي سنة 923 هـ / 1517 م زمن السلطان سليم الأول وقضائهم على دولة المماليك هناك. دخل عروج مدينة الجزائر سنة 922 هـ / 1516 م، بطلب من أهاليها وأعلن سلطته عليها، وكانت قاعدة لتوسع النفوذ العثماني في منطقة شمال إفريقيا. وفي سنة 923 هـ / 1517 م استولى عروج على مدينة تونس، وأعلن تبعيته للسلطان العثماني سليم الأول الذي عينه واليا له على كل المناطق التي يستولي عليها من شمال إفريقيا.

كانت تلك بداية تبعية معظم بلدان شمال إفريقيا للدولة العثمانية. بالرغم من ذلك حاول الإسبان مقاومة التوسع العثماني في المنطقة، ضمن الصراع الطويل والمرير بين القوتين الكبيرتين في تلك الفترة للسيطرة على المنطقة الغربية من البحر المتوسط ، بعد أن نجح العثمانيو ن - خاصة بعد دخولهم مصر - من بسط نفوذهم والسيطرة على كامل الجزء الشرقي من المتوسط . في هذا السياق وقعت معركة بين الأتراك العثمانيين والإسبان الذين حاولوا استرجاع مدينة تلمسان سنة 924 هـ / 1518 م، قتل فيها القائد عروج وقطع رأسه وأرسل إلى إسبانيا. بعد ذلك تولى أخوه خضر (خير الدين) القيادة من بعده ، الذي جدد البيعة للسلطان العثماني سليم الأول ثم من بعده لابنه السلطان سليمان القانوني الذي تولى الحكم سنة 926 هـ / 1520 م، وكان من بين أهدافه توسيع نفوذه في شمال إفريقيا. هكذا تحركت قوات خير الدين باشا إلى تونس للسيطرة عليها بعد نجاح الحفصيين في استرجاعها، وقام باحتلالها والقضاء نهائيا على الدولة الحفصية سنة 942 هـ / 1536 م. كان العثمانيو ن المتمركزون في مصر قد بدئوا بالتحرك نحو بنزرت ومنها للسيطرة على كافة الموانئ الليبية، قبل أن يتوغلوا في الصحراء الليبية ويسيطروا عليها بحدود سنة 972 هـ / 1566م. هكذا قسم العثمانيون مناطق

نفوذهم في شمال إفريقيا إلى ثلاثة إيالات (ولايات) هي إيالة طرابلس، وإيالة تونس، وإيالة الجزائر، وعينوا على رأس كل واحدة منها واليا يحكم باسمهم سمي بالداي في الجزائر والباي في تونس. صار العثمانيون يبسطون سيطرتهم على كافة أرجاء شمال إفريقيا التي فقدت استقلالها مجددا وصارت تخضع للصيرورة العامة التي عرفها تاريخ الإمبراطورية العثمانية منذ فترة الازدهار الكبيرة (زمن السلطانين سليم الثاني وسليمان القانوني) إلى زمن الضعف وتحولها إلى ما عرف بالرجل المريض. صارت بذلك منطقة شمال إفريقيا فاقدة لاستقلالها باستثناء المغرب الأقصى الذي كانت الأحداث التاريخية تجري فيه بشكل مختلف جعله ينبعث من الرماد ويحافظ على استقلاله وقوته.

كان المغرب الأقصى يعيش تحت رحمة الفوضى السياسية التي أعقبت ضعف وتفكك الدولة بني مرين واستيلاء وزرائهم بني وطاس على السلطة، إضافة إلى تمرد عدد كبير من المناطق عليهم بعد فشلهم وتقاعسهم عن مواجهة الاحتلال البرتغالي للسواحل المغربية. كانت من بين تلك المناطق، منطقة سوس التي كانت الهجمات البرتغالية وتقاعس الدولة الوطاسية عن مساعدتهم، قد جعلت الأهالي يقررون تنظيم أنفسهم والدفاع عن أرضهم. وفي سنة 915 هـ / 1509 م، سيبايع سكان سوس أحد قادة الزوايا من الشرفاء العلويين أميرا لهم في الجهاد ضد البرتغاليين وهو المعروف بأبي عبد الله محمد القائم بأمر الله، ليكون بذلك مؤسس الدولة السعدية بالمغرب الأقصى. وفي سنة 923 هـ / 1517 م سيتولى ابنه أبو العباس أحمد المعروف بالأعرج القيادة خلفا لوالده المتوفى، ويواصل القتال ضد البرتغاليين محققا انتصارات كبيرة ومخلصا كل سواحل سوس من الاحتلال الأجنبي. بعد ذلك صار يتطلع للسيطرة على بقية أرجاء البلاد مستغلا حالة الضعف والارتباك التي صارت تعاني منها الدولة الوطاسية، فدخل مراكش سنة 930 هـ / 1524 م، وبذلك صار يسيطر على نصف المغرب. وفي عهد محمد الشيخ سيدخل السعديون مدينة فاس عاصمة البلاد ويقضوا على آخر بقايا الدولة الوطاسية، ويصبحوا حكام المغرب الأقصى دون منازع، وذلك سنة 961 هـ / 1555 م. كان الأتراك العثمانيون قد بدئوا يتطلعون للسيطرة على المغرب الأقصى بعد أن توطد وجودهم في شمال إفريقيا

بعد سنة 952 هـ / 1546 م، في نفس الوقت الذي كان فيه السعديون يتطلعون للسيطرة على المغربين الأوسط والأدنى وتوحيد شمال إفريقيا تحت سلطتهم، وهو الحلم الذي كان يراود كل حاكم قوي في المنطقة منذ أن فعلها عبد المؤمن الموحدي لأول مرة.

في سنة 957 هـ / 1551 م، ستتوغل الجيوش السعدية في المغرب الأوسط وتحاصر تلمسان لمدة تسعة أشهر قبل الاستيلاء عليها ومنها مدوا نفوذهم إلى وادي شلف شرقا، قبل أن يسترجع الأتراك تلك المنطقة ويعودوا إلى تلمسان، وبعد ذلك يشنون هجوما على مدينة فاس بقيادة حسن بن خير الدين باشا، لكنهم سينهزمون أمام السعديين ويفشلون في دخول فاس. كان الصراع قد اندلع داخل العائلة السعدية الحاكمة بين السلطان أبو عبد الله المتوكل وعمه عبد الملك الذي فر إلى الجزائر وقرر الاستعانة بالعثمانيين لتولي السلطة في المغرب الأقصى. وهكذا استطاع بمعونة الجيش التركي أن يهزم ابن أخيه ويدخل فاس سنة 983 هـ / 1577 م، وأصبح يلقب بالسلطان المعتصم بالله. في حين التجئ بن أخيه أبو عبد الله المتوكل إلى ملك البرتغال لمساعدته على استعادة عرشه من عمه المتحالف مع لعثمانيين. هكذا صار المغرب الأقصى ملعبا للقوى الخارجية، العثمانيون من جهة والأوروبيون من جهة أخرى، كل طرف يحاول توظيف أحد أطراف الصراع المحلي داخل العائلة السعدية الحاكمة لإيجاد موطئ قدم له في البلاد، في إطار الصراع المحموم بين تلك القوى لاحتكار النفوذ في منطقة غرب المتوسط. وهو ما يذكرنا بالصراع المحموم الذي كان قائما من قبل بين الدولة الفاطمية والدولة الأموية في الأندلس للسيطرة على المغرب الأقصى خلال القرن الرابع هجري / العاشر ميلادي. قرر ملك البرتغال التدخل المباشر في المغرب الأقصى وجهّز جيشا كبيرا يقدر يقوده بنفسه لمساعدة المتوكل على استعادة سلطانه. نزل الجيش بحرا وتوجه نحو القصر الكبير، وما أن علم عبد الملك بوصول البرتغاليين مع ابن أخيه حتى جهز جيشه وتوجه شمالا لملاقاتهم، فتقابل الجيشان في معركة وادي المخازن عند مدينة القصر الكبير سنة 986 هـ / 1580 م، وكان النصر من نصيب عبد الملك الذي توفي في نفس الوقت الذي كانت فيه المعركة محتدمة ليخلفه أخوه أبو العباس أحمد الملقب بالمنصور الذهبي. سميت

تلك المعركة بمعركة الملوك الثلاثة لأنه مات فيها ثلاثة ملوك هم ملك البرتغال سبستيان والملكين السعديين عبد الملك والمتوكل، وقد أعطت تلك المعركة للمغرب هيبة كبيرة ضمن معادلة موازين القوى في المنطقة ما جعله يحافظ على استقلاله لمدة طويلة. قرر أحمد المنصور الاستفادة من ذلك الانتصار إلى أقصى حد ممكن، فقام بتوسيع مملكته جنوبا نحو بلاد السودان، محاولا احتكار التجارة الصحراوية التي كانت أحد الموارد الأساسية للدولة في تلك المرحلة، خاصة تجارة الذهب والعبيد عبر الوصول إلى مصادرها في إفريقيا جنوب الصحراء، ولذلك لقب بالذهبي. لكن هذه الفترة من الازدهار لم تدم طويلا، حيث ما لبث الصراع على السلطة أن اندلع مجددا بعد وفاة أحمد المنصور سنة 1012 هـ / 1606 م، وأدى ذلك إلى تفكك السلطة السياسية واندلاع عدد كبير من الثورات المحلية أدت إلى تمزيق الوحدة السياسية للبلاد وعودتها إلى سابق عهدها من الفوضى وتزايد التدخل الأجنبي.

صارت البلاد مقسمة إلى عدة مناطق متنازعة تسيطر عليها قوى مختلفة وكان للزوايا الصوفية دور كبير في مجرى الأحداث، فصارت فاس ومكناس ونواحيهما تابعة لسلطة الزاوية الدلائية، ونفس الشيء جنوبا حيث الزاوية السملالية في سوس والشرفاء العلويين في تافيلالت، في حين انزوى ما تبقى من السعديين في عاصمتهم مراكش. تصارعت تلك القوى المختلفة لإزاحة بعضها البعض من المشهد السياسي المنقسم على نفسه، لكن أحدها كان الأكثر قدرة على الانتصار بسبب مسار الأحداث التاريخية.

كان علي الشريف كبير العلويين في تافيلالت قد أسر من طرف السملاليين في سوس قبل أن يفرج عنه ابنه محمد سنة 1046 هـ / 1640 م، وبعد صراع مرير ضد السملاليين استطاع محمد بن علي أن يحرز عدة انتصارات ويقضي على سلطة الزاوية السملالية في سوس سنة 1050 هـ / 1644 م. بعد لأن صار الجنوب خاضعا له، قرر الدلائيون الذين كانوا يراقبون الموقف من بعيد أن يهاجموه، واستطاعوا أن ينتصروا عليه ويستولوا على معقل رأسه بسجلماسة. وانتهى الأمر إلى عقد اتفاق بين محمد بن علي الشريف والدلائيين يقضي باقتسام البلاد بينها، حيث يكون الشمال من تحت سلطة الزاوية الدلائية في حين يكون

الجنوب تحت إمرة العلويين. لكن سرعان ما اندلع النزاع مجددا بين الطرفين، واستطاع محمد بن علي الشريف هذه المرة أن يحقق انتصارا في الحرب ويدخل فاس عاصمة الدلائيين ويقضي عليهم نهائيا سنة 1060 هـ / 1654 م، ثم وسع نفوذه شرقا فاستولى بعد ذلك على وجدة وأغار على مدينة تلمسان التي كانت خاضعة للأتراك العثمانيين.

لكن نزاعا سيندلع هذه المرة داخل البيت العلوي نفسه عقب وفاة علي الشريف ومبايعة الناس لابنه محمد الذي كان الحاكم الفعلي حتى في ظل حياة والده، لكن أخاه الرشيد بن علي رفض مبايعته وفر هاربا إلى منطقة الريف. هناك سيبدأ في إعداد العدة لمحاربة أخيه، فاستطاع تكوين جيش له من القبائل المحلية وبعض القبائل الهلالية مثل شراقة، وما أن سمع أخوه محمد بالأمر حتى هب مسرعا لمحاربة أخيه، وفي سهل أنجاد شمال المغرب دارت معركة بين الطرفين انتهت بوفاة محمد وتولية أخيه الرشيد للسلطة سنة 1075 هـ / 1669 م. وبعدها دخل فاس وقضى على ما تبقى من الدلائيين قبل أن يدخل مراكش وينهي بقايا الوجود السعدي هناك، ليصبح بذلك الحاكم الأوحد للمغرب الأقصى ومؤسسا فعليا للدولة العلوية، ويصدر عملة باسمه 1079 هـ / 1673 م.

بعد وفاته سنة 1082 هـ / 1676 م تولى أخوه إسماعيل بن علي الذي كان واليا في مكناس وعمره لا يتجاوز الستة والعشرين سنة. لكن مدينة أهالي مراكش قرروا مبايعة ابن أخيه أبا العباس أحمد، فانتهى الأمر بالمواجهة بين الطرفين سنة 1083 هـ / 1677 م، وتغلب السلطان إسماعيل على ابن أخيه. كان من بين أهم أعمال هذا الأخير نقله العاصمة إلى مدينة مكناس وصده لتوغل للأتراك العثمانيين الذين كانوا يحاولون استغلال حالة الاضطراب السياسي للسيطرة على المغرب الأقصى، وانتهى الموضوع بعقد صلح بين الطرفين سنة 1089 هـ / 1683 م. لكن أهم معضلة واجهها السلطان المولى إسماعيل كانت تتمثل في كون الأشراف العلويين ليست لديهم خلفية قبلية داخل المجتمع المغربي أي أنهم لا ينتمون إلى أي تكتل قبلي يمكنهم الاستعانة به ليكون نواة جيشهم وسلطتهم. وهي نفس المعضلة التي واجهها قبلهم الأشراف السعديون والذين اعتمدوا في البداية على القبائل المحلية في سوس ثم بعد ذلك

على القبائل العربية الهلالية، لكن ذلك كان يعرضهم لمخاطر جمة مرتبطة بطبيعة التوازنات القبلية التي كانت سائدة في المغرب ومنطق التحالفات والصراعات بينها. حاول السلطان السعدي أحمد المنصور الذهبي التغلب على هذه المعضلة من خلال استقدامه للعنصر الزنجي من العبيد الأفارقة، وهو نفس النهج الذي سيعتمده بعده المولى إسماعيل عندما قرر تأسيس جيش نظامي سمي بجيش «عبيد البخاري» (لأنهم كانوا يقسمون بالولاء للسلطان على كتاب البخاري)، أمر بجمع كل العبيد وأبناء العبيد الذين كانت أسمائهم في سجلات الدولة السعدية السابقة، وحتى بعض من لم يكونوا فيها من السود، كما نشطت تجارة العبيد في تلك الفترة، ليشكل بذلك مجتمعا صغيرا من السود، يتزاوجون فيما بينهم ويكونون بمثابة القاعدة البشرية والاجتماعية للجيش الجديد. هكذا صار لدى الدولة العلوية الناشئة جيش نظامي يمكنها الاعتماد عليه. لكن وبعد وفاته سنة 1139 هـ / 1733 م ونشوب الصراع بين أبنائه على السلطة لأن المولى إسماعيل لم يكن قد عهد بولاية العهد لأحد من أبنائه، قويت شوكة عبيد البخاري وقادتهم وصاروا يتحكمون بمسار الأمور وينصبون ويعزلون من السلاطين الضعفاء، قبل أن يستطيع السلطان المولى عبد الله أن يقضي عليهم بعد أن بايعوه سبع مرات وعزلوه ست مرات، وذلك بالاعتماد على القبائل المحلية المناوئة لهم.

وفي عهد ابنه محمد بن عبد الله بلغت الدولة العلوية أوج ازدهارها بعد أن استتب الأمر لها وخليت الساحة من المنافسين المحليين، وانكفاء الأتراك العثمانيين بعد أن صار الضعف يتسرب إلى دولتهم بالتدريج. عمد السلطان محمد بن عبد الله الذي بويع سنة 1171 هـ / 1764 م، إلى إعادة تنظيم الجيش المغربي وبناء قوة حربية بحرية وبرية استطاع من خلالها استرجاع الثغور الساحلية التي كانت ما تزال بأيدي البرتغاليين. لكن هذه الفترة من الازدهار كانت قصيرة للغاية، حيث ما لبثت الدولة العلوية أن دخلت عصر الانحدار مع تزايد اتساع الهوة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعلمية، بعد النهضة الكبيرة التي عرفتها أوروبا بدء من زمن الاكتشافات الجغرافية ثم عصر النهضة فعصر الأنوار والثورات السياسية الكبيرة منذ الثورة الفرنسية التي غيرت وجه أوروبا إلى الأبد. في ذلك الوقت

كانت الدولة العثمانية والدولة العلوية تدخلان عصر الانحطاط، وهو ما ترافق مع توسع النشاط الاستعماري للقوى الغربية مع الحركة الامبريالية، وبالتالي تزايد الأطماع الأوربية في منطقة شمال إفريقيا، لتنتهي بذلك حقبة الاستقلال الطويلة التي عاشتها المنطقة بعد الإسلام وبداية عهد الاستعمار الأوروبي المباشر بدءً من سنة 1830 م عندما احتلت فرنسا الجزائر، وهو ما سيغير وجه المنطقة ويكون إيذانا ببدء مرحلة جديدة ومختلفة تماما عما سبقها.

الفصل السادس

بعيدا عن القومية قريبا من المواطنة

«الهوية... موضوع تاريخي محض، ويجب أن تدرس كجزء من تاريخ وأوضاع المجتمع الذي أنتجها...»

(نديم البيطار، حدود الهوية القومية).

«لا يوجد شيء اسمه تفسير بريء للتاريخ، فالتاريخ المكتوب هو في الحقيقة «تاريخ»، بمعنى أنه نتاج للعلاقة المتوترة بحكم طبيعتها بين الماضي والحاضر...»

(فوريه، تفسير الثورة الفرنسية).

I - نشأة سؤال الهوية في شمال إفريقيا : الاستعمار والتحوّل القسري نحو الدولة الحديثة

1 - الاستعمار واجتثاث البنيات الاجتماعية التقليدية :

عندما جاء الاستعمار الأوروبي إلى منطقة شمال إفريقيا سنة 1830 مع احتلال فرنسا للجزائر، كانت المنطقة تعيش في ظل بنية اجتماعية وسياسية تقليدية هي نتاج تاريخ طويل امتد لقرون عديدة. كانت معظم مناطق شمال إفريقيا تحت السيطرة العثمانية، باستثناء المغرب الأقصى الذي حافظت فيه الدولة - ذات التاريخ العريق - على استقلالها بعد معركة وادي المخازن أيام الدولة السعدية، وبقيت محافظة منذ ذلك الحين على هيبتها واستقلالها إلى أن جاء الاستعمار الأوروبي أوائل القرن العشرين.

كانت البنية الاجتماعية القبلية هي السائدة في المنطقة، وظلت القبيلة تلعب أدوارا كبيرة وحاسمة في الحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمع. وعرفت تلك البنية عددا كبيرا من التحولات التاريخية الكبيرة أدت إلى تفكيكها وإعادة تركيبها مرات عديدة. ومنذ القرن السادس عشر مع سيطرة العثمانيين الأتراك على

معظم أرجاء المنطقة بدأت الدولة تنفصل عن البنية القبلية للمجتمع أو العصبية القبلية على حد تعبير ابن خلدون، حيث وفي غمرة الصراع بين القبائل الهلالية والجنود الانكشارية الأتراك مال السكان المحليو ن نحو الهلاليين وهو ما أدى إلى ما عرفته المنطقة من عملية تعريب واسعة النطاق وتوسع البنية القبلية الهلالية في المنطقة حتى صارت هي السائدة (راجع الفصل السابق : في الإنسان). وفي المغرب الأقصى الذي بقي خارج نفوذ العثمانيين كان نوع جديد من الدولة يرى النور في نفس الفترة مع صعود دولة الأشراف السعديين. كان هذا النوع الذي عرف بـ» الدولة الشريفة «(دولة الأشراف من آل البيت النبوي) والذي تكرس أكثر مع دولة العلويين يميل بطبيعته إلى خلق نوع من الانفصال بين الدولة والمجتمع القبلي، لأن أصحابه كانوا يفتقرون إلى عصبية قبلية يعتمدون عليها في الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها. لذلك بدأت منذ تلك فترة السعديين محاولات فصل الدولة عن المجتمع القبلي مع فصل الجيش عن البنية القبلية ومحاولة بناء جيش نظامي مستقل عن القبائل، وتزايد الاعتماد على العنصر الإفريقي الزنجي في هذا الجيش خاصة في عهد العلويين مع ظهور جيش عبيد البخاري (راجع الفصل السابق : في الثقافة). انتهت تلك المحاولات إلى خلق نوع من الانفصال – وإن لم يكن كاملا – بين الدولة من جهة والمجتمع القبلي من جهة أخرى، وظلت العلاقة بين الطرفين تعرف مدا وجزرا حسب الظروف التاريخية المختلفة، فتبرز القبلية ويعلو شأنها في لحظات ضعف الدولة وتعود إلى الانكفاء على نفسها حينما تكون الدولة في مرحلة قوة، وهو ما عرف تاريخيا بثنائية «المخزن والسيبة » أي المناطق الخاضعة للسلطة المركزية (بلاد المخزن) والمناطق الثائرة ضد السلطة المركزية (بلاد السيبة).

لقد استفاضت الكتابات السوسيولوجية للباحثين الغربيين منذ الفترة الاستعمارية في وصف البنيات والمؤسسات الاجتماعية التقليدية التي كانت تحكم المجتمعات المحلية في شمال إفريقيا، خاصة منها السوسيولوجيا الفرنسية التي كان روادها الأوائل في هذا المجال، والذين ترافقت أبحاثهم مع عملية الاحتلال الفرنسي لمعظم أراضي المنطقة بدءا من الجزائر سنة 1830 وانتهاء بالمغرب سنة 1912. بعض تلك الأبحاث جاء تمهيدا لعملية الغزو وكان يهدف

إلى معرفة المنطقة وسكانها قبل احتلالها والبعض الآخر كانت تحكمه هواجس ما بعد الاحتلال ومشاريع الاستيطان الأجنبي والتصدي لمقاومة القبائل المحلية لعملية الاستيلاء على أراضيها بعد أن هزمت الدولة وجرى إخضاعها. ورغم ما تحمله تلك الكتابات من تحيز واضح للمشروع الاستعماري، إلا أنها مع ذلك حملت في طياتها الكثير من المعطيات والمعلومات القيمة التي تلقي الضوء على الحياة الاجتماعية للسكان في شمال إفريقيا.

تكاد تتفق تلك المصادر رغم اختلافها في الزمن وفي المنطلقات والأهداف، على وجود عدة بنيات اجتماعية متنوعة وتراتبية يعيش الفرد في ظلها ويجري تعريفه بموجبها، وهي البنيات التي تحكم المجتمع وتؤطره بدءً من الأسرة والعائلة وصولا إلى القبيلة والأحلاف القبلية الكبيرة، مع وجود بنيات موازية مثل الزوايا الصوفية (التي يروق للبعض وصفها بأنها تمثل النموذج التقليدي لمؤسسات المجتمع المدني) والدولة (شكل النظام السياسي) لها تأثيرها العام على الأفراد وعلى المجموعات القبلية بشكل عام، وتخضع لعلاقات تفاعلية بينها وبين البنية القبلية للمجتمع . كان الإنسان في ظل هذا المجتمع ينتمي أولا إلى أسرته التي ولد في كنفها وعادة ما تكون هذه الأسرة جزء من عائلة ممتدة تضم عدة أجيال من الأقارب من الجد والجدة إضافة إلى الوالدين والأعمام وصلا إلى الأخوة وأبناء العمومة، الذين كانوا يعيشون في ظل بيت واحد هو بيت العائلة، وعادة ما يحدث الانفصال عقب وفاة الجد فينفصل كل واحد من أبناءه بأسرته التي تصير نواة عائلة ممتدة جديدة تربطها علاقات القرابة بعائلات أخرى. هكذا كانت تتشكل شبكة العلاقات العائلية الكبيرة والتي تختلط فيها علاقات القرابة الدموية بالقرابة الناتجة عن المصاهرة، حيث كانت المرأة ترحل إلى بيت زوجها وتعيش في كنف عائلته وتصبح بين عائلتها وعائلة زوجها علاقات قرابة بالمصاهرة تزيد في بعض الأحيان من توطيد علاقات القرابة الدموية خاصة مع انتشار ظاهرة الزواج ضمن الشبكة العائلة نفسها التي ينتمي إليها الفرد.

من هذه الشبكة العائلية كانت تتألف البنيات الأخرى الأكبر حجما، بدءً من الدوّار أو المدشر والعشيرة (المعروفة في بعض المناطق باسم الفخضة) والقبيلة والتكتل القبلي أو التحالفات الواسعة للقبائل. وكان الفرد ضمن هذا

الإطار الاجتماعي محكوما بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تؤطر حياته الشخصية وعلاقاته بمحيطه الاجتماعي، وهي علاقات تراتبية مبنية على عدة اعتبارات من قبيل السن والجنس والترتيب ضمن أفراد العائلة وعدد أفراد هذه العائلة وممتلكاتها ونسبها (الانحدار مثلا من عائلة شريفة كان يعد امتيازا للعائلة وأفرادها...) وغيرها من الاعتبارات الأخرى العديدة التي كانت تحكم علاقة العائلة وأفرادها بالبنيات الأخرى الأكبر كالعشيرة والقبيلة، ثم علاقة هذه الأخيرة بالدولة وما يترتب عن ذلك من نتائج سياسية واقتصادية على جميع الأطراف. كان رب العائلة يفرض على عائلته الموسعة نمطا من العلاقات مبني أساسا على هرمية تتحكم في توزيع المهام وتوزيع الحصص الغذائية على أفراد العائلة بناء على اعتبارات عديدة منها السن والجنس ونوعية العمل المزاول من طرف الفرد[1]. وكانت هوية الفرد تُعرّف في إطار هذه التراتبية التي تحكم العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع، بدء من الأسرة التي تنتسب إليها والعائلة التي تنتسب إليها الأسرة والعشيرة أو القبيلة التي تنتمي إليها العائلة. فيعرف الفرد بكونه فلانا بن فلان من العائلة الفلانية ضمن العشيرة الفلانية والقبيلة الفلانية، هكذا يصير الانتماء محكوما بهذه البنيات الاجتماعية التي تقدم للفرد مجموعة من الامتيازات مقابل مصادرتها لعدد من الحقوق. فهذه البنية الاجتماعية المتداخلة والمعقدة كانت تضمن للفرد الحماية والأمان في عالم محفوف بالمخاطر، لكنها بالمقابل تقمعه وتصادر حريته.

وبالرغم من وجود نوع من التراتبية الاجتماعية المرتبطة بمركز الفرد ودوره ضمن شبكة العلاقات الاجتماعية في العائلة والعشيرة والقبيلة حسب السن والجنس والموقع الاجتماعي...إلخ، إلا أن هذه البنية الاجتماعية كانت تعرف نوعا من المساواة الاقتصادية بين أفرادها مع ضعف الفروق الطبقية وانعدامها لأسباب عديدة مرتبطة بشبكة التضامن التي توفرها البنيات الاجتماعية العديدة بدء من العائلة والأقارب وصولا إلى القبيلة، ما يشكل نوعا من الأمن الاجتماعي والاقتصادي للفرد الفقير أو العاجز عن العمل أو العجوز المتقدم في السن. كل

1 - عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء الطبعة الثانية 2003، ص 112.

ذلك في إطار بنية اجتماعية قبلية عادة ما تكون الأرض فيها ملكية جماعية للقبيلة بأسرها وتغيب فيها الملكيات الفردية الخاصة، ما يقوي شبكة التضامن ويقضي على النزوع الفردي لحساب الجماعة. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى خارجية مرتبطة بدور الدولة التي تجبي الضرائب من القبائل وعادة ما تستولي على فائض الإنتاج التي توفره الزراعة والرعي، وهو ما يحد في النهاية من الفوارق بين الأغنياء والفقراء ضمن القبيلة الواحدة. هذا التضامن يوفر للفرد المنتمي إلى القبيلة نوعا من الحماية والأمان في مواجهة الأخطار الخارجية والتحديات التي يواجهها في حياته.

ولعل أبرز مثال على فعالية شبكة الأمان والحماية تلك، ما كان معروفا في العرف القبلي من ظاهرة الثأر، أي أن دم القتيل معلق في رقبة أقاربه ومفروض عليهم الثأر لمقتله وإلا تعرضوا لنبذ القبيلة لهم، وعادة ما كان هذا النوع من الصراع على الثأر يتحول إلى نوع من الحرب القبيلة بين قبيلتين أو أكثر، يكون غطاء لصراع آخر حول الموارد الطبيعية بينها. وبالرغم من ذلك ظل نظام الثأر يشكل مظلة الأمان والحماية الأكثر فعالية في ظل المجتمع القبلي لأن كل من يرغب في قتل أحدهم يجب عليه التفكير في أنه سيكون الضحية المقبلة لقانون الثأر القبلي الذي لا يرحم.

لكن وبالرغم من أن البنية القبلية توفر للفرد الحماية والأمان الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنها في المقابل تنفي أي وجود مستقل للفرد عن هذه البنية. وبالتالي يكون واجبا على الفرد الانصهار الكامل في العائلة والعشيرة والقبيلة بحيث يصير جزء لا يتجزأ منها دون أن يكون له الحق في وجود متميز أو مستقل عنها. هذا الانصهار يظهر بشكل جلي في الفعل الجماعي للقبيلة والذي لا يكون للفرد فيه أي اختيار أو قدرة على الاعتراض، فحينما يتعلق الأمر مثلا بالثأر أو الغزو لا يكون للفرد الحق في التعبير عن رأي مخالف أو رفض الانخراط في الفعل الجماعي لأن ذلك كان يعرضه للخطر الخارجي وينزع عنه شبكة الأمان والحماية التي توفرها الجماعة. لقد مثلت القبيلة عبر التاريخ الملجأ الحصين والملاذ الآمن للفرد، كما مثل التضامن القبلي وسيلة الدفاع الأساسية ضد كل أشكال

القهر المسلط من الخارج، لكنها بالمقابل كانت تتصف بنوع من الجبرية الآلية التي لا مكان فيها للفرد المستقل أو الحرية الفردية[2].

بدأت عملية الانتقال القسري نحو الدولة الحديثة والمجتمع الحديث مع مجيء الاستعمار وفقدان البنية الاجتماعية التقليدية لحاضنها الطبيعي المتمثل في الأرض. فمنذ احتلال الجزائر سنة 1930، اعتبرت فرنسا نفسها الوريث الشرعي لأراضي القبائل وأراضي الدولة والأحباس وقامت بالاستيلاء عليها من خلال مراسيم قوانين، ووصلت مساحة هذه الأراضي التي تم الاستحواذ عليها إلى حوالي مليونين وثلاث مائة ألف هكتار في فترة وجيزة[3]، وتبع ذلك سياسة ممنهجة للاستيلاء على الأراضي خاصة أراضي القبائل من خلال إصدار قوانين تشجع الملكية العقارية الخاصة وقوانين التحفيظ العقاري، تسهيلا لاستيلاء المستوطنين الفرنسيين والأجانب على تلك الأراضي وطرد القبائل منها. وهو ما أدى في النهاية إلى تفكيك البنية القبلية التقليدية التي كانت مرتبطة بشكل وثيق بالملكية الجماعية للأراضي من طرف القبيلة. وهذا ما حصل أيضا بعد ذلك بفترة باحتلال كل من تونس سنة 1881 حيث وصل إجمالي الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من طرف المستعمرين الأوروبيين حوالي ست مائة ألف هكتار، والمغرب سنة 1912 حيث وصلت الأراضي التي استولى عليها الأوروبيون إلى أزيد من مليون ومائة ألف هكتار سواء بالاستعمار المباشر أو بالاستعمار غير المباشر من خلال التلاعبات القانونية التي كانت تسهل حصولهم على أراضي المغاربة.

كان من الطبيعي أن يواجه الاستعمار في المنطقة – كما كان الحال دائما عبر التاريخ – بالمقاومة المسلحة. انخرطت جميع القبائل التي أحست بالخطر الداهم عليها وعلى أراضيها، في حركات المقاومة المختلفة التي اندلعت على امتداد تاريخ الاستعمار ومنذ اليوم الأول. لكن الاستعمار هذه المرة كان قويا جدا ومتفوقا بدرجة لا تقارن، فكان قادرا على تحطيم البنيات الاجتماعية التقليدية وتعويضها بهياكل جديدة قلبت تاريخ المنطقة رأسا على عقب.

---

2 – محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002، ص 102.

3 -Bourdieu. P. et Sayad. A. 1964. Le Déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. Grands Documents 14, Paris, p 117.

طردت القبائل المهزومة من أراضيها وفرض على أفرادها التهجير القسري نحو المدن الجديدة، حيث أدت سياسة الاستحواذ على الأراضي والتي واكبتها عملية استصدار قوانين متعلقة بملكية الأراضي وقوانين التعمير التي جزأت الملكيات الجماعية للأراضي وقضت على الحاضن الأساسي للقبيلة ومعها البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية المرافقة لها. عرفت هذه العملية القسرية بسياسة «التدمير من أجل البناء» أي تدمير البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التقليدية استعدادا لاستبدالها ببنية أخرى حديثة على النمط الأوروبي، خدمة لمشروع الاستعمار ذاته ومتطلبات المستعمِر في المقام الأول. لم تفض هذه السياسة - التي عاشتها الجزائر أكثر من غيرها بسبب طول فترة الاستعمار - إلا إلى تهميش المزارعين في البوادي وخلق فئات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة قبلا : «فلاحون بدون أرض «و» بروليتاريا المدن الجديدة»[4]. ترافق مع عملية تفكيك البنيات الاقتصادية - الاجتماعية التقليدية إنشاء أخرى جديدة، كان أبرزها تلك التي ارتبطت بظهور المدن الصناعية الحديثة وما ترافق مع ذلك من بروز لفئات اجتماعية جديدة كان أبرزها البروليتاريا المدنية حديثة التشكل. فقد أدت متطلبات الاستعمار الأوروبي لبلدان المنطقة خاصة الاقتصادية منها والمتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية إلى ظهور صناعة حديثة ارتبطت أساسا باستغلال المواد الأولية التي كانت توجه للتصدير إلى أوروبا من أجل استخدامها في القطاع الصناعي النامي هناك، والتي كانت موارد القارة العجوز أقل بكثير مما يتطلبه نموها السريع عقب الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا منذ القرن التاسع عشر. فنشطت بذلك الصناعة المرتبطة بقطاع التعدين واستغلال المناجم ومن بعدها صناعة الطاقة خاصة بعد اكتشاف الاحتياطي الهام من النفط والغاز في كل من الجزائر وليبيا بالخصوص، كما عرفت المنطقة ازدهارا في صناعات أخرى كصناعة النسيج والصناعة الغذائية وقطاع البناء خاصة مع توافد أعداد متزايدة من المستوطنين الأوروبيين وتزايد متطلبات حياتهم، إضافة إلى مغريات السوق الجديدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب لما توفره من موارد ويد عاملة رخيصة إضافة إلى سوق نامية متعطشة للمنتجات الحديثة.

---

4 - لمصدر نفسه، ص 99.

أدى التحول الاقتصادي المرتبط بظهور القطاع الصناعي، إلى بروز تحولات عديدة في البنيات الاجتماعية والسياسية بالمنطقة. وكان من أولها فك العزلة عن المناطق المختلفة عبر شبكة المواصلات الكبيرة التي شيدتها السلطات الاستعمارية لمصالحها الشخصية عن طريق ربط المناطق التي توجد فيها المناجم ومصادر المواد الأولية بالمدن الساحلية التي كانت تشكل موانئها مراكز للتصدير، هكذا ستنشئ أغلب المدن الحديثة في المنطقة. بموازاة ذلك، ظهرت للمرة الأولى في المنطقة شبكة مواصلات قوية جعلت من الانتقال من مكان لآخر عملية أسهل وبالتالي صار لقطاع اقتصادي أخر هو التجارة بنية تحتية مهمة خاصة بعد دخول وسائل المواصلات الحديثة من شبكة السكك الحديدية والطرق المعبدة إلى الخدمة، مما أحدث تحولات اجتماعية وثقافية عميقة جعلت من الممكن للمرة الأولى في تاريخ المنطقة الحديث عن نشوء فضاء عام يضم جميع المناطق والسكان ويخضع الأفراد فيه لعلاقات التأثير والتأثر المباشرة، وهو ما ستكون له آثار عديدة ربما كان أحد أبرزها ظهور حركات التحرر الوطني وانتشارها السريع في بلدان المنطقة مستغلة هذه التحولات الهيكلية العميقة لصالحها، فبرزت إلى الوجود لأول مرة تنظيمات سياسية جديدة أبرزها الأحزاب والنقابات والجمعيات سيكون لها دور في معركة الاستقلال فيما بعد.

لم تكن ثورة المواصلات الحديثة هي النتيجة الوحيدة لظهور قطاع صناعي في المنطقة، بل ربما كانت نتيجة ثانوية، حيث أدى ظهور النشاط الاقتصادي الصناعي الحديث إلى تحولات اجتماعية وثقافية عميقة جدا في المنطقة، فبرز إلى الوجود لأول مرة فئات اجتماعية جديدة كان أبرزها البروليتاريا الصناعية أي فئة العمال المشتغلين في القطاع الصناعي سواء في المصانع أو في المناجم، معوضين بذلك فئة أخرى قديمة هي فئة الحرفيين التقليديين. كانت هذه الفئة الجديدة تتشكل أساسا من أبناء القبائل التي فقدت أراضيها وتحول أفرادها من مزارعين بلا أرض إلى عمال في المصانع الجديدة بعد أن نشطت حركة الهجرة القروية نحو المدن الصناعية الجديدة المتركزة في المناطق الساحلية والموانئ الكبيرة. يضاف إلى هؤلاء فئة أخرى هاجرت إلى المدينة بحثا عن ظروف اجتماعية أفضل بسبب توالي فترات الجفاف الطويل في المنطقة خاصة موجة الجفاف والمجاعة

التي حصلت أواخر الحرب العالمية الثانية والتي لعبت السلطات الاستعمارية دورا كبيرا في تفاقمها. ستسكن هذه الفئات الجديدة النازحة في أحياء عشوائية في هوامش المدن لتبرز إلى الوجود لأول مرة أحياء القصدير المعروفة باسمها المحلي «الكاريان» وهي تجمعات عشوائية لبيوت من القصدير ستصبح مسكنا لبروليتاريا المدن الحديثة. مع هذه الفئة العمالية الجديدة برزت إلى الوجود أيضا تنظيمات اجتماعية حديثة كان أبرزها النقابات التي سيصبح لها دور كبير في حركات التحرر الوطني من خلال تنظيم وتأطير الفئات الشغيلة، وستنجب زعماء كبار سيقودون معركة الاستقلال في بلدانهم، وكان أبرزهم الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد الذي اغتالته السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1952.

هكذا إذا ظهرت إلى الوجود المدن الحديثة في منطقة شمال إفريقيا نتيجة عملية انتقال قسري مفروض بالقوة من الخارج، وهكذا ظهرت معها البنيات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة على أنقاض تلك القديمة التي جرى تفكيكها وتدميرها من طرف الاستعمار، ويمكن الملاحظة بسهولة أنها في معظمها مدن ساحلية تتميز بوجود موانئ كبيرة فيها (السواحل المتوسطية في الجزائر وتونس وليبيا والسواحل الأطلسية فيالمغرب وموريتانيا)، لأن الاستعمار كان بحاجة إلى تلك الموانئ لنقل الموارد الأولية والبضائع ، ضمن سياسة الاستغلال الاقتصادي للبلدان المستعمرة.

بالموازاة مع ذلك، كانت هناك تنظيمات وهياكل سياسية جديدة تقام على أنقاض تلك القديمة، ستكون نواة الدولة الحديثة بالمنطقة. عملت السلطات الاستعمارية منذ اليو م الأول لتواجدها إلى إنشاء عدد كبير من الإدارات والمصالح المختلفة التي تمكنها من التحكم بالبلاد وتسييرها من أجل تحقيق أهداف عملية الاستعمار، وظلت هذه المصالح والإدارات العامة منها والخاصة جزء لا يتجزأ من المشروع الاستعماري ككل. كانت هناك محاولات للإصلاح والتحديث قد بدأت قبل مجيء الاستعمار مثل محاولات خير الدين التونسي ومحاولات المولى الحسن الأول في المغرب عبر استقدام مجموعة من الخبراء والتقنيين الأوروبيين للمساعدة في عملية تحديث هياكل الدولة التقليدية إضافة إلى إرسال بعثات طلابية إلى الدول الأوروبية للحصول على الخبرات الكافية، إلا أن تلك

المحاولات باءت بالفشل لأسباب عديدة منها ما هو داخلي مرتبط بمعارضة بعض الفئات التقليدية لها مثل الفقهاء وكبار الإقطاعيين، ومنها ما هو خارجي مرتبط بتدخل القوة الاستعمارية لإفشالها. وعموما فقد كانت تلك المحاولات تلعب في الوقت بدل الضائع وبالتالي كانت محكومة بالفشل منذ البداية. وما أن سقطت المنطقة في يد الاستعمار بدأت عملية التحديث القسري وإنشاء الدولة الحديثة على أنقاض الدولة التقليدية المدمرة. كانت أولى اهتمامات السلطات الاستعمارية تتركز في موضوع إحكام السيطرة على المنطقة وإخضاعها بشكل كامل من خلال القضاء على كل أشكال المقومة خاصة تلك التي قادتها القبائل، ضمن ما عرف في الأدبيات الكولونيالية - الفرنسية بالأساس - بسياسة «التهدئة» أي تهدئة القبائل الثائرة وإخضاعها بالقوة. لذلك عمدت السلطات الاستعمارية إلى توطيد البنية التحتية للجيش من خلال بناء شبكة من القواعد والثكنات العسكرية في مجمل المناطق، ثم الانتقال في مرحلة لاحقة إلى سياسة تجنيد سكان بعض المناطق في صفوف القوات الاستعمارية لتوظيفهم في الحروب المستعرة التي كانت تعرفها أوروبا في تلك الفترة خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. إضافة إلى البنية التحتية العسكرية التي كان موكلا لها ضبط الأمن في البوادي من خلال ضباط عسكريين يعملون في بعض الأحيان بتنسيق مع أجهزة مدنية، كانت هناك قوات الشرطة في المدن التي كان موكلا بها حفظ الأمن في المدن الكبيرة. وبموازاة مع ذلك قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء جهاز قضائي حديث على النمط الأوروبي أوكلت إليه عملية فض النزاعات وتسيير كافة الشؤون المدنية للسكان خاصة المستوطنين الأوروبيين، والمحافظة على بعض التشكيلات القضائية التقليدية للسكان المحليين مع إخضاعها بدورها لرقابة وسلطة الجهاز القضائي الكولونيالي الحديث بتشريعاته وقوانينه وإجراءاته.

أمّا على مستوى الإدارة العامة، فقد عمدت السلطات الاستعمارية إلى تفكيكها بنية وهياكل الدولة التقليدية تمهيدا للقضاء عليها بشكل نهائي وتعويضها بهياكل الدولة الحديثة على الطراز الأوروبي. فتم استحداث عدد كبير من الوزارات الإدارات العمومية الجديدة التي كانت تشرف على جهاز إداري كبير ومتشعب يضمن سيطرة الدولة على جميع مرافق الحياة العامة للناس من اقتصاد

وقضاء وتعليم وصحة. فبرزت إلى الوجود لأول مرة إدارات الصحة العمومية والتعليم والبريد ومصلحة الضرائب ومديريات المالية والأشغال العمومية... وغيرها من المصالح الأخرى التي لم تكن المنطقة تعرف لها مثيلا من قبل. هكذا نشأ الجهاز الإداري للدولة الحديثة الذي ستكون مهمته تنظيم وتسيير الفضاء العام الذي نتج حديثا عن إرادة واعية للسلطات الاستعمارية ونتيجة ضرب البنيات الاجتماعية التقليدية وتحطيمها.

II - صدمة الاستعمار ونشأة سؤال الهوية

بين عشية وضحاها جرى استبدال النظام السياسي التقليدي بمؤسسات مستوردة من أوروبا. وأضيفت إلى هذه الثورة الهيكلية، تلك الصدمة الثقافية الناتجة عن الحضور الأوروبي الواعي برسالته وقيمه، والتي جرت محاولة فرضها بالقوة، ولذلك ارتبط مفهوم التحديث في المنطقة تاريخيا بالمدفع وبالاستعمار.

استطاع الاستعمار تحطيم البنيات الاجتماعية التقليدية، مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فرضها على المنطقة بالقوة، إلا أنه لم يستطع أن يغير كثيرا من تقاليد وعادات وثقافة سكان المنطقة. وهكذا فإن البنيات التحتية التي أحدثها الاستعمار بقيت في العمق كيانا خارجيا غريبا مرفوضا من طرف غالبية الناس، رغم أنهم في النهاية اضطروا للخضوع له والتعايش معه كأمر واقع وشر لا بد منه، خاصة بعد الحصول على الاستقلال ومحاولة تأسيس الدولة الوطنية الحديثة على أنقاض تجربة الاستعمار. هكذا ظهرت إلى الوجود تلك الازدواجية التي ستبقى تحكم مصير المجتمعات والدول في شمال إفريقيا، ما بين بنيات اجتماعية واقتصادية وسياسية حديثة موروثة فرضت بالقوة من طرف الاستعمار، وثقافة تقليدية تشكلت عبر قرون في ظل مجتمع كانت تسوده البنية القبلية التقليدية وتلونه بألوانها الفاقعة. هذه الازدواجية التي نشأت عن الصدمة التي أحدثها الاستعمار وهي الصدمة التي لم تتخلص المنطقة من هولها بعد.

أدت التحولات التي فرضها الاستعمار الأجنبي - بمجرد وصوله إلى المنطقة - إلى بروز أزمة عميقة في منظومة القيم التي تحكم المجتمع وفي النسيج الاجتماعي والثقافي الذي كان سائدا فيه. حيث جرى الانتقال بالمجتمع بشكل

سريع وعنيف من منظومة قيم تقليدية تقوم على قيم الجماعة والانصهار فيها، وعلى التضامن والحماية التي توفرها تلك الجماعة، إلى نموذج آخر مختلف تماما هو نموذج القيم الفردانية في المجتمع والتي تقوم على أساس الحرية الفردية والمبادرة الفردية في الاقتصاد وعلى المواطنة والديمقراطية في السياسة وعلاقة الأفراد بالدولة، وغيرها من القيم الاجتماعية والثقافية الأخرى التي نشأت في أوروبا ضمن سياق تاريخي مختلف عن السياق التاريخي الذي عرفته شمال إفريقيا ومعها بقية مناطق جنوب المتوسط التي سقطت في يد الاستعمار الأوروبي.

ولعل من أبرز الأحداث التي عرفها هذا المجال والتي كانت - ربما للمرة الأولى - البداية الأولى لطرح سؤال الهوية في شمال إفريقيا، هو صدور ما صار يعرف بـ «الظهير البربري» في كل من الجزائر والمغرب وذلك سنة 1930، الذي كان ينص على إنشاء محاكم خاصة تشتغل بالأعراف القبلية المعمول بها وفصلها عن المحاكم الشرعية في المناطق التي تعرف كثافة سكانية للناطقين باللغات الأمازيغية. كانت تلك المرة الأولى التي تطرح فيها ثنائية عربي / أمازيغي وثنائية الأعراف القبلية في مقابل الشريعة الإسلامية، رغم أن الناس في المنطقة عاشوا لزمن طويل دون أن يحسوا بأي تناقض بينها، فكانوا مسلمين يعملون بأعرافهم وعوائدهم الخاصة دون أن ينقص ذلك من إيمانهم الديني شيئا، وأبرز مثال على ذلك أنه كانت هناك حالات أوقف فيها العمل بالشريعة الإسلامية لمصلحة الأعراف القبلية (إزرفان في الأمازيغية) كما هو الحال في قضية رفض توريث النساء في أراضي القبائل المعروفة بأراضي الجموع ضدا على الشريعة الإسلامية، لأن ذلك (توريث النساء) كان سيؤدي في ظل بنية اجتماعية قبلية - الأرض فيها ملكية جماعية وليست فردية - إلى توريث أبناء قبائل أخرى في أرض القبيلة، مما كان يهدد بإشعال حرب أهلية بين القبائل المختلفة المتصارعة على موارد طبيعية محدودة (الأرض، المياه...). كما أن تلك الثنائية الحديثة عن العربي في مقابل الأمازيغي لم تكن معروفة ولا متداولة أصلا، وظل الناس يعيشون تعدديتهم اللغوية والثقافية دون أن يفرض ذلك أي تناقض على بنيتهم الاجتماعية والثقافية. وأبرز مثال على ذلك أنه كانت هناك أحلاف قبلية عديدة مكونة من قبائل متعددة اللغة والثقافة عربية وأمازيغية في نفس الوقت ووصل الأمر ببعضها إلى الانصهار ضمن قبيلة واحدة كما حدث مثلا في مناطق عديدة

من شمال إفريقيا حيث ظهرت إلى الوجود تعددية لغوية وثقافية ضمن إطار نفس القبيلة (راجع الفصل الثاني عن الإنسان حيث ناقشنا هذا الموضوع بالتفصيل).

إذاً، فقد كان سؤال الهوية منذ البداية سؤالا حديثا ارتبط أساسا بفترة الاستعمار وبتحطيم البنيات الاجتماعية التقليدية التي كانت تحتضن الفرد في إطارها وتقدم له الشعور بالانتماء وبالأمان الاجتماعي والسياسي والثقافي. لقد جرى استبدال منظومة القيم القائمة على القرابة وروح الجماعة إلى منظومة قيم بديلة تقوم على الفردانية والانتماء إلى الفضاء العام المشترك بدل الفضاء الخاص المرتبط بالعائلة والقبيلة. هذا الانتقال الذي نتج عن نشوء فضاء عام مشترك يخضع جميع أفراد الوطن الواحد لتأثيراته العديدة، برز مع نشوء الجهاز الإداري للدولة الحديثة أيام الاستعمار والذي ورثته دولة الاستقلال فيما بعد، والذي كانت مهمته ضبط الفضاء العام المشترك المتعلق بجميع مناحي حياة الناس المتعددة من تعليم وصحة وحاجيات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة. هنا طرحت للمرة الأولى أسئلة تدبير الشأن العام مع دولة الاستعمار ثم دولة الاستقلال التي ورثتها، وبالتالي طرح أسئلة الهوية المتعددة المرتبطة بتدبير الشأن الثقافي والتعليمي والإداري المشترك. وسيبرز هذا التساؤل وستتشكل معظم أبعاده المؤثرة في خضم تلك الفترة خاصة بعد بروز حركات التحرر الوطني وطرحها لعدد من الشعارات والأهداف التي كانت تحمل في طياتها تصورات مختلفة لطريقة تدبير الشأن العام بمختلف جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية بعد تحقيق مطلب الاستقلال. كانت حركات التحرر هذه أمام منعطف تاريخي غاية في الصعوبة والتعقيد وصار يتجاذبها نموذجان ثقافيان مختلفان أولهما أوروبي (فرنسي بالأساس) فرضه واقع الاستعمار والتحولات الدراماتيكية التي صاحبته على جميع المستويات، ونموذج آخر قومي عروبي مشرقي المنبع كانت معالمه قد بدأت في التشكل في بعض بلدان المشرق العربي التي حصلت لتوها على استقلالها، جرى استقدامه إلى المنطقة لمواجهة تَغَوُّل النموذج الأوروبي وهيمنته. انقسمت النخب المحلية في منطقة شمال إفريقيا بين النموذجين فكان جزء منها يسافر إلى باريس للدراسة والتشبع بقيم الحضارة الغربية في حين كان الجزء الآخر يسافر إلى القاهرة لإتمام دراسته والاحتكاك أكثر بالنموذج المشرقي.

هكذا ظهر الصراع بين الشرق والغرب على أرض شمال إفريقيا، والذي ما يزال مستمرا إلى اليوم بين نماذج ثقافية مختلفة ومتصارعة، دون أن تستطيع المنطقة صياغة نموذجها الخاص أو حتى تجاوز حالة الاصطدام المزدوج لتلك النماذج المختلفة. فقد بقيت الدولة الحديثة التي ورثتها دولة الاستقلال عن الفترة الاستعمارية هي نفسها دون أن تحدث عليها أية تغييرات مهمة سوى في بعض المناحي الشكلية غير المؤثرة، وجل ما تحقق هو محاولة تكييف بعض الشعارات القومية مع الواقع الجديد من خلال الحديث عن تعريب التعليم والإدارة وعملية إدماج الأطر المحلية فيها. وبقي الصراع بين النخب المختلفة ذات التكوين والتوجهات المختلفة والمتناقضة ناشبا إلى يومنا هذا، ما أدى في النهاية إلى إفشال حلم الدولة الوطنية الحديثة، وهو ما صارت له انعكاسات خطيرة على جميع مناحي الحياة العامة والخاصة للناس في المنطقة. وصار سؤال الهوية سؤالا حادا ومتشنجا يعبر عن مدى الإحباط الكبير من فشل ذلك الحلم، فقد صار سؤال التعددية اللغوية سؤالا محرجا بعد أن صارت المنطقة ميدانا لتصارع اللغتين العربية والفرنسية (الموروثة عن فترة الاستعمار والمرتبطة بنخب فرنكوفونية متنفذة في دواليب الدولة) على جميع مناحي الحياة العامة للسكان، في حين أن مكونات أخرى مهمة جرى تهميشها بشكل كامل وعلى رأسها المكون الثقافي واللغوي الأمازيغي، الذي لم يعترف بحقه في الوجود إلا في فترة متأخرة جدا وبعد نضال طويل.

رفعت الدولة الحديثة بعد حصول بلدان المنطقة على الاستقلال شعارات كبيرة عن الاستقلال وبناء الدولة الوطنية أو مشروع الدولة / الأمة، وسيادة العلاقات المدنية وعلاقات المواطنة بين أفراد المجتمع وإعادة تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي لهم من خلال التعليم والإعلام والثقافة... لكن تلك الشعارات التي أريد بها تبرير عملية تفكيك البنيات الاجتماعية التقليدية وتعويضها بسيطرة الدولة الحديثة وهياكلها على جميع مناحي الحياة في المجتمع، لم تستطع القضاء بشكل كامل على البنيات التقليدية التي استطاعت البقاء على المستوى الثقافي - النفسي، رغم ما تعرضت له من تفكيك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتعويضها ببنيات أخرى حديثة. لكن الصدمة التي فرضها الاستعمار بمجرد وصوله وسياسة الاقتلاع من الجذور التي مارسها لزمن

طويل، لم تستطع بعد إلغاء المحددات النفسية والثقافية للبنى التقليدية التي بقيت حاضرة في أشكال متخفية. وفي مقابل انقطاع تلك البنيات وتفككها بشكل درامي – عبر عملية التحديث المرافقة لعملية احتلال الأرض واقتلاع سكانها – تعتبر ظواهر الشللية القرابية والعشائرية والطائفية الجهوية، تعبيرات عن ردة فعل اجتماعية محلية على تحطيم البنية القبلية وهياكلها التي كانت تشد النسيج الاجتماعي المحلي. فالتحديث فكك القبيلة، لكنه لم يستطع القضاء عليها بشكل كامل[5]. وفي هذا الصدد تلاحظ الباحثة المغربية رحمة بورقية في دراستها حول التجمع القبلي لزمور في المغرب، أن: «غياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية قتصادية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء وللهوية المحلية، ذلك ما يجعل من القبيلة عنصرا من العناصر الثقافية والاجتماعية التي تشكل موضوع مساومة... تتبلور الأيديولوجية القبلية اليوم داخل حقل الصراع والتنافس من أجل السلطة أو التقرب من تلك السلطة. إن تركيز النخب المحلية على انتماءها إلى منطقة زمور مع توظيف العلاقات القبلية والقرابية يتأجج خلال اللحظات الحاسمة في التنافس حول السلطة، والتي تكون الانتخابات الإطار الملائم لها...»[6].

ويشير الباحثون في علم الاجتماع إلى أن جزء كبيرا من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر في العقود الأخيرة والتي كانت حادة جدا إلى درجة هددت فيه بتفكك المجتمع الجزائري وانهيار وحدته، تعود جذورها في جزء كبير إلى عملية الاجتثاث الدرامي الذي عرفته البنيات والهياكل الاجتماعية التقليدية من قبل الاستعمار الفرنسي الذي كانت فترة احتلاله للجزائر هي الأطول (حوالي مائة وثلاثين سنة) ما سمح له بالذهاب بمشروعه إلى أبعد الحدود، ومحاولة تقسيم المجتمع الأهلي التقليدي إلى كيانات مختلفة منقسمة على نفسها ومفككة. ويلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Bourdieu. P. في دراسته السوسيولوجية القيمة تحت عنوان Le Déracinement (الاجتثاث أو الاقتلاع من الجذور)، والتي أجراها أوائل الستينات من القرن العشرين عن سكان المناطق الريفية في الجزائر الخاضعة

---

5 – محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002، ص 26.

6 – رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع : دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. بيروت دار الطليعة 1991، ص 163.

للإدارة العسكرية لجيش الاحتلال الفرنسي، أن تلك التحولات الاجتماعية المفروضة من قبل الاستعمار أدت إلى نشوء أزمة في النسيج الاجتماعي وروابطه وأخرى في منظومة القيم التي تحكم المجتمع، نتيجة الانتقال السريع والعنيف بالمجتمع من نمط الحياة الجماعية القائم على الوحدة العشائرية والقبلية ذات التضامن القرابي إلى الجماعية الاصطناعية القائمة على الفردانية في إطار الدولة الحديثة. هكذا يتم الآن تفريغ شحنات الهوية الاجتماعية - التي تلقت صدمة ذلك التحول - في أشكال أخرى من الهوية الثقافية والدينية. ويطلق بورديو على ضحايا هذه العملية القسرية اسم «المجتثين» الذين هم الآن بصدد استرداد ذاتهم التي حطمها الاستعمار ثم همشتها الدولة الوطنية، فلم يجدوا أمامهم غير الإطار الديني والثقافي كإطار بديل للتعبير عن الانتماء والهوية، هذا الذي لم يتأسس في تقاليدهم بعد، بل جاء هو الآخر مع الاستعمار[7].

فقد أدت القوانين العقارية التي أصدرتها السلطات الاستعمارية في المنطقة إلى تجريد السكان المحليين من أراضيهم لمصلحة المستعمرين وجرى تحويل الفلاحين الذين نزعت أراضيهم إلى بروليتاريا في المدن الحديثة. وأدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والانتقال من اقتصاد المقايضة التقليدي إلى اقتصاد السوق الحديث المبني على الملكية الفردية، إلى تغيير جوهري في الحياة اليومية للسكان وفي عاداتهم ونمط عيشهم، وبالتالي وبالتدريج في البنية الثقافية للناس وفي تمثلهم العميق لطبيعة الأشياء وللعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات المختلفة. أدت تلك التحولات أيضا إلى ظهور بنيات اجتماعية (الأسرة النووية، البروليتاريا الصناعية...) وسياسية (الأحزاب، النقابات...) جديدة عوضت البنيات القديمة وهو ما استلزم أيضا حصول تحولات ثقافية مرافقة لذلك خاصة مع انتشار التعليم العصري وولوج أعداد متزايدة إلى المدارس الحديثة التي جاءت هي الأخرى إلى المنطقة لأول مرة مع الاستعمار. لكن مع الصعوبات العديدة التي رافقت عملية الانتقال بتلك السرعة وكون الانتقال كان مفروضا من طرف قوة أجنبية ومعادية (المستعمر) ومع الإحباطات المتتالية التي حصلت،

7 – Bourdieu. P. et Sayad. A. 1964. Le Déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. Grands Documents 14, Paris, p.90.

كان السكان المحليون (المجتثون) يلجئون إلى أدوات دفاعية لحماية أنفسهم من حدة تلك التناقضات، وكان المجال الثقافي هو الملجأ الوحيد المتبقي للفرد المعزول والمحروم من ملجأه التقليدي وشبكة الأمان القديمة التي كان يحتمي بها. من هنا صارت العودة الرمزية على المستوى الثقافي للماضي وللثقافة التقليدية تتم كعملية دفاعية في ظل العجز عن التأقلم مع الواقع الحالي المليء بالإحباطات، وبالنتيجة جرى الانتقال من «ثقافة تقليدية» إلى «تقليدية الإحباط» Traditionalisme du désespoir على حد تعبير بورديو[8]. أي من ثقافة تقليدية متناغمة ومنسجمة مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية (الزراعة التقليدية المعاشية والبنية القبلية) إلى ثقافة تتذكر الماضي وتحن إليه بعد أن فشلت في استيعاب صدمة الحاضر المتمثل في واقع الاستعمار وعجزها عن مواكبة التحولات التي طرأت في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، فلا هي استطاعت استرجاع الماضي ولا هي قادرة على مواكبة الحاضر، فصار عزائها الوحيد هو استذكار الماضي وأمجاده كنوع من الهروب من الحاضر وإحباطاته.

إذا فهناك قناعة متزايدة بأن الأزمات الحالية التي تمر بها بلدان شمال إفريقيا والتي تتخذ طابعا هوياتيا هي في جزء كبير منها تعبير عن مخاض الانتقال من المجتمع التقليدي القبلي إلى المجتمع الحديث ومن الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة، بما يعنيه ذلك من تحولات جذرية في الهياكل والآليات التي تحكم طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك المجتمعات. هذا المخاض الذي طال أمده كثيرا وأخذ من تاريخ المنطقة وشعوبها أزيد من نصف قرن، هي تاريخ دولة الاستقلال والاحباطات الكثيرة التي رافقت الفشل الذريع في بناء الدولة الوطنية. لذلك كان ضروريا إعادة تأسيس العلاقات السياسية والاجتماعية التي بنيت عليها تلك التجربة في محاولة لإنقاذ حلم الدولة الوطنية أو بالأحرى إعادة تأسيسه من جديد.

3 – الدولة الحديثة في البلدان المغاربية: جدلية الاستعمار والاستبداد

قبل مجيء الاستعمار الفرنسي إلى شمال إفريقيا أوائل القرن التاسع عشر، كانت المنطقة غارقة منذ قرون عديدة في واقع من الانحطاط التاريخي بدأت

8- المصدر نفسه، ص 20.

خيوطه الأولى تنسج منذ سقوط الأندلس وتمزق الوحدة السياسية لبلدان المنطقة قبل أن تكرس هذه الحالة مع ما أعقب ذلك من غزو أجنبي إسباني وبرتغالي للسواحل وصولا إلى الغزو العثماني للمنطقة وربط مصيرها (باستثناء المغرب الأقصى بالتحولات التي عرفتها الامبراطورية العثمانية وصولا إلى التفكك والانحطاط ثم تهافت القوى الاستعمارية الأوروبية إلى تقاسم تلك الامبراطورية المترامية الأطراف والتي عرفت بـ «الرجل المريض» ضمن ما اصطلح عليه في الأدبيات الكولونيالية الغربية بـ «القضية الشرقية».

أدى الوجود الاستعماري بمجرد وصوله إلى المنطقة إلى خلق واقع يتميز بازدواجية في البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بين نمطين مختلفين ومتعارضين يتمثلان في النظلم التقليدي الذي ترسخ عبر قرون طويلة في واقع مجتمعات المنطقة، وبين نظام حديث فرض نفسه بقوة الحديد والنار (أو بتعبير أدق بقوة المدفع والطائرة الحربية) واستطاع في غضون وقت قصير أن يقوم بتفكيك الركائز الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها النظام التقليدي مهددا بزواله بصفة نهائية. كانت تلك التحولات من العمق بحيث استطاع النظام الحديث أن يهيمن بشكل كاسح في كل من السياسة والاقتصاد والمجتمع في مجمل بلدان المنطقة (باستثناء المغرب حيث احتفظت الدولة التقليدية ببنيتها وشكلها الصوري في إطار نظام الحماية) وصار التحديث واقعا معاشا ومصيرا محتوما لم تفلح حركات المقاومة العديدة وطويلة الأمد أن تغير فيه شيئا. في ظل هذه الظروف احتفت بنيات وطبقات اجتماعية قديمة (القبيلة) وجرى تعويضها ببنيات وطبقات جديدة (البروليتاريا والبورجوازية الجديدة...)، وكان لتلك التحولات آثارها ذات الأمد البعيد في تاريخ المنطقة.

غداة الإستقلال في منتصف القرن العشرين، والذي أعقب حصول تحولات تاريخية عالمية أعقبت أحداث الحرب العالمية الثانية وظهور المعسكرين الاشتراكي السوفياتي والرأسمالي الغربي وبداية حقبة الحرب الباردة، كانت المنطقة في صدد معرفة تحولات أخرى ذات طابع سياسي واقتصادي ترافقت مع بداية تأسيس دولة الاستقلال والصراع المرير على السلطة بين القوى المختلفة المكونة للمجتمع والتي جاءت كلها تقريبا نتيجة التحولات الكبرى التي فرضها

الاستعمار لزمن طويل. كانت هناك بقايا البنيات القبلية التقليدية التي اجتثها الاستعمار وبقيت متركزة بشكل اساسي في المستوى الثقافي وإن بقيت في بعض المناطق تلعب أدوار اجتماعية وسياسية وخاصة في البوادي معتمدة بشكل أساسي على نظام الأعيان وامتداداته الاجتماعية المختلفة، وكان إلى جانبها فئات اجتماعية جديدة حديثة التشكّل أبرزها البورجوازية الحضرية التي استطاعت الاستفادة من الظروف الجديدة التي خلقها واقع الاستعمار ونسجت علاقات مصالح مختلفة داخل المجتمع بما في ذلك مع القوة الاستعمارية نفسها وكانت هذه الفئة وراء نشوء معظم الحركات الوطنية المغاربية التي قادت مسلسل الاستقلال، يضاف إليها فئة حديثة أخرى ارتبطت بظهور الصناعة الحديثة بالمنطقة وهي بروليتاريا المدن الجديدة التي تشكلت نواتها من الفلاحين الذين نزعت أراضيهم وأصبحوا مهاجرين في المدن الصناعية الحديثة، وسيكون لهم دور فعال ومؤثر في مسلسل الاستقلال خاصة بعد بروز تنظيمات اجتماعية جديدة مثل النقابات العمالية والأحزاب السياسية التي حاولت الاستفادة من هذه القوة الكامنة وتوظيفها في الصراع السياسي المحتدم ضد الاستعمار. وكانت هناك مجموعة أخرى صنعها الاستعمار وارتبطت دوما بمصالحه وهي المعروفة بـ «الطابور الخامس» أو ما يصطلح عليه في البلدان المغاربية باسم «حزب فرنسا»، وهؤلاء يتكونون أساسا من الضباط والعسكريين الذي جندتهم فرنسا في جيشها الاستعماري وخدموا معها في الحرب الفيتنامية وفي الحرب العالمية الثانية قبل أن يندرج مجملهم في سلك الخدمة العسكرية في الجيوش الوطنية التي تشكلت بعد الاستقلال وفي الإدارات والوزارات، وسيكون لهؤلاء أدوار خطيرة فيما بعد مع الانقلابات العسكرية والبيروقراطيين العديدة التي حصلت في بلدان المنطقة والتي كانت تديرها القوة الاستعمارية و إدارتها القديمة (فرنسا) من خلال أدواتها الداخلية والمتمثلة في عسكرها السابقين والذين احتفظوا بولائهم لها، إضافة إلى بعض مجموعات الضغط الاقتصادية ذات الارتباطات الخارجية وهي مجتمعة ما يعرف بالقوى الفرنكوفونية أو باختصار «حزب فرنسا» في البلدان المغربية.

ما أن دقت ساعة الحسم حتى اندلع الصراع بين تلك القوى المختلفة للحصول على أكبر حصة ممكنة من كعكة الاستقلال. كان المغرب دائما استثناءً

مثيرا للاهتمام في المنطقة، فهو الوحيد الذي لم يكن خاضعا للسيطرة العثمانية وبقي محافظا على استقلاله لقرون طويلة وهو آخر بلد جرى استعماره حيث تأخر ذلك إلى حدود سنة 1912 وكانت عملية استعماره الأكثر قسوة والأكثر تكلفة على المستوى البشري بالنسبة للقوى الاستعمارية وامتدت لسنوات طويلة، لتكون بذلك حربا حقيقة كلفت فرنسا أزيد من 36 ألف جندي، ولم تستطع إخضاع البلاد إلا بالتعاون مع إسبانيا. وكان أول بلد مغاربي ينال استقلاله أيضا، حيث لم تلبث الثورة أن اندلعت من جديد لتفرض على فرنسا المرهقة أصلا بعد الحرب العالمية الثانية واقعا جديدا لم تكن قادرة على احتماله خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، ليكون المغرب أول دولة مغاربية تنال استقلالها. قررت فرنسا تقديم الاستقلال للمغرب مع الحرص على الاحتفاظ بمصالحها هناك عبر شبكات المصالح والولاء التي كانت قد شكلتها عبر أزيد من أربعين سنة من الاحتلال. لخص سياسي فرنسي كبير هذا الموقف بالقول: «إن فرنسا لها يدان إحداهما في المغرب والثانية في الجزائر. وآن الأوان لكي تطلق يدها الثانية في المغرب كي تحكم قبضتها في الجزائر...». جاء استقلال المغرب سنة 1956 عقب مفاوضات سرية في ضاحية إكس ليبان الفرنسية، ليندلع الصراع بين القوى المختلفة والمتسابقة على السلطة في البلاد. لم تكن فرنسا قد قضت بشكل كامل على البنية التقليدية في البلاد، صحيح أنها أضعفتها بشكل كبير لكنها بقيت حاضرة في الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد. كان هناك إلى جانب القصر والمؤسسة الملكية ذات الجذور القديمة في المجتمع، نظام مواز من الأعيان والقوّاد الكبار (من أمثال: الكلاوي والكندافي...إلخ) الذين وظفتهم فرنسا لخدمة مشروعها عبر ما عرف بسياسة الأهالي، وكان هؤلاء بدورهم يتحكمون في شبكة من الولاءات المحلية بعضها موروث عن البنية القديمة وبعضها الآخر نشأ في فترة الاستعمار عندما قوّت السلطات الفرنسية نظام الأعيان كأحد الأدوات الفعالة في سياسة «تهدئة البلاد» وإخضاع الأهالي، فكان يكفي شراء ذمم الأعيان للسيطرة على الأهالي دون الاضطرار لخوض مواجهات كبيرة ومكلفة. وسيكون هؤلاء الأداة الفعالة التي سيعتمد عليها القصر فيما بعد لتوطيد سلطته في البلاد في مواجهة خصومه الآخرين. أما القوة الثانية في البلاد فكانت تتمثل في الحركة الوطنية المكونة من عدة أحزاب سياسية وجمعيات (حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال،

الحزب الشيوعي المغربي...) كانت قد نشأت وتبلورت في فترة النظال ضد الاستعمار، وكانت مجمل قياداتها تتكون من أبناء البورجوازية الحضرية في المدن القديمة (فاس، تطوان، الرباط، مراكش...) والتي كانت لديها الامكانات المادية اللازمة للحصول على تعليم عال يضمن لها الوصول إلى مصاف النخبة. وهذه الأحزاب بدورها كانت تمتلك أدوات التأثير الشعبي والتي كان من بينها النقابات العمالية الناشئة في المدن الصناعية الحديثة (خاصة في الدار لبيضاء)، وكانت تعتمد عليها في تأطير الفئات العمالية (البروليتاريا) سياسيا وتحويلها إلى أداة فعالة في معركة المطالبة بالاستقلال. وبموازاة هذه القوى المختلفة ذات التاريخ الطويل، كانت هناك قوة صاعدة نشأت حديثا خارج إطار البنية التقليدية (القصر وحلفائه من الأعيان) والحركة الوطنية، وكانت تكبر يوم بعد يوم لتشكل خطرا حقيقيا على بقية القوى الأخرى المتنافسة. كانت هذه القوة متمثلة في المقاومة المسلحة أو عرف بـ «جيش التحرير»، والذي تأسس في أواخر فترة الاستعمار (سنة 1953) وتكون أساسا من مناضلين من مشارب مختلفة، حاولوا توحيد صفوفهم وتأسيس قيادة موحدة كان مقرها في تطوان شمال البلاد. وكانت هذه تابعة للجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة والتي كان يرأسها أسطورة المقاومة المغربية محمد بن عبد الكريم الخطابي، وتضم قوى المقاومة في كل البلدان المغاربية. وكانت توجد إلى جانب جيش التحرير مجموعات صغيرة من المقاومة المسلحة والمتمركزة في المدن

قبيل الاستقلال أعلن جيش التحرير في المغرب رفضه لمفاوضات إكس ليبان وإصراره على المقاومة المسلحة وعدم وضع السلاح إلى حين إجلاء آخر جندي أجنبي من المغرب وتحرير الجزائر. وهو ما جعل القوى الأخرى المنخرطة في المفاوضات (القصر وأحزاب الحركة الوطنية) تنظر إليه كخطر حقيقي على مصالحها، فتقرر تصفية جيش التحرير وكان ذلك أحد البنود السرية في اتفاقية إكس ليبان. حاول حزب الاستقلال جاهدا أن يجعل من نفسه القوة الوحيدة في البلاد، وهكذا تورط في تصفية الأحزاب الأخرى المنافسة له وعلى رأسها حزب الشورى والاستقلال فحصلت أعمال اغتيال عديدة لقيادات وكوادر هذا الأخير خاصة في شمال المغرب، وبموازات ذلك حاول حزب الاستقلال وضع

يده على جيش التحرير الذي كانت شرعيته في العمل ضد الاستعمار تساوي وربما تفوق شرعية الحركة الوطنية ونضالاتها، فصار هناك تنافس ما بين شرعية النضال السياسي وشرعية المقاومة المسلحة. عشية الاستقلال (سنتي 1955 و1956) حصلت اغتيالات سياسية عديدة نالت من كبار قادة وكوادر المجموعات المسلحة وخلايا المقاومة سواء في الجبال أو في المدن الحديثة، وكانت عمليات الاغتيالات التي طالت قادة وأعضاء المنظمات المسلحة في المدن الكبيرة الأولى من نوعها كما حصل مثلا مع منظمة الهلال الأسود التي اغتيل قائدها الشاب عبد الله الحداوي قبيل إعلان الاستقلال. ولم تلبث تلك الاغتيالات أن وصلت إلى قادة جيش التحرير وبلغت أوجها مع حادثة اغتيال قائد جيش التحرير في الشمال محمد المساعدي (المعروف باسم عباس) وهي الحادثة التي كادت أن تفجر الأوضاع في المغرب. حاول القصر من جهته احتواء جيش التحرير في إطار لعبة الصراع مع حزب الاستقلال فأعلن الملك محمد الخامس عن إنشاء القوات المسلحة الملكية ودمج جيش التحرير فيها وعين نجله الأمير الحسن قائدا أعلى لها، كما ضم إلى تلك القوات معظم الجنود المغاربة الذين كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي، وسيتحول هؤلاء إلى الذراع الطويلة للمؤسسة الملكية في مواجهة خصومها السياسيين.

نجحت السياسة المزدوجة للقصر وحزب الاستقلال في تدجين جيش التحرير واحتوائه عبر الاغتيالات من جهة وعبر الاغراءات التي يقدمها الانتماء للقوات المسلحة الملكية. وبذلك تمت تصفية أحد أهم القوى في البلاد وخلا الجو للغريمين المتحافين أي القصر والحركة الوطنية ليخوضا صراعهما على السلطة. كانت أول حكومة تأسست بعد الاستقلال هي حكومة حزب الاستقلال رغم أنها ضمت بعض الوجوه المستقلة وبعض المقربين من القصر، ولكن المؤسسة الملكية التي كانت تتضايق من تحول حزب الاستقلال إلى حزب وحيد في المغرب قد أعدت العدة لقلب الطاولة عليه. ففي سنة 1958 أي بعد سنتين فقط من الاستقلال استغل الملك محمد الخامس اندلاع انتفاضة مسلحة في منطقة الريف والتي قمعت بوحشية لانهاء عد الحزب الواحد وذلك عبر اصداره ما عرف بقانون الحريات العامة والذي نص على التعددية السياسية وحرية إنشاء المنظمات والأحزاب السياسية، ودفع مجموعة من المقربين إليه إلى إنشاء حزب

جديد عرف بـ «الحركة الشعبية» وضم نخبا من المقاومة السابقة ونخبا من أعيان المناطق الناطقة بالأمازيغية وخصوصا في منطقة الأطلس المتوسط، ليصنع بذلك توازنا للقوى مع حزب الاستقلال الذي كانت تهيمن عليه البورجوازية الحضرية. وسنة واحدة بعد ذلك سيتعرض حزل الاستقلال لضربة قاصمة عقب حصول انشقاق داخلي فيه قاده مجموعة من القيادات الشابة والتي أسست حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» بزعامة المهدي بن بركة. استغل القصر تلك الأحداث إلى أقصى درجة ممكنة لتقوية موقعه في خاطة التوازنات السياسية في البلاد والتي مالت كفتها بالكامل لمصلحته. هكذا صارت في المغرب حكومة موازية يقودها ولي العهد آنذاك الأمير الحسن وتضم مجموعة من التكنوقراطيين الذين كانوا يعملون مع السلطات الاستعمارية السابقة وتربطهم علاقات متينة بها. وعقب وفاة الملك محمد الخامس وتولس الحسن الثاني العرش سنة 1961، كانت جميع المعطيات تؤشر إلى أن المؤسسة الملكية صارت تمسك بجميع خيوط اللعبة السياسية في البلاد. ولم يلبث الملك الحسن الثاني أن أعلن حالة الطوارئ في البلاد وحل البرلمان سنة 1965 عقب اتهام المعارضة السياسية (حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) بتدبير محاولة للاطاحة بالنظام الملكي في المغرب وقتل الملك. عرفت تلك المرحلة الممتدة بين 1960 و1970 اكتساب النظام السياسي في المغرب سماته المميزة، والتي كانت تتجلى في وجود تعددية سياسية شكلية يحافظ عليها النظام من أجل صورته في الخارج كنظام ليبرالي ديمقراطي، لكنه في الداخل يمارس الاستبداد السياسي عبر الانتخابات المزورة والقمع السياسي والمعتقلات ومراكز التعذيب التي تحافظ على تدجين المعارضة وضبط إيقاع اللعبة السياسية. لكن صفو هذا النظام سيتعكر أوائل السبعينات مع حصول انقلابين عسكريين نفذهما جنرالات كانوا فيما مضى ضباطا خدموا في الجيش الفرنسي (من أمثال: المذبوح، أوفقير، بوكَرين...) وظلوا يوصفون بأنهم رجالات فرنسا في المغرب. عقب ذلك قرر الملك الحسن الثاني رفع حالة الطوارئ (التي تسمى في المغرب بحالة الاستثناء) وإجراء استفتاء شعبي لإقرار دستور جديد للبلاد، وجرى تزوير تلك الانتخابات وإحضار حكومة موالية للقصر يسيطر عليها حزب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» لذي كان قد أنشأه القصر ليكون أداته الحزبية وترأسه مستشار وصديق الملك المقرب أحمد رضى كَديرة.

انتهى عقد السبعينات في المغرب بمحاولة النظام لململة خسائره وإعادة ترتيب بيته الداخلي عقب المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين، وجاء عقد الثمانينات الذي عرف الانتكاسات الاقتصادية الكبرى التي رافقت التحولات التي عرفتها الوضعية الاقتصادية العالمية وزاد من حدتها وضعية الفساد السياسي الذي كان مستشريا في جميع دواليب الدولة، وتحول إلى سياسة رسمية ينهجها النظام للحفاظ على مصالحه ضمن شبكة من الولاءات المبنية على المصالح والتي تضمن باستمرار شراء ذمة النخب السياسية عبر إفسادها وتحويلها إلى أدوات في يد النظام. كانت التكلفة الاقتصادية لتلك السياسات فادحة جدا، وانتهى المطاف بالبلاد إلى الوقوع في أزمة مديونية لم تخرج منها إلى اليوم، وأرغمت الحكومة من طرف البنك الدولي والدول الدائنة على القبول بتبني «برنامج للتقويم الهيكلي» بدأ سنة 1983، وعلى إجراء إصلاحات سياسية تضمن المزيد من الحريات العامة. وجاء عقد التسعينات ليعرف مجموعة من الاجراءات التي كفلت مزيدا من حرية الصحافة وإغلاق معظم المعتقلات السياسية السرية وإنشاء جمعيات ومراكز لحقوق الانسان، وتوجت المرحلة بمجيء «حكومة التناوب» التي ضمت أحزاب المعارضة السابقة وإقرار دستور جديد للبلاد سنة 1996، ثم وفاة الملك الحسن الثاني وتولي الملك محمد السادس الملك سنة 1999، ليدخل المغرب بذلك مرحلة جديدة سميت بعهد «الانتقال الديمقراطي» سمح فيها بهامش حريات أوسع وإن ظل محروسا ومراقبا بشكل جيد.

أما بالنسبة لتونس، ثاني بلد مغاربي استعمر بعد الجزائر وثاني بلد مغاربي حصل على استقلاله عقب المغرب مباشرة وفي نفس السنة وذلك بتاريخ 20 مارس 1956، وربما كانت الظروف السياسية التي عرفتها فترة الاستقلال في تونس مختلفة في الشكل عما جرى بالمغرب لكنها لم تختلف كثيرا عنها في المضمون الاستبدادي للنظام السياسي السلطوي في شيء. كانت الحركة الوطنية في تونس قد نشأت مثل مثيلتها في المغرب وإن في فترة أسبق وتدرجت مطالبها من الاصلاحات السياسية خلال الفترة العشرينات مع ظهور الأحزاب السياسية وأبرزها الحزب التونسي الذي تأسس سنة 1919 وأصبح اسمه الحزب الحر الدستوري سنة 1920 بزعامة عبد العزيز الثعالبي، إلى المطالبة بالاستقلال

خلال فترة الثلاثينات والأربعينات ولتي تميزت بزيادة الزخم الذي عرفته هذه الحركة خاصة بعد أحداث 8 أبريل 1938 والتي أعقبتها حملة قمع واسعة استهدفت قادة الحركة الوطنية التونسية. وعند اعتلاء المنصف باي العرش في 19 يونيو 1942 - وقد عُرف بتعاطفه مع الحزب الدستوري منذ صغره - قام بجملة من الإصلاحات تمثلت في تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في 2 غشت 1942 تضمنت 16 نقطة من أهمها تكوين مجلس استشاري تونسي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء أمر 1898 الذي يخول للمعمرين الإستحواذ على أراضي الأوقاف الإسلامية. ومع إطلا ق سراح قادة الحركة الوطنية وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي، انتقل هؤلاء إلى الخارج لمواصلة العمل النضالي هناك. وبعد رحيل هؤلاء القادة الوطنيين إلى الخارج طلب الجنرال «جوان» من المنصف باي الإستقالة والتخلي عن الحكم، وتم عزله وإبعاده إلى الجزائر بعد رفضه لذلك، وبعد تنازله عن الحكم تم نفيه إلى فرنسا حيث توفي سنة 1948. وفي فبراير 1946 جرى تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل بزعامة فرحات حشاد الذي سيكون اغتياله في 5 دجنبر 1952 سببا في إشعال الاحتجاجات في مجمل البلدان المغاربية، وانخرط عدد كبير من المناضلين السياسيين في صلب المنظمة النقابية التونسية الجديدة. كان النزاع على الزعامة قد نشب بين عدد من القيادات التقليدية وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي والشابة ومن أبرزها الحبيب بورقيبة الذي درس بفرنسا وكان يوصف بأنه أكثر اعتدالا وأقرب إلى فرنسا من غيره من قادة الحركة الوطنية وذلك منذ أواخر الثلاثينات، وكان النصر من نصيب بورقيبة الذي استطاع فرض نهجه وخياره على الحركة الوطنية التونسية. وفي سنة1950 شكلت حكومة مفاوضات شارك فيها الحزب الحر الدستوري الجديد دون التوصل إلى اتفاق، لتندلع في يناير 1952 المقاومة المسلحة. واجهت الحكومة الفرنسية الثورة بإرسال تعزيزات والقيام بعمليات تمشيط واسعة كما قامت باعتقال زعامات الحزب الدستوري على رأسها الحبيب بورقيبة وقامت بنفيهم إلأى خارج البلاد، فيما قامت منظمة اليد الحمراء لقريبة من المخابرات الفرنسية باغتيال فرحات حشاد وعدد من وجوه الحركة الوطنية سنة 1952.

اضطرت فرنسا تحت الضغط الشعبي وبسبب مأزقها في كل من المغرب والجزائر من التفكير جديا في التخلي عن تونس من أجل إحكام سيطرتها على الجزائر، وبذلك أعلن رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بيار منداس فرانس عن نية حكومته إعطاء تونس استقلالها الداخلي. وفي يونيو من سنة 1955 عاد الزعيم بورقيبة من المنفى، ليقع امضاء اتفاقيات الاستقلال الداخلي (حكم ذاتي) في 3 يونيو، وفي 18 سبتمبر من نفس السنة شكلت حكومة جديدة شارك فيها أنصار بورقيبة. لكن سرعان ما اندلع النزاع بين الحبيب بورقيبة والأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف الذي عارض بشدة الاتفاقيات الموقعة مع فرنسا ودخل في صراع مفتوح مع بورقيبة، مناديا بضرورة المقاومة من أجل الاستقلال التام والالتحام مع الثورة الجزائرية. قررت فرنسا دعم النهج السياسي الذي كان يمثله بورقيبة، وفي نفس السياق دعا بورقيبة في نونبر 1955، لمؤتمر للحزب في صفاقس وتمكن من تمرير توجهه المبني على سياسة المراحل المتدرجة من أجل الحصول على الاستقلال. وقد جرى فصل بن يوسف عن الحزب وأجبر على الهروب إلى المنفى بعد أن لوحق أنصاره من طرف وزارة الداخلية الفرنسية وأنصار بورقيبة. بذلك كان بورقيبة قد تخلص من أبرز منافسيه وكانت فرنسا قد تخلصت من خصم راديكالي لا يرغب في التخلي عن الثوار الجزائريين. وفي 29 فبراير 1955 افتتحت بباريس مفاوضات سياسية أفضت في 20 مارس 1956 إلى إعلان الاستقلال الكامل لتونس، لتنتهي بذلك حقبة الاستعمار المباشر والتي دامت حوالي 75 عاما. وفي 25 يوليوز 1957 جرى تكليف الحبيب بورقيبة برئاسة الدولة في انتظار الإعلان عن الدستور الجديد للبلاد بعد أن ألغيت الملكية، وجرت أولى الانتخابات الرئاسية والتشريعية اعتمادا على الدستور الجديد يوم 8 نوفمبر 1959 فازت فيها الجبهة القومية برئاسة الحبيب بورقيبة بأغلبية كاسحة، ومنح بورقيبة سلطات واسعة في إطار نظام جمهوري رئاسي، ليصبح بذلك الحاكم الأوحد لتونس بلا منازع.

وفي 23 نونبر 1958 جرت محاكمات سياسية استهدفت صالح بن يوسف وأنصاره بتهمة التآمر على نظام الدولة والتخطيط لقتل رئيس الجمهورية بورقيبة بدعم من نظام جمال عبد الناصر في مصر، وحكم على بن يوسف بالاعدام

غيابيا، ليخلو الجو لبورقيبة في تونس وينصب نفسه رئيسا مدى الحياة بموجب الدستور. وبقي الوضع على تلك الحال طوال فترة الستينات والسبعينات، حيث عرفت تونس تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة انتهت بها إلى نفس نتائج التجربة المغربية مع بروز أزمة اقتصادية خانقة أوائل الثمانينات ترافقت مع أزمة مديونية حادة وعجز كبير في ميزانية الدولة، مع استشراء الفساد السياسي والاقتصادي وتغلغله في دواليب النظام. وفي نفس الفترة كان بورقيبة قد بدأ يشيخ وصارت حالته الصحية والعقلية متدهورة، مع تزايد المد الإسلامي في تونس عبر حركة النهضة التي خاضت سباقا مكتوما مع المخابرات الفرنسية للانقلاب على نظام الحبيب بورقيبة، لكن الفرنسيين استطاعوا إيصال أحد رجالاتهم وهو ضابط شرطة سابق أصبح رئيس المخابرات في نظام بورقيبة واسمه زين العابدين بن علي الذي استطاع أن يسبق الإسلاميين إلى السلطة وينفذ انقلابه الأبيض على بورقيبة الذي صارت علامات تدهور حالته العقلية واضحة للجميع. وفي 7 نوفمبر 1987 أصبح زين العابدين بن علي ثاني رئيس للجمهورية، وكان البيان الذي ألقاه على الشعب التونسي صبيحة ذلك اليوم يحمل وعودا كبيرة بإدخال إصلاحات جوهرية من شأنها أن تنتشل البلاد من الأوضاع المتأزمة التي بلغت اقصاها في منتصف الثمانينات. وفي 25 يونيو 1988 تم تنقيح الدستور 1959 فكان بذلك التنقيح السابع الذي أدخل عليه منذ صدوره وتم الغاء الفقرة المتعلقة بالرئاسة مدى الحياة للحبيب بورقيبة وتحديد السن القصوى للترشح لرئاسة الجمهورية بـ 70 سنة لمنع بورقيبة من الترشح مجددا. لكن سرعان ما حوّل زين العابدين بن علي تونس إلى معتقل كبير وأحضر معه خبرته السابقة كضابط شرطة ورئيس جهاز مخابرات لتعميمها على جميع مفاصل الدولة لتصبح تونس دولة بوليسية، يعد سجلها في مجال حقوق الإنسان واحدا من أسوأها في العالم، كما حوّل تونس إلى إقطاعية كبيرة لعائلته وعائلة زوجته (عائلة الطرابلسي) لتعيث فسادا في جميع القطاعات الاقتصادية في البلاد. وقبل حوالي شهر ونصف فقط من كتابة هذه السطور اندلعت ثورة شعبية في تونس أطاحت بنظام بن علي الذي فر هاربا مع أفراد عائلته إلى السعودية.

وفيما يخص الجزائر التي كانت أول بلد استعمر في شمال إفريقيا وآخر البلدان المغاربية التي نالت استقلالها، فقد عرف هذا البلد تغيرات تاريخية

جذرية في بنية المجتمع والنظام السياسي والاقتصادي كانت لها آثار بعيدة المدى ومل تزال آثارها بادية إلى اليو م. كانت فرنسا ومنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد سيطرت على مجمل الجزائر الأميرية التي كانت ولاية عثمانية، وكانت لهزيمة الأمير عبد القادر بن محيي الدين الجزائري الذي قاد حركة المقاومة المسلحة ضد التوغل الفرنسي، ثم هزيمة الجيش المغربي بقيادة السلطان عبد الرحمان بن هشام الذي تدخل لانجاد سكان وهران ومنع التوغل الفرنسي غربا سنة 1845، وتوقيع معاهدة للا مغنية التي كرست الاحتلال الفرنسي كأمر واقع في المنطقة، كل تلك الأحداث مجتمعة كانت تدفع فرنسا إلى توطيد سياستها الاستعمارية في الجزائر وتغيير الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في هذا البلد إلى غير رجعة خدمةً للمشروع الكولونيالي لفرنسا وذلك في إطار السياق العام لتاريخ الحركة الإمبريالية في أوروبا. وكانت للفترة الاستعمارية الطويلة والتي امتدت لأزيد من مئة وثلاثين سنة آثارها التي لا تمحى في هذا البلد ولا يمكن فهم الكثير من الأحداث التي عرفها التاريخ الحديث للجزائر إلا من خلال فهم هذه الفترة الحساسة والمهمة.

قامت السلطات الاستعمارية بتفيك البنيات الاجتماعية التقليدية (البنية القبلية) من خلال سياسة انتزاع الأراضي من القبائل المحلية، وتحويل النمط الزراعة التقليدية المعيشية إلى نظام للزراعة العصرية في إطار الملكيات والضيعات الكبيرة التي سيطر عليها المستوطنو ن الجدد القادمين من أوروبا والذين عرفوا في البلدان المغربية باسم «المُعمِّرين»، في حين أرغم الفلاحو ن «المجتثون» من أرضهم إلى الهجرة الجماعية نحو المدن الصناعية الجديدة على السواحل المتوسطية الشمالية، ليشكلوا نواة البروليتاريا الصناعية حديثة النشأة مع ظهور صناعة حديثة بغرض التصدير إلى أوروبا تحتاج إلى يد عاملة رخيصة. وترافق هذا التحول البنيوي مع ظهور بنية سياسية وإدارية حديثة متمثلة في الإدارات الاستعمارية التي بنت أجهزتها الحديثة للتدبير والإدارة، وخضع السكان في البلد لسلطة شبه مطلقة لم تكن معروفة من قبل، يديرها المتصرفون المدنيون والعسكريو ن الأجانب بمساعدة وسطاء محليين كثيرا ما كانوا يشكلون أدوات ابتزاز وقمع فعّالة. إنه نفس المشهد تقريبا الذي عرفتها البلدان المغاربية الثلاثة

تونس والجزائر والمغرب، لكن بدرجات متفاوتة نظرا للفترة الزمنية التي قضتها هذه البلدان تحت نير الاستعمار، وإذا كان نصيب المغرب من تلك السياسة هو الأقل (حوالي 44 سنة فقط في مقابل 75 سنة لتونس و132 سنة للجزائر) فحافظ على جزء من بنيته التقليدية، فإن نصيب الجزائر من تلك السياسات كان الأكبر والأكثر عمقا وتأثيرا. كانت فرنسا تملي نفسها بأن الاحتلال في الجزائر سيدوم إلى الأبد ولن تتخلى عن مقاطعاتها في شمال إفريقيا - كما كانت تسمى - تحت أي ظرف. هكذا عمدت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وعقب إخماذ آخر انتفاضة مسلحة بالضهرة وقسنطينة سنة 1877، على العمل على توسيع الرقعة الجغرافية للجزائر من خلال قضم المزيد من أراضي تونس والمغرب وضمها إلى مستعمراتها في الجزائر، فتضخمت مساحة البلاد أضعافا عما كانت عليه خلال الفترة السابقة، ولم تتوقف فرنسا عن هذه السياسة إلا بعد أن قامت باحتلال كل من تونس والمغرب بشكل مباشر. هذه السياسة سيكون لها آثار وخيمة على العلاقة بين البلدان المغاربية وخصوصا بين المغرب والجزائر في موضوع النزاعات الحدودية المتكررة بين البلدية قبل اندلاع نزاع الصحراء أواسط السبعينات من القرن العشرين.

تسببت السياسة الاستعمارية في فقدان المجتمع الجزائري نخبه التقليدية المكونة أساسا من البورجوازية الحضرية ونظام الأعيان، وأدى وجود مجتمعين يعيشان جنبا إلى جنب أحدهما تقليدي يسمى مجتمع الأهالي والثاني أوروبي يسمى مجتمع المعمرين وصار هؤلاء يشكلون ربع إجمالي السكان بحلول أوائل القرن العشرين. في سنة 1930 أدت الاحتفالات الرسمية التي نظمتها السلطات الفرنسية بمناسبة مرور قرن على احتلال الجزائر، إلى اندلاع الروح الوطنية في صفوف فئات مختلفة من الشعب الجزائري، كانت تلك علامة على تشكّل نخبة جديدة تمثل الحركة الوطنية الجزائرية والتي كانت بوادرها الأولى بدأت في التشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع انتقال مركز الثقل في حركة النضال ضد الاستعمار من البوادي (مقاومة القبائل المسلحة) إلى المدن والحواضر مع بروز الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والصحافة الوطنية. كانت هذه النخبة الجديدة تتكون من مجموعتين رئيسيتين : المناضلون السياسيون من

البورجوازية المدنية وجلم ذوو تكوين فرنسي وأطلق عليهم اسم «المتطورون» (بالفرنسية les évolués) من أمثال مصالي الحاج وفرحات عباس والذين أسسوا أحزاب سياسية ومارسوا العمل السياسي منذ البداية، ومجموعة ثانية من العلماء الإصلاحيين والذين انتظم جلهم في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أنشأت سنة 1928 وأسهم في تأسيسها الشيخ العقبي الذي عاش مدة في مكة والمدينة وعاد إلى الجزائر، كما برز في صفوف هذا التيار الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي تولى رئاسة جمعية العلماء حتى وفاته في ماي 1940. تركزت أفكراهم في محاولة الدفاع عن الهوية الإسلامية واللغة العربية في مواجهة الحداثة والنظام الحديث الذي فرضه الإستعمار بالقوة. تكفل التيار الثاني بمحاولة تأسيس الهوية الوطنية للشعب الجزائري وإعداده لخوض النضال ضد الإستعمار، في حين تكفل الزعماء السياسيون بقيادة معركة النضال تلك. وفي مارس 1945، قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال مؤتمر حركة «أصدقاء عريضة الشعب الجزائري» الذي ترأسه فرحات عباس وشارك فيه العلماء، صفق المؤتمرون كثيرا لخطاب زعيم حزب الشعب مصالي الحاج باعتباره «زعيم الشعب الجزائري». لكن خيبات الأمل المتتالية والمناورات المستمرة للإدارة الفرنسية والتي أفرغت أي مطالب إصلاحية من مضمونها، ولّدت نوعا من الإحباط العام في صفوف الحركة الوطنية والشعب الجزائري، وأدت إلى إضعاف النخبة البورجوازية المعتدلة والمنادية بالإصلاح السياسي وبالتحرر بواسطة اللاعنف والثورة بالقانون وغيرها من الشعارات الأخرى، مع فشل مشروع الجزائر المستقلة في شراكة مع فرنسا (نوع من الحكم الذاتي)، وانضمام عدد كبير من تلك النخب إلى جبهة التحرير الوطني ومنهم فرحات عباس ويوسف بن خدة، بعد اقتناعهم بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لنيل الإستقلال.

في هذا الإطار العام من التأثير الثقافي المتبادل بين الحركة الباديسية والتنظيمات السياسية (حزب مصالي الحاج وجبهة التحرير الوطني فيما بعد) تكوّن أغلب الأطر والكوادر الذين سيمسكون بمصير البلاد بعد الإستقلال. تولى العلماء الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «العلماء المصلحون» مهمة تعريف الأمة الجزائرية وتصوُّر هويتها، ولخصوا هذه الهوية في عنصرين أساسين : الدين

الإسلامي في مواجهة النموذج الثقافي الغربي واللغة العربية في مواجهة لغة الإستعمار الفرنسية. وكانت الدولة الجزائرية كما تصورها العلماء الجدد عبارة عن أمة إسلامية مكونة من أفراد يتجهون نحو العمل الجماعي، ومتحررون من الروابط القبلية والولاءات المبنية على النسب. بذلك صنع العلماء وطنية لا تنفصل عن الإسلام، وهو نفس التصور الذي ستعرف به جميع الحركات الوطنية في البلدان المغاربية بلا استثناء. هذا في حين ترك للسياسيين مهمة إنتاج تصوُّر عام لشكل هذه الدولة والنظام السياسي والإقتصادي المراد تحقيقه فيها بعد الاستقلال.

كرس إقصاء مصالي الحاج عن القيادة سنة 1952 والذي كان يوصف بميوله الإستبدادية، تصاعد قوة الأجهزة السرية بالجزائر والتي كانت تعمل في الداخل والخارج بتعليمات من القيادة السياسة الشابة التي كانت تقيم في القاهرة وتتكون من كل من محمد خيضر، الحيسن أيت حماد وأحمد بن بلاّ، والذين كانوا يشكلون القيادة الجماعية لجبهة التحرير الوطني التي تأسست في 10 أكتوبر 1954. بروز الكفاح المسلح الذي كان يخوضه الشعب الشعبين المغربي والتونسي إضافة إلى تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة بقيادة أسطورة المقاومة المغربية المجاهد الكبير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقد ضم المكتب واللجنة المنبثقة عنه معظم فصائل الحركة الوطنية في البلدان المغربية. وقد آمنت لجنة تحرير المغرب العربي منذ انطلاقتها بأسلوب الكفاح المسلح طريقًا وحيدًا لانتزاع الحقوق الوطنية والمغاربية، وقام الخطابي بتأسيسما عرف بـ «جيش تحرير المغرب العربي» وكان يضم معظم فصائل المقاومة المغاربية، وتم تدريب المهاجرين المغاربيين في معسكرات خاصة في القاهرة وبغداد، وكانت تلك القوات المغاربية على اتصال وتنسيق دائم فيما بينها وبالقيادة في القاهرة ممثلة في الخطابي وأعضاء آخرين يمثلون القوى المقاومة في البلدان المغاربية. جملة هذه الأمور هيأت الشعب الجزائري نفسيًا لتقبل فكرة الكفاح المسلح والتحمس لها. وجاء تاريخ 01 نونبر 1954 الذي اندلعت فيه الثورة الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي، وانطلقت من منطقة القبائل ومن جبال الأوراس وجرجرة مطالبة بالإستقلال الوطني وفتح الباب أمام طريق الكفاح المسلح سبيلا وحيدا لنيل الحرية المنشودة. كانت جبهة التحرير الوطني

تضم مناضلين ومقاومين من جميع الفئات الاجتماعية والأحزاب والنقابات العمالية المختلفة وأيضا من التوجهات الفكرية المختلفة من الحركة الباديسية ذات المرجعية الدينية وصولا إلى المناضلين الشيوعيين، واستطاعت طوال فترة الكفاح المسلح ما بين 1954 و1962 من الحفاظ على وحدتها وزخمها رغم كل الضربات الموجعة التي تلقتها من الاحتلال الفرنسي.

لكن وعشية الحصول على الإستقلال سنة 1962، بدأت بوادر الصراع في البروز بين القوى المختلفة المكونة للجبهة. وكانت أولى ضحايا هذا الصراع النخب الحضرية التي أيدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المقيمة بالمنفى والتي تأسست في مؤتمر طنجة سنة 1958 وكان فرحات عباس رئيسا لها وأحمد بن بلاّ نائبا له. وما أن انسحبت القوات الفرنسية من الجزائر بعد إعلان الإستقلال سنة 1962، حتى اندلع صراع بين القوى السياسية المختلفة كان أحد أسببه الفراغ الكبير الذي خلفه الإنسحاب المفاجئ للسلطات الإستعمارية الفرنسية. في هذه الظروف ستبرز قوة لم يكن أحد يتوقعها أبدا، وتتمثل في ما كان يعرف بجيش الحدود وقوات الولاية الخامسة، والذي كانت تقوده مجموعة صغيرة وملتحمة من الأطر كان يقودها كل من عبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم، ثم صار يقودها الهواري بومدين بعد ذلك. وكان دخول هذه القوات إلى الجزائر العاصمة سنة 1962 بقيادة الضابط الشاب والمغمور الهواري بومدين، دون مقاومة تذكر وذلك بسبب الضعف الكبير الذي أصاب القوات المسلحة للولايات الأخرى والتي أرهقتها السنوات الطويلة للحرب، ولم يعد بمقدورها فعل شيء بعد اندلاع المواجهات الدامية بين المقاومين من مختلف الاتجاهات. ضَمِن هؤلاء القادة الجدد مواقع مهمة ضمن الدولة الجزائرية الحديثة وعملوا على تصفية وإقصاء النخب السياسية المختلفة بعد أن صارت لهم اليد الطولى في المؤسسة العسكرية حديثة التكوين. أرغمت هذه المجموعة على التراجع مؤقتا عقب إعادة الترتيب في القيادة والتي أوصلت أحمد بن بلاّ لرئاسة الجمهورية الجزائرية، لكنها قوّت مواقعها في الجيشفي انتظار الفرصة المناسبة للانقضاض. وهو ما حصل سنة 1965 حين نفذ الهواري بومدين انقلابا عسكريا أطاح بحكومة أحمد بن بلاّ وصار بومدين رئيسا للجزائر، في وقت كان فيه النزاع الحدودي متأجّجا مع

المغرب. توقع بن بلاّ حصول ذلك وهو الذي طالما توقع العواقب الوخيمة لاقصاء النخب السياسية في الجزائر من قبل العسكريين، قبل أن يلقى بدوره المصير نفسه مع عدد آخرين من قادة جبهة التحرير الوطني مثل الحسين أيت حماد ومحمد بوضياف وغيرهم.

أدى انقلاب سنة 1965 إلى تحول المؤسسة العسكرية في الجزائر إلى القوة الوحيدة في البلاد، معتمدة على رصيدها الثوري وتاريخها في حرب التحرير لتأسيس شرعيتها السياسية وملء الفراغ الذي خلفه إقصاء النخب السياسية في البلاد. وحرص بومدين على تقوية موقعه والتحول إلى زعيم أوحد للبلاد عبر إحكام قبضته على المؤسسة العسكرية، وفيما بين سنة 1965 و1970، بعد القضاء على الانتفاضة القبائلية سنة 1967 وفشل محاولة الاغتيال التي تعرض لها بومدين سنة 1968، ونتائج انتخابات ممثلي الولايات سنة 1969، حتى توطدت سلطات هذا الأخير وصار يتحكم في جميع دواليب الدولة الحديثة عبر شبكة من المقربين والأعوان، والذين كان أشهرهم عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي للجزائر. تكونت نخبة جديدة على أساس المصالح وتغلغلت مصالح الجيش في جبهة التحرير الوطني التي فقدت كل قادتها التاريخيين الذين جرى إقصائهم وتحولت إلى مجرد واجهة يختبئ ورائها العسكر، وظهرت إلى الوجود بيروقراطية جديدة بدون انتماء سياسي تستمد سلطتها من ولائها وخضوعها التام لشخص الرئيس الذي صار الحاكم الأوحد للبلاد.

نجح بومدين في تحويل الثورة الجزائرية التي نجحت في تكوين قيادة جماعية أقصت الزعامة التاريخية الواحدة (لمصالي الحاج)، إلى نظام استبدادي يديره العسكر ويحكمه رجل واحد بصلاحيات مطلقة. وقد ساهم هدم البنيات التقليدية من قبل السلطات الإستعمارية الفرنسية (القبائل والزوايا ونظام أعيان...)، والذي كان متقدما جدا في الجزائر مقارنة بباقي البلدان المغاربية وخاصة المغرب، في جعل أفراد الشعب في مواجهة الدولة الحديثة وبيروقراطيتها بدون نظام حماية مواز، وصارت الدولة حريصة على انتزاع الرضى الفردي والمراقبة الدقيقة لأفراد المجتمع. هكذا تحولت الدولة الحديثة في الجزائر، دولة الإستقلال، إلى وحش مرعب تمتد أذرعه في كل مكان ويسيطر على جميع مناحي الحياة اليومية للمجتمع، ويعتمد على القمع وسيلة للاحتواء وتصفية الخصوم.

في سنة 1978 توفي الهواري بومدين، ليخلفه رجل آخر قادم من المؤسسة العسكرية التي صارت تحكم البلاد بقبضة من حديد، وهو الشاذلي بن جديد. وكانت فترة السبعينات هي فترة الانتكاسات الاقتصادية وفشل السياسات الاجتماعية وباختصار الفشل الذريع لشعارات دولة الإستقلال عن الإشتراكية والتصنيع والإصلاح الزراعي والتنمية والتقدم...إلخ. حاول بن جديد خلال عقد الثمانينات تدارك الأمور عبر الاصلاح المؤسساتي لهياكل الدولة، لكن محاولاته تلك أجهضت بفعل مقاومة مراكز القوى والضغط المختلفة والمتنفذة في هياكل الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية نفسها والتي أوصلن بن جديد إلى كرسي الرئاسة، إضافة إلى أن هذا الأخير كان يعمل على صناعة شبكة ولاءات خاصة به تضمن بقائه في منصبه وتكرس سُلطاته. وجاءت أواخر الثمانينات مع الانفتاح السياسي النسبي وعودة القوى السياسية المختلفة إلى واجهة الأحداث، لتقود البلاد نحو الإنفجار.

كانت هناك قوة نائمة لم تتدخل فيما سبق في مجريات الأمور منذ حرب التحرير. هذه القوة كانت تتمثل في التيار الديني في الجزائر والذي تعود جذوره إلى جمعية العلماء المسلمين وحركة بن باديس، وهو تيار ظل كامنا في المجتمع الجزائري وصار يتقوى يوما بعد يوم بسبب إخفاقات دولة الإستقلال وشعاراتها، وهذا التيار هو ما سيصير فيما بعد وخلال عقد الثمانينات النسخة الجزائرية للحركة الإسلامية. تاسست خلال عقد الانفتاح السياسي أيام حكم بن جديد مجموعات سياسية عديدة تنتمي لفكر وخط الحركة الإسلامية، وكان أبرزها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بقيادة عباسي مدني، والتي قدمت نفسها باعتبارها الوريث الشرعي لجبهة التحرير الوطني ونضالاتها من أجل الإستقلال. استطاعت الجبهة اكتساح الانتخابات البلدية التي أجريت أواخر الثمانينات وصارت على بعد خطوات قليلة من الإمساك بالسلطة في الجزائر سنة 1988. لكن القوى الغستعمارية القديمة (فرنسا) لم تكن لتسمح للإسلاميين بالوصول إلى السلطة وهو ما كان يهدد مصالحها في الجزائر والتي عملت طوال فترة ما بعد الإستقلال على بنائها وتقويتها.

كانت هناك قوة موازية تتمثل في ما يسمى «جنرالات فرنسا» وهم العسكريون السابقون الذين خدموا في الجيش الفرنسي والتحقوا عشية

الإستقلال إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، قبل أن تتقوى مواقعهم إبان حكم الهواري بومدين والشاذلي بن جديد. هؤلاء الجنرالات (ومن بينهم خالد نزار ومحمد العماري) المعروفين بالولاء لفرنسا كانوا يمثلون ذراعها الطويلة في الجزائر، وقد صارت لهم أدوار سياسية خطيرة في الجزائر خاصة في عهد الشاذلي بن جديد. تحرك هؤلاء الجنرالات لتنفيذ انقلاب عسكري عشية الإنتخابات البرلمانية التي كان اكتساح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لها أمرا مفروغا منه سنة 1992. قرر العسكر إلغاء نتائج الإنتخابات السابقة تحت شعار حماية قوانين الجمهورية ونظامها وعملوا على تصفية الجبهة الإسلامية واعتقال قادتها وملاحقة كوادرها في جميع أرجاء البلاد. هكذا دخلت الجزائر في أتون حرب أهلية مدمرة طوال فترة التسعينات وحصدت آلاف الضحايا. قرر العسكر إحضار أحد القادة السابقين للجبهة وهو محمد بوضياف الذي كان يعيش في منفاه بالمغرب، ليصير رئيسا للبلاد. لكن سرعان ما اندلع الصراع بينه وبين الجنرالات بعد أن حاول بوضياف التخلص من سلطتهم عليه، وانتهى الموضوع باغتياله سنة 1995 من قبل المؤسسة العسكرية، التي سمحت لها حالة الفوضى في البلاد ونظام «حالة الطوارئ» الذي أعقب الإنقلاب العسكري سن 1992 والذي ما يزال قائما إلى اليوم، من التحكم في كل دواليب الدولة بما في ذلك رئيس الجمهورية نفسه. هكذا سيحضر العسكر رئيسا آخر هو اليمين زروال سنة 1995 ثم بعده الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999.

أما ليبيا التي عانت كغيرها من بلدان شمال إفريقيا من نير الإستعمار، فقد كانت ظروفها مختلفة عن بقية البلدان الأخرى، حيث كانت ليبيا البلد المغاربي الوحيد الذي لم تستعمره فرنسا بل خضع للإستعمار الإيطالي منذ سنة 1911. وقد بقيت هذه البلاد تابعة للإدارة العثمانية المباشرة إلى حدود أوائل القرن العشرين، وكان مصيرها مرتبطا بالتطورات التاريخية التي عرفتها دولة الخلافة العثمانية في طور التفكك والإنهيار. وكانت اتفاقية إنهاء الحرب العثمانية الإيطالية والتي تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن ليبيا لإيطاليا وذلك في 18 أكتوبر 1912، حدثا فاصلا في قطع العلاقة بين ليبيا والدولة التركية وانفصالهما نهائيا، بعد أن رفض الثوار الليبيون نتائج هذه الإتفاقية وقرروا مواصلة الثورة ضد الاحتلال الإيطالي. وقاد هذه الثورة المسلحة زعيم المقاومة الليبية عمر المختار

والذي استمرت مقاومته في المنطقة الشرقية من ليبيا إلى حدود بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وكان عمر المختار قد بعث من طرف زعيم الزاوية السنوسية إدريس السنوسي لقيادة المقاومة وتنظيم صفوفها في شرق البلاد، وهو العمل الذي ظل يقوم به إلى حين إعدامه من طرف السلطات الإيطالية. وفي المنطقة الغربية ومنطقة طرابلس تحديدا قاد المقاومة المسلحة الشيخ سليمان الباروني، واستنادًا إلى قرار السلطان العثماني بمنح ليبيا استقلالها الداخلي شكل الباروني بتكليف من الزعماء الوطنيين ما عرف بـ «الجمهورية الطرابلسية» في العام 1913، وبذل مساعيه للحصول على اعتراف دولي بها، لكنّ زحف القوات الإيطالية على الجبل الأخضر أسقطها وأجبر الباروني على اللجوء إلى تونس ومنها إلى اسطنبول في تركيا. وخلال الحرب العالمية الأولى شاركت القوات الليبية التابعة للحركة السنوسية إلى جانب العثمانيين، وقد كانت نتائج تلك الحرب كارثية بالنسبة لتلك الحركة ولليبيا، وتكرست بعدها سلطة الاحتلال الإيطالي رغم أن حركة المقاومة لم تتوقف أبدا. وفي سنة 1922 أعلن عن قيام الإمارة السنوسية بزعامة الشريف إدريس السنوسي وتوحيد منطقتي طرابلس وبرقة تحت سلطة إمارة واحدة. رافق الإعلان عن قيام الإمارة السنوسية الموحدة وقوع الانقلاب الفاشي في إيطاليا بزعامة موسوليني في أكتوبر 1922، ولم يشعر النظام الفاشي الحاكم في إيطاليا بالارتياح تجاه تأسيس الإمارة السنوسية الموحدة، وقرر القضاء عليها وإحكام سيطرته على ليبيا.

قرر المستعمر الإيطالي الاستفادة من خيرات البلاد وانتهجت سلطات الاحتلال سياسة تعتمد على انتزاع الأراضي من الفلاحين في المناطق الشمالية وتوزيعها على المعمرين القادمين من أوروبا والذين بلغ عددهم حوالي 100 ألف مستوطن سنة 1940، وبلغت مساحة الأراضي التي تم الإستيلاء عليها حوالي نصف مليون هكتار أواخر الثلاثينات.

لكن القضية الليبية ستعرف تطورات مهمة عقب اندلاع الحرب العالمية الثانية ودخول إيطاليا الفاشية في مواجهة مفتوحة مع الحلفاء الذين تعهدوا بمنح ليبيا استقلالها بعد نهاية الحرب مقابل خوض الليبيين للحرب إلى جانبهم. لكن بعد نهاية الحرب سنة 1945، ماطل الحلفاء في تنفيذ وعودهم وجرت مباحثات

سرية بين بريطانيا وفرنسا بغرض تقسيم ليبيا ومنح فرنسا منطقة فزان، واحتفاظ بريطانيا بإقليمي برقة وطرابلس. وهكذا وقامت في برقة وطرابلس

إدارة عسكرية بريطانية، بينما وضعت فزان تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، لكن الشعب الليبي أصر على وحدة البلاد واستقلالها، فتأسست داخل البلاد وخارجها هيئات وجمعيات مارست النضال السياسي من أجل استقلال ليبيا ووحدة أراضيها، مثل نادي عمر المختار في بنغازي، والجبهة الوطنية في برقة، والحزب الوطني كما تشكلت في القاهرة سنة 1947 هيئة تحرير ليبيا التي انتقل مركز نشاطها في العالم التالي إلى طرابلس.

بعد أن فشل مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في التوصل إلى اتفاق حول مصير المستعمرات الإيطالية، تقرر عرض القضية على الأمم المتحدة، وبعد التصويت صدر قرار بالموافقة على استقلال ليبيا كدولة اتحادية تحت حكم الملك محمد إدريس السنوسي اعتبارا من 24 دجنبر 1951 ، تلى هذه الخطوة انضمام ليبيا إلى كل من جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحد في نفس السنة. وقد بدأت ترتيبات الإستقلال منذ أكتوبر 1951 حيث تكونت جمعية تأسيسية من ستين عضواً يمثلون بالتساوي كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة، وفي 25 نونبر من السنة نفسها اجتمعت الجمعية التأسيسية برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة، وعلى الرغم من اعتراض ممثلي طرابلس على النظام الإتحادي فقد تم الاتفاق، وكلفت الجمعية التأسيسية لجنة لصياغة الدستور، فقامت تلك اللجنة بدراسة النظم الإتحادية المختلفة في العالم وقدمت تقريرها إلى الجمعية التأسيسية في شتنبر 1951، وكانت قد تكونت حكومات إقليمية مؤقتة بليبيا لتسيير شؤون البلاد لحين إقرار الدستور. وأعقب ذلك إعلان الدستور واختيار إدريس السنوسي ملكا لـ «المملكة الليبية المتحدة» بنظام فيدرالي يضم ثلاثة ولايات هي طرابلس وبرقة وفزان.

رغم نيل ليبيا استقلالها رسمياً منذ ذلك الحين، إلا أن القوات الأجنبية ظلت تحافظ على قواعدها في البلاد. وكانت هناك قواعد أمريكية وبريطانية في مقابل حصول الحكومة الليبية على مساعدات مالية واقتصادية ظلت طوال تلك الفترة أحد المصادر الرئيسية لخزينة الدولة في ليبيا. ويرى الكثيرون أن الدولة الليبية

في تلك الفترة لم تكن مستقلة تماما وأن الاحتلال الإيطالي المباشر لليبيا جرى تعويضه عقب الحرب العالمية الثانية بنظام حماية أمريكي -- بريطاني مزدوج، وإن جرى الاعتراف رسميا باستقلال البلاد، لكن تلك القوى الأجنبية ظلت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من الشؤون الداخلية لليبيا، وإبقائها ضعيفة ومقسّمة في إطار نظام فدرالي جعل الحكومة المركزية التابعة للملك إدريس السنوسي فاقدة لأدوات القوة ولهامش المناورة في مواجهة النفوذ الأجنبي. لكن حدثا مهما سيقلب كل تلك الاعتبارات، ابتداءً من سنة 1959 مع اكتشاف البترول وتحول ليبيا من بلد فقير يعيش على المساعدات الأجنبية إلى دولة ترقد على بحيرة نفط هائلة. هكذا بدأ الملك إدريس في تقوية موقعه التفاوضي في مقابل التدخلات الأجنبية وقرر البرلمان الليبي في 26 أبريل 1963 إلغاء النظام الفدرالي وتوحيد ليبيا تحت حكم إدارة مركزية موحدة، وسميت البلاد باسم «المملكة الليبية» وعاصمتها مدينة البيضاء.

لكن الأحداث المتسارعة في الساحة الإقليمية خصوصا تلك المرتبطة بواقع الصراعي العربي الإسرائيلي كانت لها تأثيرات عميقة على الواقع السياسي في ليبيا. فقد ازداد الغضب الداخلي من وجود القواعد الأجنبية الأمريكية والبريطانية في ليبيا واستخدامها في الصراعات التي كانت مستعرة في المنطقة سواء في العدوان الثلاثي على مصر عقب تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر لقناة السويس سنة 1956 أو نكسة 1967 حينما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها في ليبيا لمساعدة إسرائيل في حربها وإنشاء جسر جوي لهذا الغرض. كان تحرك الضباط الأحرار في مصر ضد نظام الملك فاروق سنة 1952 قد أصبح لكل العسكريين الطامحين للوصول إلى السلطة في البلدان العربية، ولم تكن ليبيا بمعزل عن ذلك. وفي يو م 01 شتنبر 1969 قامت مجموعة من الضباط الشباب ذوي الرتب الصغيرة بانقلاب عسكري ضد نظام الملك إدريس السنوسي، الذي فر إلى خارج البلاد وظل يعيش في المنفى إلى أن توفي سنة 1983، وصار أحد قادة هذا الإنقلاب وهو ضابط برتبة ملازم اسمه معمر القذافي قائدا للبلاد. أعلن العسكريو ن إلغاء الملكية في ليبيا وتأسيس «الجمهورية العربية الليبية »، وطالبوا بإجلاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية من ليبيا.

كان من بين أوائل إجراءات القيادة العسكرية الجديدة تصفية النخب التقليدية التي كانت مرتبطة بالنظام الملكي وفي خدمته، والتي كانت لها ارتباطاتها الأجنبية مع القوى الكبرى صاحبة النفوذ في ليبيا. هكذا جرى تصفية البورجوازية الحضرية في ليبيا وجزء من نظام الأعيان التقليدي في إطار التوازنات الجديدة للسلطة في البلاد والتي صار فيها العسكر القوة الوحيدة في البلاد. لكن سرعان ما نشب الصراع داخل المؤسسة العسكرية نفسها بين قادتها حول الزعامة، ونجح معمر القذافي في تصفية خصومه الكبار وخاصة الضباط الذين كانوا أعلى رتبة منه والمعروفون بـ «مجموعة بنغازي» وقام بقمع انتفاضة أهالي المدينة بطريقة وحشية. بعد القضاء على منافسيه العسكريين، قررالقذافي تفكيك المؤسسة العسكرية لكي لا يحصل معه ما حصل مع الملك إدريس، وحوّل الجيش الليبي إلى كتائب أمنية مسلحة تسليحا خفيفا تحت قيادة أبنائه وأقاربه.

بعد التخلص من أخطر الانقلابات العسكرية عبر تفيكيك المؤسسة العسكرية، قرر القذافي تصفية التعددية السياسية في ليبيا والموروثة عن عهد الملكية، وهكذا قرر سنة 1973 إعلان ما سمّاه الثورة الثقافية وتحت هذا الشعار جرى تصفية الأحزاب السياسية بمختلف انتماءاتها الأيديولوجية من الإخوان المسلمين إلى الحزب الشيوعي وطورد المناضلون السياسيون واعتقل الكثيرون في حين أرغم أغلبهم على الهروب خارج البلاد. وبعد ذلك بسنة قرّر القذافي تفكيك الدولة الليبية ومؤسساتها وجرى إلغاء جميع المناصب السياسية والإدارية باستثناء رئيس الدولة وقائد الأركان التي احتفظ بها لنفسه. ونصَّ هذا القرار على خمس نقاط رئيسية تضمن للقذافي سلطات مطلقة وتصفية كل معارضة ممكنة، وهي : تعطيل كافة القوانيين المعمول بها، والقضاء على الحزبيين وأعداء الثورة، وإعلان الثورة الإدارية والقضاء على البيروقراطية، وإعلان الثورة الشعبية، وإعلان الثورة الثقافية، وهي النقاط التي تضمنها خطاب زوارة الشهير في 15 أبريل 1973. وعلى إثر ذلك الخطاب جرى إيداع مئات من خريجي الجامعات والكتاب والمفكرين والإعلاميين والمثقفين السجن لمجرد مناهضتهم لأطروحات القذافي، الذي صار بعدها حاكما أوحد لليبيا وجرى تجريم أية معارضة لهذا التوجه.

عُرف القذافي طوال فترة حكمه الطويلة باعتباره أقدم حاكم ما يزال موجودا في السلطة إلى اليوم، بعد أزيد من 41 سنة قضاها يحكم ليبيا في ظل نظام فريد وعجيب سماه القذافي باسم «النظرية الدولية الثالثة «والتي صاغها في ما يعرف بـ «الكتاب الأخضر» الذي نشر أول مجلد منه سنة 1976، والذي أصبح حاليًا في ثلاثة مجلدات. وتقوم هذه الفكرة على أساس سلطة الشعب والثورة الشعبية وتستند على الديمقراطية المباشرة والشعبية عبر ما يعرف باللجان الشعبية واللجان الثورية والتي تأسست سنة 1979 وأوكلت لها مهمة تسيير شؤون البلاد، وهو المفهوم الذي اتخذت منه «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى» اسمها فيما بعد، وتخلى القذافي عن منصبه كرئيس للدولة في حين احتفظ بمنصب قائد الثورة وقائد الجيش. وانتقل القذافي من التزمه في البداية بالخط الناصري، واعتنقاه العروبة والوحدة العربية مذهبا رسميا للدولة في ليبيا، إلى تبني الاشتراكية لاحقا، قبل أن ينتقل مع بداية عقد التسعينيات من خدمة أهداف القومية العربية إلى اعتناق قضايا الفضاء الإفريقي، وأخيرا إلى الدوران حول الفلك الأمريكي.

كان النظام السياسي الجديد في ليبيا تعبيرا بليغا عن حالة التدهور العقلي (وربما الجنون) لمعمر القذافي الذي رقى نفسه إلى رتبة عقيد وجعلها أعلى رتبة عسكرية في البلاد. واعتمد الجديد على أداتين فعالتين في إرساء قواعد نظامه، وهما القمع والرشوة، لبناء نظام حكم من نمط حكم العصابات المسلحة أو حكم المافيا والتي تصفي كل من لا يرضخ لابتزازها. وكان للثروة البترولية الهائلة وقلة عدد السكان في ليبيا (حوالي 5 ملايين فقط)، دور كبير في إرساء قواعد هذا النظام السياسي والذي أنشأ نخبا جديدة ارتبطت مصالحها به، ما وفر له فرصة للإستقرارِ والسياسي الذي دام طويلا. الفرد مجرد آلة تنفيذ، عليه أن يطيع القائد، ويعظمه إلى درجة التقديس، وذلك كله في إطار من الشعارات التي رفعت عن «اللجان الثورية» و«سلطة الجماهير»... وغيرها من الشعرات التي لا تمضمون حقيقي لها. فالسلطة الليبية التي سمت نفسها ثورية لم تقدم الحد الأدنى من التنمية لبلاد تقرد ثروتها النفطية بالملايير، ولا ممارسات «اللجان الثورية» التي سميت ديمقراطية في المجتمع، قدمت الحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية. فلا وجود لمجتمع مدني مستقل في ليبيا، حيث أن المجتمع الليبي لا يتمتع بتراث مهم

للتنظيم والمشاركة السياسية، حيث الأحزاب ممنوعة ومحظورة بحكم القانون، ومؤسسات المجتمع المدني لا وجود لها إلا في إطار البنية الرسمية للدولة، ومن خلال ما يطلق عليه «المؤتمرات الشعبية المهنية والنقابية» والتي جرى صناعتها كبدائل للمجتمع المدني ومؤسساته وفقا لأطروحات الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة التي تبث مع الزمن أنها مجرد هراء لا معنى له.

ولكن التاريخ علمنا أن الاستقرار المزعوم مجرد وهم زائف، فعلى أعقاب التحولات التاريخية الكبيرة التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا في الأشهر الأخيرة منذ انلاع الثورة التونسية وهروب الرئيس زين العابدين بن علي ونجاح الثورة المصرية في إسقاط نظام الرئيس حسني مبارك، اندلعت ثورة شعبية في ليبيا يقودها شبان ثائرون ضد نظام القذافي وأبنائه الذين صاروا يتحكمون في ثروات البلاد وكأنها ملك لهم. وإلى حين كتابة هذه الأسطر ما تزال الثورة الليبية مستمرة يوما بعد يوم، وصارت تسيطر على كل مناطق البلاد باستثناء مدينة طرابلس حيث يتحصن القذافي ومقربوه في معسكر باب العزيزية، منذرة بنهاية دموية لهذا الرجل الذي قرر إحراق بلاده في سبيل البقاء في السلطة.

أما آخر بلد مغاربي نال استقلاله، فكان موريتانيا وذلك بسبب وضعية المجتمع الموريتاني الذي ظلت البداوة تغلب عليه وكان نصيبه من التحديث القسري الذي فرضه الإستعمار في المنطقة ضئيلا جدا مقارنة بباقي بلدان شمال إفريقيا. فبقيت موريتانيا بلدا تغلب عليه البنية القبلية والعشائرية رغم وجود مؤسسات وهياكل حديثة تقوم عليها الدولة. وقد نشأت الدولة الحديثة في موريتانيا عقب الاحتلال الفرنسي للأقاليم الصحراوية التي كانت تابعة لسلطة للدولة المغربية ذات التاريخ العريق، وحصل في إطار السياسة الإستعمارية الفرنسية التي بدأت منذ احتلال الجزائر أوائل القرن التاسع عشر وكانت تقضي بقضم مزيد من أراضي المغرب وتونس وإضافتها إلى المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا قبل أن تقوم باحتلال كل من تونس وبعدها المغرب أوائل القرن العشرين. وهكذا قامت فرنسا بضم موريتانيا إلى مستعمراتها سنة 1903 ضمن مجموعة المستعمرات التي عرفت باسم «إفريقيا الغربية الفرنسية» وكان مقرها الرئيسي بمدينة سان لويس السنغالية. وأسندت فرنسا أمر تسيير البلاد مندوب

عام يساعده مجلس محلي للأعيان مكون من 12 فردا من أعيان وشيوخ القبائل الكبيرة في البلاد. وابتداءً من سنة 1920 ستعطى الولاية الموريتانية التابعة لفرنسا استقلالا ماليا وإداريا عن السنغالوتم تقسيمها إلى ست مناطق إدارية كبيرة تخضع لسلطة والي فرنسي ومجلس محلي للأعيان.

وفي المجال الإقتصادي شجعت السلطات الإستعمارية الفرنسية الشركات الخاصة على الإستثمار في ميدان استغلال الثروات الطبيعية لموريتانيا من مناجم الملح إلى الثروة الحيوانية والبحرية وصولا إلى القطاع المنجمي واستخراج المعادن والذي تطور وازدهر بعد الحرب العالمية الثانية مع اكتشاف ثروات مهمة من الحديد والنحاس خصوصا في منطق الزويرات. وقامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإنشاء بنية صناعية حديثة لاستغلال الثروات المعدنية لموريتانيا وقامت بشق الطرق وبناء السكة الحديد وإنشاء موانى خاصة لهذا الغرض أهمها نواديبو ونواكشوط. هذا في الوقت الذي بقي فيه معظم المجتمع الموريتاني يعيش في نمط تقليدي يغلب عليه الطابع الرعوي والبنيات القبلية والعشائرية، مع وجود نشاط زراعي محدود في الجنوب على ضفاف نهر السنغال.

لم تعرف موريتانيا مقاومة مسلحة في مواجهة التغلغل الإستعماري كتلك التي عرفتها البلدان المغاربية الأخرى، وباستثناء محاولات قليلة قادتها «إمارة تكَانْتْ» (ومعناها الغابة بالأمازيغية)، فإن معظم المقاومة المسلحة في منطقة الصحراء كانت مرتبطة بما يجري في المغرب، وكانت تقوم بها حركة الشيخ ماء العينين وأخوه أحمد الهيبة منطلقة من مواقها بالجنوب المغربي، ولم يتم القضاء عليها نهائيا إلا فيما بعد سنة 1934. بعدها صفا الجو لفرنسا في المنطقة وصارت لها السلطة الكاملة على كامل المغرب من البحر المتوسط شمالا إلى نهر السنغال جنوبا. واستطاعت فرنسا فرض سيطرتها على موريتانيا بسهولة عن طريق استمالة شيوخ القبائل والأعيان المحليين إلى صفها. ويرى البعض أن غياب مقاومة مسلحة حقيقية في موريتانيا راجع إلى قناعة كان شيوخ القبائل يعتقدون أن الخروج من حلقة العنف المتواصل بين القبائل يمر حتماً عبر الإشراف الأجنبي، وتحديداً الاستعمار الفرنسي، وعليه فقد كان هؤلاء الشيوخ يقولون بأن السبيل الوحيد لإحلال السلام في البلاد هو القبول بالمحتل الفرنسي كحكم

عادل بين الأطراف المحلية المتنازعة. وجرى ترسيخ فكرة المقابلة بين الإستعمار الأجنبي والحرب الأهلية من قبل السلطات الفرنسية والأعيان المتحافين معها، كأحد الأدوات المهمة لترسيخ سلطة الإحتلال وفرضها على الجميع.

تشكّل أوّل حزب سياسي في موريتانيا والذي سمي «حزب الإتحاد التقدمي الموريتاني»، عقب الحرب العالمية الثانية في 6 فبراير 1946، وأسندت رئاسته الشرفية إلى الجنرال ديغول، ومن أعضائه البارزين المختار أنجاي وكانت قاعدته الاجتماعية تتكون من عناصر موريتانية وزنجية وفرنسية، وضم كبار الملاك الزراعيين وبعض شيوخ القبائل المرتبطين بالإدارة الفرنسية ومصالحها. وكانت أهدافه تتماشى مع أهداف السلطات الإستعمارية وسياساتها. وفي سنة 1948 تاسس حزب آخر عرف باسم «الإتحاد العام لمنحدري ضفة النهر» وكانت بداية تأسيسه قبل ذلك بسنة في السنغال قبل أن ينتقل إلى موريتانيا، وكانت قاعدته الشعبية وكوادره من الزنزج المقيمين بالجنوب على ضفة نهر السنغال، وهو ما جعله محدود التأثير والانتشار. لكن أهم حزب سياسي عرفته تلك الفترة كان هو «حزب الوفاق الوطني» بزعامة أحمد بن حرمة بن بابانا، والذي تأسس في 01 يونيو 1950، وشكل منذ ذلك الحين ما يمكن أن يصطلح عليه بالحركة الوطنية الموريتانية، خصوصا بعدالتضييق الفرنسي على نشاطاته ونفي زعيمه بن بابانا إلى الخارج واستقراره بالقاهرة حيث ربط علاقات مع بقية القيادات الوطنية المغاربية المقيمة هناك. وفي القاهرة التحق الزعيم الوطني الموريتاني أحمد بن حرمة بن ببانا بقيادة حركات التحرير الوطنية المغاربية، وانضم إلى مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير التي كان يرأسها محمد بن عبد الكريم الخطابي، بعد ذلك التحق بالمغرب بعد حصوله على الاستقلال سنة 1956، ليقود من هناك مجموعة من المتطوعين فيما عرف بـ «جيش تحرير مورتانيا» والذي كانت له ارتباطات وثيقة بجيش التحرير المغربي في الجنوب وجرى اعتباره جزءً منه. لكن التحولات التي عرفها المغرب بعد ذلك والتي انتهت بتصفية جيش التحرير المغربي ودمجه في الجيش النظامي عقب أحداث 1958، أنهت حالة المقاومة المسلحة التي كانت تعرفها منطقة الصحراء بما في ذلك موريتانيا.

وقد برزت إلى الوجود منذ استقلال المغرب مطالب باسترجاع الأقاليم الصحراوية وضمها إلى المغرب وكثر الحديث في أوساط الحركة الوطنية المغربية

عن المغرب التاريخي الممتد إلى نهر السنغال جنوبا، وقد استجاب بعض الموريتانيون إلى هذه المطالب في نهاية الخمسينات، وكان «حزب النهضة» أحد هذه القوى الداعية للوحدة مع المغرب وهو ما عرض مناضليه للإعتقالات والتضييق من قبل السلطات الفرنسية. كما كان أحد أبرز دعاة الوحدة مع المغرب أحمد بن حرمة بن بابانا الذي استقر في المغرب منذ استقلاله.

وجدت فرنسا نفسها في وضعية حرجة بعد اندلاع الثورة الجزائرية ودخولها في حرب شرسة هناك، فقررت منح الإستقلال للمغرب وتونس للتفرغ للجزائر. وفي هذا السياق قررت فرنسا افتتاح مفاوضات مع مسؤولين موريتانيين محليين من أجل منح موريتانيا استقلالها سنة 1957، في محاولة لإعادة صياغة علاقتها مع مستعمراتها السابقة بما يحفظ مصالحا السياسية والإقتصادية هناك. وتولى قيادة تلك المفاوضات المختار ولد دادّاه وأعلن في 21 يونيو 1957 عن استقلال «الجمهورية الإسلامية المورتانية» وعاصمتها نواكشوط، وجرى تأليف حكومة وطنية ضمت في صفوفها وزيران فرنسيان. هكذا خرجت إلى الوجود مويتانيا الدولة الحديثة المستقلة وسط محيط إقليمي شديد العداء ومعوقات داخلية عديدة ما انفكت تظهر إلى السطح بمجرد إعلان الإستقلال رغم أنه لم يكن استقلالا حقيقيا بحكم احتفاظ فرنسا بسلطتها وأجهزتها الإدارية هناك.

وفي سنة 1958 أعلن المختار ولد دادّاه عن نشأة «حزب التجمع المورتاني» والذي تشكل من إئتلاف مجموعة من الأحزاب الصغيرة فيما بينها. وكان هدفه الأساسي التأكيد على استقلال مويتانيا ومواجهة المطالبين بالوحدة مع المغبر وخاصة حزب النهضة. وفي نفس السنة أجرت فرنسا استفتاءً في موريتانيا حول الحكم الذاتي للبلاد، وبموجبه أصبحت موريتانيا دولة مستقلة ذاتيًا وعضوًا في الجماعة الفرنسية، وأصبح الحاكم الفرنسي مفوضًا ساميًا اقتصرت صلاحياته على الشؤون الخارجية وقضايا الدفاع. ولم تعد البلاد جزءً من الجمهورية الخامسة لفرنسا. وعليه فقد أوقف تمثيلها في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأصبح المختار ولد دادة بوصفه رئيسًا لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، عضوًا في المجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية. وفي سنة 1960 جرت مفاوضات أخرى في باريس جرى بموجبها الإعتراف باستقلال موريتانيا نهائيا عن فرنسا وذلك بتاريخ 28 نونبر 1960، وصار المختار ولد دادّاه أول رئيس مستقل لموريتانيا.

وإذا كانت جميع البلدان المغربية بعد الإستقلال قد عرفت ظاهرة الانقلابات العسكرية (ربما باستثناء تونس) والتي كان بعضها ناجحا وبعضها فاشلا، فإن موريتانيا كانت البلد الذي حقق الرقم القياسي في عدد تلك الانقلابات العسكرية والذي وصل إلى 14 انقلابا منذ سنة 1978. كانت حكومة المختار ولد داداه توصف بأنها حكومة الحزب الواحد، رغم أن البلاد كانت تعرف نوعا من التعددية السياسية الموروثة عن الفترة الإستعمارية، إلا أن السلطة بقيت بيد حزب واحد هو حزب التجمع ورئيسه ولد دادّاه، وساهمت التوازنات الداخلية بين القوى المحلية ذات الطابع القبلي أساسا في منح تلك الحكومة مرحلة طويلة نسبيا من الهدوء والإستقرار السياسي. لكن الوضعية الإقليمية لموريتانيا والتي ظلت دائما تعاني من ولادتها القسرية بقرار فرنسي وفي محيط إقليمي عدائي أو لا مبالي في أحسن الظروف، كانت لها تأثيراتها البليغة على المشهد السياسي الداخلي لموريتانيا. ففي أعقاب اندلاع النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر أوائل الستينات والذي عرف بـ «حرب الرمال»، وتوّج باندلاع نزاع الصحراء أواسط السبعينات، قرر الرئيس الموريتاني المختار ولد دادّاه الدخول كطرف في هذا الصراع الإقليمي على خريطة التقسيم الكولونيالي للمنطقة. تم تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا عقب انسحاب الإستعمار الإسباني منها سنة 1975، وهو ما جعل هذه الأطراف تدخل في حرب مستعرة ضد الجزائر وحليفها «جبهة البوليساريو» التي أعلنت عن قيام جمهورية صحراوية مستقلة عن المغرب، معتمدة في ذلك على الدعم الجزائري اللامحدود والذي كانت تغذيه طموحات الرئيس الجزائري بومدين بالهيمنة وتعويض فرنسا في المنطقة.

خاض الجيش الموريتاني معارك في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب ضد مجموعات البوليساريو والجيش الجزائري، والتي كانت متفوقة عسكريا وفي نوعية العتاد والأسلحة عليه. وهو ما أدى إلى تكبيد الجيش الموريتاني خسائر فادحة واستمرار معاناته في حرب إقليمية كان هو الطرف الأضعف فيها. هكذا تولدت لدى قادة الجيش الموريتاني فكرة الإنقلاب لأول مرة من رحم حرب الرمال وستتحول هذه الفكرة إلى أيدلولوجيا رسمية للمؤسسة العسكرية الموريتانية منذ ذلك الحين. ففي يوم 10 يوليوز 1978 قررت مجموعة من الضباط بقيادة المقدم

مصطفى ولد محمد السالك، إنهاء حكم المختار ولد دادّاه وتشكيل «اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني» لحكم البلاد. وجاء هذا الإنقلاب ثمرة التحالف بين مجموعة من الضبط البعثيين وكبار قادة الجيش الموريتاني. لكن صراعات داخلية في مجلس القيادة العسكري بين أجنحته المختلفة سرعان ما أدت إلى حصول انقلاب عسري ثاني على الإنقلاب الأول، قادته هذه المرة مجموعة من الضباط الشيوعيين من داخل اللجنة العسكرية نفسها يقودهم العقيد أحمد ولد بوسيف في أبريل 1979. كان هدف الإنقلاب الثاني القضاء على البعثيين وتصفيتهم من دواليب المؤسسة العسكرية. لكن وبعد شهر واحد قتل قائد الإنقلاب ولد بوسيف في حادث تحطم طائرته والذي ظل غامضا رغم أن كثيرين أكدوا أنه كان حادثا مدبرا، بدليل أنه ما أن تسلم خلفه المقدم محمد خونه ولد هيداله رئاسة اللجنة العسكرية حتى بادر إلى تصفية أنصار ولد بوسيف من اللجنة العسكرية قبل أن يعين نفسه رئيسا للبلاد في يناير 1980. كان أحد أخطاء الأساسية لولد هيداله أنه تورط في اللعبة الإقليمية بتعاطفه مع جبهة البوليساريو في مواجهة المغرب، فدعمت السلطات المغربية انقلابا آخر فاشلا في 16 مارس 1980 قادته قوات كوموندوس قادمة من المغرب من أفراد الجيش الموالين لولد بوسيف والذين فروا إلى المغرب عقب مقتله. استمر القتال في مقر رئاسة الأركان بين الإنقلابيين والقوات النظامية ودام عدة ساعات قبل أن يفشل الإنقلاب بسبب غياب الرئيس ولد هيداله خارج نواكشوط. أعقب ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا والمغرب، وحملة تطهير سياسي واسعة ضد كل التنظيمات السياسية باختلاف انتماءاتها خلفت موجة من الرعب في البلاد، تحول ولد بعدها هيداله إلى مستبد عسكري يلاحق كل معارضيه في الداخل في حين كثر أعدائه في الخارج وتورط في صراع ضد المغرب وليبيا التي كانت تدعم الناصريين والعراق حليف البعثيين. والتوازنات الإقليمية في المنطقة في غير صالحه، حيث حصلت صفقة سرية بين فرنسا الت ييظلت محافظة على نفوذها في موريتانيا من خلال رجالها في المؤسسة العسكرية (عسكر فرنسا) وبين المغرب الذي كان يناصب العداء لولد هيداله، جرى بموجبها وساطة مغربية لحل الأزمة بين ليبيا وتشاد والتي كانت فرنسا متورطة فيها إلى جانب تشاد. هكذا قاد رئيس الأركان الموريتاني العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع انقلابا أبيض أطاح فيه بحكم الرئيس ولد

هيداله في 12 دجنبر 1984، وأعلن نفسه رئيسا جديدا للبلاد، وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

دخلت موريتانيا بعد ذلك مرحلة من الانقلابات الفاشلة وصل عددها إلى ثمانية اقلابات فاشلة منذ تولي ولد الطايع السلطة سنة 1984 وصولا إلى الإطاحة به في انقلاب سنة 2005. عرفت فترة ولد الطايع عودة التعددية السياسية إلى البلاد، مع احتفاظ العسكر بالسلطة في البلاد دون منافس، وإفراغهم العملية السياسية من أي مضمون. وتحول ولد الطايع بدوره إلى مستبد آخر في تاريخ موريتانيا، ولضمان بقاء سلطته قرر ولد الطايع نسج علاقات خارجية متعددة مع الأطراف الإقليمية (المغرب والجزائر وليبيا) والدولية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ووصل به الأمر إلى الإعتراف بدولة إسرائيل وفتح سفارة لها في نواكشوط، رغم المعارضة الشعبية الهائلة لهذا القرار وما خلفه ذلك من عداء بينه وبين قوى سياسية مهمة في البلاد. وابتليت موريتانيا في عهده بالفساد السياسي والإداري والاقتصادي والذي صار مستشريا جدا في السنوات الأخيرة لحكمه في بلد فقير يعيش معظم سكانه تحت عتبة الفقر وشبح المجاعة الدائم. وفي سنة 2005 اقتنع كثيرون داخل البلاد وخارجها أن هذا النظام لا يمكن أن يستمر لزمن طويل، بما في ذلك فرنسا التي ظلت تعتبر موريتانيا تابعة لها رغم الإستقلال الصوري الذي حصلت عليه، فجرى انقلاب أبيض قاده مدير الأمن الخاص بولد الطايع ، العقيد علي ولد محمد فال، أثناء وجود الرئيس الموريتاني خارج البلاد لحضور مراسيم العزاء في السعودية بعد وفاة الملك فهد بن عبد العزيز. وكان هذا الانقلاب بمثابة تنفيس لحالة الاحتقان الحادة التي وصلت إليها الدولة والمجتمع في موريتانيا.

لقد خرجت فرنسا من موريتانيا دون أن تؤثر عميقا في البنية الاجتماعية للبلاد، كما فعلت في البلدان المغاربية الأخرى الجزائر وتونس والمغرب، فبقيت البنية القبلية والولاءات العشائرية ضاربة في جذور المجتمع الموريتاني الذي لم يستطع إنتاج هياكل حديثة للمجتمع المدني كما هو الحال في البلدان المغربية الأخرى. وكانت المؤسسة العسكرية الموروثة عن حقبة الإستعمار القوة الوحيدة المهيكلة والمنظمة في البلاد، فلم يكن مفاجئا أن يتولى العسكريون السلطة في موريتانيا باعتبارهم القوة الوحيدة المؤهلة والقادرة على ذلك. هكذا صار تاريخ

الدولة الموريتانية الحديثة هو تاريخ المؤسسة العسكرية والانقلابات المتعددة الذي ظلت خيوطها تربط ما بين التوازنات الإقليمية والمصالح الأجنبية والصراعات الداخلية، والتي تحكمت في ماضي وحاضر هذا البلد وشعبه وما تزال تتحكم في مصيره ومستقبله.

لقد انتهى نصف قرن تقريبا على حصول البلدان المغربية على استقلالها السياسي وخروجها من دائرة الإستعمار المباشر، إلا أن هذه البلدان بدون استثناء انتهت إلى إنتاج تجارب سياسية استبدادية فشلت في بناء الدولة الوطنية الحديثة بسبب الصراع المستعر بين القوى المختلفة المتنافسة على السلطة. وانتهى بها المطاف جميعا للخضوع مجددا لهيمنة القوى الإستعمارية ومصالحها في المنطقة ذات البعد الإستراتيجي المهم. هكذا كان القرن العشرون في منطقة شمال إفريقيا قرنا محكوما بجدلية الإستعمار والإستبداد والتي فشلت كل البلدان المغاربية بدون استثناء في الخروج منها، مضيعة بذلك أحلاما عريضة بالإستقلال والوحدة المغاربية والتنمية والتقدم وبناء الدولة الوطنية على أسس الديمقراطية والمواطنة. ويلخص الباحث المغربي عبد الله حمودي هذه السيرورة التاريخية التي عرفتها البلدان المغاربية بعد استقلالها بالقول: «أننا شهدنا خلال هذه الحقبة بنيات تسلطية متينة تنتشر وتتوطد... وكانت تتركز في نمطين أساسيين، جمهوريات يسيطر عليها زعماء مهيبون تدعمهم المؤسسة العسكرية والأحزاب الوحيدة المسخرة، أو ملكيات تسيطر على التعدد الاجتماعي بفضل القوة المسلحة، ويرتكز نشاطها على ائتلافات أحزاب سياسية مُضْعَفة أو على تحالفات بين تجمعات أو طوائف. وفي الحالتين معاً، تدير بيروقراطيات جبارة بدون ارتباطات حزبية البرامج الاقتصادية، أما الأجهزة المنتخبة - إن وجدت - فهي محرومة من السلطة. وتدعي الجمهوريات قومية جذرية واختيارات اشتراكية يدعمها تحالف الطبقات الشعبية. أما الملكيات فتدافع عن قومية معتدلة، وتركز على التضامن الإسلامي ضد صراع الطبقات، كما تدافع عن الليبرالية الاقتصادية، وتتعاون مع القوى الكولونيالية القديمة والجديدة. إلا أنه رغم هذه الفروق داخل النمط الجمهوري وكذا النمط الملكي، فإن كل تلك الأنظمة تراقب بشدة جميع النشاطات المدنية والمؤسسات الناشئة عن دينامية المجتمعات، وإذا اقتضى الحال تحاربها وتنسفها

لصالح شبكات الزبزنية والرعاية، وهي شبكات فرضت نفسها تدريجيا بوصفها طريقة التواصل الراجحة بين المجموعات الاجتماعية وجهاز الدولة.» [9].

II - دراسة حالة لظروف نشأة قضية الهوية : المغرب نموذجا

سنحاول هنا دراسة حالة معينة في منطقة شمال إفريقيا عرفت بروز أسئلة الهوية في سياق التحولات التاريخية التي عرفتها جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وهي الحالة الخاصة بالمغرب. ولهذا الاختيار أسباب ودوافع عديدة أهمها أن المغرب يعرف تنوعا وتعددا كبيرا على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية ربما يمون الأهم مغاربيا، وهو البلد الوحيد في شمال إفريقيا الذي يصعب فيه الحديث عن وجود أقلية أو أغلبية في بالتصنيف اللغوي والثقافي، إضافة إلى كونه البلد الذي يوجد فيه حسب الإحصائيات أكبر عدد من الناطقين باللغات الأمازيغية في كل المنطقة، ما يجعل من قضية الهوية مسألة غاية في الحساسية لدى شرائح واسعة من المغاربة. كل ذلك يضاف إلى قلة الدراسات التي تناولت الموضوع في المغرب مقارنة بمناطق أخرى من شمال إفريقيا وبالخصوص الجزائر. وإذا كان النموذج الجزائري مغريا بالدراسة، لكون الجزائر أول بلد تعرض للاستعمار في المنطقة، والذي مر بأطول فترة من الوجود الاستعماري الأجنبي (أزيد من مئة وثلاثين سنة) على أرضه، وهو أيضا البلد الذي عرف أحداثا دراماتيكية وصلت إلى حد الحرب الأهلية (أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات) والتهديد بتمزيق أوصاله. إلا أن النموذج المغربي يبقى مع ذلك الأكثر إغراء بالدراسة بالنسبة لنا، وذلك في محاولة لمعرفة الصيرورة التاريخية التي أدت إلى نشوء سؤال الهوية فيه وبروز هذا التوتر الحاد الذي يعرفه المجتمع المغربي في ما يتعلق بالقضايا الثقافية والسياسية التي تمس موضوع الهوية.

تتلخص القضية عادة في ذلك الشعور المرير الذي يعبر عنه بمصطلح «الحكَرة»، وهي كلمة عامية معناها «الاحتقار»، أي شعور الكثير من الناس

9 - عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء الطبعة الثانية 2003، ص 197.

بالدونية والاحتقار من قبل النظام السياسي والنخب الحاكمة، وأنهم ليسوا مواطنين بل مجرد رعايا من الدرجة الثانية. هذا الشعور الذي يعرف انتشارا واسعا في صفوف شرائح مهمة من المجتمع المغربي، والذي يحمل معاني ودلالات عديدة يختلط فيها ما هو تاريخي بما هو هوياتي وما هو سياسي بما هو ثقافي، في إطار التحولات الكبيرة التي عرفها المغرب الحديث مع مجيء الاستعمار ونشوء الدولة الحديثة، نتجت عنه قضايا عديدة كان أبرزها قضية الهوية أو ما صار يعرف بـ «القضية الأمازيغية»، قضية التهميش والمهمّشين في أوطانهم.

1 – الأخطاء التاريخية للحركة الوطنية في المغرب

سنة 1912 أعلنت الحماية الفرنسية ودخل المغرب عهد الإستعمار الأجنبي منهيا بذلك مرحلة طويلة من الاستقلال السياسي دامت لأزيد من 11 قرنا لم يتعرض فيها لأي احتلال أجنبي. وكما هي عادة سكان شمال إفريقيا عند مواجهتهم لخطر الغزو الخارجي، اندلعت حركة المقاومة حتى قبل أن تطأ الجيوش الأجنبية أرض المغرب حيث جرت محاولات مبكرة من طرف الدولة المغربية لوقف الاستعمار منذ دخوله الجزائر وانتهت بهزيمة الجيش المغربي في معركة «لالة مغنية» غرب الجزائر سنة 1845، والتي أدت إلى انكشاف البلاد بأكملها للاستعمار. وبمجرد دخول الجيوش الفرنسية والإسبانية إلى البلد اندلعت المقاومة المسلحة في جميع مناطق المغرب بما في ذلك المدن الكبيرة كفاس ومراكش ومعظم البوادي المغربية. إلا أن الجغرافيا والتاريخ لعبا لعبتهما مجددا في مسار حركة المقاومة كما كان يحدث دائما وعلى مر التاريخ في منطقة شمال إفريقيا : فقد انهارت المقاومة بشكل سريع في السهول والمناطق المنبسطة وأيضا في معظم المدن الكبيرة، فجرى استعمار معظم السهول بسهولة ومنذ وقت مبكر، بدءً من الاستيلاء على الدار البيضاء سنة 1905. وهو ما حدث أيضا بالمدن الكبيرة وعلى رأسها مدينة فاس – التي كانت العاصمة آنذاك – حيث فشلت المحاولات المتعددة لكل من حركة الزاوية الكتانية بقيادة محمد بن عبد الكبير الكتاني وحركة مولاي الزين وحركة محمد الحجامي في وقف التدغلغل الفرنسي، فسقطت المدينة بسهولة في سنة 1912، وبعدها سقطت مدينة مراكش أيضا بسهولة بعد معركة سيدي بوعثمان التي خاضتها قبائل الجنوب المغربي وخصوصا قبائل منطقة سوس والصحراء بقيادة الشيخ أحمد الهيبة.

فكان لا بد لسكان الجبال وهم في غالبتهم العظمى من الناطقين بالأمازيغية، من تحمل العبء الحقيقي للمقاومة، بسبب اعتيادهم التاريخي عليها إضافة إلى المقومات العديدة التي توفرها الظروف التضاريسية والمناخية لمناطقهم الجبلية الوعرة. فكانت المقاومة التاريخية لقبائل زيان في الأطلس المتوسط بقيادة موحا أوحمو الزياني الذي استشهد سنة 1921. وفي الريف حيث كانت المقاومة هناك سابقة لغيرها زمنيا منذ أيام الشريف محمد أمزيان سنة 1909، وصولا إلى ذروتها مع مقاومة البطل التاريخي محمد بن عبد الكريم الخطابي، هذا الرجل الذي سيصبح أسطورة في تاريخ المغرب الحديث. كاد الخطابي يقضي على الاستعمار الإسباني لشمال المغرب بعد معركة «أنوال» الشهيرة، واستطاع أن يحافظ على استقلال المنطقة مدة ست سنوات ومحاولة إنشاء دولة مستقلة، كما أنه كان يتطلع لمواجهة الإستعمار الفرنسي أيضا وتحرير كامل البلاد ومنع مخططات التقسيم الاستعماري، مما اضطر في النهاية فرنسا وإسبانيا للتحالف ضده والعمل سوية للقضاء على مقاومته. وبسبب اختلال موازين القوى وانتهاج القوى الاستعمارية لسياسة الأرض المحروقة التي كانت تقضي بحرق الأرض وقتل جميع سكانها، وبسبب استخدام سلاح الغازات الكيماوية لأول مرة في التاريخ، اضطر للاستسلام في 27 ماي 1926 خوفا من حصول إبادة جماعية في منطقة الريف. وفي الجنوب كان مصير المقاومة في جبال الأطلس الكبير نفس مصير المقاومة الريفية حيث استسلم قائدها عسو أوبسلام بعد مقاومة عنيفة سنة 1933، كما أن المقاومة التي قادها أحمد الهيبة ثم أخوه «مربيه ربه» من بعده كانت قد ضعفت كثيرا وتراجع أصحابها بعيدا إلى الجنوب. وكان سقوط آخر معقل للمقاومة المسلحة بالمغرب سنة 1934 في منطقة سوس حين اضطر زعيم قبيلة أيت عبلاّ المجاهد عبد الله زاكور أن يستسلم أمام قصف الطيران الفرنسي بعد أزيد من 21 سنة من الصمود، وهي واحدة من أكثر حركات المقاومة المغربية امتدادا في الزمن وأقلها شهرة.

كانت سنة 1934 التي قضت فيها القوى الاستعمارية على آخر معاقل المقاومة المسلحة في الجبل واحتلت كامل الأراضي المغربية، هي نفس السنة التي ولدت فيها الحركة الوطنية في المغرب والتي ستختار نهجا آخر في التعامل مع

الإستعمار هو نهج العمل السياسي بدل المقاومة المسلحة. وارتبط هذا التاريخ بصدور ما يعرف ب «الظهير البربري»، الذي كان ينص على فصل المناطق الناطقة بالأمازيغية قضائيّا عن باقي مناطق المغرب وتطبيق الأعراف الأمازيغية (إزرفان) فيها. وأيّا كانت القراءات التاريخية أو السياسية لهذا الظهير والذي صدر في كل من الجزائر والمغرب، سواء اعتبره البعض مؤامرة استعمارية فاشلة للتفرقة بين العرب والأمازيغ ولحظة التأسيس لما صار يعرف بالنزعة البربرية في كل من المغرب والجزائر، أو اعتبره آخرون مجرد أكذوبة سياسية روجت لها البورجوازية الحضرية التي شكلت النواة الرئيسية للحركة الوطنية لتبرير مواقفها السياسية، فإن هذا التاريخ (1934) كان بمثابة إعلان الولادة للحركة الوطنية التي استثمرت حالة السخط الشعبي التي عمت المدن الكبرى ضد هذا الظهير، لتأسس لعملها السياسي بعد ذلك ابتداءً من تحرير مذكرة مطالب الشعب المغربي سنة 1934، وتأسيس أحزاب سياسية انطلاقا من سنة 1937، كحزب الحركة الوطنية (بزعامة علال الفاسي) وحزب الحركة القومية (محمد حسن الوزاني) وحزب الإصلاحات الوطنية (عبد الخالق الطريس) وحزب الوحدة المغربية (المكي الناصري).

لقد كانت القضية الأساسية التي قامت على أساسها الحركة الوطنية في المغرب ومنذ البداية هي قضية الهوية، فكيف كانت نظرة رجالاتها إلى هذه القضية ؟ من المعروف تاريخيا أن النواة الأولى للحركة الوطنية تشكلت من بورجوازية الحواضر (فاس، تطوان، مراكش، الرباط...) والتي كانت – أساسا – ذات تكوين تقليدي عربي إسلامي وأغلبها من خريجي مدرسة القرويين بفاس، في حين سافر البعض الآخر إلى المشرق العربي للدراسة هناك، من أمثال: عبد السلام بنونة، الحسن بوعياد، المكي الناصري، عبد الخالق الطريس، أحمد بلافريج... وغيرهم من قادة الحركة الوطنية، الذين تأثروا بفكر القومية العربية هناك، وهو ما جعل موقفهم من قضية الهوية يستنبط كثيرا من مقولات هذا الفكر وتصوراته.

كان الخطأ التاريخي للحركة الوطنية في شمال إفريقيا عموما وبالخصوص في المغرب والجزائر، أنها حملت هذا الخطاب القومي - الذي كان في أساسه

محاولة للاستجابة للضغوط التي يفرضها واقع التعدد الديني في منطقة المشرق العربي - إلى بيئة غير بيئته الأصلية ولظروف غير الظروف التي نشأ فيها، فكان عليه إما أن يتأقلم مع الظروف الجديدة لهذه المنطقة أو يموت، وهو ما جرى بالفعل فقد حدث الأمران معا. ففي شمال إفريقيا لا وجود لتعدد ديني أو مذهبي، رغم وجود أقلية يهودية انخفضت أعدادها بشكل كبير عقب هجرتها إلى دولة إسرائيل بعد إعلان قيامها سنة 1948، إضافة إلى أن اليهود ظلوا طوال تاريخهم منعزلين اجتماعيا ويتصرفون على أنهم شعب مختلف عن بقية سكان شمال إفريقيا، وبالتالي فإن ظروف التعددية الدينية التي نشأت فيها فكرة القومية العربية كحل يرمي إلى تجاوزها غير موجودة أصلا في شمال إفريقيا. هذا إضافة إلى أن المغرب وموريتانيا لم يقعا تحت النفوذ العثماني التركي حتى تكون هناك ضرورة لتمايز لغوي معه وحتى في الدول الأخرى التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية كالجزائر وتونس وليبيا لم يكن الانتماء اللغوي في يوم من الأيام مشتركا بين جميع السكان حتى يوظف للتمييز مع الأتراك. ودون أن ننسى أنه في شمال إفريقيا عموما ليست اللغة أو العرق هي العنصر المشترك بين مختلف مكونات المجتمع - وذلك بسبب وجود لغات وأعراق عديدة منتشرة في المنطقة - وإنما كان المشترك الرئيسي دائما هو الدين الإسلامي الذي ربما يشكل الرابطة الوحيدة القوية بين سكان هذه المنطقة.

ومنذ البداية كان رواد الحركة الوطنية في شمال إفريقيا (بما في ذلك المغرب) يعون جيدا هذه الاختلافات الجوهرية بين بلدان المشرق العربي وبلدان شمال إفريقيا، فعمدوا إلى قلب المعادلة رأسا على عقب : فبدل أن يكون الانتماء القومي العروبي محاولة لتجاوز الواقع الديني صار هذا الانتماء مرادفا للدين الإسلامي، وصارت العروبة والإسلام كلمتان مترادفتان ومتلازمتان في خطابهم. وهو ما يعبر عنه بصورة واضحة المفكر المغربي محمد عابد الجابري حين يقول: «لقد ظلت مقولتا العروبة والإسلام في المغرب تعنيان شيئا واحدا» [10]. هكذا إذا جرت محاولة الالتفاف على واقع المجتمع المغربي (ومعه باقي مجتمعات شمال إفريقيا) التعددي لغويا وبشريا وثقافيا، في محاولة لترويج خطاب قومي تتبناه

---

10 - محمد عابد الجابري، تطور الأنتلجنسيا المغربية. دار الحداثة بيروت 1984، ص 6.

نخب الحواضر المغربية الكبيرة (فاس، الرباط، تطوان...) والتي جعلت من نفسها ممثلة لعموم الشعب المغربي، رغم أنها لا تمثل في الواقع إلا جزءًا ضئيلا منه، أي البورجوازية الحضرية التي كانت لها ارتباطات قديمة بالدولة وكانت لها القدرة على تعليم أبناءها وبالتالي على احتكار صناعة النخب.

هذا الخلط الكبير والمتعمد للمفاهيم ظل ولزمن طويل خطابا رسميا للحركة الوطنية، ويعبر عنه أحد زعماءها الكبار ومؤسس حزب الإستقلال علال الفاسي بالقول: «إن وطنيتنا عربية وبلادنا عربية ولنا الحق أن نطالب العرب بالتكتل حول كلمة سواء هي العروبة التي تحمل في محتواها رسالة الإسلام...»[11]. والجدير بالملاحظة هنا هو ما قلناه سابقا عن هذا الخلط المتعمد بين العروبة التي هي في جوهرها دعوة قومية (عرقية / لغوية) ذات طابع علماني أساسا (على الأقل في نسختها المشرقية)، مع الإسلام الذي هو ديانة إنسانية ذات نزوع إنساني عالمي وليس قومي (ما دام القرآن نفسه يقول: «وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ولكن أكثر الناس لا يعلمون». سبأ 28). هذا دون أن ننسى الدلالات التعسفية لعبارات مثل «وطنيتنا عربية وبلادنا عربية» في منطقة مثل شمال إفريقيا تعرف تعددا لغويا وثقافيا وبشريا كبيرا جدا يجري طمسه وإخفاؤه لمصلحة دعوة قومية أحادية لا يمكن وصفها في نهاية المطاف وفي مناخ تعددي كهذا إلا بكونها «دعوة اختزالية» تبرز جزءً فقط من هذا التعدد وتخفي أجزاء كثيرة أخرى.

كان من الطبيعي أن يشعر عدد كبير من الناطقين بالأمازيغية – ولو بعد مرور مدة طويلة – بأنهم مستهدفون في هويتهم وثقافتهم ولغتهم من طرف دعاة القومية العربية، مادام من يعتبرون أنفسهم ممثلين لعموم الشعب يغيّبونها بشكل كامل وكأنها غير موجودة أصلا. وطبيعي أن يحدث رد الفعل هذا ضد دعوة قومية ذات بعد واحد تؤسس لنفسها على أساس إقصاء الآخر المختلف – بوعي أو بدون وعي – وطمس وجوده أو في أحسن الظروف محاولة احتواءه وإلحاقه بـ «الذات» كمجرد زائدة دودية لا قيمة لها ولا وزن يستحق حتى الذكر.

وحتى نبرز أكثر هذا الخطاب القومي الذي ستكون له تأثيرات عكسية كبيرة جدا في موضوع الهوية في منطقة شمال إفريقيا وخاصة لدى أنصار القضية

11 - علال الفاسي، منهج الاستقلالية. نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الإستقلال للمؤتمر السادس المنعقد بالدار البيضاء، يناير 1962. (الرباط المكتبة الاستقلالية 1963) ص 91.

الأمازيغية، نقتبس هنا هذا النص - رغم طوله - لعلال الفاسي لذي دافع فيه عن حق انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية كعضو رغم أنه محتل سنة 1948 ورفض الجامعة العربية لهذا الانضمام (رغم أنها بالمناسبة قبلت عضوية فلسطين رغم أنها محتلة)، يقول : «تاريخ مراكش (الاسم الذي كان يعرف به المغرب في بلدان المشرق) منذ الفتح العربي هو جزء من تاريخ الحضارة العربية. ولا يمكن أن يدرس بعضه دون التعرض للآخر. والعرب الذين اندفعوا بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية. وقد نجحوا في غرس روح العروبة في هذه البلاد. ولم تزل منذ ذلك الوقت في الازدهار، وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم في المغرب حتى أصبح من ملاجئ العروبة والإسلام الكبيرة... ومع أن مراكش (المغرب) احتفظت دائما باستقلالها منذ ثورة المملكة البيزنطية فإن تاريخها بقي دائما مرتبطا بالتاريخ العربي. ونحن لا ندلي بحجة أعظم مما قام به المغاربة من إنشاءات في سائر البلاد العربية واحتلال إسبانيا بالجيوش المراكشية. وقيادة طارق بن زياد فتح الباب للمدنية العربية كي تسود رياض الأندلس أثناء العصور الوسطى الأوروبية كلها. والأسماء المراكشية اللامعة ملأت سائر أوقات التاريخ، وليس من الممكن تعدادها. ويكفي أن نستحضر منها أمثال الإدريسي الجغرافي الكبير وابن رشد الفيلسوف المغربي الخطير وابن بطوطة الرحالة الشهير. ولم تقم في البلاد حركة بما فيها الحركة إلا وكانت مرتبطة كل الارتباط بالاتجاهات الكبيرة في العالم العربي. وهكذا نرى مراكش مستمرة الارتباط في الماضي والحاضر بمصير البلاد العربية. وإذا قطعنا النظر عن هذه العلاقة التاريخية وجدنا رابطة اللغة، فاللسان العربي - لسان العقيدة الإسلامية - انتشر في مراكش انتشار العقيدة الجديدة، واللسان الواحد المقروء في مراكش هو اللسان العربي الغني بمعجمه الساحر. والذي كان القناة الوحيدة لاتصال المغرب بالمشرق العربي وما فيه من تيارات مختلفة. أما الروابط العاطفية التي تجمع بيننا وبين عرب المشرق فهي بالطبع ناشئة عن هذه الروابط اللغوية والتاريخية»[12].

12- علال الفاسي، النقد الذاتي. تطوان، دار الفكر المغربي (د.ت). ص 265.

هنا أيضا في هذا النص نجد تلك النبرة القومية في أوضح تجلياتها، والتي تحاول إبراز جزء واحد من الهوية وطمس بقية الأجزاء الأخرى، وهو اتجاه شمال إفريقي بامتياز في القومية العربية قام بقلب مفاهيمها رأسا على عقب وأفرغها من مضامينها الأساسية، فبدل أن تكون العروبة مشتركا يوحّد المكونات المتعددة للمجتمع ذي التعددية الدينية أصبحت نزعة إقصائية تشتت المجتمع ذي التعددية الثقافية بدل توحيده. ويلاحظ في هذا الخطاب أيضا استمرار الخلط المتعمد بين الإسلام إضافة إلى التغييب الكامل للمغاربة الناطقين بالأمازيغية – والذين يغيب لسانهم في حين يذكر اللسان العربي - رغم أنهم جزء مهم من الشعب المغربي ومن سكان شمال إفريقيا. فلا يتم ذكرهم إلا مرة واحدة عندما يجري الحديث عن «بلاد البربر» دون الحديث عن هؤلاء «البربر» أنفسهم وكأنهم غير موجودين وعن رأيهم في مسألة إلحاقهم بالأمة العربية وإلحاق أرضهم بالوطن العربي (هذا إذا كانت هناك أصلا إمكانية لتقسيم الناس في شمال إفريقيا إلى عرب وبربر، لأن المسألة أعقد بكثير مما تروج له الشعارات القومية في حين أن الواقع يقول بانصهار جميع المكونات الثقافية والبشرية منذ قرون طويلة...)، هذا دون أن ننسى المغالطات التاريخية الكثيرة التي تتكرر باستمرار عن الفتح وغيره (وهو ما سنناقشه لاحقا في الفصل الخاص بالتاريخ). لكن الإشارة الأهم التي يحملها هذا النص هي حديثه عن «الروابط العاطفية التي تجمع بين (نا) وبين عرب المشرق...»، لأن هذا بالضبط هو أساس القومية العربية في المغرب وبقية بلدان شمال إفريقيا: إنه شعور يربط نخب الحواضر التي تلقت تعليما عربيا تقليديا مع الأفكار القومية في المشرق، وعندما نستحضر أن هذا الشعور كان يغذيه شعور آخر بالتمايز مع الأجنبي المحتل الذي كان يحاول نشر لغته وثقافته، تصبح كل الأمور واضحة. وبدل أن تحل القومية العربية تناقضات المجتمع ذي الهوية الدينية التعددية – كما في المشرق – صنعت تناقضات جديدة في مجتمع ذي هوية لغوية تعددية لا نزال نعيش آثارها إلى اليوم، حيث كانت سببا أساسيا - من بين أسباب أخرى – في نشوء ما صار يعرف بالقضية الأمازيغية.

2 – دولة ما بعد الاستقلال وتكريس منطق التهميش والإقصاء

في صيف 1955 تم الاتفاق في ضاحية إيكس- ليبان الفرنسية على إنهاء نظام الحماية وإعلان استقلال المغرب. كانت المقاومة المسلحة التي انبعثت من

رمادها مجددا قد أرغمت المحتل على القبول باستقلال البلد. وكما يحدث عادة حينما يسقط نظام سابق ويتشكل نظام جديد بناء على موازين قوى جديدة، يندلع الصراع بين القوى المختلفة من أجل حسم الأمور لمصلحتها والاستئثار بالغنيمة لنفسها. وهو ما حصل في المغرب مباشرة بعد الإستقلال، حيث اندلع الصراع بين القوى الثلاثة الفاعلة آنذاك : القصر وحزب الإستقلال (الحركة الوطنية) وجيش التحرير الذي كان قد تشكل بعيدا عن الطرفين الآخرين. وبلغ الأمر حد الاغتيالات السياسية التي اتهم فيها بالخصوص حزب الإستقلال[13]، الذي حاول الاستيلاء بالقوة على جيش التحرير حتى يقوّي موقعه في إطار التنافس الخفي الذي كان دائرا بينه وبين القصر الذي كان بدوره يحاول احتواء المقاومة المسلحة، خاصة بعد أن جرى تأسيس القوات المسلحة الملكية سنة 1956. في هذا السياق جاءت حادثة اغتيال عباس المساعدي قائد جيش التحرير في الشمال في 28 يونيو 1956 (ينحدر من منطقة أيت عطّا في الأطلس المتوسط الناطقة بالأمازيغية)، والتي اتهم فيها حزب الإستقلال كان هناك شعور عام في صفوف المقاومين خصوصا في منطقة الريف (حيث الأغلبية الساحقة من السكان ناطقون بالأمازيغية) بأن دولة ما بعد الإستقلال خذلتهم وأن البورجوازية الحضرية المسيطرة آنذاك على حزب الإستقلال تحاول الانفراد لوحدها بامتيازات النظام الجديد، خاصة وأن الزعيم التاريخي للمقاومة وأسطورتها محمد بن عبد الكريم الخطابي كان يرفض العودة للمغرب والتعامل مع هذا النظام السياسي. كما أن القصر كان مستاءً من محاولة حزب الإستقلال (الذي صار يحتكر تمثيل الحركة الوطنية بعد تصفية حزب الشورى والاستقلال في الشمال) تغيير موازين القوى لمصلحته. كل ذلك كان وراء انتفاضة الريف - أو ما عرف ب «ثورة الجلاء» - في أكتوبر 1958 سنتان فقط بعد إعلان استقلال المغرب، هذه الحادثة سيكون لها آثار عميقة في تاريخ المغرب الحديث بما في ذلك موضوع الهوية ذاته.

13- أنظر من أجل مزيد من التوضيح عن المعطيات التاريخية لهذه المرحلة : محمد وحيد، شهداء وجلادون بحث في ذاكرة المقاومة والاضطهاد الحزبي بالمغرب. الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006. وانظر أيضا : عبد الله الرداد، من مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية. تقديم وتعليق أحمد معنينو. سلا، مطابع سلا 1990.

بدأت القصة عندما قرر بعض قادة جيش التحرير (د.عبد الكريم الخطيب) وبعض المحسوبين على القصر (المحجوبي أحرضان) نقل رفات قائد جيش التحرير في الشمال عباس المساعدي إلى «أجدير» معقل المقاومة في جبال الريف، ما أدى إلى تأجيج غضب السكان ضد حزب الاستقلال الذي كان متهما بأنه وراء ذلك الاغتيال، ليتم إحراق مقرات الحزب في الريف وإعلان العصيان المدني ضد دولة الاستقلال. تزعم تلك الانتفاضة أحد أعيان المنطقة وهو الشريف محمد سلاّم أمزيان وقام الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي من منفاه بالقاهرة بتبني ما حدث ومساندته ماديا بالسلاح ومعنويا ببيانات التأييد والدعم التي كانت تبث من القاهرة. اعتصم سكان الريف بالجبال وشكل المتمردون ما عرف بـ «جبهة النهضة المغربية» التي ترأسها محمد أمزيان، والتي ستصدر في 7 أكتوبر 1958 ميثاقها الثوري الذي سيطالب بعودة الخطابي وإجلاء جميع القوات الأجنبية عن المغرب (من هنا سميت بثورة الجلاء) ورفع الإقصاء والتهميش عن سكان الريف لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع المغاربة على اختلاف انتماءاتهم اللغوية والثقافية والمناطقية، وهو ما تجلى في المطالب العديدة حول تحقيق وحدة وطنية بعيدة عن العنصرية وتوزيع الثروات بالعدل بين المغاربة[14]. لكن النظام السياسي في المغرب، قرر أن يستغل الأحداث لتصفية المقاومة التي رفضت وضع السلاح إلى حين جلاء الجيش الفرنسي عن المغرب وتحرير الجزائر. وفي يوم 9 يناير 1959 تم إنزال 20 ألف جندي من القوات المسلحة الملكية مدعومين من قوات أجنبية وطائرات فرنسية بشواطئ البحر المتوسط بقيادة ولي العهد آنذاك المولى الحسن والكومندار أوفقير (الذي سيصبح فيما بعد أحد الجنرالات الأكثر دموية في تاريخ المغرب الحديث وسيتم إعدامه عقب محاولته الانقلابية الفاشلة سنة 1972)، وجرى قمع الانتفاضة الشعبية بوحشية وعنف كبيرين، وسقط القتلى بالآلاف وجرت أعمال نهب وسلب وجرائم اغتصاب وتعذيب شنيعة، ما تزال آثارها العميقة موشومة في ذاكرة سكان الريف إلى اليوم[15].

14- زكي مبارك، الخطابي وثورة الجلاء في الريف (1958). جريدة الصحيفة عدد 74 – 4 / 10 يناير 2002.

15 – Perrault, Gyilles.1990 Notre Ami le Roi. Paris. Ed. Gallimard. . .

كان لما جرى انعكاسات عديدة على المستقبل السياسي للمغرب، حيث استطاع القصر أن يقوي مكانته ويضعف حزب الاستقلال كثيرا، خاصة بعد إعلان ظهير الحريات العامة وتأسيس حزب الحركة الشعبية سنة 1958 الذي تزعمه الخطيب وأحرضان وحاول احتواء النخب المهمشة في المناطق الناطقة بالأمازيغية وخصوصا بالأطلس المتوسط والجنوب، لتحقيق نوع من التوازن مع أحزاب الحركة الوطنية (خاصة حزب الاستقلال) التي تهيمن عليها البورجوازية الحضرية ذات التوجه القومي العروبي.

لكن أهم ما نتج عن تلك المرحلة كان هو ذلك الشعور المرير ب «الحكَرة» لدى سكان الريف والذي سيزيد من تأجيجه السنوات الطويلة من التهميش المتعمد من طرف الدولة للمنطقة، وهو ما كان بمثابة «عقاب جماعي» لا تزال آثاره بادية إلى اليوم على منطقة الريف، فقد حرمت المنطقة وطوال عقود طويلة من الزمن من التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وتركت لتصبح مرتعا لزراعة المخدرات والحشيش، مما اضطر العديد من أبنائها إلى الهجرة نحو أوروبا، ما تزال المنطقة تعرف إلى اليوم أقل معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجمل المغرب.

بعد تصفية جيش التحرير في الشمال صارت الأنظار تتجه إلى جيش التحرير بالجنوب لإخضاعه هو الآخر. كانت هناك فرق من المقاومة تتشكل أساسا من أفراد ينحدرون من منطقة سوس والأطلس الصغير (أغلبهم ناطقون بالأمازيغية) تقوم بأعمال هجومية ضد القوات الفرنسية بالمنطقة وضد القوات الإسبانية بالصحراء وكانت أعمالهم تصل في بعض الأحيان إلى تخوم موريطانيا. وفي سنة 1958 قررت سلطات الإستعمار الفرنسي في موريطانيا إنشاء خط السكة الحديدية الرابط بين مناجم الحديد في منطقة الزويرات وميناء نواديبو على المحيط الأطلسي، فطلبت من بنك باريس والأراضي المنخفضة تمويل هذا المشروع، لكنه رفض لأن المنطقة ليست مستقرة بسبب وجود أعمال مقاومة فيها. جرى اتفاق بين الحكومة المغربية وفرنسا وإسبانيا على التخلص من جيش التحرير في الجنوب والذي كان قد رفض وضع السلاح إلى حين تحرير جميع الأراضي المحتلة، وقرر الاستمرار في أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال ومنشئاته. شاركت أعداد كبيرة من القوات المسلحة الملكية والجيش الإسباني مدعومة من

الطائرات الفرنسية في عملية تصفية جيش التحرير في الجنوب والتي عرفت باسم عملية «إيكوفيون» Ecouvillon، أي «الممسحة» وهو اسم له دلالاته في أن العملية أريد منها مسح جيش التحرير في الجنوب من الوجود. وعلى إثر هذه العملية أرغم معظم أفراده على تسليم أسلحتهم والانخراط في القوات المسلحة الملكية، في حين اضطر الكثيرون منهم إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية في سوس والأطلس الصغير[16].

كان من بين القلة الناجين من تلك العملية والمُصرّين على متابعة النضال، رجل ينحدر من منطقة سوس سيقوم بفتح هذا الملف – الذي كان خطأ تاريخيا فادحا ستكون له آثار وخيمة على ما صار يعرف فيما بعد بقضية الصحراء - بعد ذلك بعدة سنوات. إسمه أحمد فوزي ينحدر من قرية أكوليز بالأطلس الصغير، كان أول من أنشئ خلية سرية للمقاومة في مدينة الدار البيضاء، ألقي عليه القبض عدة مرات واستطاع الفرار. سيصبح لقب هذا الرجل أسطورة في تاريخ مغرب الحديث، إنه «شيخ العرب» (العرب في الدارجة المغربية لا تعني الناطقين بالعربية وإنما تعني سكان البوادي ويقابلها بالعربية البدو أو الأعراب)، والذي عرف بأنه المتمرد الذي لا يقهر، وسيسعى عبر تنظيمه السري - الذي اعتمد بشكل أساسي على شبكات المهاجرين السوسيين في المدن الكبيرة (الرباط، الدار البيضاء، سلا، ...) المشتغلين في قطاع التجارة والمنخرطين سابقا في صفوف المقاومة - من الانتقام من دولة الاستقلال لما فعلته بالمقاومين في الجنوب، قبل أن تتم تصفيته بعد مطاردات طويلة سنة 1964، والتخلص من تنظيمه نهائيا.

إلى ذلك الوقت (1958 / 1959) قامت دولة الاستقلال بمعاقبة واضطهاد أكبر معاقل المقاومة في الشمال والجنوب (الريف وسوس والصحراء) والتي سكانها هم في مجملهم من الناطقين بالأمازيغية، فجاء الدور بعد ذلك على منطقة الأطلس المتوسط التي ستتعرض لأعمال قمع وحشية بعد أحداث مولاي بوعزّة الشهيرة في 3 مارس 1973. تعرض الناس هناك لأعمال انتقام جماعي منهم، نفذته مختلف أجهزة الأمن والجيش وطال العديد من الناس ومنهم النساء والشيوخ والأطفال الذين صاروا يعرفون ب «إغواغن» (وهي كلمة أمازيغية

16- لمصدر نفسه، ص 48.

تعني المتمردون أوالفوضويون). كما جرت هناك أيضا تجاوزات رهيبة وصلت إلى حد دفن الناس وهم أحياء حيث كان يتم هدم المنازل فوق رؤوس أصحابها، وتهجيرهم بشكل جماعي. وما تزال آثار تلك الأحداث موشومة هي الأخرى في ذاكرة الناس في تلك المناطق والذين صار عندهم تمثل سيئ للغاية عن دولة الاستقلال لم يمح إلى اليوم.

لقد جعلت الأحداث الأليمة التي عرفتها المناطق الناطقة بالأمازيغية بعد الاستقلال معظم الناس هناك يشعرون بحساسية شديدة تجاه الدولة ونظامها السياسي (أو المخزن كما يسميه المغاربة)، وهو إحساس مرير ترسب في أعماق اللاشعورِ الجماعي للإنسان في هذه المناطق. إنه ما يصطلح عليه في المغرب ب «الحكرة» (من الاحتقار)، شعور زاد من مضاعفته واقع التهميش المتعمد لهذه المناطق على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على امتداد سنوات طويلة، وحينما يجتمع التهميش الثقافي مع الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغياب الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن، تكون التربة خصبة لنشوء نزوع قومي يرى في الآخر (الذي هو في هذه الحالة يُعَرّف بكونه عربيا !) خطرا عليه وعلى وجوده وبالتالي الاتجاه نحو التمركز حول الذات والعداء للآخر ولكل ما يرمز له في ما يسميه بعض علماء النفس ب «سيكولوجيا الجماعات المقهورة» وهو شعور له تأثيرات خطيرة طويلة الأمد على استقرار المجتمع نفسه واستمرار تماسكه ووحدته، خاصة مع بروز مطالب في بعض المناطق (الريف أساسا) تدعو إلى الفدرالية وإلى اعتماد نظام الحكم الذاتي لبعض المناطق تحت غطاء الخصوصية المحلية لهذه المناطق، وهو ما يدعو إليه اليوم جزء مهم من مكونات الحركة الأمازيغية في المغرب.

كان من النتائج السلبية لفترة الاستعمار والتي جرى تكريسها في مرحلة ما بعد الاستقلال، تقسيم المغرب إلى مغربين : أحدها «نافع» والثاني «غير نافع». كانت السلطات الاستعمارية قد أقامت هذا التقسيم بناء على مصالحها الخاصة في المنطقة، فاعتبرت المغرب النافع هي المناطق السهلية الكبيرة الغنية فلاحيا والواقعة على الساحل الأطلسي والتي تركزت فيها معظم المدن الجديدة قرب الموانئ الكبرى، في حين اعتبرت المناطق الجبلية الداخلية مناطق غير نافعة اقتصاديا

من وجهة نظر الاستعمار ولا تصلح للاستغلال الاقتصادي فجرى تهميشها وتسميتها بالمغرب غير النافع. تصادف أن معظم المناطق الجبلية في المغرب (الريف والأطلس) هي مناطق انتشار الناطقين باللغات الأمازيغية في المغرب، فكان التهميش – الذي نشأ عن الفترة الاستعمارية وتكرس في فترة الاستقلال – له عنوان واحد «تهميش المناطق الأمازيغية». لم تغير دولة الاستقلال شيئا من الواقع الذي خلفته السياسات الاستعمارية في البلد، ولم تحاول تغيير أي شيء من تركة الاستعمار سواء في بنية الدولة أو في الاقتصاد أو في التنمية أو في الخدمات الاجتماعية... وغيرها. وعلى سبيل المثال كان التعليم أحد الشعارات الكبيرة التي رفعت في دولة الاستقلال وجرى الكلام كثيرا عن تعريب وتعميم التعليم، لكن الواقع يقول أن ما تحقق بعد أزيد من نصف قرن من الاستقلال كان دون المستوى المطلوب بكثير، والأدهى من ذلك أنه لم يتم بشكل متوازن بين مختلف المناطق وبالطبع كان نصيب المغرب غير النافع هو الأقل بين مختلف المناطق، وتشير أرقام الإحصاءات الرسمية لسنة 2000 إلى أن ثمانية أقاليم التي يتركز فيها الناطقون باللغات الأمازيغية في المغرب هي الأقل في نسبة التّمدرس والولوج إلى التعليم (إقليم أكادير (24 %)، إقليم الناظور (12 %)، إقليم الحسيمة (18 %)، إقليم ورزازات (21 %)، إقليم فاس- تازة (23 %)، إقليم مراكش (16 %)، إقليمي تافيلالت وبني ملال (30 %)...) وكلها أقل من المعدل الوطني العام (36 %)، وجلّها لم يصل بعد إلى المعدل العام المسجل سنة 1958 (29 %) أي سنتين فقط بعد الاستقلال حتى بعد مرور نصف قرن من الزمن. وإذا قبلنا بأن التعليم هو مفتاح الارتقاء الاجتماعي في جميع البلدان في العالم بما فيها المغرب، نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أن فرص الارتقاء الاجتماعي عبر التعليم لدى أبناء تلك المناطق المهمّشة هي ضئيلة جدا مقارنة بالآخرين، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقع التعليم العالي الذي يعد المفتاح الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث تتركز معظم الجامعات والمعاهد العليا ومدارس المهندسين ومراكز الأبحاث في قطب الرباط – الدار البيضاء، في حين تعاني بقية المناطق من غياب شبه تام لتلك المؤسسات. وعلى سبيل المثال يوجد في كل الجنوب المغربي الذي يمثل أزيد من نصف مساحة البلاد ويتشكل من ستة جهات، جامعة واحدة في مدينة أكادير يضطر معظم الشباب

من أبناء الجنوب إلى الذهاب إليها لإتمام دراستهم العليا، وتعاني من اكتظاظ كبير وضعف في البنية التحتية والتجهيزات والطاقم البشري، في نفس الوقت الذي توجد فيه أكثر من جامعة واحدة في مدن المركز (الرباط، الدار البيضاء، فاس) وتتجمع فيها تقريبا جميع المعاهد والمدارس العليا بالمغرب.

يمثل قطاع التعليم أحد الوجوه المتعددة لموضوع التهميش، وهو ليس الوحيد فمعظم الأنشطة الاقتصادية للبلاد توجد بالمركز، ومعظم الإدارات العمومية والخدمات الاجتماعية موجودة هناك، في حين تكاد تنعدم في بعض المناطق الأخرى في المغرب غير النافع. وينعكس ذلك على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان بالمناطق المهمّشة حيث تصل معدلات الفقر إلى أعلاها في تلك المناطق، ويكفي أن نعلم أنه - حسب الجهات الرسمية بالمغرب - فإن خمس جهات من أصل 16 جهة، هي سوس ماسة درعة، ومراكش تنسيفت الحوز، ومكناس تافيلالت، وفاس بولمان، وتازة الحسيمة تاونات، تجمع أزيد من نصف فقراء المغرب، ويصل الفقر فيها إلى أعلى معدلاته، مما يعني أن الفرد في هذه المناطق يعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، في حين أن المعدل الوطني للدخل في المغرب هو دولارين للفرد في اليوم الواحد... وتعتبر درجة الفقر في هذه المناطق في حالة جد متدهورة، حيث تتجاوز 25 % من مجموع ساكنة المنطقة في كل من مناطق أكادير، بني ملال، خنيفرة، الحاجب، الناظور، الحسيمة، بركان، تاوريوت، كلميم (لمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع مثلا على تقرير 50 سنة من التنمية البشرية الذي أعده مجموعة من الباحثين عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، والأرقام التي تقدمها المنظمات الدولية عن واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب).

وهذه المناطق هي الأماكن التي يتركز فيها الناطقون باللغات الأمازيغية في المغرب، ما يجعل موضوع التنمية والفقر يختلط بإلحاح شديد بموضوع الهوية واللغة وبموضوع بناء الدولة الوطنية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وهو ما يجعل من موضوع الهوية المتمثل في الشعور بالتهميش أمرا غير مفهوم بدون استيعاب العوامل الأخرى المؤدية، وهي ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي.

وللأسف الشديد ما يزال هذا المسلسل – المتمثل في التهميش والإقصاء والاستهداف – مستمرا إلى اليوم، رغم كل خطابات «العهد الجديد» و«دولة الحق والقانون » و«الإنصاف والمصالحة»...وغيرها، وخير دليل على ذلك الأحداث العنيفة التي عرفتها مدينة سيدي إفني (جنوب منطقة سوس) عامي 2005 و2008 ، فالتهميش المتواصل للمنطقة وأعمال القمع الوحشية والعنيفة التي جوبهت بها المطالب الاجتماعية والاقتصادية البسيطة للسكان، والمحاكمات الصورية والظالمة للمناضلين، تزيد من ترسيخ ذلك الشعور المرير بـ «الحكَرة» (الاحتقار) من طرف دولة تعامل جزءً من شعبها على أنهم مواطنون – أو بالأحرى رعايا – من الدرجة الثانية، وهو ما دفع بالناس في هذه المنطقة في احتجاجاتهم الأخيرة، وفي مشهد مثير للانتباه يستحق دراسة معمقة، إلى الهتاف باسم «القبيلة» (قبيلة أيت باعمران) في نكوص مضاد إلى البنية الاجتماعية التقليدية المتمثلة في القبيلة، بعد أن خذلتهم كل شعارات المواطنة والحق والقانون والمشروع المجتمعي الحداثي... وغيرها من الشعارات التي يعلمون جيدا أنها تحمل معنى واحد هو مزيد من الإقصاء والتهميش والقمع بطرق أكثر حداثة، وبالطبع أكثر وحشية.

3 – الحركة الأمازيغية ورد الفعل ضد التهميش

جاء الاستقلال سنة 1956 وجاءت معه الشعارات الكبيرة عن تعريب التعليم والإدارة ومغربتها. وبالرغم من أنه لم يتحقق منه تلك الشعارات إلا القليل، وحتى ما تحقق منها فقد طغى عليه طابع الارتجال والعشوائية في التنفيذ، إلا أنها سادت لزمن طويل وبقيت النخب الحاكمة ترددها لأزيد من نصف قرن كنوع من الأيديولوجيا التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على أنظمة فاسدة. وفي ظل هذه الأجواء ظهرت نخبة متعلمة من أبناء المناطق الناطقة بالأمازيغية التي عايشت ظروف التهميش الثقافي والاجتماعي والسياسي لفترة ما بعد الاستقلال، ستكون بمثابة النواة الأولى لما صار يعرف فيما بعد بالحركة الأمازيغية.

كانت البداية الأولى مع العمل الجمعوي، حيث تأسست بالرباط سنة 1967 الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، ستضم الرواد الأوائل لهذه الحركة وكانت جمعية تهتم أساسا بالتراث الأمازيغي. وفي نفس المرحلة تقريبا قام مجموعة من

المهاجرين الجزائريين المنحدرين من منطقة القبائل والمقيمين بفرنسا وعلى رأسهم موحند باسعود أعراب بتأسيس الأكاديمية البربرية L'Académie Berbère في باريس، والتي سيكون لها تأثير كبير في بلورة الخطاب الثقافي الأمازيغي بشكل جذري كما أنها كانت وراء محاولة إحياء حروف «تيفيناغ» والتأسيس لمقولات مثل «إمازيغن» (الأمازيغ) و«تامازغا» (منطقة شمال إفريقيا)...إلخ.

وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين ظهرت مجموعة من الجمعيات الثقافية الأخرى مثل «جمعية أمازيغ» التي أسسها المرحوم الأستاذ علي صدقي أزايكو والذي سيكون أول معتقل سياسي للقضية الأمازيغية بعد نشره لمقاله الشهير «من أجل مفهوم حقيقي لهويتنا الوطنية» دافع فيه عن المكون الأمازيغي كجزء أساسي من الهوية الوطنية للمجتمع المغربي، وبالمقابل حكم عليه بسنة كاملة سجنا نافدا، لأنه تجرأ وتحدث عن التعددية الثقافية في هوية الإنسان المغربي في زمن كان يروج فيه لهوية أحادية، قومية ومغلقة. كما تأسست جمعيات أخرى مثل الجمعية الجديدة للثقافة والفنون الشعبية بالرباط، وجمعية الجامعة الصيفية بأكادير وجمعية الانطلاقة الثقافية بالناظور. لكن أول بروز علني للخطاب الأمازيغي في المغرب سيكون سنة 1980 بمناسبة الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير، ليتم بعد ذلك منع الدورة الثانية للجامعة الصيفية سنة 1982 من طرف السلطات المغربية لتستأنف نشاطها فيما بعد بداية التسعينيات. وفي 5 غشت 1991 وعلى هامش الدورة الرابعة للجامعة الصيفية بأكادير تم التوقيع من طرف عدد من الجمعيات على ما عرف بميثاق أكادير من أجل تطوير العمل الجمعوي الأمازيغي بالمغرب. كما جرى بعد ذلك توقيع مذكرة حول الحقوق الثقافية الأمازيغية موجهة إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا سنة 1993. وفي فبراير 1994 تأسس المجلس الوطني للتنسيق بين الجمعيات الأمازيغية بالمغرب، ليشكل إطار تنظيميا وطنيا للجمعيات الأمازيغية بالمغرب. وعرفت نفس السنة اعتقال مجموعة من نشطاء الحركة الأمازيغية الذين رفعوا شعارات مطالبة بإعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية في تظاهرة بمناسبة فاتح ماي.

وكان للمحطة السياسية التي عرفها المغرب سنة 1996 بمناسبة تعديل الدستور تدشينا لما سمي بمرحلة التناوب التوافقي، دور في بروز الخطاب الأمازيغي كخطاب

سياسي لأول مرة وذلك بعد رفع مذكرة حول الأمازيغية والإصلاحات الدستورية إلى الديوان الملكي، لكن الدستور الجديد لم يتطرق إلى أي من مطالب الحركة الأمازيغية. ولا بد من الإشارة هنا أيضا إلى ما يعرف بالحركة الثقافية الأمازيغية داخل الجامعات المغربية والتي تأسست في بداية التسعينيات لتكون الذراع الطلابي للحركة الأمازيغية والتي ظلت تسيطر عليها بشكل أساسي جمعية تاماينوت إلا أن صوتها بدأ يخفت مؤخرا بشكل كبير لفائدة المنشقين عنها من الشبكة الأمازيغية للمواطنة خصوصا بعد تعيين حسن إد بلقاسم قيادي تاماينوت في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ما أفقدها الكثير من شعبيتها.

وفي سنة 2000 أصدر الباحث محمد شفيق (عضو أكاديمية المملكة المغربية) بيانا «حول ضرورة الاعتراف بأمازيغية المغرب» وكان لهذا البيان آثار كبيرة في بلورة النقاش حول الثقافة الأمازيغية وموقعها في المجتمع المغربي، وهو ما سيكون – في تلك المرحلة – بمثابة إرهاص لدخول الدولة على الخط، خصوصا بعد تعيين أحد المحسوبين على الحركة الأمازيغية ورئيس مركز طارق بن زياد «حسن أوريد» ناطقا رسميا باسم القصر الملكي، ومحاولة الدولة احتواء الموضوع ضمن مؤسساتها.

وفي السنوات الأخيرة حدثت تطورات عديدة في هذا المسار حيث أدى الإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001 واحتواء الدولة لجزء كبير من القيادات والمثقفين والفاعلين المحسوبين على الحركة الأمازيغية ضمن إطار هذا المعهد إلى بروز خلافات حادة في صفوفها وصلت إلى درجة اتهام البعض بالخيانة والخضوع للنظام، وهو ما ستكون له آثار كبيرة على مستقبل الحركة، ستزيد من حدة واقع الانقسام والتشرذم الذي تعرفها مختلف مكوناتها.

أما فيما يخص تحليل خطاب الحركة الأمازيغية فإن الملاحظ يستطيع تمييز خطين رئيسيين فيها يختلفان عن بعضهما في المنطلقات وفي المواقف : الأول «وطني «ينظر إلى اللغة والثقافة الأمازيغية كجزء من هوية المجتمع المغربي، جزء مهم ولكن ليس وحيدا ولا يمكنه إلغاء الأجزاء الأخرى المتعددة. والثاني «قومي» يرى أن الهوية الأمازيغية (دون أن يحدد حتى دلالات ما تعنيه بالضبط) هي الهوية

الوحيدة للمجتمع، ليس فقط في المغرب وإنما في شمال إفريقيا كلها (يسمونها تمازغا الكبرى)، وهو تيار يحمل عداءً شديدا لكل ما هو عربي وإسلامي في تاريخ شمال إفريقيا حتى لو كان في حقيقة الأمر من إنجاز الأمازيغ أنفسهم، كما أنه يتبنى خطابا عنصريا صريحا وعدائيا للآخر (المفترض) لا يستطيع إخفائه، حتى لو حاولت نخبه في أغلب الأحيان التخفيف من حدة هذا الخطاب لحسابات عديدة مرتبطة بالواقع الاجتماعي والسياسي ذي الطبيعة التعددية في المغرب.

III - المواطنة وحل قضية الهوية في شمال إفريقيا : مشروع الدولة الوطنية

1 – التحديث وميراث القبيلة :

أدى تدخل القوى الاستعمارية في شمال إفريقيا إلى تدمير البنيات الاجتماعية (البنية القبلية) والاقتصادية (الزراعة المعيشية) والسياسية (الدولة التقليدية) وتعويضها بأخرى حديثة، لم تكن منسجمة مع التطور التاريخي والثقافي للمنطقة، وبالتالي ظلت طويلا تبدو كجسم غريب مفروض بالقوة من الخارج يستحيل مقاومته. هكذا وإبان حصول دول المنطقة على الاستقلال منتصف القرن العشرين ورثت الوضعية السابقة أي وضعية التحول القسري نحو الهياكل الحديثة للدولة والاقتصاد والمجتمع، وكان من الواضح استحالة العودة إلى ما كان عليه المجتمع من قبل، بعد أن جرى تحطيم البنيات التقليدية في جميع مناحي حياة المجتمع ودون رجعة. لم يكن هناك من خيار آخر سوى الاستمرار في مسلسل التحديث المتعثر ومحاولة الاختزال الزمني لتجربة التحديث التي عاشتها الدول الأوروبية في إطار سياق تاريخي طويل امتد لعدة قرون وتفاعلت فيه جميع الجوانب والأبعاد ليكون تطورا طبيعيا لتلك المجتمعات.

هكذا، ما إن حصلت بلدان شمال إفريقيا على استقلالها حتى رفعت النخب الحاكمة فيها شعارات كبيرة عن بناء الدولة الوطنية والانخراط في مسلسل التحديث والتصنيع وبناء الدولة الحديثة والمجتمع الحديث على النمط الأوروبي. لكن المعضلة الحقيقية التي واجهت ذلك، كانت بالأساس متعلقة بكون تلك المفاهيم لم تكن قد تأسست بعد في وعي الناس في هذه البلدان وفي ثقافتهم

التي بقيت تقليدية ويهيمن عليها الموروث الثقافي القديم الذي لا يمكن إزاحته بسهولة حتى لو فقد هذا الموروث حاضنه الأساسي المتمثل في البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع والتي حطمها التدخل الاستعماري. لم ينفصل الإنسان الذي انتقل من البادية إلى المدينة (أو من وضعية فلاح بدون أرض إلى بروليتاريا المدن، حسب تعبير بورديو) بشكل كامل عن الإطار الثقافي الذي جاء منه وبقي ينتمي إليه، حتى أن بعضهم ظل يعيش متنقلا بين المدينة حيث العمل والبادية حيث يسكن أفراد عائلته. لذلك بقي الموروث الثقافي السابق وأنماط العلاقات الاجتماعية التي يفرضها قائما لفترة طويلة ولم يحصل قط انفصال تام أو قطيعة تاريخية كاملة. ولم يقتصر الأمر فقط على الفئات الشعبية البسيطة التي وجدت نفسها لا حول ولا قوة لها في خضم تحولات كبيرة لم تكن قادرة حتى على استيعابها، بل تعداه إلى النخب المثقفة نفسها والتي تلقت تعليما عصريا في المدارس والمعاهد الأجنبية وجلهم سافر إلى الخارج وإلى فرنسا بالأساس لإكمال دراسته، لكنهم في النهاية عادوا إلى بلدانهم وهم يطمحون إلى التغيير الشامل والسريع والانتقال نحو الدولة والمجتمع الحديث، قبل يصاب معظمهم بخيبة أمل أو يتحولوا إلى ورثة لعائلاتهم الثرية (الأغلبية الساحقة ممن كانوا قادرين على الدراسة في الخارج في تلك الفترة هم أبناء الأعيان والعائلات الميسورة في زمن لم يكن فيه التعليم عموميا ولا شاملا...) ولمصالحها الخاصة في ظل دولة الاستقلال وصراع المواقع الذي ما فتئ يندلع بين القوى الاجتماعية المختلفة لنيل أكبر حصة من كعكة الاستقلال. وهو ما عبر عنه ذات مرة – في حسرة - كاتب مغربي عاش تلك التجربة حين قال: «أدركت أن هذا الجيل الذي نال حظا من التعليم كان جيلا من التفاح المتعفن، وفي أحسن الأحوال يمكن استخراج عصير منه، لكنه عصير سيئ المذاق... لقد حلم الجيل الأول من المثقفين المتغربين بالإصلاحات والتطهير والتغيير... لكنك لا تفهم شيئا، لن تكون سوى بناء في خدمة الأجداد...» [17].

لقد كان الجميع يعيش نوعا من الازدواجية بين الخطاب والممارسة بين الدولة

17 - Chraibi Driss, 1954 Le passé simple. Edition Folio Paris, . P 243.

الحديثة وهياكلها الحديثة وبين ممارسة تقليدية تنبني على الموروث الثقافي للعلاقات العائلية والقرابية، لتتحول تلك الهياكل الحديثة إلى ما يشبه القشرة الخارجية التي لا تحمل أي مضمون، في حين أن المجتمع ما تزال تحكمه الثقافة التقليدية. هكذا تحولت أجهزة الدولة والأحزاب والنقابات والجمعيات والجماعات الاقتصادية إلى ما يشبه الإقطاعيات الشخصية التي تحكمها ثقافة تقليدية مبنية على أواصر القرابة والعلاقات العائلية وتحالفات المصالح، وبالتالي تحول هذه الهياكل إلى أدوات تديرها نخب وفئات محظوظة لتوسيع ثروتها وزيادة نفوذها وتحكمها في المجتمع. ولعل من الأمور المثيرة للضحك في هذا السياق أن هذه العدوى أصابت حتى بعض الهياكل «التقدمية جدا» مثل النقابات التي وجدت أساسا للدفاع عن مصالح الفئات العاملة، لكنها بدورها تحولت إلى أدوات في يد تلك الفئات المحظوظة من الميسورين، وصار الزعماء النقابيون بكل ما يحمله هذا الاسم من معان أيديولوجية بروليتارية، جزء من فئة المحظوظين الذين لا هَمّ لهم سوى الدفاع عن مصالحهم الشخصية وليس مصالح الطبقة العاملة. لقد انتقلت ثقافة القبيلة إلى الحزب والنقابة والدولة وصارت هي الثقافة المهيمنة على المجتمع على المستوى الرمزي رغم فقدانها لبنيتها التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي ترتكز عليها أي القبيلة. بذلك تكرّست في أذهان الناس وضعية تتميز بثنائية الخطاب والممارسة أي الكلام عن القانون والمؤسسات والمواطنة والمجتمع المدني... إلخ، والممارسة القائمة على ثقافة القبيلة والعائلة والروابط القرابية. هكذا جرى تكريس الازدواجية القائمة والتي لا تزال موجودة إلى اليوم بين «هياكل حديثة» و«ثقافة تقليدية» موروثة عن عهد ما قبل الاستعمار، وصارت هذه الازدواجية بمثابة علامة على فشل الانتقال التاريخي نحو التحديث وفشل حلم الدولة الوطنية وانهياره أمام ثقافة الاستبداد وسياسة المصالح الشخصية الضيقة.

في ظل هذا الجو المشحون والمكهرب ولدت إشكالية الهوية وطرح سؤال الانتماء بإلحاح أمام تزايد التهميش التي عرفته فئات واسعة من المجتمع وتعدد أبعاد هذا التهميش وصولا إلى الاستهداف المباشر والعنيف في بعض المناطق. فصار التعبير عن الإخفاقات المتتالية يجد مجال تنفيس له في الهوية الثقافية

والدينية، أو حسب تعبير بورديو عن «المجتثين «الذين هم الآن بصدد استرداد ذاتهم التي دمرها الاستعمار ثم همشها الاستقلال، فلم يعد أمامهم سوى الإطار الديني والثقافي الذي لم يتأسس في تقاليدهم بعد، بل جاء هو الآخر مع الاستعمار. وزاد من تفاقم هذه الوضعية - التي رافقت فشل مشروع الاستقلال - سياسات التهميش والإقصاء التي مارستها النخب الحاكمة واستهدفت الجزء الأكبر من شعوب المنطقة، واستمرار الاستبداد السياسي والاحتكار الاقتصادي الذي تمارسه فئة المحظوظين الممسكة بزمام الدولة والموروث من فترة ما قبل الاستعمار، مع تقويته بشكل هائل بالهياكل والآليات الحديثة الموروثة عن فترة الاستعمار، وفقدان الفرد لآليات الحماية المضادة التي كانت توفرها له البنية الاجتماعية التقليدية (العائلة، العشيرة، القبيلة...) من شبكة حماية وأمان وتضامن. فصار الإنسان ضائعا بعد فقدانه لكل أدوات الحماية أمام وحش مُتَغَوِّل اسمه الدولة، ليكون ملاذه الوحيد هو الإطار الهوياتي ببعده الثقافي والديني، لعله يؤمِّن للإنسان الفرد ذلك الشعور بالانتماء وبالتالي بالأمان والحماية. لكن الإشكالية الرئيسية هي أن هذا الإطار الهوياتي لم يتأسس بعد في ثقافة المجتمع، بل كان بدوره أحد تلك الأعراض المستوردة من الخارج مع الدولة الحديثة التي جاء بها الاستعمار. هكذا جرى استيراد إشكالات الهوية والقومية كما تبلورت في النموذج التاريخي الأوروبي بكل ما تحمله من خصوصية ثقافية وتاريخية أوروبية محضة، إلى مجتمعات أخرى لم تعش تلك الصيرورة التاريخية ولم تعرف نفس المشاكل والأزمات التي عاشتها المجتمعات الأوروبية خلال القرون الماضية.

لذلك كانت القضية الجوهرية - وما تزال - هي قضية الدولة الحديثة والمجتمع الحديث وسبب الفشل الذريع الذي مني به مشروع / حلم الدولة الوطنية الحديثة والمتقدمة ؟ ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال يمكن فهم كل الإشكالات العرضية الأخرى بما في ذلك سؤال الهوية الذي لم يكن مطروحا في ما قبل مجيء الاستعمار وتدمير البنية التقليدية للمجتمع. كما يمكن أيضا استشراف آفاق لحلول ممكنة لكل المشاكل والأزمات التي اعترضت طريق هذا المشروع / الحلم لزمن طويل.

2 – بناء الدولة الوطنية والانتقال من دولة الرعايا إلى دولة المواطنين : التعاقد كشرط للديمقراطية

هناك حقيقة مُرّة لا بد من الاعتراف بها : لقد ذهبت البنية التقليدية للمجتمع إلى غير رجعة ولم يعد من الممكن استعادتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أي أنه لم يعد أبدا من الممكن الرجوع إلى الاقتصاد الزراعي التقليدي والبنية الاجتماعية القبلية وما كان يرافقها على مستوى البنية السياسية. وهناك حقيقة أخرى لا بد من الاعتراف بها أيضا : لم يعد بالإمكان العيش خارج البنية الحديثة للمجتمع والاقتصاد والسياسة، فقد صارت الهياكل الحديثة جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للناس التي لا يمكن الاستغناء عنها. هذان الحقيقتان يجب أن تكونا حاضرتين في أذهاننا كلما أردنا مناقشة هذا الموضوع.

ومع أن الانتقال من البنية التقليدية للمجتمع إلى البنية الحديثة قد حصل فعلا على المستوى المادي فإنه ما يزال متعثرا على المستوى الثقافي، حيث ما تزال تسود الثقافة التقليدية رغم فقدانها لمبررات وجودها المادي. وهذه الازدواجية التي تحكم المجتمعات المتخلفة – بما في ذلك منطقة شمال إفريقيا – هي ناتجة عن الفشل لحد الآن في استيعاب وتجاوز صدمة الاستعمار التي قلبت الأمور رأسا على عقب ولم تسمح بنضوج التحولات الثقافية بموازاة مع التحولات البنيوية التي حصلت سريعا وتحت ضغط قوة خارجية ودون تدخل من أبناء هذه المجتمعات ولا حتى قدرتهم على استيعاب ما الذي حصل. بعد ذلك جاء الاستقلال وجاء حلم الدولة الوطنية الحديثة، لكن سرعان ما تبخرت هذه الأحلام على واقع الأنظمة الاستبدادية والاقتصاد المتخلف والهياكل الحديثة المفرغة من أي مضمون والتي تحكمها ثقافة مترسبة عن مرحلة ما قبل الاستعمار. هذا الإخفاق نتجت عنه سلسلة طويلة من المشاكل التي لا تنتهي ومن بينها قضية الهوية التي طرحت مباشرة مع الاستقلال وما تلى ذلك من إخفاقات (راجع الفصل الأول عن الجذور التاريخية لقضية الهوية في المنطقة، نموذج المغرب). لذلك لا بد من طرح السؤال عن الأسباب الحقيقية لهذا الفشل الذريع ، وبالتالي لما تبعه من مشاكل وأزمات، تمهيدا لمحاولة إيجاد حلول جوهرية لهذه المشاكل.

نستطيع تلخيص ما نراه حلا لهذه المعضلة أي ازدواجية الهياكل الحديثة والثقافة التقليدية وما ينتج عنها من إشكالات أحدها قضية الهوية، في ما نسميه «استيعاب وتجاوز صدمة الاستعمار»، تلك الصدمة التي لم نستطع الاستفاقة منها إلى الآن، وذلك من خلال إعادة «التأسيس» للتحديث على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

تقوم فكرة «الاستيعاب والتجاوز »على فعل التأسيس الذي يتضمن التحرر من تركة الماضي (استيعاب الصدمة) ومحاولة استشراف الآفاق المستقبلية (تجاوز الصدمة). ويفترض فعل التأسيس فهما كاملا للأسباب الكامنة وراء الأزمة التي تعيشها مجتمعات المنطقة حاليا ونتائجها المختلفة والمؤثرة في جميع مناحي حياة هذه المجتمعات. فقد كان السبب الرئيسي لتبخر أحلام الاستقلال هو انعدام فعل «التأسيس» للتجربة، وما جرى كان يتلخص في القبول بتركة الاستعمار كما هي مع محاولة تكييفها لخدمة مصالح فئوية للنخب الحاكمة التي حاولت تعويض المستعمر في توظيف واستغلال الهياكل الجديدة للدولة الحديثة من أجل خدمة تلك المصالح والحفاظ عليها. لقد فشلت تجربة الاستقلال والدولة الوطنية لسببين رئيسيين أولهما انتهازية النخب السياسية وفسادها وهي التي كانت تعمل لمصالحها الضيقة فقط محاولة الحصول على أكبر قطعة ممكنة من كعكة الاستقلال، وثانيهما هو التخلف الكبير الذي كانت تعيشه الشعوب الغراقة في الأمية والجهل والتي كانت تفتقر لأدوات التأثير على مجريات الأحداث وعلى النخب المسيطرة عليها. فشل الحلم وانتهى بإحباط الشعوب، وكما هي العادة كان الإحباط يزرع بذور الانفجار لدى أولائك «المجتثين» الذين اقتلعهم الاستعمار من جذورهم وهمشهم الاستقلال، فكانت قضية الهوية أحد المظاهر المتعددة لهذا الانفجار.

هل كان من الممكن ألا يحصل ما حصل أم أن الأمر كان قدرا محتوما؟ نزعم أن ذلك كان ممكنا، لأننا ما نزال نؤمن بإمكانية تجاوز تلك الإخفاقات وما نزال نؤمن بإمكانية إحياء حلم الدولة الوطنية من جديد تمهيدا لتأسيسها في أرض الواقع.

لماذا؟ ببساطة لأنه لا توجد لدينا خيارات أخرى غير ذلك، وإلا سينتهي الأمر بمجتمعاتنا إلى التفكك والتحلل إلى كيانات صغيرة متناحرة لا مستقبل لها أو بعبارة أخرى إلى «الحرب الأهلية» (لعل ما جرى ويجري الآن في الجزائر نذير

شؤم بذلك مع تزايد دوامة العنف التي لا تنتهي من جهة، وبروز مطالب مناطقية بالانفصال وتأسيس كيانات مستقلة... وقد لا تكون الجزائر هي الوحيدة التي تسير في هذا الطريق فجميع بلدان المنطقة عندها ما يكفي من المشاكل والأزمات التي يمكن أن تكون مدمرة...).

إذا يبقى السؤال الملح هو كيف يمكن القيام بعملية إعادة «التأسيس» هذه ؟ يمكن أن نلخص ذلك في إعادة تأسيس الدولة الوطنية على قاعدة أسس جديدة تحكم علاقة الدولة والمجتمع. وأهم هذه الأسس على الإطلاق هو «التعاقد الاجتماعي والسياسي» على فكرتي «الديموقراطية» و«المواطنة»، أي إعادة تأسيس عمل سياسي يؤمن بأن الشعب هو مصدر كل سلطة وبالتالي بالمشاركة الشعبية في الحكم وتداول السلطة بشكل سلمي، أي باختصار تحوّل الشعب من «رعية» (بمعناها القدحي الذي يحيل على البهائم التي تستلزم وجود راع يرعاها) إلى «مواطنين» (بمعناها التعاقدي الذي يحيل على إنسان يتمتع بالحرية والكرامة).

يتعلق الجزء الأول للحل في إعادة تأسيس الدولة الحديثة وهياكلها ومؤسساتها على أساس مبدأ «الديموقراطية». وتعني الديمقراطية ببساطة «حكم الشعب» أو «سيادة الشعب»، وذلك في مقابل أنظمة سياسية أخرى مثل «الأرستقراطية » (حكم النبلاء أو الطبقة الأفضل...) و«الموناركية» (حكم الفرد الواحد أو الملكية المطلقة...) و«الثيوقراطية (حكم الكهنة وطبقة رجال الدين...). الديمقراطية هي النظام السياسي الذي تكون فيه السيادة بيد المواطنين. والاسم مشتق من أصله اللاتيني المكون من كلمتين ديموس Demos ومعناها الشعب وكراتوس Kratos ومعناها سلطة، وبالتالي فالمقابل الدقيق لكلمة ديمقراطية هي سلطة الشعب. الشعب هو صاحب السلطة ومن له الكلمة الفصل في كل القضايا السياسية وهو من يختار الهياكل والمؤسسات التي تسير الدولة عن طريق الانتخاب المباشر وغير المباشر، وله تعود الكلمة الأخيرة في القضايا الخلافية المرتبطة بالشأن العام للمجتمع والدولة.

الديمقراطية هي إطار عام لتدبير الشأن العام وتسيير شؤون الحكم، لكن هذا لا يعني أنها برنامج سياسي أو اجتماعي لحل مشاكل المجتمع ومواجهة التحديات التي يعرفها على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنها ببساطة إطار عام

يسمح بإيجاد آليات وهياكل مقبولة من الجميع للاختيار بين البرامج السياسية المختلفة التي تتصارع فيما بينها لإقناع المواطنين بأنها الأجدر والأصلح لحل مشاكل المجتمع، لأنها توفر المناخ السلمي لتداول السلطة وتداول البرامج السياسية المختلفة. ويشرح كارل بوبر هذه الفكرة بالقول: «إن الفارق بين الديمقراطية والاستبداد هو أنه من الممكن التخلص من الحكومة تحت الديمقراطية دون إراقة دماء، أما تحت الاستبداد فهذا غير ممكن. الديمقراطية في حد ذاتها لا تضفي أية مزايا على المواطن، وليس من المفروض أن نتوقع منها ذلك. والواقع أن الديمقراطية لا تستطيع أن تفعل شيئا، إنما يستطيع مواطنو الديمقراطية فقط أن يتصرفوا (ومن بينهم بالطبع المواطنون الذين يشكلون الحكومة). لا توفر الديمقراطية أكثر من مجرد إطار يمكن للمواطنين أن يعملوا داخله بطريقة منظمة متماسكة...»[18].

تنبني الديمقراطية الحديثة كنظام سياسي واجتماعي على فكرة «التعاقد» بين الحاكم والمحكوم، أي تنازل الشعب عن جزء من حريته وسيادته وسلطته المطلقة لمصلحة «مفوّضين» عنه في المؤسسات وهياكل الدولة من أجل تسهيل عملية التدبير والتسيير واتخاذ القرار، مع احتفاظ الشعب بحقه في المراقبة والمتابعة والمحاسبة في حالة حصول تجاوزات في ممارسة الصلاحيات، وهو ما يكفله نظام «فصل السلط»: أي فصل السلطة التنفيذية (الحكومة) عن السلطتين التشريعية (البرلمان) والقضائية. تقوم فكرة التعاقد إذاً على مبدأين أساسيين، الأول هو تنازل الفرد عن جزء من حريته المطلقة التي هي جزء من طبيعة الإنسان نفسها وليست شيئا مكتسبا، للدولة التي تقوم بأدوار معينة في تدبير الشأن العام من خلال مؤسساتها وهياكلها لما فيه المصلحة العامة للجميع، وهو ما يعني أن حرية الإنسان تصبح نسبية في إطار المجتمع ومقيدة بقاعدة عامة تقول بأن «حرية الفرد تنتهي حيثما تبدأ حرية الآخرين»، أي أن الفرد الذي قبِل بالعيش في المجتمع يصبح ملزما باحترام القانون الذي يحكم هذا المجتمع.

لكن السؤال الذي يطرح هنا هو من أين يأتي هذا القانون؟ ومن الذي يصنعه؟ القانون في النظام الديمقراطي هو تعبير عن الإرادة العامة أي عن التعبير الحر لجميع الناس الأحرار في اختيارهم والمتساوين في حريتهم وإنسانيتهم. وهو

18- كارل بوبر، بحثا عن عالم أفضل. ترجمة: أحمد مستجير. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999، ص 191.

ما يحيلنا إلى المبدأ الثاني أي مبدأ «المساواة»، بمعنى أن جميع الناس لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات داخل المجتمع وفي علاقتهم بالدولة، بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أو لغتهم أو دينهم أو ثقافتهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي... ففي ظل النظام الديمقراطي لا يوجد نبلاء ولا طبقة حاكمة ولا امتيازات خاصة لهذه الفئة أو تلك من الناس تسمح لهم بتجاوز حريات الآخرين والاعتداء عليها أو مصادرتها. ويلخص الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في كتابه «العقد الاجتماعي» هذه الفكرة بقوله: «إذا بحثنا من ماذا تتكون المصلحة العامة للجميع والتي يجب أن تكون غاية كل نظام تشريع، فسنجد أنها منحصرة في مبدأين أساسيين: الحرية والمساواة. الحرية لأن كل تبعية خاصة هي مقدار من القوة ينتزع من كيان الدولة، والمساواة لأن الحرية لا يمكن أن تستمر بدونها... والإرادة العامة لا يمكن تمثيلها أبدا، فإما أن تكون هي نفسها أو لا تكون، لا يوجد حل وسط. فنواب الشعب لا يمكن لهم أن يكونوا ممثليه، فهم ليسوا سوى مفوضيه. وكل قانون لم يوافق عليه الشعب يكون باطلا ولا يعتبر قانونا أبدا...»[19].

لكن الديمقراطية – كإطار لتدبير الشأن العام للمجتمعات – لا يمكن أن تكون ناجعة في ظل غياب ثقافة ديمقراطية حقيقية تشكل الحاضن الرئيسي الذي يسمح لها بأن تكون ممكنة وناجعة، وهناك العديد من الأمثلة السياسية والاجتماعية التي تصير معها الديمقراطية مسألة مستحيلة أو على الأقل مسألة بالغة التعقيد والصعوبة. فمثلا لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل «الطائفية السياسية» (كما هو الحال مثلا في بلدان كالعراق أو لبنان)، لأن الديمقراطية في مثل هذا النموذج السياسي لا معنى لها ما دام الناس والأحزاب يصنفون على أساس طائفي وتحركهم اعتبارات أخرى غير البرامج السياسية وحرية الاختيار بينها، وإنما اعتبارات هي في عمقها نفسية تنتمي إلى حقل الهوية والانتماء. وعندها تصبح الديمقراطية مجرد شعار فارغ يخفي حقيقة تصارع الهويات المحلية أو حروب الطوائف التي تستهدف الحصول على أكبر حصة من كعكة الدولة، والتي تهدد باستمرار بتحول الحرب الأهلية المستترة (الصراع السياسي من خلال المؤسسات)

19 - Jean-Jacques Rousseau. 1977 Du contrat social. Editeur : Seuil, . P 166.

إلى حرب أهلية دموية (الصراع المسلح) عند حصول أي اختلال في موازين القوى الداخلية أو الخارجية التي تمسك بخيوط الصراع الطائفي وتوازناته. وهو ما عبر عنه بشكل بليغ الكاتب العراقي أحد مطر بقوله أن: «التعدّدية في مثل هذا المناخ ليست منافسة بين تيارات اجتماعية مختلفة من أجل الوصول إلي تحقيق الحرية للجميع والمساواة بين الجميع، بل هي سباق بين ديناصورات حديثة تحمل بين أنيابها الشّعارات وأصابع الديناميت معاً، للوصول إلي ديمقراطية القبيلة المنفردة بالسلطة وتحقيق أقصي درجات العدل في توزيع بركات الإبادة على كلّ التيارات الأخرى...»[20]. وما قلناه عن استحالة الديمقراطية في ظل الطائفية نقوله عن استحالة الديمقراطية مع وجود تنظيمات سياسية وأحزاب ذات نزوع شمولي تؤمن بضرورة السيطرة على المجتمع والهيمنة عليه من أجل توجيهه لخدمة أهداف أيديولوجية معينة. وهذا النوع من الأحزاب والتنظيمات قد يقبل في ظروف معينة باللجوء للعبة الديمقراطية من أجل الوصول للسلطة، مع استبطانه لفكرة الهيمنة وإقصاء الآخرين، واستعداده للانقلاب على اللعبة الديمقراطية عند أول منعطف تأتي فيه نتائجها بما لا تحبه. وقد عرف القرن الماضي (القرن العشرون) أمثلة تاريخية عديدة لمثل هذه الأحزاب وأشهرها الحزب النازي في ألمانيا الذي جاء من خلال صناديق الاقتراع وفي ظل انتخابات حرة، فما كان منه سوى أن انقلب عليها وألغى الديمقراطية وأنشأ نظاما استبداديا بوليسيا أشعل فتيل حرب عالمية دمرت كل أوروبا. وهذه الحالة مرتبطة بمعظم الأحزاب التي تحمل عقيدة شمولية والتي تجعل من نفسها وصية على الشعب وهي التي تعرف مصلحته أكثر منه ومستعدة لقتل الناس من أجل مصلحتهم! والمصلحة العامة... وغيرها من التبريرات التي يجري تقديمها في هذا الصدد لتبرير سلب حريات الناس وهيمنة الرؤية الأحادية التي تنزع دوما إلى العنف وسيلة للهيمنة والاستحواذ. لذلك وفي غياب ثقافة ديمقراطية راسخة في صفوف أفراد المجتمع لا يمكن ضمان نتائج اللعبة الديمقراطية ومساراتها، لأن هذه الثقافة هي التي توفر الإطار الأخلاقي العام الذي يضمن عدم تجاوز حريات الناس وحقوقهم في التعبير والاختلاف من طرف أي لاعب سياسي أيّاً كان حجمه أو دوره. ويعبر كارل بوبر عن هذه الفكرة بالقول أنه: «من التقاليد التي يجب أن نعتبرها الأهم، هناك ما يمكن أن

20- أحمد مطر، حديقة الإنسان. جريدة الراية القطرية عدد 17 – 09 – 2004.

نسميه» الإطار الأخلاقي للمجتمع (المناظر للإطار القانوني للمؤسسات) وهذا يضم الإحساس التقليدي لدى المجتمع بالعدل أو الإنصاف، أو بدرجة الحساسية الأخلاقية التي بلغها. يخدم هذا الإطار الأخلاقي كأساس يُمكّننا – عند الحاجة – من بلوغ تسوية عادلة منصفة بين الاهتمامات المتضاربة. هو بالطبع ليس ثابتا لا يتغير، لكنه يتغير ببطء نسبيا. ليس هناك ما هو أخطر من تحطيم هذا الإطار التقليدي... فتحطيمه سيؤدي في النهاية إلى الكَلْبية (الحيوانية) والعدمية، نعني إلى تجاهل وتدمير كل القيم الإنسانية...[21].

3 – المواطنة وحقوق الإنسان :

لكن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو المتعلق بهذا الإطار الأخلاقي الذي يضمن نجاعة النظام الديمقراطي واحترامه من طرف جميع الأطراف في المجتمع ؟ يحيلنا هذا السؤال على الجزء الثاني من الموضوع أي على فكرة «المواطنة» التي تتداخل بشكل كبير مع فكرة الديمقراطية. ففي النظام الديمقراطي، يُعرّف «المواطن» بأنه هو الإنسان الحر المتساوي مع الآخرين في الحقوق والواجبات والذي يشارك في السيادة الشعبية، فيمارس حقّ الانتخاب ويختار التوجهات العامة في تدبير شؤون الحياة السياسية. هذا الترابط بين المواطنة والديمقراطية هو ما جعل روسو يقرّ بأنه «حالما يوجب سيّد فهذا يعني أنه لا وجود لشعب يتصف بالسيادة » (العقد الاجتماعي)، ما يعني أنه لا يمكن الحديث عن مواطنة في ظل حكم استبدادي. وبالنسبة لروسو تسمح الإرادة العامة بالمصالحة بين الحرية الفردية والسيادة الجماعية ذلك أنّ كلّ فرد يتعاقد مع كامل الجسم السياسي، وكلّ فرد هو صاحب سيادة وبالتالي يشارك في سيادة الدولة. فالمواطنة هي المشاركة في الحياة السياسية، هي ممارسة وضمان للحقوق المدنية والسياسية، والمواطن هو فردٌ ينخرط في سلطة الدولة وفي حمايتها، وبالتالي يتمتع بحقوق مدنية ويقوم بواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. من هنا يتجلى أن للمواطنة علاقة متينة بالديمقراطية، فأن يكون المرء مواطنا يقتضي انتماءه لمجال سياسي (الدولة) وبالتالي دخوله في علاقات ملزمة ذات طبيعة سياسية (حقوق / واجبات). وفي الديمقراطية كل مواطن يملك جزء من السيادة العامة للدولة، وبالتالي فإن المواطنين هم الذين يختارون الحكومة بواسطة الانتخابات.

---

21 - كارل بوبر، المصدر نفسه. ص 192.

وخلاصة القول أن مجتمع المواطنين هو الذي يشكل الأمة، لأن «الأمة هي في الواقع ليست سوى إحدى الجماعات الممكنة (المتخيلة والمفترضة) التي يمكن للأفراد ضمنها ممارسة مواطنتهم...» [22]. وتمثل المواطنة دائما بعدا سياسيا، لأن المواطنين لهم الحق في تشريع القوانين وصياغتها. وتقوم المواطنة على احترام العدالة وحقوق الإنسان والحريات العامة. وينتمي المواطنون إلى جماعات يمكن تعريفها على أنها جماعات من الأفراد الذين يتشاركون قيما معينة، وهو ما يجمعهم بعضهم البعض أكثر من مجرد القبول بشرعية الدولة التي يعيشون فيها، وهي قيم مرتبطة بالثقافة والتاريخ والمصير المشترك[23].

ويمكن تعريف المواطنة بشكل عام على أنها الاعتراف الذي يتلقاه فرد وأسرة أو جماعة بعضوية مجتمع ما (مدينة، دولة...) تجمعه روابط المشاركة بين أفراده. وتتضمن المواطنة حقوقا وواجبات مدنية وسياسية للمواطن في علاقته بالمجتمع وبالمؤسسات المختلفة. وبصفة عامة المواطن هو كل شخص يكون محميا من طرف دولة ما وبالتالي متمتعا بحقوق مدنية وملزما بالمقابل بواجبات تجاه الدولة والمجتمع. ويكون من حق كل مواطن ممارسة مواطنته بالشكل الذي تحدده القوانين المعمول بها بما في ذلك الالتزام بالأخلاق العامة للمجتمع وقيمه. والمواطنة أيضا هي جزء من الرابطة الاجتماعية التي تحكم علاقة الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع كما تحكم علاقتهم بالدولة والمؤسسات.

ويمكن تمييز ثلاث أشكال للمواطنة: مواطنة مدنية تتعلق بالحريات الأساسية مثل حرية التعبير والمساواة أمام القانون وحق الملكية... ومواطنة سياسية تتأسس على المشاركة السياسية مثل حق التصويت وحق الترشيح، وحق الولوج لبعض الوظائف السياسية، وحق الحماية من قبل الدولة لمواطنيها في الخارج... ومواطنة اجتماعية نتيجة للحقوق الاجتماعية – الاقتصادية مثل الحق في العلاج والسكن والشغل، والحق في الحماية من البطالة، والحقوق النقابية... وغيرها.

22 - Anderson, B. 1991, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso. P 148.

23 - Audigier, F. 1998, Concepts de base et compétences clé de l'éducation à la citoyenneté démocratique ; une première synthèse [DECS/CIT (98) 35] Strasbourg: Conseil de l'Europe.

وتقوم فكرة الإنسانية الحديثة التي اشتقت منها مبادئ حقوق الإنسان والمواطن من عدة أفكار محورية يمكن تلخيصها على النحو التالي :

– كرامة الإنسان : انطلاقا من كون الإنسان له كرامة خاصة مقارنة بباقي الكائنات الحية الأخرى ولباقي الأشياء في هذا العالم، لأنه يتمتع بعدد من الصفات والمميزات ذات الحمولة الأخلاقية العميقة. فإضافة إلى ميزة الذكاء واللغة المتطورة، يمتلك الإنسان ميزات العقل والحرية، أي القدرة على التفكير واتخاذ القرارات النابعة عن الإرادة الحرة للفرد. كل ذلك يضاف له ذلك العدد الكبير من العواطف والأحاسيس التي لا توجد لدى بقية الحيوانات الأخرى من قبيل الحب والصداقة والعطف والإعجاب والفخر والندم والضمير... وهي مميزات مختصة بالإنسان وتشكل مجتمعة جوهر إنسانيته.

– المساواة بين جميع البشر : انطلاقا من فكرة كون جميع بني البشر تمتعون بنفس القدرات الإنسانية، رغم اختلافهم في الموهبة والقوة. وبالتالي فهم يتمتعون بكرامة متساوية ما يمنحهم نفس القدر من الاحترام والتقدير، بغض النظر عن الاختلافات في الجنس والعرق واللغة والدين والثقافة، والتي هي مميزات عَرَضية لاحقة عن الأساس الإنساني المشترك والموحد.

– الحرية الفردية والإرادة الحرة للأفراد، والتي تكتسي إحدى الصفتين: الحريات العامة، المرتبطة بحق المشاركة في اتخاذ القرارات العامة في الدولة والمجتمع وحق مراقبة ومحاسبة السلطات العمومية للدولة. والحريات الفردية، المرتبطة بحق اختيار شكل ونمط الحياة الخاصة بالفرد دون تدخل من أية سلطة خارجية، وذلك في إطار النسق العام للحريات الفردية المعمول به ضمن إطار الحريات العامة وعلاقته بالفضاء الخاص للأفراد والذي تنتهي حدوده مع بدء الفضاء العام المشترك بين الجميع (حرية الفرد تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين).

وينتج عن مبدأ المواطنة عدة حقوق تختلف حسب طبيعتها السياسية أو المدنية أو الاجتماعية أو الثقافية، ويمكن الحديث عن عدة أشكال من حقوق المواطنة منها :

– الحقوق المدنية : وهي التي تكفل للمواطن تمتعه بصفاته الإنسانية، أي الحرية والمساواة مع الآخرين والكرامة الإنسانية. وهذه الحقوق هي الحق في

الحياة وعدم الاسترقاق وعدم الاعتقال التعسفي والتعذيب أو الحط بالكرامة الإنسانية، والحق في الأمان وحرية التنقل والتملك والاستقرار في أي مكان من الوطن والحق في مغادرته والعودة إليه، والحق في التمتع بالمساواة مع الآخرين أمام القانون وعدم التدخل في الخصوصية الفردية للمواطن، إضافة إلى الحق في حرية التعبير بجميع أشكاله والحق في حرية الفكر والاعتقاد... - الحقوق السياسية : وتتمثل هذه الحقوق بحق المشاركة في الحياة السياسية وفي تدبير الشأن العام عن طريق التصويت والترشيح في جميع الانتخابات، والحق في عضوية الأحزاب والتنظيمات والحركات الاجتماعية والجمعيات والنقابات ومحاولة التأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي والإضراب. - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل والحق في ظروف لا تمس بكرامة الإنسان والحرية النقابية والحق في الإضراب عن العمل والمطالبة بتحسين ظروفه... وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن في الحصول على الحد أدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية الاجتماعية والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء الكافي والحق في التأمين الاجتماعي والتعويض عن المرض والشيخوخة والبطالة والحق في السكن اللائق... وتتمثل الحقوق الثقافية في الحق بالتعليم العمومي والمجاني والحصول على حد أدنى من الثقافة والتعليم باللغة الأم واحترام الخصوصية الثقافية لكل مواطن وحقوق الأقليات الثقافية...

وفي مقابل تمتُّع المواطن بهذه الحقوق تترتب عليه مسؤوليات وواجبات عديدة تجاه الدولة والمجتمع والأفراد الآخرين الذين يعيشون معه ضمن إطار نفس المجتمع، وهي واجبات عديدة ومتنوعة منها : الالتزام بدفع الضرائب والدفاع عن الوطن عن طريق الخدمة في الجيش والقوات المسلحة والتجنيد العام في حالة وقوع الحرب، كما يجب على المواطنين إطاعة القانون والالتزام به، إضافة إلى احترام حقوق الآخرين وحرياتهم واحترام القيم الأخلاقية العامة للمجتمع.

لم تكن مبادئ المواطنة أفكارا جاهزة وإنما جاءت نتيجة لعملية نضال تاريخي طويل من قبل الشعوب لاستخلاص السلطة من الحكام، فالمواطنة كما يراها المفكرون هي ثمرة نضال المحكومين لاستخلاص السلطة من أيدي الحكام الغرباء عنهم وعن الوطن، حيث اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة بين المواطنين وهو ما يمتد ليشمل أحقية المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بالثروات فضلاً عن المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة فضلاً عن المساواة أمام القانون. وقد عرفت هذه الأفكار تطورا تاريخيا عبر المحطات التي مرت منها نتيجة تطور الفكر السياسي للإنسانية على مر العصور. وقد بدأت إرهاصاتها الحديثة منذ بدايات التجربة الديمقراطية في إنجلترا، التي تعد من أعرق التجارب الديمقراطية في العالم، وذلك عقب الحرب الأهلية التي اندلعت سنة 1668 بين الملكيين والجمهوريين والكنيسة وأطراف أخرى، وكان أحد نتائجها صدور ما عرف بـ «إعلان الحقوق لسنة 1689 «والذي نص على السيادة الكاملة والحرة للأمة وإلغاء وصاية الملكية على الشعب وعلى عدد من الحقوق السياسية العامة والفردية للمواطنين. وتلى ذلك إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 الذي كان بمثابة إرهاص مبكر للأحداث الكبيرة التي تلته خاصة الثورة الفرنسية لسنة 1789 ووما رافقها من «إعلان حقوق الإنسان والمواطن «(26 غشت 1789) لذي أدخل على مصطلح المواطن تغييرات جوهرية مع ربطه بمبدأ المساواة الذي كان أحد شعارات الثورة، وبالتالي صار المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات وبالتالي جرى إلغاء أية حقوق تراتبية خاصة حقوق طبقة النبلاء التي كانت تحكم معظم بلدان أوروبا حينها. وصولا إلى القرن العشرين وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 والذي وقعته عليه أغلبية دول العالم. ويتضمن هذا الإعلان الذي هو بمثابة قانون عام يلزم كل الموقعين عليه باحترامه، حوالي ثمانية وعشرين مادة خصص معظمها للحقوق السلبية التي تتجه نحو حماية المواطن من أي اعتداء تقوم به الدولة أو أية مجموعة منظمة أخرى ضد حرياته الفردية (المواد من 2 إلى 18) أو حرياته العامة (المواد من 19 إلى 21)، ويعتبر الحق في الحياة، وفي الشخصية القانونية، وفي التنقل والتجمع السلمي، وفي المساواة أمام القانون

والقضاء، ونبذ كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، أو إنكار حق الأقليات الوطنية في «التمتع بثقافتهم أو الإعلان عن ديانتهم وإتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم «شرطا أساسيا للإقرار بالمواطنة ولضمان ممارستها. وإضافة إلى تلك الحقوق السلبية توجد مجموعة من الحقوق الإيجابية، أي بتلك الحقوق التي تكفل للمواطن الأمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتساهم في تمكينه من المشاركة بنشاط وفعالية في الحياة السياسية. وهي حقوق يخصص لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باقي مواده، (المواد من 22 إلى 28) وتتمثل هذه الحقوق في الحق في مستوى معيشي كاف، وفي الضمان الاجتماعي، وفي العمل والحماية من البطالة، وفي العدالة والإنصاف في الأجور، وفي الصحة والراحة والرفاهة، وفي الخدمات الاجتماعية الضرورية كما في الحق في التعليم والمشاركة الحرة في النشاطات النقابية وفي الحياة الثقافية للمجتمع.

4 – التعددية والمواطنة والديمقراطية :

تعود البدايات الأولى لطرح فكرة التعددية الثقافية وعلاقتها بالديمقراطية والمواطنة إلى المناقشة الشهيرة التي جمعت في القرن التاسع عشر بين مفكرين ليبراليين كبيرين هما جون ستيوارت مل J.S.Mill واللورد أكتون Acton Lord [24] الذين كان لهما تأثير كبير في صياغة الفكر الليبرالي ومفاهيمه وأسسه في مجالات الفلسفة والسياسة والاقتصاد. فقد كان جون ستيوارت مل من المدافعين عن ضرورة وجود نوع من الوحدة اللغوية والثقافية التي تربط بين جميع أفراد المجتمع حتى تتحقق الديمقراطية فيه، لأنه في غياب هذه الوحدة لا يحس أفراد المجتمع بالمساواة فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى تغيب إمكانية الحوار والمناقشة المفضية إلى الديمقراطية في غياب مشترك لغوي وثقافي يؤسس لأرضية مشتركة لهذا الحوار والتفاعل. وفي المقابل دافع اللورد أكتون عن إمكانية تحقق ديمقراطية تعددية في إطار مجتمع تعددي، بل على العكس أكد أن وجود التعددية الثقافية شرط أساسي لتحقق الديمقراطية، على اعتبار أن التعددية الثقافية المعبر عنها بوجود مجموعات سكانية مختلفة فيما بينها، ولها

24 - عزمي بشارة، في المسألة العربية : مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2007.

خصوصيات ثقافية مختلفة ومتنوعة يساعد بشكل كبير في خلق نوع من التوازن العام في أوساط المجتمع وفي البنية السياسية للدولة القائمة، مما يمنع ظهور نظام سياسي استبدادي يمكن أن يخضع له الجميع، ما دام كل طرف يرفض استبداد الطرف آخر ويعمل جاهدا لبقاء التوازن بين مختلف الأطراف، مما يخلق مناخا ملائما لظهور ديمقراطية سياسية ونموها، وفي هذا السياق أطلق عبارته الشهيرة بأن «السلطة المطلقة، مفسدة مطلقة» لأن ما يمنع النزوع الاستبدادي في السلطة هو ذلك التوازن بين القوى المختلفة الموجودة في المجتمع والذي بدونه يحصل نزوع نحو تركيز السلطة في يد طرف واحد وتحولها إلى سلطة مطلقة ذات طبيعة استبدادية، وفي المقابل يرى أن النزعة الانفصالية التي تنتهجها بعض القوى السياسية وتنتهي إلى ظهور دويلات صغيرة متجانسة ثقافيا وإثنيّاً، ينشأ عنها دائما مجتمعات صغيرة متعصبة وأقل تسامحا من المجتمعات التعددية الكبيرة. ويعود أصل هذه الأفكار عند اللورد أكتون إلى تصوره لمفهوم الحرية حيث تقترن عنده دائما بالمسؤولية. والحرية هي شرط ضروري لبلوغ أهداف مثالية سامية وليست غاية في حد ذاتها، ولذلك يقول بأن: «الحرية ليست وسيلة لبلوغ أهداف سياسية أعلى، وليست وسيلة لتحقيق إدارة سياسية جيدة، وإنما هي ضرورية لبلوغ أهداف أرقى متعلقة بالمجتمع المدني والحياة الفردية...»[25]. من هنا جاء نقده لأفكار جون ستيوارت مل القائلة بضرورة وجود انسجام إثني وثقافي بين أفراد الأمة من أجل تحقيق الديمقراطية، وهو بذلك يؤكد أن الحريات العامة والفردية والتسامح بين الأفراد والجماعات هو أكثر احتراما في المجتمعات التعددية منه في المجتمعات غير التعددية. ويعطي أمثلة على ذلك في كل من إمبراطورية النمسا والمجر والإمبراطورية البريطانية المتعددة اللغات والأعراق والثقافات والتي هي أكثر ديمقراطيةً وتسامحاً من بقية الدول القومية الأخرى في أوروبا.

ظل هذا النقاش الفكري سائدا في أوروبا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي عرفت خلالهما عدة حروب قومية وعرقية انتهت بتفكك عدد من الإمبراطوريات المتعددة الأعراق ونشوء دول قومية على أنقاضها كما حصل مثلا

25 - Berger Carl, 1986. The Writing of Canadian History - Aspects of English-Canadian Historical Writing since 1900. University of Toronto Press, p 40.

مع إمبراطورية النمسا والمجر التي أدى تفككها إلى نتائج عديدة كان أحدها نشوب الحربين العالميتين وتفكك منطقة البلقان التي صارت منذ ذلك اليوم منطقة نزاع دائم بين القوميات والأعراق والأديان المختلفة لا تكاد تنتهي فيها حرب حتى تندلع أخرى. ولم يقتصر الموضوع على أوروبا فقط بل تعداه في أوائل القرن العشرين إلى مستعمراتها التي نالت استقلالها حديثا وعاشت هي الأخرى نفس الإشكالات المرتبطة بأسئلة الهوية والتعددية والديمقراطية. وكان أبرز تلك الدول وأكبرها دولة الهند التي كانت مستعمرة بريطانية ونالت استقلالها سنة 1947، فوجدت نفسها أمام معضلة تدبير التعددية الكبيرة في المجتمع بين مكونات ثقافية ولغوية ودينية مختلفة، وحاولت التأسيس لنظام ديمقراطي تعددي، لكن الطموحات الفردية لمحمد علي جناح أدت في النهاية إلى بروز شعار تقسيم الهند إلى دولتين واحدة للمسلمين الهنود والأخرى للهنود الهندوس وهكذا انفصلت باكستان عن الهند في نفس السنة رغم معارضة الزعيم الهندي غاندي للتقسيم ودعوته إلى إنشاء دولة موحدة تعددية وديمقراطية يعيش فيها الهندوس والمسلمون جنبا إلى جنب، وعرض على جناح منصب رئيس الجمهورية المتحدة للهند، لكن هذا الأخير رفض، وانفصلت باكستان عن الهند بعد أن نشبت حرب أهلية بين المسلمين والهندوس والسيخ وصلت إلى حد التطهير العرقي في بعض المناطق. لكن النزوع القومي التقسيمي سرعان ما أصاب الباكستان نفسها بعد أن تم تهميش الحقوق الثقافية والعددية للبنغال في باكستان الشرقية فانتهى الأمر بانفصال بنغلاديش عن باكستان سنة 1971، في حين صارت باكستان ضحية لحكم العسكر والانقلابات العسكرية التي تعقب عادة الانتخابات المزورة وهي دوامة لم تستطع الخروج منها إلى اليوم. في حين استمرت الهند في مسارها الديمقراطي ونجحت في تدبير تعدديتها الثقافية والدينية واللغوية وفي الحفاظ على وحدتها السياسية، ليتضح بعد أزيد من نصف قرن أن استقلال باكستان كان خطأ تاريخيا فادحا، تسبب فيه نزوع قومي وجد له تبريرات دينية وأدى إلى حروب عديدة مدمرة وإلى تمزيق أوصال شبه الجزيرة الهندية.

هذه الأحداث التاريخية وغيرها من الأحداث الكثيرة التي عرفها القرن العشرون جعلت كفة أحد الرأيين السابقين يرجح، وهو الرأي المدافع عن القبول بالتعددية في المجتمع كشرط لقيام الديمقراطية ودولة المواطنة ومجتمع المواطنين.

وعموما يمكن أن يكون مجتمع المواطنين مكونا من عدة جماعات فرعية تختلف فيما بينها في بعض المكونات الثقافية المتعددة، وتستطيع هذه الجماعات أن تعيش في انسجام في ظل الدولة. لكن كثيرا ما يحصل أن الجماعات اللغوية أو الدينية أو الثقافية المختلفة لا تمتلك نفس القوة والتأثير في القرار السياسي ما يتسبب عادة في حصول توترات بين المكونات المختلفة للمجتمع ويهدد باختلال الانسجام والتعايش المشترك القائم. ويسمح مفهوم المواطنة للجماعات الثقافية المختلفة بالحصول على حصتها من الاحترام والكرامة في علاقتها بالمكونات الأخرى للمجتمع التعددي، ويسمح لتلك المكونات الثقافية المختلفة بالولوج إلى الفضاء العام والحصول على حقوقها المشروعة خاصة السياسية منها.

وفي هذا السياق تعد اللغة إحدى أهم العلامات المتعلقة بالهوية الثقافية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات وأكثرها حضورا وبروزا في الحياة اليومية للناس. وكثيرا ما يحدث أن يكون مجتمع واحد مكونا من عدة مجموعات لغوية (عادة ما تكون متقاربة فيما بينها ومتداخلة بسبب انتماءها إلى نفس الأسرة أو الفرع اللغوي...)، وتتسبب هذه الاختلافات في بعض الأحيان في نشوء توترات بين المجموعات اللغوية المختلفة بسبب الصراع على السلطة السياسية وحجم تمثيلية كل طرف في النظام السياسي القائم. وتسمح فكرة المساواة بين المواطنين – بغض النظر عن انتمائهم – التي هي أساس فكرة الديمقراطية والمعبرة عنها، بخلق نوع من التوازن والانسجام العام بين مختلف تلك المكونات اللغوية والثقافية المختلفة من خلال ما يعرف بالحقوق الثقافية المختلفة للأفراد والجماعات، ضمن المنظومة العامة لحقوق الإنسان، والتي تعترف بها معظم دول العالم اليوم.

وتحمي المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) والميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية (1966)، الأفراد والجماعات من التجاوزات والانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها حقوقهم بما في ذلك الحقوق اللغوية والثقافية..

وبالنسبة للحقوق اللغوية للأفراد والمجموعات، يعد الإعلان العالمي للحقوق اللغوية الذي تم تبنيه خلال الندوة الدولية حول الحقوق الثقافية المنعقدة في برشلونة من 6 إلى 8 يونيو 1996 والمتضمن لأزيد من خمسين مادة، أحد

أهم المرجعيات الدولة في هذا الصدد بالرغم من كونه لا يملك أية صفة إلزامية. وينطلق هذا الإعلان من المبدأ القائل بأن «الحقوق اللغوية في نفس الوقت فردية وجماعية » وأنها حقوق شخصية غير قابلة للتنازل عنها وتمارس في كل وقت. وهذه الحقوق هي :

- الحق في الاعتراف بالانتماء إلى مجموعة لغوية.
- الحق في استعمال اللغة في الفضاء العمومي والخاص.
- الحق في استخدام الأسماء الخاصة.
- الحق في تكوين علاقات مشتركة مع الأفراد الآخرين من نفس المجموعة اللغوية.
- الحق في المحافظة على الثقافة الخاصة وتطويرها.
- لحق في التعليم باللغة الأم.
- الحق في الحصول على الخدمات العامة للدولة الاجتماعية والثقافية باللغة الأم.
- الحق في ولوج اللغات المتعددة لوسائل الإعلام والتواصل.

أما بالنسبة لما يتعلق بحقوق الأقليات الثقافية تقرر المادة 27 من الميثاق الدول حول الحقوق المدنية والسياسية بخصوص الأقليات الثقافية والدينية ضمن الدول ما يلي : «الأفراد المنتمين إلى هذه الأقليات، لا يمكن حرمانهم من حقهم في ممارستهم – مع بقية أفراد مجموعتهم – حياتهم الثقافية الخاصة، وممارسة شعائرهم الدينية الخاصة، واستعمال لغتهم الخاصة».

هذه الحقوق التي تضمنها القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان هي ما يمكن أن يسمح بتدبير سليم للتعددية الثقافية داخل المجتمعات وتحولَ دون تحوُّلها إلى مشاكل وأزماتٍ هويّاتية تعصف بمصير تلك المجتمعات وتهدد بتمزيقها إلى أشلاء متناثرة ومتصارعة فيما بينها. وفي نفس الوقت تسمح بنشوء مناخ ديمقراطي ملائم لانتشار لأفكار المواطنة والمساواة وقيم التسامح والحوار، وبالتالي لقيام الدولة الوطنية ومجتمع المواطنين كشرط أساسي وضروري لتقدم المجتمع ونجاحه في مواجهة التحديات المختلفة التي تفرضه

الظروف والمتغيرات التاريخية المختلفة. ويعبر المفكر اللبناني وجيه كوثراني عن هذه الفكرة بالقول أنه: «لكي تلعب الدولة الوطنية دورها المرتقب أو المطلوب منها في عصر العولمة، ولاسيما في مجال الثقافة، لا بد لها أن تكون دولة ديمقراطية أو تتحول إليها بالضرورة أو بالاختيار، إذ لا ثقافة من دون حرية، بل إن الثقافة هي الحرية نفسها. فعبر الديمقراطية ومؤسساتها التمثيلية والتعبيرية تستطيع الدولة أن تستنهض من خلال تشريعاتها قوى المجتمع المدني الكامنة، ليواجها سويّاً استحقاقات العولمة من أبوب عديدة... [26].

وفي الأخير لا نجد أبلغ تعبيرا من مقولة يورغن هابرماس في مقالته الشهيرة عن المواطنة والهوية والقومية حيث يقول : «لا تجد أمة المواطنين هويتها في الشؤون الإثنية، بل في ممارسة المواطنين، الذين يمارسون بنشاط الحقوق الديمقراطية للمشاركة والتواصل... [27].

26- وجيه كوثراني، هويات فائضة مواطنة منقوصة. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 2004، ص 92.
27- يورغن هابرماس، الحداثة وخطابها السياسي. ترجمة جورج تامر، بيروت، دار النهار 2002، ص 46.

خلاصات وآفاق

في ختام هذه الدراسة حول هوية الإنسان في شمال إفريقيا في ابعادها المختلفة الوراثية واللغوية والثقافية والتاريخية، وتجلياتها على الواقع السياسي والاجتماعي لبلدان المنطقة، لا بأس بالتذكير بالخلاصات العامة لهذه الدراسة بهدف فتح البابا أمام استشراف الآفاق المستقبلية لسؤال الهوية في شمال إفريقيا ومدى تأثيره في صنع مستقبلها. ويمكن أن نلخص كل ما قلناه في السابق والمتعلق بواقع الهوية في منطقة شمال إفريقيا ضمن مقولة واحدة هي «التعدد والإنصهار» : أي أن هوية الإنسان هي بحكم تعريفها تعددية تنتج عن سيرورة تاريخية طويلة تتدخل فيها عوامل متعددة قبل أن تصوغها في شكلها الراهن، والذي بدوره يكون مفتوحا على عوامل التغيير المختلفة. ومن جهة أخرى فإن هذه العوامل المتعددة تنصهر فيما بينها ضمن قانون التأثير والتأثر المزدوج في الاتجاهين معا، لتشكل مجتمعة هوية الإنسان المميزة.

وفي منطقة شمال إفريقيا يمكن أن نعثر على هذه الحقيقة في أبلغ صورها فيما يتعلق بهوية الإنسان والتي تشكلت عبر آلاف السنين والتقت فيها روافد عديدة كانت باستمرار تثري هذا المشهد الفسيفسائي التعددي وتزيد في غناه، مشكلة وحدة واحدة هي هذا القالب العام، كل لَبِنَة جديدة تزيد من ارتفاع هذا البناء ومن تماسكه.

وبالتالي يمكن أن نعتبر أي خطاب قومي يتحث عن هوية واحدة وموحدة يمكن اختزالها في أحد مكونات المشهد التعددي لهوية الإنسان في شمال إفريقيا ضربا من اللّغْو الذي لا يستند إلى أي أساس واقعي أو علمي، وبالخصوص ذلك

النمط من الخطاب الذي يقسم سكان شمال إفريقيا إلى مجموعتين متمايزتين ومختلفتين عن بعضهما البعض: العرب والأمازيغ (البربر) ويتحدث عن هويتين منفصلتين لإنسان شمال إفريقيا واحدة «عربية «والثانية «أمازيغية»، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو ضمني.

وسنقوم هنا بتلخيص العناصر الأساسية والمهمة، المتعلقة بموضوع الهوية في المنطقة، في أبعادها ودلالاتها المختلفة:

أولا: في الإنسان

أثبتت كل من الأبحاث الأثرية والوراثية الحديثة التي أجريت بشمال إفريقيا أن عملية تعمير المنطقة كانت نتيجة تاريخ طويل ومعقد من الهجرات البشرية العديدة التي وصلت إلى المنطقة عبر آلاف السنين الماضية، كما هو الشأن بالنسبة لبقية مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط. ولم تتوقف هذه الهجرات البشرية طوال التاريخ الطويل للمنطقة في إعادة تشكيل البنية الوراثية للمجتمعات هناك، منذ ظهور الإنسان الحديث بها قبل حوالي 35 ألف سنة مضت إلى يومنا هذا. ويمكن القول بأن التعمير التاريخي القديم للمنطقة هو بالتأكيد جاء نتيجة عملية انصهار طويلة – بنسب غير محددة بالضبط – بين ثلاثة عناصر بشرية رئيسية هي السلالة الإيبيروموريتانية (وأسلافها العاتريون) والسلالة القفصية وسلالة العصر الحجري الحديث التي كتبت لها الغلبة في النهاية على سواها. ولم تتوقف هذه الهجرات مع بزوق فجر التاريخ فوصلت إلى المنطقة شعوب عديدة من مناطق مختلفة منذ البحارة الفينيقيين الذي أسسوا مدنا استقرت بها جاليات مهمة في السواحل المتوسطية الشمالية، مرورا بالمستوطنين الرومان والوندال والبيزنطيين رغم أن تأثيرهم الوراثي بقي ضئيلا جدا وفي بعض الأحيان شبه منعدم، ووصولا إلى الهجرات العربية الكبيرة في العصر لوسيط والتي كانت لها تأثيرات وراثية واجتماعية ملحوظةز ولم يكن العرب الهلاليون المهاجرين الوحيدين إلى المنطقة في العصر الوسيط بل رافقتهم بعد قرون قليلة هجرات الموريسكيين الفارين من محاكم التفتيش في إسبانيا والذين استقروا بالمناطق الشمالية، وأخيرا تلك الهجرات الكبيرة للزنزج الأفارقة الذين تم جلبهم إلى المنطقة ضمن التجارة الصحراوية التي ازدهرت في العصر الوسيط، وكانت لهم تأثيرات وراثية لا يمكن تجاهلها.

وخلاصة القول، فإن الاختلافات الثقافية واللغوية الملحوظة بشمال إفريقيا لا تعني أي شيء في قضية الأصول الوراثية للأفراد بالمنطقة، وبالخصوص تلك الاختلافات الملاحظة بين الناطقين باللغات االأمازيغية والناطقين بالعربية في منطقة شمال إفريقيا والتي هي اختلافات ثقافية ولغوية بالأساس وليست عرقية وراثية، ما يمكن تفسيره بأن أسلافهم المشتركين تلقوا بشكل مختلف تأثيرات الهجرات العربية إلى شمال إفريقيا حيث كان تأثر البعض وخصوصا سكان السهول أكبر بكثير من تأثر البعض الآخر وخاصة سكان الجبال. ويبدو من هذه النتائج أيضا أن الهجرات العربية الكبيرة إلى المنطقة ابتداء من القرن السابع الميلادي، لم تكن بالأساس سوى ظاهرة ثقافية (تعريب مناطق شاسعة) مع تأثيرات وراثية ضعيفة لا تتجاوز العشرة بالمائة في أحسن الأحوال، رغم أنها تبقى ملحوظة مقارنة بغيرها من الهجرات الأخرى التي سجلتها كتب التاريخ.

وفي الواقع لا يوجد لحد اليوم وسائل فعالة للقياس الدقيق لمدى التأثير الجيني للهجرة العربية إلى شمال إفريقيا. فنحن نستطيع أن نعتبر أن هذا التقارب الوراثي الملاحظ بين المجموعتين ربما كان قائما حتى قبل الهجرة العربية إلى المنطقة في العصر الوسيط وهو احتمال وارد، ونستطيع أيضا تخيل إمكانية حصول اختلاط وراثي واسع النطاق ومستمر بين المجموعتين، وكلا الأمرين محتمل بشكل كبير ويوجد عدد كبير من الشواهد التاريخية والأنتروبولوجية على حدوثهما معا.

إن التقدم الكبير في مجال الأنتروبولوجيا الوراثية أصبح في وضع يجعل كل البيولوجيين يرفضون وجود أعراق موحدة في الجنس البشري برمته، بما في ذلك وجود عرق بشري في شمال إفريقيا (أمازيغي أو عربي) يمكن وصفه بأنه «خالص» و «موحد». ولكن، وإن كانت هذه النظرة القائمة على واقع التعدد والانصهار أكثر علمية واستنارة، فهل سيؤدي ذلك إلى إلغاء الشعور عند البعض وخصوصا أصحاب النزعات القومية، بالنموذج العرقي في تعريفهم لهوية الإنسان والشعوب ؟

إن المسألة برمتها ثقافية بالأساس، فالاعتراف بالتنوع والتعدد سواء بين الأفراد أو الجماعات في إطار وحدة الجنس البشري عموما هو الحل الوحيد

في نظرنا للخروج من المشاكل العديدة التي يفرضها مفهوم العرق والتعريف العرقي للشعوب.

ثانيا: في اللغة

هناك حقيقة لا مفر لأحد من الإعتراف بها، وهي أن المشهد اللغوي في منطقة شمال إفريقيا هو مشهد تعددي بامتياز، ليس فقط من خلال واقع وجود مجموعتين لغويتين هما العربية والأمازيغية، وإنما بوجود تعددية داخل هذين المجموعتين سواء العربية (الدّارجة والفصحى) والأمازيغية (وجود عشرات اللغات المختلفة والمنتشرة على امتداد رقعة جغرافية شاسعة). وقد أدى التاريخ الطويل المشترك بينهما إلى حصول عملية انصهار بين تلك المكونات المتعددة كان أحد أبرزها ظهور الدارجة المغاربية، لغة التخاطب اليومي لدى أغلبية سكان المنطقة، والتي هي نتيجة انصهار روافد معجمية ونحوية عربية بأخرى أمازيغية امتدت لأزيد من ألف سنة.

وبالتالي فإن أي حديث عن لغتين فقط في شمال إفريقيا منفصلتين ومتصارعتين هما العربية والأمازيغية (الموحدة والمعيارية) هو من قبيل الخرافة التي لا أساس لها في الواقع، مع وجود عدد لا يحصى من الشواهد على حصول امتزاج لغوي بينهما وعملية تأثير وتأثر بليغة يشهد على ذلك المشترك المعجمي وعملية الاقتراض اللغوي المتبادلة بين جميع المكونات المتعددة للفسيفساء اللغوية في شمال إفريقيا، كأحد الشواهد على مدى غنى وثراء التجربة التاريخية والحضارية للمنطقة.

فقد كانت كل مجموعة بشرية تأتي إلى منطقة شمال إفريقيا حاملة معها لغتها وثقافتها الخاصة التي هي حصيلة لتراكم تاريخي طويل وعمليات تأثير وتأثّر - طويلة الأمد وبالغة التعقيد - بالشعوب الأخرى التي صادفتها في طريقها. ولأن تاريخ البشرية هو تاريخ التلاقح اللغوي فإن ما كان يحصل في شمال إفريقيا لا يخرج عن هذا الإطار، حيث أدت عمليات الانصهار والاندماج الوراثي بين تلك المجموعات البشرية المختلفة إلى حدوث انصهار واندماج لغوي بينها، وبالتالي إلى نشوء لغات متعددة تشترك فيما بينها في بعض الأمور وتختلف في أمور أخرى وذلك بسبب الظروف المختلفة التي تمت بها عملية التلاقح اللغوي تلك

والنتائج اللغوية والتاريخية المختلفة التي ترتبت عنها. وحتى بعد مجيء الجفاف النهائي للصحراء الكبرى ظل هذا المشهد الثقافي واللغوي التعددي في منطقة شمال إفريقيا - والذي يعود في أصوله إلى عشرات آلاف السنين - مفتوحا باستمرار على تغيرات جديدة تحملها معها كل هجرة بشرية جديدة نحو المنطقة. وقد برزت تأثيرات جديدة ذات طابع متوسطي منذ مجيء الفينيقيين في القرن الثامن ق.م والرومان في القرن الرابع ق.م والوندال في القرن الثالث وصولا إلى الهجرات العربية الكبيرة ابتداءً من القرن 11 ميلادي. وقد كانت لتلك الهجرات الخارجية إضافة إلى هجرات أخرى داخلية تأثيرات كبيرة على مستوى الثقافة واللغة والكتابة.

ثالثا : في الثقافة

إن مشهد التعدد اللغوي يفرض بالضرورة الحديث عن تعددية ثقافية أحد مظاهرها هو التعدد اللغوي، لكنها لا تختزل في هسألة اللغة فقط، بل تتعداها إلى جميع المكونات الثقافية الأخرى في هوية الإنسان بشمال إفريقيا. وبما أن الثقافة - بحكم تعريفها - هي مجموع المنتجات العقلية للإنسان من لغات وفنون وآداب ومطبخ وعادات وتقاليد ومعتقدات وأفكار ورموز وقيم ومعايير وأنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، فإن الروافد التي شكلتها عبر التاريخ هي روافد متعددة ساهمت عمليات الهجرات البشرية والتلاقح الثاقفي بين المجموعات البشرية المختلفة في إغناءها باستمرار.

وهو ما حصل عبر التاريخ لطويل لمنطقة شمال إفريقيا ولعملية التعمير التي دامت آلاف السنين منذ الثقافات الموغلة في القدم (الثقافات الأولدوفانية، الأشولية، الموستيرية، العاترية، الإيبيروموريتانية، القفصية، وثقافة العصر الحجري الحديث...إلخ)، وصولا إلى عصر التاريخ مع وصول البحارة الفينيقيين إلى المنطقة وتأسيس قرطاجة ما فتح المنطقة على مصراعيها للتأثيرات الثقافية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. هذا دون أن ننسى التأثيرات الثقافية المتبادلة بين شمال إفريقيا وحوض وادي النيل والتي لم تتوقف قط على امتداد مراحل التاريخ. ومع وصول الغزو الروماني والوندالي والبيزنطي صارت المنطقة مفتوحة أكثر على التأثيرات الثقافية الشمالية ضمن حوض المتوسط، قبل

أن تصير في العصر الوسيط جزءً من المنظومة الحضارية لجنوب المتوسط عقب انتشار الدين الإسلامي والهجرات العربية إلى المنطقة. وهي نفس الفترة التي عرفت ازدهار التجربة اللأندلسية بمزيجها الثقافي والحضاري الغني والتأثيرات المتبادلة بينها وبين شمال إفريقيا، هذا دون أن ننسى العمق الإفريقي الضارب في الجذور واللمتد عبر التاريخ الطويل للتلاقح الثقافي في شمال إفريقا.

إن استعراض هذا التاريخ كاف للبرهان على تهافت أي خطاب عن ثقافة «أصلية» و«خاصة»، ثقافة لم تخضع قط لمنطق التأثير والتأثر ولمنطق التلاقح الثقافي والحضاري، سواء جرى تعريفها بأنها ثقافة أمازيغية أو ثقافة عربية، وتناقضه مع أبسط حقائق الواقع حاضره وماضيه. وهو ما يعني أن أي كلام عن صراع ثقافي بين الثقافة الأصلية لسكان شمال إفريقيا (والتي تُعرّف بأنها ثقافة أمازيغية) مع ثقافة أخرى توصف بأنها دخيلة (هي الثقافة العربية)، ليس في حقيقة الأمر سوى أيديولجيا انعزالية تحاول العيش على تقسيم المجتمع الواحد إلى جزر ثقافية معزولة عن بعضها البعض والعلاقة الوحيدة الممكنة بينها هي علاقة الصراع والهيمنة وربما الإبادة (ابتلاع ثقافة لأخرى). وذلك في مقابل أيديولجيا اختزالية تنفي وجود تعدد ثقافي في منطقة شمال إفريقيا، وتروج لامكانية اختزال هذه الثقافة في أحد مكوناتها العديدة (المكوّن الثقافي العربي).

رابعا : في التاريخ

يترافق مع الترويج لهويات لغوية وثقافية في شمال إفريقيا، عملية إعادة قراءة لتاريخ المنطقة تقوم على الانتقائية وتقطيع أوصاله وإعادة دمج مستمرة، من أجل الخروج بتاريخ مزعوم لهويات مزعومة (عربية وأمازيغية) منفصلة عن بعضها البعض ومختلفة، وهو ما انتهى إلى إنتاج نسختين من تاريخ المنطقة :

الأولى نسخة القومية العربية (ابتداءً من روادها الأوائل في الحركات الوطنية المغاربية)، وتقوم على تحديد نقطة البدء في تاريخ المنطقة من شخصية عقبة بن النافع لحظة بداية الفتوحات العربية أوائل القرن الأول هجري / السابع ميلادي، وبناء مدينة القيروان سنة 59 هـ / 670 ميلادية. وتحاول هذه النسخة مَحْوَ ما سبق ذلك من هذا التاريخ، واعتباره لاغيا وغير ذي أهمية، ما دام لا يتضمن أي إشارة إلى العرب أو تاريخهم. وفي ضوء هذه القراءة الانتقائية

يجري القفز على المحطات التاريخية التي لا يراد لها أن تشوه تلك الصورة النمطية عن الفاتحين العرب الذين تحركهم عقيدة دينية سامية ويرغبون في نشر قيمها في أقاصي الأرض...! أو ما يسمى اختصارا بـ «الفتح الإسلامي». في حين أن القراءة المتمعنة للنصوص التاريخية عن تلك الفترة (العربية أساسا) توضح عكس ذلك، وأن ما كان يحرك تلك الغزوات هي مصالح سياسية واقتصادية لامبراطورية وليدة (الدولة الأموية) كانت تعمل على خلافة الإمبراطوريات السابقة عليها (البيزنطية والفارسية). بينما يكاد نصيب الدين الإسلامي في الموضوع يكون منعدما، على الأقل في منطقة شمال إفريقيا حيث كان انتشار الإسلام منفصلا زمانيا عن لحظة الفتوحات وجاء متأخرا عنها وبمجهود محلي من أبناء المنطقة المتحمسين للدين الجديد، وليس من قبل الفاتحين الذين كان همهم الأساسي هو «الغنائم»، ما جعلهم يخوضون حربا مستعرة في المنطقة دامت حوالي قرن من الزمن، وانتهت باستقلال المنطقة وإنشاء إمارات محلية للمعارضة السياسية (الخوارج والشيعة الزيدية). كما أن هذه النسخة من تاريخ المنطقة، تعمد إلى جعل «العروبة والإسلام» شيئا واحدا على المستوى التاريخي وذلك من خلال الربط بين انتشار الإسلام واعتناق الأغلبية الساحقة من سكان شمال إفريقيا له، مع انتشار العربية والتعريب، وهي مسألة غير صحيحة تاريخيا، لأن انتشار الإسلام كان سابقا عن انتشار التعريب الذي ارتبط أساسا بالتغريبة الهلالية في القرن الخامس هجري / الحادي عشر ميلادي، واسيطان تلك القبائل العربية في أرجاء مختلفة من المنطقة. لقد سبق انشار الإسلام عملية التعريب كما أنه جاء لاحقا للفتوحات ولم تؤثر كثيرا في مساره، وهو ما ينسف بالكامل مقولة «ترابط العروبة والإسلام» تاريخيا على أرض شمال إفريقيا. كما أن الحاضر يشي بالعكس، مع وجود ملايين المسلمين في المنطقة من الناطقين بالغات الأمازيغية، ولم يكونوا مرغمين في أي لحظة تاريخية على التخلي عن لغاتهم وثقافتهم بمجرد اعتناقهم للإسلام، ما دام هذا الأخير دينا إنسانيا (للناس كافة) وليس دينيا قوميا للعرب فقط.

الموضوع الآخر الذي تركز عليه هذه النسخة من تاريخ المنطقة، هو قضية نشوء الدولة في شمال إفريقيا وتاريخها، حيث يجري السكوت تماما عن التجربة

التاريخية للدول السابقة على عصر الفتوحات وما تلاه، والتركيز على أن الدولة ولدت مع المهاجرين العرب إلى المنطقة. ويأخذ هذا النقاش طابعا خاصا في المغرب حيث الدولة لها تاريخ عريق، بالقول إن الدولة نشأت مع إمارة الأدارسة وتأسيس مدينة فاس منذ حوالي 12 قرنا، في حين أن الجميع يعلم أن تاريخ نشوء الدولة في المغرب قديما جدا ويعود إلى القرن الثالث ق.م على أقل تقدير، كما أن إمارة الأداسة نفسها عاصرت إمارة أخرى أقدم وأكبر وأقوى منها هي إمارة برغواطة والتي بقيت بعد انهيار إمارة الأدارسة إلى زمن الموحدين وعجز المرابطون على القضاء عليها. لكن تواطئ الفقهاء السُّنة والمؤرخين الرسميين (ومن بينهم ابن خلدون نفسه) ضد دولة الخوارج تلك وضد حركات الخوارج عموما في المنطقة، كان سببا في تهميشها ومحاربتها. لكن الأبحاث الأثرية الحديثة رغم قلتها بدأت تعيد إلى تلك الدولة التي تواطئ الجميع على محاربتها بعضاً من مكانتها في تاريخ المغرب.

النسخة الثانية من تاريخ شمال إفريقيا هي نسخة القومية الأمازيغية، وتقوم هذه النسخة قلب كل ما قامت به النسخة الأولى، من خلال انتقاء التاريخ السابق على المرحلة الإسلامية وتمجيده على أساس أنه التاريخ الأصلي لـ «الأمازيغ» قبل مجيء «الغزو العربي». وبذلك يكثر الحديث عن ماسينيسا على أنه المؤسس الأول الدولة في شمال إفريقيا والذي دشن أمجاد التاريخ الأمازيغي، رغم أن الرجل لم يكن في النهاية سوى حليف للرومان في زمن كان معنى أن تكون حليفا لروما هو أن تكون «عميلا» لها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القول بأن ماسينيسا هو المؤسس الأول للدولة في القرن الثالث ق.م، هو قول فيه إجحاف كبير بتاريخ المنطقة، حيث تدل المعطيات التاريخية بأن نشوء إمارات محلية في الحدود الجنوبية لقرطاجة كان سابقا بأزيد من ثلاثة قرون على ولادة ماسينيسا ودولة نوميديا. لكن المشكلة هي أن المصادر التاريخية الوحيدة هي تلك الرومانية التي كانت تناصب العداء للقرطاجيين وللسكان المحليين معا، بسبب أطماعها في المنطقة. لكن الأبحاث الأثرية الحديثة في المناطق الشمالية لتونس والمغرب تعد بقلب كثير من التصورات السابقة التي رسختها المصادر التاريخية الرومانية بعد أن ضاعت المصادر التاريخية القرطاجية والتي كان وجودها سيغير نظرة المؤرخين

لتاريخ المنطقة. أما الاستراتيجية الثانية فتقوم على عزل التاريخ القديم للمنطقة عن التأثيرات المختلفة التي أحاطت به، حيث يجري صنع «تاريخ أمازيغي خاص» لا مكان فيه للتأثيرات الأخرى خاصة الفينيقية منها في نسختها القرطاجية والتي يجري تجاهلها تماما رغم أنها جزء مهم وأساسي من التاريخ العام للمنطقة، وكانت لها تأثيرات هائلة في نشوء الدولة لأول مرة في تاريخ شمال إفريقيا، حيث نشأت معظم الإمرارت المحلية جوار المستوطنات الفينيقية وليس في أي مكان آخر.

هذا فيما يخص التاريخ القديم، أما فيما يخص التاريخ الإسلامي للمنطقة، فيجري تهميشه بالكامل رغم أنه التاريخ الأكثر أهمية من يث قيمة المنجزات التي حصلت فيه، وليس أقلها «توحيد شمال إفريقيا» زمن دولة الموحدين وقائدها التاريخي عبد المؤمن الكومي، ومن قبلها إنجازات المرابطين في المغرب والأندلس زمن يوسف بن تاشفين. لكن الذنب الوحيد لهؤلاء والذين كانوا ناطقين بالأمازيغية، هو أنهم يحملون أسماء عربية ويعتنقون الدين الإسلامي وساهموا في نشر العربية وترسيخ أقدامها في المنطقة كأحد مكوناتها الثقافية التعددية.

هكذا صار لدى النخب القومية في شمال إفريقيا باختلاف انتماءاتها، تاريخها الخاص بها، يستبعد ما لا يتناسب مع هذا الخطاب أو ذاك، ويعيد تأسيس أساطير تاريخية عن «الذات والآخر».

خامسا: آفاق مستقبلية

تعيش المنطقة اليوم على إيقاع اندلاع الثورات الشعبية والتي بدأت من تونس بعد هروب زين العابدين بن علي، ووصلت نيرانها إلى مصر لتسقط عرش الطاغية حسني مبارك، وما تزال جذوة الثورة متواصلة في ليبيا ضد نظام معمر القذافي بعد أن اتخذت مسارا مختلفا عن الثورات السابقة لها، وصارت حربا مسلحة بين الشعب الثائر ومرتزقة نظام القذافي البائد. ويبدو أن رياح الثورة لن تتوقف في ليبيا وربما تمتد إلى بلدان مغربية أخرى كالجزائر والمغرب وموريتانيا والتي ترزح كلها تحت حكم أنظمة استبدادية قمعية تحارب شعوبها، وقد بدأت بوادر الاحتجاجات الشعبية في البروز مستفيدة من زخم الثورات الناجحة.

ولعل أحد أهم أسباب نجاح الثورات في شمال إفريقيا دون غيرها يعود بشكل أساسي إلى واقع المجتمعات في هذه المنطقة والتي تعرف انصهارا عميقا

وقديما بين مكوناتها المختلفة المتعددة والمتنوعة. إن هذا يمنح الثورة قدرة هائلة على التحرك ويجعل المعركة بين طرفيَن واضحين: الشعب الثائر والتواق لنيل حريته في مواجهة أنظمة استبدادية عقيمة ومتهالكة معظمها موروث عن فترة ما بعد الإستقلال مبائة منذ حوالي نصف قرن. وهو ما يختلف جوهريا عن واقع المجتمعات في الشرق الأوسط، حيث يهدد اندلاع الثورات هناك باندلاع حروب أهلية، بعد أن نجحت الأنظمة الإستبدادية ونخبها المتعفنة في خلق نزوعات طائفية (دينية ومذهبية) يجري توظيفها لمحاربة أية إمكانية للتغيير تطيح بها. وذلك من خلال ربط أية حركة تغييرية بجهة طائفية معينة وتخويف الأطراف الأخرى منها، ما يجعل تحقيق وحدة الشعب على مطالب واحدة مسألة غاية في الصعوبة إن لم نقل مستحيلة في ظل النظام الطائفي، ليس فقط السياسي وإنما الثقافي أيضا، وهو الأكثر خطورة. كما هو الحال مثلا في بلدان مثل العراق ولبنان والبحرين... وغيرها، حيث الطائفية السياسية ضاربة في جذور المجتمع وتشكل عائقا كبيرا أمام إمكانية للتغيير وبناء الدولة الحديثة على أسس المواطنة والديمقراطية.

لقد فشلت المحاولات العديدة للنزعت القومية في شمال إفريقيا في خلق واقع طائفي على أسس عرقية وثقافية، ولم تستطع خدش حقيقة الإنصهار الثقافي والاجتماعي بين المكونات المتنوعة والذي تعود جذوره لآلاف السنين الماضية. ولعل الثورة الليبية أفضل مثال على ذلك، في بلد يعرف تعددية لغوية وثقافية مهمة شأنه شأن بقية البلدان المغاربية الأخرى، واتخذت الثورة فيه طابعا مسلحا، لكننا لم نسمع أبدا ولن نسمع بالتأكيد عن احتقان بين المكونات الثقافية المختلفة (خصوصا العربية والأمازيغية)، لأنه لا توجد كيانات وجزر معزولة عن بعضها البعض، وإنما شعب واحد منصهر وبالتالي ثورة واحدة بين الشعب والنظام، وهو نفس ما سيحصل بالتأكيد لو اندلعت الثورة في بقية البلدان المغربية الأخرى.

إننا نعتقد جازمين أن هذه اللحظة التاريخية غاية في الأهمية ولا يماثلها في ذلك إلا لحظة الحصول على الإستقلال منتصف القرن العشرين. وهو ما يستدعي وعيا كبيرا لدى النخب الشابة التي تقود الثورة بمدى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها في هذه اللحظة الحساسة من تاريخ شعوب المنطقة. لقد انتهت تجربة

النظال الطويل ضد الإستعمار، في إنتاج أنظمة استبدادية مباشرة بعد الحصول على الإستقلال، الذي أفرغ من جميع مضامينه وسرقت الآمال والأحلام التي كانت معلقة به، في بناء دولة وطنية مستقلة سيدة على نفسها تحترم شعبها وتقود عملية التقدم والوحدة المرتجاة. وما أن حل الإستقلال حتى تبخرت كل تلك الطموحات في ظل صراع النخب على فتات ما خلفه الإستعمار وراءه، بل وانتهى بها المطاف إلى التحالف معه مجددا ليعود الإستعمار من النافذة بعد أن خرج من الباب، وتعود المنطقة إلى حلقة مفرغة تحمها جدلية الإستعمار والإستبداد. وانتهت جميع مشاريع الوحدة إلى الانهيار لأنها كلها كانت مبنية على أسس عاطفية وليس على أسس استراتيجية، ولعبت نفسية المستبدين ونزاعاتهم الصبيانية دورا كبيرا في نسف كل مشاريع الوحدة، بالموازاة مع تدخلات القوى الإستعمارية القديمة / الجديدة والتي كانت ترى في كل مشروع وحدوي خطرا على مصالحها بالمنطقة.

آن الأوان للتخلص من ثائية الإستعمار والإستبداد، لأنهما وجهان لعملة واحدة، والتأسيس لدولة وطنية حقيقية تقوم على مبدائ الديمقراطية والمواطنة وسلطة الشعب على نفسه وعلى مقدراته ومستقلبه، وهو الطريق الصحيح لبناء وحدة اقتصادية وسياسية بين بلدان المنطقة على أساس المصالح المشترك والمصير المشترك.

وأملنا في المستقبل كبير.

بيبليوغرافيا

المراجع العربية :

- **إبراهيم حركات** ، *المجتمع الإسلامي والسلطة في العصر الوسيط* . إفريقيا الشرق الدار البيضاء 1998.
- **إبراهيم حركات** ، *المغرب عبر التاريخ*. دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1984.
- **ابن الأثير** ، *الكامل في التاريخ*. دار صادر ودار بيروت، بيروت 1967.
- **ابن خلدون**، *كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر* : مقدمة ابن خلدون. تحقيق علي عبد الواحد وافي. لجنة البيان العربي القاهرة، الطبعة الثانية 1965.
- **ابن عبد الملك المراكشي**، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. دار الثقافة، بيروت، 1965.
- **ابن عذاري**، *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*. تحقيق : ليفي بروفنسال، دار الثقافة بيروت 1983.
- **ابن قزمان**، *إصابة الأغراض في ذكر الأعراض، المعروف بديوان ابن قزمان*. المجلس الأعلى للثقافة جمهورية مصر العربية، القاهرة 1990.
- **أبو القاسم الزياني**، *البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف*. تحقيق رشيد الزاوية. مركز الدراسات والبحوث العلوية الريصاني. مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى 1992، ص 170.
- **أبو عبد الله محمد الإدريسي**، *جزيرة العرب من نزهة المشتاق وملحق به ما جاء في روض الفرج وأنس المهج*. تحقيق إبراهيم شوكة، بغداد المجمع العلمي العراقي 1971.
- **أحمد الشحات هيكل**، *يهود المغرب* : تاريخهم وعلاقتهم بالحركة الصهيونية، مركز الدراسات الشرقية - جامعة القاهرة 2007.
- **أحمد بوكوس**، *في اللغة الأمازيغية*. الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أيام الثقافة الأمازيغية 1990.
- **أحمد عصيد**، *الأمازيغية في خطاب الإسلام السياسي*. منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الطبعة الأولى 1998.

- **آدم كوبر**، *الثقافة : التفسير الأنتروبولوجي*. ترجمة : تراجي فتحي. سلسلة عالم المعرفة عدد 349 مارس 2008.
- **أفلاطون**، *المحاورات*. ترجمة : زكي نجيب محمود. القاهرة مطبعة لجنة التأليف 1966.
- **أنطونيو دومينيك هورتيز و برنارد بنشنت**، *تاريخ مسلمي الأندلس، الموريسكيون حياة ومأساة أقلية*. ترجمة عبد العال صالح طه ومحمد محيي الدين الأصفر. دار الإشراق الطبعة الأولى الدوحة 1988.
- **براين فاغان**، *الصيف الطويل، دور المناخ في تغيير الحضارة*. ترجمة : مصطفى فهمي. سلسلة عالم المعرفة العدد 340، يونيو 2007.
- **برتراند رسل**، حكمة *الغرب*. ترجمة : فؤاد زكريا. سلسلة عالم المعرفة عدد 72 ديسمبر 1983.
- **تقي الدين المقريزي**، *المواعظ والاعتبار بذكر الخطب والآثار*. مطبعة الأدب القاهرة 1968، ج 1 ص 18.
- **جمال حمدان**، *اليهود أنتروبولوجيا. كتاب الهلال* العدد 541 سنة 1996.
- **رحمة بورقية**، *الدولة والسلطة والمجتمع* : دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. بيروت دار الطليعة 1991.
- **رشيد الإدريسي**، *الأمازيغية بين التصور المأصول والتصور المنقول*، ضمن كتاب الأمازيغية في الهوية والثقافة، منشورات منتدى المواطنة 2004.
- **رفيق المعلوف**، *كشف أثري طمسته المؤامرة قرونا*. مجلة العربي العدد 532 أبريل 2003.
- **زكي مبارك**، *الخطابي وثورة الجلاء في الريف* (1958). جريدة الصحيفة عدد 74 – 4 / 10 يناير 2002.
- **صدقي علي أزايكو**، *الإسلام والأمازيغ*. دار أبي رقراق للنشر، الرباط، 2002.
- **عبد الرحمان بشير**، *اليهود في المغرب العربي. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية*، الطبعة الأولى 2001.
- **عبد الكريم أحمد**، *القومية والمذاهب السياسية*. القاهرة 1970.
- **عبد اللطيف محمود البرغوتي**، *تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني*. بيروت دار صادر، 1971. ص 340.
- **عبد الله إبراهيم**، المركزية الغربية: *إشكالية التكوّن والتمركز حول الذات*. المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1997.
- **عبد الله الرداد**، *من مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية*. تقديم وتعليق أحمد معنينو. سلا، مطابع سلا 1990.
- **عبد الله العروي**، *مجمل تاريخ المغرب، الأجزاء الكاملة*. المركز الثقافي العربي، بيروت 2007.
- **عبد الله حمودي**، *الشيخ والمريد*، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2003.
- **عبد الوهاب المسيري**، *الأيديولوجيا الصهيونية* : دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة ج 1، سلسلة عالم لمعرفة العدد 60 شتنبر 1982.
- **عبد الوهاب المسيري**، موسوعة *اليهود واليهودية والصهيونية* : نموذج تفسيري جديد، القاهرة دار الشروق 1997.

- **عز الدين المناصرة**، *المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب*. دار الشروق، الأردن، الطبعة الأولى 1999.
- **عز مي بشارة**، *في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراقس عربي*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.
- **علال الأزهر**، *المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي*. الدار البيضاء 1984.
- **علال الفاسي**، *النقد الذاتي*. تطوان، دار الفكر المغربي (د.ت).
- **علال الفاسي**، *دفاعا عن وحدة البلاد*. مؤسسة الرسالة الرباط 1972.
- **علال الفاسي**، *منهج الاستقلالية*. نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الإستقلال للمؤتمر السادس المنعقد بالدار البيضاء، يناير 1962. (الرباط المكتبة الاستقلالية 1963).
- **علي المحمدي**، *السلطة والمجتمع في المغرب*، نموذج أيت باعمران. دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1989، ص12.
- **علي بن أبي زرع الفاسي**، *الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار المغرب وتاريخ مدينة فاس*. دار المنصور، الرباط 1973.
- **فريديريك هرتز**، *القومية في التاريخ والسياسة*. ترجمة عبد الكريم أحمد. المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، القاهرة (د.ت).
- **كارل بوبر**، *أسطورة الإطار*. ترجمة : يمنى طريف الخولي. سلسلة عالم المعرفة عدد 292 ماي 2003.
- **كارل بوبر**، *بؤس الأيديولوجيا*. ترجمة : عبد الحميد صبره. دار الساقي الطبعة الأولى 1992.
- **كارل بوبر**، *بحثا عن عالم أفضل*. ترجمة : أحمد مستجير. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
- **مارمول كربخال**، *إفريقيا*. ترجمة مجموعة من الباحثين، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1984.
- **مايكل كورباليس**، *في نشأة اللغة، من إشارة اليد إلى نطق الفم*. ترجمة : **محمود — ماجد عمر**. *سلسلة عالم المعرفة العدد 325*، مارس 2006.
- **مجموعة من الباحثين**، *كتاب الأمازيغية في الهوية والثقافة*. منشورات منتدى المواطنة، الدار البيضاء 2003.
- **مجموعة من الباحثين**، موسوعة *تاريخ إفريقيا العام*. اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام (اليونيسكو). إشراف جمال مختار، 1985.
- **محمد الفاسي**، *البربرية شقيقة العربية*. مجلة مجمع القاهرة 1971.
- **محمد المختار السوسي**، *الإلغيات*. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1963، ج 3 ص 166.
- **محمد المدلاوي**، *صورة المغرب في بعض المكتوبات العبرانية واليهودية*. مجلة شؤون مغربية عدد 15 شتنبر 1997.
- **محمد المدلاوي**، *مبادئ المقارنة الحامية السامية على ضوء مفهوم الفصائل الصوتية الطبيعية*. مجلة كلية الآداب وجدة، العدد1، 1990.
- **محمد بن أحمد المقدسي**، *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*. تحقيق شاكر لعيبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2003.

- **محمد بودهان**، *الأمازيغية بين الوعي الإيديولوجي الزائف* واستعادة الذاكرة الجماعية الأمازيغية. جريدة هسبريس الالكترونية نقلا عن جريدة ثاويزا، عدد 13 / 10 / 2009.
- **محمد حسن**، *الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي*، ضمن كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986.
- **محمد شفيق**، *استقراء الأمازيغية الفصحى من الأمازيغية المتداولة* : الثقافة الشعبية الوحدة في التنوع. أعمال الدورة الأولى للجامعة الصيفية بأكادير، 1980.
- **محمد شفيق**، *التعريف باللغة البربرية*. مجلة آفاق العدد 2، سنة 1964.
- **محمد شفيق**، *الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية*. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة معاجم 1999.
- **محمد شفيق**، *حول المعجم الأمازيغي*. الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، أيام الثقافة الأمازيغية 1990. ص 58.

محمد شفيق، *لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين*. دار الكلام الرباط، 1989.

- **محمد شفيق**، *ما هي علاقة المازيغية بالعربية في جذورها الكبرى؟* مجلة البحث العلمي 1976، ص 231.
- **محمد عابد الجابري**، *تطور الأنتلجنسيا المغربية*. دار الحداثة بيروت 1984.
- **محمد عابد الجابري**، *مواقف : إضاءات وشهادات*. الطبعة الأولى مارس 2003.
- **محمد عابد الجابري**، *يقظة الوعي العروبي في المغرب* : مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية. ضمن كتاب تطور الوعي القومي في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986.
- **محمد نجيب بوطالب**، *سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002.
- **محمد وحيد**، *شهداء وجلادون بحث في ذاكرة المقاومة والاضطهاد الحزبي بالمغرب*. الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2006.
- **مصطفى أعشي**، *جذور بعض مظاهر الحضارة الأمازيغية خلال عصور ما قبل التاريخ*، مركز طارق بن زياد، الرباط ،الطبعة الأولى 2002.
- **الناصري السلاوي**، *الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى*. الطبعة الثانية دار الكتاب، الدار البيضاء 1965.
- **الناصري السلاوي**، *الإستقصا*. دار الكتاب الدار البيضاء، 1954.
- **نديم البيطار**، *حدود الهوية القومية نقد عام*. دار الوحدة. الطبعة الأولى 1986.
- **وجيه كوثراني**، هويات فائضة مواطنة منقوصة. دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 2004.
- **اليعقوبي**، *البلدان*. تحقيق محمد صادق بحر العلوم، النجف، مطبعة الحيدرية 1957.
- **يورغن هابرماس**، *الحداثة وخطابها السياسي*. ترجمة جورج تامر، بيروت، دار النهار 2002.

المراجع بالانجليزية :

- **Aikhenvald A.** *Y. A Structural and Typological Classification of Berber Languages*, Progress Tradition in African and Oriental Studies Special Issue, n° 21, 1988. P. 37-43.
- **Anderson, B. 1991**, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.
- **Audigier, F. 1998**, *Concepts de base et compétences clé de l'éducation à la citoyenneté démocratique* ; une première synthèse [DECS/CIT (98) 35] Strasbourg: Conseil de l'Europe.
- **Barbara Arredi, Estella S. Poloni**, *Silvia Paracchini*, Tatiana Zerjal, Dahmani M. Fathallah, Mohamed Makrelouf, Vincenzo L. Pascali, Andrea Novelletto, and Chris Tyler-Smith. (2004). A Predominantly Neolithic Origin for Y-Chromosomal DNA Variation in North Africa. Am. J. Hum. Genet. 75:338–345.
- **Barbujani G, Pilastro A**, *De Domenico S, Renfrew C (1994) Genetic variation in North Africa and Eurasia:* Neolithic demic diffusion vs. Paleolithic colonisation. Am J Phys Anthropol 95:137–154.
- **Barker G. 2003**. *Transitions to farming and pastoralism in North Africa. In: Bellwood P*, Renfrew C (eds) Examiningthe farming/language dispersal hypothesis. McDonald Institute for Archaeological Research, Cambridge, United Kingdom, pp 151–161.
- **Berger Carl**, 1986. *The Writing of Canadian History - Aspects of English-Canadian Historical Writing since* 1900. University of Toronto Press.
- **Blench. R. 2001**. *Types of language spread and their archeological correlates* : the example of berber. Origini XXIII, P 177.
- **Bosch E, Calafell F, Comas D, Oefner PJ**, *Underhill PA, Bertranpetit* J. 2001. High-resolution analysis of human Y-chromosome variation shows a sharp discontinuity and limited gene flow between northwestern Africa and the Iberian Peninsula. Am J Hum Genet 68:1019–1029.
- **Bosch E, Calafell F, Comas D, Oefner PJ,** *Underhill PA, Bertranpetit* J. 2001. High-resolution analysis of human Y-chromosome variation shows a sharp continuity and limited gene flow between northwestern Africa and the Iberian Peninsula. Am J Hum Genet 68 : 1019 – 1029.
- **Bosch E, F. Calafell, A. Perez-Lezaun, J. Clarimon**, *D. Comas, E. Mateu, R. Martınez-Arias, B. Morera,* Z. Brakez, O. Akhayat, A.Sefiani, G. Hariti, A. Cambon-Thomsen and J. Bertranpetit. (2000). Genetic structure of north-west Africa revealed by STR analysis. European Journal of Human Genetics. No 8, p 360–366.
- **Cantor. N. 1971. Medieval History** : *the life and death of a civilization*. Macmillan.
- **Cavalli-Sforza, L. 2000. Genes**, *peoples, and languages*. New York: North Point.

- **Cavalli-Sforza,l. Underhill, P. A. Wells, A. 2000**. *Y chromosome sequence variation and the history of human populations*. Nature - Genetics magazine. n 26 : p 358 / 361.
- **Chomsky, N. Knowledge of language** : *its nature, origin* and use. New York Praeger. 1986. P 78.
- **Chouraqui, A. N. (1968). Between East and West**: *A History of the Jews of North Africa*. Jewish Publication Society of America, Philadelphia.
- **Cruciani F, Santolamazza P, Shen P, Macaulay** V, Moral P, Olckers A, Modiano D, Holmes S, Destro-Bisol G, Coia V, Wallace DC, Oefner PJ, Torroni A, Cavalli-Sforza LL, Scozzari R, Underhill PA. 2002. A back migration from Asia to sub-Saharan Africa is supported by high-resolution analysis of human Y-chromosome haplotypes. Am J Hum Genet 70: 1197–1214.
- **Cruciani, F. La Fratta, R**. *Santolamazza, P. Sellitto,* D. Pascone, R. Moralm, P. Watso E. Guida, V. Colomb, E. Zaharova, B. Lavinha, J. Vona, G. Aman, R. Calı, F. Akar, N. Richards, M. Torroni, A. Novelletto, A. and Scozzari, R. 2004. Phylogeographic Analysis of Haplogroup E3b (E-M215) Y Chromosomes Reveals Multiple Migratory Events Within and Out Of Africa. Am. J. Hum. Genet. 74: p 1014–1022.
- **De Felice, R**. (1985). *Jews in an Arab Land: Libya*, 1835–1970. Univ. of Texas Press, Austin.
- **Dell. F. Elmadlaoui. M. 1988**. *Syllabic consonants in Berber* : some new evidence. Journal of African Languages and Languistics 10 : 1-17.
- **Dell. F. Elmadlaoui. M. Syllabic** *Consonant and syllabification in Imdlawn Tachlhiyt Berber*. Journal of African Languages and Languistics 7 : 105-130.
- **Diamond J, Bellwood P. 2003**. *Farmers and their languages*: the first expansions. Science 300:597–603.
- **Doron M & al. 2008. Counting the Founders**: The Matrilineal Genetic Ancestry of the Jewish Diaspora. PloS ONE ; April 2008 , Volume 3, Issue 4.
- **Excoffier L, Pellegrini B**, *Sanchez-Mazas A, Simon* C, Langaney 1987. A Genetics and History of Sub-Saharan Africa. Yearbook of Phys Anthropol, 30: p 151-194.
- **Greenberg, J.H. Language Culture and Economy.** *Stanford* univ. Press, 1971. P : 180.
- **Gsell.St. 1928**. *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*. Paris.
- **Gubbay,** L. & Levy, A. (1992). *The Sephardim : Their Glorious* Tradition from the Babylonian Exile to the Present Day. Carnell Limited, London.
- **Hayes, C**. 1937. Essays on Nationalism. Macmillan. p 9.
- **Hugo**. H. J. 1962. *Documents scientifiques des missions* Berliet – Ténéré – Tchad. Paris A.M.G, P 158 – 162.
- **Ingman, H. 2000**. *Mitochondrial genome variation and the origin of modern humans*. Nature magazine. n 408. p 708 / 713.
- **Jobling MA, Tyler-Smith C. 2003**. *The human Y chromosome* : an evolutionary marker comes of age. Nat Rev Genet 4: 598–612.
- **Kayser M, Roewer L, Hedman M, Henke L, Henke J,** Brauer S, Kruger C, Krawczak M, Nagy M, Dobosz T, Szibor R, de Knijff P, Stoneking M, Sajantila A. 2000. *Characteristics and frequency of germline mutations* at microsatellite loci from the human Y chromosome, as revealed by direct observation in father/ son pairs. Am J Hum Genet 66:1580–1588.

- **Kayser M, Roewer L, Hedman M, Henke L, Henke** J, Brauer S, Kruger C, Krawczak M, Nagy M, Dobosz T, Szibor R, de Knijff P, Stoneking M, Sajantila A. 2000. *Characteristics and frequency of germline mutations at microsatellite* loci from the human Y chromosome, as revealed by direct observation in father/ son pairs. Am J Hum Genet 66:1580–1588.
- **Kéfir et all**. *Déversité mitochondriale de la population de Taforalt* (12.000 ans bp - maroc): une approche génétique a l'étude du peuplement de l'Afrique du nord. Anthropologie, volume 43/1, 2005, pp. 1-11.
- **Kramer, S**. *The Sumerians. University of Chicago* Press, 1963.
- **Maca-Meyer N, Gonza′ lez AM, Pestano J, Flores** C, Larruga JM, Cabrera VM. 2003. Mitochondrial DNA transit between West Asia and North Africa inferred from U6 phylogeography. BMC Genet 4:15.
- **Malinowski, Broneslaw. 1923**. *The problem of meaning in primate language.* New York : Harcourt.
- **Mithen. S. 1996.** *The prehistory of the mind.* London : Thames and Hudson.
- **Muzzolini A. 1993**. *The emergence of a food-producing economy* in the Sahara. In: Shaw T, Sinclair P, Andah B, Okpoko A (eds) The archaeology of Africa: food, metals and towns. Routledge, London, pp 227–239.
- **Nebel A, Filon D, Hohoff C, Faerman M, Brinkmann B,** Oppenheim A. 2001. *Haplogroup-specific deviation from the stepwise mutation* model at the microsatellite loci DYS388 and DYS392. Eur J Hum Genet 9:22–26.
- **Nebel A, Filon D, Weiss DA**, Weale M, Faerman M, Oppenheim A, Thomas MG. 2000. *High-resolution Y chromosome haplotypes* of Israeli and Palestinian Arabs reveal geographic substructure and substantial overlap with haplotypes of Jews. Hum Genet 107:630-641

Noble, W. 1996. Human evolution : language and mind. Cambridge University Press.
- **Ostler, Nicolas**. *Prime Numbers. Foreign Policy magazine*. No 11 / 12 , 2003.
- **Parsons. T. 1937**. *The structure of social action*. New York : Free Press, p 215.
- **Pfeiffer. J.E. 1985**. *The emergence of humankid*. New York : Harper and Raw.
- **Pinker, S.** *The language instinct***.** New York : William Morrow, 1994. P 123.
- **Plaza S., Calafell F, Helal** A, Bouzerna N, Lefranc G, Bertranpetit J, Comas D. 2003. Joining the pillars of Hercules: mtDNA sequences show multidirectional gene flow in the western Mediterranean. Annals of Hum. Genetics 67, 4: 312–328.
- **Ruhlen M.** 1991. *A Guide to the World's Languages.* Vol 1. Edward Arnold, London.
- **Ruhlen, M. 1994**. *The origin of language* . New York : Wiley.
- **Ruhlen. M. 1987**. *A guide to the World's languages.* Stanford University press.
- **Sattin, F. Gusmano, G. 1964.** La cosidetta Mummia infantile dell accaccus. Tripoli.
- **Schroeder. 1992. A**. Max Weber and sociology of culture. London : Sage, p 8
- **Semino O, Magri C, Benuzzi G, Lin AA, Al-Zahery N, Battaglia** V, Maccioni L, Triantaphyllidis C, Shen P, Oefner PJ, Zhivotovsky LA, King R, Torroni A, Cavalli-Sforza LL, Underhill PA, Santachiara-Benerecetti AS. 2004. Origin, diffusion, and differentiation of Y-chromosome haplogroups E and J: inferences on the Neolithization of Europe and later migratory events in the Mediterranean area. Am J Hum Genet 74:1023–1034.

- **Sergi, S. 1951**. Sahara Excavations. Rome.
- **Thomas MG, Parfitt T, Weiss DA**, Skorecki K, Wilson JF, le Roux M, Bradman N, Goldstein DB. (2000). Y chromosomes traveling south: the Cohen modal haplotype and the origins of the Lemba—the "Black Jews of South Africa". AmJ Hum Genet 66:674–686.
- **Underhill PA, Shen P, Lin AA, Jin L, Passarino G, Yang WH**, Kauffman E, Bonne-Tamir B, Bertranpetit J, Francalacci P, Ibrahim M, Jenkins T, Kidd JR, Mehdi SQ, Seielstad MT, Wells RS, Piazza A, Davis RW, FeldmanMW, Cavalli-Sforza LL, Oefner PJ, (2000). Y chromosome sequence variation and the history of human populations. Nat Genet 26:358–361.
- **Underhill, L. L. Cavalli-Sforza, and R. J. Herrera. 2004.** *The Levant versus the Horn of Africa*: Evidence for Bidirectional Corridors of Human Migrations. Am J Hum Genet. 74 (3) : p 532–544.

المراجع الفرنسية :

- **Ahmed Siraj**. *Aux origines de l'écriture au Maghreb.* L'ESSENTIEL février 2002.
- **Ameur, M**. *À propos de la classification des dialectes berbères*, Études et Documents Berbères, 7, 1990, p. 15- 27.
- **Balout, L. 1954**. *Les hommes préhistoriques du Maghreb et du Sahara.* Inventaire descriptif et critique. Lybica II : 215 – 422.
- **Balout, L. 1955**. *Préhistoire de l'Afrique du Nord.* Paris.
- **Balout, L. 1967**. *L'homme préhistorique et la Méditerranée occidentale*. Paris.
- **Balout. L**. 1965. *Le Moustérien du Maghreb.* Quaternaria 7, p. 43-58.
- **Balout. L. 1968**. *L'Art rupestre nord africain et saharien.* Etat de quelques problèmes. Barcelone, p. 257-264.
- **Behrens. P. 1989**. *Langues et migrations des premiers pasteurs du Sahara* : la formation de la branche berbère. Libya Antiqua : 31/53.
- **Biberson. P.1961**. *Préhistoire d'Afrique du Nord.* Paris.
- **Bourdieu. P. et Sayad. A. 1964**. *Le Déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie.* Grands Documents 14, Paris.
- **Camps G**. *Berbères aux marges de l'Histoire* ; éd. Des Hespérides, Paris 1980, p. 202.
- **Camps, G. 1974**. *Tableau chronologique de la préhistoire récente du nord d'Afrique*, p. 262 / 268.
- **Camps. G. 1974**. *Les civilisations préhistoriques de l'Afrique du nord* et du Sahara. Paris, p. 38.
- Camps. G. 1974. Les civilisations préhistoriques de l'Afrique du Nord *et du Sahar*a. Doin, Paris.
- **Camps. G. 1980**. *Berbères, aux marge de l'histoire.* Hespérides : Toulouse.
- **Camps. G. Delibrias. G. et Thommeret. J. 1968**. *Chronologie absolue et succession des civilisations préhistoriques dans le nord d'Afrique*. Libyca. Vol 16, p. 16.
- **Camps-Fabrer. H. 1966**. *Matière et art mobilier dans la préhistoire nord africaine et Saharienne*. Paris. Mèm. CRAPE.

- **Chaker Salem. Hachi Slimane**. A propos de l'origine et de l'âge de l'écriture libyco – berbère. Paris/Louvain, Editions Peeters, 2000, p. 95-111.
- **Chamla, M.Cl. 1968**. *Les populations anciennes du Sahara et des régions limitrophes*. Paris.
- **Chamla, M.Cl. 1970**. *les hommes épipaléolithique de Columna* (Algérie occidentale). Paris
- **Chraibi Driss**, 1954. *Le passé simple*. Paris.
- **Dermenghem. E. 1954**. *Le culte des saints maghrébins*. Paris : Edition Gallimard.
- **Despois. J**. *Rendement en grains Byzacium. Melanges* F. Gauthier, p.187.
- **Dessalles, Jean-louis**. *Aux origines du langage : une histoire naturelle de la parole*. Paris Edition Hermés 2000.
- Février J.G. Histoire de l'écriture ; Payot , Paris 1959.
- **Foucault, Ch. De**. *Reconnaissance au Maroc*. 1883 – 1884. Challamel 1888.
- **Gabriel Camps.** *L'origine des berbères. Anthropologies du Mahgreb*, sous la direction de Ernest Gellner. Les Cahiers C.R.E.S.M, Éditions CNRS, Paris, 1981.
- **Gautier E.F**. *Considération sur l'Histoire du Maghreb*. Revue Africaine,1929, Vol 68.
- **Gsell. S. 1926**. *Histoire ancienne de l'Afrique du nord*. Vol 8, p. 149-166.
- **Gsell.St. 1928**. *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*. Paris.
- **Hachid Malika**. Les Premiers Berbères : Entre Méditerranée, Tassili et Nil. Ina-Yas. Edisud 2001.
- **Huber Heneri**. *Les Celtes Bibliothèque de L'évolution De L'humanité*. Nouvelle Edition 2001, p. 345.
- **Hugo. H. J. 1962**. *Documents scientifiques des missions* Berliet – Ténéré – Tchad. Paris A.M.G, p. 158 – 162.
- **Jean-Jacques Rousseau. 1977.** *Du contrat social*. Editeur : Seuil.
- **Kéfir et all**. Diversité mitochondriale de la population de Taforalt (12.000 ans bp - maroc): une approche génétique à l'étude du peuplement de l'Afrique du nord. Anthropologie, volume 43/ 1,2005, pp. 1-11.
- **Lhote. H. 1970**. *Découverte de chars de guerre en Air*. N.A. Dakar.
- **Louali N. (1992).** Le système vocalique touareg. Pholia 7 (CRLS-Université Lumière Lyon 2), p. 83-115.
- **Mahjoubi. A. Salomon. W. Ennabli**. A. La nécropole Romaine de Raqqada. Tunis 1970 et 1973. Tome 1 et 2.
- **Marcais. G. 1946**. La berbèrie musulmane et l'orient au moyen âge. Paris.
- **Perrault, Gyilles. 1990**. *Notre Ami le Roi*. Paris. Ed. Gallimard,.
- **Prasse K.G**. Manuel de grammaire touarègue (Tahaggart) : Phonétique, Ecriture, Pronoms. Copenhague Akademisk Forlag, 1972.
- **Roche. J. 1976**. *Actes du IXème Congrès de l'UISPP* : Union International des Sciences Préhistoriques et Protohistoriques . Nice, France.
- **Salem Chaker**. 2003. *Le berbère, une langue vivante à la croisée des échanges méditerranéens* : Un parcours lexicologique. Paris, Mémoire de la Méditerranée, p.131-154.
- **Salem Chaker. 2003**. Résistance et ouverture à l'Autre : le berbère, une langue vivante à la croisée des échanges méditerranéens. Paris, Mémoire de la Méditerranée, p.131-154.

- **Sattin, F. Gusmano, G. 1964**. *La cosidetta Mummia infantile* dell accaccus. Tripoli.
- **Sergi, S. 1951**. Sahara Excavations. Rome.
- **Souville. G. 1959**. La pêche et la vie maritime au néolithique en Afrique du nord. BAM 2. p. 315.
- **Tixier. J. 1963**. Typologie de l'Epipaléolithique du maghreb. Paris. AMG. P 107.
- **Zohrer. L.H. 1953**. La population de Sahara antérieure à l'apparition du chameau. BSNG 51 : 3-133.

محتوى الكتاب

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2014
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور، الدار البيضاء
الهاتف :04 95 25 22 05 / 13 98 25 22 05
الفاكس :20 29 25 22 05 / 80 00 44 22 05
مكتب التصفيف الفني : 39، زنقة علي بن أبي طالب
الهاتف : 54 / 53 67 29 22 05
الفاكس : 72 38 48 0522
البريد الإلكتروني E.mail : africorient@yahoo.fr
www.afrique-orient.com

سؤال الهوية
في
شمال إفريقيا

هذا الكتاب هو محاولة جادة لمناقشة سؤال الهوية في منطقة شمال إفريقيا من مختلف أبعاده البشرية واللغوية والثقافية والتاريخية والسياسية، وذلك بأسلوب علمي يوظف مختلف المعارف والمناهج العلمية المتراكمة في هذا المجال سواء في الأنتروبولوجيا أو الأركيولوجيا أو اللسانيات أو التاريخ أو العلوم السياسية، لسبر أغوار هذا السؤال المعقد والشائك خصوصا في هذه الظرفية التاريخية الحساسة التي تمر بها المنطقة بعد الربيع العربي والتحولات الكبيرة التي تعرفها.

ولذلك يقدم هذا الكتاب طرحا جديدا لاستيعاب سؤال الهوية باعتباره سؤالا حديثا برز بعد مجيء الإستعمار ونشوء الدولة الحديثة كأحد نتائج هذا التحول البنيوي في حياة المجتمعات المغاربية، ويحاول استشراف آفاق حلول ممكنة للمشاكل والأزمات التي اعترضت طريق مشروع الدولة الوطنية الحديثة والديمقراطية من خلال إعادة التأسيس لمفاهيم المواطنة والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان.

ويدافع هذا الكتاب عن مقولة «التعدد والانصهار» في تعريف هوية الإنسان في المنطقة، حيث ساهمت عناصر متعددة وذات جذور متنوعة في تشكيل وصياغة هوية الإنسان في جميع مستوياتها، وفي خضم هذه العملية الطويلة التي امتدت على طول تاريخ المنطقة منذ عشرات آلاف السنين الماضية، حصل « انصهار » كامل لتلك العناصر المتعددة فيما بينها، أو ما يمكن التعبير عنه بفكرة « الوحدة في التعدد » والتي تعني انصهار المكونات الثقافية المتعددة في إطار واحد عبر سيرورة تاريخية طويلة، لتشكل وحدة واحدة متماسكة ومتينة تعبر عن هوية الإنسان في المنطقة. وبالتالي فإن أي حديث عن هوية جزئية أو خاصة، عربية كانت أو أمازيغية، هو من قبيل الخرافة التي لا أساس لها في الواقع.



Aïssa IKKEN
Artiste peintre Marocain
Écrivain et poète.

ISBN 9981-25-886-0

